بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اظفرنا على نحو النسخة الشريفة والدرة الفريدة

التي لا يوجد لها ثانية في العالم ولا ثالثة في بلاد (ام)

الا وهي كتاب

تمهيد القواعد

لاوحدي من افاضل الادباء والمعتني من اعاظم العلماء

من معاصري الاتابك يلبغا العمري الاشرفي

وهو تهذيب وتنقيح وتكميل

لشرح الشيخ العلامة اثير الدين ابي حيان محمد بن يوسف الاندلسي

المتوفى سنة ٧٤٥

على كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد

في علم النحو

للشيخ جمال الدين ابي عبد الله محمد بن عبد الله المعروف

بابن مالك الطائي الجياني النحوي المتوفى ٦٧٢

وكتبه الراجي المجازي

السيد محمد علي بن السيد ... السيد محمد هاشم

الموسوي الروضاتي الاصفهاني

سنة ... ۳

عطاری

معطول

عطاری

مجمع البحرين

منار

حبل المتين

المطول

باب الاحكام

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر ووفق واعن بفضلك وجودك وكرمك

الحمد لله مطلق ألسنة الحامدين بأحلى مقال ومقيد كلام الراشدين عن التحريف من قيد
الاعتقال الرافع رتب ذوي العلم في سماء الشرف والجلال الناصب لهم ألوية الفخر عالية الظهور
سابغة الظلال المنعم على المجتدين في طلبه بتسهيل الفوائد ونيل الآمال وتنويل الفرائد من
عوارف فضله وإفضاله في الحال والمآل نحمده حمدا نواليه على ممر الأيام والليالي ونشكره على
نعمه التي لا تزال دائمة الاسترسال آمنة بدوام الشكر من الانقطاع والزوال والصلاة
والسلام على صاحب القدر الأعز الأعلى والفخر الأشمخ الأسمى المؤيد بالنصر الأنجز
والكلام المفخم الأوجز سيدنا ونبينا محمد مبلغ رسالة ربه بأفصح لسان وأفسح
مجال وعلى آله وصحبه البررة الكرام ذوي التقدم والإقدام في الحرب السجال صلاة
دائمة بلا انتقال موصولة من غير انفصال ما انحصر الكلم العربي في الحروف والأسماء
والأفعال وبعد فإن كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد للعلامة حجة العلماء
قدوة البلغاء إمام القراء والنحاة والأدباء جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله
ابن مالك الطائي الجياني رحمة الله عليه جامع مفيد ومختصر [illegible] قل أن ينسج بمثله
القرائح أو تطمح إلى النسج على منواله المطامح بهر مصنفه به الألباب وأتى فيه بالعجب العجاب
وأبرز مخبآت المسائل بيض الوجوه كريمة الأحساب أبدع فيه التأليف ووشاه
بحسن الترصيع والترصيف وجمع فيه متفرقات علم النحو الشريف فرتب قواعده وأحكم معاقده
وأوضح مراشده وسهل مصادره وموارده وأودع المعاني العزيزة الألفاظ الوجيزة وقرب

المقاصد

المقاصد البعيدة بالطرق السديدة فهو يباهي المطولات على صغر حجمه ويباهل المختصرات
بغزارة علمه ويطلع كالقمر سناء ويشرق كالشمس بهجة وسناء جزى الله مؤلفه عن صنيعه
جزاء موفورا وجعل عمله متقبلا وسعيه مشكورا هذا ولقد أردفه بشرح كشف منه
المغمى وجلى المعمى وفتح به مقفل أبوابه ويسر لطالبه سلوك شعابه وضمنه بما يملأ الأسماع
والنواظر ويحقق مقال القائل كم ترك الأول للآخر إلا أن القدر لم يساعده على إتمامه
وعاقه عن ذلك المقتضي من محتوم حمامه فتركه مختل النظام فاقد التمام لا يتوصل إلى
حل غير المشروح من أسله إلا بعد إعمال فكر ومراجعة كتب وربما يظفر بتحصيل ما استغلق منه
إلا بعد استفراغ الجهد في الطلب إلا أن أتاح الله تعالى كمال ذلك على يدي إمام زمانه
وعالم أوانه وحيد دهره في علم العربية وفريد عصره في الفنون الأدبية شيخنا الشيخ
أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الحياني الغرناطي أمتع الله تعالى ببقائه الجملة الجمة
وأهدى إلى روحه روح الرضى والرحمة ففتح مغالقه المعضلة وفك تراكيبه المشكلة وأجمل
في تفصيل مبانيه المجملة فتم بذلك التكميل الأدب وأقبل المشتغلون ينسلون إليه من
كل حدب ثم اقتضت همته العلية ومقاصده المرضية أن يضيف إلى ما وضعه شرح
بقية الكتاب ليكون مصنفا مستقلا وعمما على المتعطشين مستهلا فوضع كتابا كبيرا
سابغ الذيول جم النقول غزير الفوائد كثير الأمثلة والشواهد أطال فيه الكلام ونشر
الأقسام إلا أنه جمع فيه بين الدر والصدف ومزج بسمينه غثيث السدف وتحامل
في الرد ومؤاخذات تحاملا بينا وبالغ حتى صارت المناضلة عن المصنف لازمة والانتصار

لم يتعين ولقد خرج الكتاب المذكور بسبب الاطالة عن مقصود الشرح وصار فيه للتامل
سبيل الى القدح مع ان المعني بحل الكتاب لا يحظى منه بطايل ولا يظفر ببغيته الى بعد قطع
مهامه وطي مراحل واما شرح المصنف فالناظر فيه لا يرضيه الاقتصار عليه ولا يقنعه
ما يجمع لديه بل يتشوق نفسه الى زيادات الشرح الكبير ويرى انه ان لم يحط بها علما
كان منسوبا الى التقصير فرايت ان اضرب بقدح وارجو ان يكون القدح المعلى بين
القدحين وان اضع على هذا التصنيف ما هو جامع لمقاصد الشرحين واتوخى الجواب عن
ما يمكن من مواخذات الشيخ ومناقشاته بالبحوث الصحيحة والنقود الصريحة مع ذكر
زيادات انفرد بها هذا الكتاب وتنقيحات يرغب فيه المتيقظون من الطلاب فشرعت
في ذلك مستمدا من الله تعالى ان يوفقني لسبيل الرشاد وان يهديني الى التبصر والسداد
وان يعينني بتوفيقه على بلوغ الغرض واكمال المراد وسميته بتمهيد القواعد راجيا ان
المقتصر عليه يستغني به عن مراجعة سواه ويدرك منتهى امله من هذا العلم وغاية
متمناه وانا اسال الواقف عليه ان يصفح عما فيه من خلل وان ينعم باصلاح ما يشاهده
من خلل والله سبحانه المرغوب اليه في العصمة من الخطل والتوفيق في كلا الامرين
القول والعمل وقد كنت شرعت في ذلك والزمان غض والشباب غير مبيض فلما عاقت
عنه العوايق وتقاصر العزم لما نبا الطلبة عن تلك الطرايق وشغلتني الخدم وتحققت
ما رايته من قصور الهمم احجمت عن اتمامه من غير فترة وتركت العمل فيه وان كانت الرغبة
في ذلك مستمرة الى ان من الله تعالى على الاسلام والمسلمين بمن احيا موات العلم في العالمين

وغمر

وغمر بصدقاته جميع الطالبين واعتنى بامور العلماء وان كانوا عن مصالحهم غافلين ومن اضحى وازر
الدين به قوي وظهر الاسلام بملاحظته روي ودر بدر الصحيح الصح بارايه السعيدة وربي هو المقر
الاشرف العالي المولوي السيدي المالكي المخدومي الكهفي الكافلي الاتابكي السيفي كافل
امور المسلمين سيد ولاة امور الدين اتابك العساكر المنصورة نظام الملك الشريف والد
الملوك والسلاطين ولي امير المومنين يلبغا العمري الاشرفي لا زال عصره فاصلا ودفعه
متواصلا وحكمه عادلا وبره شاملا ولا برحت اموره متقبلة واوامره ممتثلة والقلوب
بمحبته ومهابته ممتليه والنفوس بعوارفه وعواطفه متمليه من شرد الاعدام عن اوطانه
بالجود حتى استرق الاعدام وتكفل الايتام عن ابايهم حتى وددنا انا ايتام فلما اقبل
الناس بفضله على الطلب وتاكدت اسباب اقبالهم على هذا الفن بانعامه الذي يبلغ
به الامل منتهى الامال والارب وتجددت به معاهد العلم بعد الدروس وتبنى باحسانه
معالم الفضايل وملازمة الدرس والدروس واصبحت الامة الى الطلب يهرعون
ويباشر بصدقاته العميمة الشاغلون والمشتغلون وعد الكل منهم وليس شانه بعد طلب
الرزق الا طلب العلم لانه قد اغنته هذه الصدقات الجمة فشمر عن الساعد وارهف العزم
فعند ذلك بادرت الى الشروع في اتمام هذا الكتاب رغبة في انتفاع الطلاب وجزيل
الاجر والثواب واسهرت الجفن في اكماله وايقظت العزم من سنة الكرى وان كان
لم يبق في ساير احواله وتوجهت الى ذلك مستعينا بالله تعالى فانه ذو الفضل الجزيل
وهو حسبنا ونعم الوكيل الكلام على خطبة الكتاب هذا انما اشار الى ما اجمع عليه رايه

ووجه اليه عزمه لانه رتب في نفسه امرا وقصد ايراده على وجه مخصوص وكيفية
مغايرة فصار مقصوده من ذلك لقوة انبعاثه عنده وتمكنه من ايراده في حكم الموجود الحاضر
فتوسل في الاشارة اليه معاملته وقد تكلم الناس على كلمة هذا من قول سيبويه رحمه الله
تعالى عليه هذا باب علم ما الكلم من العربية فقيل استعملها غير مشير بها ليشير بها
الى ما في نفسه من مقصود الباب وذلك حاضر عنده فقد يقال هذه الاقوال هنا ايضا ولكن
الاولى ما اشرنا اليه واياه قصد صاحب القول الثالث واما ما قيل من ان سيبويه وضع
الباب اولا ثم وضع الترجمة فلا يتاتى هنا لقول المصنف في اخر الخطبة وها ما ساع فيما ابتدرت
اليه فدل على انه وضعها اولا **كتاب** هو مصدر في الاصل فقد يقال المراد به
هنا المكتوب فهو مصدر اريد به المفعول والظاهر ان الكتاب اسم لما يقتضي سمي كتابا
لجمعه مقاصد العلم الذي صنف فيه **النحو** وهو علم باصول يتعرف منها احوال الكلم ليدخل
فيه العلم بما هو كالمقدمات لعلم العربية التي بها يعرف احكام الكلم افرادا وتركيبا وانما
قيل علم باصول يتعرف منها ولم يقل علم احوال الكلم ليدخل فيه العلم بما هو كالمقدمات
له كالكلمة والكلم والكلام والاعراب والبناء وانواعهما واقسام المعارف والنكرات
ونحو ذلك فان هذه الامور اصول يتعرف منها الاحوال وليست علما بالاحوال
لنفسها وانما قيل التي يعرف بها احكام الكلم ليخرج علم المعاني وعلم العروض مثلا
فان الاول يتعرف منه احوال الكلم بالنسبة الى المطابقة لمقتضى الحال وعدم المطابقة
والثاني يتعرف منه احوال الكلم بالنسبة الى كونها موزونة باوزان خاصة وانما قيل

افراداً

افرادا وتركيبا ليشتمل على الاعراب والتصريف جعلته اي صيرته لان الامر الكلي الذي
في نفسه قد كان يمكن ان يصيره على غير هذه الصفة ويحتمل ان يريد معنى وضعته
واخترعته بعون الله اي باعانته والباء فيه اما للاستعانة كما في كتبت بالقلم واما
للحال اي مستعينا بالله والاول اظهر مستوفيا اي غير تارك شيئا يقال استوفى
حقه اذا اخذه تاما وافيا في حقه ايضا فاستعمل فيه بمعنى تفعل كما استكبره
وتكبر لاصوله اصل الشيء ما يبنى عليه ذلك الشيء فالكتاب المذكور حاو للاصول
اي للقوانين وهي الامور الكلية المنطبقة على جزئياتها فالجزئيات اذا مبنية عليها
مستوليا اي بالغا الغاية في الاحاطة بالمقصود على ابوابه وفصوله الابواب
المداخل لغة والمراد بها هنا ما تضمنته من احكام المسائل والفصل هو الحاجز
بين شيئين لاختلافهما بوجه ما واصله لغة القطع كانه يفصل ما بعده عن ما قبله
اي يقطعه والمراد به هنا ما تضمنه من احكام تفرد عن غيرها لاختلاف ما ولو
اقتصر على الابواب لشملت الاحكام اجمع فيكون عطف الفصول على الابواب
بهذا الاعتبار من عطف الخاص على العام وفي قوله مستوفيا ومستوليا وكذا في
اصوله وفصوله الجناس اللاحق لاتفاق الكلمتين في عدد الحروف والهيئات والترتيب
واختلافهما في حرف واحد وليس بين المختلفين تقارب في المخرج الا ان الاختلاف
بين مستوفيا ومستوليا في حرف اوسط فهو نظير قوله تعالى ذلكم بما كنتم
تفرحون في الارض بغير الحق وبما كنتم تمرحون وبين اصوله وفصوله في حرف اول فهو

نظيره قوله تعالي ويل لكل همزة لمزة وفي اصوله وفصوله ايضا السجع المتوازي لتواطوا الفاصلتين
علي حرف واحد مع اتفاقهما في الوزن فهو نظير قوله تعالي فيها سرر مرفوعة موضوعة
واكواب موضوعة فسميته لذلك اي لما اتصف الكتاب بهذه الصفة استحق ان يسمي
هذه التسمية فالتسمية بهذا الاسم مسببة عن الاتصاف بهذا الوصف ولذلك اتي
بالفا لاشعارها بترتيب الثاني علي الاول وبقوله لذلك للدلالة علي العلية تسهيل
الغوامض وتكميل المقاصد الاولي ان لا يؤول المصدران باسم فاعل بل يجريان علي ظاهرهما
ليجعلا عين الكتاب نفس هذين المعنيين فتحصل المبالغة وفي هاتين القرينتين السجع المرصع
لتقابل كلماتهما وزنا وتقفية فهو نظير قوله تعالي ان الينا ايابهم ثم ان علينا حسابهم ومنه
قول الحريري وهو يطبع الاسجاع بجواهر لفظه ويقرع الاسماع بزواجر وعظه فهو جدير يقال
فلان جدير بكذا اي يستحق ذلك استحقاقا لا منازعة فيه ومثله حقيق وخليق والفا
في قوله فهو تشعر بالسببية فيكون جعل تسمية الكتاب بما تقدم علة لما ذكر وليس في
التسمية مناسبة لذلك والذي يظهر ان المصنف كانه يقول انا سميته بذلك لشتماله
علي معني الاسم المسمي به حقيقة واذا كان مشتملا علي ذلك كان جديرا بان يذكر
بان يلبي دعوته الا لبا معني يلبي يجيب دعوته بقوله لبيك وفي قوله دعوته
استعارة تخييلية وذلك انه شبه الكتاب بالانسان واضمر التشبيه في النفس
فلم يذكر سوي المشبه خاصة وهو الضمير المضاف اليه دعوة وهذا هو الاستعارة
المكني عليها ودل علي ان مراده التشبيه المذكور باثبات شي من خصائص المشبه
به للمشبه وهو الدعوة التي لا تكون الا للانسان وهذا هو الاستعارة التخييلية ويجوز
ان يجعل ما اشتمل عليه الكتاب من حسن الاختصار وجودة السبك وكثرة المسايل
وتبريزه علي غيره من الكتب المختصرة في جذب النفوس اليه واستمالة الاهوا نحوه شبيها
بدعوة انسان ذي كمال يدعو الناس الي الاشتغال عليه فيكون الاستعارة حينئذ
تحقيقية ثم يكون قوله تلبي ترشيحا لها لانه قرنها بما يلايم المستعار منه ويجتنب
منابذة النجبا الاجتناب الترك والنبذ الالقا من اليد ومنه المنبوذ للصبي تلقيه
امه في الطريق في المنابذة مفاعلة من تنابذوا الامر اذا القاه كل منهم علي الاخر
تنكبا عنه واعراضا والنجابة الكرم والرشد في الافعال والنجيب البين النجابة
والمعني ويترك الرغبة عنه النجبا اي المتسمون بسمات الفلاح وتعترف العارفون
برشد المغري بتحصيله الرشد ضد الغي والمغري اسم مفعول من اغري بكذا اذا الصق
به والمراد به هنا العاكف علي الشي الملازم الذي هو كالملاصق بالشي المعكوف عليه
ومثل ويعترف العارفون مما الحق عند علما البديع بالجناس الاشتراك اعترف وعارف
في الحروف الاصول ومنه قوله تعالي فاقم وجهك للدين القيم ويأتلف قلوبهم علي
تقديمه وتفضيله اي تجتمع قلوبهم وتتفق علي ان محصله ذو تقدم وفضل فليتق
متامله ببلوغ امله هذا منه ترغيب في الاشتغال بهذا الكتاب وتطييب لنفس العاكف
عليه ووعد له بحصول مقصوده من هذا العلم لان من علم حصول مقصوده من
شي جد واجتهد واقبل علي ذلك الشي فهذا الكلام يهز السامع ويجذب الراغب

في اقتناء العلم وحثه علي الاستمساك بالكتاب المذكور وفي طيه مدحة هذا التصنيف
والتفخيم لقدره ولهذا اردفه بقوله وليتلق بالقبول ما يرد من قبله واما قوله ولتكن
لحسن الظن الفا ولدواعي الاستبعاد مخالفا فكانه رحمه الله تعالي لما وصف كتابه
بما وصف ووعد متامله بما وعد علم ان ما يرد عليه منه تستنفر من النفوس منازعه
في هذه الدعوي وانها لا توافقه فيما ذكره بل تستبعد اشتمال الكتاب علي هذه الصفات
الجليلة وبتكرار ترفعي رتبته متاخر في العلم الي هذا الحد فقصد العظة والارشاد
لمن يتلجلج ذلك في صدره فامره بالالف بحسن الظن والمخالفة لما تحدث النفس به
من استبعاد صدور مثل ذلك من متاخر ويجوز ان يكون قوله ولتكن بحسن الظن
الفا مقصودا به ما قلناه وان يكون قوله ولدواعي الاستبعاد مخالفا مقصودا
به تحريك طالب العلم وتحريضه ان تتقاعس نفسه مستهولا ما تقدم عليه من
المصنفات المعتبرة فامره ان يخالف ما عنده من دواعي الاستبعاد لانه اذا استبعد
امرا تقاعد عن تعاطيه ليفوته بسبب ذلك شي كثير ولا يحصل علي طائل ويرجح
هذا المعني قوله بعد فما حلي متحل بالاستبعاد اي باستبعاد حصول العلم له الا
بالخيبة والابعاد لكن قوله بعد ذلك واذا كانت العلوم منحا الاهية الي اخره
يرجح المعني الاول فينبغي التعويل عليه ليحصل ارتباط الكلام ويكون كله نسقا
وعلي هذا يكون المراد بالاستبعاد في كلامه استبعاد الظان وفا صاحب الكتاب
بما تستبعده استلزمه في كتابه المذكور فما حلي متحل بالاستبعاد الا بالخيبة والا

بعاد

والابعاد تعلق الي النفي وبهذا فرغ العامل منهما لما بعد والمعني ما حلي متحل بالاستبعاد
الا بكذا وكذا قال في الصحاح حلي بعيني وفي عيني بالكسر علي حلاوة اذا اعجب قال وقولهم
لم يحل منه بطائل اي لم تستفد منه كبير فائدة ولا يتكلم به الا مع الجحد انتهي ولا يظهر واحد
من هذين المعنيين هنا فان كان حلي يستعمل بمعني تحلي بكذا اي اتصف به فلا اشكال والا
فقد يكون اصل التصغير فعلما بحلي ثم عرض التكثير للكلمة في الكتاب واذا كانت العلوم
منحا الاهية ومواهب اختصاصية فغير مستبعد ان يدخر لبعض المتاخرين ما عسر علي
كثير من المتقدمين العلوم هنا جمع علم يراد به اسم ذات المعلوم لا المصدر ولذلك جمعه
ويدخر يفتعل من دخر الشي اذا احرزه وحفظه وهذا الكلام كالجواب عن ما هو كالسوال
المقدر وذلك انه لما انه ادعي في كتابه دعوي بالجزم منها انه اشتمل في هذا الفن علي ما
لم يشتمل عليه غيره والتزم للمقبل عليه بحصول امله من هذا العلم امرا له ان يتلقي كلما يرد عليه
منه بالقبول توهم انه ما يلاه بقول ليبعد ان يفوق متاخر علي متقدم وان ياتي ببعض لم يسبق
اليه مع عظمة قدر من تقدم من علما هذه الصناعة فرد هذا الوهم بان المواهب من الله عز وجل
والفضل بيد الله يوتيه من يشا لا مانع لما اعطي وهذا الكلام وان كان مطلقا بالنسبة الي
كل ذي موهبة من العلم فيه رمز واشارة الي انه اعني المصنف رحمه الله تعالي من المتاخرين الذين
ذخر لهم ذلك وانما ترك التصريح بذلك ادبا ولان الانسان لا ينبغي له تزكية نفسه فان قيل اذا كان
الانسان لا ينبغي له ذلك فكيف اشار اليه ولوح به قلت لا براد الكلام مورد الاعتراض بان الله
سبحانه وتعالي تفضل عليه بان جعله من المختصين بمواهبه المشرفين بمنحه بعد اسناد المواهب

كلها الى الله تعالى وانه مختص بها من اراد فتح طي كلامه اقرار بنعم الله تعالى عليه واعتراف بما خصه به
منها ونظير هذا التبري والتلويح ما فعله شيخ الاسلام وعلامة الوقت الشيخ تقي الدين عرف بابن
دقيق العيد رحمه الله تعالى ورضي عنه في خطبة شرحه للالمام حيث قال في اثنايها والارض
لا تخلو من قايم لله بالحجة والامة الشريفة لا بد فيها من سالك الى الحق على واضح المحجة فالعالم
الله ما عني الا نفسه بالنسبة الى زمانه الذي هو فيه وانه جدير بذلك ثم في هذا الكلام من
المصنف حث وترغيب في النظر في كلام المتاخرين والاشتغال به ونهي عن ان يقتصر المحصل
على كلام المتقدمين ويرفض كلام من بعدهم فانه قد يعثر عليه في كلام المتقدم ولا شك ان للمتقدم
فضيلة السبق والاختراع والتدوين وللمتاخر فضيلة الجمع واكثار وتقييد ما لعله اطلق
وتفصيل ما لعله اجمل مع الاختصار التام وتيسير ما هو على المحصل صعب المرام فينبغي الجنوح
الى كلامهم والتعريج على مصنفاتهم فربما فات من لم يشتمل عليها مقصود كثير ولهذا قال الحافظ
ما معناه من اضر ما يرد على الاسماع قولهم لم يدع الاول للاخر شيا وما احسن قول حبيب بن اوس
الطاي رحمة الله عليه . لا زلت من شكري في حلة لابسها ذو سلب فاخر . يقول من قرع
اسماعه كم ترك الاول للاخر . وبالغ المعري في مدح نفسه حيث قال : واني وان كنت الا
خير زمانه لات بما لم تستطعه الاوايل . قيل وهو من احسن ما قيل في مدح المتاخرين
نفوسهم والمصنف هو ابو العباس المبرد حيث يقول في الكامل له وليس لقدم العهد
يفضل القايل ولا لحدثانه يهتضم المصيب ولكن يعطي كل ما يستحق اعاذنا الله من حسد
يسد باب الانصاف ويصد عن جميل الاوصاف اعاذنا واحمانا وحفظنا او الحسد اول ذنب عصي

الله

الله به في السموات وفي الارض فاما في السما فحسد ابليس ادم واما في الارض فحسد قابيل هابيل
فالحسد حمل ابليس على الكفر وحمل قابيل على قتل اخيه وكفى الحسود انتعاب نفسه قال
امير المومنين علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه لا راحة لحسود ولقد احسن التهامي حيث
قال : اني لارحم حاسدي لحر ما ضمنت صدورهم من الاوغار . نظروا صنيع الله بي فعيونهم
في جنة وقلوبهم في نار . لا ذنب لي قد رمت كتم فضايلي فكانما برقعتها بنهار . وفي قول
المصنف بيد وبعيد الجناس المضارع وهو كالجناس اللاحق الا في شي واحد وهو تقارب
الحرفين المختلفين في المخرجين كما رايت من تقارب السين والصاد . والهمنا شكرا يقتضي
توالي الالا ويقضي بانقضا اللاوا . الالهام الالقا في الروع يقال الهمه الله كذا اي
القاه في روعه والشكر الثنا على المحسن بما اولى من المعروف وليس هذا موضع بسط الكلام
فيه وتوالي تواتر وتتابع والالا النعم واحدها الى بالفتح وقد يكسر كمعا وامعا والقضي
معان منها حكم قال الله تعالى وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه فالمعنى يحكم بانقضا
اللاوا وهي الشدة وفي الحديث من كان له ثلث بنات فصبر على لاوايهن كن له حجابا من
النار والعلاقة الطلبية قلب همزة التانيث المنقلبة عن حرف زايد في التثنية واوا والحمراوان
الى في هذه الكلمة اعني لاوا في كلمة اخرى وما يجري فان الهمزة فيهما لا تقلب الا ثم في التثنية
كالاصلية فيقال لاوا ان وحموا ان كما يقال قراان وهاهنا ساغ فيما انتدبت اليه مستعينا
بالله عليه اي رهانا ماجد وامل السعي لعد وتحيل بوجه الى هذا التصديق بوجه صحيح
كما ان الساعي هو المجد في المشي ويقال ندب الى كذا وانتدب اي دعاه اليه فانتدب اي اجاب

فقوله انتدبت بالبنا المالم بيهم ناعلم اعلام بانه طلب منه ذلك ودعي اليه ختم الله لي ولقارئه
بالحسني وختم لي ولهم الحظ الاوفي وفي المقر الاسني ختم جعل اخر امرنا وخاتمته والمراد
بالحسني الحسن وهو الموت علي الاسلام وختم معناه اوجب قاله في الصحاح وبين ختم
وختم جناس التصحيف لاتفاق الكلمتين في عدة الحروف وذوات بعضها مع اتحاد الكتابة
وهو نظير قوله تعالي وهم يحسبون انهم يحسنون صنعا ومنه قول ابن المعتزله وحبه به
يبيي ويفني وبتبسم به يشقي ويشفي والحظ النصيب والاسني الاعلي والمقر الاسني
هو الجنة جعلنا الله تعالي من اهلها بمنه وكرمه وصلي الله علي سيدنا محمد النبي الامي وعلي
اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الي يوم الدين ص باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق
به س الترجمة واضحة وعدل المصنف عن لفظ الحد الي لفظ الشرح لانه اعم فهو يصدق
علي التعريف الحدي والتعريف الرسمي والضمير في به يرجع الي الشرح لا الي الكلام كما توهمه
بعضهم وقد وقفت علي هذه الترجمة في نسخة من نسخ هذا الكتاب ذكر المصنف بخطه عليها
انها النسخة الاولي فقال فيها باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق بذلك من العلامات
والانقسام فابان المقصد باعادة عليه الضمير هنا ص الكلمة لفظ مستقل دال بالوضع
تحقيقا او تقديرا او منوي معه كذلك س الكلمة يقال في اللغة بطريق الاشتراك
لمعنيين احدها الكلام التام اي المفيد كقوله تعالي وكلمة الله هي العليا وكقوله
صلي الله عليه وسلم الكلمة الطيبة صدقة واصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد الا كل
شي ما خلا الله باطل ثانيهما احد مفردات الكلام وهو الاسم وحده او الفعل وحده او

الحرف وحده

الحرف وحده وهذا هو المصطلح عليه في علم النحو واعلم ان اللفظ هو الصوت الذي يعتمد علي ه
مقاطع الحروف واحترز بذلك من الصوت الساذج وان المستقل هو الذي لا يفتقر
في الدلالة علي معناه الي غيره وان الدال هو الذي يلزم من العلم به العلم بشي اخر
وان الوضع تخصيص شي بشي بحيث يفهم المراد من ذلك الشي فقوله لفظ جنس يدخل
تحته كل ملفوظ به مهملا كان او مستعملا وهو اولي بالذكر من لفظة لامرين احدهما ان
التا للوحدة وهي انما يتحقق في الحرف الواحد ولا يستقيم ذلك اذ الكلمة ليست
محصورة فيه واللفظ يقع علي كل ملفوظ به حرفا كان او اكثر الثاني ان لفظا مصدر
مراد به المفعول كقولهم المخلوق خلق والمنسوج نسج والمعهود في هذا استعمال المصدر
غير المحدود بالتا واكثر ما يوجد في عبارات المتقدمين لفظة لفظة كعبارة س في الباب
المترجم بباب اللفظ للمعاني حيث قال واعلم ان من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف
المعنيين ومثل ذلك بجلس وذهب ولم يقل اختلاف اللفظتين فتعبير حد الكلمة
باللفظة مخل ومخالف للاستعمال المشهور بخلاف تعبيره باللفظ وقوله مستقل فصل
مقدم لفظا والنية به التاخير عن ما بعده واراد به هنا ما ليس بعض اسم كيا زيدي
وتا مسلمة ولا بعض فعل كهمزة اعلم والف ضارب قال المصنف فان كل واحد من هذه
المذكورات لفظ دال وليس بكلمة لكونه غير مستقل وقوله دال بالوضع فصل اخر اخرج
به المهمل كديز مقلوب زيد فانه لم يوضع لشي وان دل السامع علي حضور الناطق
به وغير ذلك فتلك دلالة عقلية لا وضعية وليست بمقصودة هنا وقوله تحقيقا او تقديرا

وبطلان مطلع

تقسيم الدال ولبس سمة للحلي الدال بالوضع اما ان يدل تحقيقا واما ان يدل تقديرا ه
اي يقدر انه دال وان لم يكن له دلالة وانما ذكر تحقيقا توطية لقوله تقديرا اما الدال
تحقيقا فنحو زيد ورجل لان كلا منهما دال على معناه دلالة متحققة واما الدال تقديرا
فكاحد جزئي العلم المضاف نحو امرئ القيس ونحو غلام زيد اذا جعلته علما فان امرا
فقط او القيس فقط من هذا الاسم ليست بهما دلالة على شي فيقدر انهما دالان لان مجموع
اللفظين من حيث هو اسم لمسمى واحد كلمة واحدة باعتبار المعنى ومن حيث هو
مضاف ومضاف اليه كلمتان باعتبار اللفظ لان المتضايفين لا يكونان الا اسمين او
في تقدير اسمين لما اعرب الاسم الاول اذ الاعراب لا يكون وسط الكلمة فامرؤ القيس
اسم واحد تحقيقا لان مسماه لا يدرك باحد جزئيه وهو اسمان تقديرا لانه في اللفظ
بمنزلة غلام زيد اذا لم يجعل علما قال المصنف والحاصل ان اطلاق الكلمة على ثلاثة
اقسام حقيقي وهو الذي لا بد من قصده ومجازي مهمل في عرف النحاة وهو اطلاق الكلمة
على الكلام التام فلا يتعرض لهذا بوجه ومجازي يستعمل في عرفهم وهو اطلاقها على احد
جزئي العلم المضاف فترك التعرض له جائز والتعرض له اجوز لان فيه مزيد فائدة وقوله
او منوي معه كذلك تقسيم للمحدود اي الكلمة اما لفظ او غير لفظ لكنه منوي مع اللفظ
قال المصنف لما كان الاسم يصدق ما تناوله الكلمة وكان بعض الاسما لا يلفظ به كفاعل
افعل وتفعل دعت الحاجة الى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ فقيل او منوي
معه اي مع اللفظ ومنوي صفة قامت مقام موصوفها والتقدير الكلمة لفظ مقيد بالذكر او غير

لفظ

لفظ منوي مع اللفظ فالحاصل ان معه عائدة على اللفظ مقيدا بقوله وكذلك يشار به الى الاستقلال
والدلالة المنبه عليهما اي المنوي لا يكون كلمة حتى يتصف بالاستقلال والدلالة بالوضع واحترز
بهذا التقييد من الاعراب المقدر في نحو فتى فانه يصدق عليه انه منوي مع اللفظ المقيد
ولكنه غير مستقل هذا شرح الحد المذكور ثم هاهنا ابحاث البحث الاول اورد الشيخ
على المصنف ان اللفظ جنس بعيد لصدقه على المهمل والمستعمل والقول اقرب منه
لعدم صدقه على المهمل فكان الاتيان به اولى والجواب انه انما يلزم الاتيان بالجنس
القريب في الحد التام ولم ينص المصنف على انه تام بل لم ينص كونه حدا فقد سماه رسما
وبتقدير كونه حدا وتاما فالاتيان باللفظ اولى لان القول يطلق على الراي والاعتقاد
مجازا وغلب حتى صار كانه حقيقة فرفض ذكره في الحد لئلا يوهم غير دخول المراد فيه
وعدل الى الجنس البعيد لعموم الايهام ولا يكفي في الجواب ان يقال القول يطلق على المهمل
ايضا كما هو راي بعضهم لان المصنف لا يرى ذلك والقول عنده مخصوص بالمستعمل البحث
الثاني قال المصنف تقدير الحد باللفظ مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في افادة
المعنى فنوقش في قوله مخرج لان الجنس لا يؤتى به للاخراج بل للاشتمال في الحيوان لانا لو
كنا اخرجنا بالحيوان ما ليس بحيوان والجواب ان الجنس اذا كان اعم من الفصل
مطلقا لم يذكر لتقييد الذات لا للاحتراز واما اذا كان اعم من الفصل من وجه فيجوز
ان يحترز به والجنس الذي هو اللفظ هنا اعم من الفصل الذي هو الوضع من وجه لان
اللفظ قد يوجد بغير وضع كما في المهملات والوضع قد يوجد بغير لفظ كما في النصب

وغيرها فبين الجنس والفصل هنا عموم من وجه مجازا ان يخرج بالجنس لانه ينقصوا فيه ان
يكون فصلا بعد جعل الفصل المذكور معه جنسا فبهذه الحيثية شاع فيه ذلك البحث
الثالث قد تقدم قول المصنف ان المعهود من اطلاق المصدر مرادا به المفعول استعمال
غير المحدود بالتا فالواو قد جا المصدر المحدود بمعنى المفعول قال الله تعالى والارض
جميعا قبضته يوم القيامة اي مقبوضته والجواب ان قبضة هنا ليست مصدرا و
انما هي اسم انث بالتا لوقوعه خبرا عن مونث وهو الارض واما وجهة في قوله تعالى ولكل وجهة
هو موليها ان قيل انها بمعنى المفعول هنا فغير وارد لان التا فيها ليست للوحدة والمصدر
موضوع عليها كما في رحمة ونشدة فالتا في هذه الالفاظ لازمة والحكم المذكور انما هو في
المصدر الذي لم يوضع على التا البحث الرابع تقدم ان المصنف اراد بقوله مستقل
ما ليس بعض اسم كيا زيدي وتا مسلمة ولا بعض فعل كهمزة اعلم والف ضارب فلم يفصح
عن تفسير المستقل وانما مثل لغير المستقل ليبين معناه وتمثيله له بيا النسب وهمزة اعلم
ونحوها يقتضي ان يكون مراده بالمستقل ما دل على المعنى المقصود بتلك الكلمة لان
الالفاظ التي ذكرها للفظ جزء منها واذا كان مراده ذلك لم يحتج الى قيد الاستقلال فوجد
الكلمة كان قيدا لدالة كافيا لان هذا القيد يخرج ما قصد هو اخراجه بمستقل اذ ليس ما
ذكره من النسب والف ضارب دالا بل الكلمة بتمامها هي الدالة على المعنى المقصود بها وقد
يشكل جعل يا النسب وتا التانيث كالهمزة في اعلم والالف في ضارب فيقال ان المجموع في مسلمة
ليس هو الدال على المعنى المراد بل مسلم دال على المسمى بهذا المعنى والتا دلت على التانيث

وكذا

وكذا يقال في نحو زيدي ولا شك ان يا النسب وتا التانيث ليسا في الامتزاج بما هما فيه
كالالف والهمزة المذكورتين وهو واضح والجواب عن هذا الاشكال ان يقال استعمال
العرب دل على امتزاج التا واليا بمصحوبه وان الدال انما هو المجموع لا ذلك اللفظ وحده
وهو كونهم جعلوا الحرفين المذكورين محل اعراب والتزموا الكسر قبل اليا والفتح قبل التا
فلو لم يجعلا مع ما هما فيه شيا واحدا لم يعاملا المعاملة المذكورة البحث
الخامس قال الشيخ انما احتاج المصنف للاحتراز من بعض اسم وبعض فعل لانه اخذ الجنس
البعيد وهو اللفظ والواحد القريب وهو القول لم يحتج الى التحرز بمستقل لان بعض اسم وبعض
فعل لا يقال له قول انتهى وليس كما ذكره لانه اذا صدق عليه انه لفظ دال بالوضع كما يراه المصنف
صدق عليه انه قول حتما فلو ذكر القول عوض اللفظ لم يستغن عن مستقل ايضا وقال الشيخ ايضا
قول المصنف انه احترز بقوله دال بالوضع عن المهمل ليس بصحيح لان قبل هذا الفصل فصل
لا مستقلا لان اللفظ المهمل لا يدخل تحت قوله مستقل فيحتاج يحترز عنه بما ذكر انتهى وهذا
عجب من الشيخ فان الفصل الذي هو مستقل مقدم لفظا والنية به التاخير وقد تقدم ان
المصنف حكم على يا النسب ونحوهما بان كل واحد منهما لفظ دال بالوضع وليس بكلمة لكونه
غير مستقل فتبين ان مراده ما قلناه واذا كان كذلك لا يتوجه ما ذكره الشيخ فان قيل اذا كان
المراد ما ذكرته فلاي شي قدم لفظ مستقل اجيب عنه بانه لو لم يقدمه لوليه قوله تحقيقا
او تقديرا فيوهم ذلك انهما راجعان اليه وهما قسمان للدال لا للمستقل وقد كان يمكنه
ان يقول لفظ دال بالوضع تحقيقا وتقديرا مستقل لكن يلزم تاخير احد فصلي الحد عن تقسيم الفصل

الاخر وهو غير مناسب **البحث** السادس قيل الحد المذكور غير مطرد لدخول الكلام فيه
اذ يصدق عليه انه لفظ دال بالوضع مستقل وغير منعكس لخروج بعض افراد الكلمة عنه وهو
الكلمة المجازية والمنقولة نحو اسد المراد به الشجاع واعلام المنقولة لانهما ادال على غير
ما الذي بالوضع **واجيبت** عن عدم الاطراد بان الكلام خرج بقوله بالوضع اذ الكلام ليست
دلالته وضعية على الاصح وعن عدم الانعكاس بان الحد انما هو للكلمة الحقيقية الباقية على وضعها
من غير نقل فليست المجازية والمنقولة بمقصودين له فهما خارجان عن الحد ويقال فيهما كلمة مجازية
وكلمة منقولة بالتقييد او يقال ان الكلمة لا تخرج بالتجوز فيها والنقل عن الوضع بتجوز واجاز التجوز
بشرطه ونقل واجاز النقل ايضا في الوضع حاصل في المجازي والمنقول وهو استعمال الكلمة استعمالا
استعملته العرب ومكنت من استعماله ايضا **البحث السابع** قد يتوهم ان من حد الكلمة بانها لفظ دال
بالوضع واقتصر عليه يكون حده غير منعكس لخروج الاسما التي لا يلفظ بها كفاعل افعل منه وحينئذ
يتعين الزيادة التي زادها المصنف وهي قوله او منوي معه وليس كما يتوهم فان المقتصر على ذلك
اراد باللفظ اما حقيقة واما حكما ليدخل فيه ما اشير اليه من الاسماء الواجبة الاستتار فانها
في حكم الملفوظ بها ويؤيد هذا تسميتهم انت في نحو اسكن انت توكيدا لفظيا اذ لولا المستكن لما توكيده
اللفظي اعادة اللفظ فلو لم يجعلوا المقدر في حكم الملفوظ لما ساغت التسمية المذكورة **البحث الثامن** قال
الشيخ ادعا التركيب في نحو افعل مشكل وكذا ادعا الافراد فيه اما الاول فلان التركيب من عوارض
الالفاظ ويستدعي تعدد وجود ولا وجود واما الثاني فلان افعل يفيد افادة المركب الذي
هو الكلام فلا يمكن دعوى الافراد فيه انتهى **والجواب** مركب ولا اشكال لان غير الملفوظ به في حكم ما

لفظ

لفظ به كما تقدم فيحكم له بحكم اللفظ **ص** وهي اسم وفعل وحرف **ش** الكلمة جنس تحته ثلاثة انواع وهي
المذكورة والكلمة منحصرة فيها والانحصار لها منها الاستقرا ومنها ان الكلمة اما ان تدل على معنى
في نفسها اولا والثاني الاسم ومنها ما ذكره المصنف وهو ان الكلمة ان لم تكن ركنا فالحرف والاول ل
اما ان يدل على الاقتران باحد الازمنة الثلاثة اولا والثاني الاسم ومنها ما ذكره المصنف
وهو ان الكلمة ان لم تكن ركنا للاسناد فهي الحرف وان كانت ركنا له فان قبلت الاسناد بطرفيه
فهي الاسم والا فهي الفعل ويتعلق بهذا الموضع الكلام على معنى قولهم الاسم يدل على معنى
في نفسه والحرف يدل على معنى في غيره والمراد به ان الاسم بالمفهومية وان الحرف غير مستقل بها
ومعنى ذلك انه كمن والي مشروط في وضعه دلالته على معناها الافرادي ذكر متعلقها ونحو
الابتدا والانتها غير مشروط فيه ذلك واعلم ان الضمير في قولهم دال على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اي دال على معنى كاين في نفسه اي باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه
لا باعتبار امر خارج وكذا الضمير في غيره في حق الحرف اي دال على معنى كاين في غيره اي
باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه وقيل الضمير في نفسه يرجع الى ما دل على المعنى اي
اللفظ الدال على معنى بنفسه من غير ضميمة يحتاج اليها في دلالته الافرادية بخلاف الحرف
فانه يحتاج الى ضميمة في دلالته على معناه الافرادي ورد هذا القول بامرين احدهما ان في
الاستعمال لهذا المعنى الثاني ان المقابل وهو الحرف لا يجري فيه التقييض اذ يصير المعنى
الحرف دال على معنى بغيره اي بلفظ اخر معه واذا جعل في غيره صفة لمعنى كان المعنى دال على معنى
حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه فينتظم الحدان في مقصود التقابل **ص** والكلام ما تضمن من الكلم

اسناد اسمية او مقصود الذاته ش اشتمل كلام المصنف في المتن والشرح على خمسة الفاظ وهي
اللفظ والقول والكلمة والكلم والكلام فلنذكرها اولا ثم نعود الى تفسير الحد اما اللفظ
فهو مصدر في الاصل وقد تقدم انه الصوت الذي يعتمد على مقاطع الحروف وهو اعم الخمسة لصدقه
على المستعمل والمهمل واما القول فهو اللفظ الدال على معنى فهو اخص من اللفظ لصدقه على المستعمل
فقط لكنه اعم من الثلاثة الباقية لصدقه على الكلمة والكلم والكلام وقد يطلق على ما يفهم من حال
الشي وعلى الاشارة وعلى الراي والاعتقاد كل ذلك على سبيل المجاز واما الكلمة فقد علمت انها تطلق
لغة على امرين واما خصت في الاصطلاح باحدهما وقد تقدم حدها وهي اخص من القول لاطلاقها على
المفرد خاصة فاحقيتها باعتبار الاطلاق لانه كلما اطلقت الكلمة اطلق القول وليس كلما اطلق
القول اطلقت الكلمة واما الكلم فقد ربينهما في اللغة مرادا به الكلام قال الله تعالى اليه يصعد
الكلم الطيب وقال تعالى يحرفون الكلم عن مواضعه واما في الاصطلاح فهو عبارة عن ثلاث كلمات سوا
احصلت فايدة او لا واختلف النحاة فيه هل هو جمع الكلمة او اسم جنس لها فذهب جماعة منهم
الجرجاني الى انه جمع وكذا يقولون في كل ما نفرق بينه وبين واحده التا كنبق ونبقة وتمر وظاهر كلام ابن
ابن جني يقتضي انه جمع لانه رحمه الله قال قال س هذا باب علم ما الكلم من العربية ولم يقل ما الكلام لانه
اراد نفس ثلاثة اشيا الاسم والفعل والحرف فجا بما لا يكون الا جمعا وترك ما لا يختص بالجمع وهو
الكلام وذهب الفارسي وغيره من المحققين الى انه اسم جنس لتخلفوا فيه وكذلك كل ما شابهه
كنبق وسدر ويدل على ذلك تصغيرهم اياه على لفظه ولو كان جمعا لكان للكثرة وجموع الكثرة
لا تصغر على لفظها ثم القايلون بانه اسم جنس اختلفوا فيه على ثلاثة مذاهب احدها وهو قول

الاكثرين

الاكثرين انه لا يقع الا على ما فوق العشرة واذا قصد به ما دون ذلك جمع بالالف والتا لانه جمع قلة الثاني
انه يقع على القليل والكثير قال الدماميني وهذا مقتضى كونه اسم جنس كعسل وهو الثالث انه لا يقع
على اقل من ثلاث وهو راي ابن جني لكن لا يقول بجمعيته وراي المصنف ايضا فانه قال الكلم اسم
جنس جمعي كالنبق واللبن واقل ما يتناول ثلث كلمات وكانه احترز بجمعي من اسم الجنس الذي ليس بجمعي
كعسل وما اشبهه فانه يقع على القليل والكثير فالجمعي هو الذي له افراد تعدد وغير الجمعي بخلافه ومن
هنا يظهر فساد تعليل المذهب الثاني في اطلاق الكلم على القليل والكثير كعسل لظهور الفرق
والمصنف يوافق الاكثرين في ان اسم الجنس هذا لا يطلق الا على ما فوق العشرة فانه قال في باب
جمع التكسير من هذا الكتاب تكسير الواحد المتاز بالتا محفوظ استغنا بتجريده في الكثرة
وبتصحيحه في القلة وهذا صريح في الموافقة وليس في قوله هنا واقل ما يتناول ثلث كلمات
مناقضة فان القايلين بهذه المقالة معترفون بان الكلم يطلق مرادا به الثلاث وبعدهم يرون
عن ذلك باستنكره فاستقام كلام المصنف ثم وهنا وقفة اعتراض السلوبين على اطلاق الكلم على
الثلث التي هي الاسم والفعل والحرف بان قال ارادوا الاجناس والاجناس لا تنحصر افرادها ورد عليه
بان احاد الكلم انما هي الكلمة التي يراد بها جنس الاسما والكلمة التي يراد بها جنس الافعال والكلمة
التي يراد بها جنس الحروف والكلم اذا لم يقع مما يقع عليه واحد الا على الثلاثة خاصة واعتذر ابن
عصفور عن ذلك بان العرب انما ارادت اسم الجنس على ما فوق العشرة وجمعته بالالف والتا
فيما دون ذلك تفرقة بين القليل والكثير حتى لا يلتبس احدهما بالاخر وهذه التفرقة لا تتصور
هنا لان الكلم اذا كان جمعا للكلمة الواقعة على كل واحد من الاجناس الثلاثة لم يكن لها جمع قليل

ولا كثير فيفرق بينهما الا ترى انه ليس بكلم ولا كلمات ما يقعان عليه الا الاجناس الثلاثة خاصة
فلما لم تتصور التفرقة شاع وقوع اسم الجنس موقع الجمع بالالف والتاء لان اللبس اذ ذاك قد امن
واما الكلام فهو في اصطلاح النحاة عبارة عن الجمل المفيدة كما سيصرح عند تفسير قيود حده وقد
اختلف فيه قبل نقله وتخصيصه بما ذكر هل هو مصدر او اسم مصدر فمذهب البصريين انه اسم
مصدر لا لفظا اسم للفظ وهو الصحيح لان الفعل المستعمل من هذه المادة مرادا به معنى الحديث
ليس له الا ثلاثة ابنية كلّم وتكلّم وكالم ومصادرها الجارية التكليم والتكلّم والمكالمة والكلام
وليس الكلام جاريا على واحد من الافعال الثلاثة ومذهب الكوفيين انه مصدر قال الشيخ بها الدين
ابن النحاس رحمه الله واستدلوا على ذلك باعماله في قولك كلامك زيدا حسن وقال الشاعر
الا هل الى ريا سبيل وساعة تكلمني فيها من الدهر خاليا ⁂ فاشفي نفسي من تباريح ما بها فان
كلاميها شفا لما بيا ⁂ فاعمل كلامي في الضمير الذي ولا يظهر لي هذا الذي ذكره فان الكوفيين يثبتون
اعمال اسم المصدر بل لا يبعد الا هم قال ابن عصفور لما ذكر اسم المصدر مذهب الكوفيين العمل وعند
البصريين لا يعمل الا في ضرورة واذا كان كذلك فكيف يستدل الكوفيون على المصدرية بالعمل واشكل
من ذلك قول الشيخ بها الدين مجيبا عن استدلال الكوفيين المذكور ان اسم المصدر يعمل عمل المصدر اجماعا وقد
علمت خلاف الفريقين اللهم الا ان يقال كون البصريين لم يجيزوا اعماله الا ضرورة يقتضي صحة جواز نسبة ذلك
اليهم في الجملة فلا يمتنع دعوى الاجماع ويطلق الكلام في اللغة على اشيا منها نفس الفعل الذي هو
التكلم وهو الاصل فيه وهذا الاطلاق على خلاف هو مصدر ام اسم مصدر كما تقدم ومنها الجمل المفيدة
كالكلام عند النحاة ما ينبئ عن حال الشي ومنها الاشارة ومنها الخط ومنها المعاني التي في النفس ومنها

الجمل

الجمل المفيدة ولا خلاف بين النحاة ان اطلاق الكلام في اصطلاحهم على ما سوى الامرين الاخرين مجاز واما اطلاقه
على المعاني التي في النفس وعلى الجمل المفيدة فهل هو بطريق الاشتراك فيكون حقيقة فيهما او يكون حقيقة في
احدهما مجازا في الاخر ثلاثة مذاهب نقلها الشيخ وفي ظني اني وقفت على ذلك في كلام ابن هشام شارح الايضاح
وفي اطلاق الكلام حقيقة على المعاني النفسية بالنسبة الى اصطلاح النحاة بعد وقد قال المصنف صرح
س في مواضع من كتابه بما يدل على ان الكلام لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وذكر عنه نصوصا منها قوله
وقد مثل بما عبد الله معروفا فهذا اسم مبتدا يبنى عليه ما بعده وهو عبد الله ولم يكن ليكون هذا
كلاما حتى يبنى عليه او يبنى على ما قبله ومنها قوله واعلم ان قلت في كلام العرب انما وقعت
على ان يحكى بها ما كان كلاما لا قولا يعني بالكلام الجمل وبالقول المفردات اذا تقرر ذلك وعلم ان مدار
اطلاق الكلام الصناعي على حصول الفائدة علم ان ما لم يفد ليس بكلام مفردا كان او مركبا دون
اسناد او مركبا باسناد غير مفيد لكونه لا يجهل احد معناه فاشتمل الحد المذكور على الاشارة
الى قيود يفهم منها ذلك ويعضد الحد زيادة قيدين اخرين على الافادة وهما ان يكون الاسناد مقصودا
وان يكون القصد لذات الاسناد لا لشي اخر فقول المصنف ما تضمن من الكلم اعلام بالجنس الذي
منه الكلام وانه ليس خطا ولا رمزا ولا نحو ذلك وانما هو لفظ او قول او كلم لان اللفظ احد الثلاثة
لوقوعه على المهمل والمستعمل فهو اعمها والقول يشمل الكلم في القرب لتساويهما في عدم تناول المهمل لكن
قد يقع القول على الراي والاعتقاد كما تقدم وان كان ذلك مجازا فقد قال المصنف انه شاع حتى
صار كانه حقيقة ثانية قال ولم نعرض هذا الكلام فكان تفسير حد الكلام ثم اولى لكن على وجه
يتم المولف من كلمتين فصاعدا فلذلك لم يقل الكلام المتضمن لان الكلم اقل ما يتناول ثلاث

كلمات كما تقدم ثم قال ما يفهم من كلام المصنف ان الحد بما لصلاحيته للواحد فما فوقه ثم خرج بذكر التضمن
للاسناد الواحد كزيد والمركب دون اسناد كعبدك وحيوان ناطق وخرج بمفيد ما لا فايدة فيه لكونه
غير مجهول لاحد نحو النار حارة والسما فوق الارض وتكلم انسان وخرج بمقصود ما هو غير مقصود
كحديث النايم والساهي وخرج بقوله لذاته ما هو مقصود لغيره كاسناد الجملة الموصول بها والمضاف
اليها فان الاسناد فيها لم يقصد وسوى الا بعضه ولا ما يفهم لذاته بل قصد لغيره فليس كلاما
بل هو جز كلام وذلك نحو قاموا من قولك رايت الذين قاموا وقمت حين قاموا وزاد بعض العلما
في حد الكلام من ناطق واحد احترازا من ان يصطلح اثنان على ان يذكر احدهما فعلا او مبتدا ويذكر الاخر
فاعل الفعل او خبر المبتدا فان مجموع القطعتين يشتمل على ما اشتمل عليه مثلا اذا نطق به
واحد وليس بكلام لعدم اتحاد الناطق لان الكلام عمل واحد فلا يكون عامله الا واحدا قال المصنف
والمستغني عن هذه الزيادة جوابان احدهما ان اتحاد الناطق لا يعتبر كما لا يعتبر اتحاد الكاتب
في تسمية المكتوب خطا ولا يعترض على ذلك بعدم تساويهما في الحكم اذ لا يترتب على نطق الواحد
من اقرار وتعديل وتجريح وقذف وغير ذلك لانا نقول انتفا ترتب الحكم على الكلام لمانع لا يمنع كونه
كلاما فهو كلام لتركبه من اللفظين لكنه غير صريح النسبة الى كل من الناطقين اذ لا يعلم السامع
ارتباط احد جزئيه بالاخر كما يعلم من نطق الناطق الواحد فلذلك اختلفا في الحكم والجواب الثاني
ان يقال انا نقدر كلا منهما على كلمة واحدة اتكالا على نطق الاخر بالاخرى فمعناها مستحضر في ذهنه
فكانه متكلم واحد نطق بجملة وقدر الاخرى كما يقول الراي تشبحا زيدا اي المرئي زيد فكل من الناطقين
صادر منه كلام وقد تبين ان من الكلام ما يكون احد جزئيه غير منطوق به انتهى ملخصا هاهنا بحاشيته

البحث

البحث الاول قال الشيخ لا دليل في كلام س على اشتراط الافادة والتمثيل بالمفيد لا يلزم
منه الاشتراط بل ظاهر كلام س انه لا يشترط الافادة قال وما اظن احدا يمنع قال زيد النار
حارة ولا قال زيد الجزء اقل من الكل انتهى وهذا الذي ذكره من عدم اشتراط الافادة خلاف ما
يفهم من كلام النحاة وقد نقل هو في شرحه حدود الكلام عن جماعة من ايمة النحو وكلها
تشتمل على ذكر الافادة واما كلام س فقد فهم المصنف منه خلاف ما فهم الشيخ كما تقدم
فالترجيح احد الفهمين بالادلة الخارجية البحث الثاني نقل الشيخ عن ابي الحسن بن الصايغ
ما معناه انه لا حاجة الى ذكر القصد في حد الكلام لانه انما يحترز به عن حديث الساهي
والنايم والمجنون والصادر من هولاء لا يخرج بقيد الافادة لان مثل هذا لا يفيد بوجه
ولو قال النايم زيد قادم مثلا ووافق ذلك قدومه فالافادة لم تحصل من اخباره وانما
حصلت من مشاهدة القدوم انتهى ومناقشة ابن الصايغ لا تبعد عن الصواب الا ان يقال
المراد بالكلام المفيد ما من شانه ان يحصل منه فايدة اي ما شانه ان يفيد ولا يلزم
افادته في ذلك المحل بخصوصه ولا شك ان قول النايم قام زيد مثلا من شانه ذلك فهو
داخل الى ان يخرج بقيد القصد وقال الشيخ قد فهم من كلام ابن الصايغ انه لا يشترط في
الافادة قصد المتكلم اياها انما يشترط فيها ان تكون على هيئة التركيب الموضوع في
لسان العرب وكثير من النحويين لم يعتبروا في حد الكلام سوى التركيب الاسنادي فقط
ولم يشترطوا الافادة ولا القصد انتهى وما ذكره من الفهم المذكور غير ظاهر لان من جعل
القصد قيدا انما احترز به عما يفيد بغير قصد مثل كلام النايم وابن الصايغ منع ان

يكون ذلك مفيدا فلم يحتج الى ذكر القصد وما شك ان كلام غير النايم والساهي والمجنون يصحبه
القصد فلا يقال انه لا يشترط القصد بان ذلك يوهم ان الكلام قد يخلو عنه وليس كذلك واوهم
اشعر راجح في الكلام الى ان الفائدة غير مشروطة عند كثير من النحويين اذ بل الصانع لا يشترطها
ايضا فقد تبين خلاف ذلك **البحث الثالث** قال الشيخ لم ار هذا القيد لاحد من النحويين غير المصنف
يعني قوله لذاته قال ويمكن منازعته فيه من وجهين احدهما ان الصلة كلام ويدل عليه اشتراطهم
فيها ان تكون جملة خبرية والخبر احد اقسام الكلام الثاني منازعته في ان هذه الجملة تضمنت اسنادا
مفيدا مقصودا حتى يحترز عنها بقوله لذاته لان جملة الصلة كجزء من الاسم الموصول ولم ينهض
ان يكون من قبيل الكلمة بل هي والموصول قبلها كلمة واما الجملة المضاف اليها فهي في تقدير المفرد لان
معنى حين قاموا حين قيامهم فصورتها صورة ما فيه اسناد والمعنى على التركيب التقييدي انتهى
وفي هذه المنازعة نظر اما ان جملة الصلة شرطها ان تكون خبرية والخبر احد اقسام الكلام فمسلم
ولكن انما يعتبر الخبرية قبل جعل الجملة صلة واذا وصل بها صار لها حكم اخر كما ان قام زيد كلام تام
غير مفتقر واذا دخلت عليه ان الشرطية صار غير تام مفتقرا فعلى هذا لا منافاة بين قولنا شرط
جملة الصلة ان تكون خبرية مع انها حال الوصل بها لا يصدق عليها انها كلام واما دعواه ان
هذه الجملة لم تتضمن اسنادا مفيدا مقصودا فممنوع بل قد تضمنت الاسناد المفيد المقصود
وانما حكم لها بحكم الجزء من الاسم الموصول من حيث انها لا تتقدم عليه ولا يفصل بينها وبينه
بالاجنبي وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب الموصول والحكم عليها بذلك لا يخرجها عن ان
فيها تركيبا اسناديا ولولا ذلك لما حكم على افرادها بالاعراب واعربت واما قوله في الجملة

المضاف

المضاف اليها انها في تقدير المفرد لكن صورتها صورة ما فيه اسناد فتسليم منه ان الاسناد حاصل
وهذا هو المقصود ولهذا احترز المصنف عنه والتاويل بالمفرد لا يمنع وجود الاسناد لانه
انما اول لتصحيح الاضافة **ص** فالاسم كلمة تسند ما لمعناها الى نفسها او نظيرها **ش** تفسير
هذا الحد متوقف على تصور الاسناد وقد عرفه المصنف بانه عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه
او طلب بمطلوب منه وهو حسن وجعله الشيخ غير حاصر لانواع الاسناد قال لان بعض الانشاءات
كالقسم والعقود تخرج عنه **والجواب** ان جملة الانشاء التي لا يراد بها الطلب منقولة من الجمل الخبرية فما
اشتملت عليه من الاسناد داخل في قوله تعليق خبر بمخبر عنه وخروج الجمل عن الخبرية لعارض النقل الى
معنى الانشاء لا يخرج ما تضمنته من الاسناد عن الحد ثم الاسناد قسمان لفظي ومعنوي فاللفظي ما قصد
به الحكم على اللفظ فقط ويشترك فيه الثلاثة اعني الاسم والفعل والحرف ويشاركها فيه الجملة ايضا كقولك
زيد معرب وقام مبني على الفتح ومن حرف جر ولا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة والمعنوي ما قصد
به الحكم على معنى الكلمة اي مدلولها لا على لفظها ويسمى وضعيا وحقيقيا ايضا وهذا هو المختص بالاسماء
فقول المصنف كلمة جنس تشمل الثلاثة وقوله تسند ما لمعناها فصل يفصل الاسم عن الفعل والحرف
اذ كل منهما يسند ما للفظه اليه لا ما لمعناه واما الاسم فيسند ما لمعناه اليه اي يسند الى مدلوله شي
هو له لو لم يذكر الا لفظه فاذا قلت قام زيد مثلا فالقيام هو ذلك الشي وهو لمعنى زيد اي لمدلوله
وهو المسند واللفظ الذي هو زيد مثلا هو المسند اليه ولما كان من الاسماء ما لا يقبل الاسناد
المعنوي كاسما الافعال والاسما الملازمة للنداء والمصدرية والظرفية اتي في الحد بزيادة وهو
قوله او نظيرها فانه ومكرمان وسبحان مثلا لا يقبلان الاسناد لكن يقبله نظيرهما قال المصنف

وليس — وليس المراد هنا بالنظير ما وافق معنى دون نوع كالمصدر والصفة بالنسبة الى الفعل بل
المراد ما وافق معنى ونوعا كموافقة قول الاسير بالصمت السكوت كقولك صه فكما ان صه لا تقبل الاسناد
الوضعي ويقابله السكوت فالمسند الى السكوت بمنزلة المسند الى صه ليوافقها معنى ونوعا وكذا
المسند الى كريم وفلان بمنزلة المسند الى كروان وفل وان كان كروان وفل لم يستعملان الا في
النداء وهذا سبيل محاولة الاسناد الى نظير ما يتعذر الاسناد اليه بنفسه ثم هاهنا ابحاث **الاول**
قال الشيخ الماهر المصنف الاسناد بما ذكره ليخرج الاسناد اللفظي وهذا عجيب من الشيخ فان الحد المذكور
شامل لقسمي الاسناد ولما ذكر المصنف حد الاسناد قال فان كان باعتبار المعنى اختص با
لاسما وقيل فيه وضعي وحقيقي وان كان باعتبار اللفظ صلح للاسم ولغيره فقسمه الى القسمين
بعد ان ذكرهما فكيف يقال ان الحد مخصوص باحدهما **البحث الثاني** قيل قول المصنف ان الاسناد
اللفظي يشترك الاسم فيه وغيره خطا بل الاسناد اللفظي مختص بالاسما لاختصاص المعنوي بها وذلك
انا اذا قلنا قام مبني على الفتح ومن حرف جر كان قام ومن في هذين التركيبين مبتداين والمبتدا
لا يكون غير اسم فلم يسند الى الفعل وهو باق على الفعلية ولا الى الحرف وهو باق على الحرفيه
بل صير كل منهما اسما واسند اليه **والجواب** عن ذلك ان قام انما وضعته العرب فعلا وكذا
وكذا من وضعته حرفا وانما الكلام فيما هو اسم بالوضع لا فيما ادت ضرورة التركيب الى الحكم عليه
بالاسمية لعارض واذا كان كذلك صدق ان الاسناد الى الفعل والى الحرف اي الى ما وضعته العرب
لذلك ولا يلزم من الحكم عليهما بالاسمية لضرورة الحكم عليهما بالابتدا اسمه خروجهما عن الوضع الاصلي ولو
سوخرج له عن وضعهما لما صح قولنا قام فعل ماض ومن حرف جر **البحث الثالث** قد يتوجه على المصنف سوال

في

في قوله يسند ما لمعناها فقيل لان الذي لمعنى الكلمة وهي زيد القايم مثلا وليس القيام بمسند انما المسند قايم
المتضمن للمعنى القيام فان اجيب بان المسند وان كان لفظ قايم انما هو القيام من حيث المعنى فيندفع لاه يراد
توجهت مواخذة اخرى وهو انه اذا اعتبر المعنى في جانب المسند وجب اعتباره في جانب المسند اليه
فلا تقول الى نفسها اي لفظها لان المسند الى اللفظ انما هو قايم واما القيام فانما هو مدلول الاسم فهو مسند
الى المعنى لا الى اللفظ الا ان يريد انه يسند ما للمعنى بلفظ يتضمنه الى نفس ذلك اللفظ فيصح **البحث الرابع**
نوقش المصنف في قوله وليس المراد بالنظير ما وافق معنى دون نوع بل المراد ما وافق معنى ونوعا فقيل اذا كان
الامر موقوفا على الموافقة في المعنى والنوع كانت معرفة كونه نظيرا مستلزمة لمعرفة اسميته فلا يحتاج الى ان
يعرف بالاسناد الى نظيره ثم ذلك مستلزم للدور لان معرفة كونه اسما متوقفة على معرفة نظيره وكونه يسند
اليه ومعرفة كونه لكن نظيرا متوقفة على معرفة كون هذا اسما **والجواب** ان المصنف لم يجعل معرفة اسمية الشي
موقوفة على معرفة كونه نظيرا فلا يلزم منه ان معرفة كونه نظيرا موقوفة على معرفة اسميته بل الماهر لا اسم
يتبين له بالاسناد المعنوي وكان بعض الاسما الذي علمت اسميته من خارج لا يقبله فلكن اراد ان يزيد هذه
الزيادة لكيلا يصير الحد غير منعكس فهو يقول لا نقبل ان لنا اسما مقطوعا باسميتها وهي لا تقبل ما ذكرت
قلت هي ان لم تقبله قبله نظيرها ثم بين المراد بالنظير ما هو ليسلم من الدخل **البحث الخامس**
لقايل ان يقول لا حاجة الى قول المصنف او نظيرها بل الاقتصار على قوله يسند ما لمعناها الى نفسها
كان يكون الاسما التي اشار اليها مما لزم في الاستعمال طريقة واحدة من مصدرية او ظرفية مثلا داخلة
في الحد غير خارجة عنه لان المراد انما هو صحة الاسناد الى الكلمة فيقول لمعناها الذي لا شك ان سماي هذه
الاسما قابلة للاسناد لا يلزم من استعمالها غير مسند اليها ان لا يصح الاسناد اليها فان المراد انما هو قبول

معنى الكلمة لذلك من حيث الجملة وجاز ان يسند اليها وان لا يسند لعارض الاستعمال اللازم الذي كالمع
تحالفته ص والفعل كلمة تسند ابدا قابلة لعلامة فرعية المسند اليه ش كلمة جنس تعم الثلاثة وتسند
فصل اخرج به ما لا يسند وهو الحرف وبعض الاسما كالضمير وبالاسما الملازمة للندا وابدا فصل ثالث
اخرج بها ما يسند من الاسماء تارة دون اخرى واما يسند وزيادة تسند اليه وذلك كثير وقابلة لعلا منه
فرعية المسند اليه فصل ثالث اخرج به بقية الاسما وهي اسما الافعال لانها تشارك الفعل في انها
مسندة ابدا لكن لا تقبل علامة فرعية ما اسندت اليه بخلاف الفعل فانه يقبل وبين المصنف
ان هذه العلامة هي تا التانيث الساكنة ويا المخاطبة فشتان لا يقبل التا ويقبلها
افترق ودراك ولا يخفى انه لو سكت عن تبيين ما اراد لزم دخول اسما الفاعلين والمفعولين والصفة
المشبهة في حد الفعل لانها مسندة ابدا وتقبل علامة الفرعية وهي تا التانيث المتحركة وعلامتا
التثنية والجمع لان التثنية والجمع فرعا الافراد ثم ها هنا تنبيه وهو ان المصنف قال ومثل
التا في الدلالة على فرعية المسند اليه ركون قبولها ميز الفعل الامر من اسمه الالف والواو
والنون في ادركا وادركوا وادركن وقد حكم سيبويه بفعلية هلم على لغة بني تميم لقولهم هلمي
وهلما وهلموا وهلممن وحكم باسميتها على لغة الحجازيين لانهم يلزمونها التجريد كلزومه
عند الجميع في دراك واخواتها انتهى فادرج الشيخ الالف واخوتها مع التا الساكنة واليا بنا
منه على ان المصنف شرح العلامة بذلك كله ويلزم من هذا الاندراج ورود اسما الفاعلين
وما ذكر معها على حد الفعل والذي ينبغي ان تفسر العلامة بالتا واليا المتقدمين فقط
ولا يلزم من قول المصنف ومثل التا في الدلالة كما جعل الالف والواو كالتا في ارادتها

بقوله

بقوله علامة فرعية المسند اليه انما ما بين العلامة المراد به تنظيرهما وبين ما ذكر باشتراكهما في
الدلالة على الفرعية وليكون ذلك تمهيدا لما ذكره من حكم هلم واختلاف اللغتين فيها على انا نقول انه
لم يطلق الالف والواو بل قال الالف والواو في ادركا وادركوا فنبه بذلك على ان مراده الالف
الضمير وواوه فلا يرد عليه اسما الفاعلين وما ذكر معها لان الالف والواو اللاحقتين لها
حرفان فلم يكونا مرادين ولا داخلين في عبارته ص والحرف كلمة لا تقبل اسنادا وضعيا بنفسها ولا
بنظير ش كلمة جنس للثلاثة ولا تقبل اسنادا وضعيا بنفسها فصل اخرج به الاسم والفعل
لانه نفى قبول الاسناد مطلقا اي لا يسند اليه ولا يسند وقيد الاسناد بكونه وضعيا لان
غير الوضعي يقبله الحرف كما تقدم وقوله ولا بنظير فصل ثان اخرج به ما من الاسماء ما قصد
دخوله في حد الاسم بقوله او نظيرها فان تلك الاسما يصدق عليها انها لا تقبل الاسناد المذكور
فعلى هذا لو اقتصر في حد الحرف على قوله لا يقبل اسنادا لدخلت في الحد فاحتاج ان يخرجها
بقوله ولا بنظير فانها اذا لم تقبل الاسناد بنفسها قبلته بنظيرها بخلاف الحرف فانه غير قابل
بنفسه ولا بنظيره وها هنا بحثان الاول قد تقدم ان الاسماء التي قصد دخولها في حد الاسم
بقوله او نظيرها قابلة للاسناد اليها وانه لا يلزم من عدم استعمالها مسندة اليها عدم صحة ذلك
وانه لا حاجة الى قول المصنف او نظيرها فعلى هذا لا حاجة في حد الحرف الى ان يزيد قوله ولا بنظير
ليحترز عن دخول الاسماء المذكورة اذ لم يصدق عليها انها لا تقبل الاسناد فهي خارجة بقوله
لا تقبل اسنادا لانها قابلة وان لم تستعمل مسندة اليها البحث الثاني اورد الشيخ
ان في الحد المذكور صيغة النفي وهو لا يقبل فهو عدمي والعدمي لا يكون في الحد لان الحد انما

يكون بالتقومت منه الماهية والاعدام سلوب لا يتقوم منها ماهية وان فيه ايضا تجوزا
لانه قال ولا بنظيره احترازا من الاسما اللازمة للندا فانها تقبل الاسناد بنظيره وهذا مجاز لم يقبل هي
اسناد الا بنفسها ولا بنظيرها انما نظيرها هو الذي قبل والجواب عن الاول ان الفصول الوجودية انما
تعتبر في الحدود الحقيقية اي التي تحد بها الماهيات الحقيقية وهي التي لها وجود في الخارج اما
الحدود الاصطلاحية اي التي تحد بها الماهية الاعتبارية فيجوز في الفصول التي فيها ان تكون عدمية
والجواب عن الثاني ان القابل للاسناد المعنوي انما هو مدلول الكلمة فتارة يقبل الاسناد بذلك
اللفظ الدال عليه وتارة يقبله بنظير ذلك اللفظ وقد عرفت المراد بالنظير ما هو واذا كان كذلك
صح ان يقال ان الاسما الملازمة للندا مثلا لا تقبل الاسناد يعني ان مدلولها قابل له لكن ذلك المدلول
لا يقبل بذلك اللفظ انما يقبل بالنظير فلا مجاز اذا ص ويعتبر الاسم بندايه وتنوينه في غير روي
وبتعريفه وصلاحيته بلا تاويل لاخبار عنه او اضافة اليه او عود ضمير عليه او ابدال اسم
صريح منه وبالاخبارية مع مباشرة الفعل وبموافقة ثابت الاسمية في لفظ او معنى دون
معارض ش لما ذكر حدود الثلاث شرع في ذكر خصايص الاسم وخصايص الفعل والفرق بين دلالة
الحدود ودلالة الخاصة ان دلالة الحد يطرد وينعكس ودلالة الخاصة تطرد ولا تنعكس اي يلزم
من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم وعبر المصنف عن ذكر الخواص بقوله ويعتبر
وذكر ان اعتبار الاسم باشيا منها الندا ويستدل به على اسمية ما لا علامة غيره نحو يا ازيد
وعلى اسمية ما لا علامة له غيره يا مكرمان قال المصنف واعتبار صحة الندا بيا او وهيا
واي اولى من اعتبارها بيا لان يا قد كثر مباشرتها الفعل والحرف نحو يا حبذا ويا ليتني قال الشيخ

هذا

هذا البحث صحيح لان هذه الاحرف تقبل الندا بها فالاولى اعتبار الندا بحرفه المشهور الذي
هو يا واذا باشرها الفعل والحرف فليست للندا على الاصح وانما هي للتنبيه فهي مشتركة
بينهما انتهى وكون هذه الاحرف يقبل الندا بها لا يكون صحة اعتبار الندا بها موجبا ولا
اولوية لنا لكثرة استعمالها اذ لا اثر لذلك في تمييز الاسم من غيره بل غيرها اولى لعدم الاشتراك
كما قال المصنف ثم قوله انها حال مباشرتها الفعل والحرف انما هي للتنبيه على اصح القولين تقوي عدول
المصنف عنها اذ لو كانت حينئذ للندا لم يكن بينها وبين غيرها فرق وانما اختص الاسم بالندا لانه
مطلوب به الاقبال والمقبل انما يكون اسما ولان المنادى مفعول والمفعولية لا تليق بغير اسم ولما
قال المصنف هنا لان المنادى مفعول في المعنى ناقشه الشيخ فقال ظاهر هذا الكلام ان المنادى
ليس بمفعول صحيح من جهة اللفظ والمعنى وهي مسئلة خلاف قال الكوفيون ومن تبعهم انه مفعول
من جهة المعنى فقط وقال سيبويه ومتابعوه وهم الجمهور انه مفعول صحيح من جهة اللفظ
والمعنى فان كان المصنف وافق الكوفيين فقد ناقض قوله في باب الندا المنادى منصوب
لفظا او تقديرا ويكون اختار المذهب الفاسد ايضا وان كان وافق سيبويه فقد اسا العبارة
حيث خص جانب المفعولية بالمعنى دون اللفظ انتهى والجواب ان المصنف انما اتى بهذه
العبارة ليشمل قسمي المنادى من معرب ومبني والمفعول لفظا يصدق عليه انه مفعول معنى
ولو لم يقيد المفعولية بالمعنى لم يكن نصا في مقصوده اذ يتبادر الذهن الى المفعولية لفظا
فاذا لا مفهوم لقوله مفعول في المعنى واذا كان كذلك لم يتوجه مناقشة الشيخ ومنها
التنوين وهو اضرب تنوين الترنم وهو الذي يكون عوضا عن حرف الاطلاق في روي مطلق

فالمراد تنوين ذي الترنم والتنوين الغالي وهو اللاحق الروي المقيد وهذان التنوينان يشترك فيهما الاسم
والفعل والحرف لان الروي قد يكون اخر فعل واخر حرف كما يكون اخر اسم وعنهما احترز المصنف بقوله
في غير ذي روي وبقية اضربه تختص الاسم بها وهي تنوين الصرف والتنكير والعوض والمقابلة واغا كان
كذلك لان تنوين الصرف دال على نفي الاماله كرجل وزيد فلا يلحق غير اسم اذ لا اصالة له فيدل
على نفيها واما تنوين التنكير فلانه دال على تنكير ما هو صالح للتعريف كصه واف وسيبويه
لغير معين فلا يلحق غير اسم لان المضاف لا يكون الا اسما واما عوض من حركة او حرف على القولين في اسم
لا ينصرف ولاختصاصه بالاسم ظاهر واما تنوين المقابلة فلانه دال على مقابلة جمع لجمع كمسلمات
المقابل لمسلمين فلا يلحق غير اسم لان الجمع من خصائصه ومنها التعريف ويتناول التعريف بالاداة نحو
الرجل والغلام وبالاضافة نحو ما عاذ الله ويا ويح من ليس له ناصر قال الشيخ ويتناول ايضا
تعريف المضمر والعلمية والاشارة انتهى وانما خص الاسم به لانه يختص بصحيح الاخبار عنه وتقييد
الاسناد اليه ومنها صلاحيته بلا تاويل للاخبار عنه او اضافة اليه فمثال الاخبار انت ذاهب
واختص به لان معناه لا يتصور الا فيه ومثال الاضافة اليه غلامي وغلامنا واختص الاسم
بذلك لان المضاف اليه يخصص المضاف او يعرفه والفعل لا يخصص ولا يعرف ولان المضاف اليه
يملك المضاف ويستحقه والافعال لا تملك ولا تستحق وقوله بلا تاويل قيد في الاخبار والاضافة
واحترز بذلك عن ما يخبر عنه او يضاف اليه وليس باسم وحينئذ يجب تاويله بالاسم فالاخبار نحو قوله
تعالى سواء عليهم ادعوتموهم وقوله تعالى وان تصوموا خير لكم ومنه قولهم تسمع بالمعيدي خير من
ان تراه والاضافة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى ويوم نسير الجبال

والتقدير

والتقدير سواء عليهم دعاؤكم وصومكم خير لكم ويوم ينفع الصادقين ويوم تسيير الجبال والتقدير
تسمع بالمعيدي ان تسمع سماعك بالمعيدي وتبين من هذا ان غير الاسم لا يخبر عنه الا بتاويله باسم سواء
كان فعلا ام جملة وهو الصحيح ومنهم من اجاز الاخبار عن الفعل من غير تاويل واما الاخبار عن الجملة
فنقل ابن عصفور فيه ثلاثة مذاهب المنع وهو الصحيح والجواز وهو راي بعض الكوفيين والتفصيل
بين ان تكون الجملة في موضع فاعل او مفعول لم يسم فاعله لفعل من افعال القلوب وقد علق ذلك
الفعل عنها فيجوز نحو ظهر لي اقام زيد ام عمرو وعلم اقام عبد الله ام خالد او غير ذلك فلا يجوز
ولا استدلال لذلك وعليه يذكر في باب الفاعل ان شاء الله تعالى ومنها عود ضمير عليه كعوده
على مهما في قوله تعالى وقالوا مهما تاتنا به من اية وعلى ما في ما احسن زيدا لان الضمير
اسم ومدلوله ومدلول ما يعود عليه واحد فلا يكون العائد اليه الضمير غير اسم وزعم السهيلي
ان مهما حرف وزعمه مردود بما ذكر ومنها ابدال الاسم الصريح منه نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
فصحيح اسم صريح لقبوله علامات الاسم كلها وهو مبدل من كيف ابدال الشيء من الشيء على سبيل
التفصيل فكيف اسم وكذلك ازيد ام عمرو ولا اعلم مما احترز المصنف بقوله صريح واعلم انه كما استدل
على الاسمية بابدال الاسم صريح منه لكن اللفظ يستدل عليها بعكسه وهو ابدال ذلك اللفظ
من اسم صريح نحو جئتك يوم الجمعة اذ جاء زيد واجي يوم الاحد اذ يجي عمرو فاذ واذا اسمان
لابدالهما من اسم صريح اي قابل العلامات الاسمية ذكر المصنف ذلك في باب الظرف ومنها
الاخبار به مع مباشرة الفعل نحو كيف كنت وخروج زيد اذا خرجت وكيف خبر كان واذا خبر
المبتدا الذي هو خروج زيد وكلاهما مباشر الفعل فالاخبار بهما ينفي الحرفية ومباشرة

الافعال التي لتحتمل به تتعين الاسمية ومنها موافقة ثابت الاسمية في لفظ او معنى دون معارض فمثال
الموافقة لفظا وشكان وبطان فانهما موافقان سكران وهو وزن لا يوجد في الافعال قال المصنف
والحرفية منتفية بكونهما عمدتين والحرف لا يكون الا فضلة ومثال الموافقة معنى قد في نحو قدك
وقد زيد درهم فانها موافقة لحسب في المعنى وحسب ثابت الاسمية فوجب كون قد التي
معناها اسما وقوله دون معارض قيد في الموافقة معنى واحترز به من واو المصاحبة في نحو
استوى الماء والخشبة فانها بمعنى مع ولم يلحق بها في الاسمية لان الموافقة المعنوية عارضها
كون الاسما ليس فيها ما هو على حرف واحد الا وحاله العجز كيا الضمير وبابه وكافه الا الصدر
والواقع صدرا وهو على حرف واحد انما هو حرف كبا الجر ولامه وواو العطف وفايه فلو حكم
على واو المصاحبة بالاسمية لزم عدم النظير بخلاف الحكم عليها بالحرفية قال المصنف ومما يخرج
بذكر المعارض من الموافق الثابت الاسمية من فان نسبتها من بعض كنسبة الواو من مع
الا ان ذا معارض يكون من لا تنفك مع مجرورها بعد ان الا اسمها كقوله تعالى وان منهم
لفريقا بخلاف بعض فلا يليها مع مجرورها الا الخبر يعني ان من اذا وقعت بعد ان كانت هي
اسم ومجرورها في موضع خبر ان وما بعدها ما ينتصب على انه اسم ان واذا وقعت بعض
كانت هي اسم ان وما بعد بعض هو الخبر وهاهنا بحثان الاول اورد الشيخ على قول المصنف
في وشكان وبطان وانتفت الحرفية لكونهما عمدتين فقال العمدة في الاصطلاح ما كان مرفوعا
ولا يصح ذلك في هذين الاسمين لانه لم يذهب احد الى انهما في موضع رفع ومن جعل الاسما
الافعال في موضع من الاعراب انما جعله نصبا قال ويحتمل ان يريد بالعمدة هنا انها احد ركني

الاسناد

الاسناد لكنه ليس المصطلح ويلزم منه ان يكون قام من قولنا قام زيد عمدة انتهى اما قوله انه لم يذهب احد
الى انهما في موضع رفع فقد ذكر ابن الحاجب رحمه الله تعالى في موضع اسماء الافعال انه يجوز ان يكون رفعا وان
يكون نصبا وقد رد ذلك ابو نعيم عليه من كلامه والتزام ان قام من قام زيد عمدة لا يضر لان العمدة هنا
المراد بها ما لا يستغني عنه في التركيب الاسنادي وقام احد ركني الاسناد البحث الثاني لقايل ان
يقول ما ذكره المصنف من المعارض في من التبعيضية انما يترتب على كونها لم تثبت اسميتها ولو ثبتت
لكانت معرفي لها اذا وليت ان كانت اسما لها فكيف يحسن جعل ما يترتب وجوده على عدم ثبوت الاسمية
مانعا منها فظهر ان جواز جعل من الاسما الان موقوف على ثبوت اسميتها والمصنف عكس فجعل ثبوت
اسميتها موقوفا على انه لا يليها مع مجرورها بعد ان الا الخبر واعلم ان العلامات اللفظية مرجحة
على المعنوية ولذلك حكم على وشكان وبطان بالاسمية مع موافقتهما في المعنى لفعل وبطؤ وحكم على
عسى بالفعلية لاتصالها بضمائر الرفع البارزة وتا التانيث الساكنة مع موافقتها في المعنى
للعل نبه المصنف على ذلك ص وهو لعين او معنى اسما او وصفا ش لما فرغ من ذكر علامات الاسم
اراد ان يذكر ما وضع له على سبيل الاجمال في الضمير في قوله وهو راجع الى الاسم المرتفع بقوله ويعتبر
ومراده ان مدلول الاسم قسمان عين ومعنى فالعين هو ما يقوم بنفسه والمعنى هو ما يقوم بغيره وكل
من العين والمعنى اما اسم واما وصف لان الدال على العين اما دال عليها دون تعرض لتقييد وهو المعبر
عنه باسم عين واما الدال عليها مع قيد وهو المعبر عنه بوصف العين وكذا الدال على المعنى يقال
فيه ذلك فالاقسام اربعة الاول كرجل وامراة الثاني كعالم وحاكم كعلم وحكم الرابع كجلي وخفي
وعلم من هذا ان المراد من قوله اسما تقسيم الوصف والاسم المنقسم هو قسيم الفعل والحرف وانما اراد

ولهذا ابيح ان يقال الاسم ينقسم الى اسم وصفة والمعنى المذكور هنا غير
المعنى في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه فالمعنى الذي في الحد اعم من المعنى الذي هو
قسيم العين اذ يطلق على العين وقسيمها الذي هو المعنى فالمعنى هو لولا ذلك لكان للاسم مدلولان
ص ويعتبر الفعل بتا التانيث الساكنة ونون التوكيد الشايع ولزومه مع يا المتكلم نون
الوقاية وباتصاله بضمير الرفع البارز ش اعتبار الفعل انما باشيا منها تا التانيث الساكنة وقيد
بالسكون تحرزا من المتحركة فانها تلحق الاسم وهي علامة تميز الفعل الماضي كما سياتي متصرفا
كان او غير متصرف نحو ان زكت هند نعست تفلح ونعمت المراة هي قال المصنف ما لم يكن افعل
للتعجب واستقصر الشيخ هذه العبارة وقال كان ينبغي ان يقول ما لم يلزم تذكيرها عليه
ليدخل فيه افعال الاستثناء عدا واخواتها انتهى وهو نقد جيد ومنها نون التوكيد وتلحق
من الافعال المضارع والامر وقد تلحق من الماضي اللفظ المستقبل المعنى كقول الشاعر
دامن سعدك ان رحمت متيما لولاك لم يك للصبابة جانحا ومنه ما ورد في الحديث فاما
ادركن واحد منكم الدجال فدامن مستقبل لانه دعا وكذا ادركن لوقوعه بعد ان
الشرطيه وقد تلحق افعل بالتعجب ويذكر ذلك في مكانه ان شا الله تعالى وقيد المصنف
النون المذكورة بالشايع تحرزا من لحوقها الاسم شذوذا في قول الراجز اقايلن احضروا
الشهودا فانه غير شايع وهذا الاحتراز يوهم بظاهره ان ثم نونا ليس وقد كان ينبغي
ان يقول وشذ لحوقها الاسم ومنها لزومه مع يا المتكلم نون الوقاية والحق المتعدي
من الافعال ماضيا ومضارعا وامرا وقيد اللزوم مخرج الحروف التي يلحقها النون المذكورة

فان

فان لحوقها اياه على سبيل الجواز وليس بلازم قال الشيخ قد وجدنا نون الوقاية تلزم مع
يا المتكلم في غير الفعل ووجدنا فعلا تتصل به اليا ولا يلزم معه النون فالاول عليكني
ولا يجوز عليكي فيه وما اشبهه فقد لزمت اسم الفعل والثاني فعل التعجب فان
النون فيه غير لازمة فيقال ما اكرمي انتهى اما الاول فقد يجاب عنه بمنع لزوم النون
فيه مع اليا اذ لنا ان نعامل هذا الاسم في اليا بطريق اخر فنقول في عليكني عليكي حكاه
سيبويه وكذا يقال في رويدني رويدي فعلى هذا لا سند وجهه في الفعل عن النون واما
واما في اسم الفعل فلم يسند وجهه وفي هذا الجواب نظر وهو ان يقول لزوم النون انما هو مع
اتصال اليا بالكلمة وحيث اتصلت بعليك او برويد لزمت النون قطعا واما في الثانية
فيجاب عنه بان المذكور خاصة وليس من شرط الخاصة الانعكاس اي لا يلزم من عدمها العدم
فلا يلزم من عدم لزوم النون في فعل التعجب عدم فعليته وهذا ظاهر ومنها اتصاله بضمير
الرفع البارز فقيد الضمير بالرفع احترازا من ضميري النصب والجر لجواز اتصال الاسم
والحرف بهما وقيد بالبارز لان المستتر يتصل بالاسم ايضا واما البارز اذا كان مرفوعا فمختص
بالفعل نحو قاما ويقومان وقوما ص والكلمة اقسامه ماض وامر ومضارع ش لما فرغ من ذكر
علامات الفعل اراد ان يذكر اقسامه الاولية التي يترتب عليها معرفة ما هو مبني وما هو
معرب وما هو منها مبهم وما هو مختص باحد الازمنة الثلاثة واعلم ان الافعال في الحقيقة
انما هي المعاني القايمة بالفاعلين او الصادرة عنهم ولها الفاظ تدل عليها كالقعود والقيام
مثلا وهي تستلزم زمانا غير معين والازمنة ثلاثة متقدم ومنتظر بالنسبة الى زمن الاخبار

وهما الماضي والمستقبل وزمن الاخبار وهو الحال ولنا حاجة الي الدلالة علي الزمان المعين فاشتق من
الالفاظ الدالة علي هذه المعني صيغ تفيد المعني الذي تفيده تلك وتفيد مع ذلك زمنا معينا
ولزم ان يكون ثلثة الفاظ بحسب الزمان وسميت الالفاظ المشتقة افعالا واما الالفاظ المشتق
منها فسميت احداثا ومصادر وقد تسمي افعالا ايضا باعتبار الاصل ولو قيل انما انقسمت
الافعال الي ثلثة لان دلالة الكلام منحصرة في الطلب والخبر ولابد من صيغ تميز بينهما فوضعوا
للطلب صيغة الامر والخبر اما عن ماض او حال او مستقبل فوضعوا للاول صيغة الماضي
وللاخرين صيغة واحدة وهي المضارع لكان احسن واختار المصنف في ذكر الماضي اولا ثم الامر
ثم المضارع حذو سيبويه فانه قال واما الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسما فبنيت
لما مضي ولما يكون ولم يقع ولما هو كاين لم ينقطع ومثال الاول ذهب والثاني اذهب
ويذهب ثم بين ان يذهب وشبهه يراد به الحال ايضا قال المصنف وكان سيبويه لحظ
في هذا الترتيب ان المضارع لا يخلو من زيادة وان الماضي والامر يخلوان منها كثيرا والمتجرد
من الزيادة متقدم علي الملتبس بها فقدم ما له من التجرد نصيب علي ما لا نصيب له فيه
وتجرد الماضي اكثير من تجرد الامر فقدم عليه وعند الكوفيين ان الامر مقتطع من المضارع
فاذا يكون القسمة ثنائية ص فيميز الماضي التا المذكوره والامر معناه ونون التوكيد والمضارع
افتتاحه بهمزة للمتكلم مفردا او بنون له عظيما او مشاركا او بتا للمخاطب مطلقا وللغايبة
والغايبين او بيا للمذكر الغايب مطلقا والغيبات ش لما ذكر ان الفعل ينقسم الي ثلثة اقسام
شرع في ذكر ما يميز كل قسم منها اما الماضي فيميزه تا التانيث الساكنة واليها الاشارة بقوله

التاء المذكورة

بقوله التا المذكورة وقد تقدم انها تميز الماضي متصرفا كان او غير متصرف ولم تلحق فعل الامر للاستغنا
عنها بيا المخاطبة ولا المضارع للاستغنا عنها بتا المضارعة نحو هي تفعل ولانها ساكنة والمضارع
يسكن للجزم فلو لحقته التقي فيه ساكنان ولان لحاقها الاسم اصل اذ هو اولها فيه ولحاقها
الفعل فرع لان مدلولها التانيث فيه انما هو فيما اسند اليه ولما فتح ما قبلها التزم ما في الذي هي
اصل فيه وكان الماضي مفتوح الاخر وضعا ناسب اختصاصه بها دون غيره لذلك وبهذه التا
يتميز الفعل الماضي من اسمه ولا جل ذلك حكم بفعلية افترق وبالاسمية شتان واما الامر فيميزه
مجموع امرين معني الامر ونون التوكيد ولا يكفي احدهما لان اسم فعل الامر يشارك الامر في
معناه كصه ونزال وشبههما ولا يحكم بفعليته لعدم صلاحيته لنون التوكيد والمضارع
يشارك الامر ايضا في قبول النون نحو هل يقومن ولا يحكم عليه بانه امر لعدم معني الامر فيه
واما المضارع فيميزه السين وسوف ولم ولن وكي واو افتتاحه باحد احرف تاتي
وهي الهمزة بشرط ان تشعر بقول انا والنون بشرط اشعارها بقول نحن والتا بشرط
اشعارها بحضور او تانيث واليا بشرط اشعارها بغيبة قال المصنف والاحالة علي
الافتتاح باحد هذه الاحرف المشعرة بما ذكر اولي من الاحالة علي سوف واخواتها لان
افتتاحه بها لازم لكل مضارع وليست الصلاحية لسوف واخواتها لازمة اذ من
المضارع ما لا يدخل عليه شي منها كهات وهلم ولا يقعان غالبا الا بعد الا ادلم وتقييد الاحرف
الاربعة بالمعاني المذكورة واجب لان امثالها في المعنى قد يفتتح بها الماضي نحو اكرم وتكرم
ونرجس الدواذا جعل فيه نرجسا ويرنا الشيب اذا خضبه باليرناء وهو الحنا وتهود الي

لفظ المتن قوله بهمزة المتكلم مثاله اقوم واكرم وسواء كان المتكلم مذكرا ام مونثا لا يختلف الحال
وقوله ونقوله او مشاركا نحو زيد كسر الرا وفتحها والمشاركة قد تكون من واحد مذكرا كان
او مونثا ومن اكثر كذلك وقوله او تا المخاطب مطلقا اي سوا كان مذكرا ام مونثا فردا ام
مثنى ام مجموعا وقوله وللغايبه اي سوا كانت ظاهرة ام مضمرة حقيقية التانيث ام مجازيته
نحو تقوم هند لم وهند تقوم وتتفطر السما والسما تتفطر قوله والغايبين هو كما تقدم نحو
تقوم الهندات والهندان تقومان وتدمع العينان والعينان تدمعان وذكروا هاهنا
صورة وهي اذا قلت الهندونا هما يقومان والعينان هما يدمعان فهل يكون بالتا حملا على
الظاهر او باليا حملا على هما لان لفظه لفظة ضمير الغايبين المذكرين منهم من قال بالاول ومنهم
من قال بالثاني قال المبدي والقول بانه يكون باليا باطل لا تستعمل العرب الفعل هنا
الا بالتا لان الاضمار يرد الاشياء الى اصولها ممعنى ان الضمير يجري مجرى ظاهره فكما يقال
الهندان تجريان لذلك يقال هما تجريان ثم انشد قول عمر بن ابي ربيعة أَقَصُّ على اختي بدو
حديثنا وما لي من ان يعلما لا متاخر لعلهما ان تبغيا لك حيلةً وان ترحبا سربا بما كنت احصُرُ
فقال ان تبغيا وان ترحبا بالتا وقد تقدم لفظهما وهو ضمير الاختين ثم هاهنا بحثان الاول
قال الشيخ كان ينبغي للمصنف ان يزيد هنا وللغايب ان حمل على مونث وانت تريد به
المذكر نحو تجتمع اهل اليمامة وندهب بعض اصابعه او كان فيه علامة تانيث نحو تقوم
طلحة وتعد الخليفة وهذا قليل واسند الى ظاهر جمع المذكر غير السالم واردت معنى جماعة
او الى ضمير هم او ضمير غايبات انتهى وهذا الذي ذكره بعينه استدركه الهبدي على الجزولي

فينقله

فينقله منه واقول ليس هذا استدراكا لا على الجزولي ولا على المصنف وذلك انهما اعطيا قانونا
كليا ا ان التا للغاية فمتى كان الفعل للغاية جي بالتا فيه وهذه المواضع المذكورة
انما جي بالتا في افعالها لتاولها بمونث كما تقدم فلم تدخل التا الا في فعل مونث فالصور
التي اشار اليها مندرجة فيما ذكر وليس في كلام المصنف ان التا لا تكون الا في فعل المونث
بالوضع بل التانيث اعم من ان يكون بالوضع او بالتاويل او نقال المالي الاصل انما هي لفعل
المونث بالوضع واما المونث بالتاويل فدخول التا في فعله فرع وهو بالحمل على ما الحمه
الحاما له والمصنف انما يشير هنا الى ما يستحق التا بطريق الاصالة واما ما حمل على ذلك فقد
ذكره في غير هذا الموضع فقال في باب الفاعل وتلحق الماضي المسند الى مونث او موول به او
مخبر به عنه او مضاف اليه مقدر الحذف تا ساكنة ونبه في الباب ايضا على حكم تقوم الزيود
وتقوم الزيدون وقال في باب المضمر ويأتي ضمير الغايبين كضمير الغايبه كثيرا لسا ولهم لجماعة
فانه كل شي في مكانه البحث الثاني ينبغي ان يقول المصنف والغايبات بعد قوله والغايبين
نحو تقوم الهندات وتقوم الهنود وقد يجاب عنه بانه انما يذكر ما تكون التا في فعله ظاهرا
ومضمرا وهذا القسم ليس كذلك وليس هذا الجواب بشي وقوله وبيا المذكر الغايب مطلقا اي
سوا كان مفردا ام مثنى ام مجموعا ظاهرا ام مضمرا عاقلا كان ام غير عاقل وقوله والغايبات يشمل
كل جمع لهن وهو صحيح في المكسر عاقلا وغير عاقل مظهرا كان او مضمرا وفي المسلم اذا كان التانيث
فيه غير حقيقي الظاهر نحو يقوم الهندات فذهب المصريين ان اليا لا يجوز وهو مختار مذهبهم اما
في الضمير فيهم بل لا يجوز البتا اصلا اذا كانت مونثة اليه ذكرها جميعا وعيون نحو الهندات تقمن

وقال الشيخ هنا ايضا كان ينبغي للمصنف ان يزيد واللغايبة اذ كانت مضافة الي مذكر هي بعضه
ويجوز ان يلتفظ بالمذكر وانت تريد المونث نحو تقطع بعد زيد لانك تقول تقطع زيد وانت تريد
يد زيد او كانت تفصل بينها وبين الفعل بشي نحو يحضر القاضي اليوم امراة الي اخر كلامه وهو
تعيينه استدراك لا يرد علي الجزولي والجواب عن المصنف والجزولي ما تقدم في التا فلا نعيد
واعلم انه قد ذكر لزيادة هذه الاحرف الاربعة دون غيرها من حروف الزيادة مناسبة قالوا لما
اولي الاحرف بالزيادة احرف العلة لخفتها لكن الالف لا تزاد اولا فعوضوا منها الهمزة لاشتراكها
في المخرج وجعلت للمتكلم لانها من اول المخارج والمتكلم اخص فناسب كونها له واشترك فيها المونث
والمذكر لعدم اللبس واما الواو فامتنع من زيادتها اولا لانها معرضة لدخول واو عليها العطف
وقد يكون اخر الكلمة المعطوف عليها واوا ايضا فيجتمع ثلاث واوات وقد يكون اول الماضي
واوا كوعد فيجتمع اربع فتستعمل خلك وهي مقابلة للهمزة اذ هي من اخر المخارج والهمزة من اولها
فاستحقها المخاطب مطلقا لانه يقابل المتكلم لكنهما رفضت لما ذكر وعوضوا منها التا لان التا
تبدل من الواو كثيرا لانتقال التا تكون للغايبة والغايبين والغايبات فقد شارك المخاطب
غيره في التا وحينيذ بطل التعليل الذي ذكروه لاستحقاق المخاطب اياها لانا نقول ان التا
التي للغايبة والغايبتين والغايبات غير التا التي للمخاطب لان هذه تدل علي الخطاب وتلك
تدل علي التانيث عوض من التا الساكنة اللاحقة اخر الماضي فهما ان اشتركا لفظا فمدلولهما
مختلف ويبين هذا ان التا التي للمضارعة تجتمع تا خطاب وتا تانيث وكذا يقال انت تفعلين
فالتا للخطاب والياء للتانيث واما اليا فجعلت للغايب مطلقا نوفيت للقسمة لان

المتكلم

واو... الفقير... [illegible]

المتكلم فخص الهمزة والمخاطب خص ببدل الواو ولم يبق من حروف العلة الا اليا ولم يبق الا الغايب
فاعطها ولما كان الفرق بين المفرد وضده يحصل في المخاطب والغايب بالضمير ولم يجعلوا في
المتكلم بين المفرد وضده ضميرا للفرق اتي بالنون لتدل علي المتكلم غير المفرد وكانت النون اولي
من غيرها لما بينها وبين الحرف العلة من الشبه لانها تدغم في اليا والواو وتبدل منها الالف
ولهذا اعربت الامثلة الخمسة بها عند تعذر الحركات وتعذر احرف العلة ص والامر مستقبل ابدا
ص لما تقرر ان الافعال ثلثة وان مدلول الفعل حدث وزمان وان الازمنة ثلثة شرع المصنف
في ذكر صيغة وما وضعت له من الازمنة وما يجوز ان يتجوز فيه من تلك الصيغ بالقراين فيستعمل
مرادا به زمان اخر وما لا يجوز فيه ذلك والكلام علي هذا الموضع يستدعي ذكر مقدمة وهي ان
قيل الكلام نوعان خبر وانشا والطلب نوع من الانشا ومنهم من جعله خبرا وطلبا ومنهم من جعله
ثلثة انواع خبر وطلبا وانشا وهو راي المصنف وعليه قرر كلامه ولسنا الان بصدد تحرير
الاقوال المذكوره وتبيين الصحيح منها اذ الامر في ذلك موكول الي تقرير صاحب هذا العلم
عنها انا نمشي مع المصنف هنا علي رايه اما الطلب فيلزم كون زمانه مستقبلا واما الخبر فيجوز
كون زمانه حالا ومستقبلا وماضيا واما الانشا فيلزم كون زمانه حالا ولكل من الطلب والخبر
صيغة مختصة به وضعا واما الانشا فليس له صيغة مختصة به بل يستعمل الصيغة الدالة علي الخبر
بقرينة ثم ان كلا من صيغتي الطلب والخبر اما ان ينقل عن موضوعه الاصلي فيراد بالطلب الخبر وبالخبر
الطلب واما الا ان ينقل والذي لا ينقل منه ما لا يجوز التجوز فيه بالنسبة الي زمانه ومنه ما يجوز ان
يتجوز فيه بالنسبة الي زمانه فيراد به زمان غير زمانه المعهود بالوضع بقرينة فان حصل نقل صار الحكم في زمان

الصيغة المنقول لها حكم ما نقلت اليه فاذا استعملت صيغة الطلب في الخبر صار لا يستقبل لجواز ابعد ان كان لازما
واذا استعملت صيغة الخبر في الطلب انعكس الحكم فيتعين الاستقبال لازما بعد ان كان جايزا وهذا القسم
لم يتعرض المصنف له هنا اذ ليس مقصوده وقد تعرض لشي من ذلك في باب التعجب فقال بعد ذكر صيغة ما
افعل وان معناها الخبر بانفسه واستقبح الخبر من الامر هنا وفي جواب الشرط كما استفيد الامر من مثبت
الخبر والنهي من منفيه واما القسم الثاني وهو الذي لم تنقل فيه الصيغة عن موضوعها وانما اريد بها زمان
غير زمانها المقصود بالوضع فهو الذي قصد المصنف بالذكر هنا اذ تقرر هذا فاعلم ان صيغ الفعل الثلاث
منها ما هو للطلب وهو الامر وما هو للخبر وهو الماضي والمضارع فالامر مستقبل الزمان والماضي ماضي
الزمان والمضارع زمانه للحال وللاستقبال بالوضع كما سياتي فالامر لا يجوز التجوز فيه بتغيير زمانه
والي ذلك الاشارة بقول المصنف والامر مستقبل ابدا اي وزمان مطلوب الامر مستقبل ابدا واما المضارع فيجوز
ان ينصرف زمانه الي الماضي وكذا الماضي يجوز ان ينصرف زمانه الي الاستقبال كل ذلك بالقراين والسبب في ان
لزوم الامر الاستقبال ولم يلزم فيهما احد الزمانين ان معني الطلب يفوت بمفارقة دلالة صيغته علي الاستقبال
والامر موضوع للطلب فلا يجوز التجوز في زمانه لئلا يفوت المقصود منه واما معني الخبر فلا يفوت بمفارقة دلالة
صيغة الماضي علي المضي ولا بمفارقة دلالة صيغة المضارع علي الحال او الاستقبال وكلاهما موضوع للخبر كما تقدم
فجاز التجوز في زمانيهما لانه لا يفوت المقصود منهما بالدلالة عند صرف الدلالة علي ما وضعا له من الزمان
وقال المصنف لما كان الامر مطلوبا به حصول ما لم يحصل كقوله تعالي قم فانذر ودوام ما حصل كقوله تعالي يا ايها
النبي اتق الله لزم كونه مستقبلا وامتنع اقترانه بما يخرجه عن ذلك وايضا فان الفعل وضع ليدل بالته علي الحدث
والزمان المعين وكونه امرا او خبرا معني زايد علي ذلك مطلوب تفاده اذ لا يمتاز احد النوعين علي الاخر الا به والاستقبال

لازم للامر به فلو انتفي تقييده له انتفت الامرية بخلاف الخبرية المستفادة من الماضي والمضارع فانها لا تنتفي
بتغيير الماضي باستقبال ولا المستقبل بماضي انتهي وهو كلام جيد قال الشيخ بعد نقله هذا الكلام وقد وجدنا
الفعل الدال علي الخبر خرج عن الخبرية الي غيرها كما قيل في قوله تعالي والمطلقات يتربصن والوالدات يرضعن انه امر
بالمعني فاذا كان ذلك كان يكون الامر يخرج عن الامرية الي معني الخبرية وقد خرج علي ذلك قوله تعالي فليمدد له
الرحمن مدا اي فيمده وقول الشاعر . وكوني بالمكارم ذكريني اي تذكريني ومقتضي تعليل المصنف ان كلا من
الامر والخبر لا يخرج عن بابه وقد وجدنا خلاف ذلك والمرجوع في هذا الي الوضع العرب واستعمالها فلو استعملت
صيغة الامر من الخبر الذي صيغته ليست مستقبلة بقرينة تدل علي ذلك لساغ لها كما استعملت صيغة
الامر في الخبر الذي الخبر الماضي فيخبر الخبر وغير زمانه وذلك في الدعا نحو غفر الله لي فانه خرج عن الخبر وعن
الزمان الماضي بقرينة استعماله في الدعا فكذلك كان يسوغ استعمال صيغة الامر في غير الامر وفي غير زمانه
وهو الاستقبال بقرينة تدل عليه انتهي واقول ان الذي ذكره المصنف لم يبطله الشيخ وان الذي ذكره
الشيخ لم يمنعه المصنف وذلك ان الذي قاله المصنف ان الاستقبال لازم للامرية فما دامت موجودة
فالاستقبال واجب وان الاستقبال غير لازم للخبرية وكذا الماضي بل يجوز تبديل كل منهما بالاخر وهذا
حق لا يمكن ابطاله بوجه والذي ذكره الشيخ ان كلا من صيغتي الخبر والامر يجوز ان يخرج عن موضوعه الاصلي
الي غير موضوعه وهو صحيح والمصنف لم يمنعه بل لم يتعرض في هذا الباب الي ذلك اصلا والحاصل انهما
قسمان كما قررناه في الكلام المتقدم وتدخل الامر علي الشيخ فخلط احد القسمين بالاخر وظن ان كلام
المصنف غير متجه وقد بان لك ان الذي قرره المصنف لا شبهة فيه غير انه يتوجه علي المصنف مواخذة
وهي كونه ذكر في هذا الفصل ان الماضي ينصرف الي الحال بالانشا كبعت والي الاستقبال بالطلب كغفر الله

لزيد ان ينتفي تقدم المتقدم الا ان يرد هنا لا ما كان فيه معنى الخبر باقيا واما لغيره زمانه فقط اما
ما انتقل عن موضوعه الاصلي الى غيره فلا ورات كالانشا والطلب المدلول عليهما بالماضي صار زمان لصيغته
عنها وضعت له لانه موضوع للخبر وهما قسيماه فلا يناسب ذكرهما مع القراين العارفة للزمان دون
معنى الخبر واما قوله في المضارع انه يتخلص للاستقبال باقتضائه طالبا نحو وان كان المستقبل اول
احد موضوعيه ويتخلص له بقراين لكن ذكر غيرهما سبب ايضا لان الصيغة عن اقتضا الطلب
بها خرجت عن موضوعها الاصلي وهو الخبر الى معنى اخر وهو الطلب مر والمضارع صالح له وللحال ولو
كفى بلا اخلاف لمن خصها بالمستقبل مر لما ذكر ان الامر مستقبل وانه لازم له الاستقبال
والمضارع صالح له وللحال اي للاستقبال وللحال فيبين انه يجوز ان يراد به كل واحد من الزمانين
وهو رد على من خصه بالاستقبال وعلى من خصه بالحال واعلم ان المذاهب في المضارع بالنسبة
الى كونه مستقبلا او حالا او مشتركا بين الزمانين او حقيقة في احدهما مجازا في الاخر خمسة منهم
من ذهب الى انه مستقبل وانكر ان يكون للحال وهو مذهب الزجاج واستدل بامرين احدهما ان
زمن الحال لقصره لا يتسع التلفظ بالفعل لانك تقدر ما ينطق بحروف منه صار الزمان ماضيا الاخر
ان فعل الحال لو كان موجودا في كلامهم كالاسم لكانت له بنية تخصه اذ لا يوجد شيء في كلامهم
الا وله لفظ يخصه وقد يكون له مع ذلك لفظ يشترك فيه مع غيره نحو جون فانه يقع للاسود
والابيض ويخص احدهما لفظ الابيض والاخر لفظ الاسود ورد الاول بان زمان الحال عند النحويين
ليس الان الفاصل بين الماضي والمستقبل وانما هو الماضي غير المنقطع وقال المصنف وكثير من الناس
يعتقدون ان الحال هو المقارن وجود لفظه وجود جز من معناه كقولنا هذا زيد يكتب فيكتب

هذا حال ووجود

هذا حال ووجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا جميعها ويعبر بالحال عن الحفظ لا العلم بجميع
لاتصال اجزاء الكتابة بعضها ببعض ورد الثاني بانه قد وجد ذلك في كلامهم وهو رائحة فانها تقع
على جميع الروائح وليس لها اسم الا ذلك وكذلك فعل يتخصص بالسين وسوف وبالان وما في معناها وفي
هذا الرد الثاني نظر فان رائحة من قبيل اللفظ المتواطئ لا المشترك ثم ان المنكرين لفعل الحال منهم
من انكر زمانه ايضا محتجا بان الزمان ان وقع فهو ماض وان لم يقع فهو مستقبل ولا سبيل الى ثالث والدليل
على وجود زمن الحال ان الموجود في حال وجوده لابد له من زمان منحصر في الماضي والمستقبل على ما زعمتم
وهما معدومان ولا يتصور وجود موجود في زمن معدوم فثبت زمن الحال والدليل على وجود فعل
الحال امران احدهما انهم يقولون نفعل الان في فصيح الكلام ولا يقولون سيفعل الان الا قليلا على طريق
المجاز وتقريب المستقبل من الحال نحو قول الشاعر • فاني غدا لكم ولكن سأسعى الان اذ بلغت اناها
ولو كان يفعل للمستقبل لما صلح معه الان كما لا يصلح ذلك مع سيفعل الاخر قول الشاعر •
• واعلم علم اليوم والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي • ووجه الدليل منه ان هذه الثلاثة
ليست على حقائقها والا اختل معنى البيت لانه لا يعلم من علم اليوم الا ما هو فيه ولا ما في ما قبلها
على امس وغد فانه يعلم علم ما قبل الامس ويجهل علم ما بعد غد وهي كنايات عن الاحوال الازمنة
فاليوم عما هو فيه والامس عما مضى والغد عما يستقبل والا لما كانت كنايات عن الحادثات بالنظر الى
الزمان فينبغي اذا ان يكون ثلاثة ومنهم من ذهب الى ان يفعل لا يكون الا للحال حيث وقع
ابن الطراوة واستدل على ذلك بانه لا يخبر بالمستقبل نحو سيفعل عن المبتدا الا ان يكون
المبتدا عاما او موكدا بان نحو قوله تعالى ان الذين امنوا وعملوا الصالحات سيجعل لهم الرحمن

ونحوه قول الشاعر وكل اناس سوف يدخل بينهم دويهية تصفر منها الانامل فان عري منهما لم يجز
فتمتنع زيد سيفعل واذ قلنا زيد يفعل كان جايزا فدل علي ان يفعل حال فاما قولهم زيد يفعل غدا فمعناه
زيد ينوي الان الفعل غدا وشبهته في معنيه لكن منع ذلك انه مستقبل فلا يتصور الاخبار عنه
بانه غير متحقق الوجود وقد ابطل مذهبه بورود نحو زيد سيفعل دائما تاكيدا وعموما قال اليمري
تولت فلما رايته امناها ان وجدها وقالت ابونا هكذا سوف يفعل وقال الاخر
فمضوا اجالهم فمضوا وكانوا علي وجههم وانت ستلحقهم وبقول الله تعالي وما تدري نفس
ماذا تكسب غدا لان النفس تدري ما ينوي كسبه لا انها لا تدري هل تكسبه او لا
ويرد عليه ايضا قول س واما بنا ما لم يقع فقولك امرا اذهب واقتل واضرب ومخبرا يذهب
ويقتل ويضرب فهذا نص منه علي ان يفعل للاستقبال ومذهب الجمهور ان يفعل يكون
للحال والاستقبال وقيل هو حقيقة فيهما فيكون مشتركا او حقيقة في احدهما مجاز في الاخر
ثلثة مذاهب اقول بالاشتراك مذهب الجمهور وهو الصحيح وهو ظاهر كلام س فانه قال واما
الفعل فامثلة اخذت من لفظ احداث الاسماء بنيت لما مضي ولما يكون ولم يقع ولما هو كاين
لم ينقطع وقال بعد ذلك فاما بنا ما لم يقع فقولك امرا اذهب ومخبرا يذهب ثم قال وكذلك
بنا ما لم ينقطع وهو كاين اذا اخبرت فكونه ذكر انه مبني لهذا ولهذا دليل علي الاشتراك ودليل
مذهب الجمهور انه يقع علي الحال تارة وعلي المستقبل تارة ولم يقم دليل علي انه اظهر في احدهما فكان
مشتركا وقال المصنف لما كان بعض مدلول المضارع المسمي حالا مستانف الوجود اشبه المستقبل
المحض في استيناف الوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكا وضعيا فحكم بالاشتراك وذهب

الفارسي

الفارسي الي انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال ورجحه الابدي قال ومستند الفارسي ان اللفظ
اذا صح للقريب والبعيد كان القريب احق به بدليل انك تقول انا وزيد قمنا وانت وزيد قمتما فيغلب
المتكلم والمخاطب لقربهما وزمن الحال اقرب من المستقبل فهو احق في هذا الاستدلال والتنظير ايضا
نظر وذهب ابن طاهر الي انه حقيقة في المستقبل مجاز في الحال واستدلاله ضعيف مردود
فلا نطول بذكره واشار المصنف بقوله ولو نفي بلا خلافا لمن خصها بالمستقبل الي ان
المضارع وان اقترن بلا النافية باق علي صلاحيته للحال والاستقبال ولا يتعين الحكم
باستقباله وهذا مذهب الاخفش والمبرد قال المصنف وهو لازم لسيبويه وغيره من القدما
لاجماعهم علي صحة قول القايل قاموا لا يكون زيدا بمعني الا زيدا ومعلوم ان المستثني منشي
للاستثني والانشا لا بد من مقارنة معناه للفظه فلا يكون هنا استثنا فمعناه مقارن
للفظه فلو كان لا يبقي الا مخلصا للاستقبال المضارع لم يستعمل العرب لا يكون في الاستثنا
لمباينته الاستقبال ومثل هذا الاجماع اجماعهم علي ايقاع المضارع المنفي بلا في مواضع
تنافي الاستقبال نحو اتظن ذلك كاينا ام لا اتظنه ولا يحبه ام لا تسمعه مالك لا تقبل واراك
لا تبالي وما شانك لا توافق ومثل ذلك في القران كثير كقوله تعالي وما لنا لا نومن بالله
وما لكم لا ترجون وما لي لا اري الهدهد وما لي لا اعبد وهو في غير القران ايضا ومنه
قول الشاعر يري الحاضر الشاهد المطمين من الامر ما لا يري الغايب وقول الاخر كان
لم يكن بين اذا كان بعده تلاق ولكن لا اخال تلاقيا وقول الاخر اذا حاجة ولتك لا تستطيعها
فخذ طرفا من غيرها حين تسبق قال الشيخ لا حجة في شي مما اورده المصنف لان كل مثال

من الامثلة التي ذكرها اقترنت به قرينة صرفته عن الاستقبال الى الحال والمدعي ان
ما صلح لهما ولا مرجح لاحدهما اذا انتفى لا يتخلص للاستقبال لتجرده عن القراين ويمكن المنازعة
في بعضها بل في اكثرها عند التامل ثم قال واما قول الشاعر اذا حاجة البيت فحمله على الحال
وهم فاحش لان اذا ظرف لما يستقبل فولتك المستقبل فلا تستطيعها جمله مستقبلة وان
كان لفظه ماضيا فلا تستطيعها جمله في موضع نصب على الحال والعامل فيها ولتك المستقبل
فلا تستطيعها جملة مستقبلة انتهى وفيه حذف والظاهر ان الذي قاله المصنف عار عن الوهم
وذلك ان استطاعته للحاجة وعدم استطاعته انما هو بالنسبة الى وقت توليها فالتولي وان
كان مستقبلا فلا تستطيعها حال وجعلها جمله مستقبلة انما هو بالنظر الى وقت التلفظ بهذا
الكلام وليس المراد اذا حاجة ولتك وانت لا تستطيعها في المستقبل بل المراد اذا ولتك حاجة
وانت لا تستطيعها حين توليها وهذا ظاهر من البيت ثم قال المصنف والذي قرره الزمخشري وغيره من
المتاخرين قول س في نفي الفعل واذا قال هو يفعل اي هو في حال فعله فان نفيه ما يفعل واذا قال
هو يفعل ولم يكن الفعل واقعا فان نفيه لا يفعل فاستعمل ما في نفي الحال ولا في نفي المستقبل وهذا لا خلاف
في جوازه وليس في عبارته ما يمنع من ايقاع غيرها موقعها ولا من ايقاعها غير موقعها انتهى وظاهر كلام
س المنع والا فلا فايدة في التخصيص ص ويترجح الحال مع التجريد س للفعل المضارع قراين تخلصه للحال
وقراين تخلصه للاستقبال وقراين تصرفه الى المضي فشرع المصنف في ذكر ذلك وقدم على ما ذكره مسالة
وهي ان الفعل اذا تجرد عن القراين الحالية صيغة تخصه بل اشترك مع المستقبل في المضارع جعلت
دلالته على الحال راجحة عند تجريده من القراين ليكون ذلك جابرا لما فاته من الاختصاص بصيغة

واقول

واقول ان في كلام المصنف اضطرابا في المتن والشرح وذلك انه قال والمضارع صالح له وللحال اي للاستقبال
وللحال للحكم بالصلاحية لهما والطلق دل على التساوي في الدلالة عليهما فيكون مشتركا ثم قال
ويترجح الحال مع التجريد وهذا ينفي الاشتراك ولا يقال ان الصلاحية لهما لا يلزم منها الاشتراك اذ لا يمتنع
الصلاحية مع كونه حقيقة في احدهما مجازا في الاخر لانا نقول يرده ذلك بعد قوله والامر مستقبل ابدا
وسياق كلامه يقتضي انه انما يذكر ما هو بالوضع للفعل فلا يناسب ان يذكر المدلول عليه بالمجاز مع المدلول
عليه بالحقيقة واما اضطراب كلامه في الشرح فانه قال اولا لما كان يعني مدلول المضارع المسمى بالمستانف
الوجود اشبه المستقبل المحض في استيناف الوجود فاشتركا في صيغة المضارع اشتراكا وضعيا وقال ثانيا ان
دلالته على الحال راجحة وهذا ينافي القول بالاشتراك والحق انه لا يحكم بترجيح الحال عند التجريد من القراين لما
تبين من ان اصح المذاهب انه مشترك والمشترك بين الحال والاستقبال فلا يتعين لاحدهما الا بقرينة كساير
المشتركات س ويتعين عند الاكثر بمصاحبة الان او ما في معناه ولام الابتدا ونفيه بليس وما وان
س هذا شروع في ذكر القراين الخاصة لكل من الزمانين وذكر ان القراين التي تخلصه للحال خمس وزاد المصنف
في كل منهما فالظاهر انه ليس عنده قرينة مخلصة للحال غير القراين المذكورة الان وما في معناه نحو الحين
والساعة وانفا قال المصنف وبعض العلماء يميز نفي المقرون بلن مستقبلا لان الان في الحقيقة
فصل الماضي من المستقبل اللازم قال الله تعالى فالان باشروهن فعبر عن المدة التي رفع فيها الحرج عن
المباشرين بيانهم ليالي الصوم من حين بلوغ ذلك الى المخاطبين وعن المدة التي تقع فيها المباشرة
لان الان ليس عبارة عن مدة المقارنة لنطق الناطق فحسب بل الان عبارة عن مدة ما حضر كونه
فلو ان الكاين الان متم الماضي هو بعض او ابدا الحاضر جاز ان يقال فيه الان هو كاين ومنه قوله

تعالى فمن يستمع الان يجد له شهابا رصدا واذا ثبت هذا فقد يقال الان يكون كذا وكذا فيقصد
به قصد التعبير بالان عن الحرفة التي تقع الكون في بعضها او تقصد المبالغة في القرب الا ان هذا خلاف الظاهر
انتهى والجواب ان الان حقيقة في الزمان الحاضر فاذا صحب الفعل المستقبل كان ذلك قرينة صارفة له عن ارادة
الحال ويكون استعماله في المستقبل مجازا بالقرينة فالتجوز حينئذ في الظرف واذا لم يكن الفعل مستقبلا ولا
ماضيا كان على حقيقته اذ لا قرينة تصرفه فيتعين ان يكون الفعل معه للحال كما ذهب اليه الاكثر ويؤيد
هذا قول الابدي ويفني الان المستعملة على حقيقتها انها ان يجوز فيها واستعملت بقرينة اصلح مع الماضي
والمستقبل نحو قوله تعالى قالوا الان جئت بالحق والان حصحص الحق ونحو قوله تعالى فالان باشروهن ومن يستمع الان
يجد له ان فعل الشرط مستقبل وقال الشاعر فاني غير خاذلكم ولكن ساسعى الان اذ بلغت اناها •
وقول المصنف الا ان هذا خلاف الظاهر يحتمل ان يرجع الى قوله او تقصد المبالغة في القرب وهو الاقرب
ويحتمل ان يرجع الى ما ذكره باسره فيكون مختار القول الاكثر في هذه الصورة ومن القرائن لام الابتداء نحو اني
لا احكم قال المصنف هي مخلصة للحال عند اكثرهم وليس كما ظنوا بل يجوز ان يراد الاستقبال المقرون بها كقوله
تعالى وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة واني ليحزنني ان تذهبوا به فيحزنني مقرون بلام الابتداء وهو مستقبل
لان فاعله الذهاب وهو عند نطق يعقوب عليه الصلاة والسلام بيحزنني غير موجود فلو اريد بيحزن الحال
لزم سبق معنى الفعل المعنى الفاعل في الوجود وهو محال انتهى وشرط الابدي وغيره في تخليص اللام الفعل للحال
ان لا يقترن بالفعل قرينة تشهد للاستقبال فعلى هذا لا ينهض استدلال المصنف على مدعاه بقوله تعالى
وان ربك ليحكم بينهم يوم القيامة لان عمله في الظرف المستقبل الذي هو يوم القيامة قرينة مخلصة للاستقبال
كما سياتي وكذا الاية الثانية ايضا لوجود القرينة الصارفة له الى الاستقبال وهي كون المسند اليه متوقعا

كما سياتي فذا لابن الحاجب ان كون اللام مخلصة للحال هو مذهب الكوفيين واعتذر عن الزمخشري في جعله كونه
قوله بما يوافق عليه في كلامه ثم قال وقد صرح بذلك يعني الزمخشري في قوله في الحرف ويجوز عندنا
ان زيدا لسوف يقوم ولا تجيزه الكوفيون ومن القرائن نفيه بليس وما وان فمثال نفيه بما في قوله تعالى
وما ادري ما يفعل بي ولا بكم ومثاله بان في قوله تعالى وان ادري اقريب ام بعيد ما توعدون
ومثاله بليس قول الشاعر فلست وبيت الله ارضى بمثلها ولكن من يمشي سيرضى بما ركب • قال
المصنف والاكثرون ايضا على ان النفي بهذه الثلاثة قرينة مخلصة للحال مانعة من ارادة الاستقبال
وليس ذلك بلازم بل الاكثر كون المنفي بها حالا ولا يمتنع كونه مستقبلا كما قال حسان في وصف الزبير
• وما مثله فيهم ولا كان قبله وليس يكون الدهر ما دام يذبل • اي ما مثله في هذا العصر ولا كان فيما
مضى ولا يكون فيما يستقبل وهذا جلي ظاهر في ومثاله قول الاخطل والمرء ساع لامر غير مدركه والعيش
شح واشفاق وتاميل • وقال تعالى في استقبال المنفي بما وان قل ما يكون لي ان ابدله من تلقاء نفسي
ان اتبع الا ما يوحى الي وقال ابو ذؤيب اودى بني واودعوني حسرة عند الرقاد وعبرة ما تقلع
وقال النابغة الجعدي يمدح النبي صلى الله عليه وسلم لها نا فلات ما تغب نوالها وليس
عطاء اليوم مانعه غدا • وقال رجل من طي • فانك ان يعرف من انت مصحب ليزداد الا
كان اظفر بالنجح • اي ما يعرف لك من احسنته بالعطاء اي اعطيته عطاء كافيا ليزداد على الكفا ية
الا كان اظفر بالنجح فالمنفي هنا بان مستقبل لا شك في استقباله انتهى وذكر الابدي وغيره
ان هذه القرائن انما تكون مخلصة للحال اذا لم يكن ثم قرينة تخلص للاستقبال فعلى هذا لا ينهض
استدلال المصنف الا ان لقائل ان يقول قد وجدت قرينتان احدهما تخلص للحال والاخرى

للاستقبال فلاي شي جعلت قرينته للاستقبال وجعلت غالبة للقرينة الاخرى وزاد الابدي في
القراين المخلصة للحال ان يعطف على الحال او يعطف الحال عليه نحو يقوم زيد الان ويخرج ويقوم زيد
ويخرج الان والمصنف استغنى عن ذكر ذلك لانه يشترط في عطف الفعل على الفعل اتفاقهما في الزمان
فالمعطوف والمعطوف عليه متفقان وزاد ايضا ان يقع في موضع نصب على الحال نحو جا زيد يضحك وهو
واضح فلهذا لم يتعرض اليه المصنف قال الشيخ اهمل المصنف ما تعين المضارع للحال وهو الانشا
نحو اقسم لاضربن عمرا انتهى وهكذا وهذا ليس بشي لانه قد علمت مما تقدم انه لا يجوز ايراد ذلك
في هذا الباب اذ ليس الكلام هنا في تداخل صيغ الفعل من معنى انما الكلام في تغيير الزمان مع بقا
معنى الصيغة واذا اريد بالفعل الموضوع للخبر معنى الانشا فقد نقلت الصيغة عن معناها الى
معنى اخر ص ويخلص للاستقبال بظرف مستقبل وباسناده الى متوقع وباقتضائه طلبا او وعدا
او بمصاحبة ناصب او اداة ترج او اشفاق او مجازاة او لو المصدرية او نون توكيد او حرف
تنفيس وهو السين او سوف او سف او سو او سي ش لما انهى الكلام على القراين التي تعينه
للحال شرع في ذكر القراين التي تخلصه للاستقبال وهي امور منها الظرف المستقبل واطلاق هذه
العبارة يشمل صورتين احدهما ان يكون الفعل عاملا في الظرف المذكور نحو اقوم اذا قام زيد الثانية
ان يكون الظرف مضافا الى الفعل نحو اقاتل اذا يحمى العدو ومثل المصنف بما يشمل الصورتين
وهو ازورك اذا تزورني فازورك عامل في ظرف مستقبل مضاف الى تزورني فتخلصا به للاستقبال
ومنه اسناده الى متوقع كقول الشاعر يهولك ان تموت وانت ملغ لما فيه النجاة من العذاب
ومنها اقتضاوه طلبا نحو قوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن هكذا قال المصنف وقد علمت

ان

ان صيغة الفعل في مثل هذا خرجت عن معناها الموضوعة هي له وهو الخبر الى معنى اخر وهو
الطلب واذا كان كذلك فليس هذا موضع ايراد هذا الحكم ومنها اقتضاوه وعدا نحو قوله تعالى
يعذب من يشا ويرحم من يشا ومنها مصاحبة ناصب او ما بعده من الامور التي ذكرها م
والناصب ان ولن واذن وكي وسوا كان الناصب ظاهرا نحو قوله تعالى وان تصوموا خير لكم
او مقدرا نحو قوله تعالى ليبين لكم ويهديكم واما اداة الترجي فمثالها قوله تعالى لعلي ارجع
الى الناس لعلهم يعلمون وقال الشاعر فقلت اعيدي نيا لعذوم لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد
واما اداة الاشفاق فمثالها قوله تعالى [illegible] الشاعر فاما كيس فنجا ولكن عسى
يغتر بي حمق لئيم ولا فرق بين الرجا والاشفاق في اللفظ بل في المعنى لان المرجو محبوب
والمشفق منه مكروه واما اداة المجازاة فمثالها قوله تعالى ان يشا يذهبكم ويات
بخلق جديد قال الابدي سوا في ذلك ما يجزم كان ولحوتها وما لا يجزم نحو كيف تقول كيف
تصنع اصنع كيف معناها الجزا ولم تجزم بها العرب واما لو المصدرية فمثالها قوله تعالى
يود احدهم لو يعمر الف سنة وعلامتها ان يحسن في موضعها ان واحترز بهذا التقييد من
لو الامتناعية فانها لو ترد ما توثر هذه كما سياتي وفي اثبات المصدرية خلاف سيجي
في باب الموصول ان شا الله تعالى واما نون التوكيد فمثالها قوله تعالى ولنبلونكم بشي من
الخوف الاية واما حرف التنفيس فمثاله قوله تعالى سنقريك فلا تنسى ولسوف يعطيك
ربك فترضى وحكى عن العرب سف افعل وسو افعل وسي افعل وهي غريبة حكاها صاحب
المحكم وانشد الشيخ في شرحه فان اهلك فسوف تجدون فقدي وان اسلم يطيب لكم المعاش

واتفقوا على ان اصل سف وسو وسي سوف وزعموا ان السين اصل براسها غير مفرعة على سوف
لكنهما سيان كنون التوكيد الخفيفة من نونه الثقيلة وقد رد المصنف ذلك ثم ناقشه الشيخ في بعض
الرد بما يحتمل الدفع وليس في ذلك كبير فايدة فاضربت عنه واقرب ما قال المصنف انا قد
اجمعنا على ان سف وسو وسي فروع سوف فلتكن السين ايضا فرعها لان التخصيص دون مخصص
مردود وقال المصنف قال بعضهم لو كانت السين بعض سوف لكانت مدة التسويف بهما سواء وليس
كذلك بل هي لسوف اطول فكانت كل واحدة منهما اصلا براسها ثم قال قلت هذه دعوى مردودة
بالقياس والسماع فالقياس ان الماضي والمستقبل متقابلان والماضي لا يقصد به الا مطلق المضي
دون تعرض لقرب الزمان وبعده فينبغي ان لا يقصد بالمستقبل الا مطلق الاستقبال دون تعرض
لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد والقول بتوافق سيفعل وسوف يفعل صحيح لانه
وكان المصير اليه اولى واما السماع فتعاقب سيفعل وسوف يفعل على المعنى الواحد الواقع في وقت
واحد قال الله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقال تعالى والمؤمنون
بالله واليوم الاخر اولئك سنؤتيهم اجرا عظيما وقال تعالى كلا سيعلمون في سورة النبا وقال
في سورة التكاثر كلا سوف تعلمون ومنه قول الشاعر وما حالة الا ستصرف حالها الى حالة
اخرى وسوف تزول وقد بان توافقهما الا ان سيفعل اخف فكان استعماله اكثر انتهى وذكر الجزولي
في المخلصات للاستقبال لام القسم ولا يتمحض لذلك اللام المذكورة الا حيث لا يؤتى في الفعل
بنون التوكيد وذلك لا يجوز عند البصريين الا في ضرورة وانما يجوز تعاقبهما الكوفيون قال
الشاعر يا ابن اوس خلقة ليرد بي الى نسوة كانهن مفايد واما اذا اتي بالنون في الفعل

نحو

نحو والله ليقومن زيد فيمكن ان يقال انه انما استغنى بالاستقبال من النون لانها من القراين
الاستقبالية قال المهدي وهذا الذي ذهب اليه يعني الجزولي في اللام وهو مذهب اكثر
النحويين ومنهم من ذهب الى انه اذا اقسمت على قيام في الحال تقول والله ليقوم زيد وهو
عندي جايز انتهى يعني ان اللام لا تخلص للاستقبال وزاد المهدي ايضا في قراين الاستقبال
عطفه على المستقبل وعطف المستقبل عليه نحو سياكل زيد ويشرب زيد وسياكل
وقد تقدم نظير ذلك في القراين الحالية وانه قد يستغنى عنه وكان ينبغي للمصنف
ان يذكر في القراين المخلصة للاستقبال لو الشرطية في احد استعماليها كما سياتي بيانه
ص وينصرف الى المضي بلم ولما الجازمة ولو الشرطية غالبا وباذ وربما وقد في بعض المواضع
ش شرع في ذكر القراين الصارفة له الى المضي وانما قال ينصرف ولم يقل يتعين او يتخلص
كما قال قبل لان المضارع لا دلالة له على المضي بالوضع فكانه انصرف عن مدلوله بالوضع وهو
الحال والاستقبال الى مدلول اخر بقرينة بخلاف ما اذا تعين لاحد مدلوليه الذي هو
موضوع لهما فمن القراين الصارفة له لم ولما والخلاف في المضارع المقترن بهما ماضي
المعنى وهل كان ماضي اللفظ فتغير لفظه دون معناه او لم يزل مضارعا فتغير معناه دون
لفظه الاول مذهب طايفة منهم الجزولي قال المهدي وهو مذهب سيبويه لانه
جعل لم نفي فعل ولما نفي قد فعل والثاني مذهب المبرد واكثر المتاخرين واختاره
المصنف ومن قال وينصرف الى المضي يعني ان معناه هو الذي تغير وان لم ولما انما دخلتا
على لفظ المضارع واستدل لمذهب سيبويه بانك اذا اقتصرت من اوجب قيام

زيد فقال قام زيد قلت لم يقم زيد وان قال قد قام زيد قلت لما يقم زيد والمناقضة
انما تكون بادخال اداة النفي على ما اوجبه الذي تقصدت مناقضته كلامه وايضا
فانصرف التغيير الى جانب اللفظ اولى من صرفه الى جانب المعنى لان المحافظة على المعنى
اولى قال المصنف وثاني القولين هو الصحيح يعني ما ذهب اليه المبرد قال لانه نظير
ما اجمع عليه في لو الواقع بعدها ان وقد ربما واذ فانها صرفت المعنى دون اللفظ اتفاقا وقال
ايضا انما اثبت لما الجازمة لانها اذا لم تكن جازمة لا يليها فعل مضارع الا ماضي
اللفظ والمعنى ان كانت بمعنى حين او ماضي اللفظ مستقبل المعنى ان كانت بمعنى
الا كقول الشاعر قالت له بالله يا ذا البردين لما غنثت نفسا او اثنين ۞ واطلق ثم تنبيها
على انها ما صرفته الى المعنى ابدا ولو لم يكن الفعل بعدها مجزوما كقول الشاعر ۞ لولا فوارس
من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار ۞ فرفع الفعل بعدها وهي لغة
لقوم انتهى قال الشيخ لا يحتاج الى تقييد لما بالجازمة لانها لا تدخل على المضارع
الا وهي جازمة ولو كانت ولما تدخل عليه جازمة وغير جازمة لا تصرفه الى المضي
الا الجازمة لاحتيج الى ذلك التقييد واما ان يحترز به من ذلك من دخولها على الفعل
الماضي فلا يصح اذ التقييد انما يكون في شي مشترك انتهى والجواب ان المصنف
لم يحترز بذلك من شي بل نبه على ان لما جازمة وغير جازمة وان المضارع يختص
بالجازمة دون غيرها ويشعر بذلك قوله وقيدتها بالجازمة لانها اذا لم تكن جازمة
لا يليها فعل مضارع ولم يقل احترازا من كذا وكذا ومنها لو الشرطية واعلم ان لو قسمان

مصدرية

مصدرية وينخلص المضارع بها للاستقبال كما تقدم وشرطية وهي نوعان شرط في المستقبل
فيكون ادراك بمعنى ان كقوله تعالى وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا
خافوا عليهم وقوله تعالى فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا ولو افتدى به ومنه
قول الشاعر ۞ قوم اذا حاربوا شدوا مازرهم دون النسا ولو باتت باطهار فالماضي
ينصرف بعدها كما في هذه الامثلة الى الاستقبال وسيبين واذا وقع بعد لو هذه مضارع
كان مستقبل المعنى كما يكون حكمه بعد ان كقول الشاعر ۞ لا يلفك الراجيك الا مظهرا
خلق الكرام ولو تكون عديما ۞ وكان ينبغي للمصنف ان يذكرها مع القرائن الاستقباليه
كما تقدم التنبيه عليه وقد يقال يمكن ان يدخل تحت قول المصنف فيما تقدم او مجازاة
اي بمصاحبة اداة مجازاة ودخلت لو اذا كانت بمعنى ان صدق عليها انها مجازاة
وشرط في المضي وهي المسماة بالامتناعية وينصرف المضارع بها الى المضي مثالها قوله
تعالى ولو يواخذ الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ومنه قول كثير رهبان مكة
والذين عهدتهم يبكون من حذر العذاب قعودا ۞ لو يسمعون كما سمعت كلامها خروا
لعزة ركعا وسجودا ۞ وقول الاخر لو يقوم الفيل او فياله زل عن مثل مقامي
وزحل ۞ فتقييد المصنف لها بالشرطية احترازا من المصدرية ثم احترز من التي
بمعنى ان بقوله غالبا وكانه يقول انه ورد لو بمعنى ان لكن غالبا وانما الغالب استعمالها
في المضي لكن ظاهر العبارة يوهم انها الامتناعية وانها تارة تصرف المضارع الى
المضي وتارة يصرفه الى الاستقبال لكن الغالب صرفها الى المضي وليس كذلك كما تبين

من انها نوعان وقد وافق المصنف الجزولي في تسمية لو الامتناعيه شرطية وناقش الابدي

الجزولي في ذلك فقال ليست بمعني الامتناعية شرطا الا في اللفظ لانها تجردها في المعني

لان الشرط انما يكون بالنظر الي الاستقبال ومنها اذ نحو قوله الشاعر ربما تكره النفوس

من الامر له فرجة كحل العقال اي ربما كرهت وانما صرفت معني المضارع الي المعني لانها

قبل اقترانها بما تستعمله في المعني فاستصحب بعد الاقتران ما كان لها قبله بل هي بذلك

احق لان ما للتوكيد فيتاكد بها بمعني ما يتصل به ما لم يقلبه من معني الي معني كما فعلت

باذ وحين قبيل فيهما اذا ما فارقتهما الدلالة علي المعني وحدث فيهما معني الجزاء وقد ذكر المصنف

في باب حروف الجر من هذا الكتاب انه لا يلزم مضي ما يتعلق برب بل قد يكون مستقبلا وانشد

ابياتا منها قول جحدر اللص • فان اهلك فرب فتي سيبكي علي مهذب رخص البنان •

وقول سليم القشيري • ومعتصم بالحي من خشية الردي سيردي وغاز مشفق سيؤوب •

قال وقد يكون حالا الاتني والقايلون ان ربما تصرف معني المضارع الي المعني يردون علي انفسهم

قوله تعالي ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين فيقولون ظاهر ان الفعل بعد ربما مستقبل

لانهم لا يودون ذلك الا في الاخرة ويجيبون بان التقدير ربما ود فيكون من قبيل ما جعل فيه

المستقبل بمنزلة الماضي فرب صارفه معني يود الي المعني وجاز التعبير بالماضي عن المستقبل لصدق

الوعد به ولقصد التقريب لوقوعه فجعل كانه وقع مجازا كما قال الله تعالي اتي امر الله وفي

كلام المصنف ما يشعر بانه لا يلزم السوال الذي اورد هنا وانه يحمل الاية الكريمه علي ظاهرها

من الاستقبال لانه قال قال ابن السراج في قوله تعالي ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين

بانه

بانه لصدق الوعد كانه قد كان كما قال تعالي ولو تري اذ فزعوا فلا فوت والصحيح عندي ان اذ قد

يراد بها الاستقبال كما يراد بها المعني فمنه قوله تعالي فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وقوله

تعالي يومئذ تحدث اخبارها فابدل يومئذ من اذا فلو لم تكن صالحة للاستقبال ما ابدل يوم

المتان اليها من اذا انتهي ومنها قد قال المصنف اذا دخلت قد علي المضارع فهي كربما

في التقليل والصرف الي معني المعني هذا ظاهر قول سيبويه فانه قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم

واما قد فجواب لقوله لما يفعل فيقول قد فعل ثم قال وتكون قد بمنزلة ربما قال الهذلي قد اترك

القرن مصفرا انامله كان اثوابه مجت بفرصاد كانه قال ربما هذا نصه فاطلاقه القول بانها

بمنزلة ربما موجب التسوية بينهما في التقليل والصرف الي المعني فان خلت من التقليل خلت

غالبا من الصرف الي معني المعني ويكون حينيذ للتحقيق كقوله تعالي قد نعلم انه ليحزنك الذي

يقولون ومنه قول الشاعر • وقد يدرك الانسان رحمة ربه ولو كان تحت الارض سبعين

واديا • وقد يخلو من التقليل وهي صارفة لمعني المعني كقوله تعالي قد نري تقلب

وجهك في السما فثبت لها مع المضارع معنيان احدهما التقليل والتحقيق وانما مع التقليل

تصرف معني الفعل الي المعني ومع التحقيق لا تصرفه غالبا وقد تصرفه وقوله في بعض المواضع قيد

في قد فقط وقد يوهم انها حرف جر مع اذ حيث قال وباذ وربما وقد انتهي ذلك قيل وهي الثلاثة

وليس كذلك لانه ليس من اذ لا ربما تصرفانه الي المعني ولا يكفي ان يقال قد يخلصانه للمستقبل

كما هو اختيار المصنف لان ذلك قليل والصرف الي المعني هو الكثير فلا يحمله يقوله في بعض

المواضع قال الابدي ومن القراين الصارفة معني المبهم الي المعني عطفه علي الماضي نحو قوله

تعالي الم تر ان الله انزل من السماء ماءً فتصبح الارض مخضرة اي فاصبحت وعطف الماضي عليه كقول
الشاعر ولقد امر علي اللئيم يسبني فمضيت ثمت قلت لا يعنيني * بر بعد ولقد مررت قال ومنها
لما المحتاجة الي الجواب نحو قولهم لما يقوم زيد قام عمرو وقال تعالي فلما ذهب عن ابراهيم الروع
وجاءته البشري يجادلنا اي جادلنا هكذا قال واطلق فيفهم منه انه ينصرف بها الي المضي
سوا اتصل بها كما مثل به ام كان جوابا لها كما في الاية الكريمة لكن في تمثيله فلما يقوم زيد قام
عمرو نظر وهو انه قد تقدم في كلام المصنف ان لما غير الجازمة لا يليها الا الماضي لفظا ومعني
ان كانت بمعني حين او الماضي لفظا المستقبل معني ان كانت بمعني لا واما جواب لما في الاية
الكريمة ففيه وجهان احدهما ما ذكره وهو يجادلنا فهو مستقبل لفظا ماضي معني والثاني
انه محذوف تقديره اقبل يجادلنا ويجادلنا حال فلم يتعين ما ذكره في الاية الكريمة ولم تتحقق
صحة المثال الذي ذكره فلا استدراك حينئذ قال ومنها وقوعه خبرا لكان واخواتها نحو كان
زيد يقوم فاما وقوعه حالا من اسم نكرة عمل فيه عامل بمعناه المعني نحو جاء زيد يضحك فانما
ذلك علي حكاية الحال الماضية فليس اذا مصروفا عن معناه قال ومنها ايضا عندي اعماله
في الظرف الماضي نحو جزاه رب العالمين اذ جري جنات عدن في العلالي العلي كما سه قال
جزاه رب العالمين اذ جزي وجعل الوعد بالجزا جزاء وهذا اولي من ان تعتقد في جزا اذا انها
بمنزلة اذا لان صرف معني المستقبل الي المضي لقربه قد ثبت في كلامهم ولم يثبت تقاطع وضع
اذ موضع اذا ص وينصرف الماضي الي الحال بالانشا والي الاستقبال بالطلب والوعد وبا
العطف علي ما علم استقباله وبالنفي بلا وان بعد القسم ش قال المصنف الانشا في

اللغة

اللغة مصدر انشا فلان يفعل كذا اي ابتدا ثم عبر عن ايقاع معني اللفظ بتقارنه في الوجود
كايقاع التزويج بزوجت والتطليق بطلقت والبيع والشرا ببعت واشتريت فهذه الافعال
وما اشبهها ماضية اللفظ حاضرة المعني لقصد الانشا بها فهذه قرينة تصرف الماضي
الي الحال انتهي وقد علمت مما تقدم ان الكلام هنا ليس في نقل الصيغ من معني الي اخر انما
هو في تغير زمانها مع بقائها علي المعني الذي هي موضوعة له وان المصنف توجهت
عليه المواخذة في ثلاثة مواضع من هذا الفصل احدها قوله في المضارع انه يتخلص للاستقبال
باقتضائه طلبا الثاني ما ذكره هنا من انصراف الماضي الي الحال بالانشا وذكر انه ينصرف الي الاستقبال
بالامر ومنها الطلب نحو غفر الله لك وغفر الله للمسلمين وخذل الكافرين وعزمت عليك الا فعلت ولما
فعلت ومن كلامهم اتقي الله امرء وفعل خيرا يثب عليه هذه مثل المصنف قال فغفر وما
يليه دعا والا فعلت ولما فعلت معناها الامر افعل ومعني اتقي ليتق وكذلك هو ما انتهي
وهذا هو الموضع الثالث من المواخذة ثم في كون الماضي في الا فعلت يقتضي طلبا نظر والجزم
من كون معناه الان يفعل الدلالة علي الطلب لعسا عي اللهم الا ان يريد ان الفعل المذكور بعد
الا ولما في هذا التركيب مطلوب للمخاطب فيكون ذلك طلبا معنويا لم يستفد من الفعل فقط انما
استفيد من الكلام بمجموعه ومنها الوعد نحو انا اعطيناك الكوثر وكذا واشرقت الارض بنور ربها
ويمكن ان يقال في انا اعطيناك الكوثر انه ليس وعدا لان الاعطا قد حصل فليس نظير واشرقت الارض
بنور ربها ومنها عطفه علي ما علم استقباله كقوله تعالي يقدم قومه يوم القيامة فاوردهم
النار ويوم ينفخ في الصور ففزع من في السموات اي فيوردهم ويفزع ومنها نفيه بلا وان بعد

القسم فقال ان قوله تعالى ولئن زالتا ان امسكهما من احد من بعده اي ما يمسكهما ومثله قول الشاعر
ردوا فوالله لا ذدناكم ابدا ما دام في مائنا ورد لنزال قال الشيخ ليس هذا الكلام بصحيح والماضي
المنفي بان او بلا بعد قسم باق على مضيه معنى وانما انصرفا الى الاستقبال في الاية الكريمة والبيت بقرينة
غير ذلك اما الاية الكريمة فانما انصرف فيها لانه في المعنى معلق على فعل مستقبل وهو الشرط لان ان
امسكهما جواب للقسم المحذوف وجواب الشرط المحذوف مستقبل قطعا فكذلك ما دل عليه وهو جواب
القسم واما البيت فانما انصرف الفعل فيه الى الاستقبال باعماله في الظرف المستقبل وهو قوله ابدا
انتهى وما قاله الشيخ في الاية الكريمة والبيت ظاهر ولكنه فهم ان المصنف يوجب صرف الماضي الى
الاستقبال بما بين القرينتين وليس كذلك لان المصنف قد صرح في باب القسم بان ذلك جائز فانه قال
حين ذكرهما ولا وان الا ان المنفي بهما في القسم لا يتغير عما كان عليه دون ان الا ان كان فعلا ماضيا منوعا
للمضي فقد يتجرد له الا انصراف الى معنى الاستقبال ومثل بقوله تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب
بكل اية ما تبعوا قبلتك وبالاية الكريمة المذكورة هنا وبالبيت المذكور فيحمل المطلق من كلام المصنف
هنا على المقيد من كلامه في باب القسم ومن القراين الصارفة الماضي الى الاستقبال ذكرها بعد ادوات
الشرط نحو ان قام زيد قام عمرو ولا خلاف في شيء من ذلك الا كان زعم المبرد انها لقوتها في الزمان الماضي من
حيث تجردت للدلالة عليه لم تغيرها لتيانها بادوات الشرط كغيرها فيقول ان كان زيد قد قام فيما
مضى فقد قام عمرو قال الله تعالى ان كنت قلته فقد علمته معناه عند المبرد ان كنت قلته فيما تقدم فقد
علمته والصحيح مذهب الجمهور بدليل ورودها في بعض المواضع والمعنى على الاستقبال قال الله تعالى
وان كنتم جنبا فاطهروا واما الاية المتقدمة فتحتمل تقديرين احدهما اضمار يكون اي ان اكن فيما يستقبل

موصوفا

موصوفا باني كنت قلت ذلك فيما مضى فقد علمت والاخر اضمار القول اي ان اقل كنت قلته وفي هذا
الثاني من حيث المعنى نظر ومنها ايقاعها لو في احد قسميها كقوله تعالى ولو افتدى به وما تقدم من قول الشفا عر
ولو باتت باظهار ومنها اعماله في الظرف في الظرف المستقبل كقول الشاعر وندمان يزيد الكاس طيبا
سقيت اذا تغورت النجوم اي ساسقيه اذا تغورت النجوم ومنها اضافة اسم الزمان المستقبل اليه
نحو خروج زيد اذا قام عمرو اي اذا يقوم عمرو ومنها عطفه على المستقبل وعطف المستقبل عليه نحو قعد
زيد وسيقوم اي سيقعد زيد وسيقوم وكذا سيقوم زيد وقعد اي وسيقعد وعده الثانية
قالها المصنف ومنها وقوعه في صلة ما المصدرية اذا كان العامل فيها المستقبل كقولك افعل خيرا
ما دمت حيا اي ما تدوم حيا الا ان العرب لا تستعمل بعدها الا الماضي لان معنى الكلام كمعنى الشرط
المحذوف الجواب لدلالة ما تقدم عليه كانك قلت افعل هذا ان دمت حيا وهم لا يجيزون حذف جواب الشرط
الا اذا كان فعل الشرط ماضيا كقولهم انت ظالم ان فعلت ولا يقولون ان تفعل ص ويحتمل المضي والاستقبال
بعد همزة التسوية وحرف التحضيض وكلما وحيث وبكونه صلة او صفة لنكرة عامة ش اعلم ان المراد
بالاحتمال ان الماضي اذا وقع بعد ما ذكره جاز ان يراد به المضي في محل وان يراد به الاستقبال في محل اخر وذلك
بحسب ما يفهم من السياق وقد يحتملهما في محل واحد ويختلف حينئذ التاويل فمثال الواقع بعد همزة
التسوية قولك سواء علي اقمت ام قعدت فيجوز ان يكون المراد سواء علي ما كان مني من قيام او قعود
وان يكون سواء علي ما يكون مني منهما وسواء كان المعادل فعلا كما مثل او جملة اسمية كقوله تعالى سواء عليكم
ادعوتموهم ام انتم صامتون فان كانت لم بعد ام تعين المضي كقوله تعالى سواء عليهم ءانذرتهم ام لم
تنذرهم لان المعادل المنفي بلم تعين صرفه الى المضي فوجب مضي ما قبله ومثال الواقع بعد حرف

التخصيص فهو كقولك هلا فعلت فيجوز ارادة المضي فيكون لمجرد التوبيخ ويكون اقترانه بحرف التحضيض مخبرا
للفعل عن وصفه ويجوز ارادة الاستقبال فيكون بمنزلة الامر قال المصنف ولذلك احتج العلماء على وجوب
العمل بخبر الواحد بقوله تعالى فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة جعلوه بمنزلة لينفر وهذان المثالان
من المواضع التي يحتمل فيها الفعل المضي والاستقبال في محل واحد ومثال الواقع بعد كلما والمعنى ماض
قوله تعالى كلما جاء امة رسولها كذبوه ومثاله والمعنى مستقبل قوله تعالى كلما نضجت جلودهم بدلناهم
جلودا غيرها ومثال الواقع بعد حيث والمعنى على المضي قوله تعالى فاتوهن من حيث امركم الله ومثال
والمعنى على الاستقبال قوله تعالى ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ومثال الواقع صلة مع
والمعنى ماض قوله تعالى الذين قال لهم الناس ومثاله والمعنى مستقبل قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا
عليهم وقد اجتمع الامران في قول الشاعر واني لاتيكم بذكر ما مضى من الامر واستيجاز ما كان في غد فمضى
ماض وكان مستقبل ومثال الواقع صفة للنكرة العامة والمعنى على المضي قول الشاعر • رب رفد هرقته
ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال • ومثال والمعنى على الاستقبال قول النبي صلى الله عليه وسلم
نضر الله امرأ سمع مقالتي فاداها كما سمعها فان هذا منه عليه الصلاة والسلام ترغيب
لمن ادركه في حفظ ما يسمعه منه ومعناه نضر الله امرأ يسمع مقالتي فيؤديها كما يسمعها وناقشه الشيخ
في المثال الاول بان رفدا ليس بنكرة عامة اذ رب على ما ينسب لسيبويه للتقليل والتقليل ينافي
العموم قال ثم لا يتعين كون هرقته صفة لرفد اذ يجوز ان يكون هو الجواب العامل في موضع رب رفد على
مذهب من لا يشترط وصف مخفوض رب وهو الاصح انتهى ولا تتوجه هذه المناقشة على المصنف لانه يرى
ان رب للتكثير وقد استشهد في باب حروف الجر على ذلك بابيات منها البيت المذكور على انا نقول ليس المراد

بالعموم

بالعموم هنا عموم الشمول بل المراد ان النكرة باقية على صلاحيتها لكل مسمى لم يختص بشيء من مخصصات النكرة
واما قوله ان هرقته لا يتعين ان يكون صفة فمسلم ولا يضر المصنف ذلك لانه انما استشهد به ذلك على تقدير
ان يكون الفعل صفة فاذا لم يقدر صفة فلا يكون الفعل الماضي وقع صفة للنكرة العامة في البيت المذكور
فيطلب للاستشهاد غيره ص باب اعراب الصحيح الاخر الاعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل
من حركة او حرف او سكون او حذف ش لما فرغ من شرح الكلمة وذكر اقسامها وشرح الكلام وما يتعلق
بذلك وكان المقصود من علم النحو تصحيح الكلام وكان ذلك لا يتم الا بالاعراب شرع في ذكره ويلزم من ذلك
التعرض لذكر المعرب والمبني من الكلمات الثلاث ولما كان المعرب مفردا وغير مفرد وهو المثنى والمجموع
على حده والمفرد منه ما اخره صحيح ومنه ما اخره معتل افرد المصنف لكل بابا فبدا بذكر المفرد
الصحيح الاخر وثنى بذكر المعتل الاخر وثلث بذكر المثنى والمجموع والمراد بالصحيح الاخر ما ليس اخره حرف
علة وحروف العلة في باب الاعراب ثلاثة الواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والالف
فما اخره واو ليس قبلها ضمة كدلو او ياء ليس قبلها كسرة كظبي حكمه حكم الصحيح لقبوله الحركات
وقد ذكر الائمة ان الاعراب في اللغة يطلق لمعان ثلاثة الابانة عن الشيء اعرب الانسان عن حاجته اذا
ابان عنها ومنه الثيب تعرب عن نفسها اي تبين والتحسين اعربت الشيء حسنته قال الله تعالى
عربا اترابا اي حسانا والتغيير عربت معدة الرجل اذا تغيرت واعربها الله اي غيرها واما الاعراب
في الاصطلاح فذهب جماعة الى انه معنوي وهو التغيير العارض للكلم اي الانتقال عن الحالة
التي وضعت عليها الى الحالة التي احدثها العامل وهو رأي اكثر المتأخرين من المغاربة قيل وهو ظاهر
قول سيبويه وذهب جماعة منهم ابن خروف وابو علي الى انه لفظي وهو اختيار صاحب المفصل والمصنف

ايضا ولذا قال في جرح ما جي به لبيان مقتضى العامل اي لبيان ما يقتضيه العامل من فاعلية
او مفعولية او اضافة في الاسم ومن طلب او استيناف او تعليل في الفعل وافاد بقوله من حركةٍ
او حرفٍ او سكونٍ او حذفٍ امرين احدهما انفتاح الاجمال الذي في لفظ ما والثاني الاعلام بان الاعراب
منحصر فيما ذكره وقال في الشرح هو اي الاعراب عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول اخر الكلمة
مبينا للمعنى الحادث فيها بالتركيب من حركةٍ او سكونٍ او ما يقوم مقامهما ثم قال ورد ذلك المجعول
قال بتغيير مدلوله وهو الحركات كالضمة والفتحة والكسرة في نحو ضرب زيدٌ غلامَ عمروٍ وقد يلزم ملزوم
مدلوله كرفع لا تولكن ان يفعل ولعمرك وكنصب سبحان ورويد كر وكجر الكلاع وعريط من ذي الكلاع
وام عريط ثم قال بعد ذا الاعراب اللازم بيلزم فساد قول من جعل الاعراب تغيرا ثم قال وقد اعترض عن
ذلك بوجهين احدهما ان ما لا لازم وجها واحدا من وجوه الاعراب غير صالح للتغيير فيصدق عليه متغير
وعلى الوجه الذي لازمه تغيرا الثاني ان الاعراب تجرد حالة التركيب فهو تغير باعتبار كونه
منتقلا اليه من السكون الذي كان قبل التركيب انتهى وهو اعتذار جيد صحيح وقد طعن المصنف
في الوجهين المذكورين اما الاول فبان الصالح لمعنى لم يوجد بعد لا ينسب اليه ذلك المعنى
حقيقة حتى يصير قايما به الا ترى ان رجلا صالح للبنا اذا ركب مع لا وخمسة عشر صالح للاعراب
اذا فك تركيبه ومع ذلك لا يصح ان ينسب اليهما الا ما هو صالح في الحال من اعراب رجل وبنا خمسة
عشر فكذا لا ينسب تغير الى ما لا تغير له في الحال واما الثاني فبان المبني على حركة مسبوق باصالة
السكون فهو متغير ايضا وحاله معرفة لا يصلح ان يحد بالتغير الاعراب لكونه غير مانع من مشاركة البنا
انتهى والجواب عن الاول ان يقال انا لم نصدق البنا على رجل مع صلاحيته له اذا ركب مع لا والاعراب على خمسة

عشر

عشر مع الصلاحية له عند الفك لان شرط البنا وهو التركيب مفقود في الاول وشرط الاعراب وهو الفك
مفقود في الثاني ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط واما الكلمات التي لزمت رفعا او نصبا او جرا فكل
منها صالح للتغيير دون شرط فلا يلزم ان لا يصدق عليه ما لا يتوقف على ما انتفى شرط ذلك الحكم فيه وعن
الباقي بان المبني على حركة وان كان مسبوقا باصالة السكون فليست حركته مجتلبة لعامل فالتغير
الحاصل له ليس كالتغير الذي حصل للمعرب فان تغيره انما هو بعامل فلا يرد على حد الاعراب بانه تغير انه
غير مانع لدخول البنا لان التغير الحاصل للمبني انما هو تغير دون عامل بخلاف تغير المعرب قال المصنف
وقال بعضهم لو كانت الحركات وما يجري مجراها اعرابا لم تضف الى الاعراب لان الشي لا يضاف الى نفسه
وهذا قول صادر عمن لا ناسل له لان اضافة احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما واقعة
في كلامهم بالاجماع واكثر ذلك فيما يقدر اولهما بعضا او نوعا والثاني كلا او جنسا وكلا التقديرين في حركات
الاعراب صالح فلم يلزم من استعماله خلاف ما ذكرنا انتهى ونازعه الشيخ في دعوى الاجماع على صحة اضافة
احد الاسمين الى الاخر مع توافقهما معنى او تقاربهما وقال ان البصريين لا يجوزون ذلك ص وهو في الاسم
اصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معاني مختلفة والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا الا المضارع
فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فاعرب ش اعلم ان المعاني التي تعرض للكلم على ضربين احدها
ما يعرض قبل التركيب كالتصغير والجمع والمبالغة والمفاعلة والمطاوعة والطلب وهذا الضرب بازا
كل معنى من معانيه صيغة تدل عليه فلا حاجة الى الاعراب بالنسبة اليه والثاني من الضربين
ما يعرض مع التركيب كالفاعلية والمفعولية والاضافة وكون الفعل المضارع مامورا به او علة
او معطوفا او مستانفا وهذا الضرب يتعاقب معانيه على صيغة واحدة فيفتقر الى اعراب يميز

لتعين معانيه من بعض والاسم والفعل المضارع شريكان في قبول ذلك مع التركيب فاشتركا في الاعراب
لكن الاسم عند التباس بعض ما يعرض له ببعض ليس له ما يغنيه عن الاعراب كما في ما احسن
زيدا اذا اريد به احد معانيه الثلاثة التي هي التعجب والنفي والاستفهام وذلك لان معانيه متعرضة
عليه فجعل قبوله لها واجبا لان الواجب لا محيص عنه والفعل المضارع وان كان قابلا لها
بالتركيب لما ان يخلو عن التباس بعضها ببعض قد يغنيه عن الاعراب تقدير اسم مكانه نحو لا تعن بالجفا
وتمدح عمرا فانه يحتمل ان يكون نهيا عن الفعلين مطلقا وعن الجمع بينهما وعن الجفا وحده مع استيناف
الثاني فالجزم دليل على الاول والنصب دليل على الثاني والرفع دليل على الثالث ويغني عن ذلك وضع
اسم موضع كل واحد من المجزوم والمنصوب والمرفوع نحو ان تقول لا تعن بالجفا ومدح عمرو ولا
تعن بالجفا مادحا عمرا ولا تعن بالجفا ولك مدح عمرو فقد ظهر بهذا تفاوت ما بين سببي اعراب
الاسم واعراب الفعل في القوة والضعف فلذا جعل الاسم اصلا والفعل المضارع فرعا هذا كلام
المصنف وهو جيد واذا تقرر ذلك فقوله وهو اي الاعراب اصل في الاسم لوجوب قبوله بصيغة
واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة وقوله والفعل والحرف ليسا كذلك
اي ليس الاعراب فيهما اصلا يعني انهما لا تستحقانه لانهما لا يجب ان يقبلا بصيغة واحدة معاني
معاني مختلفة ونفي وجوب قبولهما لذلك تحته امران احدهما نفي القبول من اصله كما في الحرف والفعل
الماضي وفعل الامر فهذه لا مدخل للاعراب فيها البتة اذ لا يستحق له في شي منها الثاني نفي الوجوب
بخصوصه فلا ينبغي اصل القبول كما في الفعل المضارع فانه يقبل بصيغته الواحدة عدة معان كما
تقدم لكن قبوله لذلك ليس واجبا بل جائز لانه قد يقع اسم مكانه ويفيد افادته فيستغني عن الفعل علاقة

الاسم اذ لا يتاتى ذلك فيه ومن حيث كان ذلك القبول واجبا في الاسم جايزا في الفعل المضارع جعل الاعراب
في الاسم اصلا وفي الفعل فرعا وما كان قوله والفعل والحرف ليسا كذلك يحتمله لنفي القبول من اصله قال
فبنيا اي لما كان الاسم استحق الاعراب القبول لم يستحق الفعل والحرف البنا لعدم القبول واستثني المضارع
لكونه يقبل كالاسم لكنه بين ان الاعراب ليس اصلا فيه بل فرع لكون القبول ليس على سبيل الوجوب
فقال فانه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له اي اعرب الفعل المضارع لمشابهته الاسم في جواز
قبول ما اوجب الاعراب فيه وظاهر عبارته تقتضي ان الفعل اعرب لمشابهته الاسم في القبول
فتكون العلة في اعرابه المشابهة والذي علمناه من تقريره في الشرح ان العلة في اعراب المضارع انما
هي القبول نفسه كما في الاسم من القبول فاعرب ولا شك ان هذا مراده ويمكن الرجوع بعبارته اليه
ولكن بتكلف ولا اعلم لم قال بجواز شبه ما وجب ولم يقل بجواز ما وجب وقال الشيخ انما قال بجواز
شبه لان المعاني التي اوجبت للاسم الاعراب ليست المعاني التي جوزت الاعراب للفعل بل
هي شبه تلك لان الفاعلية والمفعولية والاضافة لا تكون للفعل فلذلك قال بجواز شبه
ولم يقل بجواز ما وجب له انتهى وما قاله غير ظاهر لان الذي اوجب الاعراب في الاسم وجوزه
في الفعل انما هو القبول بلفظ واحد لمعان تعتور عليهما وهذا القدر الواحد مشترك بينهما
وان كانت المعاني المعتورة على الاسم غير المعاني المعتورة على الفعل لكن المقتضي للاعراب
انما هو الامر المشترك وهو القبول وعلى هذا الاسم كلام الشيخ وكان الاولى ان يقول المصنف
بجواز ما وجب له وان يسقط لفظ شبه اذ لا فائدة لها **ثم ها هنا ابحاث** الاول اعترض الشيخ
على المصنف في قوله ان الحرف لا يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة بانا نجد كثيرا من الحروف يكون

لمعان كثيرة نبهم منه كل معني منها حالة التركيب وذلك نحو من فانها تكون لابتدا الغاية
وللتبعيض وللتبيين ولم يعرب شي منها انتهي والجواب ان المعاني المعتورة علي الاسم امور زائدة
علي مدلوله فمدلول الاسم واحد ويعتور عليه معان ثلثة مختلفة يحتاج الي امر يدل عليها ويفصل
بعضها من بعض وذلك الامر هو الاعراب واما الحرف فاذا دل علي معان متعددة فكل معني منها
هو مدلول الحرف حالة دلالته عليه فالمعاني التي له هي مدلولاته وليس ثم امر زايد يحتاج لسببه
الي الاعراب ولا يفتقر الحرف في دلالته علي معناه الي الاعراب بل ولا الي التركيب ايضا فظهر ان اعتراض
الشيخ ساقط **البحث الثاني** قد تقرر ان الاعراب اصل في الاسم فرع في الفعل وهذا هو مذهب البصريين
لانهم لم يجعلوا علة اعراب الفعل ما ذكره المصنف بل العلة عندهم ما سنذكره بعد ومذهب
الكوفيين ان الاعراب اصل في الفعل كما هو اصل في الاسم واحتجوا بان موجب الاعراب في الاسم
وهو كونه يفتقر اليه لتبيين المعاني المعتورة عليه في بعض المواضع وهو بعينه موجود في الافعال
في بعض المواضع نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن فانما يفهم من الجزم النهي عن الفعلين مجتمعين
ومفترقين ومن النصب النهي عن الجمع بينهما ومن الرفع النهي عن الاول واباحة الثاني وبهذا
علل المصنف اعراب الفعل فوافق الكوفيين فيه الا انه لم يوافقهم في كون اعرابه اصلا كما هو
في الاسم وقد تقدم ذلك ونقل الشيخ مذهبا ثالثا وهو عكس مذهب البصريين قال وحكي عن
بعض المتاخرين ان الفعل احق بالاعراب من الاسم لانه وجد فيه بغير سبب فهو بذاته بخلاف الاسم
فهو له لا بذاته فهو فرع انتهي ومثل هذا لا ينبغي ان يشتغل به **البحث الثالث** الذي تمسك به
البصريون في كون الاعراب اصلا في الاسم هو ما تقدم من انه يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة

وتقريره

وتقريره ما في نحو ما احسن زيدا اذا تعجبت منه وما احسن زيد اذا نفيت عنه الاحسان وما احسن
زيدٍ في نحو ما احسن زيدٍ اذا تعجبت زيدٍ اذا استفهمت قالوا فلولا الاعراب لالتبست هذه
المعاني ثم حملوا ما لا لبس فيه من الاسماء علي ما فيه لبس نحو شرب زيد الماء كما حملوا الاخوات بعد في
الحذف عليه قالوا ولا كذلك الافعال لانه لو زال الاعراب منها ما التبست معانيها واجابوا عن
ما ذكره الكوفيون في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن بان النصب علي اضمار ان والجزم علي ارادة
لا والرفع علي القطع قالوا فلو ظهرت العوامل المضمرة لكانت دالة علي المعاني ولم تحتج الي الاعراب
فالاعراب انما دل علي المعاني لما حذفت العوامل وجعل هو دليلا عليها وذلك فرع والاصل ما ذكرنا
[illegible] وضعف هذا الجواب غير خفي **البحث الرابع** جعل البصريون العلة في اعراب المضارع
مشابهته للاسم في الابهام والتخصيص ودخول لام الابتدا ومجاراته اسم الفاعل في الحركات
والسكون قال المصنف وهذه المشابهة التي اعتبروها بمعزل عما جي بالاعراب لاجله
ثم نقض الفعل الماضي فقال ان فيه من مشابهة الاسم ما يقاوم المشابهة المعزوة للمضارع
ولعلها اكمل من ذلك لان الماضي اذا ورد مجردا من قد كان مبهما في بعد المضي وقربه واذا
اقترن بقد تخلص للقرب فهذا شبيه بابهام المضارع عند تجرده من القراين وتخلصه للاستقبال
بحرف التنفيس واما لام الابتدا وان كان للمضارع بها مزيد شبه بالاسم لكونها لا تدخل الا عليهما
فتقابله بها اللام الواقعة بعد لو فانها تصحب الاسم والفعل الماضي خاصة كقوله تعالي ولو
انهم امنوا واتقوا لمثوبة ولو اسمعهم لتولوا وليس اعتبار تلك احق من اعتبار هذه ولو لم
يظفر بهذه المقاومة لكفت تا التانيث فانها تتصل باخر الفعل الماضي كما تتصل باخر الاسم فحصل

للفعل الماضي بعد اكثر من مشابهة المضارع للاسم مثل ما حصل للمضارع بلام الابتدا وتقادم لام الابتدا ايضا
مباشرة مذ ومنذ فان الماضي يشارك الاسم فيهما دون المضارع واما مجاراة المضارع اسم الفاعل في
الحركة والسكون فالماضي غير الثلاثي شريكه فيها وانما يختص بها المضارع اذا كان الماضي على فعل لازم
مطلقا او فعل متعديا وللماضي ما تقاوم الغايت من اتحاد وزنه ووزن الصفة والمصدر
وتقاربهما فلولا الاتحاد طلب طلبا وجلب جلبا وغلب غلبا وفرح واشر وبطر فهو فرح واشر
وبطر والمقاربة نحو تعب تعبا وحسب حسابا وكذب كذبا وقارب بين في ان التوازن في هذا
الضرب اكمل منه في يضرب فهو ضارب فبان بما ذكرناه تفضيل ما اعتبرناه انتهى كلام المصنف
وهو كلام جيد وما ذكر من ابهام الماضي وتخصيصه اقرب شبها الى الاسم من ابهام المضارع
وتخصيصه وذلك ان دلالة الماضي على الزمانين اعني القرب والتقييد بالطول بالتنوا طوعه
كما ان دلالة الاسم على مسماه كذلك واما المضارع فانما يدل على الحال والاستقبال بطريق
الاشتراك وليس في كلامه شي غير ان اللام التي استشهد بدخولها في جواب لو قد ينازع فيها
فيقال ان الجملة الاسمية وهي لمثوبة من عند الله خير ليست جوابا بل هي جملة مستانفة
والجواب محذوف ويكون اللام لام الابتدا على ان للمعربين فيها قولين احدهما انها لام الابتدا
الثاني انها اللام الداخلة في جواب لو وعلى القول الثاني تم كلام المصنف جميعه البحث
الخامس قد تبين مما تقدم ان المصنف وافق البصريين في ان الاعراب اصل في الاسم فرع في
الفعل وخالفهم في التعليل فلم يجعل فرعيته من جهة المشابهة للاسم وانه جنح الى تعليل الكوفيين
ولم يوافقهم في الحكم الذي ادعوه من اصالة الاعراب في الفعل فوافق البصريين في الحكم والكوفيين في التعليل

فكان

فكان اختياره مركبا من مذهبين ولا يبعد ما اختاره عن الصواب وقال الشيخ الذي يظهر ان المعاني
التي يعتور على الاسم والفعل مشتركة بينهما فكما دخل الاعراب الاسم كذلك يدخل الفعل ص ما لم يتصل
به نون توكيد او اناث ش شرط اعراب المضارع ان لا يتصل به احدى النونين وهما نون التوكيد
بعد ما كانت او خفيفة ونون الاناث خلافا لمن لم يشترط ذلك فحكم باعرابه مطلقا اتصل به ذلك
او لم يتصل واشعر قوله ما لم تتصل به ان المضارع لا يحكم ببنائه لتوكيده بالنون مطلقا كما هو رأي
الاخفش بل لا يحكم الا ببنا ما اتصلت به فالمضارع المسند الى ضمير اثنين او جمع او مخاطبة نحو هل
يفعلان وهل يفعلن وهل يفعلن معرب وما عدا ذلك مبني قال المصنف وانما كان كذلك
لان المؤكد بالنون انما بني لتركيبه معها وتنزله منها منزلة صدر المركب من عجزه وذلك منتف
من يفعلان واخوته هذا مذهب المحققين قال ويدل على صحته ان البنا المشار اليه اما للتركيب
واما لكون النون من خصايص الفعل فضعف لحاقها شبه الاسم او لا قايل بغير ذلك والثاني
باطل لانه مرتب على كون النون من خصايص الفعل ولو كان ذلك موثرا لبني المجزوم والمقرون بحرف
التنفيس والمسند الى يا المخاطبة لانهن مساوية للمؤكد في الاتصال بما يخص الفعل بل ضعف شبه
هذه الثلاثة بالاسم اشد من ضعف شبه المؤكد بالنون لان النون وان لم يلق لفظها بالاسم فمعناها
به لايق عقلا ولم وحرف التنفيس ويا المخاطبة فانها غير لايقة بالاسم لفظا ومعنى فلو كان
موجب بنا المؤكد المؤكد بالنون كونها مختصة بالفعل لكان ما اتصل به احد الثلاثة مبنيا
لانها امكن في الاختصاص وفي عدم بنا ما اتصلت به دلالة على ان موجب البنا التركيب اذ لا تاثير
لها واذا ثبت ان موجب البنا التركيب لم يكن فيه ليفعلان واخوته نصيب لان الفاعل

البارز حاجز وثلثة اشيا لا تركب وايضا فان الوقف علي نحو هل يفعلن بحذف نون التوكيد وثبوت

نون الرفع فلو كان قبل الوقف مبنيا لبقي بناوه لان الوقف عارض فلا اعتداد بزوال ما زال لاجله

كما لا اعتداد بزوال ما زال لالتقا الساكنين نحو هل يذكر الله والاصل يذكرن فحذفت النون

الخفيفة لالتقا الساكنين وبقيت فتحة الرا الناشية عن النون مع كونها زايلة لان زوالها عارض

فلم يعتد به ولا فرق بين العروضين فلو كان ليفعلن ونحوه قبل الوقف بنا لاستصحب عند عروض

الوقف كما استصحب بناهل يذكر الله عند عروض التقا الساكنين انتهي وتقرر ان المذاهب في

المولد بالنون ثلثة لبنا مطلقا والاعراب مطلقا والتفصيل بين ان يتصل به فيبني او لا يتصل به

فيعرب وهو الصحيح واما نون الاناث فالمتصل بها مبني وبناوه علي السكون وذهب بعضهم

الي انه معرب وهو مردود سيبويه ومتابعوه قال المصنف الاصح من اسباب بنايه ما ذهب اليه سيبويه

من انه بني حملا علي الماضي المتصل بها لان اصل كل واحد منهما البنا علي السكون فاخرج عنه المضارع

الي الاعراب للمناسبة التي تقدم ذكرها واخرج عنه الماضي الي الفتح تفضيلا له علي الامر لشبهه

بالمضارع في وقوعه صلة وصفة وحالا وشرطا ومسندا بعد كان وان وظن واخواتها بخلاف

الامر فاشتركا في العود الي الاصل بالنون كما اشتركا في الخروج عنه بالمناسبتين المذكورتين

وقيل ما بني المتصل بنون الاناث لتركبه معها لان الفعل والفاعل كشي واحد معني وحكما فاذا

انضم الي ذلك ان يكون مستحقا للاتصال لكونه علي حرف واحد تاكد امتزاجه وجعلهما اسما

انقل به شيا واحدا ويقتضي هذا ان يبني المتصل بالف الضمير وواوه ويايه لكن منع من ذلك

شبهه بالاسم المثني والمجموع علي حده كما منع من بنا اي مع ما فيها من تضمن معني الحرف وشبهها

ببعض

ببعض ركني معني واستعمالا وقيل بني المتصل بنون الاناث لنقصان شبهه بالاسم

لانها لا تلحق الاسما وما لحقته من الافعال لان باين الاسم ازدادت بها مباينته وان شابهه

نقصت بها مشابهته ص ويمنع اعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض والسلامة منها تمكن

ش لما تقرر ان الاعراب في الاسم اصل تعين التعرض لذكر موجب البنا في ما بني من الاسما

اما ذكر المبنيات انفسها فهو في تفصيل ابواب الكتاب وقد عد غير المصنف لبنا الاسم

اسبابا ومنها ما اذا احقق لم يكن له تاثير في البنا وخلطوا ايضا اسباب المبني جوازا بالمبني

وجوبا اذا اضيفا الي غير متمكن باسباب المبني وجوبا واما المصنف فلم يجعل سبب

البنا الا امرا واحدا وهو شبه الحرف ولم يشرك البنا الجايز مع البنا الواجب بل افرده

وخصه بحالة تناسبه كما سياتي في اماكنه ان شا الله تعالي ولا تبعد طريقته في

ذلك عن الصواب علي انه قرر تقريرا حسنا يتضمن الرد علي من جعل علة البنا في اسماء

الافعال وقوعها موقع الافعال اذ قال الحرف اسكن في عدم الاعراب من الفعل لان

من الافعال ما يعرب وليس من الحروف ما يعرب وما لا يعرب من الافعال شبيه بما يعرب اما الماضي

فلمشاركته المضارع في وقوعه مواقعه المذكورة انفا وفي كونهما مخرجين عن الاصل مردودين اليه

بنون الاناث ولشبهه بالمعرب بجريان لحقته ها السكت وقفا اذ لا تلحق متحركا بحركة المجزوم

بين لانه جري مجراه في تسكين اخره ان كان صحيحا وفي حذفه ان كان معتلا ولا يعامل هذه

هذه المعاملة غيره من المبنيات المختلفة بل يكتفي بسكون اخره كالذي والتي واذا ثبت ان المبني

من الافعال شبيه بالمعرب فضعف جعل مناسبته سببا لبنا بعض الاسما المبنية فهذا يبين ضعف القول

لمان اسما الافعال بنيت لمناسبتها الافعال التي هي واقعة موقعها اكثر لك وهيهات فانهما
بمعنى افترق وبعد وواقعان موقعهما وتزيده ضعفا ايضا ان مثل هذه المناسبة موجودة في
المصادر الواقعة دعا كسقيا له فانه بمعنى سقاه الله وفي الواقعة امرا كقوله تعالى فضرب
الرقاب فانه بمعنى اضربوا الرقاب وهما معربان بالاجماع وايضا من اسما الافعال ما هو بمعنى المضارع
وواقع موقعه كاف واوه بمعنى اتضجر واتوجع فلو كان ما ذكر من الوجهان لوقوعهما موقع مبنيين
لكان اف واوه معربين لوقوعهما موقع مضارعين فثبت ان بنا اسما الافعال ليس لمناسبة
الافعال بل لمناسبة الحروف انتهى ثم مشابهة الحروف على خمسة انواع شبه في الوضع وشبه في المعنى
وشبه في النيابة عن الفعل وعدم التاثر بالمنوب عنه وشبه في الافتقار الى الجمل وشبه في الاهمال
اما الشبه في الوضع فالمراد به ان يكون الاسم على حرف واحد او حرفين كغالب الفاظ الضماير مثلا
وانما كان ذلك موجبا للبنا لان الموضوع على حرف واحد او حرفين حقه ان يكون لما حرفا لان الحرف
جا به لمعنى في غيره فهو كجزء لما دل على معنى فيه فاذا وضع على حرف او حرفين ناسب ذلك معناه
بخلاف الاسم والفعل فاي اسم وضع على حرف او حرفين فقد اشبه الحرف في وضعه ولا يحتاج في هذا ما عرض له
النقص كيد ودم فان وضعهما انما هو على ثلثة احرف ولهذا يعود ثالثهما في الحكم في التصغير
والتكسير وغيرهما واما الشبه في المعنى فالمراد به ان يكون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف
وان لم يوضع لذلك المعنى لفظ يدل عليه ولكنه كمتى فانها تتضمن الهمزة ان كانت استفهاما ومعنى ان كانت
شرطا وكاين ايضا فانها مثلها وكاسما الاشارة فانها تضمنت معنى الاشارة ولا شك انه معنى من معاني
الحروف وان لم يوضع له لفظ يدل عليه ولكنه كالخطاب والتنبيه وانما كان الشبه المعنوي موجبا للبنا

لان

لان حق الاسم ان يدل على معنى في نفسه فاذا وجد مع ذلك قد دل على معنى في غيره كان مشبها للحرف في ذلك
اذ الدلالة على معنى في الغير انما هي من شان الحرف واما الشبه في النيابة وعدم التاثير فالمراد
به ان يكون ذلك الاسم نايبا عن فعل وهو موثر غير متاثر كاسما الافعال فانها نايبة عن افعالها وهي مسندة
ابدا فهي عاملة في المسند اليه ولا يعمل فيها فاشبهت ليت ولعل لانها تعمل عمل الفعل ولا يعمل فيها العامل
لا لفظا ولا تقديرا ويعد المتنازع اسم الفعل من المصدر النايب عن فعل الامر فانه في قوله تعالى فضرب الرقاب
واقع موقع اضربوا الرقاب كما ان دراك زيدا واقع موقع ادرك زيدا الا ان ضرب الرقاب متاثر بعامل
مقدر وما هو بدل من اللفظ به ولم يمنع من تقديره ودراك نايب عن ادرك ومنع من تقديره فهو موثر غير
متاثر واما الشبه في الافتقار الى الجمل فالمراد به ان يكون ذلك الاسم لا تتم دلالته المقصودة منه حال
الاستعمال حتى يذكر معه جملة كاذ واذا وحيث وكالاسما الموصولة فان الحرف مفتقر حال الاستعمال الى
جملة تتم بها افادة معناه فاي اسم كان شانه ذلك فهو مشبه له فيعطى حكمه في البنا واما الشبه في الاهمال
فالمراد به ان يكون الاسم غير عامل ولا معمول وذلك كالاسما الواردة دون تركيب كاسما حروف الهجا المفتتح
بها السور وكاسما العدد مثلا اذا سردت دون تركيب كواحد اثنان ثلثة اربعة فانها اشبهت الحروف
المهملة في انها لا عاملة ولا معمولة واعلم ان في الاسما المذكورة ثلثة اقوال احدها انها مبنية والعلة
في بنايها ما ذكر في شبه الحرف وقد ضعف القول ببنايها بسبب تسكين اواخرها وصلا بعد ساكن وليس
في المبنيات ما هو كذلك واجيب عن هذا بانهم ارادوا ان يفرقوا بين ما بني لقيام المانع كاين وكيف
فحركوه وصلا وبين ما بني لعدم المقتضي كصاد وقاف وصاد فسكنوه وصلا لان ما بني لعدم المقتضي
اضعف مما بني لقيام المانع فناسبه استمرار السكون حال الوصل والثاني انها معربة وهو راي الزمخشري

واحتج المصنف على ما اليه وعلله بانه لم يكن ثم موجب للبنا فوجب الحكم بانها معربة لقبولها الاعراب
كالواو ولا يلزم من عدم الاعراب لفظا عدمه حكما ولو لزم ذلك لم يعل في الافراد نحو فتى ونحوه لان سبب
الاعلال فيه تحرك ما قبل اخره مع تحركه او تقدير تحركه ولكان الموقوف عليه مبنيا وكذا المحكي
والمتبع ولكن ان تقول للزعمي بكونها معربة انه لا مانع يمنع من اعرابها حال التركيب فصحيح وان عني به
انها الان معربة فغير ظاهر اذ الاعراب دون تركيب ممتنع والجواب عما الزموا به من اعلال
فتى ونحوه ان يقال انه ركب فاعل ثم استمر له حال افراده ما له حال تركيبه او يقال انه قدر تحركه حال
الافراد فجعل للمقدر حكم الموجود فاعل وما الموقوف عليه والمحكي والمتبع فالعوامل التي معها توجب
الحكم عليها بالاعراب بخلاف الاسما المهملة اذ لا عامل معها يوجب ذلك القول الثالث انها
ليست معربة ولا مبنية اما عدم اعرابها فلانها لم تركب مع عامل وشرط الاعراب التركيب واما
عدم بنايها فسكون اخرها وصلا بعد ساكن وليس في المبنيات ما هو كذلك وقد تقدم الجواب
عن هذا التعليل والذي يظهر ان هذه الاسما لا يحكم عليها باعراب ولا بنا اما عدم الحكم بالاعراب فلعدم
مقتضيه وهو التركيب واما عدم الحكم بالبنا فلان الحكم به انما يكون لوجود مانع يمنع
تاثير المقتضي للاعراب او وجود المقتضي للاعراب فيها لم يكن له مانع فلا يتصور الحكم به مع عدم وجوده
واشار المصنف بقوله بلا معارض الى نحو اي فانها في جميع احوالها تشابه الحرف استفهامية او شرطية
او موصولة الا ان المشابهة تعارضها مخالفة اي لساير الموصولات والادوات الاستفهام
والشرط باضافتها وكونها بمعنى بعض ان اضيفت الى معرفة وبمعنى كل ان اضيف الى نكرة تعارضت
مناسبتها للمعرب مناسبتها للحرف فغلبت مناسبة المعرب لانها داعية الى ما هو مستحق لها لا له

وكان حملا اي على كل وبعض من باب حمل الشي على ما هو من نوعه للاشتراك في الاسمية فهو اولى من حمل
اي على الحرف لتخالفهما في النوعية وقوله والسلامة منها يمكن اي سلامة الاسم من مناسبة الحرف
الموثرة تمكن اي تثبت في مقام الاصالة فالاسم ضربان متمكن وهو المعرب وغير متمكن وهو المبني ع
والمتمكن ضربان امكن وهو المنصرف وغير امكن وهو ما لا ينصرف تم ها هنا الابحاث الاول
قد يقال اذا كان موجب البنا عند المصنف منحصرا في شبه الحرف لم يكن للمنادي المبني علة توجب اد
وكذا لاي الموصولة مسولة اذا كانت مضافة وصدر صلتها محذوف والجواب والجواب ان
المصنف انما تكلم في سبب البنا اللازم في ساير احوال الكلمة اما البنا الجايز كما في غيرهما من نقد
تقدم انه لم يقصده وانه سيذكر ذلك في اماكنه ويعلله واما البنا اللازم في بعض الاحوال
كبنا المنادي واي فلعله لم يقصده ايضا وسيذكر كلا في مكانه وتعليل البنا فيه بما بينا سبب
البحث الثاني فاقتش الشيخ كلام المصنف في الشرح في شيين احدهما قوله في الماضي ولهذا
لم يجز ان لحقه ها السكت وقفا فقال في الحاق ها السكت للماضي حال الوقف عليه ثلثة مذاهب
يفرق في الثالث بين ان يكون متعديا فلا يلحق وبين ان يكون لازما فيلحق ثانيهما قوله في اسما
الافعال انها عاملة غير معمولة فقال كان المصنف لم يعرف في ذلك خلافا ومذهب سيبويه والمازني
وابي علي الدينوري والفارسي في تذكرتها ان اسما الافعال منصوبة بافعال مضمرة وقيل هي في موضع
رفع بالابتدا والضمير الذي فيها يسد مسد الخبر نحو قائم الزيدان ومذهب الاخفش والفارسي
في حلبياته انها لا موضع لها من الاعراب انتهى والامر في المناقشتين قريب البحث الثالث
ناقش الشيخ ايا الحسن قال لانها ملازمة للاضافة بل هي اقوى لانها لا تنفك عنها لفظا وهي

يبني عنده وعند معربه ولدن مبنية لكان ينبغي ان يعرب لدن كما اعربت اي اذ قد اشتركا في المعنى
الذي اوجب الاعراب لاي الجواب انه لا يلزم من اعتبار لزوم الاضافة في اي اعتباره في لدن لجواز
ان يمنع منه مانع ويتغير بالتسليم فليس شبه لدن بعند كشبه اي بكل وبعض ولو سلم فلبنت
لدن يبني عند وقد قال المصنف في باب الظروف وليست لدى بمعناها بل يبني عند على الاصح
فدل على ان مبنى لدن ومبنى عند غيران ص وانواع الاعراب رفع ونصب وجر وجزم وخص
الجر بالاسم لان عامله لا يستقل فيحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب وخص الجزم بالفعل لكونه
فيه كالعوض من الجر ش اما قال وانواع الاعراب لما علم من ان الاعراب عنده لفظي ومن
الاعراب عنده معنوي يقول القاب الاعراب وعلامات الاعراب ولما كان المضارع شريك الاسم
في الاعراب وكان الكلام في الاعراب عموما لم يستغن عن ذكر الانواع الاربعة وقدم الرفع والنصب
للاشتراك فيهما وقدم الرفع لان الكلام قد يستغني به عن غيره وقدم الجر لانه خاص بما هو اصل
واخر الجزم لانه خاص بما هو فرع ولما كان الاسم في الاعراب اصلا للفعل كانت عوامله اصلا لعوامله
فقبل رافع الاسم وناصبه ان يرفع عليهما لاستقلالهما بالعمل وعدم تعلقهما بعامل اخر بخلاف عامل
الجر فانه غير مستقل لافتقاره الى ما يتعلق به من فعل او ما يقوم مقامه في موضع المجرور بسبب
ما يتعلق به الجار ولذلك اذا حذف الجار نصب معموله واذا عطف على المجرور جاز نصب المعطوف
وربما اختير النصب فشارك المضارع الاسم في الرفع والنصب لقوة عامليهما بالاستقلال وامكان
التفريع عليهما وضعف عامل الجر لعدم استقلاله عن تفريع غيره عليه فانفرد به الاسم وجعل جزم الفعل
عوضا عما فاته من المشاركة في الجر وانفرد به ليكون لكل واحد من صنفي المعرب ثلاثة اوجه من من

الاعراب

للاعراب يتعادلا وذلك ان الجزم راجح باستغناء عامله عن تعلق غيره والجر راجح بكونه ثبوتيا بخلاف الجزم فانه
حذف حركة او حرف فتعادلا لا يقال كلام المصنف وهم جيد ولما كانت العوضية في الفعل غير محققة
قال كالعوض من الجر ولم يقل عوضا من الجر وقد جعل الجزم في الفعل كالعوض من الجر استغنا عن ذكر علة عدم
دخوله في الاسم وقد ذُكر لعدم دخول الجر في الفعل تعليل حسن وهو ان الرفع في الاسما وجد اصلا في
بعضها وفرعا في بعضها وكذلك النصب بخلاف الجر فانه اصل في المجرور جميعه فلما وجدت
فرعية كل من الرفع والنصب في ما هو مستحق للاعراب بطريق الاصالة وكان اعراب الفعل فرعا امكن
دخولهما في الفعل ولما لم يوجد في الجر فرعية في الاسم لم يجز ان يفرع الفعل على الاسم ثم اتى بالجزم
في الفعل عوضا من الجر ص والاعراب بالحركة والسكون اصل وينوب عنهما الحرف والحذف فارفع
بضمة وانصب بفتحة وجر بكسرة واجزم بسكون الا في مواضع النيابة ش مراده ان الاعراب
بالحركة اصل في غير المجزوم وينوب عنها الحرف وبالسكون في المجزوم وينوب عنه الحذف وانما كانت
اصالة الاعراب في غير الجزم بالحركة لانها اخف من الحرف وابين اما الخفة فظاهر واما كونها
ابين فلانها لا تخفى زيادتها على بنية الكلمة لادراك مفهوم الكلمة بدونها بخلاف الحرف فان مفهوم
الكلمة لا يدرك بدونه في الغالب وانما كان السكون في الجزم اصلا لان بنية الفعل لا ينقص به
بخلاف حذف اخره ولذلك قد يستغني عن حذف اخره بتقدير ظاهر الحركة قبل الجزم واذا كان
الاعراب بالحركة والسكون هو الاصل فالرفع بضمة والنصب بفتحة والجر بكسرة والجزم بسكون
الا في مواضع النيابة كما سياتي قال الشيخ كان القياس على مذهب البصريين ان يقال ابدل ضمه رفعه
وبدل فتحه نصبه وبدل كسره جره لان كل المبني وهذه للمعرب انتهى وما قاله غير ظاهر لان

المصنف لم يطلق على الرفع ضما ولا على النصب فتحا ولا على الجر كسرا بل قال ما رفع بضمة فجعل
الحكم هو الرفع وبين ان هيئة الرفع ضمة اي صورة المرفوع ان يكون مضموما وكذا صورة المنصوب
ان يكون مفتوحا والمجرور ان يكون مكسورا فلا يلزم من ذلك اطلاق الضم على الرفع ولا الفتح على
النصب ولا الكسر على الجر ص وينوب الفتحة على الكسرة في جر ما لا ينصرف ما لم يضف او يصحب
الالف واللام او بدلها والكسرة عن الفتحة في نصب الاث والجمع بزيادة الف وتا وان سمي به فكذلك
ولا يمنع حينئذ تنوينه وقد يجعل كارطاة علما ش شرع في ذكر مواضع النيابة واعلم انه اما ان
ينوب الحروف عن الحركات والحذف عن السكون واما ان ينوب بعض الحركات عن بعض ويمكن الرجوع بقول
المصنف فيما تقدم الا في مواضع النيابة الى نيابة الحركات عن الحركات فقط لا الى المجموع من نيابة الحركات
ونيابة الحروف لان نيابة الحروف قد تقدم ذكرها في قوله ينوب عنهما الحرف والحذف وهذا اولى حتى لا يكون
في كلامه تكرير ولا شك ان نيابة حركة عن حركة اقرب الى الاصل من نيابة حرف عن حركة فلذلك قدم المصنف
ذكر نيابة الحركات عن بعضها وهذه النيابة جاءت في موضعين الموضع الاول الاسم الذي لا ينصرف فانه اذا
جر نابت فيه الفتحة عن الكسرة فقيل لانه لما اشبه الفعل وامتنع تنوينه امتنع فيه ما يمتنع في الفعل
ايضا وهو الكسر وهذا باطل لانه يجر بالكسرة حال وجود الالف واللام معه او الاضافة وشبه الفعل
باق والعلة الصحيحة في جره بالفتحة انه لو جر بالكسرة مع عدم التنوين لتوهم انه مضاف الى يا المتكلم
وقد حذفت لدلالة الكسرة عليها او مبني على الكسر لان الكسرة لا تكون اعرابية الا مع تنوين او مع ما يعاقبه
من الاضافة والالف واللام ولذلك اذا اضيف الاسم المذكور او دخل عليه الالف واللام جر بالكسرة
لزوال الوهم والى ذلك اشار المصنف بقوله الا ان يضاف الى آخره والمراد بالالف واللام لتشمل المعرفة

والزائدة

والزائدة والموصولة فانهن متساوية في ايجاب جر ما لا ينصرف بالكسرة فالمعرفة كقوله تعالى مثل الفريقين
كالاعمى والاصم والزائدة كقول الشاعر رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة كاهله والموصو لة
كقول الاخر وما انت باليقظان ناظره اذا رضيت بما ينسيك ذكر العواقب والضمير في قوله او بدلها عا
عائد الى اللام واشار بذلك الى لغة من يبدلها ميما كقول بعضهم أأن شمت من نجد بريقا تألقا تبيت بليل اما
رمد اعتاد اولقا اراد ليل الارمد فجر ارمد بالكسرة مع الميم كما يجر بها مع اللام الموضع الثاني ما جمع بالف
وتا كمسلمات فانه كان اذا انتصب نابت فيه الكسرة عن الفتحة والعلة في ذلك حمله على جمع المذكر ولشبهه
به في حال نصبه على جره هكذا ذكروا ولا يتجه ذلك اذا قلنا بمذهب سيبويه وهو ان جمع المذكر معرب
بالحركات كما سياتي وقدم المصنف على الجمع المذكر الاث لمشاركته له في الحكم مع انها ليست بجمع انما هي
اسم جمع قال المصنف او والاث بمعنى وهي وذوات لا ان بعض جمعان كان مفردهما من لفظهما بخلاف
اولي والاث فلذلك لم يغن عن ذكرها ذكر جمعي التصحيح وانما قال المصنف بزيادة الف وتا فقيدهما
بالزيادة احترازا من قضاة وابيات فان كلا منهما يصدق عليه انه جمع بالف وتا لكن الف قضاة منقلبة
عن اصل لانها زائدة وتا ابيات اصل لكن قد يورد على كلامه في الالفية ما احترز عنه هنا لانه قال
فيها وما بتا والف قد جمعا ولم يقيد بالزيادة ويجاب عنه بان البا في قوله بتا متعلقة بقوله جمع
اي حصلت جمعيته بالالف والتاء ولا شك ان قضاة وابياتا انما جمعيتهما بالصيغة لانهما جمعا
تكسير وليست بالالف والتا بخلاف مسلمات فان الجمعية فيه انما هي بالالف والتا نعم لو علقت
البا بمحذوف على معنى وما جمع مصحوبا بالف وتا لورد نحو قضاة وابيات وكان المصنف في التسهيل
خشي من هذا فدفع الوهم بذكر قيد الزيادة ولو قال والجمع بالف وتا وقصد تعليق البا بلفظ الجمع

يستغني عن ذلك فكلامه في المصنف ابن مجحج رحمه الله تعالى ورضي عنه ولم يتعرض المصنف لتانيث واحد
هذا الجمع ولا لسلامة نظمه لان هذا الجمع لا يكون لمذكر كحمامات ودريهمات واكثر معلومات وقد لا يسلم
فيه نظم الواحد كتمرات وغرفات وكسرات واشار المصنف بقوله وان يسمى به فكذاك الى انه ان يسمى بهذا النوع
الذي ينوب فيه الكسر عن الفتحة فله بعد التسمية به ثلاث احوال الاول ثبوت تنوينه ونصبه بالكسرة
كما كان قبل التسمية واليها اشار بقوله فكذاك لان قال المصنف لانه سلك بمسلمات ونحوه سبيل مسلمين
ونحوه فعوض التنوين النون وبالكسرة اليا ولو لا قصد هذه المقابلة لساوى غرفات غرفة في منع التنوين
والكسرة لتساويهما في التعريف والتانيث مع زيادة ثقل غرفات بعلامة الجمعية الحالة الثانية حذف
تنوينه مع بقا الاعراب على حاله اكتفا بتقابل الكسرة واليا فيقال هذه غرفات ورايت غرفات ومررت بغرفات وفهم من هذه الحالة من قوله ولا اعرف حينيذ بقا تنوينه وافهم كلامه ان حذف
التنوين فقبيل الحالة الثالثة معاملته معاملة الاسم الذي لا ينصرف فيحذف تنوينه وينصب ويجر
بالفتحة واليها اشار بقوله وقد يجعل كارطاه علما اي كواحد زينب في اخره الف وتا كارطاه وعلقاه
وبهماه ونقل المصنف ان هذه الاحوال الثلاثة لغات العرب ثم ههنا تنبيهات الاول ذهب
الاخفش والمبرد الى ان الفتحة في الاسم الذي لا ينصرف حال الجر والكسرة في المجموع بالالف والتا حال
النصب حركتا بنا وان هذين الاسمين لهما حالتان حالة اعراب وحالة بنا وهو مذهب مرغوب عنه والجمهور
على خلافه الثاني نقل الشيخ ان الكوفيين يجيزون نصب ما جمع بالف وتا بالفتحة فقيل سمعت لغاتهم اخو
استاصل الله عرقاتهم اخو امرنا قصا اخو سمعت لغاتهم وقيل انما يجوزه ذلك في الناقص فقط الثالث ناقش الشيخ
المصنف في شيين احدهما انه جعل مسلمات بعد التسمية كارطاه علما اليس مذهب البصريين وان الكوفيين

انما

انما اجازوا ذلك في الشعر قال وناهيك من مذهب البصريين وقد جهله الثاني ان البصريين انما اجازوا
حذف التنوين وبقا الكسرة في الشعر وهو قد ذكر انها لغة للعرب انتهى وعجبا من الشيخ كيف يصدر
منه مثل هذا ولكن الموجب له التحامل نترجمه هتان المناقشتان على المصنف وهو انما ذكر
ما للعرب من اللغات في الاسم المذكور بعد التسمية وهو رجل مطلع ثبت فيما ينقله فكيف يرد النقل
او يبطل اللغات بالمذاهب ان كانت المذاهب المنقولة هي الصحيحة والعجب من هذا انه نقل في كتابه
عن صاحب البسيط ان للعرب فيه عند التسمية مذهبين احدهما ان يعامل معاملة فاطمة فيحذف
التنوين ويفتح نصبا وجرا فرد على نفسه وعضد نقل المصنف بنقل هذا الرجل الكبير وهو لا يدري
ص وينوب الواو عن الضمة والالف عن الفتحة واليا عن الكسرة فيما اضيف لغير يا المتكلم من اب
واخ وحم غير مماثل قرو وقرا وخطا وفم بلا ميم وفي ذي بمعنى صاحب والتزام نقص هن اعرف
من الحاقه بهن ش لما انهى الكلام على نيابة بعض الحركات عن بعض شرع في ذكر نيابة الحروف
عن الحركات وذلك في اربعة اشيا الاسما الستة والامثلة الخمسة وذكرها في هذا الباب
والمثنى والمجموع على حدة وسياتيان في باب وليس الاعراب بالحروف مما اجمع عليه بل في كل من
هذه الاربعة خلاف كما ستعرفه ومذهب سيبويه ان ليس معربا منها بالحروف الا الامثال الخمسة
وان الاسما الستة والمثنى والمجموع معربات بحركات مقدرة كما سياتي اما الاسما الستة فذكر
المصنف فيما هي معربة به خمسة مذاهب منها المذهبان المذكوران في متن الكتاب وثلاثة
في الشرح وذكر الشيخ فيها تسعة اقوال وقال ان احدها وهو قول الاخفش فسر بتفسيرين
فالت الاقوال فيها الى عشرة وضبطها ان يقال المختلف فيها فقيل معربة بلا اعراب فيها لا ظاهر

ولا تقدير وهذا احد مفهومي قول الاخفش ان الاحرف فيها دلايل الاعراب وقيل فيها اعراب
فقيل معنوي وهو التغيير والانقلاب حالة النصب والجر وعدم ذلك حالة الرفع وهذا مذهب
الجرمي وهشام في احد قوليه وقيل لفظي فقيل بالحروف وهذا مذهب قطرب والزيادي و
الزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين في قوله الاخر وقيل بالحركات والحروف معا وهذا
مذهب الكسائي والفراء وهو الذي يعنون به انها معربة من مكانين وقيل بالحركات فقط ثم اختلفوا
فقيل بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة وهذا المفهوم الثاني من قول الاخفش المتقدم
وقيل بالحركات التي قبل الحروف والحروف اشباع وهذا مذهب المازني واصحابه وهو اختيار
الزجاج وقيل بالحركات المذكورة لكنها منقولة من الحروف وهذا مذهب الربعي ومن وافقه وقيل
بالحركات المذكوره لكنها الحركات التي كانت لها قبل ان تضاف وهذا مذهب جماعة من المتاخرين
منهم الاعلم وابن ابي العافية وقيل بالتفصيل فيها ففوك وذو مال معربا بحركة مقدرة في
الحروف والاربعة الباقية معربة بالحروف وهذا مذهب السهيلي وتلميذه ابي علي الرندي وقيل
انها جميعها معربة بحركات مقدرة في الاحرف واتبع فيها ما قبل الاخر للاخر وهذا مذهب سيبويه
والفارسي وجمهور البصريين وهو الصحيح واليه اشار المصنف بقوله اخرا ونحو ما فوك
واخواته على الاصح وسياتي الاستدلال لهذا القول عند ذكر المصنف له وقد ضعف غيره
من الاقوال اما القول بان الحركات منقولة من حروف المد فمثلت الواو بالرفع لوجود
التجانس وانقلبت في غيره بمقتضي الاعلال فبان فيه مخالفة النظاير من ثلثة اوجه
احدها النقل في غير وقف الى متحرك والثاني جعل حرف الاعراب غير اخر والثالث التباس

نحو

فتحة الاعراب بالفتحة التي تستحقها البنية واما القول بانها معربة بالحركات والحروف معا ف
بالوجه الثالث الذي رد به القول بالنقل مع ما فيه من نسبة دلالة واحدة في شيئين واما
القول بان حروف المد اشباع بعد حركات الاعراب فبانه يلزم منه وجوب ما لا يجوز الا في ضرورة
او نذور واما القول بانها معربة بالحركات التي قبل حروف المد وانها ليست بمنقولة من
حروف المد وانما هي الحركات التي كانت لها قبل ان تضاف فثبتت الواو في الرفع لاجل الضمة وانقلبت
ياء لاجل الكسرة والفا لاجل الفتحة فبانه اما ان تكون الحروف لامات الكلمة ردت اليها
حالة الاضافة او يكون اشباعا فان كان الثاني فقد تقدم رده وان كان الاول فيلزم من
ذلك جعل الاعراب في عينات الكلمة اوقاتها مع وجود اللامات التي هي حروف الاعراب
او العينات التي هي محل الاعراب عند فقد اللامات وذلك لا يجوز لان الاعراب انما يكون
في الكلمة واما القول بانها معربة بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك
حالة الرفع فبانه يلزم منه عدم النظير اذ لم يوجد في الاسما المفردة معتلة الاخر
كانت او صحيحة ما اعرابه كذلك واما القول بان فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة
في الحروف والاربعة معربة بالحروف فيرد كون البقية معربة بالحروف بما يرد به
قول من قال انها معربة جميعها معربة بالحروف واما القول بانها معربة بحركات
مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة وهو احد مفهومي قول الاخفش فمردود بما رد به
قول من قال بانها معربة بالحركات التي قبل حروف المد وانها ليست منقولة من حروف
المد واما القول بانه لا اعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر وهو المفهوم الاخر من قول الاخفش

فظاهر الفساد اذ لا يكون على معرب ولا اعراب فيه واما القول بانها معربة بالحروف وهو الذي
ذكره المصنف في المتن اولا فقد قال المصنف فيه انه اسهل المذاهب وابعدها عن التكليف
لان الاعراب انما جي به لبيان مقتضي العامل ولا فايدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلا والغا
ظاهر وافٍ بالدلالة المطلوبة ولا يمنع من ذلك اصالة الحروف لان الحرف المختلف المعيات
صالح للدلالة لذا اصلا كان او زايدا مع ان في جعل الحروف المشار اليها نفس الاعراب مزيد فايدة
وهو كون ذلك توطية لاعراب المثنى والمجموع على حده لانهما فرعان على الواحد واعرابهما
بحروف لا مندوحة عنه فاذا سبق مثله في الاحاد أمن من الاستبعاد ولم يجد علي المعتاد
انتهى وقوله ولا فايدة في جعل مقدر الى اخره اشارة الى مذهب سيبويه الذي سياتي واما قوله
ولا يمنع من ذلك اصالة الحروف فقد يمنع والظاهر ان الاصالة مانعة واما قوله في المثنى المجموع
انه لا مندوحة فيهما عن الاعراب بالحروف فيمنع ايضا وسياتي ان مذهب سيبويه فيهما انهما
معربان بالحركات المقدرة وسياتي من كلام المصنف عند استدلاله لمذهب سيبويه ما يدل على
ضعف القول بانها معربة بالحروف ومما ضعف به هذا القول ان الواو توجد في هذه الاسما
قبل دخول العامل عليها فلو كانت اعرابا لم يوجد الا بعد دخول العامل وان الاعراب زايد
على الكلمة فيودي ذلك الى بقا فيك وذي مال على حرف واحد وهما معربان وصلا وابتدا وذلك
لا يوجد الا في شذوذ وحكي شربت ما بافتى اي ما وانما قالوا وصلا وابتدا لانه قد يبقى المعرب
على حرف واحد في الوصل دون الابتدا نحو ان يقال من اب لك في لغة من ينقل ولا يرجع الى
لفظ المتن قوله فيما اضيف اي غير يا المتكلم من اب واخ وحم اشارة الى ان الاعراب للاسما

المذكورة

المذكورة هذا الاعراب شرطا وهو ان تكون مضافة لغير اليا فاتا الى الظاهر واما الى الضمير غير
اليا واكتفي المصنف بالخطاب وما معه عن ذكر شرطين اخرين ذكرهما غيره وهما ان لا تكون مصغرة
وان لا تكون مثناه ولا مجموعة لانه علق الحكم على ما نطق به فلا يتجاوز غيره اما اذا لم تضف
اصلا فاعرابها بالحركات الظاهرة واما اذا اضيفت الى اليا فحكمها في الاعراب حكم المضاف الى اليا
وسياتي في محله ان شا الله تعالى واشار بقوله في حم غير ماثل قروا الى ثلاث لغات يكون فيها
معربا بالحركات منفردا كان او مضافا فيقال هذا حمو وحموك ورايت حمًا وحموك وحما وحموك
فيعامل معاملة قرو وقرو وخطو ويلزم المصنف ان يقول في اخ ايضا غير مماثل قروا لانه
يقال فيه اخو كما سيذكره بعد فيعرب اذ ذاك بالحركات وقوله وفم بالاميم يعم صورة
الاستعمال كلها خلافا لمن يقال فوك ونحوه ولما كان ذو لا تضاف الى يا المتكلم خلاف ما ذكر
قبله لم يعطفه المصنف على المجرور بمن اذ عطفه على المجرور يقتضي وهو ما ولذلك اعاد
في فقال وفي ذي حرصا على البيان واعلم ان في اضافة ذي الى المضمر خلافا فسيبويه
ومتابعوه يمنعها والمبرد يجيزها قال المصنف وقيد لفظ ذي بمعنى صاحب لئلا يذهب
الوهم الى ذي المشار به الى مونث قال الشيخ ويرد عليه ذو الطايية في بعض لغات طي
فانها تعرب انتهى ولا اعلم كيف يرد عليه ذلك لانه ذكر حكم ذي بمعنى صاحب فلا يلزمه
ان يذكر حكم ذو الموصولة ولو لم يقل المصنف ما قال لكان اولى فان قوله وفي ذي
بمعنى صاحب لا مفهوم له لانه تفسير الذي وبيان لمعناها وقوله والتزام نقص هن
اعرف من اتمامه يعني اي من اتمام هن الاسما الخمسة المذكورة وذهب الفرا الى انه ليس

من من هذه الاسما قال الفرا وما ما لم يتم في حال وجا منقوصا فقولهم دم ومثله هن وهنة
في السطح فهذا لم يجد له في الواحد تماما وذهب سيبويه الي انه من هذه الاسما قال سيبويه ومن
ومن العرب يقول هنوك وهناك وهنيك ويقولون ويقولون هنوات فيجرونه مجرى الاسما انتهى
قال الشيخ ومن حفظ حجة على من لم يحفظ قال المصنف جرت عادة اكثر النحويين
ان يذكروا الهن مع هذه الاسما فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال والمشهور اجراوه
مجرى يد من ملازمة النقص افرادا واضافة في اعرابه بالحركات كما روي ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال من تعزى بعزا الجاهلية فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا وقال علي رضي الله
عنه من يطل هن ابيه ينطق به ومن ذلك قول الشاعر رحت وفي رجليك ما فيهما وقد
بدا هنك من المبزر اراد هنك فشبهه بعضد فسكن النون كما تسكن الضاد ومن العرب
من يقول هذا هنوك ورايت هناك ومررت بهنيك وهو قليل فمن لم ينبه على قلته وليس
بمصيب ص وقد تشدد نونه ونحاؤه اخ وباؤه اب وقد يقال اخو وقد يقصر حم وهما ويلزمها
النقص كيد ودم وربما قصرا وضعف دم ش وقصد المصنف ان ينبه على لغات في هذه
الاسما فذكر ان هنا قد تشدد نونه وانشد عليه قول سحيم عبد بني الحسحاس
الا ليت شعري هل ابيتن ليلة وهني جاد بين لهزمتي هن وان الخا وبا قد يشددان
قال المصنف قال الزهري ان تشديد خا اخ وبا اب لغة وانه يقال استابت فلانا
يا ابن اي اتخذته ابا واما اخو فشاهده قول رجل من طي ما المرو اخوك ان لم تلفه
وزرا عند الكريهة معوانا على النوب وانشد الفرا لاخوين كانا احسن الناس شيمة

والقعه

والقعه في حاجة الي اربدها ثم ذكر ان في اب واخ وحم لغتين اخريين احدهما القصر وهذا هو
هو الاصل لان اخر كل منهما واو متحركة وقبلها فتحة فيجب قلبها الفا فتجي القصر سوا كانت
مضافة ام غير مضافة اما قصر اب فشاهده ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها
واما قصر اخ فشاهده قولهم في مثل مكره اخاك لا بطل ويروى بالواو وقال الشاعر
اخاك الذي ان تدعه لملمة يجبك لما تبغي ويكفيك من تبغي وان تجفه يوما فليس
مكافيا فيطمع ذا التزوير والوشي ان يصبغي قال الشيخ وزعم الفرا ان قصر اخ لم يسمع كما
سمع في اب واجاز ذلك هشام ثم قال ولا دليل فيما انشده المصنف لانه يحتمل ان يكون
منصوبا باضمار فعل التقدير الزم اخاك انتهى واعلم انا اذا جعلنا اخاك منصوبا باضمار
فعل كما قدره ضعف المعنى لان مراد الشاعر ان يجعل الاخوة في من هذه صفته اي اخوك
هو من كان بهذه المثابة لا غيره فالمعنى على الاخبار عن اخاك بذلك فهو مبتدا لا مفعول
واما قصر حم فمشهور وعلى قصره قيل للمراة حماة والحم ابو زوج المراة او غيره من اقاربه
هذا هو المشهور وقد يطلق على اقارب الزوجة اللغة الثالثة النقص في الثلاثة
واليها الاشارة بقوله او يلزمها النقص والمراد به النقص اللغوي وهو ان يحذف لاماتها
ويجعل الاعراب على العينات لا النقص العرفي كما في قاض ونحوه ولذلك قال المصنف كيد ودم اي
كنقص يد ودم واستعمال هذه الكلمات منقوصة اقل من استعمالها مقصورة واما نقص اب فشاهده
قول الراجز بابه اقتدى عدي في الكرم ومن يشابه ابه فما ظلم وعلى هذه اللغة قيل في التثنية
ابان واما نقص اخ فحكى ابو زيد جاني اخك ومررت باخك واجاز الفرا هذا ابك واخك فدل ذلك على

انه لغة لا ضرورة ولقا نقص حمزة حكي الفرا انه يقال هذا احمك وانكر هذه اللغة البصريون قال سيبويه
في النسب الي حم حموي قال ولا يجوز لا ذا ولو جاز ان تقول هذا احمك لجاز ان تقول في النسب الي
حمي كما تقول في يد يدي وفي جري ذكر يد ودم اشار الي ما سمع فيهما بالقصر والي ما سمع في دم من
التضعيف وانشد المصنف علي ذلك قول الراجز يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس
او كف اليدا وقول الشاعر كالحوم فقدت بزعزها اعقبتها الغنابي منه عدما غفلت ثم اتت
تطلبه فاذا هي بعظام ودما وقول الاخر اهان دمك فرغا بعد عزته يا عمرو بغيك اصرارا
علي الحسد فقد شقيت شقا لا نفضا له وسعد مردمك موفور علي الابد قال الشيخ ويحتمل
ان يكون اليدا التثنية علي لغة من يثني بالالف مطلقا وحذفت النون علي حد قولهم بيضك
ثنتا وبيضي مايتان فلا يكون في البيت الذي انشده المصنف حجة يحتاج في اثبات قصر اليد
الي دليل غيره انتهي وعلي ما قاله يكون المراد وكفي اليدا ويبعد ان يكون مراد الشاعر
ذلك فان المتوسد لا يتوسد كفين انما يتوسد كفا واحدا ففيما ذكره الشيخ تكلف من
جهة اللفظ وبعد من جهة المعني **ص** وقد يسكن فا فم منقوصا او مقصورا او يضعف
مفتوح الفا او مضمومها او يتبع فاوه حرف اعرابه في الحركات كما فعل بفا امرئ وعيني امرئ
وابنم ونحوهما فوك واخواته علي الاصح بما قبل فا دون اضافة صريحة نصبا ولا يخص
بالضرورة نحو يصبح ظمان وفي البحر فمه خلافا لابي علي **ش** في الفم عشر لغات النقص والحركات
الثلاث في الفا والقصر ايضا كذلك والتضعيف الميم بالحركات الثلاث في الفا ايضا ولم يذكر المصنف
مع التضعيف الا فتح الفا وضمها ونقل الشيخ الوجه الثالث عن اهل اللغة قال المصنف

وانشد

وانشد الفرا يا حبذا عينا سليمي والفما قال وحكي ابن الاعرابي في تثنية فموان وفميان وهذا
يدل علي ان الفرزدق ليس مضطرا في قوله هما نفثا في في من فمويهما بل هو مختار لانه قد ثبت القصر
في الافراد وثبت بنقل ابن الاعرابي ان العرب قالت في تثنية فموان وفميان واطلق القول
فعلم ان ذلك غير مختص بالضرورة دون النثر وحكي اللحياني انه يقال فم والفمام فعلم بهذا النقل
ان التشديد لغة صحيحة لانها تثبت الجمع علي وفقها قال المصنف فلم يصب من زعم ان
التشديد مخصوص بالضرورة بل الصحيح ان الفم اربع مواد احدها ف م ي الثانية ف م و الثالثة
ف م م الرابعة ف و ه وكلها اصول متوافقة في المعني لان اصلها فوه كما زعم الاكثرون لان ذلك
مدعي لا دليل عليه واللغة العاشرة النقص واتباع الفا الميم في الحركات واليها الاشارة
بقوله او يتبع فاوه حرف اعرابه في الحركات قال الشيخ هذا الذي يسمي الاتباع حكاه الفرا قال والافصح في فم
المخفف فتح الفا ثم ضمها ثم كسرها ثم الاتباع وهي اضعف اللغات لان سبب الاتباع انما هو الاضافة
فاذا زالت الاضافة فينبغي ان يزول الاتباع وكان الضم دون الفتح لانه يلزم فيه الخروج من ضم الي
كسر حالة الجر ولولا ان الكسرة عارضة لما جاز ذلك وكان الكسر دون الضم لانه يلزم فيه الخروج من كسر الي
ضم ولا يوجد ذلك البتة في اسم ولا فعل بخلاف الخروج من ضم الي كسر انتهي ولما ذكر المصنف لغة الاتباع
في الفم اراد ان يذكر ما وافق الفم في ذلك فقال كما فعل بفا امرئ وعيني امرئ وابنم اي حصل الاتباع في ميم
كما اتبع في مرء وامرئ وابنم وهو نظير حسن واعلم ان في مرء ثلاث لغات احدها فتح الميم مطلقا
وهي لغة القران قال تعالي يحول بين المرء وقلبه الثانية ولم يذكرها المصنف انما ذكرها
الشيخ كسر الميم مطلقا الثالثة اتباع الميم الهمزة وقد تخفف بالحذف فتحرك الرا بحركتها التي هي

حركة الاعراب فكان لا تفصل واما امرئ وابنم ففيهما لغتان احدهما فتح الراء من امرئ والنون
من ابنم مطلقا والثانية اتباعهما الهمزة والميم في حركات الاعراب وهذه افصح اللغتين قال الله
تعالى ان امرؤ هلك وعلى اللغة الاولى في امرئ جا التانيث قالوا امراه وهي الاصل وحكى الجوهري
ان من العرب من يفتح الرا على كل حال وحكى يدخلون على امرئ استغنوا بدخولها على امرئ وقال الفرا
بعض بني اسد يقولون الامرؤ الصالح والامراة الصالحة فيدخلون اللام على مرء قال ابو علي
لعل هذا الذي سمعها منه لم يكن فصيحا لا نقول الاكثر على خلافه وابنم هو ابن زيدت عليه الميم
وقد ثنوا ابنما فقالوا ابنمان ولم يجمعوه فيقولوا ابنمون وان كانوا قد جمعوا ابنا قالوا
بنون ولم يسمع تانيثه وان كان قد سمع تانيث ابن قال الشيخ وكون حركة الرا والنون
اذا وقعت الاخر حركة اتباع هو مذهب البصريين وذهب الفرا وغيره من الكوفيين
الى انها حركة اعراب وان الاسم معرب من مكانين كما قالوا في الاسما الستة انها معربة من
مكانين انتهى ولما ذكر المصنف الاتباع في مرء وامرئ بحركة الاعراب قال ونحوهما فوك م
واخواته على الاصح اي ان فوك واخواته وهي بقية الاسما الستة معربة بحركات في اخرها
كغيرها من المعربات وانه اتبع فيها ما قبل الاخر للاخر كما اتبع في مرء وامرئ فاشار الى
المختار من المذاهب العشرة في الاسما الستة وهو القول العاشر الذي تقدم الوعد بالكلام
عليه وتقدم انه مذهب سيبويه وانه الصحيح وتقريره انه اذا قيل هذا فوك فالاصل
فوك بفتح الفا وضم الواو التي هي عين الكلمة فاتبعوا الفا للعين فقيل فوك ثم استثقلت
الضمة على الواو فحذفت فبقي فوك واذا قيل نظرت الى فيك فالاصل الى فوك بكسر الواو

فاتبعنا

فاتبعنا فصار فوك ثم استثقلت الكسرة على الواو فحذفت فبقيت الواو ساكنة فقلبت
يا فبقي فيك واذا قيل رايت فاك فالاصل فوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا
ومنهم من يقول الاولى ان تقدر حركة الفا حركة اتباع بعد حذف حركة الاصل لتوافق
الاحوال كلها رفعا ونصبا وجرا في الاتباع وكذا التقرير في جائي ذو مال ورايت ذا مال
ومررت بذي مال والكلام على عينات ابوك واخوك وحموك وهنوك بالنسبة الى اتباعه
الحروف العلة بعدها في حركات الاعراب كالكلام على فافوك وذو مال سوا وجعل
الشيخ الضمير في نحوهما عائدا على امرئ وابنم وليس بجيد بل الضمير عائدا على مرء وامرئ
لان هذه الاسما الستة منها ما اتبعت فيه الفا الحركة الاعراب وهو فوك وذو مال ومنها
ما اتبعت فيه العين للحركة المذكورة وهو بقيتها كما ان مرا اتبعت فيه الفا وامرا اتبعت
فيه العين فقصد المصنف التنظير بها بين الكلمتين في الاتباعين المذكورين واذا اعدنا الضمير
على امرئ وابنم فات هذا المقصود ولو اقتصر المصنف ذلك لا اقتصر على ذكرهما واحتج الى ذكر
مرء فان قيل فلم ذكر ابنما مع امرئ وهلا اقتصر على امرئ قيل اراد ان ينبه على غاية في
وهي ان امرا شاركه في الاتباع كلمة اخرى وهي ابنم ثم قال المصنف مستدلا لصحة مذهب
سيبويه وهذا مذهب قوي من جهة القياس لان اصل الاعراب ان يكون بحركات ظاهرة
او مقدرة فاذا امكن التقدير على وجه يوجد معه النظير فلا عدول عنه وقد امكن ذلك
في الاسما المذكورة فوجب المصير اليه والتصر المعول عليه واذا كان التقدير مرعيا في المقصور
وفي المحكي وفي المتبع مع عدم ظاهر تابع للمقدر فهو عند وجود ذلك احق بالرعاية واولى

وهذا هو حال الاسما الستة على القول المشار اليه وهذا القول ايضا مرجح اخر وهو ان من الاسما
الستة ما يعرض استعماله دون عامل فيكون بالواو وكذلك ابو جاد هوز فلو كانت الواو
من الاسما المذكورة قايمة مقام ضمة الاعراب لساوتها في التوقف على عامل وفي عدم ذلك
دليل على ان الامر بخلافه انتهى ثم نبه المصنف على انه افرد الفم لفظا دون ميم واشار الى ايضا
قلته بقوله وربما فا ومثاله قول الراجز خالط من سلمى خياشيم وفا اراد خياشيمها وفاها فحذف
المضاف اليه منوي الثبوت وابقى المضاف على الحال التي كان عليها ولو لم يذكر المصنف ذلك
لكان اولى لان الاضافة المقدرة في حكم الملفوظ بها ثم قال المصنف بعد ذلك ومثله قول
الشاعر وداهية من دواهي المنون يرهبها الناس لا فا لها المضاف نظير الاسم ونوي
الاضافة كقولهم لا ابا لك تحقق ما قلته لانه جعل لا فا لها فا خبرا للام ونوى الاضافة كقولهم
لا ابا لك تحقق ما قلته لانه جعل لا فا لها المضاف نظير ما انشده من خياشيم وفا فدل على ان
الاخر مضاف ايضا ووجه الشبه بينهما ان كلا منهما ليس مضافا اضافة صريحة بل الاضافة فيه
مقدرة والثاني لا يعد مضافا في الصورة للحاجز وهو اللام وزعم الفارسي ان قول من قال اصبح ظمآن
وفي البحر فمه من الضرورات بنا على ان الميم حقها ان لا تثبت حال الاضافة الا في الشعر قال المصنف
وهذا منه مخالفة العادة عن الدليل والصحيح ان ذلك جايز في النظم والنثر وفي الحديث الصحيح
لخلوف فم الصايم اطيب عند الله من ريح المسك ويذكر بعد ذلك زنات هذه الاسما اما اب واخ فزنتهما
فعل عند البصريين بدليل ابوان واخوان وابا واخا قال سيبويه هذا اجاع فعل وزعم الكسائي والفرا
ان وزنهما فعل بسكون العين واما حم فمثلهما عند البصريين لان جمعه احما وقال الفرا حمو باسكان الميم ولما

فم بلا ميم فوزنه عند الخليل وسيبويه فعل بدليل افواه كسوط واسواط وذهب الفرا الى
انه فعل بضم الفا واستدل السيرافي بقول الفصحا فم بفتح الفا حال التعويض ونظير هذا
استدلال سيبويه على ان ابا مفتوح الفا بقولهم ابون واما ذو فوزنه عند سيبويه
فعل بحركة العين واصله ذَوَيٌ ثم اعلت اللام بقلبها الفا فصار ذوى ثم حذفت ويدل على
الحذف قولهم في التثنية ذواتا فرد والام فهو عنده من باب طويت وذهب الخليل الى ان
وزنه فعل وانه من باب قوة فاصله ذو مثل قو وجعله ابن كيسان محتملا للوزنين وخدش
مذهب سيبويه بشي وهو انه لو كان كما قال لم يقولوا ذو ومال بل كانوا يقولون ذوى ومالكا
قالوا مصطفو زيد فحذفت الالف لسقوطها لمكان واو الجمع وبقيت فتحة ما قبل الواو لتدل على المحذوف
واما هن فوزنه فعل قال الشيخ عند البصريين ص وينوب النون عن الضمة في فعل اتصل به الف
اثنين او واو جمع او يا مخاطبة مكسورة بعد الالف غالبا مفتوحة بعد اختيها وليست دليل
الاعراب خلافا للاخفش ش هذا هو القسم الثاني مما ذكر انه يعرب بالحروف وهو الامثلة
الخمسة وقد تقدم ان ليس عند سيبويه يعرب بالحروف غيرها وراي الاخفش انها معربة بحركات
مقدرة كما سياتي ونقل الشيخ عن الفارسي انها معربة ولا اعراب فيها وتناول قول المصنف
الف اثنين او واو جمع كونهما ضميرين نحو انتما تذهبان وانتم تذهبون وكونهما علامتي
تثنية الفاعل وجمعه ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملايكة
بالليل وملايكة بالنهار قال المصنف فالنون الواقعة بعد الالف حالها بعد الواو
حالها نائبة عن الضمة الاعرابية وكذا المتصلة بيا المخاطبة نحو انت تفعلين وقد

كان ينبغي ان يستغني بتقدير الاعراب قبل الاحرف الثلثة عن هذه النون كما استغني
بتقديره قبل يا المتكلم في نحو غلامي لكن سهل الاستغنا بالتقدير في نحو غلامي كون نحو
الاسم اصله الاعراب فلا يذهب الوهم في بنايه دون سبب قوي بخلاف الفعل فان الاصالة
اصله البنا فلم يستغن فيه متصلا ببعض الاحرف بتقدير الاعراب لئلا يذهب الوهم
الي مراجعة الاصل كما رُجع مع نون الاناث فجي بعد هذه الاحرف بالنون المذكورة
نايبة بثبوتها مقام الضمة وبسقوطها مقام الفتحة والسكون حملا للنصب علي الجزم كان
الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم وقد حمل النصب علي الجر في المثني وجمعي التصحيح فحمل ايضا
النصب علي الجزم هنا انتهي كلامه وهو حسن غير ان التعليل الذي ذكره في حمل النصب علي الجزم
لا يتمشي علي مذهب سيبويه بالنسبة الي المثني وجمع التصحيح للمذكر لان الاعراب عنده
فيهما ليس بالحروف كما ستعرفه وعلل كسر النون بعد الالف بامرين احدهما انه الاصل
في التقا الساكنين ثانيهما الحمل علي نون التثنية للشبه الذي بينهما في الصورة واشار
بقوله غالبا الي ان بعض العرب قد يفتح وقد قري اتعدانني ان اخرج بفتحها وانما فتحت
بعد الواو واليا طلبا للتخفيف فلم تكسر ها علي اصل التقا الساكنين استثقالا
للجمع بين اليا والكسرة او بين الواو وبينهما او حملا علي نون الجمع للشبه قال
المصنف وزعم الاخفش ان هذه النون دليل الاعراب مقدر قبل الاحرف الثلثة
وهو قول ضعيف لان الاعراب مجتلب للدلالة علي ما يحدث بالعامل والنون ثابتة

لكن

لكن فادعا اعراب لغيرها مما لم يدل عليه بها مردود لعدم الحاجة اليه قال
الشيخ وهذا المحكي عن الاخفش حكي عن السهيلي ايضا واما الفارسي فلا يقوم له دليل
علي ما ادعاه في هذه المسيلة ص وتحذف جزما ونصبا ولنون التوكيد وقد تحذف لنون الوقاية
او تدغم فيها وقد يحذفها مفردة في الرفع نظما ونثرا ش اعلم ان نون الرفع تحذف
كثيرا ونادرا وحذفها كثيرا قسمان واجب وجائز فاما الواجب فالمقتضي له ثلثة
امور الجزم والنصب ونون التوكيد واما الجايز فالمقتضي له امر واحد وهو نون
الوقاية فيجوز معها اثبات نون الرفع وحذفها واذا اثبت فقد تدغم في نون الوقاية
وقد لا تدغم فصار لنون الرفع مع نون الوقاية ثلثة احوال الفك والادغام والحذف
وقري بالوجه الثالثة قوله تعالي افغير الله تامروني واختار المصنف ان المحذوف
هو نون الرفع لا نون الوقاية وهو مذهب سيبويه وقال الاخفش والمبرد واكثر المتاخرين
ان المحذوف نون الوقاية لا نون الرفع وصحح المصنف مذهب سيبويه بوجوه احدها
ان نون الرفع قد تحذف دون سبب مع عدم ملاقاتها النون الوقاية ولا تحذف
نون الوقاية المتصلة بفعل محض غير مرفوع بالنون وحذف ما عهد حذفه اولي من
حذف ما لم يعهد حذفه ثانيها ان نون الرفع نايبة عن الضمة وقد حذفت الضمة تخفيفا في
فعل واسم كقراة السوسي وما يشعركم وقراة مسلمة بن محارب وبعولتهن وكرواية ابي
زيد ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام فحذف النون الثانية عنها تخفيفا اولي وليس
فيه لكن تفضيل الفرع علي الاصل ثالثها ان حذف نون الرفع يومن معه حذف نون الوقاية

اذ لا يعرض لها سبب اخر يدعو الي حذفها وحذف نون الوقاية اولا لانه قد عهد حذف نون
الرفع عند الجزم والنصب وحذف ما يونس بحذفه حذف اولي من حذف ما لا يونس بحذفه حذف
رابعها لو حذفت نون الوقاية لاحتيج الي كسر نون الرفع بعد الواو والياء واذا حذفت نون
الرفع لم يحتج الي تغيير ثان وتغيير يونس معه تغيير اولي من تغيير لا يونس معه تغيير واما
حذفها النادر فهو اذا لم يكن سبب من الاسباب المتقدمة الذكر فمن حذفها في النظم قول
الراجز • ابيت اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الزكي • ومنه قول ابي طالب
فان يك قوم سرهم ما صنعتم ستحتلبوها لاقحا غير باهل ومن حذفها في النثر قراة ابي عمرو
من بعض طرقه قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظا اصله تتظاهران فادغم اي قالوا
انتما ساحران تظاهرا وقول النبي صلي الله عليه وسلم والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة
حتي تومنوا ولا تومنوا حتي تحابوا ص ماجي به لا لبيان مقتضي العامل من شبه الاعراب
وليس حكاية او اتباعا او نقلا او تخلصا من سكونين فهو بنا وانواعه ضم وفتح وكسر ووقف
ش قصد المصنف بهذا الكلام ثلاثة امور احدها ذكر حد البنا كما ذكر حد الاعراب ثانيها
تبيين ان هيات اواخر الكلم ليست محصورة في الاعراب والبنا بل ثم اقسام اخر لا يصدق
علي هيات اواخرها اعراب ولا بنا ثالثها انحصار هيات اواخر الكلم في ما ذكره والاقسام التي
تضمنها كلامه منطوقا ومفهوما ستة الاعراب والبنا والحكاية والاتباع والنقل والتخلص
من السكونين وانما قال من شبه الاعراب لان هيات المبني من حركة او سكون وهيات الاقسام
الاربعة تشبه هيات المعرب في الصورة وانما الفرق بين هيات المعرب وهيات غيره ان

هيات

هيات المعرب جي بها لبيان مقتضي العامل وهيات غيره لم يجا بها لذلك قال المصنف شبه الاعراب
يعم البنا اللازم والعارض والوارد منه بسكون كلم وقم ولم وبفتحه كاين وذهب وسوف وبكسرة
كامس وجير وبضمه كنحن ومنذ وينايب عن ضمة كيا زيدان ويا زيدون وينايب عن فتحة كلا
رجلين وينايب عن سكون كاخش وافعل ونحوه الحكاية نحو من زيد لقايل مررت بزيد ومنوت
لقايل جاني زيد ويعم الاتباع نحو الحمد لله وللملايكة اسجدوا والاولي قراة زيد بن علي والثانية
قراة ابي جعفر المدني والنقل نحو الم تعلم ان الله والتخلص من سكونين نحو من يشا الله يضلله وكل
موضع نبين فيه ان شا الله تعالي قال الشيخ نقص المصنف حركة سابعة وهي حركة المضاف الي يا
المتكلم غير مثني ولا مجموع علي حده علي مذهب الجمهور فانها ليست حركة اتباع عندهم ولا هي من الحركات
التي عدها المتني والظاهر ان حركة ما قبل يا المتكلم حال الاضافة كانها تعبير من الحركات
بسبب الكلمة عليها لشدة امتزاج الكلمة المضافة الي اليا بها ولهذا لزم ما قبل اليا حركة
واحدة وهي الكسرة فلم تعد حركة مستقلة لانها ليست مقصودة في نفسها اعلاق الحركات
فيما تقدم ذكره وانواع البنا اربعة كما ان انواع الاعراب اربعة لكنهم يعبرون عن هذه الاربعة
بالضم والفتح والكسر والوقف ليعلم عند الاطلاق من اول وهلة حال الكلمة المعبر عنها بذلك
هل هي معربة او مبنية فاذا قيل رفع علم انه ضمة في معرب واذا قيل ضم علم انه ضمة في مبني
وكذلك البواقي والناس في هذا الاطلاق تبع لسيبويه حيث قال وانما ذكرت ثمانية مجار
لافرق الي اخر كلامه ومراده لا فرق بين المعرب والمبني واختلف النحاة هل يطلق احد
انواع القسمين علي الاخر فيقال مثلا المعرب مضموم والمبني مرفوع او لا علي ثلاثة مذاهب

منهم من قال لا يجوز الاطلاق لان المراد الفرق وتجويز الاطلاق يعدم الفرق ومنهم من قال يجوز لان
الاطلاق مجاز والقرينة تبينه ومنهم من قال يطلق انواع البنا على انواع الاعراب ولا تنعكس
فيقول في هو ان زيد مثلا زيد مرفوع وان شئت قلت زيد مضموم وتقول في حيث مثلا مضموم
ولا تقول مرفوع ص باب اعراب المعتل الاخر يظهر الاعراب بالحركة والسكون او يقدر في حرفه
وهو اخر المعرب فان كان الفا قدر فيه غير الجزم وان كان يا او واو يشبهانه قدر فيهما الرفع وفي
اليا الجر ويجب حذف الثلاثة عن السكون ش لما انهى الكلام على اعراب الصحيح الاخر شرع في الكلام
على اعراب مقابله وهو المعتل الاخر وقد تقدم ان نحو دلو وظبي حكمهما حكم الصحيح الاخر فالمراد
بالمعتل الاخر في باب الاعراب ما اخره الف او يا قبلها كسرة او واو قبلها ضمة والي ذلك الاشارة
وان كان يا او واو يشبهانه اي يشبهان الالف في كون حركة ما قبلهما مجانسة لهما كما ان حركة
ما قبل الالف مجانسة لها فقوله يظهر الاعراب بالحركة والسكون اي في الصحيح الاخر ونحو دلو او تقدر
في حرفه اي في المعتل الاخر المعني او تقدر في حرف الاعراب وحرف الاعراب في المعتل هو اخره كما في
الصحيح فلا يذهب الوهم الي انا نقدر الاعراب في موضع الكلمة المعتلة المعربة كما نحكم على المحل بالاعراب
في الكلمة المبنية وان اشتركا في عدم ظهور الاعراب لفظا وعلم من كلام المصنف ان الاعراب اما
ظاهر او مقدر فلا واسطة بينهما وذكر الشيخ عن بعضهم ان الاعراب ظاهر ومقدر ومنوي ومعتبر
فالظاهر هو الملفوظ به والمقدر في نحو ملهي لان الفه منقلب عن يا متحركة والمنوي في نحو حبلي وارطي
لان الفيهما لم ينقلبا عن شي وكذلك غلامي لان تقدير حركة يؤول الي اجتماع حركتين ولا يصح فالاعراب
منوي لا مقدر والمعتبر هو ما يحكم به على موضع الاسم المبني ثم ان كان اخر المعتل الفا قدر فيها الرفع

والنصب

والنصب والجر والي الاشارة بقوله فان كان الفا قدر فيه غير الجزم نحو الفتي رفعا ونصبا وجرا
وعصي يرضي رفعا ونصبا وان كان الاخر يا او واوا يشبهان الالف قدر فيهما الرفع نحو القاضي
يرمي ويغزو وقدر في اليا الجر نحو مهطعين الي الداعي وانما خص اليا بالجر لان الواو المشبهة
الالف لا تكون حرف اعراب في غير الافعال وسكوت المصنف عن النصب يدل على انه يظهر في اليا
والواو نحو اجيبوا داعي الله ونحو او يعفو الذي بيده عقدة النكاح فالحاصل ان الرفع يقدر في الثلثة
والجر يقدر في الالف وفي اليا ولا يتصور مع الواو والنصب يقدر في الالف ويظهر في اليا
والواو واما الجزم فيحذف بسببه الثلاثة كما اشار اليه بقوله ويجب حذف الثلاثة عن
السكون نحو من يعف الله عنه ويرحمه ثم ها هنا ابحاث الاول استدرك الشيخ على المصنف
نحو معدي كرب اذا اضفنا الجز الاول الي الثاني فاننا نقدر الفتحة في معدي حالة النصب
ولم يستثني المصنف ذلك والجواب ان الشيخ اذا كان خارجا عن قانونه اكتفي بالتنبيه عليه
في محله وقد نبه المصنف على ذلك حيث ذكره في باب ما لا ينصرف فاستغني بذلك عن التعرض
ذا له هنا الثاني اجمع النحاه على ان الحروف الثلثة تحذف عند وجود الجازم واختلفوا في حذفها لما
فالمحققون على انما حذفت عند الجازم لا به بل بالجازم قبل وهو الذي يفهم من كلام سيبويه وعلل
بان هذه الحروف ليست علامة للرفع والجازم انما يحذف ما كان علامة له ومذهب ابن السراج
واكثر النحاة ان حذف هذه الحروف علامة للجزم وهذا الخلاف مبني على ان حروف العلة التي
في الفعل في حال الرفع هل فيها حركات مقدرة او لا فمذهب سيبويه ان فيها حركات مقدرة في
الرفع وفي الالف في النصب فهو اذا جزم تقول الجازم حذف الحركات المقدرة ويكون حذف

حرف العلة عنده لئلا يلتبس الرفع بالجزم فان قيل الفرق يحصل بينهما بالعامل كما يحصل الفرق
في المقصور من الاسما اجيب بانه يلتبس في مثل قولنا زرني اعطك فانه لو لم يحذف عند الجازم لما
عرف هل اعطيك جواب الامر او مستانف ولا يفيد الفرق الا حذف اليا فافاد حذف حرف العلة
الفرق بين الجزم والرفع والمعنى المطلوب بكل واحد منهما وطردوا الباب في الحذف حيث لا لبس وعند
ابن السراج انه لا حركة مقدرة في الرفع قال ولما كان الاعراب في الاسما المعنى حافظنا عليه بان نقدره
اذا لم يوجد في اللفظ وليس كذلك الاعراب في الفعل فانه لم يدخل في الفعل الا للمشابهة للاسم لا للدلالة
على معنى فلا نحافظ عليه بان نقدره اذا لم يكن في اللفظ فالجازم لما لم يجد حركة يحذفها حذف الحرف
ويدل على صحة مذهب سيبويه ان الفعل معرب على ما قد عرف والمعرب من الاسما متى لم يظهر فيه
علامة الاعراب اما للتعذر كعصى او للاستثقال كالقاضي رفعا وجرا قدرت فكذلك ايضا في
الافعال البحث الثالث قيد ابن عصفور حرف العلة المحذوف للجزم بكونه غير مبدل من همزة ثم
قال فان كان مبدلا من همزة نحو يقرا ويقري ويوضو جاز فيه وجهان حذف حرف العلة الحاقا
له بالمعتل المحض واثباته اجراء له مجرى الصحيح وعلى الحذف قوله جري متى يظلم يعاقب بظلمه
سريعا وان لا يبد بالظلم يظلم انتهى ومراد ابن عصفور بذلك ان البدل حصل قبل دخول الجازم
وهي لغة ضعيفة حكاها الاخفش اما اذا كان البدل بعد دخول الجازم فلا حذف لان
الجازم قد عمل عمله في حذف الضمة من الهمزة قبل الابدال وقد رد على ابن عصفور ما ذكره من
جواز الحذف وقالوا لا يجوز الا الاقرار قال ابن الصايغ حكم الهمزة المسهلة حكم الهمزة المخففة
فلا يجوز الا ان تعود بالالف ساكنة على لغة من سهل فاما قوله وان لا يبد بالظلم يظلم فضرورة

ووجها مراعاة اللفظ بعد التسهيل كما ان منهم من يزعم رويا بعد التسهيل انتهى وقال الشيخ
بها الدين ابن النحاس الوجهان اللذان ذكرهما ابن عصفور مبنيان على ابدال حرف العلة هل هو بدل
قياسي او غير قياسي فان قلنا انه بدل قياسي ثبت حرف العلة مع الجازم لانه همزة كما كان قبل
البدل وان قلنا انه بدل غير قياسي صار حرف العلة متمحضا وليس بهمزة فيحذف كما يحذف حرف
العلة المحض في يغزو ويرمي ويخشى انتهى وهو كلام جيد وقد رد استشهاد ابن عصفور بانه
يقال في بدا يبدا بدي يبدي كبقي يبقى فعلى هذا يكون قوله وان لا يبد من هذه اللغة فلا
يكون لغة اذ ذاك بدلا من همزة ص الا في الضرورة فيقدر لاجلها جزمها ش هذا استثنا
من قوله وينوب حذف الثلثة عن السكون يعني ان الاحرف المذكورة قد لا تحذف حال الجزم بل تقر
للضرورة قال المصنف اكتفي بتقدير حذف ان السكون مسبوقا بالحركة وانشد قول الشاعر
اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا تملق وقول الاخر الم ياتيك والانبا تنمي بما لاقت
لبون بني زياد وقول الاخر هجوت زبان ثم جيت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدع
فاكتفي قايل ذلك بحذف الحركة المقدرة وهذا مما يقوي به مذهب سيبويه وهو ان الفعل
المعتل تقدر فيه الحركات كما تقدر في الاسم المعتل ومنع بعضهم اثبات الالف وعلله بان
الالف لا تقبل الحركة فلا يجوز لذلك اجراما هي فيه مجرى الصحيح وبان الجازم اذا حذف
الحركة المقدرة فيها وجب رجوع الالف الى اصلها لفقد الموجب لانقلابها وهو الحركة
فيقال لم تخشي فلما لم يقولوا ذلك دل على انهم لا يحذفون الحركة المقدرة في الالف وقد استدل
على اثبات الالف حال الجزم بقوله تعالى لا تخف دركا ولا تخشي وبقول القايل ولا ترضاها

في البيت المتقدم وبقول الاخر ويضحك مني شيخة عبشمية كان لم ترا قبلي اسيرا يمانيا وتاول
السيرافي لامية الكريمة على ان ولا تخشي مجزوم بحذف الالف وان هذه الالف تجي لمراعاة
الفواصل وتاوله بعضهم على انه مرفوع على الاستيناف اي وانت لا تخشي واما قوله ترضا ها
فمؤول على انه فعل مرفوع لخبر مبتدا محذوف والجملة حالية او مستانفة واما كان لم ترا
قبلي في رواية من رواه بالالف فقيل الالف اشباع وتاوله الفارسي على ان اصله ترأي
على لغة من قال راي يراي باثبات الهمزة في المضارع فلما دخل الجازم حذف الالف ثم نقلت حركة
الهمزة الفا كما قالوا في المراة والكاه المراة والكاه ولم تحذف الهمزة على قياس النقل والتخفيف
الكثير في كلامهم وقد روي كان لم تري على ان التا للخطاب على طريق التفات اليه من الغيبة
فلا شاهد في البيت على هذا وذهب بعضهم عند اثبات الحروف الثلاثة حال الجزم الى ان المحذوف
هو الضمة الظاهرة وان ذلك على لغة من ضم اليا والواو حال الرفع كما سياتي ان رفعهما قد
يظهر في الضرورة والقايلون بذلك منعوا اقرار الالف مع الجازم لان الالف لا يظهر فيها الضمة
ولا غيرها من الحركات وليس هذا القول بصحيح لان اثبات هذه الاحرف مع الجازم قد جا كثيرا وتحريك اليا
والواو بالضم انما هو في لغة ضعيفة على ان ذلك مسموع في غير اصحاب تلك اللغة ايضا واعلم انه
يجوز في الشعر الجزم بعد حذف هذه الاحرف تشبيها بما لم يحذف منه شي فيقول لم يغزو ولم يخشي ولم
يرم فيسكن بعد الحذف كما يسكن يضرب اذا دخل عليه جازم ومنه قول الشاعر ومن يتق فان الله
معه ورزق الله من تاب وغاد حذف حركة القاف من يتق بعد حذف اليا ص ويظهر لاجلها
جر اليا ورفعها ورفع الواو ويقدر لاجلها كسرا وفي السعة قليلا نصبهما ورفع الحرف الصحيح وجره

ونوباقة من جزم اليا في نسخة ش اي ويظهر لاجل الضرورة جر اليا ورفعها ورفع الواو فظهور
جر اليا كقول ابي طالب كذبتم وبيت الله نتري محمدا ولم تختضب سمر العوالي بالدم وكقول
الاخر ما ان رايت ولا اري في مدتي كجواري يلعبن بالصحرا وظهور رفعهما في الاسم كقول
جرير وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثري كابي الازند وفي الفعل كقول الاخر فعوضني
منها غناي ولم يكن يساوي عنزي غير خمس دراهم وظهور رفع الواو كقول رجل من طي اذا
قلت عل القلب يسلو قيضت هواجس لا ينفك يغريه بالوجد ويقدر لاجل الضرورة كسرا
لنصب اليا والواو فمثال اليا قوله كان ايديهن بالقاع القرق ايدي جوار يتعاطين الورق
وقول زهير ومن يعص اطراف الزجاج فانه يطيع العوالي ركبت كل لهذم وقول الاخر
ولو ان واش باليمامة داره وداري باعلي حضرموت اهتدي ليا وقول الاخر وكسوت عار
لحمه فتركته جذلان يسحب ذيله ورداه قيل وتقدير نصب اليا من الضرورات الحسنة ومثال
الواو قول كعب بن زهير ارجو وامل ان تدنو مودتها وما اخال لدينا منك تنويل وقول
الاخر اذا شيت ان تلهو ببعض حديثها ومن ورود ذلك في السعة قراءة جعفر الصادق
رضي الله عنه من اوسط ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا وقراءة غيره الا ان يعفون
او يعفو الذي بيده عقدة النكاح بسكون الواو وتقدير رفع الحرف الصحيح قراءة مسلمة بن محارب
وبعولتهن احق بردهن بسكون التا وحكي ابو زيد ورسلنا لديهم باسكان اللام وذكر
ابو عمرو ان لغة بني تميم تسكين المرفوع من يعلمهم ونحوه وتقدير جر الحرف الصحيح قراءة ابي
عمرو فتوبوا الي باريكم وقراءة حمزة ومكر السيّئ وهذا الذي حكاه المصنف من تقدير حركة الحرف

الصحيح فيه رد على المبرد لانه زعم ان ذلك لا يجوز في شعر ولا غيره وعلى من زعم ان ذلك
انما يجوز في الشعر لان من حفظ كلامه حجة على من لم يحفظ كيف وقد ذكر ابو عمرو ان ذلك
لغة لبني تميم قال الشيخ وقد اغفل المصنف ذكر مسايل تتعذر فيها الحركات الثلاث مع ان الحرف
الذي تقدر فيه صحيح منها الحرف المدغم كقوله تعالى وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات
ضبحا ومنها الحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومنها المضاف الى يا المتكلم نحو قام غلامي انتهى
والجواب ان الذي تقدر فيه حركة الاعراب مما اخره صحيح قسمان قسم امتنع فيه النطق بالحركة لعارض
فلزم فيه التقدير محضا لا يحتاج الى التنبيه عليه لوضوح الامر فيه وذلك كالمدغم والمحكي والمضاف الى
اليا وقسم يمكن فيه الاتيان بالحركة فسكن جوازا كتسكين تا وبعولتهن ولام ورسلنا والاصل يقتضي
ان لا يسكن فهذا يجب التنبيه عليه لخروجه عن الاصل وايضا فالحق ان المصنف لم يقصد ذكر
الاماكن التي فاتت الكلمات الصحيحة الاخر فيها الحركة لان هذا امر واضح لا يحتاج الى تبيين وانما
قصد الاشارة الى الكلمات التي حقها الحركة فسكن دون ما تقتضي يوجب التسكين وعلى هذا فلا يتوجه
رضي الله عنه
على المصنف استدراك واما قوله ربما قدر جزم اليا في السعة فاشارة به الى قراءة قنبل انه
من يتقي ويصبر وقال الشيخ يحتمل ان يكون من موصولا ويتقي مرفوع وهو صلتها ويكون ويصبر
معطوفا على التوهم لا على مجزوم في اللفظ كانه توهم انه تقدم اسم شرط وجزم به وعطف على مجزوم
انتهى ولا يخفى ما في هذا التخريج من التكلف ولا بد في عطف التوهم من صلاحية المعطوف
عليه لقبول ما توهم فيه لفظا كقوله تعالى فاصدق واكن ومحالا كقوله تعالى من يضلل الله فلا
هادي له ويذرهم وتبقى ليس مما لذلك اذا قيل بموصولية من فالتوهم الذي اعتبره الشيخ

ليس

ليس هو التوهم المعتبر عند النحاة ص باب اعراب المثنى المجموع على حد التثنية جعل
الاسم القابل بلا تغيير معناه دليل اثنين متفقين في اللفظ غالبا وفي المعنى على راي بزيادة
الف في اخره رفعا ويا مفتوح ما قبلها جرا ونصبا يليهما نون مكسورة فتحها لغة وقد تضم وتسقط
للاضافة او للضرورة او لتقصير صلة ولزوم الالف لغة حارثية ش هذا اخر ابواب الكلام
على الاعراب واراد بقوله والمجموع على حده ما جمع بالواو والنون لانه كالمثنى في كون دلالته
على ما زاد على الواحد بزيادة في الاخر وكون الزيادة حرفين وكون الحرف الاول منهما يتغير
في حالتي النصب والجر وقدم المصنف على ذكر اعرابهما ذكر حدي التثنية والجمع وانما قال جعل
الاسم ولم يقل جعل الواحد لان المجعول مثنى يكون واحدا كرجل ورجلين ويكون جمعا واسم جمع واسم
جنس كجمالين وركبين وغنمين اما كون تثنية هذه الثلاثة غير مقيس فهو شي اخر وانما اراد
المصنف انها تثنى في الجملة قال المصنف والمراد بالجعل تفرق الناطق بالاسم على هذا الوجه
المذكور وليس المراد به وضع الواضع فيدخل في الحد عوركا من الموضوع لاثنين وهذا التبس عجيب
لان المرادات في الحدود مردودة وايضا فالمثنى والمجموع من قبيل الكلمات المفردة المعتبر
فيها الوضع فالحق ان لا يراد بالجعل بخلاف ما يفهم منه ابتدا وهو الوضع ولا يفيد دخول
نحو زكا في الحد لانه خرج بقوله بعد بزيادة في اخره ونبه بقوله القابل على ان من الاسما
غير قابل للتثنية كالمثنى والمجموع على حده والمجموع الذي لا نظير له في الاحاد واسما
العدد غير المائة والالف وليس للتثنية على ان من الاسما ما لا يقبل التثنية
مدخل في الحد فكان الاولى اسقاط القابل وقوله دليل اثنين هو متعلق جعل

فهو تبيين لمعنى المثنى وجعله الشيخ احترازا عن الجمع المسلم وليس بجيد لانه لم يتقدم ما يدخل فيه
الجمع نخرجه واشار بقوله متفقين في اللفظ الى ان شرط المثنى ان يكون مفرداته متفقي اللفظ
كرجلين واما غالبا فاحترز به من نحو القمرين في الشمس والقمر وليس بجيد فانه يقتضي اطلاق
المثنى على نحو القمرين وهو الذي يقتضيه كلامه في الشرح ايضا لانه قال ولما كان من المثنى ما مفرداه
متفقا اللفظ وهو المقيس كرجلين وما مفرداه مختلفا اللفظ وهو محفوظ كالقمرين نبهت على
ذلك بقولي غالبا والحق ان القمرين ليس بمثنى وقد قال المصنف بعد ان قيل فيه مثنى فبمقتضى
اللغة لا الاصطلاح كما يقال لاسم الجمع جمع وعلى هذا لا حاجة الى قوله غالبا واما اتفاق مفردي
المثنى في المعنى ففي اشتراطه خلاف فذهب الجمهور الى اشتراطه كما انه يشترط الاتفاق في اللفظ
وذهب بعضهم الى عدم اشتراطه فاجاز تثنية المختلفين في المعنى واليه جنح المصنف ولهذا
قال وفي المعنى على راي ما شعر بان مختاره خلاف ذلك وهو عدم الاشتراط قال المصنف
كعين ناظرة وعين نابعة فاكثر المتاخرين على منع تثنية هذا النوع وجمعه والاصح الجواز وهو
قوله بزيادة الف في اخره رفعا ويا مفتوح ما قبلها نصبا وجرا متعلق بقوله دليل اثنين
اي دلالته على الاثنين بزيادة كذا وكذا قال المصنف وقيد بالزيادة لئلا يدخل المصدر
المجعول لمجعل دليل اثنين حتى يخرج عنه انا الملق على اثنين ولا يلزم من الاطلاق كونه
دالا عليهما وعلى هذا ينبغي ان يكون بزيادة مخرجا لنحو زكا تقدم التثنية عليه وقوله
يليهما نون مكسورة اي يلي الالف والياء وسياتي الكلام على الالف والياء على النون ايضا
هذا شرح الحد وقد علمت ما فيه وما توجه على كلامه في المتن والشرح من المناقشة

ثم

ثم ها هنا ابحاث الاول قد علمت ان من الاسماء ما لا يثنى وذلك اما لامر يرجع الى المعنى وهو عدم
الفايدة لو ثني نحو كل وبعض واحد وعريب وهذا النوع لم يتعرض المصنف الى النص على عدم تثنيته
لوضوح الامر فيه واما لامر يرجع الى اللفظ وهو اما الاستغناء عن تلك الكلمة بغيرها كاجمع وجمعا
في مذهب البصريين للاستغناء عن تثنيتهما بكلا وكلتا او بلفظ موضوع للمعنى الذي يقصد الدلالة
عليه بالاسم الذي يراد تثنيته كاسماء العدد فانه استغني عن تثنية خمسة بعشرة وعن تثنية
عشرة بعشرين مثلا واما المشابهة ما لا يثنى كافعل من فانه جار مجرى فعل التعجب واما
لكون الكلمة مطلوبة الحكاية كالجمل المسمى بها نحو تابط شرا واما للاستثقال كما في المثنى
والمجموع على حده لاستلزامه اعرابين في كلمة واما لانه لا يشبه المفرد كالجمع الذي لا نظير له
في الاحاد وقد ذكر المصنف كلا من هولا المسايل في بابه وذكر المثنى والمجموع على حده هنا
والجمع الذي لا نظير له في الاحاد ايضا لان هذا الباب موضع ذكرها وضم اليها اسماء العدد ليشعر
ان الحكم المذكور ليس مقصورا على المذكورات والا فهذا الباب ليس موضع ذكرها ولهذا ذكرها
في باب العدد **البحث الثاني** استدل المصنف على جواز تثنية ما اختلف معناه وجمعه
بان اصل التثنية والجمع العطف وهو في المختلفين جائز باتفاق والعدول عنه اختصار
وقد اوثر استعماله في احدهما فليجز في الاخر قياسا انتهى ولا يخفى ضعف هذا الاستدلال ثم قال
وقال بعضهم اختصار التثنية كاختصار الخبر فكما جاز زيد ضارب وعمرو وتحذف خبر عمرو لكونه خبر
زيد لموافقتهما معنى كذلك جاز ان يقال جا الضاربان فيما المتوافقين معنى وكما يحرم حذف خبر
عمرو واذا خالف خبر زيد معنى وان وافقه لفظا كذلك لا يجوز ان يقال زيد عمرو وضاربان

مع تخالف المعني قال المصنف والجواب عن ذلك من وجوه احدها ان حذف الخبر المخالف معني لم يجر
لانه حذف بلا عوض في اللفظ ولا دليل علي معناه واحد مفردي المثني معوض عنه علامة التثنية
ومقدور علي الدلالة عليه بقرينة الثاني ان ذكر عمرو في المثال المذكور يوقع في محذورين احدهما
توهم المحذوف مماثلا للمذكور والاخر توهم الغاء ذكر عمرو والمثني لا يتوهم فيه الغا الثالث
ان التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعني ولم يمنع من التثنية فان لا يمنع منها التخالف
في المعني مع عدم التخالف في اللفظ احق واولي انتهي وفيما ذكره من الاوجه الثلاثة نظر اما الوجه
الاول فقوله فيه ان احد مفردي المثني معوض عنه علامة التثنية فغير ظاهر لان العوضية لا
تتحقق اذ الاسم برمته هو الدال علي المثني ويقتضي كلامه ان لفظ زيد مثلا في نحو الزيدين دال
علي احد الاسمين والعلامة دالة علي الاسم الاخر وبتقدير تحقق العوضية فحسبا ان يكون معني ما هي
عوض عنه معني الاسم المفرد لها والا انتفت الدلالة عليه للمخالفة واما الوجه الثاني فغير
مسلم لانا كما نتوهم ان المحذوف مماثل للمذكور كذلك نتوهم ان المعنيين متفقان فيما ثني فالمحذور
حاصل في التثنية عند المخالفة كما هو حاصل عند حذف الخبر المخالف واما الوجه الثالث فقوله فيه
ان التخالف في اللفظ لا بد معه من تخالف المعني ولم يمنع من التثنية يقتضي جواز تثنية المختلفي
اللفظ وذلك ممنوع لانه لا تثنية مع التخالف لفظا وقد تقدم ان نحو القمرين ليس بمثني
صناعي فلا يتوجه الاستدلال به علي ما قصده ثم قال المصنف ومما صرح بجواز ذلك ابن الانباري
رحمه الله واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام الايدي ثلث فيد الله تعالى العليا ويد المعطي
ويد السايل السفلي الي يوم القيامة قال ويؤيد ذلك قول العرب حفة الظهر احد اليسارين

والعزبه

والعزبه احد السبايين واللبن احد اللحمين والحمية احد الموتين ويمكن ان يكون من هذا قول الشاعر
يداك كفت احديهما كل يابس واخريهما كفت اذي كل معتد اراد بواحدة والنعمة وبالجارحة وبويد
ذلك قوله تعالى ان الله وملائكته يصلون علي النبي فان الواو اما عايدة علي المعطوف عليه
او علي المعطوف وحده مستغني بخبره عن خبر المعطوف عليه فهذا ممتنع لانه من باب الاستدلال
بالثاني علي الاول كقول الشاعر نحن بما عندنا وانت بما عندك راض والراي مختلف وهو
ضعيف وانما الجيد الاستدلال بالاول كقوله تعالى والحافظين فروجهم والحافظات وصون
القران العزيز عن الاوجه الضعيفة واجب ولو سلم استعمال هذا الوجه مع ضعفه
يمنع من استعماله هنا خلاف المستدل به والمستدل عليه في المعني وذلك لا يجوز باجماع
فتعين عود الواو الي المعطوف والمعطوف عليه وكون الصلاة معبرا بها عن حقيقتين وهو
المطلوب انتهي والحق ان تثنية ما اختلف معناه وجمعه لا يجوز ان المتفق الاسما بل
ينبغي ان يحكم علي ما ورد من ذلك بانه تثنية وجمع لغويان لا صناعيان كما حكم علي نحو القمرين
والابوين والقمرين مما دل علي اثنين والخبيبين مما دل علي جمع بذلك وان المتفق علي الوارد من
المختلف المعني بتثنية او جمع من حيث الصناعة النحوية فاما ذلك بطريق المجاز لا الحقيقه
واما اثباته مطلوبه بكون الصلاة معبرا بها عن حقيقتين فصحيح وقد ذكر ابن الحاجب ان
الاكثر علي ان الجمع المختلف المعني مبني علي صحة اطلاق ذلك اللفظ علي معانيه المختلفة
دفعة ولكن ذلك الاطلاق مجاز لا حقيقة فليكن ما انبني عليه مجازا ايضا البحث
الثالث لم يذكر المصنف حد المثني وكان بالذكر احق من ذكر حد التثنية لانه هو المقصود

بالكلام عليه ولا ترجمة الباب له في المثنى هو ما دل على اثنين بزيادة صالحا للتجريد منها

وعطف مثله عليه وسياتي الكلام على قيود الحد المذكور عند الكلام على قوله وما اعراب اعراب

المثنى اما الكلام على الالف واليا فسياتي عند قوله وليس الاعراب انقلاب الالف واما النون

فياتي الكلام على كونها عوضا او غير عوض عند الكلام على احرف العلة المذكورة واما احكامها

اللفظية فمنها الحركة وقد ذكر انها مكسورة وان فتحها لغة لقوم من العرب وانها قد تضم اما

الكسر فقد اختلف في علته فقيل كسرت للفرق بينها وبين نون الجمع وقيل لالتقا الساكنين

ونسب كل منهما الى سيبويه والقول الثاني اقرب واما الفتح فاستشهد له بانشاد الفرا من

قول حميد بن ثور على احوذيين استقلت عشية فما هي الا لمحة وتغيب ويقول الاخر يا رب

خال لك من عرينه حج على قليص جوينه فسوية لا يقضي شهر بنه شهر ربيع وجماديينه قال

الشيخ نص الكسايي والفرا على ان فتح النون لا يجوز مع الالف انما هو في حالة النصب والخفض

فجعل ذلك استدراكا على المصنف وقد انشدوا شاهد الفتح مع الالف قول الشاعر

اعرف منها الانف والعينانا ومنخرين اشبها ظبيانا وردبانه لا يعرف قايله وقال ابن

عصفور ومن العرب من يفتحها مع الالف الا ان ذلك لم يجي الا في حال النصب وكانهم اجروا الالف

في ذلك مجرى اليا وانشد البيت المتقدم وقال ابن جني فتحها بعضهم في الثلاثة حملا للواحد

على الحالتين واما الضم فقال المصنف حكى الشيباني عن العرب هما خليلانُ وقال ضم نون

التثنية لغة قال الشيخ ومن ذلك قول فاطمة رضي الله عنها يا حسنانُ يا حسينانُ تريد

الحسن والحسين رضي الله عنهما فغلبت لفظ احدهما على الاخر وقال كان ينبغي للمصنف ان

جيبو

لغة المثنى يكون بما لا الف الا ان الضم مع اليا لا يجوز وقال بعضهم من العرب من يجعل الاعراب في النون اجرا

التثنية مجرى المفرد وذلك قليل جدا انتهى وعلى هذا لا يكون قولهم هما خليلانُ من ضم نون التثنية

في شي ومن احكامها انها الحرف وعنه وعن عبّر بقوله ويسقط للاضافة او للضرورة او للتقصير

صلة اما الاضافة فكقوله تعالى بل يداه مبسوطتان واما سقوطها للضرورة فشاهدها قول

الشاعر هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر وقول الاخر لنا اعنز لبن ثلاث

فبعضها لاولادها ثنتا وما بيننا عنز ونقل عن الكسايي انه حكى حذف هذه النون دون ضرورة

فيجيز قال الرد ابغير نون وقد جا من كلام العرب هما عريا الى الحجله يخاطب القطا وقطا بيضك ثنتا

ويعني ما بيا اي ثنتان وما بيتان واما سقوطها لتقصير الصلة فقد تكون في صلة الالف واللام

وقد تكون في صلة ما ثني من الموصول نحو الذي والتي مثال الاول ما انشده المصنف من قول

الشاعر خليلي ما ان انتما الصادقا هوى اذا خفتما فيه عذولا وواشيا ومثال الثاني قول

الشاعر ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا وذهب ابو العباس المبرد الى انه

لا يجوز حذف النون الا مع موصول غير الف ولام لطول الاسم قبله ولم يحفظ حذف النون في صلة الالف

واللام في المثنى انما سمع في الجمع فقاسوا المثنى عليه وقال الشيخ يجوز في البيت الذي انشده المصنف

ان يكون نون الصادقا حذفت للاضافة وهو مخفوض باضافة اسم الفاعل اليه لانه مثنى فيجوز

اضافته الى ما ليس فيه الف ولام انتهى وهو ظاهر وقال الشيخ النون تحذف لشبه الاضافة

وذلك في اثني عشر واثنتا عشرة وفي لا غلامي لك على راي المصنف فيه فنقص المصنف

ذلك والجواب انه اذا كان المحذوف لشبه الاضافة استغنى عن ذكره لان الاضافة هي الاصل

وما اشبهها لحكمه حكمها وجعل الاعلم بما حذفت فيه النون لشبه الاضافة لبيك وسعديك
واخواتها فالكاف عنده حرف خطاب كما هي في نحو ذلك ابصرك زيدا وذهب الاخفش وهشام الي ان النون
تحذف لاضافة الضمير في نحو ضاربك لان هذا الضمير عندهما منصوب المحل وسياتي الكلام علي الاول
في باب الاضافة وعلي الثاني في باب اسم الفاعل ان شا الله تعالي واشار المصنف بقوله ولزوم الالف
الي ان لغة بني الحارث ابن كعب الزام المثني وما اجري مجراه الالف في كل حال ووافقهم في ذلك بنو الهجيم وبنو
العنبر وغيرهم ايضا اجروا المثني مجري الاسم المقصور قال الشاعر ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد
غايتاها وقال الاخر والمرق اطرق الشجاع ولو راي مساغا لناباه الشجاع لصمما وعلي هذه اللغة
قراءة من قرا ان هذان لساحران وانكر ابو العباس هذه اللغة وهو محجوج بنقل النقات انها لغة
لطوائف من العرب ص وما اعرب اعراب المثني مخالفا لمعناه او غير صالح للتجريد وعطف مثله
عليه فملحق به وكذا كلا وكلتا مضافين الي مضمر ومطلقا علي لغة كنانة ش من الكلم ما صورته صورة
المثني وليس بمثني معناه لكنه محمول في اعرابه علي المثني والكلام علي هذا الموضع يظهر فائدة قيود حد
المثني المتقدم الذكر فمن المحمول علي المثني ما قصد به التكثير واليه الاشارة بقوله مخالفا لمعناه
اي لمعني المثني لدلالته علي اكثر من اثنين وان صلح للتجريد وعطف مثله عليه وذلك كرتين
من قوله تعالي ثم ارجع البصر كرتين ينقلب اليك البصر خاسيا وهو حسير
اي مزدجر وهو كليل ولا يكون ازدجاره وكلاله بكرتين فحسب بل بكرات ولقائل ان يقول ان كرتين
اناد لاثنين والكثرة انما فهمت من السياق وفايدة العدول عن لفظ الجمع وهو كرات الي لفظ التثنية
الدلالة علي ان المقصود اتباع كل رجعة من رجع البصر باخري فالمراد نظرة تتبعها نظرة نظرة

تتبعها

تتبعها نظائره وكثر اكثر ما ذكر انه يراد به التكثير يمكن تخريجه علي هذا واذا كان كذلك فهو مثني حقيقة
لا محمول عليه قال المصنف ومنه اي من المثني الذي يراد به التكثير قولهم سبحان الله وحنانيه
وقولهم هذاذيك ودواليك وبين يديه قال الفرا اراد رحمة بعد رحمة وهذا النوع قد يغني عن
التجريد وعطف مثله عليه وهو مع ذلك دال علي اكثر من اثنين كقول جرير انا اتيناك نرجو منك نافلة من رمل يبرين ان الخير مطلوب
يحدو بنا نجب انتي عسر ايكيها احمر وخضر وبنا وبيبة وكقول
الا قوه الاودي ان النجاة اذا ما كنت ذا بصر من ساحة الغي ابعاد فابعاد وكقول الاخر
لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذام وقد يغني في هذا النوع التكرير
عن العطف ومنه قوله كلا اذا دكت الارض دكا دكا وجا ربك والملك صفا صفا اي
دكا بعد دك وصفا بعد صف ومن المعرب كمثني وهو في المعني جمع قوله تعالي فاصلحوا بين
اخويكم وقوله عليه السلام البايعان بالخيار ما لم يتفرقا ومنه قول الشاعر لمتي الاوفيين
في الكتاف دار تها القتب ويبن يديها البرمنثور اراد بين ايديها انتهي كلام المصنف ويمكن
ان يكون بين اخويكم والبيعان مثنيين حقيقة فلا يكونان من القبيل الذي ذكره واما
وبين يديها البرمنثور فالبيدان فيه كناية عن الامام اذ لا ايدي للاوز فليس لكن
مما ذكره في شي ومن المحمول علي المثني ايضا ما هو غير صالح للتجريد وعطف مثاله عليه
نحو الكلمتين لا اله الا الله ونحو البحرين والدوبكين علمين لموضعين فان هذه الكلمات
غير صالحة للتجريد ونحو القمرين والعمرين والابوين فانها وان صلح كل منها للتجريد لا يصلح
لعطف مثله عليه بل العطف مباينة عليه قال المصنف فان قيل في نحوها مثني

فيتنتني اللغة لا الاصطلاح كما يقال الاسم الجمع قال المصنف ومن المعرب اعراب المثني
وليس مثني في الاصطلاح لعدم الصلاحية للتجريد اثنان واثنتان والمدروان وقول
بعض العرب تجنبك الله الاسرين اي الفقر والعري وكفاك شر الاجوفين اي البطن والفرج
واذا قلت البردين اي الغنا والعافية اسهي ودعواه ان المدروين والامرين والاجوفين
والبردين غير صالح للتجريد ممنوعة ولا يلزم من عدم الاستعمال عدم الصلاحية والظاهر
ان هذه الكلمات مثناة لا محمولة علي المثني وقال المصنف ايضا ومن المعرب اعراب المثني
ما يصلح للتجريد ولا يختلف معناه كحول وحوال فتجريدهما كقوله تعالي فلما اضات ما حوله
وكقول الراجز وانا امشي الداليحوا لكار تلبسهما ثم التثنية كقول النبي صلي الله عليه
وسلم اللهم حوالينا ولا علينا وكقول الراجز يا ابلي ما ذا مه فيا تيه ما ركوا وتفرحوا ليه
قال وندر هذا الاستعمال في محض الافراد كقول الشاعر علي جرد ابقطع البصر ها حرام
السرج في حبل سراع وكقول الاخير فع وعس الاخرمين وا ربلت له بعد ما فاقت حوا
المكاس والابهر عرق والاخرم موضع فثنيا مجازا قال وانشد بن سيبويه فجعلن مدفع عاقلين
ايا ساوجعلن امعز راسيين شمالا وقال اراد عاقلا وهو جبل فثني ولخص ما ذكره المصنف
ان المحمول علي المثني في الاعراب بالنسبة الي المدلول ثلثة اقسام ما مدلوله واحد اسم
جنس وما مدلوله اثنان وما مدلوله اكثر من اثنين فما مدلوله واحد اسم جنس كالمقصين
والحلمين والكلبتين وهذه لا تتجرد كالبحرين وحواليك ويجوز تجريدها دون عطف وعلم وهو
قسمان قسم سمي بلفظ المثني كالبحرين وقسم عرضت له التثنية لفظا بعد التسمية به

مفردا

مفردا كالاخوين وعاقلين فالبحران كالمقصين في انه لا تجرده ولاخرمان وعاقلان كالابهرين
في انهما تجردان دون عطف لعدم مثال بعطف وما مدلوله اثنان كالقمرين والعمرين وتجودان
دون عطف وكاثنين واثنتين ولا يصلحان للتجريد وما مدلوله اكثر من اثنين نحو كرتين
وحنانيه وفاسعوا تين اخريكم وهذا القسم صالح للتجريد والعطف ومن المحمول علي المثني في الاعراب
ايضا كلا وكلتا قال المصنف هما مفردا اللفظ مثنيا المعني واعتبار اللفظ في خبرهما وضمير
هما اكثر من اعتبار المعني قال تعالي كلتا الجنتين اتت اكلها ولو اعتبر المعني لقال اتتا وقد
جمع الشاعر الاعتبارين في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا وكلا انفيهما رابي
ولكونهما مفردي اللفظ مثني المعني اعربا اعراب المثني في موضع الا ان اخرهما معتل فلم
يلق بهما من اعراب المفرد الا المقدر فجعل ذلك لهما مضافين الي ظاهر ليتخلص من اجتماع
اعرابي تثنية في شيء كشي واحد وجعل الاخر لهما مضافين الي المضمر لان المحذور اذ ذاك مامون
وقد اجرته كنانة مجري المثني مع الظاهر ايضا فيقولون جا كلا اخويك ورايت كلي اخويك
ومررت بكلي اخويك وهذه اللغة التي رواها الفرا معزوة الي كنانة تبين صحة قول من
جعل كلا من العرب بحرف لا بحركة مقدرة فان القايل ان كلا معرب بحركة مقدرة يزعم ان
انقلاب الفه يا مع المضمر هو كانقلاب الف لدي والي وعلي ولو كان الامر كما يزعم قال
لا متنع انقلاب الفها مع الظاهر في لغة كنانة كما يمتنع عندهم وعند غيرهم انقلاب الف لدي
والي وعلي مع الظاهر علي ان مناسبة كلا للمثني اقوي من مناسبته لدي وعلي والي ومراعاة
اقوي المناسبتين اولي من مراعاة اضعفهما وايضا فان تغير الالف كلا حادث عن تغير عامل

وتعبير الف لدي والي وعلي حادث بغير تغير عامل فتنافيا وامتنع ان تلحق احدهما بالاخرى انتهى
ونقل الشيخ ان الفراء زعم انهما قد يفيا قان الي مضمر ويكونان بالالف في كل حال وان كلا في كل قول
العرب كلاهما وثم في موضع نصب قال فعلى هذا يكون في كلا وكلتا ثلث لغات الحاقهما
بالمقصور مطلقا الحاقهما بالمثنى مطلقا التفرقة بين ان يضافا الي الظاهر فيكونان بالالف اولي
اوالي مضمر فتنقلب الفه يا في حالتي النصب والخفض انتهى ثم ما ذكره المصنف من انهما
مفرد اللفظ مثنيا المعنى هو مذهب البصريين وذهب الكوفيون الي انهما مثنيان لفظا
كما انهما مثنيان معنى واعتذروا عن سلامة الالف في رايت كلا اخويك ومررت بكلي
اخويك بان الكلمة شبهت بالواحد وقال البغداديون ان كلتا قد نطق لها بمفرد وهو
قول الشاعر في كلت رجليها سلامى واحدة كلتاهما قد قرنت بزايدة ورد بان
هذا من الحذف للضرورة كقول الاخر درس المنا بمتالع فابان اي المنازل واعلم ان
الاكثرين على ان كلا وكلتا لم يعربا بالحروف اصلا وانهما حال اضافتهما الي المضمر
معربان بحركات مقدرة كحالتيهما اذا اضيفا الي مظهر وان الفيهما انما انقلبت يا
مع المضمر تشبيها لها بالف لدي وعلي والي ولهذا قال سيبويه وسالت الخليل عمن قال
رايت كلا اخويك ومررت بكلا اخويك ثم قال مررت بكلتيهما فقال جعلوها بمنزلة عليك
في الجر والنصب ثم اعتذر الخليل عن كونهم لم يقلبوا الالف في الرفع فيقولوا قام كليهما
بان قال انما يستعمل لدي وعلي مجرورين او منصوبين يعني يقول من لديه ومن عليه
وقعدت لديه ونزلت عليه ولا تقول يعجبني لديه ولا عليه فلم يشبه كلاهما حال الرفع

بل

بل اجريت على اصلهما من سلامة الالف وقد علمت ان المصنف لم يرتض ذلك وانه قد رده بما
جاءت به لغة كنانة من القلب مع الظاهر وبما ذكره من العلة المقتضية لمنع الالحاق ومن
مناسبة كلا وكلتا للمثنى دون لدي وعلي وقد نقل الشيخ عن صاحب الايضاح انه قال فاما
كون كلا يقلب الفه مع الظاهر فلا اعرفه للبصريين اعتذارا عنه ثم ان الشيخ جعل اختيار
المصنف على مذهب البصريين وغير مذهب الكوفيين لانه وان وافق البصريين في كونهما
مفردي اللفظ مثنيي المعنى فقد خالفهم في جعلهما معربين بالحروف حال الاضافة الي المضمر
وان وافق الكوفيين في كونهما معربين بالحروف فقد خالفهم في الحكم عليهما بالافراد لفظا
واعلم ان لام كلا واو وقلبت تا في كلتا عند سيبويه فالفهما عنده للتانيث والتا بدل
من لام الكلمة والاصل كلوي وعللوا ابدالها تا بان في التا علم التانيث والالف في كلتا
قد تصير يا مع المضمر فيخرج عن علم التانيث فصار في ابدال الواو تاكيد للتانيث
وقال الجرمي التا ملحقة والالف لام الكلمة وهي عنده فاعتل ورد قوله بانهم يقولون
في النسبة اليه كلوي فيسقطون التا فدل ذلك على انها كتا اخت حيث قالوا
فيها اخوي ولو كان الامر كما قال الجرمي لقالوا فيه كلتوي قال الشيخ الذي يقطع ببطلان
مذهب المصنف في دعواه ان كلا وكلتا معربان بالحروف مع انهما مفردان في اللفظ
ان كانت بنو على قوله ان قلب الفهما حالة التثنية فتنقلب الف كلا الي الواو كما تنقلب
الف عصا وتنقلب الف كلتا الي التا كما تنقلب الف ذكري فكنت تقول قام الزيدان
كلواهما ورايتهما كلويهما ومررت بهما كلتيهما والجواب انه انما كان يلزم ذلك وقامت

الهندات كلتيها وراءيت الهندين كلتيهما ومررت بهما كلتيهما والجواب انه انما كان يلزم

ذلك ان لو ادعي ان كلا وكلتا وقد ثنيا وهو لا يدعي ذلك وانما حكم عليهما بانهما مثنيان

معني مع انهما مفردان لفظا ثم ان المصنف قد قام عنده الدليل بلغة كنانة وبغيرها ان

الاعراب بالحروف فوجب له القول به وهذا الالزام المذكور انه ثم انما كان يلزم العرب

لا المصنف والعجب ان الشيخ الزم ذلك في لغة كنانة ولا ادري كيف يلزم اصحاب اللسان

ص ولا يغني العطف عن التثنية دون شذوذ او اضطرار الا مع قصد التكثير او فصل

ظاهر او مقدر ش استعمل التثنية بدلا من العطف تخفيف يشبه الاعلال الملتزم فلهذا رجح

التصحيح في مثل عان واستغنا الا في شذوذ او اضطرار كذا لا يرجع العطف بعد التثنية

الا في شذوذ او اضطرار كقول الراجز كان بين فكها والفك فارة مسك ذبحت في سك اراد

بين فكيها فجاء بالاصل المتروك اما شذوذا وعبث لو كان في غير شعر لم يمتنع واما الضرورة ه

اقامة الوزن ومثله قول الاخر كان بين خلفها والخلف كشة افعي في يبيس قف وقول

الاخر ليث وليث في مكان ضنك وقول الاخر انجب عرس ولدا وعرس ولا يستعمل العطف

في موضع الجمع لانه اشق من استعماله في التثنية ولان الجمع ليس محدود ا فتذكر احاده معطوفا

بعضها علي بعض كما فعل بالمثني فلو كان الجمع مدلولا عليه ببعض الفاظ العدد جاز استعمال

العطف في موضعه كقول الشاعر ولقد شربت ثمانيا وثمان عشرة واثنتين واربعا ه

وكقول الاخر وردن ثنتين واثنتين واربعا بيادرن تغليسا ثمال المداهن ومثال

قصد التكثير ما تقدم من قول الشاعر لو عد قبر وقبر البيت وما ذكر معه من الابيات

ومثال

ومثال الفصل الظاهر قولك مررت بزيد الكريم وزيد البخيل ولو ثنيت واخرت الصفتين متفرقتين

لجاز ومثال الفصل المقدر قول الحجاج وقد نعي له في يوم واحد محمد اخوه ومحمد ولده سبحان الله

محمد ومحمد في يوم واياسما فقصد الفرزدق بقوله ان الرزية لا رزية مثلها افقدان مثل محمد

ومحمد ص والجمع جعل الاسم القابل دليل ما فوق الاثنين كما سبق بتغيير ظاهر او مقدر وهو

التكثير او بزيادة في الاخر مقدر انفصالها لغير تعويض وهو التصحيح ش قد تقدم بيان

مراد المصنف بالجعل وان المعني به تجديد الناطق حالة للاسم لم يوضع عليها ابتدا فالى

وبهذا يخرج اسما الجمع ونحوها وقد تقدم ان ذلك ليس بجيد فالاولي ان يراد بالجعل ما تقدم

واما اسما الجموع فيخرج بقوله بعد بتغيير وبزيادة ونبه بالقابل علي ان من الاسما

ما لا يجمع كما ان منها ما لا يثني وكما انك ان ما لا يقبل التثنية لا يقبل الجمع وقد تقدم

ذكره نعم اجمع وجمعا جمعان وان كانا علي مذهب البصريين لا يثنيان وقوله دليل

ما فوق الاثنين يحترز من التثنية وفي ذلك اشارة الي ان اقل الجمع ثلثة فان استعمل

لفظ الجمع في اقل منها فليس جمعا بل هو مثني او مفرد استعير له لفظ الجمع نحو فقد

صغت قلوبكما او نحن الوارثون وقوله كما سبق اشارة الي ان حكم اتفاق الاسما الدالة

علي ما فوق الاثنين في اللفظ والمعني علي نحو ما ذكر في التثنية وقد تقدم الكلام في ذلك

بما فيه غنية وتقبل قولهم العمران في التثنية قولهم الخبيبون في خبيب واصحابه وخبيب

لقب عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال الراجز قدني من نصر الخبيبين قدي يروي بكسر

اليا علي ما ذكر وبفتحها علي ان المراد خبيب واخوه مصعب رحمهما الله تعالي وكذا قولهم

لاعتة في الاعشث وقومه والمهالبة في المهلب وبنيه والباس قوله بتغيير متعلقه بدليل
ما فوق الاثنين لبيعها الكلام ان الدلالة المذكورة اذا كان الجمع مكسورا انما يكون بالتغيير بخلاف
ما اذا كان الجمع صحيحا فان الدال على جمعيته انما هي الزيادة التي في اخره كما سنذكره فعلى هذا
لا يدخل نحو مصطفين ومصطفيات في حد المكسر وان حصل فيهما تغيير وهو الحذف والقلب
لان تغيرهما ليس هو المشعر بالجمعية بل المشعر بها الزيادة اللاحقة اذ لو قدر انفرادها
ولا حذف ولا قلب لم تجهل الجمعية ولو قدر العكس لجهلت الجمعية بخلاف تغيير رجال حين
قيل فيه رجال فان الجمعية لا تدرك الا به وهذا هو التغيير الظاهر والتغيير المقدر كفلك
فانه يقع على الواحد وعلى الجمع فاذا كان واحدا فهو كقفل واذا كان جمعا فهو كبدن
فيقدر زوال الضمة الكائنة في الواحد وتبدلها بضمة مشعرة بالجمع هذا هو مذهب
سيبويه ومثل فلك دلاص وهجان فان كلا منهما واحد وجمع فالتغيير فيهما حال الجمعية
مقدر وقوله او بزيادة معطوف على بتغيير فهو متعلق بدليل ما فوق اثنين وقيد الزيادة
في الجمع الصحيح بقيدين احدهما ان يكون بتقدير الانفصال واحترز به لك من زيادة نحو
صنوان فانها كزيادة زيدين في زيادة النظم معها الا ان زيادة زيدين مقدر انفصالها
لوجهين احدهما نونه تسقط للاضافة والثاني انه لو سمي به ونسب اليه لحذفت
الميم والنون وزيادة صنوان ونحوه بخلاف ذلك القيد الثاني ان تكون لغير تعويض
واحترز به لك من سنين ونحوه قال المصنف فانه جمع تكسير كما جبير جبر ودم حين قيل
فيهما ابدي ودما جرى في الاعراب مجرى التصحيح ومعنى التعويض فيه ان واحده منقوص يستحق
ان

ان يجبر بتكسير كما جبر يد ودم حين قيل فيهما ايدي ودما فزيد في اخره زيادة جمع التصحيح عوضا
من الجبر الفائت لعدم التكسير لانهما يجعلانه شبيها بمفعول لو كسر عليه ويكون هذا النوع
تكسيرا في الحكم غير مطرد غالبا فقيل في سنة سنون بكسر السين وقد روي ضمها انتهى
وقد عرف ان جمع التكسير هو جعل الاسم دليل ما فوق اثنين بتغيير ظاهر او مقدر وان جمع
التصحيح نوعان لمذكر ولمؤنث كما سنذكره وها هنا ابحاث الاول اورد الشيخ على قول
المصنف جعل الاسم الجمع الذي لم ينطق له بواحد كعباديد قال لانه ليس فيه جعل اذ
الجعل يستدعي وجود الاسم المجعول وجوابه انه لا يلزم من عدم التلفظ بشيء عدم تقديره
فلا فالاسم الذي هذا جمعه مقدر وكم من مقدر في ابواب النحو يحكم له بحكم الملفوظ الثاني
قال المصنف التغيير الظاهر اما بزيادة كصنو وصنوان او بنقص كتخمة وتخم او بتبدل
شكل كاسد واسد او بزيادة وتبديل شكل كغلام وغلمان ونقل الشيخ ان اصل هذا
التقسيم للجرمي فانه قال التغيير ثلاثة اقسام قسم فيه زيادة كعبد وعباد وقسم فيه
نقص كرغيف ورغف وقسم لا زيادة فيه ولا نقص بل تغير حركات كاسد واسد واعترض
ذلك الاستاذ ابو علي بانه يقتضي ان تغيير الحركات ليس في الاولين وليس كذلك لان الحركات
التي في الجمع غير الحركات التي في المفرد ففي التقسيم تداخل قال ابو علي واصلاحه ان يقول
في الثالث وقسم لا زيادة فيه ولا نقص ثم يقول وجميع هذه الاقسام لا بد فيه من تغيير
الحركات الثالث قال المصنف الذي دعا سيبويه الى القول بجمعية نحو فلك ولانه
مغاير تقديرا انهم قالوا في تثنيته فلكان فعلم بذلك انهم لم يقصدوا به ما قصدوا بجنب

ونحوه مما اشترك فيه بين الواحد وغيره وبين ما لا يقدر تغييره مما لفظه في الافراد حيني فالوا
هذا جنب وهذان جنب وهؤلاء جنب فالفارق عنده بين ما يقدر تغييره وبين ما لا يقدر تغييره
مما لفظه في الافراد والجمع واحد التثنية وعدمها **الرابع** قال الشيخ لا يحتاج المصنف الي
الاحتراز بقوله بغير انفصالها عن زيادة صنوان لان الحركات التي في جمع التكسير وغير الحركات
التي في المفرد فليس صنوان اصله صنو زيد عليه الف ونون انتهي يعني ان دلالة صنوان
علي الجمعية ليست بالزيادة فقط حتي يحترز عنها انما هي بالزيادة وتغيير الحركات تقديرا وهذا
صحيح الا ان الدال علي الجمعية في الصورة انما هو الزيادة فلذلك احترز عنها وقد يمنع المصنف
ان الحركات في جمع التكسير غير الحركات في الواحد ولا يلزمه نحو فلك لانه يقول انما قدر تغيير
الحركات فيه لضرورة تمييز الجمع عن الواحد **الخامس** ناقش الشيخ المصنف من الكلام علي
سنين في شيئين احدهما قوله انه جمع تكسير جري في الاعراب مجري جمع التصحيح قال لانه
من حيث هو جمع تكسير ينبغي ان يكون معربا بالحركات الثاني ان في كلامه تناقضا وذلك
انه نفي ان جعله جمع تكسير ثم نفي ذلك عنه بقوله بعدا انه فعل به ذلك عوضا عن الخبر الغائبة
لعدم التكسير انتهي اما المناقشة الاولي فغير لازمة اذ لا منافاة بين كونه جمع تكسير وكونه
حمل في الاعراب علي جمع التصحيح واما الثانية فظاهرها الا ان يقال انما اراد بنفي التكسير عنه
نفي مجيئه علي الصيغ المعروفة للتكسير لا نفي كونه مكسرا في نفسه فحاصله انه مكسر لكنه
لم يجي علي صيغة من صيغ التكسير المخصوصة ويدل علي ان مراده هذا قوله ويكون هذا النوع
مكسرا في الحكم غير فاقع ولا شك ان كلام المصنف هنا غير ناصع وذكر ابن الباذش ان مذهب سيبويه

في

في سنين انه جمع سلامة بالواو والنون قال وهذا انما قد كثر في الاسما المحذوفة اللام المونثة
بالها لان هذا الجمع له مزية وبانه ما يعقل فجعل في هذا الباب عوضا من اللام المحذوفة واما
ابن عصفور فعنده ان سنين ونحوه اسم جمع قال وليس بجمع سلامة لتغير لفظ سنة ولا جمع تكسير
لكونه غير مطرد في نظايره نحو هنة وشفة فالمذاهب اذا في نحو سنين ثلاثة والظاهر منها
ما ذكره ابن الباذش وهو جمع سلامة لما لم يستوف الشروط جمع علي غير قياس واما التغيير الذي
حصل له فمثله محتمل في جمع السلامة بدليل تغيير جفنات وسدرات ونحوها **ص** وان كان المذكر	المؤكر
فالمزيد في الرفع واو بعد ضمة وفي الجر والنصب يا بعد كسرة يليهما نون مفتوحة تكسر ضرورة
وتسقط للاضافة او للضرورة او لتقصير صلة وربما سقطت اختيارا قبل لام ساكنة غالبا
ش تقدم ان جمع التصحيح نوعان فها هو يذكر زيادة كل نوع ما هي اما الزيادة في جمع المذكر
واوا بعد ضمة حال الرفع ويا بعد كسرة حال الجر والنصب فواضح ولا فرق عن ذلك جمع المقصور
نحو وانتم الاعلون وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار لان قبل الواو والياء ضمة وكسرة مقدرتين
في الالف المحذوفة لالتقا الساكنين كتقدير الضمة والكسرة الاعرابيتين في نحو اسني الحلي
العلم واما حركة النون بالفتح فقال المصنف كان السكون احق بها لانها بمنزلة التنوين في
كونها مسبوقة بالاعراب فحركت لالتقا الساكنين وكان الفتح اولي لانه اخف من الضم والكسر
ولان توالي الامثال لا كسرة بعد اليا والضم بعد الواو ولازم وامن ذلك في الفتح فتعين انتهي
ولو قيل انما حركت بالفتح للفرق بينها وبين نون التثنية لكان اولي ومثال كسرها للضرورة
قول الشاعر عرين من عرينة ليس منا برئت الي عرينة من عرين عرفنا جعفرا وبني عبيد وانكرنا

تعانف اخرين وسقوطها للاضافة كثير ومنه قوله تعالى غير محلي الصيد وانتم حرم واما للضرورة

اسمعكم لم يبعدوا ساعدا مني ولا عضدا وقول الاخر ولسنا اذا تأتون سلما بمدعي لكم غير

انا ان سالم نسالم واما لتقصير الصلة فكقراءة من قرا والمقيمي الصلاة بالنصب وقال الشاعر

الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من ورائهم نطف وقال الاخر قتلنا ناجيا بقتال عمرو وخير الطالبي

الترا الغشوم انشده ابن جني بنصب الترة واما سقوطها في اختيار قبل لام ساكنة فكرواية

ابي زيد واعلموا انكم غير معجزي الله بنصب الجلالة المعظمة وما حكاه ابن جني من قراءة من

قرا انكم لذائقوا العذاب الاليم بالنصب وانشد ابن جني ومساميح بما ظن به حابسوا الانفس

عن سوء الطمع بفتح سين الانفس وحتر بقوله غالبا من سقوطها في الاختيار دون لام ساكنة

لقراءة الاعمش وما هم بضاري به من احد قال المصنف وهذا في غاية من الشذوذ وخلافه

الذي قبله فلا يليق بالاختيار انما يليق بالاضطرار رحمه الله بمعنى كلام انتهى وزعم الزمخشري

ان حذف النون في قراءة الاعمش للاضافة وان بضاري مضاف الى قوله من احد بجعل من

جري من احد ثم فصل بين المتضايفين بقوله به كما قال الشاعر هما اخوا في الحرب من لا

اخا له وقد رد الشيخ ذلك بما يوقف عليه في كلامه ص وليس الاعراب انقلاب الالف

والواو والياء مقدرا في الثلاثة ولا مدلولا بها عليه مقدرا في متلوها ولا النون عوض من

حركة الواحد ولا من تنوينه ولا منهما ولا من تنوين فصاعدا خلافا للزاعمي ذلك بل الاحرف

الثلاثة اعراب والنون لرفع توهم الاضافة او الافراد ش ذكر المصنف في اعراب المثنى والمجموع

على حده بالاحرف الثلاثة اربعة مذاهب ابطل ثلاثة منها واختار الرابع وذكر في النون اربعة مذاهب

ايضا

ايضا لكنه ابطلها واختار الخامس فقال زعم قوم ان رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة

وان ترك العلامة له علامة فاذا احدث عامل جرا او نصبا اوجب الانقلاب ياء وكان اعرابا بالحركة

عن عامل وهذا ظاهر قول الجرمي واختيار ابن عصفور وهو مردود بوجوه احدها ان ترك العلامة لو صح

جعله علامة للاعراب لكان النصب به اولى لان الجر له الياء وهي به لائقة لمجانسة الكسرة والرافع

له الواو وهي به احق لائقة لمجانسة الضمة وهي اصل الالف المثنى فابدلت الفا كما قيل في يوجل

ياجل وفي يوتعد ياتعد فلم يبق للنصب الا مشاركة الجر والرفع الثاني من وجوه الرد ان

ذلك يستلزم مخالفة النظائر اذ ليس في المعربات غير المثنى والمجموع على حده ما ترك العلامة

وما افضى الى مخالفة الظاهر دون ضرورة فمتروك الثالث ان الرفع اقوى وجوه الاعراب فالاعتنا

به اولى فتخصيصه بجعل علامته عدمية مناف لذلك فوجب اطراحه الرابع ان تقدير الاعراب

اذا امكن راجح على عدمه باجماع وقد امكن فيما نحن بسبيله فلا عدول عنه وذلك انا نقدر

مغايرة الالف والواو في نحو عوزي اثنان وعشرون الالف والواو فيهما قبل التركيب

كما نقدر مغايرة الالف والواو والياء في نحو نعم الزيدان انتما يا زيدان ونعم الزيدون

انتم يا زيدون ومررت برجلين لا رجلين مثلهما وكما نقدر ضمة حيث مرفوعا بعد تسمية

امراة به غير ضمته قبل التسمية به وضمة تضربون غير ضمة تضرب وفتحة يا هند انية

عاصم غير فتحة تا هند انية عاصم وكسرة قمت امس غير كسرة قمت بالامس وكما نقدر

ضمة فلك في الجمع غير ضمته في الافراد وبالغاني مسمى به غير يائه منسوبا اليه ولذلك

معروف في النصب وامثال ذلك كثيرة واما كون الاعراب مقدرا في الثلاثة فمردود ايضا

اذ لا يرد ظهور الفتحة في نحو رايت بنيك لان ياءه كيا جواريك مع ما في جواريك من زيادة الثقل
ولما انتفى اللازم وهو ظهور الفتحة علم انتفا الملزوم وهو تقدير الضمة والكسرة واما القول
الثالث وهو ان الاعراب مقدر في الحرف الذي كان حرف الاعراب قبل طرو التثنية والجمع وان حروف
اللين المتجددة دلايل عليه وهو قول الاخفش والمبرد ومن وافقهما فهو مردود ايضا من ثلاثة اوجه احدها
ان الحروف المتجددة مكملة للاسم اذ هي مزيدة في اخره لمعنى لا يفهم بدونها كالف التانيث وتا به
وياء النسب فما لم يكن ما قبلها محلا للاعراب كذلك لا يكون ما قبل الاحرف الثلاثة محلا له
اذ الاعراب لا يكون الا اخرا الثاني ان الاعراب لو كان مقدرا فيما قبلها لم يحتج الى تغييرها كما لم يحتج
الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل يا المتكلم وفي الف المقصور الثالث ان الاعراب انما جي به
للدلالة على ما يحدث بالعامل والحروف المذكورة محصلة لذلك فلا عدول عنها واذا ابطلت
الثلاثة تعين الحكم بصحة الرابع وهو ان الاحرف الثلاثة هي الاعراب انتهى كلام المصنف واعلم
ان هذا المذهب الذي اختاره هو مذهب الكوفيين وقطرب وقد رد المذهب المذكور بان الاعراب
زايد على الكلمة ولو قدر اسقاطه لم تخل بمعناها ولو قدر زوال هذه الاحرف لاختل معنى التثنية
والجمع لان هذه الاحرف دالة عليهما كما لو قدر زوال تا التانيث والفه وبا النسب لاختل معنى
الكلمة الذي هو المقصود بدلالة هذه الاحرف عليه ومذهب سيبويه والخليل رحمه الله تعالى
ان الاعراب مقدر في الاحرف الثلاثة وهو القياس ولا يرد عليه سوى ما تقدم من لزوم ظهور الفتحة
في نحو رايت بنيك وقد اجيب عنه بانهم لما حملوا حالة النصب على حالة الجر في التثنية والجمع
في اليا جعلوا الحكم في اليا حكما واحدا فكما قدروا الكسرة في اليا حالة الجر كذلك قدروا الفتحة

حالة

حالة النصب واما ما الزمه ابن عصفور من انه يجب ان يكون تثنية المنصوب والمخفوض بالالف
لتحرك اليا فيهما وانفتاح ما قبلها فليس بشي لان الحركة هنا عارضة والمعتبر في مثل ذلك اصالة
الحركة وهذا لم ينقلب في نحو جيل تخفيف جيال واما النون فقال المصنف ليست عوضا من حركة
الواحد لان الاحرف الثلاثة نايبة عن الحركات وقايمة مقامها في بيان مقتضى العامل فلا حاجة
الى التعويض وليست عوضا من تنوينه لثبوتها فيما لا تنوين في واحده نحو يا زيدان ولا رجلين
فيها واذا لم يكن عوضا من احدهما فان لا يكون عوضا منهما معا اولى ومن تنوينين فصاعدا احق
واولى واشير المتعوض من تنوينين فصاعدا الى ما راه تغلب من ان نون التثنية عوض من
تنوينين ونون الجمع عوض من تنوينات على حسب الاحاد وضعف هذا القول غير خاف عفا الله
عن قايله وعنا واذا ابطلت الاوجه المتقدمة ثبت صحة ما قلناه وهو كون النون رافعة
لتوهم اضافة او افراد فرفع توهم الاضافة بين وذلك انه لو لم يكن بعد الاحرف المذكورة
نون لم يعلم اضافة من عدمها في نحو رايت بني كرما وعجبت من ناصري باغين ورفع توهم
الافراد ايضا بين في مواضع منها تثنية اسم الاشارة وبعض المقصور في نحو الخوزلان تثنية
الخوزلي ومنها جمع المنقوص في حال الجر نحو مررت بالمهتدين وانتسب الى بنين كرام فلولا
النون في هذه وما اشبهها كان لفظ الواحد كلفظ الجمع انتهى كلام المصنف وقال
ابن عصفور ان مذهب سيبويه ان النون زيدت في الاخر ليظهر فيها حكم الحركة والتنوين
الذي كانا في المفرد وليست بعوض قال وهو الصحيح فاثبتت مع الالف واللام كالحركة
ولم تحذف لعدمها من موجب الحذف وهو الالف واللام وحذفت مع الاضافة كالتنوين لمجاورتها

لوجب الحذف وهو الاسم المضاف اليه لحلوله محل التنوين ص وان كان التصحيح لمؤنث او محمول عليه
فالمزيد المفرد تا ش هذا الكلام قسيم لقوله وان كان لمذكر وقد تقدم ان الجمع نوعان فلما ذكر الزيادة
الدالة علي الجمع في النوع الاول ذكر الدالة عليه في النوع الثاني وانما قال او محمول عليه ليدخل
في ذلك ما جمع بالف وتا واحده مذكر وسياتي ذلك مفردا في فصل في اخر باب كيفية
التثنية وجمعي التصحيح ان شا الله تعالي ص وتصحيح المذكر مشروط بالخلو من تا التانيث
المغايرة لما في نحو عدة وثبة علمين ومن اعراب بحرفين ومن تركيب اسناد او مزج وبكونه
لمن يعقل او مشبه به علما او مصغرا او صفة تقبل تا التانيث ان قصد معناه
خلافا للكوفيين في الاول والاخر ش لا يجمع الاسم بالواو والنون الا بشروط واشتمل كلامه
علي انها في الاسم غير الصفة ستة وهي تذكير المسمي والخلو من تا التانيث ومن اعراب
بحرفين ومن تركيب اسناد او مزج وكونه لعاقل ثم السادس احد امور ثلثة اما كونه علما
او مصغرا او صفة واذا كان صفة اشترط سابع وهو ان تقبل الصفة تا التانيث مشروط
فيما جمع غير هذا الجمع ايضا ومفهوم كلامه اختصاص الامور المذكورة بالجمع المذكور
وليس كذلك الا ان يقال نحو عدة هو المختص لا كل منها ونحن نذكر الشروط مستوفاة بالنسبة
الي ما يثني وما جمع مطلقا ثم نذكر ما يختص به المصحح بالواو والنون من زيادة الشروط ثم نرجع
الي شرح لفظ الكتاب فنقول الاسم الذي يثني ويجمع الا بشروط ستة الاول ان يكون الاسم مفردا
اي غير مركب ولا مشبه بالمركب فلا يثني نحو تابط شرا لتركيب الاسناد ولا نحو سيبويه
ومعدي كرب لتركيب المزج ولا نحو بريد ولعمر ولا نحو عمرو ولا نحو انما ولا كانما اذا سميت

يثني

يثني منها لا شبيه بالمركب الثاني ان يكون معربا واما اللذان وذان فانهما جاءا علي طريقة
التثنية وليسا بمثنيين الثالث ان لا يكون معربا بحرفين نحو زيدين وزيدي واثنين
وعشرين اذا سميت بها الرابع ان يكون منكرا فلا يثني المعرفة ولا يجمع وتقدم الجواب عن ذين
واللذين الخامس اتفاق الاسمين او الاسما في اللفظ السادس الاتفاق في المعني وهذه
الامور لا بد منها في التثنية وكذا في الجمع مكسرا كان او صحيحا ثم المصحح ان كان بالالف والتا
فسياتي الكلام علي ما يطرد منه وما لا يطرد عند ذكر شروطه في الفصل الذي تقدمت
الاشارة الي انه سيذكر وان كان بالواو والنون فيشترط في مفرده امور زايدة علي ذلك وهي
اربعة في الاسم غير الصفة وخمسة في الصفة الاول ان يكون مسماه مذكرا فلا يجمع نحو زينب
ودعد لاسم امراة الثاني ان يكون خاليا من تا التانيث فلا يجمع نحو طلحة وحمزة الثالث ان
يكون لعاقل فلا يجمع نحو لاحق اسم لفرس ولا نحو سابق صفة له الرابع احد امور ثلثة
اما كونه علما كزيد او مصغرا كرجيل او صفة كمسلم فلا يجمع نحو رجل لعروه عن العلمية
والتصغير والوصف لكنه اذا كان صفة اشترط امر خامس وهو ان لا يمتنع جمع مؤنثه
بالالف والتا فلا يجمع بالواو والنون نحو احمر وصبور وسكران خلافا نحو الافضل فانه
يقال فيه الافضلون لقولهم الفضليات وذكر ابن الصايغ ان نحو احمر وصبور وسكران
اذا صغر صح جمعه بالواو والنون قياسا فيقال رجال احيمرون وصبيرون وسكيرانون
وان كانت هذه الاسما لا يجوز جمعها مكبرة وذكر انه موافق لجمع بالالف والتا قياسا ايضا
اذا كانت مصغرة فيقال نسا صبيرات وان لم يجز صبورات وسكيرات وان لم يجز سكرانات

وحبيرات واذا كان المونث جمع بالالف والتا نحو احمير وصبير وسكيران داخل في ضابط
الذي ذكره اما الفاظ الكتاب فقوله وتصحيح المذكر افاد ان الكلام فيه لا في المونث
فاستغني عن ايراد التذكير شرطا لان المراد بالمذكر هنا المسمي لا اللفظ لان تذكير اللفظ
ليس شرطا في صحة هذا الجمع ولهذا لو سمي رجل بزينب او سعدي او اسما لجاز باجماع ان
يقال فيه زينبون وسعدون واسماوون ولو سميت امراة بزيد مثلا امتنع فيه هذا
الجمع لتانيث مسماه وان كان لفظه مذكرا وقوله بالخلو من تا التانيث اشارة الي احد
الشروط فما فيه التا لا يجمع هذا الجمع علما كان كطلحة او غير علم كهمزة قال المصنف
ولا حاجة في النوعين الي الخلو من التا لتقدم علي ساير الشروط وعبرتها التانيث دون
هيئة لئلا يدخل في ذلك نحو اخت وبنت علمي رجلين فانه لا يجمع هذا الجمع كما لا يجمع نحو طلحة
وهمزة وشبه بقوله المعاريم لما في نحو عرس وشبه علمين علي انما صار علما من الثلاثي المعوض
من لامه او فايه هاء التانيث فانه يجمع بالواو والنون وان كان يجمع بالالف والتا ما لم
يكسر قبل العلمية كشفة فيلزم تكسيره بعد التسمية او يعتل ثانيه كشية فيلزم
جمعه بالالف والتا بعد التسمية ايضا فيقال فيمن اسمه عدة وثبة عدون وثبون
ورايت عدين وثبين ذكر ذلك ابن السراج في الاصول قال المصنف وهو ماخوذ من كلام
سيبويه رحمه الله تعالي في رتب يسمي به رجل مخففة ان يقال فيه ربون وربات
وقد استشكل ذلك من حيث ان التا ليست عوضا من فا ولا لام واما قوله ومن اعراب
بحرفين ومن تركيب اسناد او مزج فقد علم ان ذلك شرط التثنية والجمع مطلقا لا بقيد

كونه

كونه بالواو والنون وقد قال المصنف هنا بعد تمثيله بزيدين واثنين وعشرين وتابط
شرا وسيبويه ان هذه الانواع لا تثني ولا تجمع فان احتيج الي تثنية شي منها اضيف اليه
ذوا وان احتيج الي جمعه اضيف اليه ذوو وبعض النحويين يعامل الممزوج في التثنية والجمع
علي حد ما يعامله به في النسب فيحذف العجز ويلي اخر الصدر العلامة فيقول جا
السيبان والسيبون ومررت بالسيبين والسيبين ومنهم من الحق العلامة الاسم بكماله
فيقول سيبويهان وسيبويهون واما قوله وكونه لمن يعقل فقد قال المصنف لا حاجة
الي تنكب التعبير عمن يعقل واستبدال من يعلم كما فعل قوم لان باعثهم علي ذلك قصد دخول ل
اسما الله تعالي فيما يجمع هذا الجمع والعلم مما يخبر به عن الله تعالي دون العقل وباعثهم
علي ذلك غير ماخوذ به لان اقيس نحو وانا علي ذهاب به لقادرون فليس لغير الله ان
يجمع اسما من اسمايه لقادرون ونحوه من المخبر به عن الله تعالي محصور علي السماع فاذا
لم يدع داع الي تنكب لفظ العقل فذكره اولي من ذكر العلم لانه ادل علي المقصود واما قوله
او مشبه به فاشار بذلك الي نحو رايتهم لي ساجدين فان المراد به ما لا يعقل الا انه بنسبة
السجود اليه اشبه ما يعقل فعومل معاملته في الجمع والاضمار وهذا مطرد فيما جري
هذا المجري مما لا يعقل ومنه قول الشاعر يصف قوسا ونبلا محا الفتي دون الاحلا
نبعه تراد اما حركته وتزجر لها فتية ما ضون حيث رمت بهم شرابهم قان من الدم
احمر ومن المشبه بما يعقل الدواهي والعجايب والاشيا المستعظمة نحو اصابهم
الامرون والعسكرون والبرحون وعملهم العملين اي الاعمال العجيبة التي كانها

لعلم غاية ما يريد منها وقالوا المطر الذي يعظم شانه ويعم نفعه والبون وقوله علما واضح
فنحو رجل وفتي لا يجمع بالواو والنون وان اجتمعت الشروط لخلوه من العلمية ونقل الشيخ
عن المازني انه يمنع جمع العلم المعدول كعمر وتثنيته فلا يجمعه جمع سلامة ولا جمع تكسير
وانه اذا قصد الجمع او التثنية يقول جاني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر واما قولهم
في الحكاية ابون وان ليس بعلم فقيل انه اكثروا فجمع بالواو والنون عوضا عن النقص المتوهم
بالادغام قال الشيخ ايضا اما المصغر نحو غلام وفتي فيقال غليمون وفتيون وكذا سكران
واحمر اذا صغرا قيل فيهما سكيرانون واحيمرون اما في الاسما فلان التصغير وصف في المعني
واما في الاوصاف التي كان يمتنع جمع مكبرها فلتعذر تكسيرها لان التكسير يودي الي حذف
يا التصغير فيذهب المعني الذي جي به لاجله وقد جعل هذا العلة لنحو رجيل ايضا لتكون
العلة في الاسما والصفات واحدة ونبه الشيخ علي ان الكلمة اذا كانت مبنية علي
التصغير جاز تكسيرها نحو كميت وكتيع فيقال كمت وكتعان لان المعني الذي اوجب التصغير
لازم لها فلا نحو رجيل واحيمر فانك اذا قلت فيهما رجال وحمر لم يدر هل هو جمع المكبر
او المصغر واما قوله او صفة تقبل تا التانيث فنبه به علي ان الصفة اذا لم تقبل
التا لم يلحق بها هذا الجمع كاحمر وسكران في لغة غير بني اسد وكصبور وقتيل ويرد علي
هذه العبارة افعل التفضيل فانه لا يقبل تا التانيث ويجوز جمعه كالافضلين والعبارة
الجيدة ما قاله الجزولي وهو ان لا يمتنع جمع مونث ذلك الاسم بالالف والتا فلا يرد افعل
التفضيل وتشمل هذه العبارة الاقسام كلها واما قوله ان قصد معناه فلا ادري مما احترز

به لان الشيخ اورد علي المصنف نحو خصي وهو ما كان من الاوصاف مختص
~~به لان الشيخ اورد علي المصنف نحو خصي وهو ما كان من الاوصاف~~ مختص المعني بالذكور فانه
يجمع هذا الجمع وهو لا يقبل التا فيمكن الجواب عن هذا الايراد بان يقال خصي يقبل تا التانيث
عند قصد معني التانيث ولو قصد لقيل فاللفظ صالح للقبول لعدم الارادة لكنه لا يراد
ذلك لانتفي المقتضي لارادته في المونث وقوله خلافا للكوفيين في الاول والاخر اي
في الشرط الاول وهو الخلو من تا التانيث وفي الشرط الاخر وهو قبول تا التانيث فاجا زوا
ان يقال في هبيرة الهبيرون وفي احمر احمرون والبصريون لا يجيزون ذلك فان سمع
منه شي عدوه نادرا كقول العرب علانون في جمع علانية وهو الرجل المشهور وقولهم
رجال ربعون في جمع ربعة وهو المعتدل القامة وكذا قول الشاعر منا الذي هو ان
طر شاربه والعانسون ومنها المرد والشيب فجمع عانسا وهو لا يقبل التا وقول
الاخر فما وجدت نسا بني نزار حلايل اسودين واحمرينا واسود واحمر لا يقبلان
التا ايضا قيل وانما لم يجمع ما فيه التا بالواو والنون لما يودي اليه الحال اما من اثبات
التا فيلزم الجمع بين علامتين متضادتين وهما التا الدالة علي التانيث والواو الدالة
علي التذكير واما من حذفها فيلزم حصول الاخلال من جهة انها حرف معني وقد صارت
بالعلمية لازمة للكلمة فاما وزن ورقاوون فالواو فيه ليست بعلامة تانيث
انما هي بدل من الهمزة المبدولة من الف التانيث وانما اشترط قبول التا
في جمع الصفة لانهم قالوا انما حسنت الصفة بشروطها المذكورة دون الاسم الجامد

لتشبه الصفة بالفعل من جهة ان الصفة فيها معنى الفعل واذا كانت للمذكر لم تلحقها
التا واذا كانت للمونث لحقتها كما ان الفعل كذلك فلما كانت الصفة التي للمذكر والمونث
بغير تا لا تشبه الفعل لم تجمع اذا كانت لمذكر بالواو والنون فاما جمعهم افعل التفضيل مع انه
لا يشبه الفعل فيما ذكر فعللوه بان هذه الصفة لا يجوز تنكيرها الا في ضرورة فلما لزمت
التعريف وهو فرع اشبهت لذلك الفعل لان الفعل فرع على الاسم فلما اشبهته في الفرعية
جمعت بالواو والنون قالوا ولهذه العلة نفسها جمع الاسم الجامد اذا كان علما
دون المنكر لان التعريف فرع والتنكير اصل ولا يخفى ضعف ما ذكر من العلل صو وكون
العقل لبعض مثنى او مجموع كاف وكذا التذكير مع اتحاد المادة وشذ ضبعان في ضبع
وضبعان ش قال المصنف اذا قصدت بتثنية او جمع فيما لا يعمه العقل غلب
ذو العقل وجعل ثبوته له مغنيا عن ثبوته لما زاد عليه فتقول في رجل سابق وفرس
سابق سابقين سابقون وكذا يفعل في تثنية او جمع في ما لم يعمه التذكير مع اتحاد المادة
فيقال في امرئ وامراة امران وفي مسلم ومسلمة واحمر وحمرا وسكران وسكرى وابن
وابنة واخ واخت وفتى وفتاة مسلمان واحمران وسكرانان وابنان واخوان وفتيان
ولا يقال في رجل وامراة رجلان ولا في ثور وبقرة ثوران ولا في غلام وجارية غلامان
الا في لغة من قال رجلة وثورة وغلامة لان المادة واحدة واما من لم يقل الا رجل
وامراة وثور وبقرة وغلام وجارية فلا يقول رجلان ولا ثوران ولا غلامان الا في رجل
ورجل وثور وثور وغلام وغلام ويفهم الكلام على الجمع من الكلام على التثنية انتهى

وفي

[illegible]

وفي كلامه مناقشتان احدهما قوله وكون العقل لبعض مثنى كاف ولا شك ان العقل ليس
شرطا في التثنية فلا حاجة الى التقييد باتحاد المادة لان من شرط التثنية والجمع الاتفاق
في اللفظ وتصحيح الكلام ان يقال وكون التذكير لبعض مثنى او مجموع كاف وكذا العقل في الجمع
وقد شذوا في كلمة فغلبوا فيها المونث على المذكر فقالوا ضبعان في ضبع للمونث وضبعان
للمذكر وعلل ذلك بما يعرض من الثقل لو قالوا ضبعانان على انه قد قيل ضبعانان بتغليب
المذكر على الاصل قال الشيخ وكذلك غلبوا في الجمع فقالوا اضباع ولم يقولوا اضباعين ص
وما اعرب مثل هذا الجمع غير مستوف للشروط فمسموع كنحن الوارثون واولي وعليين وعالمين
واهلين وارضين وعشرين الى تسعين ش لما انقضى الكلام على شروط الجمع المصحح بالواو
والنون شرع في ذكر ما اعرب اعراب الجمع المذكور ولم يستوف الشروط المذكورة لكنه حمل على الجمع في
اعرابه ولما كان موقوفا على السماع تم ذلك الوارد بصورة الجمع من اسماء الله تعالى مثل نحن الوارثون
وانا لموسعون ونعم الماهدون لان معنى الجمعية فيها ممتنع وما ورد منها بلفظ الجمع فللتعظيم
يقتصر فيه على السماع ومنه اولو وهو اسم جمع ومعناه ذوو وكما تقدم ومنه عليون وهو اسم
مفرد وكانه لما اخذ الغاية في الارتفاع قال المصنف هو اسم لاعلى الجنة جعلنا الله من
اهله بمنه وكرمه كانه في الاصل فعيل من العلو فجمع جمع ما يعقل وسمي به وله نظاير من
اسما الامكنة منها صريفون وصفون ونصيبون وقنسرون ونوسطون ويبرون
ودارون فهذه كلها اسما الاماكن مفردة ولا واحد لها من لفظها ومنه عالمون وجعله
المصنف اسم جمع مخصوصا بمن يعقل قال وليس جمع عالم لان العالم عام والعالمين خاص

ولبيس ذلك شان المجموع ولذلك ابى سيبويه ان يجعل الاعراب جمع عرب لان العرب يعم الحاضرين
والبادين والاعراب خاص بالبادين وجعله بعضهم جمع عام مرادا به من يتعقل ونعل به ذلك
ليقوم جمعه مقام ذكره موصوفا بما يدل على عقاله ورد ذلك المصنف بانه لو جاز في عالم
هذا الذي زعم لجاز في غيره من اسما الاجناس الواقعة على ما يعقل وعلى ما لا يعقل فكنا نقول
في جمع الشي اذا اريد به من يعقل شيون وفي امتناع ذلك دليل على فساد ما افضى اليه
ومنه اهلون وهو جمع اهل واهل ليس بعلم ولا صفة لكنه استعمل استعمال مستحق
في قولهم هو اهل كذا او اهل له فاجري مجراه في الجمع قال الله تعالى شغلتنا اموالنا
واهلونا وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان لله اهلين من الناس ومنه قول الشاعر
وما المال والاهلون الا ودايعة لا بد يوما ان ترد الودايع قال المصنف مثل اهلين
في مخالفة القياس جمع مرة على مرين في قول الحسن البصري رضي الله عنه احسنوا املاكم
ايها المرون ومنه ارضون جمع ارض وهي اسم جنس جامد مونث دال على ما لا يعقل قال
المصنف هذا النوع من الجمع قد صار عندهم دليلا على ما يستعظم ويتعجب منه لان اعجب الاشيا
ذو العقل فالحق به في هذا الجمع الاشيا العجيبة في نفع او ضرر تنبيها على استعظامها
وبذا علل الفراعلين وقيل انما قالوا الارضون في ارض على سبيل التعويض كما فعل لكل
لبسنة ونحوها لان الارض مثلها في التانيث المجازي وعدم الاصول ونقصها ما حقه ان لا ينقص
لان الارض اسم ثلاثي مونث محققه ان يكون بتا تانيث فلما خلا منها نزل لنقصها منزلة نقص
لام سنة فاستويا في جمع التعويض ومنه عشرون واخواته الى تسعين وشذوذها
بابين لانها ليست بجموع ولا انتفا شروط الجمعية عنها وقال بعضهم ثلاثون واخواتها جموع على
سبيل التعويض كما ذكر في ارض لان تا التانيث من مفرداتها سقطت حين يجمع بها المونث
وكان من حقها ان لا يسقط فجمعت هذا الجمع تعويضا وعوملت العشرة بذلك وان لم يكن
في عشرين معنى الجمعية لان المثنى قد يعرب باعراب هذا الجمع وغيرت عينها كما غيرت سين سنة
وتا ارض قال المصنف وهذا قول ضعيف لان ذلك لو كان مقصودا لم يكن واحد من هذه
الاسما مخصوصا بمقدار اذ لا يعهد ذلك في شي من الجموع قياسية كانت او شاذة ص
وشاع هذا الاستعمال فيما لم يكسر من المعوض من لامه ها التانيث بسلامة فا المكسورها
وبكسر المفتوحها وبالوجهين في المضمومها وربما نال هذا الاستعمال ما كسر وعوض ها او تاء
واو وزنة ش هذا الاستعمال اشارة الى الرفع بالواو والنصب والجر بالياء وزيادة النون
بعدهما ومراده ان الاستعمال المذكور شاع اي كثر فيما حذفت لامه وعوض عنها ها التانيث
لكن شرطه ان لا يكون كسر فنحو شفة وشاة لم يستعملا لذلك لانهما قد كسرا على شفاه وشياه
فلا حاجة لتكسيرهما الى جمعهما جمع سلامة لا بالالف والتا ولا بالواو والنون اما ما لم يكسر
نحو سنة وثبة فيجعل لهما ولامثالهما هذا الاستعمال عوضا فيقال سنون وثبون وسياتي
انهما يجمعان بالالف والتا ايضا وخرج بذكر الها عن التانيث واخت لانهما وان كانت
اللام منهما محذوفة معوضا عنها فلا يجمعان هذا الجمع واشار بكسر الفا وفتحها وضمها
الى ما حكى ابن كيسان عن الكسائي ان المعوض من لامه ها التانيث ان كان مضموم الاول كثله
وثبه جاز في جمعه الضم والكسر وان كان مفتوح الاول ومكسوره كسنه ومايه لم يجز

في جمعه الا الكسر ثم اشار المصنف الي ان هذا الاستعمال قد يجي فيما كسر لكنه قليل وذلك نحو بره
فانه يقال فيها برى وبرات وبرون وكذلك ظبه فانه قيل في جمعها ظبي وظبات وظبون وذكر انه
يقال لخرقة وارادبذلك ما حذفت فاوه وعوض عنها قال المصنف وهو قليل والمحفوظ منه
رقه ورقون ولده ولدون وحشه وحشون والرقه الفضة واللدة الترب والحشه الارض
الموحشة ومن الوارد علي هذا الاستعمال علي قلة اضاة واضون واورة واورون والاضاة
الغدير وجمع علي اضين بكسر الهمزة وحذف الالف قال الشاعر خلت الا ياصر ونؤيا محافرها
كاسرته الا الاضين وقد كسرت اضاة علي اضاء واما اورون فقد تقدم انشاد قول الشاعر
بالمرء اورون في الكاف دار نيها البيت وقد جمعوا إِحَرَّةِ فقالوا إِحَرُّون واحرون قال
الشيخ وقد طول النحاة في تعليل ما جمع هذا الجمع مما لم يستوف الشروط وملخص ما حوموا عليه
ان العرب لم يجمعوا هذا الجمع الا عوضا من شي نقص حقيقة كالذي حذف لامه اوفاوه او ما كان يجب
له من كونه مونثا بالتا ونقص توهما كاولهو اخره فكانهما نقصا بالادغام ص وقد يجعل الاعراب
المعتل اللام في النون منونه غالبا ولا تسقطها الاضافة وتلزمه اليا وينصب كاينا بالالف
والتا بالفتحه علي لغة ما لم يرد اليه المحذوف وليس الوارد من ذلك واحدا مردود اللام
خلافا لابي علي ش من العرب من يشبه سنين ونحوه من المعتل اللام المعوض عنها ها التانيث
بغسلين وتلزمه اليا وتعربه الحركات منونا فيقولون سنينا يطاع فيها الله لسنين من خير السنين
وسنينك اكثر من سنيني وبعضهم لا ينون فيقول مرت عليه سنين فيترك التنوين لان وجوده
مع هذه النون كوجود تنوينين في حرف واحد وانما اختص هذا النوع بهذه المعاملة لانه اعرب

اعراب

اعراب جمع التصحيح ولعدم سلامة نظمه فكان جديرا بان يجري مجري صنوان وقنوان فلما كان لذلك
وكان الاحق به اعراب جمع التكسير لخلو واحده من شروط جمع التصحيح مستحقا ولم ياخذ نبه عليه
بهذه المعاملة وكان مجيها بها مختصا وقد فعل ذلك تجيين لقول الشاعر وكان لنا ابو حسن
علي اتايا ولحن له بنين لانه اشبه سنين في حذف لامه وتغير نظم واحده ولتغير نظم واحده قيل
فيه فعلت البنون ولا يقال فعلت المسلمون ولو عوملت هذه المعاملة عشرون واخوته لكان
حسنا لانها ليست جموعا فكان لها حق في الاعراب بالحركات كتسنين ويمكن ان يكون هذا معتبرا في
الاربعين من قول جرير وما تدري الشعرا مني وقد جاوزت حد الاربعين فيكون الكسر كسر اعراب لا ضرورة
واذ اجاز لهم الانقياد الي الشبه اللفظي في الخروج من اصل الي فرع فالانقياد اليه في الخروج من
فرع الي اصل احق بالجواز وذلك انهم قالوا في ياسمين وسرجين وشياطين ياسمون وسرجون
وشياطون واعربوها اعراب جمع التصحيح نسبها للاخر بالاخر وان كون بعضها اصلا بلا ان
هذا الاعراب فرع والاعراب بالحركات اصل فان يشبه باب سنين وطيس باب اقرب وانسب
وانما الزموه اذا اعربوه بالحركات اليا دون الواو لانها اخف ولان باب غسلين اوسع مجالا
من باب عربون ولان الواو كانت اعرابا مرفوعا اذ لم يشترك فيها شيان فلو لزمت عند الاعراب
بالحركات لكان الرفع بالضمة معها كرفعين وليست اليا كذلك اذ لم ينفرد بها شي واحد والضمير
من قوله وينصب كاينا بالالف والتا عايد الي المعتل اللام المعوض منها تا التانيث فاذا جمع
هذا النوع بالالف والتا جاز عند بعض العرب نصبه بالفتحة لقول بعضهم سمعت لغاتهم
بفتح التا قال الشاعر فلما جلاها بالايام تحيرت ثبا ما عليها ذلها واكتيابها رواه هـ

هنا بياض يسير

الغوا هكذا بفتح التا فالمعطوف لا يعامل هذه المعاملة الا اذا لم يرد اليه المحذوف فان رد
كسنوات وعضوات رجع الي ما هو به اولي وهو النصب بالكسرة لان نصب بالفتحة قبل الرد
كان لسببين احدهما الشبه بباب قضاة في انه جمع اخره تا مزيدة بعد الف في موضع لام معتلة
والثاني ان بنات بابه رأيتهن وكسرته بازا يايه فلما جاز على لغة ان يراجع الاصل بتبيين
جازت مراجعته بثبات تشبيها ببنات وكل واحد من السببين منتف مع رد المحذوف فبقي
على الاعراب الذي هو به اولي ولا يعامل بخلاف من المعتل الفا معاملة بنات لانتفا السببين
المذكورين وزعم ابو علي ان قول من قال سمعت لغاتهم بالفتح لا يجوز الا انه على مفرد ردت لامه
وقلبت الفا وهذا الذي ذهب اليه مردود من اوجه احدها ان جمعية لغات في غير سمعت
لغاتهم ثابتة والاصل الاشتراك لاسيما بين افراد وجمع الثاني ان التا في هذا النوع عوض
من اللام المحذوفة فلو ردت لكان جمعا بين العوض والمعوض منه وذلك ممنوع الثالث
ان بعض العرب قال رايت بناتك بفتح التا حكاية ابن سيده وهذا نص في جمعية التي لا يمكن
فيها ادعا الافراد فبطل قول ابي علي بطلانا جليا غير خفي هذا كله كلام المصنف نقلته
بنصه ص **باب كيفية التثنية** وجمعي التصحيح الاسم الذي حرف اعرابه
الف لازمة مقصور فان كان يا لازمة تلي كسرة منقوص فان كان همزة تلي الفا زائدة ممدود
ش انما بدا بتعريف المقصور والمنقوص والممدود لان تبيين كيفية التثنية وجمعي التصحيح
مفتقرا الي معرفتها كيلا تجهل المعني بها عند جريان ذكر بعضها في الباب فالمقصور الاسم
الذي حرف اعرابه الف لازمة فذكر الاسم ليعلم ان الفعل الذي حرف اعرابه نحو رضي لا تسمى

مقصورا وذكر اللزوم ليخرج المثني المرفوع على اللغة المشهورة والاسما الستة في حال النصب
والمنقوص الاسم الذي حرف اعرابه يا لازمة تلي كسرة فذكر الاسم ليعلم ان الفعل الذي حرف اعرابه
يا تلي كسرة نحو يعطي لا يسمي منقوصا وذكر اللزوم ليخرج نحو الزيدين والاسما الستة في حال
الجر وهذا هو المنقوص العرفي لان المنقوص في اللغة متناول لكل ما حذف منه شي كيد وعدة
واما العرف الصناعي فانه غلب الاطلاق المنقوص على نحو شج وقاض والممدود الاسم الذي حرف
اعرابه همزة تلي الفا زائدة وههنا لم يذكر الاسم تنبيها على ان الفعل لا يسمي ممدودا اذ لا يوجد
فعل اخره همزة تلي الفا زائدة وانما تلي الفا منقلبة كبشا كما قال المصنف ولكن ذكر الاسم ليعلم من
اول وهلة ان الممدود ليس من اصناف غيره وذكر الاعراب ليعلم معرب وذكر زيادة الالف احترازا
من داء وماء ونحوهما فان الالف في مثل هذا لا تكون زائدة لان الحكم بزيادتها يوجب نقصا
عن اقل الاصول وانما هي بدل من اصل فنحو ما من قبيل المهموز لا الممدود كما سياتي وناقش الشيخ
المصنف في قوله احترز باللزوم عن نحو الزيدان والزيدين بان الالف واليا في المثني ليستا
حرفي اعراب عنده انما هما انفسهما الاعراب فكيف يحترز عنهما وشنع عليه بانه يقول شيئا
ثم ينساه والجواب ان حرف الاعراب يطلق على الحرف الذي يظهر فيه الاعراب وعلى الحرف الذي
هو الاعراب نفسه على ان يكون اضافة الحرف الي الاعراب من باب اضافة العام الي الخاص فيشتد
الاطلاق حرف الاعراب على الاعراب ساغ للمصنف الاحتراز عن ما ذكر ص فاذا ثني غير المقصور
والممدود الذي همزته بدل من اصل او زائدة لحقت العلامة دون تغيير ما لم يتبع عن التثنية
غيره ش الكلام على احكام مسايل هذا الباب تقتضي البداة بذكر تقسيم وهو ان الاسم صحيح

كرجل وامراة ومعتل لكنه جار مجري الصحيح كمرمي ورمي ومغزو وغزو ومهموز كرشاء وماء

وسي ومخاوي ومقصور ومنقوص وممدود ثم الممدود اربعة اقسام ما همزته اصلية نحو القراء

الان كقرا ووضاء وما همزته بدل من حرف اصلي نحو كساء ورداء وما همزته بدل من حرف الحاق

نحو علباء ودرحاء وما همزته بدل من حرف زايد نحو حمرا وصحرا فالمقصود باقي الكلام على كيفية

تثنيته وكذا الممدود الذي همزته ليست اصلية واما الممدود الذي همزته اصلية فمحل المراد

الان فقوله والممدود هو معطوف علي المجرور بغير اي وغير الممدود الذي همزته بدل من اصل

او زايد وذلك هو الذي همزته اصلية واراد بقوله الذي همزته بدل من اصل نحو كساء

وعلباء اما همزة كساء فبدل من اصل واما همزة علباء فلما كانت بدلا من حرف الالحاق وهو في

الكلمة الملحقة يقابل حرفا اصليا في الكلمة الملحق بها تجوز في ذلك الحرف فجعله اصلا لانه قابله

لمقابلة الاصلي والهمزة مبدلة منه اذا تقرر هذا فقد دخل تحت قوله غير المقصور

والممدود الي اخره الصحيح والمعتل الجاري مجراه والمهموز والمعوض والممدود الذي همزته اصلية

وذكر ان حكم هذه الخمسة اذا ثنيت الحاق علامة التثنية لها الحاق علامة دون تغيير

لحقها سوي فتح اخرها ولم يحتج الي التثنية عليه لانه مع الالف ضروري واما مع اليا فقد

تقدم ان ما قبلها يكون مفتوحا ونبه المصنف بقوله ما لم تغن عن تثنيته تثنية غيره علي ان

العرب قد تعدل عن تثنية بعض الاسما الي تثنية ما يرادفها فمن ذلك قولهم سيان مراد به

تثنية سوي استغنوا عن تثنيته بتثنية سي وقد روي سواان ايضا ومنه قولهم اليان

وخصيان تثنية لها وقد جا اليتان وخصيتان ايضا وافق الشيخ المصنف فقال الكلام

الان

الان في الممدود الذي همزته اصلية وسواء همزته بدل من اصل او صلة سواي فلم يدخل تحت

الذي يريد تثنيته وهو ما همزته اصل فلا يستثني انتهي فجعل الشيخ الضمير فيما لم يغن عن

تثنيته تثنية غيره راجعا الي الممدود والمدلول عليه بغير في قول المصنف وغير الممدود

وهو الذي همزته اصلية والظاهر ان الضمير انما هو راجع الي مطلق الاسم الذي يراد تثنيته

لا الي الممدود المذكور فالمعني ما لم يغن عن تثنيته الاسم تثنية غيره فانك لا تثنيه وبدل علي

ذلك ان المصنف لم يقتصر علي ذكر ما استغنا عن تثنيته سوا بل ذكر ما استغنا عن تثنية

الية وخصية تثنية الي وخصي فظهر انه لم يقصد بعود الضمير اسما مخصوصا لكن الحق

ان هذا ليس موضع ايراد هذا الحكم فالمصنف انما يتوجه عليه انه اورد الشي في غير موضعه

وكان الاليق بهذا ان يذكر في الباب الذي فرغ منه عند ما ذكر ان من الاسما ما لا يثني ص

واذا ما المقصور قلبت الفه واوا ان كانت ثالثة بدلا منها او اصلا او مجهوله ولم تمل

ويا ان كانت بدلا فذلك لان كانت ثالثة وواي مكسورة الاول او مضمومة خلافا للكسا ي

واليا في راي اولي بالاصل والمجهولة مطلقا ش لما كان اخر الاسم اذا ثني مستحقا الحركة

لزم في المقصور اذا ثني ابدال الفه حرفا يقبل الحركة ولم يجز حذفها لئلا يوقع في الالباس

بالمفرد حال الرفع والاضافة ثم الحرف الذي تقلب اليه الالف المذكورة تارة يكون يا وتارة يكون

واوا فان كانت ثالثة بدلا من واو او اصلا لكونها في حرف او شبهه ولم تمل او مجهولة

ولم تمل ايضا قلبت واوا مثال الاول عصا لقولهم عصوته اي ضربته بالعصا ومثال الثاني

الا الاستفتاحية واذا مسمي بها ومثال الثالث خسا بمعني فرد ولقا بمعني ملقي لا يبهاء

به وذكر الشيخ عن بعضهم ان الالف في ملقى منقلبة عن يا فليست مجهولة قال وهو على وزن تفعل بمعنى
مفعول كالقبض والنقض بمعنى المقبوض والمنقوض والملقى بمعنى الملقى لا بمعنى ملقيٌّ وذكر عن بعضهم
ان ختا مهموز الاصل قال فالالف ليست مجهولة الاصل وانما ينبغي ان يمثل للالف المجهولة الاصل
بالددا وهو اللهو قال لان هذا الاسم استعمل منقوصا كما في الحديث لست من دد ولا الدد مني هو
واستعمل صحيحا تاما بنون فقالوا ددن وبلا نون فقالوا دد واستعمل مقصورا فقالوا ددا
فالف الالف مجهولة لا يدرى ما هي منقلبة عنه انتهى وذكر ابن عصفور في الالف الثالثة
الاصلية انها تقلب يا وان لم تمل اذا انقلبت يا في حال من الاحوال نحو الى وعلى ولدى
كقولهم اليه وعليه ولديه وهي داخلة في كلام المصنف في ضابط ما تقلب واوا ونص سيبويه
على تثنية الى وعلى ولدى بالواو فلم يعتبر القلب واشار بقوله ويا ان كانت بخلاف ذلك
الى انها تقلب يا اذا كانت ثالثة بدلا من يا كهدى او اصلا وأميلت كمتى وبلى او مجهولة
وأميلت ولم يتلوه او كانت رابعة فصاعدا سوا كانت بدل يا كالمرمى ومشترى او زايدة كحبلى
وسبطرى واجاز الكسايي في نحو رضى وعلى من ذوات الواو المكسور الفا والمضموم ان يثنى بالياء
قياسا على ما ندر كقول بعض العرب رضى ورضيان قال المصنف وشذوذ هذا صارف عن اشارة
اليه بقياس اليه واشار بقوله واليا في راي اولى الى الاخير الى ان بعض النحويين لا يبعد عنده اليا فيما
الفه اصلية او مجهول لم تثبت الامالة اولم تثبت قال المصنف ومفهوم قول سيبويه عاضد لهذا
الراي لان الاصل في الالف المجهولة اصلا يقتضي ردها الى الواو اذا كانت موضع العين وردها الى
اليا اذا كانت موضع اللام وعلل ذلك بان انقلابها ثانية عن واو اكثر من انقلابها عن يا وبالعكس

الثالثة

الثالثة بالعكس ص وتبدل واوا الهمزة المدود المبدلة من الف التانيث وربما صححت وقلبت يا وربما
قلبت الاصلية واوا وفعل ذلك بالملحقة اولى من تصحيحها والمبدلة من اصل بالعكس وقد تقلب يا
ولا يقاس عليه خلافا للكسايي ش تقدم ان المدود اربعة اقسام وتقدم الكلام على ما همزته
اصلية منها وها هو يتكلم على ثلاثة الاقسام الاخر وهي ما همزته زايدة او بدل من حرف اصلي
او من حرف ملحق بالاصلي اما القسم الاول فاشار اليه بقوله وتبدل واوا همزة المدود المبدلة
من الف التانيث وعلم منه ان الهمزة في صحراء وحمراء وورقاء ونحوها مبدلة من الف هي للتانيث
وذهب الكوفيون والاخفش الى ان الهمزة موضوعة للتانيث وابطله المصنف بثلاثة اوجه احدها
ان كون الالف حرف تانيث ثابت في غير هذه الامثلة وابدال الهمزة من حرف لين متطرف بعد الف
زايدة ثابت باجماع والحكم على الهمزة المشار اليها بانها مبدلة من الالف مانع من مفارقة الاجماع
المذكور فتعين الاخذ به الوجه الثاني ان القول بذلك يحمل لما فيه من توافق ها التانيث والفه
وتركه مفوت لذلك فوجب اجتنابه وذلك انهم الحقوا ها التانيث بالفه في التزام فتح ما قبلها
وجواز امالته والحقوا الفه بها بابه في مباشرة المفتوح تارة وانفصالها بالف زايدة تارة مع
فسكرى نظير تمرة وصحرا نظير ارطاة وموصل ذلك ايضا الى ابدال الالف همزة لتوافق الها بالظهور
حركة الاعراب وهذه حكمة لم يبدها الا القول بان الهمزة المشار اليها بدل الالف فوجب
اعتقاد صحته الثالث ان الهمزة لو كانت غير بدل لساوت الاصلية في استحقاق السلامة
في التثنية والجمع والنسب اذا تقرر هذا فالهمزة المشار اليها لما كانت بدل الف كره بقاوها
في التثنية لان وقوعها بين الفين لتوالي ثلاث الفات وانما تركت الهمزة لقربها من الالف

والياء مثلها في مقارنة الالف فتركت وتعينت الواو واشار بقوله وربما صححت الي اخره

الي ان بعض العرب يبقي الهمزة وبعضهم يوثر اليا الحقها وكلاهما نادر واعلم انه قد استثني من

الاصل المذكور ما همزته رابعة نحو ها واو عسوا وهو كل كلمة لا اسمها واو فا وجب فيه التصحيح

كالاصلية كراهة ان تقلب الهمزة واوا فيودي الي اجتماع واوين بينهما حاجز غير حصين وهو

الالف نبه علي ذلك السيرافي ونقل صاحب الافصاح عن ابن الانباري ما يقتضي جواز الابدال

رجوعا واشار بقوله وربما قلبت الاصلية واوا الي ان بعضهم قال في تثنية قرا قراوان

وهو نادر ولم يذكر سيبويه فيه الا الاقرار واشار بقوله وفعل ذلك بالملحقة اولي من تصحيحها

والمبدلة من اصل بالعكس الي ان في كل منهما وجهين الابدال واوا والاقرار همزة الا ان الاولي

في الملحقة الابدال والاولي في المبدلة من اصل الاقرار فعلباوان اولي من علبايين وكساءان

اولي من كساوين وكذا رداان اولي من رداوين فالحاصل المنصوص عليه سلامة

الاصلية كقراءين وقلب المبدلة من الف التانيث واوا كصحراوين واجاز وجهين في

الملحقة مع ترجيح القلب كعلباوين وعلباءان وجاز الوجهين في المبدلة من اصل مع ترجيح

السلامة ككساءين وكساوين وكذا رداءان اولي من رداوين ورداءين ورداوين

ونقل الشيخ عن ابن موسي انه قال وما انقلبت فيه عن اصل وعن زايد ملحق بالاصل فاجزه

ان شيت علي الاصل وان شيت علي الزايد والاول احسن قال العسكري بين المسيلتين وجعل

الاقرار فيهما احسن وهكذا انص عليه سيبويه قال وذلك قولك رداان وكساان وعلباان

فهذا الاجود الاكثر ثم قال واعلم ان ناسا كثيرا من العرب يقولون علباوان ثم قال وقال

ناس كساوان ورداوان ثم قال وعلباوان اكثر من قولك كساوان في كلام العرب انتهي

وفهم من كلام سيبويه ان الاقرار فيهما اكثر واجود وانه اذا حصل القلب كان في الملحقة

اكثر منه في المبدلة من اصل واشار بقوله وقد تقلب يا الي انه يقال في كساء ورداء كسايان

ورديان وقاس الكسائي علي ذلك قال الشيخ حكي ابو زيد انها لغة لبني فزارة قال بعضهم قياس الكسائي

عليه لانها لغة لقبيلة من العرب ص وصحح مذروين وثنايين تصحيح شقاوة وشقاية للزوم علي

التثنية والتانيث ش المذروان طرفا الالية وطرفا القوس وجانبا الراس ولا يستعمل مفردهما

كذا قال ابو علي القالي في الامالي المشهور الملاقة علي طرفي الالية قال غيره احولي بنقض استك مذرويا

لتقبلني فما انا ذا عمارا وهو في الاصل تثنية مذري الا انه لا يفرد فشبه بمفرد في حشوه واو كشقاوة

ولو افرد لقيل في تثنيته مذريان كما يقال في تثنية ملهي ملهيان لان الف المقصور اذا

كانت رابعة فصاعدا قلبت في التثنية يا مطلقا والثنايان طرفا العقال لا يستعمل الا بلفظ

التثنية هكذا قال الايمة الموثوق بقولهم ولو افرد لقيل في افراده ثناء وفي تثنيته ثناان

وثناوان كما يفعل بكل ممدود همزته مبدلة من اصل لكنه لم يفرد فشبه بمفرد في حشوه يا

كشقاية ص وحكم ما الحق به علامة جمع التصحيح القياسية حكم ما الحق به علامة التثنية

الا ان اخر المقصور والمنقوص يحذفان في جمع التذكير ويلي علاماته فتحة المقصور مطلقا خلافا

للكوفيين في الحاق ذي الالف الزايدة بالمنقوص ش لما ذكر من الاسما ما يلحق اخره عند لحاق

علامة التثنية وان منها ما يتغير اخره اردف ذلك بذكر حكم الاسما اذا الحقها علامة جمع

التصحيح بالنسبة الي التغير وعدمه واحال الامر في ذلك علي التثنية فالحكم في التغيير

وعدم التغيير لحاق علامة الجمع كالحكم عند لحاق علامة التثنية فما سلم اخره حال التثنية سلم اخره
حال الجمع وما حصل له تغيير حاله لتثنيه حصل نظيره في حال الجمع ولم يحصل المخالفة بين البابين
الا في ثلثة اشيا المقصور والمنقوص اذا جمعا بالواو والنون وقد استقصناهما والمونث بالتا وسنذكره
اذا علم هذا علم ان الصحيح الاخر غير المونث بالتا والمعتل الجاري مجري الصحيح والمهموز والممدود الذي
همزته غير اصل بال همزته ما نالها فالتثنية فيقال في زيد وهند وعلي واسم مقتفي ورجل محبو ولسر
سرجو ورجل مرجا واسم مرجاة وقراي وزكريا وصحرا وعطا علما لرجل وسماء زيدون وهندات
وعليون واسم مقتفيات ورجال محبون واسم مرجوات ورجال مرجون واسم مرجات
وقراون في قرا اسم رجل وقرات فيه اسم امراة وزكرياون وصحراوات وعطاوون بالقلب
وعطاون بالتصحيح وسماوات بالقلب وسمات بالتصحيح فتصحيحهما صح في التثنية ونقل ما اعل
فيهما واما المقصور والمنقوص فيحذف اخرهما في جمع التذكير ويلي الواو واليا فتحة المقصور
ويستوي في ذلك ما الفه منقلبة عن اصل كالاعلي وما الفه زايدة كحبلي اسم رجل فيقال
جا الاعلون والحبلون ومررت بالاعلين والحبلين هذا مذهب البصريين واما الكوفيون فيضمون
ما قبل الالف الزايدة مع الواو ويكسرونه مع اليا فيقولون جا الحبلون ومررت بالحبلين فان
كان المقصور اعجميا اجازوا فيه الوجهين لاحتمال الزيادة وعدمها نحو موسي واما المنقوص
فيضم ما قبل يايه مع الواو ويترك علي حاله مع اليا نحو جا القاضون ومررت بالقاضين والمقصور
والمنقوص مع الالف جمع التانيث مالهما مع الف التثنية فتقول في حبلي واسم اد حبليات
واسم اد يات ولهذا قيد المصنف حذف اخرهما بقوله في جمع التذكير وقوله علامة جمع

التصحيح تشمل المذكر والمونث واما القياسية فقال المصنف احترز بها من نحو بنين وعلانين
واربعين في جمع ابن ورجل علانية وربعه فان مقتضي القياس ان يقال في ابن ابنون كما قيل في التثنية
ابنان وان يقال في علانية وربعه علانيات وربعات كما يفعل بكل ما فيه تا التانيث انتهي
اما احترازه بالقياسية من نحو بنين فظاهر واما واما احترازه من نحو علانية وربعه فلا
يظهر لان جمع علانية وربعه بالواو والنون وان كان علي غير قياس ليس في لحاقهما علامة
جمع التصحيح لمذكر او لمونث مخالفة للتثنية بتغيير كما في بنين ولا يبعد ان يقول ان التا
من علانية وربعه تحذف دون التثنية فقد حصل تغيير لانحذف التا لاخصوصية لعلانيه
وربعه به اذ هو عام في كل ذي تا قصد جمعه فلذا لا فايدة في ذكر علانيه وربعه هنا ص
وربما حذفت خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بلا لو واوتا وكذا الالف والهمزة من قاصعا
ونحوه ولا يقاس علي ذلك خلافا للكوفيين ش الضمير في حذفت عايد علي الالف الزايدة قال
المصنف والاشارة لذلك الي ما روي الفرا من قول بعض العرب في تثنية الخوزلي وخنفسا
وباقلا وعاشورا خوزلان وخنفسان وباقلان وعاشوان وانشد روح في عميته واعانه
الا فوم بالهراوات وهو جمع هراوي وهراوي جمع هراوة وهذا
يدل علي ان الالف قد تحذف وان لم تكن زايدة لان الف هراوي مبدلة من لام الكلمة والكوفيون
يقيسون علي هذا والمنصفون من غيرهم يقبلون ما سمع منه ولا يقيسون عليه لقلته
هذا كلام المصنف ص وتحذف تا التانيث عند تصحيح ما هي فيه فيعامل معاملة مونث عاري
منها او صحح ويقال في المراد به من يعقل من ابن واب واخ وهن وذي بنون وابون واخون

وهنون وذوو وفي بنت وابنه واخت وهنه وذوات بنات وهنات وذوات وامهات
في الام من الناس اكثر من امات وغيرها بالعكس ثم ما فيه تا التانيث مما خالفت فيه كيفية
جمع التصحيح كيفية التثنية كفاطمة وقايمة فان التانيث في التثنية ويحذف في الجمع
وهذا هو الامر الثالث الذي تقدم الوعد بذكره وانه مما حصلت فيه المخالفة بين
البابين واشار بقوله فيعامل معاملة مونث عاريا منها لوح الى حكم الاسم بعد حذف التا
ما هو حال الجمع فيقال بعرض ان الاسم كان بغير تاء فتعامله بما يستحقه اسم مونث بغير
تاء من سلامة الاخر وتغييره حسبما عرف مما تقدم فعلى هذا ما قبل التا المحذوفة
ان لم تكن الفا ولا همزة ممدودة منزلة لم تغير كقولك في مسلمة وجارية وعرقوة وقارية
وقراءة مسلمات وجاريات وعرقوات وقاريات وقراءات وان كان ما قبل التا الفا
او همزة ممدودة منزلة اجري على ما تقدم من القاعدة فيقال في فتاة فتيات وفي قناة
قنوات وفي باقلا باقلاوات وفي سقاة سقاوات وسقاات وقد تكلم المصنف هنا
على كلمات خمس وهي ابن واب واخ وهن وذو وعلى مونثاتها وهي بنت وابنة واخت وهنه
وذات ولما لم يكن للاب مونث من لفظه ذكر المونث الذي يقابله من غير لفظه وهو
الام وانما تكلم على هذه الكلمات لان في جمعها عملا تصريفيا فذكر كيفيته وناسبة ذكرها
بعد المونث بالتا المشابهة الاربعة الاول منها له فانه يحذف منها في الجمع ما لا يحذف
في التثنية وهو الهمزة من ابن والواو من اب واخ وهن فلما استثنيات ايضا من
قوله قبل وحكم ما الحق به علامة جمع التصحيح الى اخره فاما ابن وابنة فكان حقهما ان

يقال

يقال في تصحيحهما ابنون وابنات قال المصنف كما قيل في تثنيتهما ابنان وابنتان الا ان
المسموع في ابن بنون وفي بنت بنات قال المصنف وحاملهم على ذلك الاشعار بان اصل ابنا
في الافراد الفتح واما اب واخ وهن وان قيل في تثنيتها ابوان واخوان وهنوان فانهم قالوا
في جمعها ابون واخون وهنون وذلك ان التصريف ادى الى حذف الواو التي هي لام الكلم الثلاث
لان اصله ابوون واخوون وهنوون فاتبعت حركة العين فيها اللام ثم حذفت ضمة الواو
تخفيفا فالتقى ساكنان فحذف سابقهما وبقيت ضمة العين مباشرة في اللفظ واو الجمع ويقال
في غير الرفع ابين واخين وهنين ومن شواهد ابين قراءة بعض السلف قالوا نعبد الهك واله
ابيك ابراهيم واسماعيل واسحاق ومنها قول ابي طالب الم تر اني من بعدهم هممته بفرقة حرة
من ابين كرام وانشد ابن دريد كريم طابت الاعراق منه واشبه فعله فعل الابينا
كريم لا تغير الليالي له اللاواء عن عهد الاخينا وانشد الفرا فقلنا اسلموا انا اخوكم
وقد برئت من الاحن الصدور وانشد غيره وما رحم الاهلين ان سالموا العدى بحديبة
الامينا عند الكرب ولكن اخوا لمرا الذين اذا دعوا اجابوا بما يرضيه في السلم والحرب
وقال الاخر في هنين اريد هنات من هنين ويلتوي علي وابي من هنين هنات قال
المصنف ولو قيل حمون في حم لم يمتنع لكني لا اعلم انه سمع واما ذو فقيل فيه ذوو في تصحيح
العين بعد فتحة ولم يفعل به من الاتباع ما فعل باخواته لان في ذلك فيه الى حذف عينه
بعد حذف لامه فيختل فيخلص من ذلك برد فايه الى حركتها الاصلية كما فعل في التثنية
واما بنت واخت فكان حقهما ان يقال فيهما بنتات واختات لان بابهما قد غيرت لاجلها

البنية وسكن ما قبلها فاشبهت تا ملكوت ولاجل ذلك جمع يونس بينها وبين يا النسبة
فقال بنتي واختي لكنه وافق هنا علي الامتناع من بنتات واختات لان تا بنت واخت
وان خالف لحاقها تلحاق تا التانيث فهي مخصوصة ببنية لا يراد بها المونث ولفظها كاللفظ
المستقلة بالدلالة علي التانيث فكان اجتماعها مع تا الجمع اثقل من اجتماعها مع يا
النسب فلذلك اتفق علي حذفها في الجمع لكنهم ردوا المحذوف من اخت فقالوا اخوات
ولم يردوه في بنت لانهم قالوا بنات ولهذا كان اخوات جمعا سالما واما بنات فليس بجمع
سلامة لان اللفظ لم يسلم فيقول بنتات ولا ردت الواو لما حذفت التا كما فعل في اخوات
قيل وانما الالف والتا فيهما عوض من المحذوف كما ان الواو والنون في سنون عوض من المحذوف
فهو ليس بجمع سلامة ايضا واما هنه فقيل فيها هنات بغير رد ونظيره لثات وشيات في
لثه وشيه وهنوات بالرد ونظيره سنوات وعضوات في سنة وعضة واما ذات فقيل في
جمعها ذوات ضموه كقناه وقنوات لان تا ذات وجب لها من الحركة ما وجب لتا قناة
فباشرة الالف المبدلة من العين الف الجمع فاستحقت الفتح والرد الي الاصل ولم يردوا اللام
ولو ردت لقيل ذويات او ذوايات واما التي فكان حقها ان لا تجمع بالالف والتا لان ذلك
حكم ما لا علامة فيه من اسما الاجناس المونثة كقدر وعناق ولكن العرب جمعته بها فلحق
بما بابه السماع كسموات وارضات وزادوا الها قبل العلامة في الاناسي وتركوها في
غير الغالب وفعلوا في البهايم بالعكس وقد اجتمع الامران في قول الشاعر اذا الامهات
قبحن الوجوه فرجت الظلام بامّاتكا ومن ورود امّات في الاناسي قول كلثوم بن عياض

حماه

حماه العميم ابا كرام وامّات فانجد واتغارا وقول عبد الله بن عمرو النخعي اولئك اماتي فمن
منا بني الي يافع في ذروة المجد صاعد ومن وروده في البهايم قول احمد بن ثور وامات اطلاء
صغار كانها دمالج تجلوها البنفق بايع ومن ورود امهات في البهايم اعتضادا بما قيل في
ام اسهمه قال قصي بن كلاب اني لدى الحروب رخي لبني عند تناديهم بهال وهي معترم
الحرب عال نسبي امي خندف والياس ابي ص والمثنث بها او مجردا ثلاثيا صحيح العين ساكنة
غير مضعف ولا صفة تتبع عينه فاه في الحركة مطلقا للفتح والسكن بعد الضمة والكسرة وتمتنع الفتحة
قبل اليا والكسرة قبل الواو باتفاق وقبل اليا تختلف ومطلقا عند الفرا فيها المربيع وشذ جروات
والتزم فعلات في لجبة وغلب في ربعة لقول بعضهم لجبة وربعة وهما يقاس علي ما ندر من كهلات
خلافا لقطرب ويسوغ في لجبة القياس وفاقا لابي العباس ولا يقال فعلات اختيارا فيما استحق
فعلات الا عند الا للام او شبه الصفة وتفتح هذيل عين جوزات وبيضات ونحوهما واتفق
علي عيرات شذوذا ش مراده ان يذكر حكم الاسم الثلاثي المونث اذا جمع بالف وتا بالنسبة
الي اتباع عينه لفايه وعدمه والاتباع في مسايل هذا الفصل واجب وممتنع وجايز علي
ما يبين وقد اورد المصنف ذلك في المتن والشرح احسن ايراد فلنقتصر علي كلامه رحمه
الله تعالي اذ لامزيد عليه قال المراد بذي الها نحو تمرة وغرفة وكسرة وبالمجرد نحو دعد وجمل
وهند ما التمرة وغرفة وكسرة اذا جمعن بالالف والتا واحترز بتصحيح العين من معتله نحو جوزة
ودمية وعد ولة وبساكن العين من متحركها كشجرة وسمرة وبنفي التضعيف من نحو حجة وحجه
وحجه وبنفي الوصفية من نحو ضخمة وجلفة وحلوة واشير باطلاق الاتباع الي عدم الفرق

فيه بين المفتوح الفا والمضمومة والمكسورة من ذي الها والمجرد نحو غرات وعرفات وكسرات
ودعوات وجلات وهندات والضمير في يفتح ويسكن عايد الي العين اي ويجوز مع ضم العين في
المضموم الفا الفتح والتسكين وهما ايضا جايزان في المكسور الفا فيكون في كل واحدٍ منهما ثلاثة
اوجه وسكت عنه ذكر عدم الاتباع عن المفتوح الفا فعلم ان الاتباع فيه لازم فلا يعدل عن فتح
عينه وهو مستوفي للشروط الا اذا اعتلت لامه فان ذلك مبيح عند قوم من العرب
لتسكين العين في الاختيار ومن ذلك ظبيات وشريات في جمع ظبية وشرية حكاه ابو
الفتح واللغة المشهورة ظبيات وشريات وربما عدلوا عن الفتح الي السكون لشبه الصفة كقولهم
اهل واهلات واهلات بالفتح اشهر انشد سيبويه ومما اهلات حولي لقيس بن عاصم
اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا وقيل ايضا اهلة يعني اهل حكاه الفرا فالاولي باهلات
ان يكون جمعا له لا للاهل وقد تسكن عين فعلات جمع فعلة اذا كان مصدرا كحسرات
تشبيها بجمع فعلة صفة لان المصدر قد يوصف به وقال ابو الفتح ظبيات اسهل من روضات
لاعتلال اللام وروضات اسهل من تمرات لان المصدر لشبه الصفة قلت فاذا قيل
امراة كلبة ففي جمعه الفتح باعتبار الاصل والتسكين باعتبار العارض ولا يعدل عن
فعلات الي فعْلات فيما سوي ذلك الا في ضرورة وهو من اسهل الضرورات لان العين
المفتوحة قد تسكن في الضرورة وان لم تكن في جمع ولا ساكنة في الاصل فلان تسكن اذا كانت
في جمع وكانت ساكنة في الاصل احق واولي قلت والي التسكين نحو ظبيات واهلات اشار
المصنف بقوله في اخر البيت المفصل ولا تبال الفعلات اختيارا فيما استحق فعلات الا الاعتلا ل

اللام

اللام واشبه الصفة واحترز بالاختيار من التسكين في الضرورة دون اعتلال اللام ولا شبه صفة
نحو قوله وحملت زفرات الضحي فاطقتها وما لي بزفرات العشي يدان رجع ونبهت بقولي ويمنع
الضمة قبل اليا والكسرة قبل الواو علي ان نحو ربية لا يجوز ضم عينه ونحو ذروة لا يجوز كسر عينه بل
يقتصر فيهما علي التسكين او الفتح تخيير الا ان الضمة قبل اليا والكسرة قبل الواو مستثقلتان
لا سيما اذا كانت اليا والواو لامين مع وجدان مندوحة عن ذلك فلو كانت لام المكسور الفا
يا كلحية ففي كسر عينه خلاف فمن البصريين من منعه لاستثقال اليا بعد كسرتين ومنهم من اجازه ومنع
الفرا فعلات مطلقا يعني سوا اكانت من باب ذروة او من باب لحية او من باب كسرة وهند
فلا يجيزه في الصحيح الاخر ايضا الا ان سمع فيقتصر عليه واحتج بان فعلات يتضمن فعالا وفعل وزن
اهمل الا في ما ندر كابل وبلز ولم يثبت عند سيبويه الا ابل وما استثقل في الافراد حتي كاد
يكون مهملا حقيق بان يهمل ما يتضمنه من امثلة الجموع لان الجمع اثقل من المفرد والجواب من اربعة اوجه
احدها ان المفرد وان كان اخف من الجمع فقد يستثقل فيه ما لا يستثقل في الجمع لانه معرض لان
يتصرف فيه بتثنية وجمع ونسب واذا كان علي هيئة مستثقلة تضاعف استثقالها
بتعرضه لما هو فيه الي استعمالات متعددة بخلاف الجمع فان ذلك فيه ما مون الثاني ان فعلا
اخف من فعل الا ان الاستعمال اتفق وقوعه بخلاف ذلك فابي تصرفا فضي الي ان يتحاي بخبر الملافات
من كثرة الاستعمال ويؤيد هذا الاعتبار بهم لا يكادون يسكنون فعلا وفعل فانه يسكن كثيرا
الثالث ان فعلات يتضمن فعلا وهو من امثلة الجمع وفعلات يتضمن فعلا وليس من امثلة الجمع
فهو احق بالجواز لانه جمع لا يشبه جمع جمع بخلاف فعلات فانه جمع يشبه جمع جمع والاصل

معنا با فرقهم كلمة

مرخ

في جمع الجمع لا امتناع فالتشبيه احق بالجواز مما يشبه الرابع ان فعلات قد استعملته العرب جمعا لفعلة
كنعمة ونعمات وقد اشار سيبويه الى ان العرب لم تجتنب استعمال فعلات وقد رجح بعد العرب
فعلات على فُعُلات اذ قال في جمع جروة جروات فاستسهل النطق بكسر عين فعلات فيما لامه واو
ولم تستسهل النطق بضم عين فعلات فيما لامه يا كرييات فبان بما ذكرته ان فعلات في جمع فعلة
كفعلات في جمع فُعلة واحق منه بالجواز وحكى يونس في جمع جروة جروات بكسر الراء وهو في غاية
من الشذوذ ويقال للشاة اذا قل لبنها لجبة بسكون الجيم وفتح اللام وكسرها وضمها ويقال لها ايضا
لجبة بفتح الجيم واللام واكثر النحويين يظنون انه جمع لجبة الساكن ولم يقل في جمعها الا لجبات
بفتح الجيم واللام واكثر النحويين يظنون انه جمع لجبة الساكن الجيم فيحكمون عليه بالشذوذ
لان فعلة صفة لا يجمع على فعلات بل على فعْلات وحملهم على ذلك عدم اطلاعهم على فتح الجيم
في الافراد فالت وكذلك اعتقد وان ربعات بفتح الباء جمع ربعة بالسكون وانما هو جمع ربعة بمعنى
ربعة للمعتدل القامة ذكره كذلك ابن سيده قلت اذا كان لجبات وربعات انما هما جمعان لمتحرك
العين فكان الاولى ان يقول المصنف واستغنى في لجبات وربعات بجمع المتحرك العين عن جمع
الساكنها فان عبارته في المتن تقتضي انهما جمعان لساكن العين وان العلة فيه تحريك عينهما في لغة
اخرى وليس الامر كذلك رجع واختار المصنف فعلات في فعلة صفة كضخمة وضخمات قياسا على ما ليس
صفة ويعضد قوله ما روى ابو حاتم من قول بعض العرب كهلة وكهلات بالفتح والسكون اشهر
عمرو واجاز ابو العباس المبرد ان يقال في جمع لجبة لجبات بالسكون والتزم غير هذيل في نحو جوزة
وبيضة سكون العين فسووا في ذلك بين الاسما والصفات واما هذيل فسلكوا بهذا النوع سبيل

ما صحت

ما صحت عينه وبيضات كما قال جميع العرب تمرات وجفنات وقالوا في الصفات جونات وعيلات بالسكون
كما قال الجميع ضخمات وصعبات واما عيرات في جمع عير وهي الابل التي عليها الاحمال فجاز عند جميع العرب
مع شذوذه عن القياس لانه مؤنث مكسور الفا فلم يكن في تحريك يائه بفتحة بعد الكسرة ما في بيضات
بتحريك اليا لان تحريكها اليا بعد فتحة يوجب ابدالها الفا متحركها اذا كان اصلها السكون بعد فتحة
تعرضها الى الابدال او لقا بسبب الاعلال الا ان هذيلا لم يكترثوا لذلك لعروضه ومنه قول
بعضهم اخو بيضات رايح متاوب رفيق بمسح المنكبين سبوح ص وما لم في التثنية من المحذوف
اللام ما يتم في الاضافة لا غير وربما قيل ابان واخان ودميان ودموان وفميان وفموان وقالوا
في ذات ذاتا على اللفظ وذواتا على الاصل ش المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفي المنون
اذا كان مرفوعا او مجرورا والاسما الستة واسما واستا ويدا ودما وفما وحرا وغدا وشفة وسنة
ونحو ذلك واحال المصنف الحكم في رد المحذوف في تثنية هذه الاسما وعدمه على الحكم حال اضافة
هذه الاسما فما رد في الاضافة رد في التثنية وما لا فلا والذي يتم منها في الاضافة اي يرد محذوفه
المنقوص العرفي وكذا اب واخ وحم في اكثر الكلام وهن في لغة بعض العرب فيرد ذلك في التثنية
ايضا وبقية الاسما لا يرد محذوفها في الاضافة فلا يرد في التثنية فيقال اسمان واستان وحران
وغدان وظبتان وشيتان وقد تقدم ان في الاب والاخ والحم لغة النقص حال الاضافة فعلى
تلك اللغة لا يرد المحذوف في التثنية فيقال ابان واخان وحمان ومنه قول رجل من طي اذا كنت
تهوى الحمد والمجد مولعا بافعال ذي غي فلست براشد ولست وان احييا باكن بجادة اذا لم ترم
ما اسلفاه بماجد اي ابان لك وتقدم ايضا ان في يد ودم وفم لغة القصر وعلى هذا تقلب الالف

في التثنية لكنها في هذا اصلها اليا فترد اليها وفي ذو ساو فيحتمل ان تكون عن يا وان تكون عن واو
فالمختار ان يقال في تثنيتها ذوبان ودسبان ودموان وقنيان ومنوان والمشهور في تثنية ذات ذواتا
بالرد الى الاصل قال الله تعالى ذواتا افنان ذواتي اكل فالالف التي قبل التا هي لام الكلمة
المنقلبة عن اليا وقد تثنى على لفظه بالنقص فيقال ذاتا بمعنى انه لم يرد المحذوف الذي هو لام
الكلمة والالف الموجودة منقلبة عن الواو التي هي عين الكلمة وهي التي قدرنا الاعراب فيها
في ذو وتحركت في تثنيته فقالوا ذوا مال ومن مجي ذاتا قول الراجز يا دار سلمى بين ذاتي العوج
ص ويثنى اسم الجمع والمكسر بغير زنة منتهاه ش قال المصنف يقتضي الدليل ان لا يثنى
ما دل على جمع لان الجمع يتضمن التثنية الا ان الحاجة داعية الى عطف جمع على جمع كما كانت داعية
الى عطف واحد على واحد فاذا اتفق لفظا جمعين مقصود عطف احدهما على الاخر استغنى
فيهما بالتثنية عن العطف كما استغنى بها عن عطف الواحد على الواحد ما لم يمنع من ذلك
عدم شبه الواحد كما منع في نحو مساجد ومصابيح وفي المثنى والمجموع على حده مانع اخر وهو
استلزام تثنيتهما اجتماع اعرابين في كلمة واحدة ولاجل سلامة نحو مساجد ومصابيح من
هذا المانع الاخر جاز ان يجمع جمع تصحيح كقولهم في ايامن ايامنون وفي صواحب صواحبات
وامتنع ذلك في المثنى والمجموع على حده والمسوغ لتثنية الجمع مسوغ لتكسيره والمانع من تثنيته
مانع من تكسيره ولما كان شبه الواحد شرطا في صحة تكسيره كان ما هو اشبه بالواحد اولى
به فلذلك كان تثنية اسم الجمع اكثر من تثنية الجمع كقوله تعالى قد كان لكم اية في فئتين وقوله
تعالى يوم التقى الجمعان وكقول النبي صلى الله عليه وسلم مثل المنافق كمثل الشاة العايرة

بين

بين الغنمين انتهى ولم يصرح المصنف بقياس في الحكم الذي ذكره وصرح ابن عصفور بان جمع التكسير
لا يثنى الا في ضرورة او نادر كلام وانشد لاصبح الناس اوبادا ولم يجدوا عند التفرق
في الهيجا جمالين وعلى هذا قال الشيخ ظاهر كلام المصنف قياس جواز تثنية اسم الجمع وجمع
التكسير ما لم يكن لفظ الجمع الذي لا نظير له في الاحاد وظاهر كلامه في الشرح ان هذا
الجمع يجوز ان يجمع جمع تصحيح بالواو والنون في من يعقل من المذكر وبالالف والتا في المونث
وذلك مخالف لما عليه الناس من اقتياس ذلك بل نصوا على ان تثنية اسم الجمع وجمع التكسير
مسموع لا ينقاس وكذا جمع الجمع لا ينقاس سوا الجمع جمع تصحيح ام جمع تكسير لقلة او لكثرة انتهى
وقد علمت ان المصنف لم يصرح بقياس ولا غيره بل قوله يقتضي الدليل ان لا يثنى ما دل على جمع
مشعر بعدم القياس فيه ص ويختار في المضافين لفظا او معنى الى متضمنيهما لفظ الافراد على
لفظ التثنية ولفظ الجمع على لفظ الافراد فان فرق متضمناهما اختير الافراد وربما جمع المنفصلان
ان امن اللبس ويقاس عليه وفاقا للفرا ومطابقة ما لهذا الجمع لمعناه او لفظه جايزة
ش المراد من هذا الكلام انه اذا اضيف جزان الى ما يتضمنهما من مثنى المعنى وان لم
يكن مثنى اللفظ فانه يجوز في لفظ المضافين المذكورين ثلثة اوجه الجمع والافراد والتثنية
وسوا كانت الاضافة صريحة او غير صريحة فقوله في المضافين لفظا اشارة الى الصريحة
ومثال ذلك قوله تعالى فقد صغت قلوبكما وقوله او معنى اشارة الى غير الصريحة كقول
الشاعر رايت ابني البكري في حومة الوغى كفاغري الافواه عند عرين فان الافواه
غير مضافة في اللفظ وهي في المعنى مضافة والتقدير كفاغرين افواههما يعني اسدين

فانحني انواهمها عند عز يهما ذابين عن اشبالهما وقوله الي متضمنيهما اعلام بين المضافين
حزان مما اضيفا اليه وبقي شرط اخر لم يذكره المصنف وهوان لا يكون لكل من المضاف
اليهما من المضاف الا شي واحد اذ لوكان اكثر لا لتبس حال الجمع فانه لو قيل قطعت اذان الزيدين
بريد اذنيهما لم يجز لاجل اللبس فاما قوله تعالي والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما
فقد اجيب عنه بان المراد ايمانهما فالوا وكذلك قرا ابن مسعود رضي الله عنه والظاهر
ان المصنف لا يشترط ذلك فانه قال ولما استقر التعبير عن الاثنين بلفظ الجمع عند
وجود الشرط المذكور صارت ارادة الجمع به متوقفة علي دليل من خارج ولذلك انعقد
الاجماع علي ان لا يقطع في السرقة الا يد من السارق ويد من السارقة فلو قصد قاصد
الاخبار عن يد كل واحد من رجلين لم يجف بلفظ الجمع بل يضم اليه قرينة تزيل توهم غير
مقصوده كقوله قطعت ايديهما الاربع واشار المصنف الي ان لفظ الافراد مختار علي لفظ
التثنية ولفظ الجمع مختار علي لفظ الافراد فعلم منه ان لفظ الجمع مختار اولا ثم يليه لفظ
الافراد ثم يليه لفظ التثنية قال المصنف وذلك انهم استثقلوا تثنيتين في شيئين
هما كشي واحد لفظا ومعني فعدلوا الي غير لفظ التثنية فكان الجمع اولي لانه شريكها في الضم وفي
مجاوزة الافراد وكان الافراد اولي من التثنية لانه اخف منها والمراد به حاصل اذ لا يذهب
وهم في نحو اكلت راس شاتين الي ان معني الافراد مقصود ولكن لفظ الجمع جا في الكتاب العزيز
نحو فقد صغت قلوبكما وفي فاقطعوا ايديهم وفي قراة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وفي الحديث
ازرة المومن الي انصاف ساقيه وجا لفظ الافراد ايضا في الكلام الفصيح دون ضرورة

ومن

ومنه الحديث في وصف وضوء رسول الله صلي الله عليه وسلم ومسح اذنيه ظاهرهما وباطنهما
ولم يجي لفظ التثنية الا في شعر كقوله فتخالسا نفسيهما بنوافذ كنوافذ العبط التي لا ترقع او في كلام
نادر كقول سيبويه وزعم يونس انهم يقولون ضربت راسيهما وزعم انه سمع ذلك من روبة
ايضا انتهي وجعل ابن الضايع وابن عصفور التثنية مقدمة علي الافراد وقالا ان الافراد
لم يات الا في ضرورة او نادر كلام كقول الشاعر كانه وجه تركيين قد غضبا مستهدف
لطعان غير تذبيب والظاهر ما اختاره المصنف من تقديم الافراد علي التثنية ومنه
قراة من قرا فبدت لهما سوآتهما وزعم بعض المتاخرين انه لم يوت بلفظ التثنية الا مع
الاضافة الي ضميرها وسببه ان ضمير التثنية اسم مفرد فالفظ فكانه لم يضف الي مثني وهذا
مما يقوي اختيار المصنف وان فرق المضاف اليه كان الافراد مختارا واليه اشار بقوله
فان فرق متضمنا لهما وذلك كقوله تعالي لعن الذين كفروا من بني اسرايل علي لسان داود
وعيسي بن مريم وفي حديث زيد ابن ثابت رضي الله عنه حتي شرح الله صدري لما شرح
له صدر ابي بكر وعمر رضي الله عنهما قال المصنف ولو جي في مثل هذا بلفظ الجمع او لفظ
التثنية لم يمتنع وفي كلام الشيخ ما يقتضي ان التثنية في مثل هذا مقدمة علي الافراد
وعلي الجمع وانما هي القياس وانه يقتصر في الجمع والافراد علي مورد السماع قال واما قوله تعالي
علي لسان داود وعيسي بن مريم فيحتمل ان يراد باللسان هنا الرسالة او الكلام لا الجارحة
فلا يكون جزا من المضاف اليهما فلا يتم دليل المصنف انتهي ولا يخفي ما في هذا التخريج من
التكلف مع البعد وان لم يكن المضافان جزاي المضاف اليه لم يعدل عن لفظ التثنية نحو قبضت

ورهبنا لان العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية الى لفظ الجمع يوقع في اللبس فان امن اللبس جاز
العدول الى الجمع سماعا عند غير الفراء وقياسا عنده قال المصنف ورايه في هذا اصح لكونه
مامون اللبس مع كثرة وروده في الكلام الفصيح كقول النبي صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر
رضي الله عنهما ما اخرجكما من بيوتكما وقوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة رضي الله عنهما نك
اذا اويتما الى مضاجعكما فسبحا ثلاثا وثلثين الحديث وفي حديث اخر فلانه وفلانه تسالا فيما
عن انفاقهما على ازواجهما الهما فيه اجر وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما فضرباه باسيا
وامثال ذلك كثيرة ومثال مطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه قول الشاعر
فلو تكا تقحا بهما الامس عادة اذا اسحم الابطال يحثا بهما الذعر وقول الاخر وستا [illegible]
كعبا بهما اصمعان اعاليهما لكما بالدريم وقول الاخر رَأَوْا جبلاً هدّ الجبال [illegible]
روس كثيرة حتى يتلهان ومثال مطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه قول [illegible]
خليلي لا تهلكا نفوسكما اسى فان لها فيما به دهيت اسا فقالا لها ودهيت [illegible]
ولو راعى المعنى لقال لهما ودهيتا كما قال لكيا ص وتعاقب الافراد التثنية [illegible]
لا يغني احدهما عن الاخر وربما تعاقبا مطلقا وقد يقع افعلا ونحوه موقع افعل [illegible]
شرح المراد بالمعاقبة وقوع المفرد موقع المثنى وعكس ذلك والمراد بالاثنين اللذين [illegible]
احدهما عن الاخر كل اثنين لا بد لاحدهما من اخر سواء كانا جزئين لشيء ام لم يكونا ثم المعاقبة
قد تكون في المسند اليه وقد تكون في المسند وقد تكون فيهما قال المصنف المراد بكل
اثنين لا يغني احدهما عن الاخر العينان والاذنان والخفان والجوربان ونحو ذلك فيقال

عيناه

عيناه حسنات وعيناه حسنة وعينه حسنة وعينه حسنتان فالاول كثير لانه الاصل ومنه
قول الشاعر وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل الخمر ومن الثاني
قول امرئ القيس لمن حلوقه زلت بها العينان تنهل وقول الاخر وكان في العينين
حب قرنفل او سنبل كحلت به فانهلت ومن الثالث قول الشاعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود وقول الاخر اظن انهمال الدمع ليس بمنته عن العين حتى يضمحل سوا دها
ومن الرابع قول الشاعر اذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان انتهى ويقول
لبنت تغلى وخفي تربيع فعلي قال الشيخ كلام المصنف يدل على ان هذا الذي ذكره من المعا قبة
من الافراد والتثنية ينقاس وذهب بعض اصحابنا الى ان هذا انما جاء في الشعر ثم اورد اشيا
من غير هذا الباب وقع فيها المفرد موقع المثنى كقول الشاعر ولكنها ابن الاربعين تتابعت بريد
ابناء الاربعين وموقع الجمع كقول الاخر فاما عظامها فبيض واما جلدها فصليب وكقول الاخر
في حلقكم عظم وقد شجينا ثم قال ولم يقس النحويون على هذا وهو عند سيبويه من اقبح الضرورات
وحكى الاخفش عن العرب دينار كم مختلفة يريد دنانيركم وحملوه على الشذوذ انتهى وهذا
عجب من الشيخ فان كلامه يقتضي ان المصنف اجاز وقوع المفرد موقع المثنى مطلقا وكذا وقوع
المثنى موقع المفرد والمصنف انما اجاز وقوع المفرد موقع ذلك في شيء خاص وهو كل اثنين
لا يغني احدهما عن الاخر ثم انه قوّل المصنف بالقياس ولم يتعرض المصنف لان ذلك مقيس
او غير مقيس غاية ما يشعر به كلامه ان معاقبة الافراد التثنية فيما ذكره مستعمل وارد
كثيرا اما انه ينقاس او لا ينقاس فليس في كلامه اشعار به واشار المصنف بقوله وربما

لالتبس فان امن اللبس جاز
ورجحه بعضهم لان العدول في مثل هذا عن لفظ التثنية الى لفظ الجمع يوقع في اللبس
العدول الى الجمع سماعا عند غير الفراء وقياسا عنده قال المصنف ورايته في هذا اصح لكونه
مامون اللبس مع كثرة وروده في الكلام الفصيح كقول النبي صلى الله عليه وسلم لابي بكر وعمر
رضي الله عنهما ما اخرجكما من بيوتكما وقوله صلى الله عليه وسلم لعلي وفاطمة رضي الله عنهما
اذا اويتما الى مضاجعكما فسبحا ثلاثا وثلاثين الحديث وفي حديث اخر فلانه وفلانه تسالا نك
عن انفاقهما على ازواجهما الهما فيه اجر وفي حديث علي وحمزة رضي الله عنهما فضرباه باسيا فيما
وامثال ذلك كثيرة ومثال مطابقة ما لهذا الجمع لمعناه دون لفظه قول الشاعر
فلوجهما تغشاهما الناس عادة اذا اسحا الابطال يغشاهما الذعر وقول الاخر وساقان
كعباهما اصمعان اعاليهما لكما بالدم وقول الاخر رأوا جبلا هد الجبال اذا التقت
رؤوس كبيريهن ينتطحان ومثال مطابقة ما لهذا الجمع للفظه دون معناه قول الشاعر
خليلي لا تهلكا نفوسكما اسى فان لها فيما به دهيت أسا فقال لها ودهيت فراعى اللفظ
ولو راعى المعنى لقال لهما ودهيتا كما قال لكيا ص وتعاقب الافراد التثنية في كل اثنين
لا يغني احدهما عن الاخر وربما تعاقبا مطلقا وقد يقع افعلا ونحوه موقع افعل ونحوه
ش المراد بالمعاقبة وقوع المفرد موقع المثنى وعكس ذلك والمراد بالاثنين اللذين لا يغني
احدهما عن الاخر كل اثنين لا بد لاحدهما من اخرسوا الكاناجزين لشي ام لم يكونا ثم المعاقبة
قد تكون في المسند اليه وقد تكون في المسند وقد تكون فيهما قال المصنف المراد بكل
اثنين لا يغني احدهما عن الاخر العينان والاذنان والخفان والجوربان ونحو ذلك فيقال

عيناه

عيناه حسنات وعيناه حسنة وعينه حسنة وعينه حسنتان فالاول كثير لانه الاصل ومنه
قول الشاعر وعينان قال الله كونا فكانتا فعولان بالالباب ما يفعل الخمر ومن الثاني
قول امرئ القيس لمن حلوقة زك بها العينان تنهل وقول الاخر وكان في العينين
حب قرنفل او سنبلا كحلت به فانهلت ومن الثالث قول الشاعر الا ان عينا لم تجد يوم واسط
عليك بجاري دمعها لجمود وقول الاخر اظن انهمال الدمع ليس بمنته عن العين حتى يضمحل سوا دها
ومن الرابع قول الشاعر اذا ذكرت عيني الزمان الذي مضى بصحراء فلج ظلتا تكفان انتهى ويقول
لبست نعلي وخفي تريد نعلي قال الشيخ كلام المصنف يدل على ان هذا الذي ذكره من المعا قبة
من الافراد والتثنية ينقاس وذهب بعض اصحابنا الى ان هذا انما جاء في الشعر ثم اورد اشيا
من غير هذا الباب وقع فيها المفرد موقع المثنى كقول الشاعر ولكنهما ابن الاربعين تتابعت يريد
ابنا الاربعين وموقع الجمع كقول الاخر فاما عظامها فبيض واما جلدها فصليب وكقول الاخر
في حلقكم عظم وقد شجينا ثم قال ولم يقس النحويون على هذا وهو عند سيبويه من اقبح الضرورات
وحكى الاخفش عن العرب دينار كم مختلفة يريد دنانيركم وحملوه على الشذوذ انتهى وهذا
عجيب من الشيخ فان كلامه يقتضي ان المصنف اجاز وقوع المفرد موقع المثنى مطلقا وكذا وقوع
المثنى موقع المفرد والمصنف انما اجاز وقوع المفرد موقع ذلك في شي خاص وهو كل اثنين
لا يغني احدهما عن الاخر ثم انه قول المصنف بالقياس ولم يتعرض المصنف لان ذلك مقيس
او غير مقيس غاية ما يشعر به كلامه ان معاقبة الافراد التثنية فيما ذكره مستعمل وارد
كثيرا اما انه يقاس او لا يقاس فليس في كلامه اشعار به واشار المصنف بقوله وربما

تعاقبا مطلقا الى انه قد يحصل المعاقبة بين الافراد والتثنية في غيرهما تقدم الكلام عليه
فمن وقوع المفرد موقع المثنى قوله تعالى فأتيا فرعون فقولا انا رسول رب العالمين
وقوله تعالى عن اليمين وعن الشمال قعيد وشبيه به قول حسان رضي الله عنه ان شرخ
الشباب والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا ومن وقوع المثنى موقع المفرد قول الشاعر
اذا ما الغلام الاحمق الام شافني باطراف انفيه استمر فاسرعا قال الشيخ يمكن تاويل
جميع هذا اما الاية الاولى فقد ذكروا ان رسولا يكون مصدرا بمعنى الرسالة فعلى هذا
يكون من باب زيد عدل واما الاية الثانية فيحتمل وجهين احدهما الحذف اي عن اليمين قعيد
وعن الشمال قعيد والثاني ان يكون قعيد مما يخبر عن المفرد والمثنى والمجموع بلفظ واحد
نحو هو صديق واما ان شرخ الشباب فاكثر النحويين يخرجه على الحذف اي ان شرخ الشباب
ما لم يعاص كان جنونا والشعر الاسود ما لم يعاص كان جنونا واما شافني باطراف انفيه
فانه عبر عن نفسي الانف بقوله انفيه على سبيل المجاز ولم يرد الافراد ولذلك جمع باطراف
لاضافته الى ما هو مثنى انتهى وهذا التخريج لا يدفع تخريج المصنف غايته ان الشواهد
المذكورة متحملة لما ذكروا اشار بقوله وقد يقع افعلا الى اخره انه قد يلي الفعل المسند
الى ضمير واحد مخاطب بلفظ المسند الى ضمير مخاطبين اذا كان امرا او مضارعا والقصد
التوكيد والاشعار بارادة التكرار ومن ذلك ما روي من قول الحجاج يا حرسي اضربا
عنقه ومنه قول الشاعر فان تزجراني يا ابن عفان انزجر وان تدعاني احم عرضا ممنعا
وحمل بعض العلماء من ذلك قوله تعالى القيا في جهنم كل كفار عنيد هذا كلام المصنف

قال

قال الشيخ وهذا الذي ذهب اليه قال ابن جني في قول امرئ القيس قفا نبك انه ثنى ضمير الفاعل واراد
ذلك عن تكرير الفعل وقال ابو عثمان نحوا مما قال ابن جني وذهب البغداديون الى نحو مما ذهب
اليه المصنف ثم قال ومما استشهد به محتمل للتاويل اما ما روي عن الحجاج فانه يحتمل انه
وقف على النون الخفيفة فابدلها الفا ثم اجرى الوصل مجرى الوقف وقد حمل قول امرئ القيس
على هذا على تقدير ان لا يكون خطابا للاثنين واما قوله فان تزجراني يا ابن عفان فيجوز ان
ينادي واحدا ويخاطب اثنين كما يجوز ان تقربوني يا زبير اعقب انتهى ولا يخفى ان ما ذكره
المصنف في الشواهد المذكورة اقوى مما ذكره الشيخ واولى ص وقد يعامل تسمية جزء باسم
كل فيقع الجمع موقع واحد او مثناه ش مثال وقوع الجمع موقع واحد على تقدير تسمية
كل جزء من اجزائه باسم الجمع قول الشاعر قال العواذل ما لجهلك بعدما شاب المفارق
واكتسين قتيرا ومثال وقوع الجمع موقع مثناه قول الشاعر العين بعدهم كان حداقها
سملت بشوك فهي عور تدمع اراد بالعين العينين وبالحداق الحدقتين واراد بقوله
فهي عور فهما عوراوان ومنه قول الاخر اشكو الى مولاي من مولاتي تربط بالحبل اكر
عاتي ومن كلام العرب رجل عظيم المناكب والثنادي وغليظ الحواجب والوجنات
وشديد المرافق ومائن على كراسيعه وفي قول المصنف وقد يعامل الى اخره اشارة
الى ان ذلك قليل لا يقاس عليه ص فصل يجمع بالالف والتاء قياسا ذو تاء التانيث
مطلقا وعلم المؤنث مطلقا وصفة المذكر الذي لا يعقل ومصغره واسم الجنس المؤنث بالالف
ان لم يكن فعلى فعلان او فعلاء افعل غير منقولين الى الاسمية حقيقة او حكما وما سوى ذلك

مقصور علي السماع ش تقدم الوعد بالكلام علي ما جمع تصحيحا بالالف والتا وذكر ما يطرد منه
وما لا يطرد وها هو قد شرع فيه وقد ذكر المصنف ان المطرد منه خمسة انواع الاول ذو التانيث
وهذه العبارة تعم ذا التا المبدولة ها في الوقف كثمرة وذا التا السالمة من ذلك كبنت واخت فلا يقال
فيه جمعها الا بنات واخوات سمي بهما مذكرا ومونث او لم يسم وكذلك زينب وكيت ولو سمي بهما
لقيل في جمعهما ذيات وكيات مذكرا كان المسمي بهما او مونثا وذكر مطلقا ليدخل العلم واسم الجنس
والمدلول فيه بالتا علي تانيث او مبالغة كطلحات وطلحات وسنبلات وبنات ورجال نسابات
قال الشيخ من ما فيه تا التانيث اسما لا يجوز جمعها بالالف والتا ومن تلك الاسما شفة وشاه
وامة ومرأة وامراة وقلة مونث قال المختصر بالمذا فقد اطلق في مكان التقييد انتهي ويمكن الجواب
عن المصنف بان يقال ما لم تجمعه العرب لا يلزم استثناوه لاسيما ما لم يكن فيه مانع يمنعه
من جمعية الثاني ما كان علما لمونث وانما ذكر مطلقا ليتناول العاري من علامة والمتلبس
بعلامة كزينب وسعدي وسلمي وعفرا فيقال زينبات وسلميات وسعديات وعفراوات
قال الشيخ قد اطلق ايضا في مكان التقييد فان علم المونث المعدول عن فاعله في لغة من بناه كلا
يجوز جمعه لانه من شرط الجمع ان يكون الاسم معربا كما تقدم بالالف والتا وذلك نحو قطام ورقاش
وحذام فاما علي لغة من منعه الصرف فيجوز تقول قطامات ورقاشات انتهي ولا يرد ذلك علي
المصنف فان الاسم المبني لا يجوز جمعه اذ من شرط الجمع ان يكون الاسم معربا كما تقدم الثالث
صفة المذكر الذي لا يعقل نحو راسيات ومعدودات من جبال راسيات وايام معدودات
الرابع مصغر المذكر الذي لا يعقل نحو دريهم ودريهمات ودنينير ودنينيرات وكتيب

وكتيبات

وكتيبات قال المصنف في شرح الكافيه واطرد هذا الجمع في تصغير غير الثلاثي من اسما المذكرات
وكتيبات قال المصنف في شرح الكافية والذي لا تعقل نحو دريهمات ولم يذكر هذا القيد هنا ولم يذكره
غيره ايضا والظاهر ان التقييد لغير الثلاثي غير معتبر فليتامل ذلك الخامس اسم الجنس المونث
بالالف نحو بهمي وبهمات وحبلي وحبليات وصحرا وصحراوات وقاصعا وقاصعاوات الا ان
يكون الاسم المونث بالالف فعلي المقابل لفعلان او فعلا المقابل لافعل نحو سكري وحمري
فانهما لا يجمعان بالالف والتا كما لا يجمع مذكراهما بالواو والنون فلا يقال سكريات ولا حمراوات
كما لا يقال سكرانون ولا احمرون اما اذا صغر نحو سكري وحمرا فانه يجوز جمعه بالالف والتا
قياسا ذكر ذلك ابن الضايع رحمه الله تعالي فيقال سكيريات وحميراوات وقد تقدم عنه
ان مذكرها يجمع بالواو والنون اذا كان مصغرا ايضا فيقال سكيرانون واحيمرون قال
المصنف ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات علي فعلا ولا مذكر لها علي افعل نحو عجزا
وهطلا وسيرا الا ان منع الالف والتا في نحو حمرا تابع لمنع الواو والنون من احمر وذلك
مفقود في عجزا واخواتها فلا مانع من جمعها بالالف والتا علي ان الجمع بالالف والتا مسموع في
حنفا وهي الناقة التي خبثت اي انتسع جلد ضرعها وكذا سمع في دكا وهي الاكمة المنبسطة
وكلا هما نظير ما ذكرت من عجزا وهطلا وسيرا في انهن صفات علي فعلا لا مقابل لها
علي افعل فثبت ما اشرت اليه قال الشيخ قال اصحابنا قد يكون فعلا وصفا وليس له افعل
ولا يجمع مع ذلك بالالف والتا نحو عذرا لا يقال اعذر وعجزا لا يقال اعجز ومع ذلك لا يقول
عذراوات ولا عجزاوات قال فالذي ينبغي ان يقال ان الذي ذكره المصنف لا يجوز وانما

حبليا وذكا بالالف والتا فشاذ واجراليهما مجري الاسما الاتري الي جريان ذكا علي المذكر في قوله
تعالي فلما تجلي ربه للجبل جعله دكا في قراة من قرا بالمد انتهي اما اذا نقل فعلي فعلان
او فعلا افعل الي الاسمية الحقيقية او الحكمية فانه يجوز جمعهما اذ ذاك اما نقل فعلي
الي الاسمية فلم يمثل له المصنف ومثل الشيخ للنقل الحقيقي فيها بسكري اذا سمي بها مونث
فتقول سكريات قال واما النقل الحكمي فلم يحفظ اذ لم يعامل فعلي فعلان معاملة الاسما فان
وجد كان بقسم المصنف صحيحا والا كان قصرا واما نقل فعلا افعل الي الاسمية الحقيقية فمثاله
حمرا وهو احسن من تمثيل الشيخ له بحمرا اذا سمي بها قال المصنف فان حمرا علم امراة
فتقول حمراوات انتهي واما نقلها الي الاسمية الحكمية فمثاله بطحا فانها صفة مقابلة
في الاصل لابطح الا انها غلب استعمالها مستغنية عن موصوف فاشبهت الاسما فجاز
ان تعامل في الجمع معاملة صحرا وماسوي هذه الانواع الخمسة لا ينقاس جمعه بالالف
والتا فان ورد منه شي كذلك اقتصر فيه علي السماع قال المصنف والمراد بما سوي ذلك
ما لا علمية فيه ولا علامة من اسما المونث وصفاته فيدخل في ذلك نحو شمس ونفس
واتان وعناق وامراة صبور وكف خضيب وجارية حايض ومعطار فلا يجمع شي من هذه
الاسما والصفات ونحوها بالالف والتا الا اذا سمع فيعد شاذا عن القياس ولا يلحق به غيره
فمن الشاذ سما وسماوات وارض وارضات وعرس وعرسات وعير وعيرات وشمال وشمالات
وحور وحورات وثيب وثيبات واشذ من هذا جمع بعض المذكرات الجامدة كحسام وحسايات
وحمام وحمامات وسرادق وسرادقات وكل هذا شاذ مقصور علي السماع انتهي واعلم ان ابن

الضايع

الضايع ذكر في نحو صبيرات انه اذا صغر جاز جمعه بالالف والتا قياسا صبيرات وقد تقدمت
الاشارة الي ابن ذلك وما نحو حسا وحمام من المذكرات الجامدة فذهب ابن عصفور في
قوله الاخر الا ان جمعها بالالف والتا قياس مطرد اذا لم تكسر وقال الشيخ ظاهر كلام سيبويه
ان المذكر المكبر اما ان يكون جمع جمع تكسير فلا يجوز جمعه بالالف والتا وذلك نحو جوالق
لا تقال فيه جوالقات لانهم كسروه فقالوا جوالق وشذ من ذلك بوانات وعرسات
وضفدعات لانهم كسروها فقالوا بوان واعراس وضفادع ولذلك لحن المتنبي في قوله
اذا كان بعض الناس سيفا لدولة ففي الناس بوقات لها وطبول لانهم كسروا بوقا فقالوا
ابواق واما ان لا يكون جمع جمع تكسير فيجوز جمعه بهما قياسا مطردا فيقال في حمام وسجل
وسرادق واصطبل حمامات وسجلات وسرادقات واصطبلات انتهي فعلا ما ذكره
ابن الضايع وظهر من كلام سيبويه يكون الذي يجمع بالالف والتا قياسا سبعة انواع
ص باب المعرفة والنكرة الاسم معرفة ونكرة فالمعرفة مضمر وعلم ومشار به
ومنادي وموصول ومضاف وذو اداة **ش** لم يحد المصنف المعرفة واستغني بذكر
انواعها والنكرة لانه لما حصر اقسام انواع المعرفة بالعد تبين ان النكرة ما عدا ذلك والحامل
له علي ترك ذكر الحد ما ذكره في الشرح وهو انه قال من تعرض لحد المعرفة عجز عن الوصول
اليه دون استدراك عليه لان من الاسما ما هو معرفة معني نكرة لفظا وما هو نكرة معني
معرفة لفظا وما هو في استعمالهم علي وجهين فالاول نحو قولهم كان ذلك عاما اولا واول
من امس فان مدلول كل واحد منهما معين لا شياع فيه بوجه ولكنهما لم يستعملا الا نكرتين

والثاني نحو قولهم للاسد اسامة فانه يجري في اللفظ مجري حمزة في منع الصرف والاستغنا
عن الاضافة والالف واللام وفي وصفه بالمعرفة دون النكرة استحسان مجيه مبتدا
وصاحب حال وهو في الشياع كاسد والثالث كواحد امه وعبد بطنه فان اكثر العرب
يجعلهما معرفتين بتقتضي الاضافة وبعض العرب يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما
علي الحال ذكر ذلك ابو علي ومثلهما في اعطا حكم المعرفة تارة وحكم النكرة اخري ذو الالف
واللام الجنسيتين فانه من قبيل اللفظ معرفة ومن قبيل المعني لشياعه نكرة فلذلك
يجوز ان يوصف بمعرفة اعتبارا بلفظه وهو الاكثر ويجوز ان يوصف بنكرة اعتبارا
بمعناه نحو مررت بالرجل خير منك وعلي ذلك حمل المحققون قوله تعالي واية لهم الليل
نسلخ منه النهار فجعلوا نسلخ صفة لليل والجمل لا يوصف بها الا النكرات واذا ثبت
كون الاسم معرفة بهذه الكتابة فاحسن ما ينبني به ذكر اقسامه استقصا ثم يقال وما
سوي ذلك فهو نكرة انتهي وناقشه الشيخ فيما ذكره فقال اما قوله ان عاما اول واول
من امس في التركيب الذي اشار اليه مدلولهما معين لا شياع فيه بوجه ولم يستعملا
الا نكرتين ففرق بين الوضع والاستعمال اما لفظ عام فلا شك في انه نكرة ومدلوله شايع في
جنسه كرجل وانما اكتسب التعيين عند السامع باستعمال وصفته للعام الذي كان
قبل عامك وكذلك اول من امس معناه يوما اول من امس فحذفت يوما وقامت صفته
مقامه ومدلول يوم شايع في جنسه ولما وصفته باول وعينت يوما اول من يومك
اكتسب بالاستعمال موصوفا الطلاقه علي اليوم الذي يلي يومك ولا شك انه نعرض للنكرات

ان يتبين

ان يتبين المراد ببعض افرادها لقرينة لفظية او حالية انتهي والذي ذكره الشيخ حق ولا شك
ان بين الوضع والاستعمال فرقا واضحا فلا يلزم من التعيين نحو الاستعمال التعيين في الوضع ثم قال الشيخ
واما قولهم للاسد اسامة ونحو ذلك فهذا يطلق عليه انه معرفة علي طريق المجاز اذ لا يخالف في
معناه دلالة اسد اسامة انما تخالفه في احكام لفظية انتهي قلت ويؤيد ما ذكره الشيخ قول
المصنف في الفية ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم ثم قال
الشيخ واما قوله يعني المصنف كواحد امه وعبد بطنه فهذا له اعتباران كما ذكر
لا يدخل احد الاعتبارين علي الاخر فمن ياول واحد منهم امه بمنفرد امه وعبد بطنه
بخادم بطنه اعتقد تنكيرها لتاويلهما باسم الفاعل ومن لم يتاولهما باسم الفاعل افردهما
علي التعريف بالاضافة وهذا لا يبعد نظيره في اللفظ الواحد باعتبار تاويلين الا تري
ان مثلك نكرة عند اكثر العرب ومعرفة عند بعضهم انتهي والذي ذكره الشيخ من الاعتبارين
صحيح ثم قال واما قوله ومثلهما ذو الالف واللام الجنسيتين فلا يقوم دليل علي ان
الذي هي فيه نكرة ولا يقوم دليل علي هذا لتنعت بالنكرة واما قولهم مررت بالرجل خير منك
فيحتمل ان يكون اللام زايدة او يكون خير منك بدلا لا وصفا واما قوله تعالي واية لهم الليل
نسلخ منه النهار فنسلخ جملة حالية لا نعت انتهي قلت وقد قال المصنف في باب
المعرفة بالاداة والبدلية في نحو ما يحسن بالرجل خير منك اولي من النعت والزيادة
واذ قد عرف هذا فلنذكر حد المعرفة والنكرة بعينه يخرج النكرة والمعني بالتعريف
ان يكون المدلول معينا واحسن ما قيل ان المعرفة هي ما وضع لشي بعينه فما وضع لشي يشمل

المعرفة والنكرة والحسن ما قيل ان المعرفة هي ما وضع لشيء بعينه وبعينه يخرج النكرة
ولا يعني بالتعريف ان يكون المدلول معينا للمخاطب حتى لا يلتبس بغيره وانما يعني به انه
يكون اللفظ موضوعا للمعين على خلاف وضع النكرات في كونها موضوعة لواحد لا بعينه
من احاد مشتركة في معنى كلي وان النكرة هي ما وضع لشيء لا بعينه اي لواحد شايع
في امته لا يخص واحدا دون اخر باعتبار الوضع بخلاف المعرفة وفي كلام المصنف اشارة
الى شيء من هذا حيث قال في الكافية الشافية ما شاع في جنس كعبد نكرة وغيره معرفة
كعنترة والمراد بالمنادى في كلام المصنف النكرة المقبل عليها لان النكرة غير المقبل عليها
باقية على التنكير والعلم باق في الندا على تعريف العلمية خلافا لمن ادعى انه ينكر
ثم يعرف بالندا والمراد بالمضاف ما اضيف الى معرفة اضافة معنوية لا لفظية
وانما سكت عن تبيين ذلك لوضوحه وعند المصنف ان اقسام المعرفة سبعة
كما ذكرها واكثرهم يذكرون انها خمسة اقسام لانهم لا يعدون المنادى والموصول
ومنهم من يعد المنادى خاصة فتكون الاقسام عنده ستة لكنه يعدها خمسة
لانه يجعل منها قسما هو المبهم ويعبر به عن اسم اشارة والموصول والسبب في ان منهم
من يعدهما او لا يعد احدهما انهم اختلفوا في الموجب لتعريفهما اما المنادى فقيل
انه معرف بالالف واللام لام محذوفين ونابت حرف الندا منابهما فهو من قبيل ما عرف باللام
قال الشيخ وهو الذي صححه اصحابنا وقيل انه معرف بالاقبال عليه والقصد والخطاب فهو
قسم براسه قال المصنف قال قوم تعريفه بحرف محذوف لفظا وبقي معنا كما بقي معنى الاضافة

في

في نحو كلا منا بالمضاف الا الاشال وقال قوم بل تعريفه بالمواجهة والاشارة اليه وهذا
المعنى مفهوم من ظاهر قول سيبويه وهو اظهر وابعد من التكليف انتهى واما الموصول
فذهب الاخفش الى انه تعرف باللام وما ليس فيه لام كمن وما فهو في معنى ما هي فيه واما
ايهم فانه تعرف بالاضافة وعلى هذا الاكثرون من النحاة فالموصول على هذا من قبيل
المعرف باللام ايضا وذهب الفارسي الى انه تعرف بالعهد الذي في الصلة وهذا هو راي
المصنف ولهذا عده قسما براسه وقد رد هذا المذهب بان الصلة تتنزل من الموصول
منزلة الجزء فكما ان جزء الشيء لا يعرف الشيء كذلك ما ينزل منزلته وفي هذا الرد نظر لا يخفى
ص واعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب السالم عن ابهام ثم المشار
به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه ش واعلم ان
معنى كون بعض المعارف اعرف من الاخر ان يكون اقل اشتراكا من الذي هو اعرف منه
فيكون تطرق الاحتمال الى الاعرف اقل من تطرقه الى غير الاعرف وعلى هذا يندفع ما ذكر
عن ابن حزم الظاهري رحمه الله تعالى من ان المعارف كلها مستوية الرتبة فلا يصح
ان يقال هذا اعرف من هذا لان المعرفة لا تتفاضل ولا يصح ان يقال عرفت هذا اكثر
من هذا لانه يكون نوعا من المرجوح المعرفة جهلا فالذي اشار اليه ابن حزم وان كان
صحيحا في نفسه هو غير ما اراده اهل الصناعة النحوية ثم ان المنادى والموصول لم يخصا
بالذكر عند التعرض لذكر التفاضل بين المعارف اما على راي من لا يعدهما قسمين
براسيهما فظاهر واما على راي من يعدهما كالمصنف فلانه جعل المنادى في رتبة

المشار اليه والموصول في رتبة ذي الاداة فعلى هذا انما ذكر التفاضل بين الخمسة الباقية
وهي المضمر والعلم والمشار به وذو الاداة والمضاف الى احدها واعلم انه ليس شي من المعارف
المذكورة الا قيل انه اعرف من بقيتها الا المضاف وسببه ان المضاف انما يكتسب
التعريف من الذي اضيف اليه فلا يمكن جعله اعرف مما اكتسب منه التعريف اذا تقرر هذا
فقيل المضمر اعرفها وعلى ذلك الجمهور وهو مذهب سيبويه وقيل العلم اعرفها وعزي الى
الكوفيين والصيمري وقيل اسم الاشارة اعرفها ونسب الى ابن السراج وقيل المعرف بال
اعرفها والاصح ان الضمير اعرفها ثم يليه العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو الاداة وهذا هو الذي
اورده المصنف وقد تقدم ان المنادى في رتبة المشار به وان الموصول في رتبة
ذي الاداة واما المضاف الى احدها ففيه ثلثة مذاهب احدها انما اضيف الى
شي فهو في رتبة ذلك ذلك الشي وهو راي جماعة منهم المصنف الثاني انما اضيف
الى شي فهو دون ما اضيف اليه في الرتبة وهو قول المبرد الثالث التفصيل وهو ان اضيف
الى غير المضمر فهو في رتبته وان اضيف الى المضمر فهو في رتبة العلم وذكر ابن عصفور انه
مذهب سيبويه واختار الشيخ ان العلم اعرف المعارف ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو الاداة
مجريا على الترتيب المذكور انتهى غير انه قدم العلم على المضمر قال وانما ذهبت الى تقديم
العلم لانه جزئي وضعا واستعمالا وباقي المعارف كليات وضعا جزئيات استعمالا فانا
مثلا لكل متكلم وكذا انت لكل مخاطب وهو لكل غايب فوضعت كلية وبالاستعمال
تصير جزئية وكذا اسم الاشارة وضع لكل من يشار اليه انتهى وهذا الذي ذهب اليه

الشيخ

الشيخ من ان المضمر وبقية المعارف غير العلم كليات وضعا ذهب اليه بعض المتاخرين من علماء
الاصول واستشكل كونهم جعلوا الضمير اعرف المعارف والحق ان الضمير جزئي وضعا وذلك ان
انا مثلا لا وضع للمتكلم والمتكلم حال التكلم معين وانت للمخاطب والمخاطب حال الخطاب معين
وكذا بقية الضماير واسم الاشارة اليه فلم يوضع كل من الضمير واسم الاشارة ايضا وضع
للمشار اليه وهو معين حال الاشارة اليه فلم يوضع كل من الضميرين واسم الاشارة الا لمعين
ثم اذا كان المضمر اعرف من بقية المعارف فان تعريفه في نفسه متفاوت بالنسبة الى
انواعه فضمير المتكلم اعرف قال المصنف لانه يدل على المراد به بنفسه وبمشاهدة
مدلوله وبعدم صلاحيته لغيره وبتميز صورته ثم ضمير المخاطب لانه يدل على المراد به
بنفسه وبمواجهة مدلوله وتقتضي قولهم ان الضمير اعرف المعارف انه يلي ضمير المخاطب
في الرتبة ضمير الغايب وقد صرح ابن عصفور بذلك لكن المصنف جعل رتبة العلم قبل رتبة
ضمير الغيبة قال لان العلم يدل على المراد به حاضرا وغايبا على سبيل الاختصاص قال الشيخ
لا اعلم احدا جعل العلم اعرف من ضمير الغايب الا المصنف وقيد المصنف ضمير الغايب
بكونه سالما عن ابهام ومثله بقول زيد رايته قال فلو تقدمه اسمان او اكثر نحو قام زيد
وعمرو كلمته لتطرق اليه ابهام ونقص تمكنه في التعريف انتهى والظاهر انه دون
رتبة الضمير السالم عن الابهام وفوق رتبة المشار به وقول المصنف ثم المشار به والمنادى
قد تقدم ان المشار به دون العلم في الرتبة وان المنادى في رتبته وقوله ثم الموصول
وذو الاداة تقدم ان ذا الاداة بعد المشار به في الرتبة وان الموصول في رتبته قال

المصنف هو بحسب صلته فيكمل تعريفه بكمال وضوحها وينقص بنقصانه وكلامه في الشرح
يشعر بتقدم الموصول في الرتبة على ذي الاداة قال ابن عصفور بعد ان ذكر اعرف المضمرات ثم اعرف
الاعلام اسما الاماكن ثم اسما الاناسي ثم اسما الاجناس واعرف المشارات ما كان للقريب ثم
للمتوسط ثم للبعيد واعرف ذي الاداة ما كانت فيه للحضور ثم للعهد في شخص ثم للعهد في
جنس واسما الاجناس لا يعرف تعريفها من تنكيرها الا بالاستقرا فمما هو معرفة ابن اوي
وابن قترة ومما هو نكرة ابن لبون وابن مخاض ومما جا معرفة ونكرة ابن عرس واما ابن اوبر فزعم
سيبويه انه معرفة لامتناعه من الصرف وقال المبرد هو نكرة لدخول اللام عليه
في قول الشاعر ولقد نهيتك عن بنات الاوبر وعند من يرى مذهب سيبويه ان ال في هذا
الاسم زايدة انتهى ملخصا وقوله والمضاف بحسب المضاف اليه قد تقدم ذكر المذاهب
فيه وان مذهب سيبويه ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الى المضمر فانه
في رتبة العلم وانما جعلوا المضاف الى المضمر دونه في الرتبة ليلا يكون مساويا للمضمر
في التعريف والغرض ان المضمر فقط اعرف المعارف فلا يشاركه غيره وليس بعد المضمر
رتبة تليه الا رتبة العلم فقالوا هو في رتبة العلم ولا يخفى ضعف هذا التعليل واما
من جعل المضاف في رتبة المضاف اليه مطلقا فعمدته في ذلك ان سيبويه حكم في ذلك فيما
اضيف الى ذي الاداة فعم هو الحكم وقد قيل ان سيبويه لم يطلق التسوية الا في
المضاف الى ذي الاداة وموجب ذلك ان ذا الاداة اقل وجوه التعريف فلا انحطاط
بعده واما ابو العباس المبرد فانه حمل المضاف الى كل واحد من الثلاثة غير المضمر على

المضاف

المضاف الى المضمر فجعل المضاف الى كل منها دونه في التعريف ورد عليه بقوله تعالى وواعدنا كم
جانب الطور الايمن فوصف المضاف الى ما فيه اللام بما فيه اللام والمتقرر ان النعت
لا بد ان يكون مساويا للمنعوت في التعريف او اقل منه تعريفا ويلزم من قول المبرد ان يكون
النعت فايقا المنعوت في التعريف وهو لا يجوز وانشد ابن عصفور في شرح الجمل ردا على المبرد
قول الشاعر وقد كخذروف الوليد المثقب وقول الاخر كنبل القطا الاعز المرجح
له عقاب تدلت من شماريخ ثهلان ووجه الرد فيهما ما قرر في الاية الكريمة ص وقد
يعرض للمفوق ما يجعله مساويا او فايقا ش لم يمثل المصنف لمفوق جعل مساويا
ولا مثال لمفوق جعل فايقا تمثال كقولك لرجلين حضراك دون ثالث للاميرة بل الفاني منهما
لا يعرف ان مجرد هذا اللفظ المعطوف من المعطوف عليه ما لم يعضد اللفظ بمواجهة او نحوها
بخلاف قولك للكبير منكما مبترة بل للصغير او بالعكس او تقول للذي سبق منكما مبترة بل
للذي تاخر فانهما لا يرتابان في مراده بالاول والثاني فقد عرض لذي الاداة والموصول
ما جعلهما فايقين في الوضوح لضمير الحاضر وكذلك يعرض للعلم ما تجعله اعرف من ضمير
المتكلم كقول من شهر باسم لا شركة فيه لمن قال له من انت انا فلان ومنه قوله تعالى انا
يوسف فالبيان لم يستفد بانا بل بالعلم بعده وقد يعرض للموصول مثل ما عرض للعلم
لقول من شهر بفعل لا شركة فيه لمن قال له من انت انا الذي فعل كذا ومن هذا القبيل
سلام الله على من نزل عليه القران ان ضمير الخطاب انما يدل على معناه بالمواجهة وقول
المصنف ما لم يعضد اللفظ بمواجهة يدل على ان المواجهة في ايراد المثال الذي ذكره

منقوده واذا فقدت المواجهة فقد الخطاب واذا فقد الخطاب فقدت دلالة اللفظ علي
ما يقصد به ولا شك ان قولنا للكبير او الصغير او الذي سبق او تاخر يتطرق اليه من الاحتمال
ما لا يتطرق الي الضمير في قولنا انت بل لكن اذا حصلت المواجهة من المتكلم للمخاطب فكيف يكون
ما يتطرق اليه الاحتمال اعرف من الذي لا يتطرق اليه احتمال او يكون التطرق اليه اقل فلم يظهر
بهذا ان اسم الاشارة والموصول فوق ضمير الحضور في الوضوح واما قوله ان العلم قد يكون
اعرف من ضمير المتكلم كقول القايل انا فلان فغير ظاهر وذلك ان العلم لم يذكر بعد الضمير
للايضاح لان دلالة الضمير علي معناه لا لبس فيها فيحتاج الي الازالة وانما ذكر ليعلم
المخاطب ان المتكلم صاحب هذا الاسم اي الذي يطلق عليه هذا الاسم فان المخاطب انما
كان يجهل المراد منه لكن الاسم ولم يجهل المتكلم اصلا وفي قوله تعالي قال انا يوسف بعد قول
اخوة يوسف عليه وعليهم السلام قالوا انك لانت يوسف ما يشعر بما ذكرته ص
والنكرة ما سوي المعرفة ش قال المصنف تمييز النكرة بعد عد المعارف بان يقال
وما سوي ذلك نكرة اجود من تمييزها بدخول رب والالف واللام لان من المعارف
ما يدخل عليه الالف واللام كفضل وعباس ومن النكرات ما لا يدخل عليه رب ولا
الالف واللام كاين وكيف وعريب وديار انتهي واعلم ان غير المصنف تعرض لذكر رتب
الاسماء في التنكير كما ذكروا رتبها في التعريف فقالوا انكر النكرات شي ثم متحيز ثم جسم ثم نام
ثم حيوان ثم ماش ثم ذو رجلين ثم انسان ثم رجل ونحو ذلك من الاشياء وحكم ما يقابل كل واحد
من هذه الاسماء حكم ما هو في مرتبته فما شي فليس له ما هو في مرتبته لانه اعم النكرات ثم متحيز

في مرتبته

في مرتبته غير متحيز وجسم في مرتبته معني ونام في مرتبته غير نام وحيوان في مرتبته جماد
وماش في مرتبته سابح وطاير وذو رجلين في مرتبته غير ذي رجلين وذو ارجل والانسان
في مرتبته بهيمة ورجل في مرتبته امراة قال ابن عصفور لما رد علي ابي القسم تقسيمه
والصحيح ان كل نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها فهي انكر النكرات
فان دخلت تحت غيرها ويدخل غيرها تحتها فهي بالاضافة الي ما يدخل تحتها اعم وبالاضافة
الي ما تدخل تحته اخص وقال ابن الضايع ما معناه ان قول النحاة انكر النكرات كذا اعم كذا
انما يكون في الامور التي ينسب بعضها الي بعض بالعموم والخصوص المطلق فالامور
المتباينة والمتساوية في العموم والخصوص او التي ينسب بعضها لبعض بالعموم والخصوص
من وجه لا يكون فيها ذلك وقال بعد تقسيم ذكره فمعني قولهم انكر النكرات شي يعنون
انكر النكرات الداخل بعضها تحت بعض المتفاضلة في العموم والخصوص قال ولذلك
لا يرد عليهم ان يقال ليس شي انكر من موجود ثم قال فان قيل معلوم انكر من شي لان المعلوم
يقع علي المعدوم قيل رب شي ليس بمعلوم لنا فلفظه معلوم من حيث هي فقط لا بالنظر
الي العالم ليست باعم من شي علي الاطلاق ولا يرد علينا ان كل شي معلوم لله تعالي فان
من الاشيا ما هو مجهول عندنا فيصدق عليه انه ليس بمعلوم فلفظه معلوم اضافية لا ينبغي
ان تقرن بما هو موضوع علي ذاته من حيث هي تلك الذات لا بالنظر الي غيرها انتهي كلام
ابن الضايع واعلم ان مذهب سيبويه ان النكرة اول والمعرفة بعدها وطارية عليها
وزعم الكوفيون وابن الطراوة ان الاسم لا يبنى علي ما ذهب اليه سيبويه قالوا لان من الاسما

ما التعريف فيه قبل التنكير نحو مررت بزيد وزيد اخر ومنها ما الاينار وبه التعريف كالمضمرات
ومنها ما التنكير فيه قبل التعريف كما قال سيبويه فضم الجميع الي هذا الضرب الواحد غير صحيح
قال الاستاذ ابو علي الشلوبين لم يلتفت سيبويه هنا في التعريف والتنكير الا الي حال الوجود لا
الي ما تخيله الكوفيون ولو اذا نظر الي حال الوجود كان التنكير قبل التعريف صحيحا لان الاسما
هي الاول لتم الانواع ووضعهما علي التنكير اذ كان الجنس لا يختلط بالجنس والنوع لا يختلط بالنوع
والاشخاص هي التي حدث فيها التعريف لاختلاط بعضها ببعض فالذي قاله سيبويه صحيح لا اعتراض
عليه ص ولبيرو ولاشارة قبل العلم خلافا للكوفيين وهذو الاداة قبل الموصول لابن وما
المستفهم بها معرفتين اعرف من العلم ولاهم في ذلك شبهتان احديهما ان اسم الاشارة
والثانية ان تعريف اسم الاشارة حسي وعقلي وتعريف غيره قابل للتنكير والعلم بخلاف ذلك فكان
تعريفه دون تعريف اسم الاشارة العلم عقلي لا غير وتعريف من جهتين اقوي من تعريف
من جهة واحدة والجواب عن الاولى ان يقال لزوم الشي معني لا يوجب له مزية علي ما له ذلك المعني
دون لزوم بل قد تثبت المزية لغير ذي اللزوم علي ذي اللزوم كما ثبتت لنقيضك علي غيرك
مزية فتعرف بالاضافة مع عدم لزومه لها ولم يتعرف غيرك بمانع لزومه لها وكما يثبت للجميع
مزية علي الجما في قولهم جاوا الجما الغفير حيث عد الجميع معرفة علي مولة بنكرة مع عدم لزوم الالف
واللام واول الجما الغفير بنكرة مع لزوم الالف واللام والجواب عن الاول ان يقال لزوم الشي
معني لا يوجب له مزية علي ما له ذلك المعني دون لزوم بل قد تثبت المزية لغير ذي اللزوم
علي ذي اللزوم كما ثبتت لنقيضك علي غيرك مزية فتعرف بالاضافة مع عدم لزومه لها

ولم يتعرف غيرك بمانع لزومه لها وكما يثبت للجمع مزية علي الجما في قولهم جاوا الجما الغفير حيث عد
الجميع معرفة غير مولة بنكرة مع عدم لزوم الالف واللام واول الجما الغفير بنكرة مع لزوم
الالف واللام الي والجواب عن الثانية ان يقال المعتبر في كون المعرفة معرفة الدلالة
المانعة من الشياع سوا حصل ذلك من جهة او من جهتين والمعتبر في ترجيح التعريف
قوة منع الشياع وزيادة الوضوح ومعلوم ان اسم الاشارة دال علي المشار اليه فحقيقته لا
تشخص به علي التمام وكذلك لا يستغني غالبا عن صفة تكمل دلالته بخلاف العلم لاسيما
علم لم تعرض فيه شركة كاسرافيل وطالوت وداود ونزار ومكة ويثرب وذهب ابن كيسان
الي ان ذا الاداة عرف من الموصول وشبهته ان ذا الاداة توصف بالموصول كقوله تعالى
قل من انزل الكتاب الذي جا به موسي والموصوف به اما مساو واما دون الموصوف ولا قائل
قايل بالمساواة فثبت كون الذي اقل تعريفا من الكتاب والجواب ان يقال لا نسلم كون
الذي في الاية صفة بل هو بدل او مقطوع علي اضمار فعل ناصب او مبتدا وعلي تقدير
كون الذي صفة فالكتاب علم بالغلبة لان المعنيين بالخطاب بنو اسرايل وقد غلب
استعمال الكتاب عندهم مرادا به التورية فالتحق في عرفهم بالاعلام فلا يلزم من وصفه
بالذي جواز وصف غيره مما لم يلحق بالاعلام والجواب الاول يجاب من اورد عليها لها
الا الاشقا الذي كذب وتولي وسيجنبها الاتقي الذي يؤتي ماله يتزكي وقد تقدمت
الاشارة الي ان الموصول يتضح صلته وضوحا يجعله في رتبة العلم ولا يكون ذلك في
ذي الاداة غالبا الا اذا عرض له ما عرض للنجم والصعق من الغلبة الملحقة بالاعلام الخاصة

انتهى وهذا الجواب الذي اجاب به المصنف ابن كيسان بدليل انه علي ان الموصول ليس مساويا

الي التعريف ذا الاداة بل رتبة الموصول علي وقال الشيخ ثبت في بعض نسخ هذا الكتاب ان

ذا الاداة بعد الموصول فصارت المذاهب ثلثة احدها ان الموصول وذا الاداة سوا

الثاني ذا الاداة اعرف ان الموصول اعرف الثالث ان ذا الاداة اعرف وناقض

المصنف في قوله ولا قايل بالمساواة قال فان مذهب اصحابنا ان الموصول من قبيل ما عرف

باللام فيجوز ان يوصف كل منهما بالاخر لتساويهما فمن وصف ذي الاداة الموصول الابيات

الكريمة الذي ذكرتها ومنه قول الشاعر انت الهلالي الذي كنت مرة البيت ومن

وصف الموصول بذي الاداة قوله تعالى قل اؤنبئكم بخير من ذلكم للذين اتقوا الايات

فوصف الذين بقوله الصابرين والصادقين والقانتين والمنفقين والمستغفرين

بالاسحار انتهى والحق ان كيسان بالعارف من وما الاستفهاميتين نظرا الي ان جوابهما يكون

معرفة والجواب مطابق للسوال فاذا قيل من عندك فجوابه زيد او نحوه واذا قيل ما دعاك ك

الي كذا فجوابه لقاؤك او نحوه فدل تعريف الجواب علي تعريف المجاب قال المصنف

وهذا ضعيف لوجهين احدها ان تعريف الجواب غير لازم اذ لمن قيل له من عندك ان

يقول رجل من بني فلان ولمن قيل له ما دعاك الي كذا ان يقول امور مهم والثاني

ان من وما في السوالين قايمان مقام اي انسان واي شي وهما نكرتان فوجب تنكير

ما قام مقامهما والتمسك بهذا اقوى من التمسك بتعريف الجواب لان تقابل شيئين قام

احدهما مقام الاخر اكثر واكثر من تطابق الجواب والسوال وايضا فالتعريف فرع

ثم ادعاه تعليقه الدليل بخلاف الدعا التنكير ص باب المضمر وهو الموضوع

لتعيين مسماه مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته ش لما ذكر المعارف مجملة شرع في ايرادها

مفصلة وانما اخر المنادي والمضاف فذكرهما في اثناء الكتاب لان الاول منصوب والثاني

مجرور فناسب الا يذكرا الا بعد الدخول في ابواب المعربات وذكر المرفوعات

والمنصوبات وبدا المصنف بالمضمر لانه الاعرف والوضع قد تقدم تفسيره واما التعيين

فقد قال المصنف المراد به جعل المفهوم معاينا للسامع او في حكم المعاين قال فذكره مخرج

للنكرات وذكر الوضع مخرج للمنادي والمضاف وذي الاداة وذكر الاشعار بالتكلم والخطاب

او الغيبة مخرج للعلم واسم الاشارة والموصول لان كل واحد منها على سبيل البدل بخلاف

المضمرات فان المشعر منها باحدي الاحوال الثلث لا يصلح لغيرها هذا كلام المصنف لا يختص بواحدة من الاحوال الثلاثة بل هو صالح لكل واحد منها صح

وفيه بحثان الاول كون ذكر الوضع مخرجا للمنادي وما ذكر معه لبس لان الثلثة غير موضوعة

كما فهمه الشيخ بل المراد به انه لم يكن المقصود بوضعها تعيين مسماها انما المقصود شي اخر

وتعيينها المسمي بها حصل بطريق التبع فالمقصود بالنداء الطلب اقبال المنادي ويلزم من

قصده بالطلب التعيين والمقصود بالاضافة افادة الملك او الاختصاص ويلزم منه

اذا كانت الي معرفة التعيين والمقصود بالاداة الاحالة علي شي للمخاطب به شعور اما

خارجي او ذهني فيجز التعيين بوسطة ذلك الشي المشعور به الثاني ما شرح به المصنف

كلامه يقتضي ان يكون التعيين جنسا والوضع فصلا وقد اعتمد هذا وهو جعل المذكور في مرتبة

الجنس فصلا وما يليه جنسا في بعض الحدود المذكورة في هذا الكتاب ولا يضر ذلك اذ ليس

فيه غير تقديم الفصل في الذكر على الجنس ولو جعل المصنف الوضع جنسا والتعيين فصلا
لاستقام وذلك لان قوله الموضوع يشمل النكرة والمعرفة وقوله التعيين مسماه تخرج النكرة
والمعارف الثلثة التي هي المنادي والمضاف وذو الاداة اما النكرة فلانها موضوعة دون
تعيين واما الثلثة فانها وان عينت لم توضع لتعين اي لم يقصد من وضعها التعيين
بل امر اخر كما تقدم بخلاف بقية المعارف فانها وضعت لتعيين المسمي واما جعله التعيين
مخرجا مع جعله اياه جنسا من حيث صلاحيته لان يكون فصلا ساغ فيه ذلك ص
فمنه واجب الخفا وهو المرفوع بالمضارع ذي الهمزة او النون وبفعل امر المخاطب ومضارعه
واسم فعل الامر مطلقا ش اعلم ان المضمر اما مستكن واما بارز والبارز ضمان متصل
ومنفصل والمستكن ضمان واجب الاستكان وجايزه وبدا المصنف بالكلام على
المستكن وبدا منه بواجب استكانته فكانه قال من المضمر مستكن بدليل قوله بعد ومنه
بارز ثم قال فمنه اي فمن المستكن واجب الخفا والمراد بالواجب الخفا ما لا يزال مستكنا
ولا يغني عنه ظاهر ولا مضمر بارز وذكر ان الخفا واجب في مواضع خمسة وهي المضارع ذو
الهمزة او النون كافعل ونفعل وفعل امر المخاطب كافعل واراد بالمخاطب المفرد المذكر
فاستغني عن التقييد باللفظ فلو كان فعل الامر لمونث او مثني او جمع برز الضمير كافعلي
وافعلا وافعلوا ومضارع والمراد المفرد المذكر ايضا كتفعل واسم فعل الامر كنزال قال المصنف
فكل واحد من هذه الامثلة الخمسة رافع اسم استغنا بمعناه عن لفظه فان قصد توكيده
جي بالبارز المطابق له وهو انا بعد افعل ونحن بعد نفعل وانت بعد افعل وتفعل ونزال

بارز

بارز يو انتي نعلي هذا انت في قوله تعالي اسكن انت توكيد ولو كان فاعلا لما قيل في خطاب الاثنين
والجمع اسكنا انتما واسكنوا انتم بل كان يقال اسكن انتما واسكن انتم وذكر مطلقا بعد اسم الفعل
تنبيها على انه يستوي فيه خطاب الواحد المذكر والمونث ومثناهما ومجموعهما ولم يذكر
مطلقا مع فعل امر المخاطب ومضارعه تنبيها على ان وجوب خفا مرفوعهما مخصوص بالافراد
والتذكير واستدرك الشيخ على المصنف قسما سادسا يجب فيه خفا الضمير وهو اسم
الفعل المضارع للمتكلم وهو اوه بمعني اتوجع واف بمعني اتضجر ونحوهما والجواب ان اسم الفعل يستغني
عن ذكره لان حكمه في وجوب الاستتار وعدمه حكم الفعل الذي هو بمعناه فكان ذكر
الفعل كافيا وانما خص المصنف اسم الفعل الامر بالذكر لمخالفته حكم فعله وذلك ان فعله
انما يجب استتار مرفوعه اذا كان مسندا للمفرد مذكر واسم الفعل اذا كان بمعني الامر
يجب استتار مرفوعه مطلقا كما بينا من كان كما تقدم واذا ذكر اسم فعل الامر لوجب لا يلزمه
ذكر اسم فعل غيره ولو لم يذكر اسم الفعل اصلا لاستغني عنه لان حكم اسم كل فعل حكم فعله
ولا يضر كون الضمير مع فعل الامر اذا كان لغير مفرد مذكر يبرز بخلاف اسم الفعل لانه قد علم
ان الاسما لا يبرز معها ضمير رفع فلا حاجة الي التعرض اليه بالذكر وقد استدرك
غيره الشيخ ايضا المصدر الاتي بدلا من فعل الامر فانه يجب معه استتار الضمير والجواب
ان حكمه في وجوب الاستتار حكم الفعل الذي هو بدل عنه فلذا لم يذكره ص ومنه
جايز الخفا وهو المرفوع بفعل الغايب والغايبة او معناه من اسم فعل وصفة وظرف وشبهه
ش اي ومن المستكن والجايز الخفا هو الذي يخلفه ظاهرا ومضمر بارز كقوله زيد حسن

فهي حسن ضمير منوي مرفوع به وليس خفاؤه واجبا بل جايزا لانه لا قد يخلفه ظاهرا ومضمر
بارز كقولك زيدٌ حَسَنٌ فهي حسن ضمير وجهه ومضمر بارز نحو زيدٌ ما حسن الا هو وكذا
حكمه مع فعل الغايبة نحو هند حسنت وحسنت صورتها وما حسن الا هي والحق المصنف
فعل الغايب والغايبة فدخل فيه الماضي والمضارع وتقييد الافراد خرج منه وهو التثنية
والجمع ومثال المرفوع باسم الفعل المشار اليه هند هيهات رافع ضميرا عايدا على هند
وليس خفاؤه واجب وان كان لا يثني ولا يجمع لكنه قد يخلفه ظاهر نحو هند هيهات دارها
وعدم تمثيل المصنف مع اسم الفعل بالضمير البارز يدل على انه لا يرفعه الشيخ ولا يرفع لم
الفعل الضمير البارز فلا يقال هند ما هيهات الا هي لانه لم يتسع في اسم الفعل فينبغي
كما يتسع الفعل ومثال المرفوع بصفة وظرف وشبهه زيدٌ حسنٌ وعمرو عندك او في الدار
محسن وعندك وفي الدار قد ارتفع بكل منها ضمير مستكن جاز الخفا لانه قد يخلفه ظاهر
وضمير بارز نحو زيد حسن وجهه وما حسن الا هو وعمرو عندك غلامه او ما عندك
الا هو وبشر في الدار شخصه او ما فيها الا هو وقد عرفت مما ذكر ان جملة الضماير المستكنة
خمسة وهي المدلول عليها بانا ونحن وانت وهو وهي وكلها في موضع رفع اذ الضمير
المستكن لا يكون غير مرفوع واما المدلول عليها بانت وانتما وانتم وانتن وهما وهم وهن
ففروع عن الخمسة المذكورة وقد يجعل كلمة هي من الفروع ايضا فيكون الاصول على هذا
اربعة لا غير ص ومنه بارز منفصل وهو ان عني به المعني ينفعل نا في الاعراب كله وان
رفع بفعل بان فتح انضم للمتكلم وتفتح للمخاطب وبكسر للمخاطبة وتوصل مضمومة بميم والف

للمخاطبين

للمخاطبين والمخاطبتين بميم مضمومة ممدودة للمخاطبين وبنون مشددة للمخاطبات وتسكين
ميم الجمع ان لم يلها ضمير متصل عرف وان وليها لم يجز التسكين خلافا ليونس وان رفع بفعل
غيره فنون مفتوحة للمخاطبات او الغايبات والف التثنية غير المتكلم وواو المخاطبين
والغايبين ويا للمخاطبة وللغايب مطلقا مع الماضي ماله مع المضارع وربما استغني معه
بالضمة عن الواو وليس لامر بع علامات والفاعل مستكن خلافا للمازني فيهن والاخفش
في اليا ش الضمير في قوله ومنه راجع الى المضمر اي ومن المضمر بارز والبارز قسيم المستكن
وقال المصنف هنا البارز ضد المستكن فلذكره المستكن على ان مراده ما تقدمت
الاشارة اليه وهو تقسيم المضمر اولا الى مستكن وبارز ثم تقسيم المستكن الى واجب
الخفا وجايزه وقد علمت ان البارز منفصل ومتصل ما لا يبتدا به ولا يستغني عن مباشرة
العامل لفظا وخطا والمنفصل بخلافه وسياتي الكلام عليه في فصل مفرد ثم المتصل
على اربعة اقسام اما مرفوع الموضع واما منصوبه واما مجروره واما صالح للثلاثة
اما الصالح لها فكلمة نا خاصة وهي المستعملة اما للمتكلم المعظم نفسه او المبين في كونه
مشاركا بواحد واكثر والى ذلك اشار المصنف بقوله وهو ان عني به المعني ينفعل نا في
الاعراب كله لانه قد تقدم التثنية على ان نون نفعل تدل على المتكلم عظيما او مشاركا ثم
هذا المضمر اعني نا لا يرفع الا بالفعل الماضي خاصة وينصب بالافعال الثلثة وبما
يعمل عملها من الاسماء والحروف ويجر بالاضافة وبالحرف اما المنصوب الموضع والمجرور
فاني الكلام فيه في هذا الفصل واما المرفوع الموضع فاعلم ان اصوله خمسة وهي تا ونون

مفتوحة والف وواو وياء وبانضمام كلمة كيا المرفوعة اليها الضمير ستة ثم هذه الخمسة منها ما

يسند اليه الماضي خاصة ومنها ما يسند اليه المضارع والامر ومنها ما يسند اليه ثلاثة

فالاول التاء وتشترك فيها المتكلم والمخاطب فضمها دليل علي المتكلم وفتحها دليل علي المخاطب

وكسرها دليل علي المخاطبة ومنها متلوة بما دليل علي المخاطبين والمخاطبتين ومنها متلوة بميم

مضمومة ممدودة دليل علي المخاطبين ومنها متلوة بنون مشددة دليل علي المخاطبات والي

هذا الاشارة بقوله وان رفع بفعل ماض فتا الي قوله وبنون مشددة للمخاطبات

والثاني اليا وهي للمونثة المخاطبة خاصة نحو تفعلين وافعلي والي هذا الاشارة بقوله

ويا للمخاطبة والثالث النون والالف والواو ولكنها مع المضارع والامر للخطاب او للغيبة

نحو تفعلن وافعلن وهن يفعلن وتفعلان وافعلا ويفعلان وتفعلون وافعلوا

ويفعلون والي هذا الاشارة بقوله وان رفع بفعل غيره فهو نون الي او الغايبين بيتين

اي وان رفع الضمير البارز المتصل بفعل غير الماضي فهو كما الي اخره واعلم انه ذكر

الالف الي قوله لتثنية غير المتكلم للاختصار فهو اولي من قوله للمخاطبين والمخاطبتين

والغايبين والغايبتين ولما لم يكن للغايبة في الباب ضمير اقتصر علي قوله ويا للمخاطبة

وله مع الماضي للغيبة فقط فعلن وفعلا وفعلوا والي ذلك الاشارة بقوله وللغايب

مطلقا مع الماضي ماله من المضارع ولا اعرف ماذا اراد بمطلقا لكنه قال في الشرح

وبيسند الماضي في الغيبة الي ما يسند اليه المضارع فيقول زيد فعل وهند فعلت

والزيدان فعلا والهندان فعلتا والزيدون فعلوا والهندات فعلن ثم قال والي هذا

اشرت

اشرت بقولي وللغايب مطلقا مع الماضي ماله مع المضارع وهو كلام صحيح غير ان ادخال زيد فعل

وهند فعلت هنا ليس بجيد لان الكلام الان انما هو في الضمير البارز لا في المستكن علي ان الحكم في الضمير

المفرد لغايب وغايبة بالنسبة الي ما يسند اليه من ماض ومضارع قد عرف مما تقدم عند ذكر جايز

الخفا وقد عرف مما تقدم ان اصول الضمير البارز المتصل المرفوع ستة الفاظ وتقدم ان اصول

المستكن اربعة اذا لم يجعل كلمة هي اصلا بل فرعا لهو فيكون مجموع اصول المضمر المرفوع من مستكن

وبارز منفصل عشرة الفاظ ثم قد بقي الكلام علي ثلاثة مواضع من كلام المصنف في المتن الاول ما

اشار اليه بقوله وتسكين ميم الجمع الي اخره وحاصله ان ميم الجمع المتصلة بتا الضمير لها ثلاثة استعمالات

التسكين وضمها باختلاس وضمها باشباع لكن الاسكان اعرف من قسيميه والاشباع اقيس وهو

الاصل واستعمال الاول من السكون واكثر من الاختلاس ولقلة الاختلاس لم يتعرض اليه في المتن

هذا اذا لم يل الميم ضمير منصوب متصل فان وليها الضمير المذكور لزم الاشباع نحو قوله تعالى فقد

رايتموه وانتم تنظرون واجاز يونس التسكين نحو رايتمه قال المصنف ولا اعلم له في ذلك

سماعا الا ما روي ابن الاثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل

شيطانا وقياسه اراهموني ولو جا هكذا لكان ايضا شاذا لاسكان ومن وجه اخر

وهو انه اذا تعدي الفعل الي مفعولين وكانا ضميرين فان ضمير المتكلم يقدم علي ضمير المخاطب

وعلي ضمير الغايب وضمير المخاطب يقدم علي ضمير الغايب فكان القياس ارايتهم الباطل شيطانا

انتهي وناقش الشيخ المصنف في امرين احدهما كونه قصر الخلاف علي يونس لان الكسائي

والفرا وقد قرا لهم مكنتها باسكان الميم قال وكلام سيبويه يدل علي انه مسموع فانه

قال وزعم يونس انك تقول اعطيتكمه كما تقول في المظهر والاول اكثر واعرف يعني الاول لما
قدمه من قوله اعطيتكموه والثاني قوله فكان القياس ان يقال اراننهم والباطل شيطانا
قال الشيخ هذا لا يصح فان معناه عكس ما اراد عثمان رضي الله عنه لانه كان يكون
هو الذي رايهم شيطانا والمعني انهم هم راوه شيطانا فالقياس ان يقال في معني ما اراد عثمان
رضي الله عنه ارانيهم اياي الباطل شيطانا افهم الراوون قبل همزة التعدية انتهى الموضع
الثاني قوله وربما استغني معه بالضمة عن الواو والاشارة بذلك الي انه قد يقال في نحو
فعلوا فعل فالضمير فيه معه عايد علي الماضي وانشد المصنف علي ذلك رب ذي لقاح
ورب امك فاحش هاع اذا ما الناس جاع واجدبوا قال وانشد السيرافي لو ان
قومي حين ادعوهم حمل علي الجبال الصم لانهد الجبل اراد حملوا فحذف الواو اكتفا بالضمة
ثم وقف فسكن قال الشيخ ويجوز ان يكون اخبر عن القوم اخبار المفرد لكونه اسم جمع فيراعي
اللفظ فيه كما يقال الرهط شبع والركب سار فراعي الشاعر المعني في ادعوهم وراعي
اللفظ في حمل وانشد غير المصنف ولو ان الاطبا كان حولي وكان مع الاطبا الاساه قال
المصنف وربما فعل هذا مع فعل الامر كقول الشاعر ان بن الاحوص معروف فبلغه مثال
ساعد به اذا رام العلي فقصر الموضع الثالث قوله وليس لاربع علامات الي اخره اعلم
ان المازني زعم ان النون والالف والواو واليا المشار اليها حروف تدل علي احوال الفاعل
كالتاء من فعلت والفاعل مستكن كاستكنانه في زيد فعل وهند فعلت قال المصنف
وما زعمه المازني غير صحيح وانما هي اسما اسند الفعل اليها ودلت علي اسميتها تاكيدا لة نا

من فعلنا

من فعلنا والتاء من فعلت لان المراد مفهوم بها والاصل عدم الزيادة ولانها لو كانت حروفا
تدل علي احوال الفاعل المستكن كالتاء من هي فعلت لجاز حذفها في نحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا كما جاز حذف التاء في نحو فان الحوادث اودي بها ولا ارض ابقل ابقالها ولكانت الالف
واخواتها احق بجواز الحذف لان معناها اظهر من معني التانيث وذلك ان علامة التانيث
اللاحقة الاسما لا يوثق بدلالتها علي التانيث اذ قد تلحق المذكرات كثيرا كراوية وعلامة
وهمزة ولمزة فدعت الحاجة الي التا التي تلحق الفعل وليس الامر كذلك في علامتي التثنية
والجمع اذ لا يمكن ان يعتقد فيما اتصلتا به خلوه من مدلولهما فذكر الفعل علي اثر واحد
منهما مغن عن علامة تلحق الفعل ولما لم يستغنوا بما يلحق الاسم عما يلحق الفعل علم ان لهم
داعيا الي التزامه غير كونه حرفا وليس ذلك الا كونه اسما مسندا اليه الفعل ولذلك
لم يجز حذفه بوجه اذ لو حذفت لكان الفعل حديثا عن غير محدث عنه وذلك محال انتهي
وقد ضعف مذهب المازني بشي اخر وهو انه لو كانت هذه علامات للزم ان يكون نون
الاناث ساكنة ولا يسكن اخر الفعل لها كما كانت تا التانيث فتسكين اخر الفعل لها وتحريكها
يدل علي اسميتها اذ لا يكون ذلك الا لما يتنزل منزلة الجزء من الفعل كما ان التا في ضربت
اسم بلا خلاف لذلك النون في يفعلن ويفعلن قال المصنف وروي عن الاخفش ان يا
المخاطبة حرف تدل علي تانيث الفعل والفاعل مستكن كما هو مستكن في نحو هند فعلت
وهذا القول مردود ايضا بما رد به قول المازني وبشي اخر وهو ان الاخفش جعل يا افعلي
كتا فعلت فيقال له لو كانت اليا كالتا لساوتها في اجتماع مع الالف الاثنين فكان يقال

افعليا كما يقال فعلت لكنهم استغنوا من ذلك فعلم ان ما يفهم كون ذلك مستلزما اجتماع
مرفوعين بفعل واحد وذلك لا يجوز ص ويسكن اخر المسند الى التا والنون ونا ويحذف
ما قبله من معتل وتنقل حركته الى فا الماضي الثلاثي وان كانت فتحة ابدلت بمجانسة
المحذوف ونقلت وربما نقل دون اسناد الى احد الثلاثة في زال وكاد اختيه كانت حكى
وحركة ما قبل الواو والياء مجانسة فان ماثلها او كان الفا حذف وولي ما قبله بحاله وان
كان الضمير واوا والاخر يا او بالعكس حذف الاخر وجعلت الحركة المجانسة على ما قبله
ش لما انهى الكلام على الضماير البارزة المتصلة المرفوعة قصد ان يبين ما يطرا على
الفعل المسند اليها حال الاسناد من تسكين اخره وحذف ما قبله او حذف الاخر نفسه
اذا كانا معتلين وتغيير حركة فاء اما التسكين فاشار اليه بقوله ويسكن وقد تقدم
ان المسند الى يا والتا لا يكون الا ماضيا وان المسند الى النون يكون ماضيا ومضارعا
وامرا وشمل كلام المصنف الجميع وانما قال اخر المسند ولم يقل لام المسند لان المسكن
كما يكون لاما كضربت قد يكون حرفا زايدا كسلقيت وقال المصنف واختلف في سبب
هذا السكون فقال اكثرهم سببه اجتناب توالي اربع حركات فيما هو كالشي الواحد
لان الفاعل كالجزء من الفعل وهذا السبب انما هو في الماضي ثم حمل المضارع عليه واما
الامر فاستصحب له ما كان يستحقه من سكون صحيح الاخر كاذهبن او معتله
كاخشين وهذا التعليل ضعيف من وجهين احدهما ان التسكين عام والعلة قاصرة
عن اكثر الافعال لان توالي الحركات انما كان يوجد في الصحيح من فَعَل وفَعِل وفَعُل وانفعل

وانفعل

افتعل لا في غيرها ومعلوم ان غيرها اكثر ومراعاة الاكثر اولى من مراعاة الاقل والثاني ان توالي اربع حركات
ليس مهملا في كلامهم بل هو مستعمل بالنسبة الى بعض الابنية نحو ابل توطهر علبط واصل علابط
وعرتن واصله عرنتن وجندل واصله جنادل عند البصري وجندل بل عند الكوفيين وعلى كل تقدير
فقد حذف ثواصر منه ومن علابط ونونا من عرنتن مع افضا ذلك الى اربع حركات متوالية فلو
كان توالبها مستنفرا عنه طبعا ومقصود الاهمال وضعا لم يتعرضوا اليه دون ضرورة في الامثلة
المذكورة واضعاف اشباهها ولسدوا باب المبنية بالتا في نحو بركة ومعدة ولبوة فانه موقع
في توالي اربع حركات في كلمة واحدة بحسبها في كلمة لا لازمها التا كملازمتها هذه الثلاثة ومن
العجب اعتذار بعضهم عن تا التانيث بانها في تقدير الانفصال وانها بمنزلة كلمة ثانية مع انها
حرف كلمة مفردة لا يستغني بها فيحسن السكوت عليها ولا يستغني عنها فيقوم غيرها مقامها بخلاف
تا فعلت فانها جزء كلام تام وهي قابلة للاستغناء عنها بغيرها نحو فعل زيد وما فعل الا
انا فظهر بهذا ضعف القول بان سبب سكون لام فعلت ونحوه توالي اربع حركات وانما سببه
تمييز الفاعل من المفعول في نحو اكرمنا واكرمنا ثم سلك بالمتصل بالتا والنون هذا السبيل لما [ثلهما]
لنا في الرفع والاتصال وعدم الاعتلال انتهى واما حذف ما قبل الاخر اذا كان معتلا فاشار اليه
بقوله ويحذف ما قبله من معتل والمراد به انه كان ما قبل المسكن للسبب المذكور حرف علة ساكنا
حذف لالتقا الساكنين ثلاثيا كان الفعل او غير ثلاثي ماضيا كان او غيره امر لكن يختص الماضي الثلاثي
بامر اخر غير الحذف المذكور وهو تغيير حركة فايه وتفصيل القول فيه ان حركة العين منه اما مخالفة
لحركة الفا او موافقة ان كانت مخالفة لما بفعل اكثر من ان ينقل الى الفا بعد ادها بحركتها

ثم يحذف الحرف الذي نقلت حركته وهو العين للعلة المتقدمة وذلك نحو خفت وهبت
اصلهما بكسر العين لان مضارعهما يجي على يخاف ويهاب هذا مثال لمخالفة حركة العين
لحركة الفا بكسر واما مخالفتهما بضم فمثله المصنف بقوله جدت جعل العلة جود
وانظر في ذلك اذ يحتمل ان يكون اصله جود بفتح العين فيكون من باب ما وافقت
حركة العين فيه حركة الفا وانما ضم للعلة التي ضم لها نحو قلت كما سياتي وان كانت
الحركة موافقة ابدلت بحركة من جنس العين فتبدل كسرة ان كانت العين يا او ضمة ان
كانت العين واوا ثم يفعل من النقل الى الفا والحذف ما تقدم في المخالف وذلك نحو بعت وقلت
اصلهما قبل الاسناد بيع وقول بفتح العين فحوله الى بيع وقول ثم نقلت الحركة الى الى الفا
فقيل بعت وبعنا وبعن بالكسر وقالت وقلنا وقلن بالضم هذا قول اكثر النحويين واليه
جنح المصنف وهذهب بعض الغاما لخلافه وهو ان لا نقل ولا تحويل وانما غيرت حركة
الفا لبيان ما ذكره وهو اما بيان بنية الكلمة ان خالفت حركة العين حركة
الفا فانه اذا حصلت المخالفة راعوا بيان البنية ولم يراعوا المادة فيقولون خفت
بكسر الخا وان كانت عين الكلمة المحذوفة واوا ليبينوا انه على فعل بالكسر واما بيان
مادتها فانه اذا اصلحصلت الموافقة راعوا بيان المادة فيكسرون فيما عينه يا ويضمون
فيما عينه واو كبعت وقلت وهذا اقل عملا من الاول واما المضارع والامر فيقتصر فيهما
على الحذف نحو خفن ولا تخفن ومخفن ولا تبعن وقلن ولا يقلن والنقل في هذه المضارعات
ليس هو النقل الذي فيما مضيهما ولهذا يتنقل فيهما دون اسناد الى النون نحو يخاف ويبيع

ويقول

ويقول واما النقل في الماضي فموجبه الاسناد الى احد الثلثة اعني التا والنون واشار بقوله
وربما نقل دون اسناد الى احد الثلثة يعني التا والنون ونا الى قول بعض العرب ما زيل زيد فاعلا
وكيد زيد يفعل قال ابو خراش الهذلي ، وكيدت ضباع القف ياكلن جثتي وكيد خراش
يوم ذلك ييتم قال سيبويه وحدثنا ابو الخطاب ان ناسا من العرب يقولون كيد زيد يفعل
كذا قال استاذ ابو علي جسرهم على ذلك انهم امنوا اللبس حيث كان هذا الفعل لا يفعل له
وهو مع هذا شاذ واحترز بقوله حتى كان وعسى من زال بمعنى ماز وبمعنى ذهب او تحول
ومن كاد بمعنى احتال وبمعنى اراد وبمعنى مكر وجميعها ان فعال التي مضارعها يكيد فان مضارع
تلك يكاد واما حذف الاخر نفسه فاشار اليه بقوله وحركة ما قبل الواو واليا مجانسة
اليا ضم ومراده بالمجانسة ان تكون الحركة قبل الواو ضمة وقبل اليا كسرة نحو يفعلون وتفعلين
فانما تليهما اي فان ماثل الاخر الواو واليا بان كان اخر المسند اليه واوا واخر المسند
الى اليا يا او كان لفظا فقط حذفت الواو واليا والالف وانتقل الى المسند اليه واوا كان
او يا ما كان ينفصلا بالمحذوف دون تبديل حركته نحو انتم تدعون وانت ترمين وانتم تخشون
وانت تخشين وان لم يماثل الاخر الواو واليا بان كان المسند اليه واو الضمير واخر الفعل المسند
يا او كان المسند اليه يا الضمير واخر الفعل المسند واو حذف اخر الفعل وضم ما قبل المحذوف
ان كان المسند اليه واوا نحو انتم ترمون وكسر ما قبله ان كان المسند اليه يا نحو انت تغزين
والاصل ترميون وتغزوين فاستثقل نقل الضم على اليا المكسور ما قبلها وكسر الواو المضموم
ما قبلها مخففا بالتسكين وحذف انقلابهما محرك ما قبلهما بما يجانسهما ص ويا ضمير

الغايبين كضمير الغايبة كثيرا اثنتا ولهم جماعة وكضمير الغايب قليلا ربما ولهم بواحد يعم الجمع
لاسد او واحد يسد مسدهم وبما ما ذكر ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعل التفضيل كثيرا ودونه
قليلا ش اتيان ضمير ضمير الغايبين كضمير الغايبة كقوله تعالى واذا الرسل وقتت ومنه
قول الراجز • قد علمت والرقي ما تمنت اذا الكماة بالكماة التفت • قال المصنف فهذا كثير
خلاف اتيانه ضمير الغايب فانه قليل ومنه قول الشاعر • فاني رايت الضامرين متاعهم
يموت ويفنى فارضخي من وعاينا • اراد يموتون فافرد كانه قال يموت من ثم او من ذكرت وعلى
ذلك حمل قول الاخر • اي يعفق بالارطي رجال وارادها جمعهم فبهذا التوجيه يضعف الانتصار
للكسائي بهذا البيت في حذف الفاعل وللفراء في نسبه العمل الى العاملين وقد اجاز سيبويه
ان يقال ضربت وضربني قومك اراد وضربوني فافرد على تقدير وضربني من ثم وانشد ابو
الحسن • وبالبدو منا اسرة يحفظوننا سراع الى الداعي عظام كراكره • فافرد ضمير الاسرة
لانه نسب اليهم الحفظ فصح ان لهم عضدا وملجا فجا بالضمير على تقدير ذلك فكانه قال اسرتهم
يحفظهم ايانا ملجا عظيم كراكره ومن كلام العرب هو احسن الفتيان واجمله لانه بمعنى احسن
فتى فافرد الضمير حملا على المعنى والى نحو هذا اشرت بقولي او لسد واحد مسدهم ومثل هذا
قوله تعالى وان لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونها وقال الراجز • وطاب البان اللقاح
وبرد • لان النعم واللبن يسدان مسد الانعام والالبان انتهى وناقش الشيخ المصنف في
امور منها ان ضمير الغايبين انما ياتي كضمير الغايبة اذا كان الضمير عايدا على جمع تكسير كما تلاه
اما اذا اعاد على جمع سلامة نحو الزيدين فلا يجوز ان يكون الا بالواو ولا يقال الزيدون خرجت

وظاهر

وظاهر كلام المصنف يدل على عموم الحكم في الجمعين قال واذا عاد الضمير على اسم جمع جاز فيه الجمع
والافراد نحو الرهط خرجوا والرهط خرج ومنها انه نفى الحجة من البيت الذي انشده شاهدا
على ان ضمير الغايبين ياتي كضمير الغايب وهو فاني رايت الضامرين البيت قال لانه يحتمل ان يكون
متاعهم بدلا من الضامرين والخبر عنه كما تقول ان الزيدين ربهم واسع وكنى عن نفاد متاعهم
بالموت على سبيل المجاز والتقدير فاني رايت متاع الضامرين يبيد ويفنى انتهى ولا يخفى ضعف
هذا التخريج الذي خرجه الشيخ ومنها قوله وقد اجاز سيبويه ان يقال ضربت وضربني قومك
قال لم يجز سيبويه ذلك على الاطلاق ولا هذا الذي ذكره مثال سيبويه انما قال سيبويه وان
قال ضربني وضربت قومك فجائز وهو قبيح ان يجعل اللفظ كالواحد كما تقول وهو اجمل الفتيان
واحسنه واكرم بنيه وانبله ولا بد من هذا لانه لا يخلوا الفعل من مضمر او مظهر مرفوع
من الاسما كانك قلت ضربني من ثم وضربت قومك وترك ذلك اجود واحسن قال الشيخ فحكم سيبويه
بقبحه وانما اجاز سيبويه ذلك على قبحه في مكان خاص وهو باب الاعمال ولا يلزم من اجازته
ذلك في هذا الباب اجازته في غيره قال وظاهر كلام المصنف يقتضي اجازته على قلة انتهى
والمصنف انما ذكر ان ذلك قد ورد وانه قليل فليس في كلامه منافاة لكلام سيبويه ولا مخالفة
ومنها كونه قال او لسد واحد مسدهم وحمل على ذلك قول العرب هو احسن الفتيان واجمله
قال الشيخ هذا هو مذهب الفارسي قال انما افرد الضمير لانهم تارة يقولون هو احسن
فتى فيفردون وتارة يقولون هو احسن الفتيان فيجمعون فتوهموا ذلك في حالة
الجمع فافردوه قال الشيخ والذي يدل عليه كلام سيبويه انه انما افرد كما افرد في ضربني

وضربت فوبك وهو معني يرتم فكانه قال هو احسن الفتيان واجلهم ذكر قال اصحابنا
وهذا هو الصحيح ويدل علي ذلك قوله صلي الله عليه وسلم خير النسا صوالح نسا قريش احناه
علي ولد في صغره وارعاه علي زوج في ذات يده فلو كان علي ما يقوله الفارسي لقال احناها
لان المفرد الذي يقع هنا انما كان يكون امراة فدل علي ان المراد احنى من ذكر ومنها قوله ومثل
هذا قوله تعالي وان لكم في الانعام لعبرة الي اخر كلامه قال الشيخ ليس مثله لان كلامه انما هو في جمع التكسير
للعاقل وهذا جمع تكسير لغير عاقل وفرق بينهما انتهي وما ذكره الشيخ من الفرق واضح وانما اراد المصنف
انه يبين انه قد اتفق الجمعان في جواز عاد الضمير علي كل منهما باعتبار الافراد ثم اشار المصنف بقوله ويعامل
بذلك ضمير الاثنين الي ضم الي ان الضمير قد يعود علي الاثنين وعلي الاثنين وعلي الاناث بلفظ الافراد لكنه
جعله قسمين كثيرا وقليلا اما الكثير فاذا وقع الاثنان او الاناث بعد افعل التفضيل فمثال ذلك
في ضمير الاثنين قول الشاعر ٭ ميه احسن الثقلين جيدا وسالفة واحسنه قذالا ٭ وقول الاخر
شربو ميبا واغواه لما ركبت عرعرح جلا ٭ ومثال ذلك في ضمير الاناث خير النسا صوالح نسا قريش
احناه علي ولد في صغره وارعاه علي زوج في ذات يده كانه قال احنى هذا الصنف او احنى من ذكرت
واما القليل فان يكون ذلك دون افعل التفضيل لكن المصنف انما مثل للضمير العايد علي اثنين اما العا بيد
علي الاناث فلم يمثل له وكانه لم يرد والذي انشده المصنف شاهدا قول الشاعر اخو الذيب
يعوي والغراب ومن يكن شريكه يطمع نفسه كل مطمع اي ومن يكن الذيب والغراب شريكيه
فافرد الضمير مؤولا كانه قال ومن يكن هذا النوع او ومن يكن ما ذكرته قال الشيخ ليس معني المثني
الذي في البيت الاول علي التثنية وكذا الذي في البيت الثاني بل هو من المثني الذي يراد به الجمع

تعني احسن الثقلين احسن الخلايق ومعني شربو ميبا شربا بامهما واذا كان كذلك فلا يجوز هو احسن
ولديك واتيلهما اذ قد منع سيبويه القياس علي قولهم هو احسن الفتيان واجمله فالقياس علي ما ورد
من ذلك مثني ويراد به الجمع اولي بالمنع فكيف يقول المصنف ان ذلك كثير واما البيت الثالث فذكر
فيه عن ابي حيان انه قال يحتمل ان يكون الضمير في يكن مفردا عايدا علي من ويكون شريكيه من المقلوب
والتقدير ومن يكن شريكهما فلا يكون فيه دليل علي ما ذكر المصنف ص والجمع الغايب غير العاقل
ما للغايبة والغايبات وفعلت وفعلن ونحوه اولي من فعلن ونحوه باكثر جمعه واقله والعاقلات مطلقا بالعكس
وقد يوقع فعلن موقع فعلوا طلب التشاكل كما قد يسوغ بكلام تغيير لها من حكم ووزن ش اعطا جمع
الغايب غير العاقل ما للغايبة كقوله تعالى واذا النجوم انكدرت واذا الجبال سيرت واعطاوه ما
للغايبات كقوله تعالي فابين ان يحملنها واشفقن منها وقد يعطيها للمذكر الغايب كقوله تعالي وان
لكم في الانعام لعبرة نسقيكم مما في بطونه وتقدم ذلك في كلام المصنف فاستغني عن اعادته لكن
ذكره هنا اولي واشار بقوله وفعلت ونحوه الي اخره الي ان الاكثر في الاستعمال ان يعطي الكثرة ما للغايبة
والقلة ما للغايبات كقولهم الجذوع انكسرت والاجذاع انكسرن وكذا في الضمير غير المرفوع واياه
عني بقوله ونحوه اي وفعلت اولي من فعلن في المرفوع ونحو فعلت اولي من نحو فعلن في غير المرفوع
نحو الجذوع كسرتها والاجذاع كسرتهن قال الله تعالي ان عدة الشهور عند الله اثني عشر شهرا
في كتاب الله يوم خلق السموات والارض منها اربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن
انفسكم فمنها عايد علي اثني عشر وفيهن علي اربعة هذا في غير العاقلات واما العاقلات
ففعلن وشبهه اولي من فعلت وشبهه قال الله تعالي واذا طلقتم النسا فبلغن اجلهن

فالاجناح عليكم فيما فعلن في انفسهن بالمعروف وقال النبي صلي الله عليه وسلم استوصوا بالنسا
خيرا فانهن عوان بينكم قال المصنف ولو قيل في الكلام موضع فعلن في انفسهن بالمعروف فعلت
في انفسهن وموضع فانهن عوان فانها عوان لجاز لقوله تعالي ولهم فيها ازواج مطهرة مفردا
جا علي طهرت ولو جا طهرن لقيل مطهرات ومن استعمال فعلت في ضمير العاقلات قول الشاعر
واذا العذاري بالدخان تلفعت واستعجلت نصب القدور فملت دَرَّت بارزاق العفات مغالق
تبدي من قمع العشار الجلّت وانما قال والعاقلات مطلقا ليشمل ما كان للكثرة والقلة ولا فرق
بينهما بخلاف ما اذا كان الجمع لغير العاقل والي حكم غير العاقل في القلة وحكم العاقلات دكثرة كان
اوقلة الاشارة بقوله واوكله والعاقلات مطلقا بالعكس قال الشيخ وهو قول المصنف مطلقا
اي كان جمعا صحيحا او مكسرا فعال وفعلن في الصحيح والوالدات يرضعن والمطلقات يتربصن
ومثال فعلت قولك الهندات خرجت وقول الشاعر ولست بسائل جارات بيتي اغيّابٌ
رجالك ام شهود فقال رجالك ولم يقل رجالكن انتهي واشار المصنف بقوله وقد يوقع فعلن
موقع فعلوا الي اغنه اليما ورد في بعض الادعية الماثورة اللهم رب السموات وما اظللن ورب
ورب الارضين وما اقللن ورب الشياطين ومن اضللن اراد ومن اضلوا لكن ارادة التشاكل
حملت علي ايقاع النون موقع الواو كما حملت علي الخروج من حكم التصحيح الي حكم الاملال في قوله
عليه الصلاة والسلام لاردت مالتليت وانلحقه تلوت ومن حكم الادغام الي حكم الفك
في قوله ليتكن صاحبة الجمل الادبب تنبحها الكلاب الحواب وانما حقه الادب وكما حملت
علي الخروج من وزن الكلمة الي غيره كقول العرب اخذه ما قدم وما حدث وهناه ومراه وفعلته

علي ما بيوتك وبنوكل وما يقولون في الافراد الاحدث وامراه واناه ويمنه وهذا هو المراد
بقوله كما قد يبوغ الكلمات غير ما لها من حكم ووزن ص ومن البارز المتصل في الجر والنصب
يا المتكلم وكاف مفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة وها للغايبة وها مضمومة للغا
وان وليت يا ساكنة او كسرة كسرها غير الحجازيين وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس يب
بعد ساكن مطلقا وفاقا لابي العباس وقد تسكن او تختلس الحركة بعد متحرك عند بني
عقيل وبني كلاب اختيارا وعند غيرهم اضطرارا وان فصل المتحرك في الاصل سكن حذف
جزما او وقفا جازت الاوجه الثلثة ش لما انتهي الكلام علي البارز المتصل المرفوع شرع
في المتصل البارز المنصوب الموضع والمجرورة وقد تقدم ان غير المرفوع من الضماير لا يكون
مستكنا انما يكون بارزا ولم تخصصوا الضماير المجرورة بلفظ بل لفظها لفظ المنصوب المتصل
لما لهما كان بسبب وضع الضماير طلب الاختصار ناسب ذلك ان يشترك بينهما بحمل ما هو المنصوب
وهو المجرور وانما عبر بينهما العوامل واصول المنصوب اعني البارز المتصل خمسة الفاظ وهي
اليا ونا والكاف والها وها وما عدا ذلك فهو متفرع عليه اما اليا فللمتكلم وحده ومثاله
ربي اكرمني واما نا فقد تقدم انها للمتكلم المعظم نفسه او المشارك نحو ربنا
اغفر لنا وانا امرنا وعزتنا واعزتنا واما الكاف فللمخاطب نحو ما ودعك فان
كانت للمخاطب نحو ما ودعك ربك وان كسرت كانت للمخاطبة واما الها فللغايب نحو قال
لصاحبه وهو يحاوره واما ها فللغايبة نحو وتقواها قد افلح من زكاها ولغة
الحجازيين في ها الغايب الضم مطلقا وهو الاصل فيقولون ضربته ومررت به

ونظرت اليه ولغة غيرهم الكسر بعد الكسرة او اليا الساكنة اتباعًا او بلغة غيرهم قرا القرا
الا حفصًا فقط في وما انسانيه الا الشيطان وبما عاهد عليه الله وحمزه في لاهله
امكثوا في الموضعين فيهما قرا بالضم علي لغة الحجازيين ومن العرب من يكسرها بعد كسرة
مفصول له بساكن ومنه ارجيه واخاه في قراة بن ذكوان والاشباع حركة هذه الها
هو الاصل والتزم ذلك بعد متحرك في غير الضرورة الا عند بني عقيل وبني كلاب كما سياتي
اما اذا كان ما قبل الها ساكنا فان الاختلاس مختار علي الاشباع قال المصنف لان
اللافظ بالاشباع بعد ساكن كالجامع بين ساكنين فلذلك كثر اختلاس الضمة والكسرة
فيها منه ويانيه ويرجوه ورجح سيبويه والاشباع اذا لم يكن الساكن حرف لين قال
المصنف وورد ذلك ابو العباس ويعضده السماع الشايع قال الشيخ والذي بدا عليه
السماع الشايع وهو ما ذكره سيبويه وذهب اليه ولم يستشهد الشيخ بشي غير
انه انما اعتمد في ذلك كلام سيبويه وهو قوله وقد يحذف بعض العرب الحرف الذي
بعد الها اذا ما قبل الها ساكنا لانهم كرهوا حرفين ساكنين بينهما حرف خفي نحو الالف
فكما كرهوا التقا الساكنين في ابن ونحوها كرهوا ان لا يكون بينهما حرف قوي وذلك
قول بعضهم منه يا فتى والاتمام اجود لان هذا الساكن ليس بحرف لين والها حرف
متحرك انتهي وروي الكسائي عن بني عقيل وبني كلاب الاسكان والاختلاس الضمة
والكسرة في الها بعد متحرك قال الكسائي سمعت اعراب عقيل وكلاب يقولون ان
الانسان لربه لكنود بالجزم ولربه لكنود بغير تمام وبهذه اللغة قرا ابو جعفر

له ويه وما اشبههما وغير بني عقيل وبني كلاب لا يوجد في كلامهم اختلاس ولا سكون
يجد له وشبهه الا في ضرورة كقول الشاعر وهو السماح له زجل كانه صوت حادٍ
الي طلب الوسيقة او زمير وقال اخر واشرب الما ما بي نحوه عطش الا لان
عيونه سيل واديها فان وصل المتحرك في الاصل ساكن حرف جزما او وقفا جاز في
الها التحريك مع الاشباع والتحريك مع الاختلاس والتسكين نحو قوله تعالي وان تشكروا
يرضه لكم ونحو يوده اليك اصلهما يرضاه ويوديه فهذا مثال ما حذف جزما ومثال
ما حذف وقفا قوله تعالي فالقه اليهم اصله القيه فمن اشبع نظر الي اللفظ وان الها
متصلة بحركة ومن اختلس استصحب ما كان للها قبل ان تحذف الالف لان حذفها عارض
والعارض لا يعتد به غالبا ومن سكن نظر الي ان الها قد وقعت موقع المحذوف الذي كان
حقه لو لم يكن حرف علة ان يسكن فاعطيت الها ما يستحقه المحل من السكون وهذه
هي الاوجه الثلاثة التي اشار اليها في المتن قال الشيخ وثبت في بعض النسخ بعد
قوله جازت الاوجه الثلاثة ما نصه واشباع كسرة التانيث في نحو ضربته واعطيتكه
لغة ربعيه انتهي اما ضربته فقال سيبويه وحدثني الخليل ان ناسا يقولون ضربتيه
فيلحقون اليا وهي قليلة واما اعطيتكه فقال سيبويه واعلم ان ناسا من العرب يلحقون
الكاف التي هي علامة الاضمار اذا وقعت بعدها ها الاضمار الفا في التذكير ويا في التانيث
ثم قال وذلك قولك [illegible] اعطيتكيه واعطيتكيها للمونث ويقولون
في التذكير اعطيتكاه واعطيتكاها صح وولي الكاف والها في التثنية والجمع ما ولي التا وزعما

كسرت الكاف فيهما بعد يا ساكنة او كسرة وكسر ميم الجمع بعد الها المكسورة باختلاس قبل
ساكن وباشباع دونه اقيس ومنها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك اشهر وربما كسرت قبل ساكن
مطلقا ش قال المصنف قد تقدم ان تا الضمير توصل مضمومة بميم والف للمخاطبين هـ
والمخاطبتين وبميم مضمومة ممدودة للمخاطبين وبنون مشددة للمخاطبات وان تسكين
ميم الجمع ان لم يلها ضمير متصل اعرف وان وليها لم يجز التسكين خلافا ليونس فالى جميع
ذلك اشرت بقولي تلي الكاف والها في التثنية والجمع ما ولي التا فيهما قبل فعلتما وفعلتم
وفعلتن اكمامهما واكرمهم واكبن معهن ومن كسرها المفرد اتباعا للكسرة والياء الساكنة
كسرها التثنية والجمع ومنهم من يكسرهم بكسر وبعض العرب يكسرها في التثنية والجمع بعد كسرة
او يا ساكنة الحاقا بالها نحو مررت بكما وبكم وبكن ورغبت فيكما وفيكم وفيكن قال الشاعر
وان قال مولاهم على كل حادث من الدهر ردوا فضل احلامكم ردوا • روي بكسر الكاف
من احلامكم انتهى ثم اذا كسرت الها فلميم الجمع بعدها حالتان احدهما ان يكون بعدها ساكن
فيجوز في الميم وجهان الكسر وهو اقيس لان الخروج من الكسر الى الضم ثقيل ولانهم قصدوا
الاتباع والضم وهو اشهر ولهذا قرا به اكثر القرا ومثال ذلك بهم الاسباب وبيومهم انه ولا يخفى
ان حركة الميم قبل الساكن مختلسة لان الاسكان لا يجوز لملاقاة ساكن بعدها والاشباع يودي
الى حذف الحرف لالتقا الساكنين الثانية ان يكون بعدها متحرك ففيها الاشباع وهو اقيس
والاسكان وهو اشهر نحو ومن يولهم يومئذ دبره تشاقون فيهم وانما كان الاشباع اقيس
لان الضمير لما استعمل للمثنى زيد على اللفظ الذي للمفرد حرفان وهما الميم والالف ولما اسند

الجمع

الجمع المونث زيد عليه نون مشددة ولما كل انضاهرمان فوجب ان يزاد عليه حرفان اذ كان
للجمع المذكور وهما الميم والواو ومن يثبتهما فعلى الاصل ومن قصد التخفيف حذف الواو وسكن
الميم وعلم من قول المصنف وكسر ميم الجمع بعد الها المكسورة ان الميم بعد الها المضمومة
لا تكسر بل تضم اما كون الميم توصل بواو بعد الها المضمومة او لا توصل فتختلس الحركة او تسكن
فقد عرف مما تقدم واشار المصنف بقوله وربما كسرت قبل ساكن كقول القايل • فهم
بطانتهم وهم وزراوهم وهم القضاة ومنهم الحكام • وقول الآخر • الا ان اصحاب الكنيف
وجدتهم هم الناس لما اخصبوا وتمولوا • قال المصنف كذا انشدها ابن جني
في المحتسب بكسر ميمي بهم القضاة وهم الناس ص يلحق قبل يا المتكلم ان نصب بغير صفة ه
او جر بمن او عن او قد او قط او بجل او لدن نون مكسورة للوقاية وحذفها مع لدن
واخوات ليت جايز وهو مع بجل ولعل اعرف من الثبوت ومع ليس وليت ومن وعن وقد
وقط بالعكس وقد يلحق مع اسم الفاعل وافعل التفضيل وهي الباقية في فليني لا الاولى
وفاقا لسيبويه ش ايراد هذا الفصل في هذا الباب ظاهر لان النون المذكورة انما تلحق
قبل يا المتكلم فالكلام فيها متعلق بباب المضمر واعلم ان اليا اذا كانت منصوبة لحقت
النون قبلها كاينا العامل فيها ما كان ولا يستثنى من العوامل الا ما كان صفة فانها يجوز
معه لحاق النون • ويلحق قبل اليا المجرورة الا اذا كان الجر باحد كلم ست وهي من وعن
وقد وقط وبجل ولدن فعلى هذا الحاق هذه النون على ثلثة اقسام واجب وجايز وممتنع
والجايز على ثلثة اقسام قسم يرجح فيه اللحوق وقسم عكسه يستوي فيه الامران وتفصيل القول

في ذلك ان الناصب للياء اما فعل واما اسم فعل واما اسم هو صفة واما حرف وهو ان واخواتها
فان كان الناصب صفة امتنعت النون نحو انت المكرمي وان كان فعلا وجبت ماضيا كان الفعل
او مضارعا او امرا متصرفا كان او غير متصرف وكذا ان كان الناصب اسم فعل فالنون واجبة ايضا
نحو رويدني وعليكني وان كان الناصب احد الاحرف المتقدمة الذكر جاز الامران لكن الاكثر
في ليت اللحوق والترك نادر والاكثر في لعل تركها واللحوق نادر واما اخواتها الباقية فيستوي
فيها الامران واما اليا المجرورة فان جرت بغير الكلم الست المتقدمة الذكر امتنع لحوق
النون وان جرت بشي مما تقدم فقد جعل المصنف النون معه علي ثلثة اقسام كما كانت
مع الاحرف الناصبة فثبوتها مع من وعن وقد وقط اكثر من الحذف والحذف مع بجل اكثر من
الثبوت والامران مستويان مع لدن فيتلخص ان النون تمتنع مع الناصب اذا كان صفة
ومع الجار اذا كان غير الكلمات الست وانها تجب مع الناصب اذا كان غير صفة وغير
حرف وانها راجحة الثبوت علي الحذف اذا انتصبت بليت او جرت بمن او عن او قد او قط وانها
راجحة الحذف علي الثبوت اذا انتصبت بلعل او جرت بجل وانها مستو فيها الامران اذا
نصبت باخوات ليت ولعل او جرت بلدن ولا يخفي تطبيق كلام المصنف علي ما قلناه وانما
كسرت النون المذكورة لاجل اليا وانما سميت نون الوقاية لانها وقت الفعل من الكسر
هذا هو المشهور ولم يرتضه المصنف قال لان الكسر الذي يلحق الفعل مع يا المخاطبة كما في
هو اثبت من لحاق الكسر لاجل يا المتكلم لان يا المتكلم فضلة وهي في تقدير الانفصال والعلة
يا المخاطبة فانها عمدة ولان يا المتكلم قد يكون يغني عنها الكسرة التي قبلها ثم توقف علي

المكسورة

المكسورة بالسكون نحو فيقول ربي اكرمن ويا المخاطبة لا يعرض لها ذلك قال وانما سميت
نون وقاية لانها وقت محذورين في فعل الامر لو اتصل باليا دونها احدهما التباس يا المتكلم
بيا المخاطبة والثاني التباس امر المذكر بامر المونثة فلما صحبت النون اليا مع فعل
الامر صحبتها مع اخويه ومع اسم الفعل وجوبا ليدل لحاقها علي نصب اليا ولحقت ان
واخواتها جوازا لشبهها بالافعال ان لحاقها المضارع اصلا وذلك انها صانته عن خفي
الاعراب وتوهم صيرورته مبنيا فاحترز بالنون من ذلك كما احترز منه حين اتصل
بالمضارع الف الضمير وواوه وياؤه فجي بالنون بعدهن نايبة عن الضمة ولم يحتج الي ذلك
في نحو غلامي بل يكتفي بتقدير الاعراب لاصالته فيه فلا تذهب الوهم الي زواله دون
سبب جلي ثم قال وقد يويد اعتبار وقاية الفعل من الكسر بان الكسر الذي وقيه مع
الفعل انما هو كسر يلحق الاسم مثله وهو كسر ما قبل يا المتكلم لا كسر ما قبل يا المخاطبة فانه
خاص بالفعل فلا حاجة الي صون الفعل منه وهذا فرق حسن لكنه مرتب علي ما لا اثر
له في المعني بخلاف الذي اعتبرته فانه مرتب علي صون من خلل ولبس فكان اولي انتهي ثم
هاهنا تنبيهات الاول ان النون قد لا تقصد بها الوقاية من الكسر بل المحافظة علي
بقا سكون اخر تلك الكلمة التي يتصل النون بها كما في من واخواتها الثاني قد تقدم ان النون
كما تلحق الفعل المتصرف تلحق غير المتصرف فليلحق هب اخت ظن وعسي وليس وفعل التعجب
الا ان ليس لشبه لفظها بلفظ ليت جاز خلوها منها كما تخلو ليت منها ولهذا سوي المصنف
في متن الكتاب بينها وبين ليت في قلة الحذف منهما قال المصنف ولم يرد ليسي الا في

نظم كقول الراجز عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي واما فعل
التعجب فنقل الشيخ ان مذهب الكوفيين فيه لحاق النون جوازا لا لزوما قال والاختيار
لبعض اصحابنا ان نقول ما اجملني وما اجلني وما اظرفني وما اظرفي قال الشيخ وما اجازه
الكوفيون هو سماع عن العرب وقد استعمله بعض مشايخنا القضاة الادبا في شعر فقال
يا حسنا ما الكرام تحسن * الى النفوس في الهوى متعبة * طرز بالورد وبالورس * صفحة خد
بالسنا مذهبة * يا حسنه اذ قال ما احسني * ويا لذا اللفظ ما اعذبه قلت له كلك
عندي حسني * وكل الفاظك مستعذبة * في ابيات ذكرها الثالث قال المصنف حكى سيبويه
عليكني وعليكيني وسمع الفرا بعض بني سليم يقول مكانكني يريد انتظرني في مكانك واذا
اعملت رويد في اليا قلت رويدني اي امهلني ولذلك يفعل بكل متعد من اسما الافعال
الرابع قال المصنف كان مقتضى الدليل استوا ليت واخواتها في لحاق النون لشبهها بالافعال
المتعدية لكن استثقل لحاقها بأواخر ليت لاجل التضعيف فحسن حذفها تخفيفا وثبوتها
للشبه المذكور ولم يكن في ليت معارض للشبه فلزمها ثبوتها في غير ندور ولم يرد الحذف
الا في نظم كقول زيد الخيل كمنية جابر اذ قال ليتي اصادفه واتلف بعض مالي ولعل
نقص شبهه لعل بالفعل من اجل انها تعلق في الغالب ما قبلها عما بعدها ومن اجل انها
تجر على لغة فضعف موجب لحاق النون المذكور بها فكثر لعلي كقوله تعالى حكاية لعلي
ابلغ ولعلي ارجع الى الناس وقل لعلني ومنه قول الشاعر فقلت اعيراني القدوم
لعلني اخط بها قبرا لابيض ماجد قال الشيخ ما ذهب اليه المصنف من ضرورة نون الوقاية

من ذان

من ذان وكان ولكن هو مذهب الاكثرين وذهب بعضهم الى ان الساقطة هي النون الثانية والاولى
مدغمة في نون الوقاية الخامس قال المصنف لحاق النون مع لدن اكثر من عدم لحاقها وذهب
سيبويه ان عدم لحاقها من الضرورات وليس هو كذلك بل هو جائز في الكلام الفصيح ومن ذلك قراءة
نافع من لدني عذرا بتخفيف النون وضم الدال ولا يجوز ان يكون نون لدني نون الوقاية
ويكون الاسم الثلاثي لد متحرك الاخر والنون في لدن واخواته انما جي به لصون اواخرها من
زوال السكون فلا حظ فيها لما اخره متحرك وانما يقال في لد مضافا الى اليا لدي نص على ذلك
سيبويه وقرا ابو بكر مثل نافع الا انه اشم الدال الضم وقرا الباقون بضم الدال وتشديد النون
مدغمين نون لدن في نون الوقاية السادس قال المصنف معنى بجل حسب ولذلك
معنى قد وقط ومن قال بجلي وقدي وقطي بلا نون فلشبهها بحسب الا ان بجل شبيها
بانه ثلاثي وله موافاة له في اشتقاق فعل منه اذ قيل ابجله واحسبه بمعنى كفاه فلذلك
فاق ثبوتها اغفالها عدم النون مع بجل قد وقط وفي الحديث قط قط بعزتك وكرمك
يروى بسكون الطا وبكسرها مع يا ودون يا ويروى قطني قطني بنون الوقاية وقط بالتنوين
وبالنون اشهر وقال الراجز امتلأ الحوض وقال قطني مهلا رويدا قد ملأت بطني وقال
اخر في قدني قدني من نصر الخبيبين قدي قال الشيخ ما ذكره المصنف من ان اليا
مجرورة بالاضافة اليها مع قد وقط هو مذهب سيبويه والخليل ونقل الكوفيون في قط وقد
وجهين عن العرب احدهما انهما اسما فعل وهما مبنيان على السكون وينصبون بهما فيقولون
قط زيدا درهم واذا اتصل بهما ضمير المتكلم لحقهما نون الوقاية والثاني ان من العرب من

يقول قد عبد الله وقط عبد الله درهم فيرفعهما ويجزما بعدهما باضافتهما اليه ويكونان بمعنى
حسب واذا اضاف الى نفسه لا يلحق نون الوقاية كما لا يلحق حسب وقد ذكر المصنف
في باب اسما الافعال انهما يكونان اسمي فعل في احد الوجهين وذكر في باب تتميم الكلام ان قد تكون
اسما ككفى قال والذي اختاره ان من قال من العرب قدني وقطني فانهما عنده اسم افعال والبا
في موضع نصب ومن قال قدي وقطي فهما بمعنى حسب والبا في موضع جر كما نقل الكوفيون
انتهى ومثال المدفوع منه وعن قول الشاعر ايها السايل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس
مني قال الشيخ ظاهر كلام المصنف ان حذف النون من منه وعنه وقد وقط جايز في الكلام
ونص اصحابنا على ان الحذف لا يكون الا في الضرورة انتهى وينبغي الكلام من الفصل على مسالتين
الاولى ان نون الوقاية قد يلحق مع اسم الفاعل وافعل التفضيل وهذا كالاستثناء من
الاصل المتقدم وهو ان نون الوقاية لا يلحق مع الصفة ناصبة كانت او جارة فمثال اسم
الفاعل ما انشده الفرا من قول الشاعر وما ادري وظني كل ظن اسلمني الى قومي شراح
وانشد ابن طاهر في تعليقه على كتاب سيبويه وليس بمعييني وفي الناس ممتع صديق
اذا اعيى على صديق وانشد غيرها وليس الموافيني ليرفد خايبا فان له اضعاف
ما كان املا قال المصنف معييني والموافيني يرفعان توهم كون نون مسلمني تنوينا
لان يا المنقوص المنون لا ترد عند تحريك التنوين لملاقاة ساكن نحو اغاد ابيك ام رايح ويا
معييني الثانية ثابتة في وليس بمعييني فعلم ان النون المذكورة ليست تنوينا وانما
هي نون الوقاية وذلك يتبع الالف واللام في الموافيني وايضا فان النون اذ

اتصل

اتصل بما هو معه كشي واحد حذف تنوينه نحو وابن زيداه ولا يقال وابن زيدناه
فيحرك التنوين بل يحذف لان زيادة الندبة والمندوب كشي واحد وكذا يا المتكلم
مع متلوها كشي واحد ولذا كسر ما قبلها كما كسر ما قبل يا النسب وايضا فمقتضى الدليل
مصاحبة النون اليا مع الاسما المعربة لتقيها خفا الاعراب فلما منعوها ذلك كان كاصل
متروك فنبهوا عليه في بعض اسما الفاعلين ومن ذلك قراة بعض القرا هل انتم مطلعون
بتخفيف الطا وكسر النون وفي البخاري ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لليهود هل انتم صادقوني
كذا في ثلثة مواضع في اكثر النسخ المعتمد عليها انتهى وانما احتاج المصنف الى اقامة الدليل
على ما ذكر لان غيره يدعي ان النون في مسلمني نون التنوين لا نون الوقاية قال ابن
عصفور في المقرب واذا اتصل اسم الفاعل ضميرا متصلا لم يثبت فيه نون ولا تنوين
وقد يثبتان في الضرورة نحو قوله وما ادري وظني البيت المتقدم لا انشاده ونحو قول
الاخر ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وايدي المعتفين رواهقه ومثال افعل التفضيل
قول النبي صلى الله عليه وسلم غير الدجال اخوفني عليكم قال المصنف لما كان لافعل التفضيل
شبه بالفعل معنى ووزنا وخصوصا بفعل التعجب اتصلت به النون المذكورة قال واصل
الحديث اخوف مخوفاتي عليكم فحذف المضاف الى اليا واقيمت هي مقامه فاتصل اخوف باليا
معمودة بالنون كما فعل باسما الفاعلين المذكورة واخوف على هذا الوجه مصوغة من فعل
المفعول كقولهم اشغل من ذات النحيين وازهى من ديك وقوله عليه الصلاة والسلام
اخوف ما اخاف على امتي الايمة المضلون ويجوز ان يكون من اخاف لان صوغ افعل التفضيل

من فعل على افعل مطرد عند سيبويه فتكون المبني على هذا اغير الرجال اشد اخافة عندكم من
الرجال ويجوز ان يكون بنا ب وصف المعاني على سبيل المبالغة بما يوصف به الاعيان فيقال
شعر شاعر وخوف خايف وموت مايت وعجب عاجب ثم بناء افعل باعتبار ذلك المعنى فيقال اشعرك
اشعر من شعره وخوفي اخوف من خوفك ومنه قول النبي صلى الله عليه وسلم اشعر كلمة تكلمت
بها العرب كلمة لبيد الا كل شي ما خلا الله باطل ومنه ايضا قول الشاعر يداك يد خيرها
يرتجى واخرى لاعدايها غايظه فاما التي يرتجى خيرها فاجود جودا من اللافظة واما
التي يتقى شرها فنفس العدو بها غايظة وتقدير الحديث سلوكا به هذا السبيل خوف غير
الرجال اخوف خوفي عليكم فحذف المضاف الى غيره واقيم غيره مقامه وحذف المضاف الى اليا واقيمت
اليا مقامه فاتصل اخوف باليا معمودًا بالنون على ما تقرر المسيلة الثانية بقا نون الوقاية
او حذفها اذا لقيت مثلها ودعت الحاجة الى حذف احدهما قال المصنف لما كان الفعل
يمنع النون صون ووقاية مما ذكر حوفظ على بقايها فيه مطلقا اي اذا لقيها مثلها
ودعت الحاجة الى حذف احدهما فهي الباقية عند سيبويه في قول الشاعر تراه كالثغام
يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني اراد فلينني فحذف الاولى وبقيت الثانية
كما انها هي الباقية في افغير الله تامروني وقد تقدم الكلام على ذلك انتهى وذهب بعضهم
الى ان المحذوف في فليني نون الوقاية ويشعر كلام المصنف بالخلاف لانه قال وهي الباقية
في فليني لا الاولى وفاقا لسيبويه قال الشيخ والذي اختاره ان المحذوف نون الوقاية لان
نون الاناث ضمير ونون الوقاية حرف ص فصل من المضمر منفصل في رفعه

للمتكلم

للمتكلم انا محذوف الالف في وصل غير تميم وقد يبدل هاء هنا وان وانت ويتلوه في الخطاب تا حرف
فيه كالاسمية لفظا وتصرفا ولغايب وللغايبة هو وهي وهما وهم وهن وللمبهم
الجمع في الانفصال ما لها في الاتصال ش لما انهى الكلام على المضمر المتصل مستكنه وبارزه
شرع في الكلام على المنفصل وهو قسمان مرفوع الموضع ومنصوبه ولم يذكر منفصل مجرور
لان المجرور لا يكون منفصلا اما المرفوع فاصوله خمسة الفاظ وهي انا نحن انت هو هي وبقية
الالفاظ فروع عنها كما سيبين اما انا فذهب البصريون الى ان اصله الهمزة والنون
وان الالف فيه زايدة يوتى بها للوقف كما يوتى بها السكت بدليل حذفها بالوصل
وبان الها تعاقبها كقول حاتم الطاي هذا فزدي انه وذهب الكوفيون الى ان
الالف اصل انفيا بدليل اثباتها في قول حميد بن ثور انا سيف العشيرة فاعرفوني
حميدًا قد تذريت السناما قال ابن عصفور وحمل البصريون ذلك على انه ضرورة
وقال المصنف الصحيح ان اثبات الالف وصلا ووقفا هو الاصل وهي لغة بني تميم
وبه لكن قرا نافع قبل همزة قطع كانا احيي وان ترني انا اقل منك وقرا بها ابن عامر
في قوله تعالى لكنا هو الله ربي والاصل لكن انا ثم نقلت حركة الهمزة الى النون وادغمت
النون في النون ولمراعاة الاصل كان نون انا مفتوحًا في لغة من لفظ به دون
الف اذ جعل الفتحة دليلا عليها كما ان من حذف الف اما في الاستفتاح قال ام والله
ولو كان وضع انا في الاصل من همزة ونون فحسب لكان النون ساكنة لانها اخر
مبني بلا ازما قبلها حركة وما كان هكذا فحقه السكون ككن وعن وان وان

ولو حرك على سبيل الشذوذ لم يعبا بحركته بحيث يلزم صونها في الوقف بزيادة الف او ها
سكت انتهي وهو كلام جيد ومن قال هنا فقد ابدل الهمزة ها وهو كثير وعكسه قليل ومن قال
آن بالمد فانه قلب انا كما قال بعض العرب في راي وناي راء وناء قال المصنف ولا ينبغي ان
يكون آن بالمد من الاشباع لان الاشباع لا يكون غالبا الا في الضرورة ومن قال آنْ بالسكون
فقد اذهب الحركة قال المصنف وفيه من الشذوذ ما في قول من قال لم فعلت كما قال الشاعر
يا اسعد يا ابن الكلثمة لِمْه لو خافك الله عليه حرمه وحمل ابن عصفور هذه لغات في انا
ومقتضى كلام المصنف ان انا هو الاصل وانما يطرا عليه تغييرات واشار بقوله ويتلوه
في الخطاب تا الي ان التا تتلو أن وهي الكلمة التي ذكرها اخرا قال المصنف التزم في الخطاب
حذف الالف والتسكين لان الحاجة الي تخفيف المركب اشد من الحاجة الي تخفيف المفرد ونبه
علي ان التا حرف وقوله كالاسمية لفظا وتصرفا واضح وما ذهب اليه المصنف من ان اسم
أن ولان التاكي الاسم وهي التي كانت في فعلت ولم يثبت في كلام العرب ان التا للخطاب
قال ولا يمكن ان يكون انه ضمير خطاب زيد عليه حرف خطاب للتدافع لانه من حيث هو موضوع
للمتكلم ينافي الخطاب ومن حيث ان التا تدل علي الخطاب ينافي المتكلم فالذي يختاره ان
أن هو المكمل به التا حتي تصير ضميرا مستقلا في اياك انتهي اما قوله لان التا لا تكون
للخطاب منفصلا هو غير ضمير المتكلم وانه وافقه لفظا لا معنى ولا وهذا نظير ما قال بعضهم
في اياك انتهي اما قوله ان التا لا تكون للخطاب فقد قيل انها للخطاب في ارايتك بمعنى اخبرني
وهو احد الاقوال الثلاثة فيه واما ما ابداه من التدافع فممنوع لان ان موضوع للمتكلم دون زيادة

وموضوع

وموضوع المخاطب بغير زيادة التا واذا دلت التا علي الخطاب خرج ان عن ان يكون المتكلم وما
يحدث به مذهب ابن كيسان انه لو كان الضمير هو التا وان هو المكثر به لجاز ان تقدم تاوه
فيراد به المتكلم اجرا للتا هنا مجراها في نحو فعلت لتساويهما في الاسمية عنده بل كان
ينبغي ذلك ليكون نظير ما نظر به الشيخ من اياك علي راي من جعل ايا مكثرا به فان المستعمل
في المتكلم انما هو اياي اتي بالمكثر به وارد في ضمير المتكلم فكذا كان الواجب ان يقال انتُ
في المتكلم يعم التا دون انا وانا نحن وهو لنا عل نفعل وهو المتكلم العظيم المشارك واما هو
وهي فللغيبة كما ذكر وذكر ابن عصفور خلافا فيهما هل الواو والياء زايدان والاسم
الها فقط او الحرفان بجملتهما الاسم وصحح القول الثاني قال وهو مذهب البصريين فعلي هذا
تعد هي اصلا كما يعد هو اصلا وعلي القول الاول تكون هي فرعا قال ابن عصفور والاسم منهما
وهما انما هو الها والواو المحذوفة ومن هما المونث وهن انما هو الها والتا المحذوفة
والميم والالف والميم والواو والنون زوايد كما هي زوايد في انتما وانتم وانتن ولما تقدم
ما الميم الجمع من الضمير المتصل من الاشباع والاختلاس والسكون احال الامر هنا عليه فقال
والميم الجمع في المنفصل ما لها في الاتصال ص وتسكين ها هو وهي بعد الواو والفا واللام
وثم وجايز وقد تسكن بعد همزة الاستفهام وكاف الجر وتحذف الواو والياء اضطرارا وتسكنهما
قيس واسد وتشددهما همدان ش قال المصنف في هو وهي مخالفة للنظاير من وجهين
احدهما انه وهما علي حركة بعد حركة وانما يكون ذلك فيما ياذه عارض كالمنادي والاسم
لا وفيما حذف منه حرف كانا والثاني يكون اولهما بعد الحروف المذكورة فاما سبب بنايهما

عليه على حركة فقصد استيانسها من ضمير الغايب المنفصل فانه في اللفظ ها مضمومة وواو
ساكنة او ها مكسورة ويا ساكنة فلو سكن اخر هو وهي لالتبس المنفصل بالمتصل ولم يبال بذلك
قيس واسد حيث قالوا هو قايم وهي قايمة لان موضع المنفصل في الغايب يدل عليه فيؤمن التباسه
بالمتصل وانما قلت في الغايب لان من المواضع ما يصلح للمتصل والمنفصل نحو من اعطيته زيد ومن
لم اعطه هند فيجوز ان يراد بالضميرين الاتصال فيكونا مفعولين وان يراد بهما الانفصال
على لغة قيس واسد فيكونا مبتداين والعايد محذوف والاصل من اعطيته هو زيد ومن لم
اعطه هي هند ثم حذف العايدان لمفعوليتهما واتصالهما واسكن اخر هو وهي فاشبها
متصلين واما تسكين الها ففرار من مخالفة النظاير وذلك انه ليس في الكلمات ما هو على حرفين
متحركين ثانيهما حرف لين غيرهما فقصد تسكين احدهما فكان ثانيهما اولى لانها لو سكن وقع هو
بتسكينه في الباس المتصل بالمنفصل فعدل الى التسكين الاول مع الحروف المذكورة لانها كثيرة
الاستعمال وبمنزلة الجزء مما يدخل عليه اعني الواو والفا واللام والحقت بها ثم وبمقتضى
ذلك قرا قالون والكسائي ووافقهما ابو عمرو مع غير ثم ولم يجي السكون مع الهمزة والكاف
الا في الشعر فمن ذلك قول الشاعر فقمت للطيف مرتاعا وارقني فقلت اهي سرت ام
عادني حلم وقال الاخر وقالوا اسل عن سلمى برؤية غيرها شبيها بها من النيرات والزهر
والعين كالدما وقد علموا ما هن كهي فكيف لي سلو وانفك صبا مستهيما ومثال حذف
الواو اضطرارا قول الشاعر بيناه في دار صدق قد اقام بها حينا يعللنا وما نعلله
ومثال حذف اليا قول الاخر سالمت من اجل سلمى قومها وهم عدى ولولاه كانوا في الفلا

هم رمماء ومثال تسكين الواو واليا على لغة قيس واسد قول الشاعر وركضك لولاهو لعصب
لقيت الذي لقوا فاصبحت قد جاوزت قوما اعاديا وقول الاخر ان سلمى هي التي لو تراءت حبذا
هي من خلة لو تخالي ومثال التشديد على لغة همدان قول الشاعر وان لساني شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم وقول الاخر والنفس ان دعيت بالعنف آبيه وهي ما امرت
باللطف تاتمر ص ومن المضمرات ايا خلافا للزجاج وهو في نصب كانا في الرفع وما زيد معها
حروفا لكن يليه دليل ما يراد به من متكلم او غيره اسما مضافا اليه وفاقا للخليل والاخفش
والمازني لا حرفا خلافا لسيبويه ومن وافقه ويقال اياك وإياك وهياك وهياك ش
لما انقضى الكلام على المتصل المرفوع اخذ يتكلم في المنفصل المنصوب وهو ايا وما اتصل بها
او مجموعهما على اختلاف الاقوال وذكر المصنف في ذلك ثلاثة مذاهب احدها ان ايا اسم ظاهر
لا مضمر وهو مذهب ابي اسحاق الزجاج فيكون الضمير ما بعد ايا ونسب ابن عصفور هذا المذهب
الى الخليل الثاني ان ايا اسم مضمر وان اللواحق التي تلحقها اسما مضافا اليها قال المصنف
وهو مذهب الخليل والاخفش والمازني الثالث ان ايا اسم مضمر وان اللواحق التي تلحقها
حروف دالة على المتكلم وغيره وهو مذهب سيبويه وذكر ابن عصفور مذهبين اخرين احدهما
ان ايا دعامة اي اذا ابتغى تعتمد عليها اللواحق ليتميز المتصل عن المنفصل قال الشيخ وهو المعزو
مذهب الفرا الثاني ان الاسم بجملته هو الضمير وهو ايا وما يتصل بها قال الشيخ ونسب
الى الكوفيين فاما مذهب الزجاج فقال المصنف الدليل على ان ايا ضمير انه يخلف ضمير
النصب المتصل عند تعذره لتقديمه على العامل نحو اياك اكرمت او لاضمار نحو اياك والاسد

اولا انفصال بحقيرا او غيره وغيره نحو ما اكرم الا اياك واكرمته واياك فخلفه كما يخلف ضمير الرفع المتصل
ضمير الرفع المنفصل عند تعذره فنسبة المنفصلين من المتصلين نسبة واحدة ولان بعض المرفوعات
جزء من رافعه وقد ثبت لضميره المنفصل فثبوت ذلك لضمير النصب اولا لانه ليس من المنصوبات جزء
من ناصبه ولان ايا لا تقع دون مذكور في موضع رفع وكل اسم لا يقع في موضع رفع فهو مضمر او مصدر
او ظرف او حال او منادي ومباينة ايا للخبر المضمر مسبقه فتعين كونه مضمرا ولان ايا لو كان ظاهرا
لكان تاخره عن العامل واتصاله به جائزا بل راجحا على انفصاله عنه وتقدمه عليه كحال غيره
من المنصوبات الظاهرة والامر بخلاف ذلك فامتنع كونه ظاهرا ولزم كونه مضمرا لكنه وضع بلفظ
واحد فافتقر الي وصله بما يتبين المراد به من الكاف واخواتها انتهي وقد ناقشه الشيخ في هذه الوجوه
المستدل بها بما يمكن المنازعة فيه واما مذهب الفرا فابطل بان الاسم لا يكون دعامة واما مذهب
الكوفيين فابطل بان الاسم لا يتغير بعضه بتغير احوال المراد به من غيبة وخطاب وتكلم واما مذهب
الخليل ومن وافقه وهو ان الكاف واخواتها ضماير مجرورة بالاضافة لا حروف فقال المصنف انه هو الصحيح
لان فيه سلامة من ستة اوجه مخالفة للاصل احدها ان الكاف في اياك لو كانت حرفا كما هي في ذلك
لاستعملت علي وجهين مجردة من لام ومتلوة بها كما استعملت مع ذا وهنا والحاقها مع ايا اولي لانها كانت
ترفع توهم الاضافة فان ذهاب توهم الابهام ايا امكن منه مع ذا لان ايا قد يليها غير الكاف ولذا لم
يختلف في حرفية كاف ذاك بخلاف كاف اياك الثاني انها لو كانت حرفا لجاز تجريدها من الميم
في الجمع كما جاز تجريدها مع ذا كقوله تعالى ما جزاء من يفعل ذلك منكم وذلكم خير لكم واطهر الثالث
انه لو كانت اللواحق بايا حروفا لم تحتج الي اليا في ايايي كما لم يحتج الي التا المضمومة في انا الرابع

ان غير

ان غير الكاف من اللواحق ايا يجمع علي اسميته مع غيرها يختلف في اسميتها معها فلا يترك ما اجمع
عليه لما اختلف فيه ثم يلحق الكاف باخواتها لتجري الجميع علي سنن واحد الخامس ان الاصل
عدم اشتراك اسم وحرف في لفظ وفي القول باسمية اللواحق سلامة من ذلك فوجب المصير
اليه السادس ان هذه اللواحق لو لم تكن اسما مجرورة المحال لم يخلفها اسم مجرور بالاضافة فيما
رواه الخليل من قول العرب اذا بلغ الرجل الستين فاياه وايا الشواب وروي فاياه وايا
السواب يعني بالسين المهملة وهذا مستند قوي لانه منقول بنقل العدل بعبارتي مصححي
المعني انتهي وربما يخفي ضعف بعض هذه الاوجه بل اكثرها واقواها الوجه الرابع واما ما
رواه الخليل من فاياه وايا السواب فقد حملوه علي الشذوذ قال ابن عصفور بل لنا ان
نقول هذه المضافة الي الظاهر ليست بايا من اياك وان اتفقا في اللفظ بل هي اسم مظهر
لان المضمر لا يضاف لانه لا يفارقه التعريف ولا يضاف الا ما ينكر انتهي قال بعضهم
فايا فيما روي الخليل بمعني حقيقة كانه قال فاياه وحقيقة السواب ثم قال المصنف
بعد ايراد الاوجه الستة فان قيل هذه الوجوه مودية الي اضافة ايا وهي ممتنعة من
وجهين احدهما ان ايا لو كان مضافا لم تخل اضافته من قصد تخفيف او تخصيص فقصد
التخفيف ممتنع ايضا لان ايا احد الضماير وهي احرف المعارف لانه مخصوص بالاسما
العاملة عمل الافعال وايا ليس منها وقصد التخصيص ممتنع ايضا لان ايا احد الضماير
وهي اعرف المعارف فلا حاجة بها الي التخصيص الثاني ان ايا لو كان مضافا لكانت
اضافته اضافة شي الي نفسه وهي ممتنعة والجواب ان يقال اما اضافة التخفيف

فتسلم امتناعها من ايا واما اضافة التخصيص فغير ممتنعة فانها تصير المضاف معرفة ان
كان قبلها نكرة والازداد بها وضوحا كما يزداد بالصفة كقول الشاعر علا زيدنا يوم
النقا راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان فاضافة زيدنا اوجبت له من زيادة
الوضوح مثل ما يوجب وصفه اذا قيل علا زيد الذي منا زيدا الذي منكم فكما قيل زيادة
الوضوح بالصفة قبل زيادة الوضوح بالاضافة من غير حاجة الي انتزاع تعريفه وقد يضاف
علم لا اشتراك فيه علي تقدير وقوع الاشتراك المحوج الي زيادة الوضوح كقول ورقة بن نوفل
ولوجا في الذي كرهت قريش ولو عجت بمكتها عجيجا واذا جازت اضافة مكة ونحوها
مما لا اشتراك فيه فاضافة ما فيه اشتراك اولي بالجواز كايا فانه قبل ذكر ما يليه صالح
ان يراد به واحد من اثني عشر معني فللاضافة اثر له صالحة وحقيقها بها وامعة وكان
انفرادها بالاضافة دون غيرها من الضماير كانفرادها اي بها دون ساير الموصولات ورفعوا
توهم حرفية ما يضاف اليه باضافتها الي الظاهر في قولهم فاياه وايا الشواب والاحتجاج
لهذا بالخليل علي سيبويه شبيه باحتجاج سيبويه علي يونس بقول الشاعر دعوت
لما نابني مسورا فلبي فلبي يدي مسور لان يونس يري ان لبيك ليست للتثنية بل هي
لبالديك فاحتج سيبويه بلبي مع الظاهر ولو كانت كلدي لم تثبت الاضع المضمر
كما ان لدي لم تثبت الامع المضمر واما الزامهم ايا الاضافة ايا اضافة الشي الي نفسه
فلتزمها معتذرين بما اعتذر عنها في نحو جا زيد بنفسه واشباه ذلك انتهي وهو كلام
حسن قال الشيخ الذي يقطع ببطلان اسمية ما اضيف اليه ايا انها لو كانت اسما كان يلزم

اعراب

اعراب ايا كما لزم اعراب اي فان سبب اعراب اي انما هو لزوم الاضافة وذلك موجود
في ايا انتهي وما ذكره غير لازم اذ لا يلزم من اعتبار الاضافة في اي اعتبارها في غيرها علي
انه قد تقدم في باب الاعراب ان المقتضي لاعراب اي امران وهما لزوم الاضافة وكونها بمعني
بعض مع المعرفة وبمعني كل مع النكرة واذا كان كذلك فلا يلزم المصنف باعراب ايا لان
المقتضي تمامه لم يوجد فيه انما وجد جزوه وجزو العلة ليس بعلة وذكر المصنف
فيها غير اللغة المشهورة اربع لغات وهي اياك بفتح الهمزة وتشديد اليا واياك بكسر الهمزة
وتخفيف اليا وهياك بكسر الها وتشديد اليا وهياك بفتح الها وتخفيف اليا قال المصنف
واعراب لغاتها تخفيف اليا ص فصل يتعين انفصال الضمير ان حصر بانما او رفع بمصدر
مضاف الي المنصوب او بصفة جرت علي غير صاحبها او اضمر العامل او اخر او كان حرف نفي
او فصله متبوع او ولي واو المصاحبة او الا او اما او اللام الفارقة او نصبه عامل في
مضمر قبله غير مرفوع ان اتفقا رتبة وربما اتصلا غايبين ان لم يشتبها لفظا ش المضمر بالنسبة
الي الاتصال والانفصال علي ثلثة اقسام قسم يجب اتصاله وقسم يجب انفصاله وقسم يجوز فيه
الامران ولما كانت مواضع الاتصال محصورة وكذا مواضع الاتصال والانفصال اقتصر
المصنف علي ذكرها فعلم ان ما سكت عنه يجب فيه الاتصال اما الانفصال فذكر انه يجب
فيه اثني عشر موضعا الاول اذا حصر بانما وانما كقول الشاعر كانا يوم قري انما يقتل ايانا
الثاني اذا رفع بمصدر مضاف الي المنصوب كقول الشاعر بنصركم نحن كنتم ظافرين
وقد اغري العدي بكم استسلامكم فشلا الثالث اذا رفع بصفة جارية علي

علي غير صاحبها • كقول الشاعر • غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان او كربه

الرابع اذا اضمر العامل كقول الشاعر • فان انت لم ينفعك علمك فانتسب • لعلك تهديك

القرون الاوايل • الخامس اذا اخر العامل كقوله تعالي اياك نعبد واياك نستعين

السادس ان يكون العامل حرف نفي كقوله تعالي وما انتم بمعجزين ومنه قول الشاعر

ان هو مستوليا علي احد الا علي اضعف المجانين • السابع اذا فصله متبوع كقوله

تعالي يخرجون الرسول واياكم ومنه قول الشاعر انشده سيبويه مبرا من عيوب الناس

كلهم فالله ترعي ابا حرب واياها • ومثل المصنف لذلك قوله تعالي لقد كنتم انتم واباوكم

الثامن اذا ولي واو المصاحبة كقول الشاعر فآليت لا انفك احدو قصيدة تكون واياها

بها مثلا بعدي • التاسع اذا ولي الا كقوله تعالي امر الا تعبدوا الا اياه ومنه قول الشاعر

قد علمت سلمي وجاراتها ما قطر الفارس الا انا • العاشر اذا ولي اما كقول الشاعر • بك

او بي استعان قليل • اما انا وانت ما ابتغي المستعين • الحادي عشر اذا ولي اللام الفارقة

كقول الشاعر • ان وجدت الصديق حقا لاياك فمرني فلن ازال مطيعا • الثاني عشر اذا نصبه

عامل في مضمر قبله غير مرفوع ان اتفقا رتبة مثاله علمتك اياك اي انت في علي الان

كما كنت من قبل والمراد بالموافقة في الرتبة كونهما لمتكلم كعلمتني اياي او المخاطب كعلمتك

اياك او لغايب كزيد علمته اياه او لغايبين كقولك مال زيد اعطيته اياه قال المصنف

فالانفصال في الحاضرين متعين ابدا لانه لا يكون الاشتمال الاول لفظا ومتحدا به معني فاستثقل

اتصالها ولان اتصالها يوهم التكرار والانفصال في الغايبين متعين ايضا ان كان هو المراد في المعني

نحو

نحو زيد علمته اياه او شبيها بما هو الاول في المعني نحو مال زيد اعطيته اياه انتهي واحترز بقوله غير

مرفوع من قولهم ظننتني قايما فان الضمير الذي هو الياء نصبه عامل في مضمر قبله وقد اتفق

رتبة فانهما لمتكلم لكن الضمير الاول غير مرفوع فلا يجب انفصال الثاني بل لا يجوز انفصاله وكذلك

قولك زيد ظنه قايما فقد عمل ظن في مضمر مرفوع وهو الفاعل المستكن وفي مضمر منصوب وهو

الهاء وقد اتفقا رتبة ولا يجوز فصل الضمير المنصوب ايضا واشار المصنف بقوله وربما اتصلا

غايبين ان لم يشتبها لفظا الي انه اذا غاير الثاني الاول لفظا حال الغيبة جاز ان يتصل لكنه

ضعيف وبه يشعر قوله وربما واستدل المصنف علي ذلك بما روي الكسايي من قول العرب

هم احسن الناس وجوها وانضرهموها وبقول مغلس بن لقيط وقد جعلت نفسي تطيب

لضغمة لضغمهماها يقرع العظم نابها ثم ها هنا ابحاث اولا ذكر ابن عصفور في شرح الجمل والصفار

في شرح الكتاب في فصل الضمير بعد انما مذهبين احدهما مذهب سيبويه وهو ان الفصل ضرورة

وذكر ان سيبويه لم يلتفت الي المعني وهو كون الضمير في معني المفعول بينه وبين عامله

بالا الثاني مذهب الزجاج وهو ان الفصل ليس بضرورة لما ذكر من كون الكلام بمعني

الا وانتم كلامهما ان الزجاج يجيز الفصل ولا يوجبه ومن ثم جعل الشيخ القول الاول بتعين

الانفصال في كلام المصنف مذهبا ثالثا قال ابن عصفور والصحيح ان الفصل ضرورة اذ لو كان هذا

موضع فصل الضمير لوجب ان لا يوتي به متصلا كما لا يجوز ذلك في الا فقول العرب انما ادافع

عن احسابهم وامثاله دليل علي انه من مواضع الاتصال وان الانفصال فيه ضرورة وقال

الصفار مذهب سيبويه اسد لانك تقدر علي الاتصال فلا تفصله بخلاف الا اذ لا يمكن

ان يتصل بها ضمير وتكون القراين تبين المحصور ما هو من فاعل او مفعول علي حسب المواضع
انتهي ولا يتجه لي القول بانه اذا كان الضمير محصورا بعد انما لا يتعين انفصاله نظرا عن
انه لا يجوز لانا بالبديهة نعقل الفرق بين قولنا انما قام انا وبين قولنا انما قمت اذ معني
الاول ما قام الا انا فالحصر في الفاعل ومعني الثاني ما فعلت الا القيام فالحصر في الفاعل
لا بانفصال الضمير وسببه انا لما كانت للحصر كان معناها معني الا الواقعة بعد
النفي والمحصور بالا يجب تاخره عنها فيجب اذ ذاك انفصاله ان كان ضميرا متصلا بعامل
قبلها فلذلك يجب ان يكون الحال مع انما ولو كان الامر علي ما قال الصفار من ان الحصر مع
انما يتبين بالقراين لما اوجب النحاة تاخير المحصور بها لكنهم قد اوجبوا تاخير الفاعل
الي قصد حصره وكذلك تاخير المفعول ايضا فدل علي انهم لم يكتفوا بالقراين وما قول ابن عصفور
انه لو كان من مواضع الانفصال لما جاء متصلا وقد قالت العرب انما ادافع عن احسابهم فغير
ظاهر لان قايل هذا الكلام لم يقصد حصر الفاعل والفصل انما يجب مع قصد الحصر وانما قصد
هذا المتكلم حصر متعلق الفعل اي لا ادافع الا عن احسابهم لا عن شي اخر اما كون غيره لا يدافع
فلم يتعرض اليه والظاهر ان الجماعة انما حكموا بان مذهب سيبويه ان الفصل ضرورة لقوله
هذا باب ما يجوز في الشعر من ايا ولا يجوز في الكلام فمن ذلك قول حميد الارقط اليك حتي
بلغت اياك من وجه اخر غير الوجه الذي حمل الجماعة عليه وهو الذي اذكره قال المصنف
وقال الاخر كانا يوم قري وقال الاخر كانا يوم قرا انما نقتل ايانا وقد حمل المصنف الفصل
في انما نقتل ايانا علي انه ضرورة من وجه اخر غير الوجه الذي حمل الجماعة عليه وهو الذي

اذكره

اذكره قال المصنف وقد وهم الزمخشري في قوله انما نقتل ايانا فظن انه من وقوع المنفصل موقع
المتصل وليس كذلك لانه لو اوقع هنا المتصل فقال انما نقتلنا لجمع بين ضميرين متصلين
احدهما فاعل والاخر مفعول مع اتحاد المسمي وذلك مما يختص به الافعال القلبية وغير
الزمخشري ذكر سيبويه هذا البيت في باب ما يجوز في الشعر من ايا ولا يجوز في الكلام
فذكر البيت الذي اوله كانا لا لان ما فيه لا يجوز الا في الشعر بل لان ايا واقع فيه موقع
انفسنا فشبهته وبين الاول المعني حتي لحقت ايا لمناسبة من قبل ان ايا في الموضعين واقع
موقعا غيره به اولي لكن في الثاني من معني الحصر المستفاد بانما ما جعله مساويا للمقرون
بالا فحسن وقوع ايا فيه كما كان يحسن بعد الا وهذا مطرد فمن اعتقد شذوذه فقد وهم انتهي
وهو كلام جيد وقال الشيخ ما ذهب اليه المصنف من تعيين انفصال الضمير بعد انما خطا فاحش
وجهل بلسان العرب قال الله تعالي انما اشكو بثي وحزني الي الله انما اعظكم بواحدة انما امرت
ان اعبد رب هذه البلدة انما توفون اجوركم يوم القيامة ولو كان الامر علي ما زعم لكان
التركيب انما اشكو بثي وحزني الي الله انا وانما اعظكم بواحدة انا وانما امرت ان اعبد رب
هذه البلدة انا وانما توفون اجوركم انتم انتهي ويا لله العجب من الشيخ جهل المصنف
وخطاه وقوله ما لم يقل واعتقد فيه انه يمنع من جواز ما لم يتوهم بشر منعه لم يقل المصنف
ان انما لا يتبع بعدها الضمير الا منفصلا فيرد عليه بوقوعه متصلا انما قال ان الضمير المحصور
بانما يجب انفصاله فكيف يرد عليه بوقوعه متصلا بما لم يقصد فيه حصر الضمير اما الايات
الكريمة التي رد بها الشيخ علي المصنف فلم يقصد في شي منها حصر الفاعل انما قصد حصر

مد متعلق الفعل معني الاية الاولي لا اشكوا بثي وحزني الي الله اي لا اشكوا الي غيره ومعني الاية
الثانية لا اعطكم الا بواه اي لا اعطكم الان لغيرها ومعني الاية الثالثة ما امرت الا ان
اعبد رب هذه البلدة ومعني الاية الرابعة لا توفون اجوركم الا يوم القيمة وهذا واضح
ولا ادري كيف خفي هذا علي الشيخ رحمه الله تعالي البحث الثاني ما ذكره المصنف
هنا من تعين انفصال الضمير اذا رفع بصفة جارية علي غير ما هي له هو مذهب البصريين ولم يوجب
الكوفيون الابراز الا عند خوف اللبس واختار المصنف في باب المبتدا مذهبهم فاطلاقه القول
هنا بوجوب الانفصال اما للاتكال منه علي ما ذكر في باب المبتدا فيتقيد به هذا الاطلاق واما
لانه جري هنا علي مذهب البصريين ثم نبه علي مختاره في باب المبتدا وقد استثني الكوفيون
ايضا صورة ثانية لا يجب فيها الابراز وهي اذا تكررت الصفة نحو زيد حسنة امه عاقلة هي
فلا يوجبون ذكر هي بعد عاقلة وفي الحقيقة هذه الصورة داخلة تحت قولهم لا يجب الابراز عند
امن اللبس ولا حاجة الي تخصيصها بالذكر وقد ذكر النحاة ان الضمير لا يبرز اذا كان لمثني
ارجع لان في تثنية اسم الفاعل وجمعه دلالة عليه وذلك نحو مررت برجل قايم ابواه لا قاعدين
وقايم اباه لا قاعدين استغني عنهما في المثال الاول وعنهم في المثال الثاني بتثنية اسم الفاعل
وجمعه وسياتي ذلك في باب المبتدا ان شا الله تعالي البحث الثالث تقدم انه يجب
انفصال الضمير اذا نصبه عامل في مضمر قبله غير مرفوع عند الاتفاق في الرتبة الا اذا كانا
للغيبة واختلفا لفظا فانه قد يتصل الضمير الثاني وذكر الشيخ انه قد يؤتى بالثاني متصلا مع
حال التكلم والخطاب والغيبة دون اشتراط اختلاف لفظا فقال اذا اتفق الضميران في الرتبة فاما

ان

ان يكونا لمتكلم او مخاطب او غايب ان كانا لمتكلم فالانفصال نحو سخطتني اياي ويقبح الاتصال وان كانا
لمخاطب فالاختيار الانفصال ويجوز الاتصال ضعيفا نحو اعطيتكما اياكما واعطيتكماكما واعطيتكم
اياكم واعطيتكموكم واعطيتكن اياكن واعطيتكنكن ومنع الاتصال الفرا وان كانا لغايب فاما
ان يتحدا لفظا او يختلفا ان اتحدا نحو ضميري الغايب فيكون الانفصال مختارا نحو الدرهم اعطيته
اياه ويجوز علي ضعف اعطيتهوه ومنع الفرا ايضا الاتصال وان اختلفا فالفصل هو الكثير
بقول الهندات الدرهم اعطيتها اياه واعطيته اياها ويجوز اعطيتهاه واعطيتهوها انتهي
وفي كتاب سيبويه ما يقتضي منع الاتصال اذا كان الضميران للمتكلم واما اذا كانا للغيبة
فقال سيبويه فاذا ذكرت مفعولين كلاهما غايب قلت اعطاهوها واعطاهاه جاز وهو
عربي ولا عليك بايهما بدات من قبل انهما كلاهما غايب وهذا ايضا ليس بالكثير في كلامهم
والكثير في كلامهم اعطاه اياه انتهي كلام سيبويه واشعر قوله والكثير في كلامهم اعطاه
اياه ان القليل جواز الاتصال وان اتفق اللفظان وعلي هذا لا يحسن قول المصنف
فيما تقدم انه يتشبه بالفظ الاشعار كلام الامام بخلافه البحث الرابع انتقد الشيخ
علي المصنف كونه مثل للاتصال في الغايبين المختلفي اللفظ بما في بيت مغلس وهو
لضغمهماها وبما روي الكسايي هم وانقرهما قال لان احد الغايبين مخصوص واصحابنا
ذكروا انه لا يجوز فيه الا الانفصال نحو قولك هند عجبت من ضربه اياها قالوا ولا يجوز
من ضربهها الا في ضرورة وانشدوا بيت مغلس او في نادر كلام وذكروا ما روي الكسايي
انتهي وظاهر كلام سيبويه ينفي ما انتقده الشيخ علي المصنف فانه قال بعد قوله والكثير

في كلامهم اعطاه اياه علي ان الشاعر قد قال وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة البيت المذكور
البحث الخامس اعلم ان المصنف لما ذكر وجوب انفصال الضمير اخذ ذكر المواضع التي يمكن
فيها الاتصال اتماما لم يكن فيه ذلك فلم يذكره لان الانفصال فيه ضروري ولهذا الترتيب
الي ما ذكره غيره من ان الضمير يجب فصله اذا كان مبتدا او خبرا لمبتدا او خبر الا ان لكن
ذكر ابن عصفور صورة يجب فيها الانفصال ولم يذكرها المصنف وهي ما اذا كان الضمير منصوبا
بمصدر مضاف الي الفاعل ومثل ذلك بقوله عجبت من ضرب زيد اياك ومن ضربك اياه
واقول اما ضرب زيد اياك فظاهر فيها وجوب الانفصال واما ضربك اياه فلا الاتصال فيها جائز
كما سياتي ص وان اختلفا رتبة جاز الامران ووجب في غير ذي الرتبة تقديم الاسبق رتبة
مع الاتصال خلافا للمبرد والكثير من القدماء وشذ الاك فلا يقاس عليه ش لما انقضى الكلام
علي مواضع الانفصال شرع في ذكر مواضع الاتصال والانفصال واشار الي ضابطها بقوله وان
اختلفا رتبة جاز الامران اي الاتصال والانفصال في الثاني من الضميرين واعلم ان المواضع
التي يجوز فيها الامران ستة وهي ما كان فيه الضميران منصوبين وتحته قسمان لان النصب
فيهما اما بفعل غير قلبي كاعطيتكه واما بفعل قلبي كخلتكه وما كان فيه اول الضميرين مجرورا
وتحته ثلثة اقسام لان الجر اما باضافة اسم فاعل نحو الدرهم انا معطيكه او باضافة
مصدر والمجرور اما فاعل واما مفعول نحو فراقيها ومنعكها وما كان فيه اول الضميرين
مرفوعا وهو المنصوب بعد مبتدا او خبر في الاصل نحو كنته واذا كان كذلك فينبغي ان يكون
الضمير في اختلافا عايدا علي ما تقدم ذكره اذ يلزم منه ان تكون الاشارة الي الضميرين المنصوبين

خاصة

خاصة بل يكون الضمير المذكور عايدا علي الضميرين غير مقيدين بالقيد المتقدم اي وان اختلفا
الضميران رتبة جاز الامران وهذا هو الذي يقتضيه كلام المصنف في الشرح واما كون
اول الضميرين المختلفي الرتبة منصوبا او مجرورا او مرفوعا بالقيود التي ذكرت فيعلم من
كلامه بعد ثم مع الفصل تعدي الضميرين شيت فيقول الدرهم اعطيتك اياه واعطيته
اياك وهذا مستفاد بطريق المفهوم من قول المصنف ووجب في غير ذي الرتبة تقديم الاسبق
رتبة مع الاتصال واما مع الانفصال فعند سيبويه يجب تقديم الاسبق رتبة فيقول
اعطيتكموها ولا يجوز اعطيتهوك واجاز كثير من قدماء النحويين ووافقهم المبرد تقديم
غير الاسبق مطلقا واجازه الفرا اذا كان الضمير لمثني او لجماعة مذكرين نحو الدرهمان اعطيتهما ك
والغلمان اعطيتهموك واجاز الكسائي ما اجاز الفرا وزاد عليه ان يكون الضمير لاناث
نحو الدراهم اعطيتهنك والذي ورد به السماع مذهب سيبويه ومن اجاز غيره ذلك فانما
اجازه قياسا قال سيبويه فان بدا بالمخاطب قبل نفسه فقال اعطاكني او بدا بالغايب
قبل المخاطب فقال اعطاهوك فهو قبيح لا تكلم به العرب ولكن النحويين قاسوه قال
المصنف قلت ومما يعضد قول من اجاز القياس في ذلك قول العرب عليكني لكون
الكاف فيه متقدمة علي اليا لان الكاف في عليك فاعل في المعنى فيتنزل تقدمها علي
اليا منزلة تقدم التا في قولك اكرمتني فلا يجوز ان يجري مجراها لانه ليس لها حظ في
الفاعلية نحو كاف اعطاك ولكن يعضد قول من اجاز القياس في ذلك ما روي ابن الاثير
في غريبه من قول عثمان رضي الله عنه اراهمني الباطل شيطانا فقدم ضمير الغايب

علي ضمير المتكلم المنفصل انتهي قلت لم يكن المصنف يحتاج الي الاعتذار عن تقدم الكاف علي اليا
في يعطيكيني وذلك ان الكلام انما هو في ضميرين تسلط عليهما عامل واحد ولا شك ان علي وان
عملا في الكاف ليس عاملا في اليا بل انما عمل في الكاف جعل المجموع من الجار والمجرور عاملا في اليا
فلا يقال لم الكاف تقدمت علي اليا وايضا فانما يقال لم يتقدم واحد من الضميرين علي
الاخر حيث يتصور تقدم ذلك الاخر عليه وهاهنا لا يتصور تقدم اليا علي الكاف اعني في
عليكيني ونحوه ولما لفظ عثمان رضي الله عنه فعنه احترز بقوله في غير نادر وهذا الاحتراز
ليس بجيد فانه لو قدم ضمير المتكلم في هذا الكلام علي ضمير الغيبة لانعكس المراد من مقصود
المتكلم كما تقدم وانما الواجب ان كان يؤتي بالضمير الثاني منفصلا فيقال اراهم اياي
فالشذوذ انما هو في الاتيان بالضمير متصلا لا في ضمير تقديم الغيبة علي ضمير المتكلم واشار
المصنف بقوله وشذ الاك فلا تقس عليه الي قول الشاعر وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
ان لا يجاورنا الاك ديار قال فالاكثرون علي ان الاتصال فيه لم يستبح الا للضرورة لان حق
الضمير بعد الا الانفصال اعتبارا بان الا غير عاملة ومن حكم علي الا بانها عاملة لم يعد
هذا من الضرورات بل جعله مراجعة لاصل متروك ويعضده رعي مثل قاموا الا اياك يكون
الاستعمال مستمرا بالانفصال والاولي به الاتصال ص وتختار اتصال نحو ها اعطيتكه وانفصال
الاخر من نحو فراقيها ومنعكها وخلتكه وكها اعطيتكه هاء كنته وخلف ثاني معمولي نحو اعطيت
زيدا درهما في باب الاخبار ش لما ذكر نحو ضابط ما يجوز فيه الاتصال والانفصال وكان بعضه
مختار الاتصال وبعضه مختار الانفصال اخذ في بيان ذلك وقد تقدم ان الامرين جايزان في ستة

ابواب

ابواب ذكر المصنف منها في المتن خمسة والسادس ذكره في الشرح وهو ما كان فيه اول الضميرين
مجرورهما معمولان لاسم فاعل واما ما فيه خلف ثاني المعمولين في باب الاخبار فهو من فروع باب اعطيتكه
فلا نعيد فما زال ابدا واشار بنحو هاء اعطيتكه الي ما كان ثانيا من ضميرين منصوبين بفعل غير قلبي فانه جايز
فيه الاتصال والانفصال واتصاله اجود ولذلك لم يات في القران الا الاتصال متصلا كقوله تعالي
اذ يريكهم الله في منامك قليلا ولو اراكهم كثيرا لفشلتم قال المصنف وظاهر كلام سيبويه ان
الانفصال لا يلزم ويدل علي عدم لزومه قول النبي صلي الله عليه وسلم فان الله ملككم اياهم ولو شا ملكهم
اياكم وقال الشيخ لم يذكر سيبويه الا الاتصال وحكي غيره الانفصال وقال السيرافي لا يجيز سيبويه
في الانفصال وقال الاستاذ ابو علي الانفصال افصح وتاول كلام سيبويه واشار بالاخر من نحو فراقيها
ومنعكها الي ما كان من الضماير منصوبا بمصدر مضاف الي ضمير قبله هو فاعل او مفعول اول وادرج
المصنف هنا ما كان منصوبا باسم فاعل مضاف الي ضمير هو اسم مفعول اول فالمنصوب بمصدر
مضاف الي ضمير هو فاعل كقول الشاعر تعزيت عنها كارها فتركتها وكان فراقيها امر من
الصبر والمنصوب بمصدر مضاف الي ضمير هو مفعول اول كقوله فلا تطمع ابيت اللعن فيها
ومنعكها بشي يستطاع والمنصوب باسم فاعل مضاف الي ضمير هو مفعول اول قول الشاعر
لا ترج او تخشي غير الله ان اذي واقيكه الله لا ينفك مامونا والمختار في هذه الثلاثة
ونحوها الانفصال واذا كان الضمير كما في خلتكه في كونه ثاني مفعولي احد افعال القلوب فالانفصال
به اولي قال المصنف لانه خبر مبتدا في الاصل وقد حجز عن الفعل بمنصوب اخر انتهي وقال
سيبويه وتقول حسبتك اياه وحسبتني اياه لان حسبتنيه وحسبتكه قليل في الكلام ومن الانفصال

قول الشاعر اخي حسبتك اياه وقد ملئت ارجاء صدرك بالاضغان والاحن ومن وروده
متصلا قول الاخر بلغت صنع امرء بر اخالكه اذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا واشار بقوله كما
اعطيتكه هاء نحو كنته يعني انه يختار فيها الاتصال على الانفصال وهذا هو اختيار المصنف قال
الشيخ واتبع به الرماني وابن الطراوة وفرق المصنف بينها وبين ها خلتكه وها كنته وان اشتركا
في ان كلا منهما خبر مبتدا في الاصل بان ها خلتكه محجوز عن الفعل بمنصوب اخر بخلاف ها كنته
فانه شبيه بها ضربته في انه لا يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل فكان الفعل مباشر
له فكان مقتضى هذا ان لا ينفصل كما لا ينفصل ها ضربته الا انه اجيز الانفصال فيه مرجوحا
لا راجحا خلافا لسيبويه ومن تبعه دليلنا على ذلك من وجهين احدهما ان المشار اليه ضمير
منصوب بفعل لا حاجز له الا ما هو كجزء منه فاشبه مفعولا لا يحجزه من الفعل الا الفاعل فوجب له من
الاتصال ما وجب للمفعول الاول فان لم يساوه في وجوب الاتصال فلا اقل من كون اتصاله راجحا
الوجه الثاني ان الوجهين مسموعان اشتركا في الجواز الا ان الاتصال ثابت في النثر والنظم والانفصال لم
يثبت في غير استثنا الا في نظم فرجح الاتصال لانه اكثر في الاستعمال ومن الوارد منه متصلا في النظم
دون ضرورة كقول الشاعر كم ليث اعتنى لي اذا اسبل غرب فكانني اعظم الليثين اقداما فقال
كانني مع تمكنه من ان يقول فكنته اعظم الليثين على جعل اعظم خبرا من الضمير ومفسرا له كما قالوا اللهم
صل عليه الرؤوف الرحيم ومن الوارد منه في النثر قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها اياك ان تكونيها
يا حميرا وقوله صلى الله عليه وسلم لعمر رضي الله عنه في ابن صياد ان يكنه فلن تسلط عليه وان لا يكنه
فلا خير لك في قتله ومن ذلك قول بعض العرب عليه رجلا ليسني وقال سيبويه والمبني عن العرب

الموثوق

الموثوق بهم يقولون ليسني وكذلك كانني هذا نفسه ولم يحك فالانفصال نثرا الا قولهم في الاستثنا
اتوني ليس اياك ولا يكون اياك وهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة لان ليس ولا يكون فيه واقعان
موقع الا فوصل الضمير بعدهما معاملة بعدها فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله والاتصال
في قوله اذ ذهب القوم الكرام ليسي من الضرورات لانه استثنا ولو لم يكن استثنا لكان
الاتصال اولى من الانفصال كما تقرر انتهى كلام المصنف واستدلاله وقد تكلم الشيخ هنا في جانب
المصنف بكلام غير مناسب وجعله جائرا ومكاذبا لسيبويه واعتذر عنه بانه قليل الالمام
بكتاب سيبويه وانه يلمح شيا منه ببادي النظر فيستدل به من غير تتبع لما قبله ولما بعده
وكم شي فاته من علم سيبويه لقلة المامه به انتهى كلام الشيخ ولم يرد على المصنف بشي غير
انه قال ان سيبويه يقول ان كلام العرب على الانفصال وان الاتصال قليل والمصنف لم يجهل
ان سيبويه قال ذلك ولو جهله لم يصرح في الشرح بخلافه حيث قال خلافا لسيبويه ومن
تبعه ولكن هذه عادة الشيخ مع المصنف وهبني قلت هذا الصبح ليل ايعمى العالمون
عن الضياء ولقد اجاد القائل في قوله لا تضع من عظيم قدر وان كنت مشارا اليه
بالتعظيم فالشريف الكريم ينقص قدرا بالتجري على الشريف الكريم ولع
الخمر بالعقول رمى الخمر بتنجيسها وبالتحريم وقد علم مما تقدم ان الاتصال المختار في بابين
وهما باب اعطيتكه وباب كنته وان الانفصال المختار في اربعة ابواب وهو باب خلتكه
وباب فراقيها وباب منعكها وباب عطيكه وجعل المصنف خلف ثاني مفعولي نحو اعطيت
زيدا درهما في باب الاخبار كها اعطيتكه فيكون الاتصال فيه مختارا ومثال ذلك الذي

أعطيته زيدا او درهم هذا على الاتصال وان جئت به منفصلا مراعاة للترتيب الاصلي قلت الدرهم
الذي اعطيت زيدا اياه درهم والاتصال راي ابي عثمان المازني قال المصنف وباختياره اقول
لان الاتصال هو الاصل فان امكن بلا محذور فلا عدول عنه عند مراعاة الاولى فلو كان بدل
الدرهم مفعول لا يعلم كونه ثانيا الا بالتاخر نحو اعطيت زيدا عمرا فاخبر عنه تعين الانفصال
لان وصله بالفعل يوهم كونه اولا فلو عضد بهذا اقول غير المازني لاعتضد فيقال اذا تعين
الانفصال في بعض صور الاخبار فليلتزم في جميعها ليجري الباب على سنن واحد كما فعل في غيره
ص وعن ضمنت اياهم الارض ويزيدهم حبا الي هم من الضرورات ش لما اقتصر المصنف على ذكر
مواضع اتصال الضمير ومواضع اتصاله وانفصاله علم ان ما سكت عنه يجب فيه الانفصال
كانه قال وما عدا ما ذكر من مواضع وجوب الانفصال ومواضع جواز الامرين يجب انفصاله ولهذا
ساغ له ان يحكم بالضرورة على ما انشده والضمير فيه منفصل اما ضمنت اياهم الارض فمن قول
الفرزدق   بالباعث الوارث الاموات قد ضمنت اياهم الارض في دهر الدهارير   فلولا
الضرورة لقال ضمنتهم واما يزيدهم حبا الي هم فمن قول الشاعر   وما اصاحب من قوم فاذكرهم
الا يزيدهم حبا الي هم فهم الاخر فاعل يزيد قال المصنف وظن بعضهم ان هذا جائز في غير
الشعر لانه قابله لو قال يزيدونهم لصح فجعل المتصل وهو الواو فاعلا والمنفصل توكيدا وهذا
وهم لان ذلك جمع بين ضميرين متصلين لمسمى واحد احدهما فاعل والاخر مفعول وذلك لا يكون
في غير فعل قلبي انتهى قال الشيخ الرضي ظنه هذا الظان صحيح وما رده به المصنف فاسد لانه
اعتقد ان الفاعل يزيد هو المفعول به وليس كذلك بل الفاعل بيزيد عائد على قوم وهم

المتصل

المتصل بيزيد عائد على من سبق ذكره في الشعر من الذين فارقهم فاختلف مدلولا الفاعل والمفعول
انتهى والذي ذكره الشيخ حق وقد دفع لي هذا عند قراءة هذا الموضع ولكن لما ذكره الشيخ في شرحه
تعين اسناده اليه ص فصل الاصل تقدم مفسر ضمير الغائب ولا يكون غير الاقرب الا بدليل
وهو اما مصرح بلفظه او مستغنى عنه بحضور مدلوله حسا او علما او بذكر ما هو له جزء
او كل او نظير او مصاحب بوجه ما ش ما دل على الحضور وهو ضمير المتكلم والخطاب مستغن
عن المفسر اكتفاء بالمشاهدة المقارنة الدالة على المراد به واما الضمير الغائب فليس له مشاهدة
تقارنه فاحتاج لذلك الى مفسر والاصل ان يكون المفسر مقدما على ما يفسره ولا يكون
مؤخرا الا في ابواب محصورة فيقول المصنف الاصل تقديم مفسر ضمير الغائب يفهم منه
شيان احدهما ان ضمير الغائب لا بد له من مفسر ويفهم منه ان ضمير الحضور مستغن
عن ذلك والثاني ان الاصل مع عدم المشاهدة في المفسر ان يكون مقدما على الضمير المفسر
وذكر المصنف والشيخ ان ضمير الحضور مفسر بالمشاهدة والامر في ذلك قريب والظاهر
ما ذكرته ثم اذا تقدم على الضمير شيان صالح كل منهما للتفسير فالمفسر هو الاقرب نحو اكرمت
زيدا وعمرا في داره فالضمير لعمرو في الغرض فيه ولا يكون المفسر غير الاقرب الا ان دل على ذلك
دليل ومثله الشيخ بقوله تعالى ووهبنا له اسحاق ويعقوب وجعلنا في ذريته النبوة
والكتاب فالضمير في ذريته عائد على ابراهيم لا على اسحاق ولا على يعقوب صلوات الله
عليهم اجمعين لان المحدث عنه من اول القصة الى اخرها هو ابراهيم قال المصنف وجعلوا
تقديم مفسر الغائب خلفا عما فاته من مقارنة المشاهدة ومقتضى هذا القصد تقديم

الشعور المفسر كما تقدم الشعور بذات يصلح ان يعبر عنها بضمير حاضر واللائق المفسر لكونه
كجزء المفسر في التخيل وصرحه ان يتصل به فلذلك اذا ذكر ضمير واحد بعد اثنين فصاعدا جعل للاقرب
ولا يجعل لغيره الا بدليل من خارج انتهى ولكون الضمير لا يعود الا على الاقرب قال الشيخ استدل ابن حزم
على تحريم جميع الخنزير لحما وشحما وجلدا وغيرها بقوله تعالى فانه رجس بعد قوله تعالى او لحم خنزير
لما الزم ان يقول بتحليل شحم الخنزير فجعل الضمير في انه عائدا على الخنزير لانه اقرب مذكور وانما ذكر
اللحم اولا لانه هو المعهود اكله لمن يأكله لا على جهة حصر التحريم فيه انتهى ثم المفسر قد يستغني
عن ذكره ويدل عليه بما يفهم من سياق الكلام والى ذلك اشار المصنف بقوله او مستغني
عنه بحضور مدلول له حسا او علما او لا كثر كونه مذكورا وقد يستغني عن ذكره بذكر ما يدل
عليه مما يصحبه بنسبة بالجزئية او الكلية او غيرهما كما سياتي ولنرجع الى لفظ الكتاب فقوله وهو
اما مصرح بلفظه اي المفسر وذلك نحو زيد لقيته وقوله او مستغني عنه اي مستغني عن
لفظه بحضور معناه في الحس لقوله تعالى هي راودتني عن نفسي ويا ابت استاجره او حضور
معناه في العلم كقوله تعالى انا انزلناه في ليلة القدر ومنه قوله تعالى حتى توارت بالحجاب
ما ترك على ظهرها من دابة وقوله او بذكر ما هو له جزء اي او مستغني عنه بذكر ما صاحب
الضمير جزؤه وهو عائد على صاحب الضمير والضمير في له عائد على المذكور وذلك كقول الشاعر
اماوي ما يغني الثراء عن الفتى اذا حشرجت يوما وضاق بها الصدر فذكر الفتى مغن
عن ذكر النفس لانها جزؤه فعاد اليها فاعل حشرجت والضمير المجرور بالباء ومنه قولهم من كذب
كان شرا له فاضمروا في كان ضمير الكذب لانه جزء مدلول كذب ومثله قوله تعالى اعدلوا هو

اقر

للتقوى فهو عائد على الفعل لانه جزء مدلول اعدلوا ومنه قول الشاعر واذا سئلت الخير فاعلم
انها حسنى تخص بها من الرحمن فاعاد الضمير على المسئلة لانها جزء مدلول سئلت ومنه
ايضا قول الشاعر اذا نهي السفيه جرى اليه وخالف والسفيه الى خلاف فالهاء من اليه
عائد على السفه لانه جزء مدلول السفيه وقوله او كل اي او بذكر ما صاحب الضمير له اي
للمذكور كل فان الجزء يدل على الكل كما يدل الكل على الجزء قال المصنف ومن ذلك والله اعلم ولا
ينفقونها في سبيل الله فان الذهب والفضة بعض المكنوزات فاغنى ذكرهما عن ذكر الجميع كانه
قيل والذين يكنزون اصناف ما يكنز ولا ينفقونها ومن هذا ايضا قول الشاعر ولو حلف
بين الصفا ام عمرو ومروة ما بالله برت يمينها فاعاد الضمير الى مكة لان الصفا جزء منها
وذكر الجزء مغن عن ذكر الكل في بعض الكلام ويمكن ان يكون من هذا قوله تعالى كل من عليها
فان فيكون الضمير للدنيا وان لم يجر ذكرها في هذه السورة لان ما جرى ذكره بعضها والبعض
يدل على الكل وقوله او نظير اي او مستغني عنه بذكر ما هو نظير لصاحب الضمير ومثلوه بقولهم عندي
درهم ونصفه اي ونصف درهم اخر ومنه قول الشاعر قالت الا ليتما هذا الحمام لنا
الى حمامتنا ونصفه فقد اي ونصف حمام اخر مثله في العدد وقول الاخر وكل اناس
قاربوا قيد فحلهم ونحن خلعنا قيده فهو سارب اي قيد فحلنا وقوله او مصاحب بوجه
ما قال المصنف وقد يستغني عن ذكر صاحب الضمير بذكر ما يصاحبه قوله تعالى فمن عفي
له من اخيه شيء فاتباع بالمعروف واداء اليه باحسان فعفي يستلزم عافيا فاغنى ذلك
من ذكره واعيدت الهاء من اليه عليه ومنه قول الشاعر فانك والناس عروة بعد

ما دعاك وايدينا اليه شوارع 	كالرجل الحادي وقد بلغ الضحا وطير المنايا فوقهن اواقع
فالحادي يستلزم الابل ححرقة فاغني ذلك عن ذكرهن واعاد ضمير فوقهن عليهن انما هو
الاستغني بذكر ما يصاحب صاحب الضمير ذكرًا واستحضارا ذكر الخبر وحده مثلوا بضمير اثنين
مقصود بهما المذكور وضده كقول الشاعر 	وما ادري اذا يممت ارضا اريد الخير ايهما يليني
فاعاد الضمير علي الشر اثنيا وان لم يذكر لانه يصاحب الخير في المذكور وذلك نحو قوله تعالي
انا جعلنا في اعناقهم اغلالا فهي الي الاذقان فهي عايدة علي الايدي لانها تصاحب الاعناق
في الاغلال فاغني ذكر الاعناق عن ذكرها ومثله قوله تعالي وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره اي
من عمر غير المعمر فاعيد الضمير علي غير المعمر لان ذكر المعمر مذكور به لتقابلهما فكان مصاحبه في الاستحضا
الذهني ثم ها هنا تنبيهات الاول ناقش الشيخ المصنف في تمثيله بقوله تعالي هي راودتني
و يا ابت استاجره لما لم يذكر مفسره قال فان الضمير في هي عايد علي قوله باهلك سوءًا والضمير
في استاجره عايد علي موسي صلي الله عليه وسلم فالمفسر في الاثنين مصرح بلفظه انتهي الثاني لم يجعل
ابن عصفور الضمير في عندي درهم ونصفه عايدا الي نظير المذكور كما قال المصنف بل جعله
عايدا علي الدرهم المذكور باعتبار اللفظ لا باعتبار المعني وكذا جعل الضمير في ونصفه فقد وقع في
وعن خلعنا قبله ص ويتقدم الضمير المكمل معمول فعل او شبهه علي مفسر صريح كثيرا ان كان
المعمول موخر الرتبة وقليلا ان كان مقدمها وشارك صاحب الضمير في عامله ش قد تقدم
الاعلام بان مفسر الضمير قد ياتي به موخرا عن الضمير ان كان ذلك علي خلاف الاصل وينبغي
ان يعلم ان الضمير منه ما التفسير ما بعده وعلي هذا يكون تاخير المفسر في هذا القسم واجبا
لا لاسر اقتضي وجوب تاخيره بل لان من الضمير ما وضعه ان يفسر ما بعده اذا تقرر هذا

فيقال

فيقال ان تاخير المفسر منه واجب ومنه جايز وقد بدا بذكر مواضع الوجوب واذا عرفت
مواضع القسمين علم ان ما عداها باقي علي الاصل فيمتنع فيه التاخير اما مواضع الجواز فاعلم
ان المفسر الموخر اما ان تكون رتبته التقديم واما ان تكون رتبته التاخير فهما قسمان
اما القسم الاول فالبه الاشارة بقوله ويتقدم الضمير المكمل الي قوله ان كان المعمول موخر
الرتبة لان المعمول الذي اتصل به الضمير اذا كان موخر الرتبة كان المفسر الذي اخر عنه ذلك
الضمير متقدم الرتبة ومراده انه يجوز تاخير المفسر كثيرا اذا كان الضمير مكملا معمول فعل
ورتبة ذلك المعمول التاخير عن المفسر الموخر في اللفظ ويدخل تحت هذه العبارة صور وهي
ضرب غلامه زيد وغلامه ضرب زيد وضرب غلام اخيه زيد وغلام اخيه ضرب زيد
وما اراد اخذ زيد وضرب جارية يحبها زيد لان المضاف اليه يكمل المضاف ومعمول الصلة
يكمل الموصول كما يكمل ما نحا على اراد المثال به ومعمول الصفة يكمل الموصوف كما يكمل جارية
تحبها علي تجبها ونظير المثال الاول قوله تعالي فاوجس في نفسه خيفة موسي ونظير الثاني
قول العرب في بيته ياتي الحكم وشتي تووب الحلبة فان في بيته في موضع نصب بيوتي والحلبة
عايدة علي الحكم وقد تقدما علي العامل والمفسر وفي شتي حال من الحلبة فيها ضمير عايد عليهم
وقد تقدما علي العامل المفسر قال المصنف والكوفيون لا يجيزون مثل هذا وسماعه من
فصحا العرب صحيح فهو حجة عليهم ونظير المثال الرابع قول الشاعر 	شربوا سبيها واعطاه لها
ركبت غير عادح جلا لان شربوا سبيها ظرف لركبت ونظير المثال الخامس قول رجل من العرب
ما شاان شاء ربي والذي هو لم يشاء فلست تراه ناشيا ابدا 	ومثال الضمير المكمل معمول

شبه الفعل قولك هند ضارب غلامه زيد من اجلها ومررت بامراة ضارب غلامه اخوها
ولا علم بما ذا احترز بقوله صريح واما القسم الثاني فاليه الاشارة بقوله قليلا ان كان
مقدمها اي وتقدم الضمير المكمل معمول فعل وشبهه على مفسر صريح قليلا ان كان المعمول مقدم
الرتبة لان المعمول المكمل بالضمير اذا كان متقدم الرتبة كان المفسر الذي اخر عن ذلك الضمير
موخر الرتبة اي واقعا في رتبته التي هو فيها ومراده ان تقديم الضمير على مفسر اذا كان
بهذه الحيثية نقل لما يلزم منه من عود الضمير على متاخر في اللفظ وهو متقدم في الرتبة
بخلاف القسم الاول فانه وان عاد فيه الضمير على متاخر في اللفظ فهو متقدم في الرتبة
ومثال ذلك قول حسان رضي الله عنه يرثي مطعم بن عدي ولو ان مجدا اخلد الدهر
واحدا من الناس ابقى مجده الدهر مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد
ورقى نداه ذا الندى في ذرى المجد وقال اخر لما راى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد
لو ساعد المقدور ينتصر وقال اخر لقد جاز من يعنى له الحمد ان ابي مكافاة المعتنى
والسفهاء وقال اخر وما نفعت اعماله المرء راجيا جزاء عليها من سوى من له الامر
وانشد ابن جني الا ليت شعري هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب
وانشد ايضا جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار قال
المصنف والنحويون الا ابا الفتح يحكمون بمنع مثل هذا والصحيح جوازه لوروده عن
العرب في الابيات المذكورة وغيرها ولان جواز نحو ضرب غلامه زيدا اسهل من جواز
نحو ضربوني وضربت الزيدين ونحو ضربته زيدا على ابدال زيد من الها وقد اجاز الاول

البصريون

البصريون واجيز الثاني باجماع حكاه ابن كيسان وكلاهما فيه ما في ضرب غلامه زيدا من
تقديم ضمير على مفسر موخر الرتبة لان مفسر واو ضربوني معمول معطوف على عاملها والمعطوف
ومعموله ما مكن في استحقاق التاخر من المفعول بالنسبة الى الفاعل لان تقديم المفعول
على الفاعل يجوز في الاختيار كثيرا وقد يجب وتقديم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف
عليه بخلاف ذلك فيلزم من اجاز ضربوني وضربت الزيدين ان يحكم باولوية جواز ضرب
غلامه زيد لما ذكرناه وكذلك يلزم من اجاز ابدال ظاهر من ضمير لا مفسر له غيره نحو ضربته
زيدا واللهم صل عليه الرؤوف الرحيم لان البدل تابع والتابع موخر بالرتبة وموخر في
الاستعمال على سبيل اللزوم والمفعول ليس كذلك اذ لا يلزم تاخره انتهى وقال في شرح
الكافية الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره
بمعنى الفعل فاذا افتتح كلام بفعل ووليه مضاف الى ضمير علم ان صاحب الضمير فاعل
ان كان المضاف منصوبا ومفعول ان كان المضاف مرفوعا فلا ضرر في تقديم الفاعل
المضاف الى ضمير المفعول كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف الى ضمير الفاعل قال الشيخ
واجاز ذلك قبل ابي الفتح من الكوفيين ابو عبد الله الطوال قال الشيخ ولعمري انه قد
كثر مجيء ذلك في الشعر فالاحوط جوازه في الشعر دون الكلام وقد رام بعض النحويين تاويل
ذلك كله والتاويل فيه بعيد انتهى ومثال الضمير المكمل معمول شبه الفعل في هذا القسم
قولك هند ضارب غلامه زيدا من اجلها واما قول المصنف وشاركه صاحب
الضمير في عامله فهو قيد في جواز المسالة والمعنى وشارك المعمول للفعل او شبهه

صاحب الضمير اي المفسر اي يكون صاحب الضمير معمولا للعامل الذي عمل في المعمول
المكمل بالضمير كالامثلة المتقدمة فلو لم تحصل المشاركة المذكورة لم يجز التقديم نحو
ضرب غلامها جار هند لان هندا موخر الرتبة من جهتين ولا تعلق لها بضرب بخلاف
ضرب غلامها هندا فان صاحب الضمير في هذا المثال قد شارك المكمل بالضمير في عامله
وصاحب الضمير في المثال الاول وهو ضرب غلامها جار هند غير مشارك له في العامل وهذا
بخلاف ما اذا كان المعمول المكمل بالضمير موخر الرتبة فانه لا يشترط مشاركة صاحب
الضمير له في العامل فيجوز ان يقال ضرب غلامها جار هند ومنهم من منع التقديم في ذلك
ايضا فعلى هذا اذا اتصل الضمير العايد على الفاعل بالمفعول فقد يشارك الفاعل
المفعول في العامل وقد لا يشاركه واذا اتصل الضمير العايد على المفعول بالفاعل
فقد يشارك المفعول الفاعل في العامل وقد لا يشاركه ايضا فالصور اربع الاولى ضرب
غلامه زيد وهي جايزة بلا خلاف الثانية ضرب غلامها بعد هند وفيها خلاف والمجيز
يقول لما عاد الضمير على ما اضيف اليه الفاعل والمضاف والمضاف اليه كالشي الواحد
كان بمنزلة عود الضمير على الفاعل والمانع نظر الى تاخر مفسر الضمير لفظا ورتبة
مع عدم تعلق العامل به فمنع لكن الصحيح عنده الجواز وقد افهمه كلام المصنف
لانه قال ان كان المعمول موخر الرتبة لم يعتد بالمشاركة كما فعل في المسيلة الثانية
بل اطلق الثالثة ضرب غلامه زيدا وقد علمت انها ممنوعة بلا خلاف وقد تقدم
الا عند ابي الفتح والمصنف الرابعة ضرب غلامها بعد هند وهي ممنوعة بلا خلاف

وقد

وقد تقدم ذكر علة المنع وقال المصنف ومما احكم بجوازه لشبهه بضرب غلامه زيد ضربت
جاريته يحبها زيد فتقدم يحبها وهو مسند الى ضمير يعود الى زيد وان كان متاخرا لفظا ورتبة
لان يحبها مكمل الجارية اذ هو صفتها فجاز تاخر مفسر ضميرها كما جاز تاخر مفسر الضمير المضاف
اليه في نحو ضرب غلامه زيد ص ويتقدم ايضا غير منوي التاخير ان جر برب او رفع بنعم
او شبهها او باول المتنازعين او ابدل منه المفسر او جعل خبره او كان المسمى ضمير الشان
عند البصريين وضمير المجهول عند الكوفيين ش لما انهى الكلام على المفسر الجايز التاخير شرع
في ذكر المفسر الواجب التاخير وافاد قول المصنف ويتقدم ايضا غير منوي التاخير ان الضماير
التي يذكرها موضوعة على ان تفسرها ما بعدها فرتبتها ان تكون مقدمة على المفسر
وذكر ان الضمير يفسره ما بعده في ستة مواضع الاول المجرور برب مثاله قول الشاعر
واه رايت وشيكا صدع اعظمه وربه عطبا انقذت من عطبه الثاني المرفوع بنعم او
شبهها يعني من مثاله قول الشاعر نعم امرءا هرم لم تعر نايبة الا وكان لمرتاع بها وزرا
الثالث المرفوع باول المتنازعين مثاله قول الشاعر جفوني ولم اجف الاخلاء انني
لغير جميل من خليلي مهمل الرابع ما ابدل منه مفسره كقولك اللهم صل عليه الرووف الرحيم
حكاه الكسائي وذكر ابن عصفور ان في ذلك خلافا وان الاخفش اجازه وغيره منعه وان الصحيح
الجواز الخامس ما جعل المفسر خبرا له ومثاله قوله تعالى ان هي الا حياتنا الدنيا قال
الزمخشري هذا ضمير لا يعلم ما يعني به الا بما يتلوه من بيانه واصله ان الحياة الا حياتنا
الدنيا ثم وضع هي موضع الحياة لان الخبر يدل عليها ويبينها قال ومنه هي النفس تتحمل

ماحلت وهي العرب تقول ماشانت قال المصنف وهذا من جيد كلامه في تنظيره نعم النفس
وهي العرب ضعف لامكان جعل النفس والعرب بدلين وتتحمل وتقول خبرتنا تتهي ونفس
هذه الخمسة مفرد ولكل واحد منها موضع يستوفي فيه ما يحتاج اليه من البيان ان شا الله
تعالي واما السادس فنفسره حاله كما سياتي وهو ضمير الشان اذ ذكر لفظه نحو قل هو
الله احد وضمير القصة ان انث لفظه نحو فانها لا تعمي الابصار وهذا عند البصريين
وسماه الكوفيون ضمير المجهول لانه لا يدري عندهم ما يعود عليه وانما يفتتح المتكلم
كلامه بالضمير المذكور الي قصد ان يستعظم السامع حديثه قبل الاخذ فيه ولا خلاف
في انه اسم يحكم علي موضعه بالاعراب علي حسب العامل وزعم ابن الطراوة انه حرف وانكر
كونه اسما وفي كلام الشيخ خروج الي مذهبه وليس هذا مما يشتغل به واعلم ان
ضمير الشان لما خالف بقية الضماير في انه لا يفسر بمفرد خالفها ايضا في انه لا يعطف
عليه ولا يوكد ولا يبدل منه ولا يتقدم خبره عليه ص ولا يفسر الا بجملة خبرية مصرح
بجزئيها خلافا للكوفيين في نحو ظننته قائما وانه ضرب او قام ش شرط الجملة المفسرة
للضمير المذكور المخبر بها عنه ان تكون خبرية فلا تكون انشائية ولا طلبية وان تكون
مصرحا بجزئيها فلا تجوز البصريون حذف بعض الجملة المذكورة لانها موكدة له ومدلول به علي
فخامة مضمونها واختصارها مناف لذلك فلا يجوز كما لا يجوز ترخيم المندوب ولا حذف
حرف النداء قبله قال المصنف بعد انبعلم انما اجازه الكوفيون من انه ضرب وانه
قام ونحوهما غير مستقيم ولا سيما لافتتاحه بمزيد الاعتنا بالمحدث عنه واختتامه بحذف

ما لا بد

ما لا بد منه واما تجويزهم نحو ظننته قائما زيد علي ان يكون الها ضمير الشان مفردا وذا ايضا لان
ساقه يسبق الي فهمه كون زيد مبتدا موخرا وكون ظننته ومفعوليها خبرا مقدما وذلك
مفوت للغرض الذي لاجله جي بضمير الشان لان من شرطه عدم صلاحية الضمير لغيره لكن
حتي يحصل به من فخامة الامر ما قصده المتكلم ص وافراده لازم وكذا تذكيره ما لم
يليه مونث او مذكر شبه به مونث او فعل بعلامة تانيث فيرجح تانيثه باعتبار القصة
علي تذكيره باعتبار الشان ش لا يجوز ان يكون ضمير الشان مثني ولا مجموعا لانه كناية
عن الشان في التذكير وعن القصة في التانيث وهما مفردان فوجب افراد ما هو كناية عنهما
فيقال انه اخواك منطلقان وانها جاريتاك حسنتان وانه اخوتك صالحون وانها
اماوك مطيعات ولا يونث الا اذا وليه مونث كقوله تعالي فاذا هي شاخصة ابصار
الذين كفروا او مذكر شبه به مونث نحو انها قمر جاريتك او فعل بعلامة تانيث مسندا
الي مونث كقوله تعالي فانها لا تعمي الابصار ومثاله قول الشاعر علي انها تعفوا الكلوم
وانما يوكل بالاداني وان جل ما يمضي فمضا واستمالة التانيث فيه اجود من التذكير لان
مع التانيث مشاكلة تحسن بها اللفظ مع كون المعني لا تختلف اذ القصة والشان
بمعني واحد والتذكير مع ذلك جايز كما قال ابو طالب والا يكن لحم عريض فانه
تكب علي افواههن الغرايرُ وكما قال غيره تعلت له نفسي النصيحة انه عند الشدايد
تذهب الاحقاد فلو كان المونث الذي في الجملة بعد مذكر لم يشبه به مونث فضلة
او كالفضلة لم يكثر تانيثه فيونث لاجله الضمير بل حكمه حينئذ التذكير كقوله تعالي

انه من يات ربه مجرما فان له جهنم وكقول الشاعر الا انه من يبلغ عاقبة الهوى
مطيع دواعيه يبؤ بهوان كذلك لا يكترث بتانيث ما ولي الضمير من مونث شبه به
مذكر نحو انه شمس وجهك ولا بتانيث فاعل فعل ولي الضمير بلا علامة تانيث نحو انه
قام جاريتك هذا كله كلام المصنف وقال الشيخ اصحابنا ذكروا ان ضمير الامر والقصة
يجوز ان ياتي بعدها المذكر والمونث فيقول هو زيد قايم وهي زيد قايم وهي هند
ذاهبة وهو هند ذاهبة قال واما الكوفيون فزعموا ان المخبر عنه ان كان مذكورا فا
ضمير ضمير امر او مونثا فالضمير ضمير قصة ولا يجوز عندهم خلاف ذلك وقد رد عليهم
بقراة من قرا اولم يكن لهم اية ان يعلمه علما بني اسرايل فاية خبر مقدم لان يعلمه وان
يعلمه هو المبتدا وهو مذكر والضمير في يكن ضمير قصة وتقول انه امة الله ذاهبة ص
ويبرز مبتدا واسم ما ومنصوبا في بابي ان وظن ويستكن في بابي كان وكاد ش ضمير الشان
لا بد ان يكون معمولا للابتدا او احد نواسخه وهي كان وان وظن او احدى اخواتهن والجملة
بعده متممة لمقتضى العامل وهو بمنزلة ضمير غايب تقدم ذكره فلذلك يستتر مرفوعا
بكان او كاد او احدى اخواتهما كما استتر ما ارتفع بها من ضمير غايب تقدم ذكره ويبرز اذا كان
مبتدا او اسم ما او منصوبا بان او ظن او احدى اخواتهما فبروزه مبتدا كقوله تعالى قل هو الله
احد وذكر صاحب البسيط خلافا في المبتدا هل يكون ضمير شان اولا وذكر ان الفرا وابا
الحسن منعا ذلك وقد خرج قوله تعالى قل هو الله احد على وجهين احدهما انهم كانوا يتكلمون
في توحيد الله تعالى فقيل لهم هو اي التوحيد الله احد الثاني ان احد بدل من اسم الله تعالى

ويرز

ويبرز اسما لما كقول الشاعر وما هو من ياسو الكلوم وتبتغي به نايبات الدهر كالدايم
المحل ويبرز في باب ان كقوله تعالى وانه لما قام عبد الله يدعوه ويبرز في باب ظن
كقول الشاعر علمته الحق لا يخفى على احد فكن محقا تنل ما شيت من ظفر واستكانه
في باب كان كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذي كنت
اصنع واستكانته في باب كاد كقوله تعالى من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم
في قراة حمزة وحفص فانهما قرا تزيغ بالياء فهو مسند الى قلوب والجملة التي من الفعل
والفاعل خبر كاد واسم كاد ضمير الامر ص وبني المضمر لشبهه بالحرف وضعا وافتقارا
او جمودا او للاستغنا باختلاف صيغه لاختلاف المعاني واعلاها اختصاصا ما
للمتكلم وادناها ما للغايب ويغلب الاخص في الاجتماع ش ذكر لبنا المضمر سببين ه
احدهما شبه الحرف والثاني الاستغنا عن الاعراب لعدم الحاجة اليه فيه وجعل شبهه
للحرف في ثلثة امور الوضع والافتقار والجمود ومراده ان كلا من هذه الامور مستقل
بالعلية لا ان مجموعها علة واحدة والمراد بشبه الحرف وضعا كون بعض المضمرات على
حرف واحد كتا فعلت وكاف حدثتك وعلى حرفين كنا وما كان من المضمرات على اكثر
من حرفين محمول على غيره لان ما هو على اقل من ثلثة منها هو اصل او كالاصل وايضا
فانهم قصدوا اجري الباب على سنن واحد والمراد بالافتقار كون المضمر لا يتم دلالته
على مسماه الا بضميمة من مشاهدة او ما يقوم مقامها فاشبه بذلك الحرف لانه لا يفهم
معناه بنفسه بل بضميمة والمراد بالجمود عدم التصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى

بالتصغير وبان يوصف او يوصف به كالافعال بالمبهمات واما الاستغنا لاجل اختلاف
صيغة لاختلاف المعاني فالمراد به ان المتكلم اذا عبر عن نفسه خاصة فله تا مضمومة في
الرفع وفي غيره يا واذا عبر عن المخاطب فله تا مفتوحة في الرفع وفي غيره كاف مفتوحة في تذكير
وفي غيره ومكسورة في التانيث فاغني ذلك عن اعرابه لان الامتياز حاصل بدونه
قال الشيخ وهذا ليس بشي لان المعاني التي تجي بالاعراب لاجلها هي الفاعلية والمفعولية
والاضافة وليست هذه الاحوال التي عرضت على المضمر من التكلم والخطاب والغيبة تدل
على شي من المعاني الاعرابية فلا يصح الاستغنا عنها بهذه الاحوال لانها لا تدل عليها انتهي
وما قاله حق ان لو كان اختلاف صيغ المضمر انما هو للدلالة على التكلم وقسيميه لكن
الدال منه على التكلم المرفوع منه صيغة وكذا المنصوب والمجرور ايضا وكذا الدال على
الخطاب والدال على الغيبة والمضمر وان انقسمت صيغه بالقسمة الاولى الى الدلالة
على التكلم والخطاب والغيبة فهي منقسمة بالقسمة الثانية الى ما هو المرفوع والمنصوب
والمجرور فقد اختلف صيغه لاختلاف المعاني الثلثة التي تجي بالاعراب لاجلها واما
قول المصنف واعلاها اختصاصا اي اعلا الضماير فقد تقدمت الاشارة اليه في اول
باب المعرفة والنكرة حيث قال واعرفها ضمير المتكلم ولكن ذكره ذلك هنا ليرتب عليه
الحكم المذكور بعده وهو قوله ويغلب الاخص في الاجتماع والمراد بذلك انك تقول
انا وانت فعلنا وانت وهو فعلتما ولا يغلب غير الاخص فيقال في الاول فعلتما وفي الثاني
فعلا ص فصل من المضمرات المسمى من البصريين فصلا وعند الكوفيين عمادا الواقع

بلفظ

بلفظ المرفوع المنفصل مطابقا للمعرفة قبل باقي الابتدا او منسوخه ذي خبر بعد معرفة او
كمعرفة في امتناع دخول الالف واللام عليه ش الضمير المسمى فصلا عند البصريين وعمادا عند
الكوفيين نحو هو من قولك حسبت زيدا هو الكريم وسمي فصلا لانفصل به بين شيئين لا يستغني
احدهما عن الاخر ولانفصال التابع به عن توهم الخبر تابعا وسمي عمادا لانه يعتمد عليه في تقرير
المراد ومزيد البيان وذكر التابع اولى من ذكر النعت لان الضمير المشار اليه قد يقع بعد ما لا
ينعت وقبل ما لا ينعت به نحو حسبتك انت القايم وحسبت القايم هو زيد ولا بد من
مطابقته لما قبله في حضوره وغيبته وتذكيره وتانيثه وافراده وتثنيته وجمعه
ولا يكون ما قبله الا معرفة الا عند بعضهم فانه اجاز تنكيره كما سياتي ولا يكون عند غير
الاخفش الا مبتدا او ما كان مبتدا ثم دخل عليه بعض نواسخ الابتدا والى هذا كله اشارة
بقوله مطابقا لمعرفة قبل باقي الابتدا او منسوخه واما ما بعد الضمير المذكور فلا بد ان
يكون المعرفة او مضارعا لها في عدم قبول حرف التعريف كحسبتك انت مثله او خيرا منه
ولو اوقع قبل نكرة تقبل حرف التعريف لم يجز قال سيبويه واعلم ان هو لا يكون فصلا حتى
يكون ما بعدها معرفة او ما اشبه المعرفة مما طال ولم يدخله الالف واللام فضارع
زيدا وعمرا نحو قولك خيرا منك ومثلك وافضل منك وشرا منك كما انها لا تكون فصلا
الا وقبلها معرفة كذلك لا يكون ما بعدها الا معرفة او ما ضارعها فلو قلت كان زيد
هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الاسما التي ذكرت لك من المعرفة او ما ضارعها من النكرة
ولم تدخله الالف واللام انتهى وقال المصنف وقلت لمعرفة قبل وذي خبر بعد ليعلم

انه لو قدم الخبر لاستغني عنه ص وجاز بعضهم وقوعه بين نكرتين كهم قتيت وربما وقع بين
حال وصاحبها وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر قايم مقام مضاف ش هذه ثلثة مسايل وهي
كالاستثنا من الضوابط الكلية المتقدمة اما الاولي وهي وقوع ضمير الفصل بين نكرتين هو
فكالاستثنا من قوله لمعرفة قبل ومثاله ما اظن احدا هو خيرا منك فان احدا بما فيه من العموم
شبيه بالمعرفة بالالام الجنسية وخيرا منك شبيه بمعرفة في امتناع دخول حرف التعريف
عليه وحكي سيبويه ان اهل المدينة يجيزون الفصل بين نكرتين كهاتين وروي عن يونس
ان ابا عمرو رواه لحنا وقال سيبويه لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة كما انه لا يكون وصفا ولا
بدلا لنكرة انتهي وقد ذكر عن جماعة من النحويين موافقة اهل المدينة في ذلك وجعل
بعضهم منه قوله تعالي ان تكون امة هي اربي من امة قال فاربي في موضع نصب واما
الثانية وهي وقوع ضمير الفصل بين حال وصاحبها فكالاستثنا من قوله باتي لما ابتدا او منسوخه
ومثال ذلك حكاية الاخفش عن بعض العرب انه ياتي بالفصل بين الحال وصاحبها فيقول ضربت
زيدا هو ضاحكا وعلي هذه اللغة قرا بعضهم هولا بناتي هن اطهر لكم بنصب اطهر قال
الشيخ اختلفوا في دخولها بعد تمام الكلام نحو هذا زيد هو خيرا منك فاجاز عيسي ذلك
وقرا هولا بناتي هي اطهر لكم بالنصب وهذا لحن عند الخليل وسيبويه قالوا ولو جاز هذا
لجاز ضربت زيدا هو افضل منك قالوا وهذا خطا علي كل حال قبلت في المجي بالفصل وزعم
يونس ان ابا عمرو راه لحنا انتهي واما الثالثة وهو وقوعه بلفظ الغيبة بعد حاضر
فكالاستثنا من قوله مطابقا ومثاله قول الشاعر وكاين بالاباطح من صديق يراني ان

اصبت

اصبت هو المصابا قال المصنف تقديره عند اكثرهم يري مصابي ان اصبت هو المصاب بالحذف
المضاف الي اليا وقامه في اللفظ مقامه وطابق الفصل المحذوف لا التانيث انتهي والظاهر
ان معني البيت ان المتكلم اذا اصيب فان الصديق يري انه نفسه هو المصاب لان الصديق
يري مصاب المتكلم هو المصاب وذكر الشيخ عن العكبري انه قال هو توكيد للفاعل في يراني وفصل
به بين المفعولين والاول محذوف وقيم المضاف اليه مقامه والمصاب مصدر اي يظن مصاب
هو المصاب يحقر كل مصاب دونه انتهي وما قاله العكبري اقرب مما قاله المصنف ص
ولا يتقدم مع الخبر المقدم خلافا للكسايي ولا موضع له من الاعراب علي الاصح وانما يتعين
فصليته اذا وليه منصوب وقرن باللام او ولي ظاهرا وهو مبتدا مخبر عنه بما بعده عند
كثير من العرب ش هذه اربع مسايل الاولي ان ضمير الفصل لا يوتي به مع الخبر المقدم الا ترك
قال المصنف لما كانت فايدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعا اذ التابع لا يتقدم علي
المتبوع فلو قدم المتبوع الخلي المفعول الثاني في حسبت زيدا هو خيرا منك لترك الفصل
لعدم الحاجة اليه مع كونه في محله فلان يترك ولا يجاء به قبل الخبر المقدم احق واولي فظهر
بهذا بطلان ما اجازه الكسايي من ذلك انتهي ولو قال المصنف ولا يوتي به مع الخبر المقدم
لكان اولي من قوله ولا يتقدم ومن فروع هذه المسيلة انه اذا تقدم مفعولا ظننت عليها
جاز ان ياتي الفصل بينهما نحو زيدا هو القايم ظننت فان توسطت ظننت بين المفعولين
نحو زيدا ظننت هو القايم قال الشيخ فتي جواز ذلك نظر المسيلة الثانية هل لضمير الفصل
موضع من الاعراب اولي وقد اختلف النحويون اولا في صيغ ضمير الفصل فالاكثرون علي انها

حروف وانما تخلصت للحرفية كما تخلصت الكاف التي في اكرمك للخطاب مع اسما الاشارة في نحو
ذلك قال المصنف في شرح الكافية واذا لم يكن له موضع من الاعراب فالحكم عليه بالحرفية
غير مستبعد انتهى وذهب الخليل ووافقه جماعة الى بقائه على الاسمية ورجح ابن عصفور
مذهب الاكثرين واستدل على الخليل بانها لا موضع لها من الاعراب قال ولو كانت اسما لكان
لها موضع من الاعراب وقد رده على ابن عصفور بانه لا يلزم من كونها لا موضع لها من الاعراب
نفي اسميتها لان ذلك نفي عارض من العوارض عنها ونفي ما يعرض لا ينتفي به الاصل انما ينتفي
الشي بانتفا وصفه الذاتي له والصحيح ما ذهب اليه الخليل من انها اسما ولا موضع لها
من الاعراب اذ لا يحتاج الى ذلك في كل موضع لان حقيقة الاسمية ثابتة في كل منها وهي
الدلالة على المسمى مثل ساير الاسما واذا ثبت انه من الاسما فلا بعد في ان يكون ضميرا
اذ دلالته دلالة الكناية كساير الضماير ثم القايلون باسمية ضمير الفصل اختلفوا هل له
موضع من الاعراب او لا فالبصريون على انه لا موضع له لان الغرض به الاعلام من اول
وهلة بكون الخبر خبرا لا صفة فاشتد شبهه بالحرف اذ لم يجا به الا لمعنى في غيره فلم يحتج
الى موضع من الاعراب ولانه لو كان له موضع من الاعراب لكان اياي اولى من انا في نحو ان
ترني انا اقل ولكان اياه اولى من هو في نحو تجدوه عند الله هو خيرا والكوفيون يرون
له موضعا من الاعراب فله عند الكسائي ما لما بعده وله عند الفرا ما لما قبله فاذا قلت
زيد هو القايم فهو في موضع رفع على مذهبيهما واذا قلت ظننت زيدا هو القايم فهو في موضع
نصب وعند الفرا في موضع رفع وقد تبين ان اختيار المصنف ان الفصل لا موضع له من الاعراب

لكن

لكن لم يبين كلامه حرفيته الا ما نقلته عنه من شرح الكافية من انه لا يستقل الحرف
بذلك ان قيل به واما كلامه به في التسهيل فيشعر باسميته لقوله من المضمرات المسمى [عند البصريين]
فصلا فظاهر هذه العبارة ان صيغ الفصل عنده من المضمرات واذا كان كذلك تعين القول [باسميتها]
ورد كلامه في الشرح على القايلين بان له موضعا يجعلونه توكيدا لما قبله ورد عليهم
بقول سيبويه لو كان كذلك لجاز مررت بعبد الله هو نفسه وبانه قال ويدخل عليهم
ان كان زيد لهو الظريف وان كانا لنحن الصالحين قال سيبويه فالعرب تنصب هذا
والنحويون اجمعون ولا يكون هو ونحن صفة وفيهما اللام يعني بالصفة التوكيد ثم قال
سيبويه فصارت هو واخواتها بمنزلة ما اذا كانت لغوا في انها لا تغير ما بعدها عن حاله قبل
ان تذكر انتهى واشعر كلام سيبويه بان الفصل لا موضع له في الاعراب المسالة الثالثة
في تعيين ذلك الضمير منصوب وقرين الضمير للفصلية وذكر انه تتعين فصليته
في صورتين احدهما اذا ولي ذلك الضمير منصوب قرن الضمير باللام ظاهر كان ذو الخبر ضميرا
نحو ان كان زيد لهو الفاضل وان كنت لانت الفاضل وان ظننت زيدا لهو الفاضل وان ظننت
لانت الفاضل وانما تعينت فصليته في هذه الصورة لامتناع حمله على غير الفصلية
وذلك ان ابتداية فيه تمتنع لنصب الواقع بعده وكذا البدلية والتاكيد لان اللام المذكورة لا تفصل
بهما بين التابع والمتبوع واذا امتنع كونه مبتدا وتابعا تعين كونه فصلا الصورة الثانية
اذا ولي ذلك الضمير منصوب ايضا كما في الاولى ولم يقترن هو باللام لكن ولي ظاهرا نحو ظننت
زيدا هو القايم فقول المصنف او ولي ظاهرا معطوف على قوله قرن باللام لا على قوله وليه

منصوب لان شرط تعينه للفظية في الصورتين هو ان يليه منصوب ثم لا بد مع هذا الشرط من احد شيئين وهو ان يقترن الضمير باللام او يلي هو ظاهرا وان لم يقترن بها وانما تعينت فصليته في هذه الصورة ايضا لامتناع حمله على غير الفصلية اما منع الابتدائية فيه فظاهر لنصب ما بعده واما التوكيد فيه فممتنع ايضا لان الظاهر لا يوكد بالمضمر واما البدل فكذلك لعدم المطابقة في الاعراب واعلم ان المصنف يدخل عليه كونه اقتصر في هذه الصورة الثانية على قوله او ولي ظاهرا نحو كان زيد هو القايم لانه قد ولي الضمير فيه منصوب والضمير قد ولي ظاهرا ومع هذا لا يتعين الفصلية في هذه المثال اذ يجوز ان يكون الضمير بدلا من الظاهر الذي هو زيد لتوافقهما في الاعراب فكان الواجب ان يقول وولي ظاهرا منصوبا ليندفع عنه هذا الدخل اما غيرها بين الصورتين من الصور التي يولي فيها ضمير الفصل فلا يتعين ذلك الضمير فيها للفصلية بل يجوز كونه فصلا وغير فصل فنحو زيد هو القايم يجوز فيه ان يكون فصلا وغير فصل وان يكون بدلا وان يكون مبتدا ثانيا وان كان المبتدا مضمرا نحو انت انت القايم جازت الاوجه الثلثة وزاد رابع وهو ان يكون توكيدا ونحو كان زيد هو القايم وكنت انت القايم مع رفع القايم في المثلين يتعين ان يكون الضمير مبتدا ونحو كان زيد هو القايم بنصب القايم يجوز فيه البدل والفصل ونحو كنت انت القايم بنصب القايم ايضا يجوز الوجهان المذكوران ووجه ثالث ايضا وهو التاكيد ونحو ان زيدا هو القايم يجوز فيه الابتدا والفصل ونحو انك انت القايم يجوز فيه الوجهان ووجه ثالث ايضا وهو التوكيد

ونحو ظننت زيدا هو القايم وظننتك انت القايم برفع القايم فيهما يتعين ان يكون الضمير مبتدا ونحو ظننتك انت ونحو ظننتك ... انت القايم بنصب القايم يجوز فيه الفصلية والتاكيد

المسلة الرابعة هي ان كثيرا من عرب يجعلون هذا الضمير مبتدا ويخبرون عنه بما بعده فيقرون ان ترني انا اقل وتجدوه عند الله هو خير بالرفع قال سيبويه بلغنا ان رؤبة كان يقول اظن زيدا هو خير منك وحدثنا عيسى ان ناسا كثيرا من العرب يقولون وما ظلمناهم ولكن كانوا انفسهم الظالمون • وانشد تبكي على لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر • وقال المصنف في شرح الكافية البصريون يلتزمون الرفع في كل ما كان الثاني في غير الاول نحو كان زيد هو القايمة جاريته فان قلت كان زيد هو القايم الجارية اجاز النصب انتهى ثم هاهنا امران احدهما ان الظاهر ان هولاء العرب المشار اليهم الملتزمين لابتدائية هذا الضمير والاخبار عنه بما بعده لا يعرفون ضمير الفصل اي لا يستعملونه في اساليب كلامهم واذا انطقوا بكلام غيرهم وكان مشتملا على الضمير المذكور رفعوا ما بعده ان لم يكن مرفوعا وجعلوه خبرا عنه حتى انهم يعدلون في الصورتين اللتين تعينت الفصلية فيهما على نصب ما هو بعد ذلك الضمير الى رفعه والحاصل انهم لا ينطقون بالفصل اصلا الثاني ذكر النحاة عند ذكرهم اشتراط تعريف الخبر تقسيما ينشأ عنه مسايل اختلفت الائمة فيها جوازا ومنعا فقالوا لم يشترط البصريون في تعريف الخبر شرطا فالمضمر والعلم والمبهم والمعرف باللام والمضاف الى واحد منها في ذلك سوا وقال الفرا ان كان معرفة بغير اللام لم يجز الا الرفع ولا يجوز ان يكون فصلا واما اذا

كان معرفة باللام وان كان في باب ما فلا يجوز الفرا ان يكون فصلا نحو ما زيد هو القائم
وان كان في ليس فالرفع الوجه عند الفرا نحو ليس زيد هو القايم ويجوز النصب واما البصريون
فالنصب عندهم هو الوجه ولا اجازوا الرفع وان كان في خبر ليس فاما ان يكون دخل على الخبر لام الفرق
او لا فالجواب اما او دخل على صيغة المضمر لا النافية او الا وكان في معنا ما دخل عليه
الا ان دخلت لام الفرق على الخبر نحو ان كان زيد لهو القايما فلا يجوز ان يكون فصلا وينصب
القايم عند الفرا وهو الذي يقتضيه تعليل سيبويه لان الفصل انما يجي به فرقا بين النعت
والخبر فيجب ان لا يجوز النصب لان اللام لا يدخل في النعت وعلى قول ابي العباس يجوز النصب لان
الفصل عنده انما يوتي به ليدل على ان الخبر معرفة او ما قاربها وان دخلت على الخبر فالجواب
اما نحو قولك اما زيد هو فالقايم فذهب سيبويه والفرا الى انه لا يجوز الفصل لان دخول
الفا يدل على انه ليس بنعت وعلى قول ابي العباس يجب ان يجوز وان دخلت لا النافية
على صيغة المضمر نحو قولك كان عبد الله لا هو العالم ولا المقارب فمذهب البصريين جواز
الفصل والنصب لان لا لا تغير من هذا شيا ويفرق بما بين النعت والمنعوت لا اختلاف
ذلك وذهب الفرا الى انه لا يجوز الا الرفع فيهما جميعا وان دخلت الا على صيغة
المضمر نحو ما كان زيد الا هو الكريم فذهب البصريون والفرا الى ان لا يجوز الفصل ولا
النصب وذهب الكسائي الى جواز ذلك لان المعنى ما كان زيد الا الكريم وان كان الكلام في
معنى ما دخل عليه الا نحو انما كان زيد هو القائم فهو عند الفرا كالمسالة التي قبلها والحجة
في اجازتها ان النعت ها لا يجوز وانه لم يدخل على الخبر ولا على صيغة الضمير شي مما ذكر فاما ان

يكون

ان يكون الخبر جامدا او مشتقا ان كان جامدا جاز ان يكون فصلا نحو قوله تعالى ان كان هذا هو الحق
من عندك وان كان مشتقا فاما ان يرفع ضمير الاول وسببيه ان رفع ضمير الاول فاما ان يتقدم عليه
ما ظاهره التعلق به من حيث المعنى او لا يتقدم فان تقدم نحو كان زيد هو بالجارية الكفيل فان
اردت ان يكون بالجارية في صلة الكفيل لم تجز المسالة باجماع رفعت الكفيل او نصبته وان اردت
ان لا يكون في صلة الكفيل فمن النحاة من جعل ذلك تبيينا ومنهم من يقدر هو كفيل بالجارية الكفيل
ومنهم من جعل الكفيل بمنزلة الرجل والرفع في الكفيل هو البين فان نصبت الكفيل لم تجز المسالة
عند الفرا بوجه وعلى اصول البصريين اذا جعلت الجارية تبيينا جاز النصب في هذا الوجه
خاصة وان لم يتقدم جاز الفصل نحو كان زيد هو الكفيل بالجارية وظننت زيدا هو القايم
وكان زيد هو الحسن الوجه وان كان رافعا السببي والضمير مطابق للاسم نحو ظننت
زيدا هو القايم ابوه وهو القايمة جاريته فلا يجوز فيه عند البصريين الفصل بل يجب
الرفع واجاز الكسائي الفصل والنصب وفصل الفرا بين ان يكون خلفا فيوافق الكسائي
او غير خلف فيوافق البصريين وان كان غير مطابق نحو كان زيد هي القايمة جاريته فاجاز
الكسائي النصب ومنع الفرا والبصريون هذه المسالة فلا يجوز لا رفع ولا نصب لتقدم
المكني على الظاهر واذا عطفت بالواو فان لم يذكر الضمير بعدها نحو كان زيد هو المقبل
والمدبر جاز الوجهان الرفع والنصب وان ذكرت بعدها واختلف الخبران نحو كان زيد
هو القايم وهو الامير فلا يجوز في الامير عند البصريين والفرا الا الرفع واجاز هشام فيه
النصب وان اتفقا نحو كان زيد هو المقبل وهو المدبر فالرفع في المقبل والمدبر عند

للبصريين فقط واجاز النصب الفرا وهشام واذا عطفت بلا وذكرت الضمير بعدها
نحو كان زيد هو القايم لا القاعد رفعت على قول البصريين ونصبت على قول هشام وان لم
تذكر نحو كان زيد هو القايم لا القاعد جاز رفعهما ونصبهما بلا خلاف واذا عطفت بلكن او بل
نحو ما كان زيد هو القايم ولكن هو القاعد رفعت القاعد في قول البصريين واجاز هشام
النصب واعلم ان فايدته عند الجمهور هو اعلام السامع ان ما بعده لا يكون نعتا مع التوكيد
وقال السهيلي فايدته اختصاص فاذا قلت كان زيد هو القايم افاد اختصاصه بالقيام
دون غيره وعلى هذا معنى ان شانيك هو الابتر انه المختص بالبتر ونكر يا محمد والاية
نزلت في العاصي ابن وايل وجعل من الاختصاص قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه
هو امات واحيا وانه هو اغنى واقنى وانه هو رب الشعرى لما كان ثم من يدعي انه يضحك
ويبكي ويميت ويحيي ويغني ويقني وان الشعرى رب اخبر تعالى عن نفسه بانه هو المختص
بذلك وقال تعالى وانه خلق الزوجين لما لم يدع احد الخلق لم يحتج الى التخصيص انتهى والحق
ان الخبر الواقع بعد ضمير الفصل لا يكون فعلا فادراجه ذلك في التمثيل ليس بجيد الا ان
الشيخ حكى ان الجرجاني حكى ان بعضهم اجاز ان يكون ما بعد صيغة الضمير الذي هو فصل
فعلا مضارعا نحو كان زيد هو يقوم وكذا في كلام اصحاب علم البيان ما يشعر بجواز ذلك لكن
قد تقدم النقل عن سيبويه بان هو لا يكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة او ما اشبه
المعرفة وبانه قال فلو قلت كان زيد هو منطلقا كان قبيحا واما ان شانيك هو الابتر وانه هو
رب الشعرى فيحتمل ما قاله ووافق السهيلي في هذه الدعوى اصحاب علم البيان فقالوا ان ضمير الفصل

يفيد

يفيد الاختصاص ولنختم الكلام على الفصل بمسالة ذكرها الشيخ في ارتشاف الضرب له وهي
ما اذا اجتمع ضميران مع الفصل ولم يفصل بينهما نحو زيد ظننته هو اياه القايم فمذهب سيبويه
انه لا يجوز ذلك وان فصلت واخرت البدل جاز نحو زيد ظننته هو القايم اياه وسوا الكاف
الفصل بالمفعول الثاني كما مثل او بظرف معمول للخبر نحو ظننته هو يوم الجمعة اياه القايم
اذ اجوزنا معمول ذي ال ان يتقدم عليها فان كان احدهما اضمارا والاخر ظاهرا جاز اتفاقا
نحو ظننته هو نفسه القايم ص باب الاسم العلم وهو المخصوص مطلقا تعليقا
او غلبة بمسمى غير مقدر الشياع او الشايع الجاري مجراه ش المخصوص مخرج لاسم الجنس
فانه شايع غير مخصوص ومطلقا مخرج للمضمرات فان كل واحد منها مخصوص باعتبار
غير مخصوص باعتبار وذلك ان لفظ انا وضع ليخص به المتكلم نفسه ولكل متكلم منه
نصيب حتى يقصد نفسه فهو مخصوص باعتبار كونه لا يتناول غير الناطق به وغير مخصوص
باعتبار صلاحيته لكل مخبر عن نفسه وكذا اسم الاشارة فان لفظه ذا وضع ليخص به مشار اليه
مفرد مذكر قريب فهو مخصوص باعتبار الحال والمحل غير مخصوص باعتبار صلاحيته لكل ما
اتصف بالحال وحصل في المحل وتعليقا او غلبة بيان السبب في الاعلام لا لاخراج لشي خيف
دخوله ولا ادخال لشي خيف خروجه لان ما سواهما نفس لكن باجال والمراد بالتعليق تخصيص
الشي بالاسم قصدا كتسميته المولود له ابن زيدا والمراد بالغلبة تخصيص احد المشتركين — (هامش: احد المشتركين)
او المشتركات بشايع اتفاقا كتخصيص عبد الله بابن عمر ويثرب بالمدينة ومصنف سيبويه
بالكتاب وغير مقدر الشياع مخرج للشمس والقمر ونحوهما فانهما مخصوصان بالمعلق تابعان

بالقوة ولما كان العلم نوعين شخصي وجنسي واشار الي الشخصي بما تقدم واشار الي الجنسي بقوله
او لشايع الجاري مجراه اي الجاري مجرى المخصوص فالمعنى العلم هو المخصوص الجاري مجرى
المخصوص وهو قسيم المخصوص لا قسم منه وذلك نحو اسامة للاسد وذوالة للذيب وشبوه
للعقرب فانها اعلام في اللفظ اذ لا تضاف ولا يجتمعها حرف التعريف ولا ينصرف منها ذو سبب
زايد على العلمية وهي باعتبار المعنى شايعة غير مخصوصة الا انها تستعمل استعمال ذي الالف
واللام المعهود فيقال هو اسامة مفترسا كما يقال هذا الاسد منظورا اليه ويقال اسامة
شر من ذوالة فيقصد بها الشمول كما يقصد اذا قيل الاسد شر من الذيب هذا كلام المصنف
وفيه ابحاث الاول ناقش الشيخ المصنف في قوله المخصوص مخرج لاسم الجنس بان الجنس
في الحد لا يوتي به للاحتراز والجواب ان المخصوص هنا فصل لا جنس لانه صفة لمحذوف هو
التقدير وهو الاسم المخصوص فالاسم جنس يشمل المعارف والنكرات والمخصوص فصل المعارف
عن غيرها **البحث الثاني** يظهر من كلام المصنف انه لم يخرج بقوله مطلقا من المعارف
الا المضمرات واسما الاشارة ثم انه قال ان كلا من المضمرات واسما الاشارة مخصوص باعتبار
غير مخصوص باعتبار وفي كلا الامرين نظر اما الاول فلانه اذ ذاك يحتاج الي ذكر قيد زايد
في الحد يخرج به بقية المعارف الا ان يقول ان بقية المعارف مساوية للضمير واسم الاشارة
في ان لها تخصيصا باعتبار وشياعا باعتبار اخر وانما استغنيت بذكرهما فيتجه لكن عبارته
تشعر بحصر المخرج فيهما واما الثاني فالاشعار كلامه هنا بان المضمرات واسما الاشارة كليات
وضعا وذلك يقتضي انحطاط رتبة المضمر في التعريف عن رتبة العلم وقد تقدم له ان المضمر

اعرف

اعرف المعارف فيودي كلامه حينيذ الي التدافع والاولي ان يكون قوله مطلقا فصلا يفصل
العلم من ساير المعارف فان كلا منها مخصوص لا مطلقا بل بقيد فالضمير مخصوص بقيد الحضور
او الغيبة واسم الاشارة بقيد الحضور وذو الالف واللام بقيد العهد او غيره من المعاني
المفادة بها مع مصحوبها واما العلم فمخصوص بمسماه مطلقا اي دون قيد بل بمجرد وضع اللفظ
لذلك المعنى كما في التسهيل وهذا الذي اشير اليه هو ما افهمه كلامه في الكافية حيث قال
ما عين المعنى بلا قيد علم وفي الالفية حيث قال اسم يعين المسمى مطلقا **البحث الثالث**
الظاهر ان قوله غير مقدر الشياع غير محتاج اليه لانه انما ذكره ليخرج نحو شمس وقمر كما تقدم
ولا شك ان الشمس والقمر لم يوضعا لان يعينا مسماهما بل على انهما اسما جنس وان كان
مسمى كل منهما واحدا بالشخص فانما هو من حيث ان الواقع في الوجود كذلك وعلى هذا المخيل
نحو شمس وقمر تحت قوله وهو المخصوص بمسمى فيحتاج الي اخراجه بقوله غير مقدر الشياع ص
وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه وما سواه مرتجل وهو اما مقيس منقول
وهو ما كان موضوعا لشيء قبل ذلك مقيس واما شاذ بفك ما يدغم او فتح ما يكسر او كسر ما يفتح
او تصحيح ما يعل او اعلال ما يصح ش العلم يذكر له تقسيما باعتبارات فالاول تقسيمه
الي منقول ومرتجل اما المنقول فهو ما كان موضوعا لشيء قبل ذلك ثم جعل اسما لشيء اخر
وهذا هو مراد المصنف بقوله وما استعمل قبل العلمية لغيرها منقول منه والمرتجل
بخلافه اي الذي لم يكن موضوعا لشيء بل اخترع للعلمية والتعويل على قول من جعل الاعلام كلها
منقولة وانكر المرتجل اذ الواقع بخلافه ثم الواقع منقولا في كلام العرب اثنا عشر نوعا وبيانه

ان المنقول اما اسم او فعل والجملة فعلية اما الاسم فستة اقسام لانه اما صوت او غير صوت
وغير الصوت اما صفة اي اسم فاعل او اسم مفعول او صفة مشبهة واما غير صفة فاما اسم
عين او اسم معني واما الفعل فثلثة ماضٍ ومضارع وامر واما الجملة الفعلية فثلثة اقسام
ايضا لان فاعلها اما ظاهر او مضمر بارز او مستتر ولم ينقل من حرف ولا من جملة اسمية
اما الصوت فنحو ببّة وهو لقب عبد الله بن الحرث ابن نوفل لقب به لانه قال في صباه
ببة كما يقول الصبيان وسمي بذلك قالت امه بنت ابي سفيان ترقصه • لانكحن ببه
جارية • خدبه • مكرمة محبه • تحب اهل الكعبة • واما اسم الفاعل فنحو حارث وغالب
واسم المفعول نحو منصور ومسعود والصفة المشبهة نحو حسن وسعيد واما اسم العين
فنحو ثور واسد واما اسم المعني فنحو سعد وفضل ومنه اياس مصدرا آسه يؤوسه
اياسا اذا اعطاه واما الفعل الماضي فنحو شمّر وكعسب الاول من شمّر ازاره اذا رفعه او
شمّر في الامر خف والثاني من كعسب اذا اسرع او قارب الخطا واما الفعل المضارع فنحو
يغلب ويشكر واما فعل الامر نحو اصمت في قول الشاعر اشلي سلوقية باتت وبات بها
بوحش اصمت في اصلابها اود اشلي اغري وسلوقية نسبة الي سلوق قرية باليمن
ينسب اليها السيوف والكلاب والضمير في باتت يرجع الي سلوقية وفي بات يرجع الي الصايد
واصمت فلاة بعينها نقل من فعل الامر وسمي به كان انسانا قال لصاحبه اصمت ليسمع حسا
فسمي المكان بالفعل خاليا من الضمير ولذا اعرب ولم يصرفه للتانيث والتعريف وفي كسرة الميم
في مضارع صمت ضم الميم والرواية في البيت بكسرها وذلك من تغيير الاعلام واما قطع الهمزة

فلان

فلان العاقرة انه متي سمي بفعل وفيه همزة وصل قطعت لانه يصير ورته اسما يصير له حكم
الاسما والوحش الخلا وفي البيت تقديم وتاخير تقديره باتت الكلاب توحش اصمت وبات هو
ايضا بها واما الجملة الفعلية التي فاعلها ظاهر فنحو برق نحره سمي به رجل نحره برق فغلب عليه
ونحو شاب قرناها سمي به امراة شاب جانبا راسها القرن الخصلة من الشعر قال الشاعر
كذبتم وبيت الله لا تنكحونها بني شاب قرناها تصر وتحلب والتي فاعلها ضمير بارز كقول
الشاعر علي اطرقا باليات الخيام الا الثمام والا العصي تروي هذه القصيدة مطلقة
مرفوعة ومقيدة واطرقا اسم بلد معروف قال الاصمعي كانت ثلثة قال احدهم لصاحبيه اطرقا
اي اسكتا فسمي المكان بذلك قال ابن عمرون ويروي اطرقا بضم الرا علي انه جمع طريق ويكون
علي نقلا من العلو ويكون باليات الخيام من صفة اطرقا ويروي بكسر الرا ايضا ووجهه
انه قصره من اطرقاء كصديق واصدقاء ولا شاهد فيه علي هاتين الروايتين انتهي والتي
فاعلها ضمير مستتر كقول الشاعر نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد سمي
بيزيد من المال يزيد لا من يزيد المال والدليل علي ذلك حكايته ولو كان من يزيد المال
لاعرب قال ابن الحاجب رحمه الله تعالي وقول بعضهم انما هو نبئت اخوالي بني تزيد
بالتاء تنطع منهم وتبجح بانه قد علم ان في العرب تزيد بالتاء واليه تنسب البرود التزيدية يه
وهو مردود من وجهين احدهما ان الرواية هنا بالياء والثاني ان تزيد بالتاء مفرد لا جملة
قال الشاعر تعثرن في حد الظباه كانها كسيت برود بني تزيد الاذرع انتهي ومثل
يزيد في الجملة تابط من تابط شرا وذري من ذري حبا ومثاله ايضا ما انشد ثعلب

بنو بدان اذا مشي وبنو ببرّ علي العشا وذكر المصنف كون ببّة منقولا من صوت
وقال الصحيح ان ببّة منقول من قولهم للصبي السمين ببّه وقد ببّت فهو بابّ وببّه اذا السمين
سمن وانكر النقل من فعل الامر دون اسنادٍ قال لا اصمت اسما للفلاة الخالية فان
من العلما من زعم انه منقول من الامر بالصمت وذلك عندي غير صحيح لوجهين احدهما
ان الامر بالصمت اما ان يكون من اصمت واما ان يكون من صمت فالذي من اصمت
مفتوح الهمزة والذي من صمت مضمومها ومضموم الميم واصمت بخلاف ذلك والمنقول
لا يغير والثاني انه قد قيل فيه اصمتة بتا التانيث ولو كان فعل امر لم تلحقه ها
التانيث واذا انتفي كونه منقولا من فعل امر ولم يثبت له استعمال في غير العلمية تعين
كونه مرتجلا انتهي اما كسر الميم فقد تقدم ان ذلك من تغيير تغيير الاعلام واما قطع الهمزة
فقال ابو الفتح بن جني قطعها في اصمت لما سمي به هو الذي شجع النحاه علي قطع نحو هذه
الهمزات اذا سمي بما هي فيه واما لحاق التا فليعلموا بذلك انه قد فارق موضعه من
الفعلية من حيث كانت هذه التا لا تلحق هذا المثال فعلا واما المرتجل فهو ما سوي
المنقول كما تقدم وهو قسمان مقيس وشاذ فالمقيس ما سلك به سبيل نظيره من النكرات
والمراد بذلك ان يكون علي قياس كلام العرب والشاذ ما عدل به عن سبيل نظيره من النكرات
فهو ليس علي قياس كلام العرب اما المقيس فنحو غطفان وعمران وحمدان وفقعس وحنتف
فان نظايرها من النكرات نزوان وسرحان وسكران وجعفر وعيسل واما الشاذ فشذوذه
يكون باحد اوجه خمسة اما لفك ما حقه الادغام نحو محبب فانه مفعل من الحب فالقياس

يقتضي

يقتضي ان يكون محبا بالادغام لان ذلك حكم كل مفعل مما عينه ولامه صحيحان من مخرج
واحد وليس كمهدد لانه ليس في الكلام تركيب م ح ب حتي يكون البا الثانية للالحاق
واما بفتح ما حقه الكسر نحو موهب فيه مفعل من وهب فالقياس يقتضي يكون موهبا بكسر
الها لان ذلك حكم كل مفعل مما فاوه واو ولامه صحيحة ومثاله موطب ومَوْأَله واما
بكسر ما حقه الفتح نحو معدي كرب فان القياس يقتضي ان يكون معدي لان نظيره من النكرات
المعتلة اللام يلزمه الفتح كمرميٍّ ومسعيٍّ ومولىً ونحو ما حكاه قطرب من ان صيقل بكسر
القاف اسم امراة من نسا العرب فان القياس يقتضي ان يكون بفتح القاف لان نظيره من
النكرات الصحيحة العين يلزمه الفتح كهيثم وضيغم وصيرف قال بعض النحاه في معدي
من معدي كرب يحتمل ان يكون مفعولا من عُدِيَ كمرعي من رعي وحذفت لامه واما بتصحيح
ما حقه الاعلال نحو مدين ومكوزة فان القياس يقتضي اعلالهما بقلب اليا والواو الفا
كما فعل بنظايرهما كمنارة ومهانة ومفازة ومباح وحقه الاعلال حيوة واما باعلال ما
حقه التصحيح كداران وماهان فان القياس يقتضي تصحيحهما وان يقال فيهما دوران
وموهان كما يقال في نظايرهما من النكرات كالجولان والطوفان قال الشيخ ما معناه
ان العلم المنقسم الي القسمين المذكورين هو ما كان علما بالتغالب اما ما علميته بالغلبة
كابن عمر والكرنا فليس منقولا ولا مرتجلا ص وما عري من اضافةٍ واسنادٍ ومزج مفرد
وما لم يعرَ مركب وذو الاضافة كنيه وغير كنيه وذو المزج ان ختم بغير ويه اعرب غير منصرف
وقد يضاف وان ختم بويه كسر وقد يعرب غير منصرف وربما اضيف صدر ذي الاسناد
الي عجزها ان كان ظاهرا ش هذا تقسيم ثانٍ للعلم باعتبار اخر وهو انقسامه الي مفرد

ومركب فالمفرد ما كان من كلمة واحدة والمركب ما كان اكثر من ذلك ثم المركب ثلاثة اقسام مركب الاضافة ومركب الاسناد ومركب المزج وبيان الحصر في الثلاثة ان الكلمتين قبل التسمية اما ان يكون بينهما ارتباط اولا فان كان بينهما ارتباط قبل ذلك فلا يخلو حمليا فهو تركيب الاسناد وان كان غير حملي فهو تركيب الاضافة كغلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط قبل ان يكون ارتباط حدثا اولا فان كان حدثيا فهو تركيب الاسناد وان كان غير حملي فهو تركيب الاضافة كغلام زيد وان لم يكن بينهما ارتباط قبل ذلك فهو تركيب المزج نحو بعلبك ومعدي كرب والمراد بتركيب المزج تنزيل عجز المركب منزلة تاء التانيث ثم ذو المزج قسمان قسم مختوم بلفظ ويه كسيبويه وما شاكله وقسم مختوم بغيره وذلك كالمثالين المتقدمين والعلم الذي هو كنية داخل في قسم المضاف واليه الاشارة بقوله وذو الاضافة كنية وغير كنية وحكم ما ختم بويه البناء قال الشيخ وهو القياس لاختلاط الاسم بالصوت وصيرورتهما شيئا واحدا فعومل معاملة الصوت فبني ونون اذا نكر وذكر ان اعرابه انما اجازه الجرمي ويظهر من قول المصنف وقد يعرب ان ذلك مسموع واما ما ختم بغير ويه ففيه للعرب ثلاث استعمالات احدها اعرابه غير منصرف وهذا هو الاكثر والاغلب فيه ثانيها اضافة صدره الى عجزه وهو قليل ثالثها وقد ذكرها المصنف في باب ما لا ينصرف تركيب الجزئين وبناؤهما تشبيها بخمسة عشر وهو اقل مما قبله قال المصنف واذا كان المركب جملة وثاني جزئيه ظاهر فمن العرب من يضيف الجزء الاول الى الثاني فيقول جاء برق نحره واحترز بقوله ان كان ظاهرا من مثل تابط فلا يتوهم الاضافة الى الضمير المستكن قال الشيخ مقتضى كلام المصنف انحصار المركب في

ثلاثة

ثلاثة التي ذكرها وثم اشيا كثيرة سمي بها فصارت اعلاما وهي مركبة وقد عريت من اسناد واضافة ومزج كما اذا سميت بما مركب من حرفين نحو انما او حرف واسم نحو يا زيد او حرف وفعل نحو قد قام ونحو ذلك انتهى وما ذكره غير وارد على المصنف وغيره لازم له لم يذكره لانه لم يقصد الاشارة الى كل ما سمي به فجعل علما انما مراده ذكر العلم الذي استعملته العرب ووقع في كلامها ولا شك ان الواقع من كلامهم انما ينقسم الى الاقسام التي ذكرها ص ومن العلم اللقب وهو ما كان اسم ما لقب به باتباع او قطع مطلقا او باضافة ايضا ان كانا مفردين ش هذا التقسيم الثالث للعلم باعتبار اخر وهو انقسامه الى اسم وكنية ولقب وفحوى كلام المصنف تعيد التقسيم المذكور لافهام قوله ومن العلم اللقب ان الكلام الذي قبله في غيره وقد قال وذو الاضافة كنية وغير كنية فاشار الى الكنية ايضا فبقي الكلام فيما عدا ذلك في الاسم وبيان حصره بهذا الاعتبار في الثلاثة انه ان كان مضافا مصدرا باب او ام فهو الكنية كابي بكر وام كلثوم وان لم يكن كذلك فان اشعر برفعة المسمى او ضعته فهو اللقب كبطة وقفه وانف الناقة وان لم يكن كذلك فهو الاسم كزيد وعمرو هذا كلام الامام بدر الدين ولد المصنف وهو احسن من كلام من غيره حيث قال لانه اما ان يقصد به التعظيم او التحقير او لا فان لم يقصد احدهما فهو الاسم وان قصد فهو اللقب ثم الاسم واللقب اما ان يضاف اليهما اب او ام او لا فان اضيف فهو الكنية لا تتقنا هذا الاسم تداخل الاقسام اذا تقرر هذا فقد ذكر المصنف لاجتماع اللقب مع الاسم حكمين احدهما بالنسبة الى ما يكون مقدما منهما على الاخر وثانيهما بالنسبة الى كيفية اعرابه الثاني ولم يتعرض المصنف الى ذكر اجتماع الكنية مع اللقب

والظاهر ان حكم الكنية في ذلك حكم الاسم اما الكلام الاول فهو ان اللقب يوخر عن الاسم فذكر للتعليل
ذلك امور منها ان اللقب اشهر من الاسم ومنها ان اللقب يقصد به التعظيم او التحقير فلو قدم
واضيف الي الاسم لكان بعد تنكيره وتنكيره يزيل الغرض الذي قصد به بخلاف تنكير الاسم وهذه
العلة قاصرة لعدم اطرادها فيما اذا كان بينهما تركيب الا ان يقال لما استقر ذلك حال كونهما
مفردين اجريناه حال التركيب طرد الباب ومنها ما ذكره المصنف وهو ان اللقب في الغالب
منقول من اسم غير انسان كبطة وقفة وكرز فلو قدم لتوهم السامع ان المراد مسماه الاصلي
وذلك مامون بتاخيره فلم يعدل عنه الا في ما ندر من الكلام كقول جنوب اخت عمرو ذي
الكلب ابلغ هذيلا وابلغ من يبلغها عني حديثا وبعض القول تكذيب بان ذا الكلب عمرا
خيرهم نسبا ببطن شريان يعوي حوله الذيب ومن هذا احترز المصنف بغالبا من
قوله ويجعلوا غالبا اسم ما لقب به واما الحكم الثاني فهو بيان اعراب الثاني بالنسبة الي الاول
وذلك ان الاسم واللقب اما ان يكونا مفردين او مركبين او احدهما مفردا والاخر مركبا فان
وجد تركيب فيهما نحو جا ابن عبد الله انف الناقة او في احدهما نحو جا عبد الله بطه وزيد انف
الناقة وجب احد امرين اما اتباع اللقب للاسم علي انه عطف بيان او بدل واما قطعه
عنه اما الي الرفع واما الي النصب وامتنعت اضافة الاول الي الثاني ووجه امتناعها ان
الاضافة تقتضي ان يكون كل من المتضايفين مضافا كان او مضافا اليه مستقلا بالمعني واذا سمي بهما
معا لم يكن احدهما مستقلا بمعني لانهما قد نقلا وسمي بهما مضافين فصار كل اسم منهما بمنزلة الجيم من
جعفر وذلك لا يجوز اضافته ولا الاضافة اليه لانه ليس له معني لا يقال كون كل واحد منهما

بمنزلة البعض الاسم يقتضي ان لا يعرب لانا نقول لما كانا في الاصل مضافا ومضافا اليه
ونقلا وسمي بهما بقية الاعراب علي حالة نظرا الي اصله وهذا بخلاف الاضافة وان
انتفي التركيب من الجانبين وكان الاسم واللقب مفردين نحو جا سعيد كرز وجبت اضافة
الاول الي الثاني عند البصريين ولم يجز سيبويه غير ذلك واما الكوفيون فنقل عنهم جواز الاتباع
وذكر ابن عصفور عن الزجاج انه اجاز الاتباع وانه قال هذا قياس وليس من كلام العرب وان
الفرا اجاز الاتباع فيما روي هذا ثابت قفة قال سمعت ابا ثروان يقول قد جاكم يحيي عينان
لرجل ضخم العينين قال الفرا والاضافة اكثر قال ابن الحاجب وقد جا ابن قيس الرقيات بتنوين
قيس وجعل الرقيات عطف بيان او بدلا واختار المصنف جواز الاتباع ولهذا قال باتباع
او قطع مطلقا يعني مركبين كانا او مفردين او مختلفين وعقبه ذلك بقوله وباضافة ايضا ان كانا
مفردين فالمفردان يشاركان غيرهما في الاتباع والقطع وينفردان بالاضافة قال المصنف
ولم يذكر سيبويه فيهما الا الاضافة لانها علي خلاف الاصل فبين استعمال العرب لها اذ لا مستند لها
الا السماع بخلاف الاتباع والقطع فانهما علي الاصل وانما كانت الاضافة علي خلاف الاصل لان
الاسم واللقب مدلولهما واحد فيلزم من اضافة احدهما الي الاخر اضافة الشي الي نفسه فيحتاج
الي تاويل الاول بالمسمي والثاني بالاسم ليكون تقدير قول القايل جا سعيد كرز جا مسمي هذا
اللقب فيخلص من اضافة الشي الي نفسه والاتباع والقطع لا يحوجان الي تاويل ولا يوقعان
في مخالفة اصل فاستغني سيبويه عن التنبيه عليهما وانما يوول الاول بالمسمي لانه
المعرض للاسناد اليه والمسند اليه في الحقيقة انما هو المسمي انتهي وبهذا الذي اعتذر

المعتنى به عن سيبويه اعتذار ابن الحاجب عن الزمخشري حيث اقتصر على ذكر الاضافة
فقط قال ابن الحاجب فعل الزمخشري ذلك اما اعتمادا منه على ظهور الوجه الاخر فذكر
الوجه المشكل خاصة وترك ذلك الوجه الظاهر عنه واما لانه مذهبه ثم قال ووجه الكالة
انهما اسمان لذات واحدة فتعذر اضافة احدهما الى الاخر وسبب الامتناع ان الاضافة
لغرض تخصيص الاول او تعريفه فاذا كانا لشي واحد تعذر ان يخصص احدهما الاخر او يعرفه
ووجه صحة الاضافة في هذا الكلام امران احدهما ان اللفظ قد يطلق ويراد به نفس اللفظ
ويطلق ويراد به المدلول كما في ذات زيد فالذات المدلول وزيد اللفظ ولذلك تقول
ان زيدا قصدت به هاهنا قصدا لذات وبطه وضربه قصد اللفظ فكانه قال مسمي
هذا اللفظ الذي هو بطة وبهذا الاعتبار تغاير المدلولان فيه فصحت الاضافة
وصار بمثابة قولك غلام زيد والوجه الاخر انه لما توهم التنكير في زيد عند
قصد اضافته للاختصار صار بمثابة قولك كل او غلام فاضيف للتبيين او التعريف
كما اضيف كل وغلام وهذا يشبه باب زيد المعارك من انه اضافة للعلم الا ان
هذا لازم او اولي وذاك ضعيف باتفاق انتهي وقد تبعه في الاعتذار عن الزمخشري
عما ذكره الشيخ جمال الدين بن عمرون وهذا منهما يدل على انهما لا يريان جواز الاتباع   بريان حور
كما راه المصنف واعلم ان الحكمين المذكورين في تقديم الاسم على اللقب وتبعية
الثاني في الاعراب للاول او غيرهما مما تقدم ذكره مخصوصان بما اذا جمع بين الاسم
واللقب دون اسناد احدهما الى الاخر نبه على ذلك المصنف وهو تنبيه جيد فعرف

من هذا

من هذا انه اذا جمع بينهما باسناد كان تقديم كل منهما وتاخيره بحسب ما قصده المتكلم
من ايقاع النسبة واما اعراب الثاني فيكون بحسب ما يقتضيه الاسناد في ذلك التركيب
ص وبلزم ذا الغلبة باقيا على حاله ما عرف به قبل دايما ان كان مضافا وغالبا ان كان ذا
اداة ش تقدم ان العلم نوعان متعلق وذو غلبة وقصد المصنف الان الاشارة الى
حكم يختص بالنوع الثاني دون الاول وذلك ان العلم بالغلبة قبل التحاقه بالاعلام معرفة
اما بالاضافة او بالاداة فاراد ان يبين حكمه بعد صيرورته علما وهو ان ما عرف به قبل
العلمية من هذين الامرين لازم له بعد علميته اي لا ينفك المضاف عن اضافته ولا ذو
الاداة عن اداته الا ان عرض لذي الاداة في الاستعمال ما يوجب نزع الاداة منه فانها
تنزع لذلك الموجب اما اذا لم يعرض ما يوجب ذلك فلا تنزع الا قليلا نادرا وهذا الذي
اشرت اليه هو معنى قوله في الالفية وقد يصير علما بالغلبة مضاف مثبت او مصحوب ال
كالعقبة وحذف ال ذي ان تنادي او تضف اوجب وفي غيرها قد تحذف فتفهم منه
ان الموجب لحذف الاداة من ذي الاداة شيان اما النداء واما الاضافة واما اذا
انتفيا فلا تحذف الاداة الا نادرا اذا عرف هذا فقول المصنف ويلزم ذا الغلبة
ما عرف به قبل دايما ان كان مضافا وغالبا ان كان ذا اداة اشارة الى ان ما كان معرفة
قبل العلمية بالاضافة ثم صار علما بالغلبة لا تفارقه الاضافة بحال وان ما كان معرفة
بالاداة تلزم فيه الاداة بعد العلمية ايضا الا ان الاداة قد تفارقه ولذلك قيد اللزوم
عند ذكر الاداة بقوله غالبا ثم ان المصنف استغنى هنا عما اشار اليه في الالفية من حذف

الاداة لموجب وهو النداء والاضافة بقوله باقيا على حاله لانه اما نبقيا فان اذا نكر ومع التنكير
لا يكون باقيا على حاله وهو واضح لا يلزمه الاداة اذا كان باقيا على حاله واما اذا نودي
فقال المصنف ان حاله يتغير بقصد النداء فيعرى من الاداة ولم يظهر لي ما قاله المصنف
من تغيير حاله بقصد النداء فان ثم ما اشار اليه المصنف من ان حاله يتغير بالنداء كان قوله
باقيا على حاله وفيا بالمقصود ولما كانت الالفية استدراك وما جعله المصنف مستفادا
من قوله باقيا على حاله ان المضاف اليه ابن قد يقدر زوال اختصاصه فيتغير حال
المضاف كقولك ما من ابن عمر كابن الفاروق وابن خليفة الصديق ولم يظهر لخروج هذه
هذه الصورة بهذا التقييد وجه فيه فائدة لان المقصود من القيد المذكور ان ذا الغلبه
يلزم ما كان قد عرف به من اضافة او اداة ومفهومه انه اذا لم يبق على حاله لا يلزمه
ذلك كما تقرر في ذي الاداة ولا شك ان المضاف يلزمه الاضافة باقيا كان على حاله من التعريف
او غير باق فتغييره عن حاله التعريف بزوال اختصاص المضاف اليه الى حالة التنكير تنفي بقاه
على حاله لكن لا اثر لذلك في زوال اضافته اذ الاضافة اليه باقية غير زائلة الا ان يقول
المصنف زالت الاضافة التي حصل بها التعريف وهذه اضافة اخرى وفيه نظر لان ابنا
المضاف الى عمر المنكر ليس ابنا الذي هو مضاف الى عمر المعرف اذ المضاف به عمر المعرفة لم ينكر
واذ قد تقرر ما قلناه فلنورد كلام المصنف لاشتماله على الامثلة والشواهد ولينطبق
الوارد على هذا الموضع ما قررناه على ما ذكره المصنف قال رحمه الله تعالى ذو الغلبة من الاعلا م
هو كل ما اشتهر به بعض ما له معناه اشتهارا تاما وهو على ضربين مضاف كابن عمرو وابن رالان

ودوا

وذو اداة كالاعشى والنابغة فحق ابن عمرو وابن رالان ان يكون لكل واحد منهما عند اطلاقه
صالحا لكل واحد من ابناء ابيه الا ان الاستعمال جعل عبد الله مختصا بابن عمرو وجابرا مختصا
بابن رالان حتى اذا قصد غيرهما لم يفهم الا بقرينة وكذا الاعشى والنابغة حقهما اذا اطلقها
ان يصلحا لكل ذي عشا ونبوغ الا ان الاستعمال صرفهما عن الشياع وجعلهما مختصين وان عرض
لشي من هذا القبيل اشتراك اغتفر كما يغتفر في الاعلام المعلقة اما رده الى التنكير لحاجة
تعرض كقول الراجز لا هيثم الليلة للمطي وكقول الاخوان لنا عزى ولا عزى لكم ومثله
قول الشاعر اذا دبرانا منك يوما لقيته اومل ان القاك غدوا باسعد واما
اتكالا على تكميل الوضوح بنعت او ما يقوم مقامه كزيد القرشي والاعشى الهمداني وقد يقدر
زوال الاختصاص فيجرد ودينا ويصير مختصا كقولهم اعشى تغلب واعشى قيس ونابغة بني
ذبيان ونابغة بني جعدة ومثاله قول الشاعر الا ابلغ بني خلف رسولا احقا ان اخطلكم
هجاني وكذلك قول الاخر ولو بلغت عوى السماء قبيلة لزادت عليها نهشل وتغلب
وكذلك يقدر زوال الاختصاص المضاف اليه ابن فيتغير حال المضاف كقولك ما من ابن عمر كابن
الفاروق وابن خليفة الصديق والى هذا اشرت بقولي باقيا على حاله فان هذه العوارض
وما اشبهها غيرت العلم ذا الغلبة عن حاله في المعنى مجازا ان يتغير حاله لفظا واشرت
ايضا الى تغير الحال لقصد النداء فيعرى من الاداة كقول النبي صلى الله عليه وسلم في دعائه
الا طارقا يطرق بخير يا رحمان وكقول الشاعر يا اقرع بن حابس يا اقرع والمراد بقولي
دائما ان اضافة المضاف من هذا القبيل دائمة غير زائلة ما لم يتغير حاله واما المعرف بالاداة

وقد يجرد منها وان لم يتغير حاله وذلك قليل ومنه ما حكى سيبويه من قول بعض العرب
هذا يوم اثنين مباركا فيه وحكى ابن الاعرابي ان من العرب من يقول هذا عيوق
طالعا والعيوق من الاعلام التي علميتها بالغلبة وزعم ابن الاعرابي ان ذلك في ساير اسما
النجوم انتهى كلام المصنف في افادته لمقصود الفصل بعض تعلق فلذلك اسلفت قبله
ما تقدم ذكره ثم ان فيه امورا ينبه لها منها ان ما انشد من قول الراجز لا هيثم الليلة
للمطي ليس هيثم فيه علما بالغلبة انما هو من الاعلام المعلقة ولكن مثل به ثم مثل بما هو
علم غلبة ليفيد ان كلا من النوعين قد رد الى التنكير على ان في قوله ان العلم في صيرورته
ايما لا قد رد الى التنكير نظر لا يخفى ومنها انه جعل لفظ الرحمن من الاعلام الغالبة
وهو قول الاعلم الشنتمري والاصح انه ليس علما وانما هو من الصفات الغالبة ويستفاد
من كلامه انه موافق للاعلم في كون الرحمن علما بالغلبة ومنها قوله والمراد بقولي ايما
ان اضافة المنادى من هذا القبيل دايمة غير زايلة ما لم يتغير حاله وقد عرفت ما فيه
ما تقدم ومنها انه استفيد من كلام سيبويه ان اسماء ايام الاسبوع اعلام بالغلبة ونقل
الشيخ عن ابي العباس انها معارف بالاداة فاذا زالت منها زال التعريف قال وهو ابطل
بما حكى سيبويه من نصب الحال عنها دون الف ولام ومن الاعلام الغالبة النجم للثريا
والصعق لخويلد بن نفيل والعقبة والبيت والمدينة ص ومثله ما قارنت الاداة
نقله او ارتجاله وفي المنقول من مجرد صالح لها ملموح به الاصل وجهان ش اي ومثل
ذي الغلبة قال المصنف لخو ويشارك ذا الغلبة المصاحب للاداة فيما نسب اليه ما قارنت

الاداة

الاداة نقله كالنضر والنعمان او ارتجاله كالسموأل واليسع فلا تجرد هذان النوعان
الا لنداء او غيره من العوارض التي تجرد لها الاعشى ونحوه من الاعلام الغالبة وهذان
النوعان احق بعدم التجرد لان الاداة فيهما مقصودة في التسمية فقصدها قصد همزة احمد وياء يشكر
وتاء تغلب بخلاف الاداة في الاعشى فانها متقدمة للتعريف ثم عرض بعد زيادتها شهرة
وغلبة اغنتا عنها الا ان الغلبة مسبوقة بوجودها وحاصله مصاحبتها فلم تنزع
ما دام التعريف مقصودا كما لا تنزع المقارنة للنقل او الارتجال انتهى كلامه وفي قوله
ومثله ما قارنت الى اخره استدراك لطيف وهو انه من جملة احوال ذي الغلبة المصاحب
للاداة انه قد تنزع منه الاداة دون سبب وهو قليل كما تقدم وذلك ممتنع في
المنقول والمرتجل وهو قد جعلهما مثله في الحكم واشار بقوله وفي المنقول من مجرد الى اخره
الى انه اذا كان العلم منقولا من صفة او مصدر او اسم عين وكان عند التسمية به مجردا
من اداة التعريف جاز في استعماله علما ان يلمح به الاصل فتدخل عليه الاداة وان
لم يلمح فيستدام تجريده قال المصنف واكثر دخولها على منقول من صفة كحسن وعباس
وحارث ويلي ذلك دخولها على منقول من مصدر كفضل وقيس ويليه دخولها على
منقول من اسم عين كليث وخرنق واحترز بصالح لها من المنقول من فعل نحو يزيد ويشكر
فانه لا تدخل عليه الاداة الا ضرورة او عروض تنكير واعلم ان المصنف يرى ان لفظ
الجلالة المعظمة من الاعلام المرتجلة لا المنقولة وقد تعرض في هذا الفصل لذكر هذه
المسيلة فاحببت ايرادها لنفاستها وما اشتملت عليه مباحثها من الفوايد قال

للمصنف ومن الاعلام التي قارن وضعها وجود الالف واللام الله تعالى المتفرد به
وليس اصله الالاه كما زعم الاكثرون بل هو علم دال على الالاه المتوحد الذات جامعة لمعاني
الاسما الحسنى كلها ما علم منها وما لم يعلم ولذلك يقال في كل اسم سوى الله من الاسما الكريمة
وهو من اسما الله تعالى ولا ينعكس ولو لم يرد على من زعم ان اصل الله الالاه الا كونه
مدعيا خلاما لا دليل له لكان ذلك كافيا لان الله والالاه مختلفان في اللفظ والمعنى
اما في اللفظ فلان احدهما في الظاهر الذي لا عدول عنه دون دليل معتل العين والثاني
مهموز الفا صحيح العين واللام فهما من مادتين وردهما الى اصل واحد تحكم وزيغ عن
سبيل التعريف واما اختلافهما في المعنى فلان الله خاص بربنا تبارك وتعالى في الجاهلية
والاسلام والالاه ما يختص بالمعبود وهذا من قول بعض ليس كذلك ولهذا هو
يختص بذكر الله سواولا نحو جميع الاسما ولا يستحق بالالاه الا ما يختص بالمعبود وهذا
بين من قول لبعض الانصار رضي الله عنهم باسم الاله وبه بدينا ولو عبدنا غيره شقينا
ثم مراد من زعم ان اصل الله الالاه لا يخلو من امرين احدهما ان تكون الهمزة حذفت ابتداء
ثم ادغمت اللام في اللام والثاني ان تكون الهمزة نقلت حركتها الى اللام الاولى وحذفت على
مقتضى النقل القياسي فالاول باطل لان صاحبه ادعا حذف فاء بلا سبب ولا مشابهة
ذي سبب من كلمة ثلاثية اللفظ فذكر الفا تنبيه على ان حذفها اشد استبعادا من حذف
العين واللام لان الاواخر وما اتصل بها احق بالتغيير من الاوائل وقولي بلا سبب تنبيه
على ان الفا قد تحذف لسبب كحذف واو عدة فانه مصدر يعد محمول المصدر على الفعل

في الحذف

في الحذف طلبا للتشاكل وقولي ولا مشابهة ذي سبب تنبيه على رقة بمعنى ورق وحرقة
فانه لا سبب كما في عدة بل التشبيه بعدة وزنا واعلالا ولولا ان رقة بمعنى ورق لنقضي
الحاقه بالثنائي المحذوف اللام كشفة ولثة وهذا مع تحقق محذوف كون الاسم ثنائيا
لفظا لكونه ثلاثيا مقطوعا بزيادة بعضه ولا مقطوعا بكليته وما نحن بسبيله ليس
ثنائيا لفظا ولا ثلاثيا مقطوعا بزيادة بعضه ولا مقطوعا فكان حذف فائه اشد
استبعادا فان قيل قد حذفت الفا بلا سبب في الناس فان اصله أناس فكيف لم
يُد ذلك فيما نحن بسبيله قلنا الوضح كون الناس مفرعا على أناس لم يجز ان يحمل عليه
غيره لان الحمل عليه زيادة في الشذوذ وتكثير من مخالفة الاصل دون سبب يلجي
الى ذلك فكيف والصحيح ان ناسا وأُناسا لفظان بمعنى واحد من مادتين ومما اتفق
لتمييز مجوز بزيد ادمن وكان اوقية ووقية بمعنى واحد واحدهما من أوَاق
واخر من وَقَى بى واشباه ذلك كثيرة واما ادعا نقل حركة همزة الى اللام فاحق بالبطلان
لانه يستلزم مخالفة الاصل من وجوه احدها نقل حركة همزة من كلمتين على سبيل
اللزوم ولا نظير لذلك الثاني نقل حركة همزة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب
اجتماع مثلين متحركين وهو اثقل من تخفيف الهمزة بعد ساكن لان اجتنابه في الكلام
اكد اذ هو مستلزم في عدد بابه بخلاف النقل فانه لم يلتزم الا في افعال الروية
مع ان من العرب من لا يلتزمه وهم تيم اللات الثالث من وجوه مخالفة الاصل
تسكين المنقول اليه الحركة وذلك يوجب كون النقل عملا كلا عمل لان المنقول اليه

كان ساكنا ثم حرك بحركة الهمزة ابقاء عليها وصونا لها من تحيف الحذف فاذا اسكن فات ذلك واد عا الحرف
الي ما كان عليه قبل النقل فكان التقاء يكن ومع هذا فقاعل التسكين بعدا انتقال بمنزلة من نقل في
بيس فقال بيس ثم سكن فقال بيس ولا يخفي ما في هذا من التبح مع كونه في كلمة واحدة والمدعي فا الله
من كلمتين فهو اسكن في الاستقباح واحق من الاطراح الرابع ادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة هو
وذلك عجز اعن القياس لان الهمزة المنقولة الحركة في تقدير الثبوت فادغام ما قبلها في ما بعدها
كادغام احد المنفصلين في الاخر وقد اعتبر ابو عمرو بن العلا في الادغام الكثير الفصل بمحذوف هو
واجبا لحذف نحو ومن يبتغ غير فلم يدغم الغين فلان يعتبر الفصل بمحذوف غير واجب الحذف
احق واولي ولاجل الاعتداد بالمحذوف تخفيفا جاز ان يقال في مثل غد ودون من وا اكم
ووكل بتصغير واوين واصله اوّ اوّ ال ثم نقلت حركة الهمزتين الي الواوين واغتفر تصديرهما
دون قلب اولهما همزة لتقصالهما بالهمزة تقديرا ومثل هذا المدعي قد ندر ولكن انا اذ قبل
فيه لكن الا ان هذا البيس حتما ثم ان الذي زعم ان اصل الله الا لاه يقول ان الالف
واللام عوض من الهمزة ولو كان كذلك لم يجمع بينهما في الحذف في قولهم لاه ابوك يريدون
لله ابوك اذ لا يجعل عوض معوض منه في حال واحدة وقالوا ايضا الهي ابوك يريدون
لله ابوك فحذفوا لام الجر والالف واللام وقدموا الها وسكنوها فصارت الالف يا وعلم
بذلك ان الالف كانت منقلبة عنها لتحركها وانفتاح ما قبلها فلما وليت ساكنا عادت
الي اصلها وفتحتها فتحة بناء وسبب البنا تضمن معني حرف التعريف هذا قول ابي علي وهو
عندي قول ضعيف لان الالف واللام في الله زايدة مع التسمية مستغن عن معناها

بالعلمية

بالعلمية فاذا حذفت لم يبق لها معني يتضمن والذي اراه ان لهي مبني لتضمن معني حرف العجب وان
لم يكن للتعجب حرف موضوع كما قال الجمهور في اسم الاشارة انه بني لتضمن معني حرف الاشارة وسر ذلك
مذ لكان الاشارة معني التعجب انه لا يقع لهي في غير تعجب كما لا يقع اسم الاشارة في غير من المعاني
النسبية الحقيقية بان يوضع لها حروف فاستغني باسم الاشارة عن وضع حرف للاشارة
فلذلك قيل في اسم محل الاشارة انه اسم الموضع المسمي واشارة اليه فكما بني اسم الاشارة لتضمن
معني الاشارة بني لهي لتضمن معني التعجب اذ لا يقع لهي في غير تعجب كما لا يقع اسم الاشارة في غير
اشارة وهو مع بنايه في موضع جر للام المحذوفة واللام والمجرور بها في موضع رفع بمقتضي
الخبرية وابوك مرفوع بالابتدا انتهي كلام المصنف في هذه المسألة الشريفة ولا مزيد عليه
في الحسن والتحقيق رحمه الله تعالي وفي تضعيفه قول ابي علي في سبب بنا لهي ابوك نظر
لانه حكم بزيادة الالف واللام وليس القول بزيادتها متعينا عند ابي علي فيلزمه ما الزمه
به **ص** وقد ينكر العلم تحقيقا او تقديرا فيجري مجري نكرة ويسلب التعيين بالتثنية والجمع
فيجبر بحرف التعريف الا في نحو جمادين وعمايتين وعرفات **ش** قال المصنف وقد ينكر العلم
تحقيقا كقولك رايت زيدا من الزيدين وما من زيد كزيد بن ثابت وقضية ولا ابا
حسن لها وكقول نوف البكالي ليس موسي بني اسرايل هو موسي اخر وتنكيره تقديرا مثل قول
ابي سفيان لا قريش بعد اليوم وكقول بعض العرب لا بصرة لكم انتهي ولم يظهر لي وجه
التفرقة بين قولهم قضية ولا ابا حسن لها وقولهم لا قريش بعد اليوم حيث جعل
التنكير في الاول تحقيقا وفي الثاني تنكيرا تقديرا علي انه لما ذكر في باب لا تا وبل صبا غرتها

العلم قال ان لا قريش بعد اليوم مؤول بلا بطن من بطون قريش بعد اليوم وان ولا اباحسن هم
مؤول بلا مثل ابي حسن ومقتضي هذا التقدير ان يكون التنكير في الاول تقديرا وفي الثاني
تحقيقا وينبغي ان يعلم ان العلم انما يجوز تنكيره بتاويل وهو قليل بعد ذلك وفي عبارة المصنف
ما يرشد الي قلته حيث بتقديم الفعل المضارع في قوله وقد ينكروا الدليل علي ضعفه
ان العلم انما وضع لشي بعينه غير متناول لما اشبهه فاذا انكرته فقد استعملته علي خلاف
ما وضع له ووجهه انه لما وضعه الواضع لمسمي ثم وضعه اخر لمسمي اخر صار بنسبته
الي الجميع بعد ذلك نسبة واحدة فاشبه رجلا لكن ذكر الشيخ جمال الدين بن عمرون رحمه
الله تعالي ان تنكير العلم ليس علي حد التنكير في الاجناس قال لان الجنس يفيد حقيقة
مشتركة فالتنكير فيه يفيد واحدا من تلك الحقيقة والعلم لشي بعينه ومحال وجود
شخص اخر هو ذاك بعينه ولا يلزم ان يكون هو ذاك فيكون واحد الا اثنين لكن
تنكيره علي معني مسمي وحينئذ لا يفيد معينا بل يفيد مسمى ما بهذا الاسم وهذا يكون وقوع
الشركة فيه ثم قال وينكر بطريق اخر وهو ان يشتهر العلم بمعني من المعاني فيعبر بمنزلة
الجنس الدال علي ذلك المعني كما في قولهم لكل فرعون موسي اي لكل جبار مبطل قهار
محق ثم قال ولاجل ان تنكير العلم بتاويل تخرجه عما وضع له لم يبح اعتباره الا مع قرينه
اما اضافة او لام او غيرها لك كقولهم لا هيثم الليلة لتنبه القرينة علي المراد لما كان
خفيا مخرجا للاسم عما وضع له قال ولما ذكرنا من امر القرينة لما مثل النحاة في باب ما لا ينصرف
معرفة وينصرف نكرة تنكير الاسم ادخلوا رب فقالوا رب ابراهيم وقالوا جاني ابراهيم وابراهيم

آخر

آخر فوصفوا النكرة الاسم الثاني دون الاول لامرين وهو ان ذكره ثانيا بعد ذكره اولا يصيره
الشركة محققة فيحكم عليه بانه نكرة ويوصف بنكرة وليس مجرد الشركة العارضة موجبة هو
لتنكير العلم الا تري انك تصفه بالمعرفة انتهي كلامه ثم مثل الاضافة بما مثل به الزمخشري
من قولهم مضر الحمرا قال وهو مضر بن نزار ولما مات نزار خلف مضر وربيعة وانمارا
وخلف تراثا فاقتسموا فتنافروا الي حكيم الزمان فجعل القبة الحمرا والذهب الاحمر
لمضر والافراس لربيعة والشاة لانمار فاضيف كل واحد الي ما حكم له به تعريفا له بذلك
وقيل كانت مضر تلبس في الحرب العمايم الحمر وترفع الرايات الحمر وكانت اليمن تجعل الاصفر
في العمايم والرايات والي هذا اشار حبيب في قوله محمرة مصفرة فكانها عصب تيمن في الوغي
وتمضر ومن لغتهم ان يضيفوا الاباء الي ملابسه واشد قول الشاعر • علي زيدنا
يوم النقي راس زيدكم بابيض ماضي الشفرتين يمان • الشاهد فيه اضافة زيد الي ضمير
المتكلم وكذا اضافة زيد الثاني الي ضمير الخطاب ومثل اللام بقول ابي النجم • باعد ام العمرو
من اسيرها حراس ابواب علي قصورها • الشاهد به ادخال اللام علي عمرو واراد باسيرها
نفسه كانه لعشقه اياها قد اسرته واشار المصنف بقوله ويسلب التعيين بالتثنية
والجمع الي ان العلم اذا ثني او جمع تنكر وهذا مذهب قول ابي الحسن بن عصفور رحمه الله ولا
يثني العلم ولا يجمع وهو باق علي علميته ولكن يظهر ان تعبير المصنف عنها احسن من
تعبيره ثم بعد التثنية والجمع ان قصد ابقاعلي التنكير لم يوت باداة التعريف كقول
الشاعر • رايت سعودا من شعوب كثيرة فلم ار سعدا مثل سعد بن مالك وان

فقد تعريفه قرن بالاداة كقول الشاعر وقبلي مات الخالدان كلاهما عميد بني جحوان وابن
المضلل وكقول الاخر اخالد قد علقتك بعد هند فشيبني الخوالد والهنود والتزم
ابن الحاجب ادخال لام التعريف علي ما ثني وجمع من الاعلام وعدّ ذلك مما يوقف عليه
من علامته وحمل كلام الزمخشري في المفصل عليه لذلك وخالفه ابن عمرون في هذا الفهم عن الزمخشري
وليس في عبارته ما يقتضي اللزوم فانه قال وكل مثني او مجموع من الاعلام فتعريفه باللام
ولم يقل فتلزم اللام وعبارته تشبه عبارة المصنف حيث قال فيعتبر المعرف للتعريف وقال
سيبويه اذا سميت بزيدين فان شيت قلت زيدون وان شيت قلت الزيدون وهذا النوع
في عدم التزام اللام ولم يتعرض المصنف الي التعريف بغير اللام بل اقتصر علي اللام كما فعل الزمخشري
قال ابن عمرون وتقييده التعريف باللام وان كان يجوز بالاضافة نحو زيدوكم لان التعريف
فيه بالوضع علي واحد مخصوص ولام العهد تفيد واحدًا مخصوصًا بالعهد فكان ذلك
خلفًا خلفًا من تعريف العلمية وهو الكثير وذكر في موجب زوال العلمية بالتثنية والجمع
وجهين احدهما ان العلم انما يكون معرفة اذا كان مفردًا لانه لم يجعل علمًا الا علي هذه
الصفة المعروفة فاذا زالت العلمية ثانيهما ان التثنية وضعت لتدل علي
اخر ولم يوضع العلم ليدل علي ذلك ثم قال وتنكيره باعتبار اشتراك في التسمية لا باعتبار
اشتراك في الحقيقة ولانه نكرة جاز وصفه بالنكرة في قولك جاني زيدان كريمان واشار
المصنف بقوله الا في نحو جمادين وعمايتين وعرفات الي ان العلمية لا تسلب في مثل
ذلك بالتثنية والجمع قال في شرح هذا الموضع فان المشترك في العلم ما لا يفترق ولا يحتج الي

الاداة

الي الاداة في تثنية والجمع كجمادين في الشهرين المعروفين وعمايتين في جبلين وعرفات للموقف الحجاج
واحدها عرفة قال الشاعر في جمادين حتي اذا رجب تولي والقضي وجماديان وجا شهر
مقبل وقال اخر في عمايتين لو ان عصم عمايتين ويذبل سمعا حديثك انزلا الاوعالا انتهي
واقتضي كلامه ان العلم انما هو واحد هذه الكلمات الثلاث ويمكن ان يقال ان جمادين
علم علي هذين الشهرين وكذا عمايتان علم علي الجبلين وعرفات علم علي هذه المواقف
وعلي هذا لا يحتاج علي استثنائها وقد رايت في كلام الشيخ جمال الدين بن عمرون ما يدل
علي ما قلته فانه قال في قول الزمخشري الا عمايتين الجبل انه استثنا منقطع لان الاعمايتين
وضع علمًا علي الجبلين كما لو وضع زيدان علمًا فانه لا يجوز ادخال الة التعريف عليه واذرعات ت
كذلك لانه ليس اذرعة معروفة ومثله عرفات وان قيل عرفة وفي معني عرفات لا واحد
عرفات وهما علمان لهذه المواضع الشريفة انتهي وقول سيبويه بعد ان ذكر ابانين وليس
هذا في الاناسي ولا في الدواب انما يكون هذا في الاماكن والجبال قالوا لا يريد به انه لا يوضع
لفظ المثني علمًا انما يريد ان العلم لا يكون لشيئين بلفظ واحد يفهمان منه معًا الا في الاماكن
ولذا قال ان الاماكن والجبال اشياء لا تزول ص وبيميات الاعلام اولو العلم وما يحتاج
الي تعيينه من المالوفات وانواع معان واعيان لا تولف غالبا ومن النوعي ما لا يلزم
التعريف ش قال المصنف اولو العلم يعم الملايكة عليهم السلام واشخاص الانس والجن
والقبايل وما يحتاج الي تعيينه من المالوفات يعم السور والكتب والكواكب والامكنة
والخيل والبغال والحمير والابل والبقر والغنم والكلاب والسلاح والملابس فهذه وما اشبهها

تدعو الحاجة الى تعيين سماتها فاستحقت ان يوضع لافرادها اسماء تتميز بها واما ما لا يحتاج
الى تعيين فرد من افراده كالمعادن والوحوش فلا يصلح ان يوضع له علم خاص بل ان وضع لشي منه
علم فللنوع باسره اذ ليس بعض اشخاصه اولى به من بعض فمثال ما وضع منه للنوع المعنوي برة
للمبرة وفجار للفجرة وحياب بن هياب للخزان ووادي تخيب للباطل ومثال ما وضع منه للنوع
العيني ابو الحرث واسامة للاسد وابو جعدة وذوالة للذيب قال سيبويه اذا قلت هذا
ابو الحرث فانما تريد ان تشير الى شي قد عرفته بعينه كمعرفة زيد ولكنه اراد هذا الذي
كل واحد من امته له هذا الاسم هذا نصه في باب ترجمته هذا باب من المعرفة يكون الاسم
الخاص فيه شايعا في امته ليس واحد منها باولى به من الاخر فجعله خاصا شايعا في حال وحده
في خصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان لكل شخص من اشخاص نوعه قسطا
من تلك الحقيقة في الخارج انتهى وقد اشار ابن الحاجب الى اقتباس هذا المعنى من كلام سيبويه
كما اشار اليه المصنف فقال بعد ان استشكل دخول العلم الجنسي في حد العلم واجيب عن ذلك
باجوبة والجواب المرضي منها ان يقال ان العرب وضعت هذه الالفاظ وعاملتها معاملة العلم في
منع الصرف فيما اجتمع فيه مع العلمية علة اخرى وفي منع الالف واللام والاضافة فلا بد من
التمحل في جعلها اعلاما قال سيبويه كلاما معناه ان هذه الالفاظ موضوعة للحقايق المعقوله
المتحدة في الذهن ومثله بالمعهود في الذهن بينك وبين مخاطبك واذا صح ان يضع اسما بالالف
واللام للمعهود الذهني فلا بعد ان يضع العلم له واذا تحقق انه لمعهود في الذهن فاذا اطلقه
على الواحد في الوجود فانما اراد به الحقيقة المعقولة في الذهن وصح اطلاقه على الواحد لوجود

الحقيقة فيه وجاء التعدد باعتبار الوجود لا باعتبار موضوعه والفرق بين قولك اسد واسامة
ان اسدا موضوع لاحد من احاد الجنس في اصل وضعه واسامة موضوع للحقيقة المتحدة في الذهن فاذا
اطلقت اسدا على واحد اطلقته على اصل وضعه واذا اطلقت اسامة على واحد فانما اردت الحقيقة
ولزم من اطلاقه على الحقيقة باعتبار الوجود التعدد فجاء التعدد ضمنا لا مقصودا باعتبار اصل الوضع
انتهى كلام ابن الحاجب وتبعه ابن عمرون فقال وكون اسامة واقعا على كل اسد انما كان لان
التعريف قيد للحقيقة وهي موجودة فيه وقريب من هذا يا رجل اذا اردت واحدا معينا
فاي رجل اقبلت عليه وناديته كان معرفة لوجود القصد اليه فكذا اسامة اي اسد لقيته فانك
تريد هذه الحقيقة المعروفة فكذا التعدد ليس بطريق الاصل وانما احتيج اليها لان العرب منعت
تعريفه الالف واللام والصرف ونصبت عنه الحال انتهى وثم طريقة اخرى في تقريب هذا الموضع جنح
اليها الشيخ وهي ان اطلاق العلمية على هذه الانواع مجاز لان اسامة واسدا لا تخالف بينهما
في المعنى وانما التخالف بينهما في احكام لفظية والعلم الجنسي داخل في حد النكرة ولكن لما
وجدنا فيها احكام المعارف اطلقنا عليها معارف وقال الامام بدر الدين ولما المصنف
مشيرا الى اعلام الاجناس هذه كلها اسما اجناس وسميت اعلاما لجريانها مجرى العلم
الشخصي في الاستعمال وذلك انها لا تقبل الالف واللام واذا وصفت بالنكرة بعدها
انتصبت على الحال ومنع منها الصرف ما فيه التانيث والالف والنون الزايدتان فلما شاركت
العلم الشخصي في الحكم الحقت به وفي قول المصنف في الالفية ووضعوا لبعض الاجناس
علم كعلم الاشخاص لفظا وهو عم اشارة الى هذه الطريقة وقال الشيخ بعد ايراده قول
المصنف مخصوصه باعتبار تعيينه الحقيقة في الذهن وشياعه باعتبار ان لكل شخص من اشخاص

نوعه قسطا من تلك الحقيقة في الخارج ما من نكرة الا ويتصور فيها هذا الذي ذكره المصنف وغيره
انتهى وما قاله غير ظاهر فان النكرة كرجل مثلا لم توضع للحقيقة الذهنية وانما وضعت لفرد من
افراد ذكور الادميين على سبيل الشياع والذي ذكره المصنف وغيره ان العلم الجنسي موضوع للحقيقة
المعقولة في الذهن بنفسها واعلم انهم قد وضعوا لبعض الحيوانات اعلاما نوعية كقولهم للاحمق
ابو الدغفا وللمجهول شخصه ونسبه هيان بن بيان ومن ذلك قولهم لنوع الاسد اسامة اقعدي وقومي
ولنوع العبدق يتربيح قنور ولنوع الفرس ابو المضا قال المصنف ومن ابي الدغفا وما بعده
احترزت بقولي لا تولف غالبا واما قوله ومن النوعي ما لا يلزم التعريف فقال المصنف شارحا له
ولما كان لهذا الصنف من الاعلام يعني العلم الجنسي خصوص من وجه وشياع من وجه جاز في بعضها
ان يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما يعطاه المعارف الشخصية وان يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه
ما يعطاه النكرات والطريق في ذلك كله السماع فمما جا بالوجهين فينة وغدوة وعشية فلك ان
تقول لفلان يأتينا فينة بلا تنوين اي يأتينا الحين دون الحين ولك ان تقول يأتينا فينة
بتنوين اي حينا دون حين مختلف التقديران والمراد واحد وكذلك فلان يتعهدنا غدوة
وبكرة وعشية اي الاوقات المعبر عنها بهذه الاسما فلا تنوين اذا قصدت بها ما يقصد
بالمقرون بالالف واللام عهدية او جنسية كما يفعل باسامة وذوالة الا ان لك
في بكرة وغدوة وعشية ان تنونها وتولاها مجردة من الالف واللام وليس لك ذلك في اسامة
وذوالة وثعالة لان ذلك المجرد الاتباع لما صح من السماع ص ومن الاعلام الامثلة الموزون
بها فما كان منها بتا تانيث او على وزن الفعل به اولى او مزيد اخره الف ونون او الف الحاق

مقصورة

مقصورة لم ينصرف الا منكرا وان كان على زنة منتهى التكثير او ذا الف تانيث لم ينصرف مطلقا فان
صلحت الالف للتانيث والالحاق جا في المثال الاعتباران ش قال المصنف الامثلة الموزون بها
كقولك وزن عامر وطلحة واحمد وعمر فاعل وفعلة وافعل وفعل فحذم وما اشبهها معارف
لان كل واحد منها يدل على المراد دلالة تتضمن الاشارة الى حروفه وهيئاته ولذلك يقع بعده المعرفة
صفة والنكرة حالا كقولك فاعل منصرف فعل المعدول لا ينصرف وفعل غير معدول والامثلة المشار اليها بالنسبة
الى الصرف ومنعه على اربعة اقسام قسم ينصرف مطلقا وقسم لا ينصرف مطلقا وقسم ينصرف في التنكير دون
التعريف وقسم له اعتباران هو في احدهما كالثاني وفي الاخر كالثالث فالاول كفاعل فانه ليس
فيه مع العلمية سبب ثان والثاني كفعلا وفعلى مما فيه الف التانيث ممدودة او مقصورة وكفاعل
ومفاعيل مما فيه زنة منتهى التكسير والثالث كفعلة وافعل وفعلان وفعلى مما فيه تا التانيث
او وزن الفعل او الالف والنون الزايدتان او الالف الالحاق المقصورة وفعلى لا تنصرف
ما دامت معارف وتنصرف اذا وقعت موقعا يوجب تنكيرها كقولك كل فعلة صحيح العين
مجمعه فعلات ان كان اسما وفعلات ان كان صفة وكل فعلان ذي مونث على فعلى لا ينصرف
وكل افعل غير علم ولا صفة ينصرف والرابع الذي له اعتباران فعلى بفتح الفا وكسرها فان الفه
صالحة للتانيث وصالحة للالحاق فان حكم بتانيثها كان ما هي فيه غير منصرف في تعريف ولا تنكير
وان حكم بكونها للالحاق كان ما هي فيه غير منصرف في التعريف منصرفا في التنكير انتهى كلام المصنف
رحمه الله تعالى ولابن الحاجب رحمه الله تعالى في هذه المسئلة كلام وتقسيم حسن بقيدنا الافاده
كلام المصنف قال هذه الامثلة انما وقعت في اصطلاح النحويين وضعوها لموزوناتها اعلاما على
طريق الايجاز والاختصار وهي في الاعلام لموزوناتها بمنزلة باب اسامة على قولي ثم لا يخلو اما ان

اما ان يستعمل وزنا للافعال علي حدتها او لغيرها فان استعملت للافعال كان حكمها
حكم موزونها فيقول استفعل حكمه كذا وكذا وان وقعت لغير الافعال فلا تخلوا اما
ان وضع لجنس مايوزن بها او لا فان وضعت لجنس مايوزن بها سوا كان للاسماء ام
للافعال كان حكمها حكم نفسها فان كان فيها ما يمنع الصرف منعت وان لم يستعمل لجنس
مايوزن بها فلا يخلوا اما ان يقع في الكلام كناية عن موزونها او لا فان وقعت
كناية عن موزونها كان بها حكم موزونها لا حكم نفسها علي الاكثر وان لم يكن كذلك
وكان موزونها مذكورا معها كقولك وزن قائمة فاعلة فللنحويين مذهبان منهم
من يجريها مجرى الاول فيجعل الحكم لنفسه ومنهم من جعل حكمها حكم الثاني فيقول علي
المذهب الاول وزن قائمة فاعلة غير معروف ووجه الاول هو انه لما كان علما باعتبار
الجنس كاسامة وجب اجراوها علي كل واحد من مفرداته كما يجري اسامة فاذا اطلقته
علي واحد من مفرداتها كان علما كما اذا اطلقت اسامة علي واحد من الاساد كان اسما
علما ووجه الثاني هو ان باب اسامة في جريه علما علي كل واحد من المشكلات التي تتحير
فيها الافهام لكونها في المعنى نكرة وحكمها حكم الاعلام حتى احتيل في استقامتها بان قدرت
اعلاما للحقائق المعقولة [المعلومة] وصح اجراوها علي الاحاد لوجود الحقيقة فيها ولولا ان العرب
منعت صرف اسامة عند جريه علي الواحد لم يرتب في انه نكرة واذا كان باب اسامة خارجا
عن باب الاعلام فاذا وضع النحويون اعلاما فاعطوها حكم الاعلام القياسية اولي من اعطائها
حكم اسامة الخارج عن القياس وعلي هذا لا يكون الفعل في قولك وزن اصبع افعل علما فليس
اللفظ مقصودا في نفسه وانما يرد عليه هو كانه اذا لم يكن علما وجب ان يكون نكرة فيجب

ان يقال

ان يقال وزن طلحة فعلة اذ ليس فيه ما يمنع الصرف اصلا لان العلمية مفقودة وتاء التانيث
شرطها في التاثير العلمية فلا علة لهذا والجواب عنه ان يقال هذا وان لم يكن علما فليس
اللفظ مقصودا في نفسه وانما الغرض به معرفة موزونه فاجري مجرى وزنه انتهى كلام
ابن الحاجب ووقفت لبعض مصنفي العجم علي تقسيم تبع في اكثره ابن الحاجب وهو ان
هذه الامثلة لا تخلوا اما ان تستعمل مجردة عن الموزونات او معها والاول لا يخلوا اما ان
يكون اوزانا للافعال علي حدتها او لغيرها ففي الاول حكمها حكم الافعال فتقول فعل مبني
علي الفتح ويفعل معرب واستفعل السوال وفي الثاني وهو ان يكون لغير الافعال علي ثلاثة
اقسام لانها اما ان تعتبر النسبة الي جميع ما يوزن بها او بالنسبة الي بعض ما يوزن بها بان
تجعل كناية عنه او بالنسبة الي انفسها من غير ملاحظة الموزونات فالقسم الاول نكرة فان
كان فيه ما يمنع صرفه وهو نكرة منع كما تقول كل فعلا مونث افعل وكل فعلي تانيث فعلان
وان خلا من مانع صرفه صرف كما تقول فعلة اذا كانت اسما وجمعت بالف وتا حركت عينها
وانت لا تريد مثالا واحدا وانما تريد كل ما يوزن بها كثمرة وطلحة والقسم الثاني وهو
الذي كني بالاوزان فيه عن موزون معين غير مشترك حكمه حكم الموزون علي الاكثر
فيقول فاعلة صفة مونث وانت تريد بها ضاربة فتصرفه لانها نكرة وتقول فاعلة بعدم
الصرف كناية عن فاطمة علم وعند الاقلين تجعل غير منصرف في الصورتين اعتبارا بالوزنة
لا بالموزون والقسم الثالث وهو الذي اعتبرت فيه الزنات بالنسبة الي انفسها
دون ملاحظة الموزونات فالزنات بهذا الاعتبار اعلام فان انضم الي العلمية ما يوثر

معها في منع الصرف منعت الزنة الصرف والا فلا فتقول فعلة اذا كانت اسما حركة عينها بالفتح
في الجمع بالف وتا بتقدم الصرف والثاني وهو الذي يذكر مع الموزون فيه قولان منهم من يعتبر الموزون
ومنهم من يعتبر الزنة فعلى الاول تقول قائمة فاعل بالصرف وعائشة فاعلة بعدم الصرف
وتقول على الثاني فاعلة بعدم الصرف في الصورتين ثم قال واعتبار الزنة مع الموزون في الصرف
وعدمه يوجب اربعة اقسام الاول كلاهما منصرف تقول ضارب فاعل الثاني كلاهما غير منصرف
حبلى فعلى الثالث الزنة منصرفة والموزون غير منصرف تقول شعا فعال وهذا القول
القول الاول الرابع الزنة غير منصرفة والموزون منصرف تقول يرمع يفعل وهذا يقوي القول
الثاني انتهى والظاهر ان الذي جعله مقويا للاول انما هو مقو للثاني ومقوي الثاني
مقوي الاول ثم لم يتجه لي تمثيله في القسم الثالث بفعلة اذا جمعته بالالف والتا مع تمثيله بها
في القسم الاول ايضا والظاهر ان القسم الثالث لا تحقق له ولذا لم يذكره ابن الحاجب لكن
التقسيم الذي ذكره الجندي نعم المقال وقال ابن هشام الخضراوي قد اتفق اصحابنا في امثلة
الاوزان انها ان استعملت للافعال خاصة حكيت نحو ضرب وزنه فعل وانطلق وزنه انفعل
وان استعملت للاسما واريد بها جنس ما يوزن فان حكمها حكم نفسها هي اعلام فان كان فيها
ما يمنع الصرف مع العلمية ما ينصرف نحو قولك فعلان لا ينصرف وافعل لا ينصرف وان لم يرد بها
ذلك واريد بها حكاية موزونة مذكور معها ففيه خلاف نحو قولك ضاربة وزنها فاعلة فمنهم من
لم يصرف هنا فاعلة لان هذه الامثلة اعلام فجعلوا علمية تا التانيث ومنهم من قال يحكي به حالة
موزونه وهم الاكثر فيصرف هنا فاعلة ص وان قرن ما ينزله منزلة الموزون بحكمه حكمه ش

قال المصنف

قال المصنف وان قرن بالمثال ما ينزله منزلة الموزون فحكمه حكمه فينزل منزلته كقولك
هذا رجل افعل فحكم افعل هنا حكم اسود ونحوه من الصفات لان اقترانه برجل نزله منزلة
الموزون فتساويا في الحكم وامتناع الصرف وخالف سيبويه المازني في ذلك فقال ينبغي
ان يصرف ورد عليه المبرد وصوب قول سيبويه انتهى والذي يقوله المازني ان افعل هنا
ليس بوصف وانما هو مثال للوصف وهذا لما قال سيبويه كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف
وقال قلت له يعني الخليل كيف تصرفه وقد قلت لا اصرفه فقال افعل هاهنا ليس بوصف
وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان وصفا لا ينصرف ثم اتى سيبويه بعد ذلك بافعل
غير منصرف قال المازني اخطا سيبويه وجب عليه ان يصرفه والا نقض جميع ما قاله وشبهه
المازني بان سيبويه لما قال عن الخليل ان افعل هاهنا ليس بصفة فيصرف ظن المازني ان
كل وزن ليس بصفة ينصرف قال ابن الحاجب ولم يرد سيبويه هذا وانما اراد نفي تخيل
الوصفية في هذا المحل المخصوص لانه لما قال كل افعل لم يتخيل العلمية لدخول كل ووزن
الفعل محقق فلا ينبغي تخيل في منع صرفه الا بتقدير الصفة فاجاب بنفي هذا التخيل
ليتحقق صرفه ولا يلزم على هذا ان لا يمتنع من الصرف في الاوزان الا ما كان صفة
قال واراد ابو علي بقوله لم يفهم بعض المازني شيا ان المازني تخيل هذا التخيل المذكور
انتهى وقال المبرد في تصويب قول سيبويه انما قولنا هذا رجل افعل في اللفظ صفة وليس
في قولنا كل افعل صفة في اللفظ فليس المراعى الا الحكم اللفظي وقال السيرافي ما
رد به المبرد على المازني صحيح لانه معروف خلافا لسيبويه وذلك ان افعل هنا صفة

وكان ينبغي منع صرفه للوزن والصرف الا ان افعل اقتضي احواله في الوصف ان يكون كاربع اذا

وصف به هوا ثم وصف به وما هو كذلك لا يمتنع من الصرف قال ابو الحسن بن الضايع ما قاله ابو

سعيد تخيل والصحيح في النظر قول سيبويه وذلك ان اربعا ومنع علي ان يكون انما ليس بصفة

تعرض فيه الوصف فلم يعتد به وافعل هذا لم يستقر في كلامهم الا اسما والصفة فينبغي ان

يراعي فيه حكمه الحاصل له وقد وجدنا العرب تحكم للكناية بحكم المكني عنه الا ترا هم يمنعون صرف

فلانة وليس في الحقيقة باسم علم لما كان كناية عن علم وكذلك يحذفون التنوين في نحو قولهم فلان

ابن فلان الي غير ذلك من الاحكام وهكذا افعل في قولنا رجل افعل ليس في الحقيقة بصفة بل هو كناية

عن صفة فينبغي ان يحكم له بحكم ما كني به عنه فيمتنع فان قيل قد تكون الصفة علي هذا الوزن مصروفة

كاربل تلت علة صرف اربل معدومة في افعل هنا ومع ذلك فان الاكثر في افعل الوصف ان لا ينصرف

لان ما جاء من شرطي منع صرفه وهما ان لا يدخله تا التانيث ولا يكون اسما في الاصل قليل جدا

فان قيل فافعل ايضا في قولنا كل افعل صفة لا ينصرف كناية عن صفة قلت لا هو اسم مثل جاء رجل

ولم يجر في اللفظ صفة علي موصوف فيمتنع لانه معني وصف فيراعي وان لم يعرض فيه مذهب

سيبويه انتهي كلام ابن الضايع ص وكذا بعض الاعداد المطلقة ش المراد بالاعداد المطلقة

المدلول بها علي مجرد العدد دون تقييد بمعدود كقولهم ستة ضعف ثلاثة واربعة نصف

ثمانية فهذه الاسما قد حكم بعلميتها ومنع صرفها للتعريف والتانيث وهي جديرة بذلك لان كلا

منها يدل علي حقيقة معينة دلالة مانعة من الشركة متضمنة الاشارة الي ما ارتسم في

الذهن ولو عومل بهذه المعاملة كل عدد مطلق لصح ولو عومل بذلك غير العدد من اسما المقادير

لم

لم يجز لان الاختلاف في حقايقها واقع بخلاف العدد فان حقايقه لا تختلف بوجه قاله

المصنف قيل واراد بقوله لان الاختلاف في حقايقها واقع بخلاف العدد فان

حقايقه لا تختلف بوجه ان الرطل والقدح ونحوهما تختلف باختلاف المواضع

فلا تدل علي حقيقة معينة اما العدد فالثلاثة ثلاثة عند كل احد وفي كل مكان

وفي كل لغة وذكر الشيخ ان صاحب رؤوس المسايل ذكر ان بعض الشيوخ يصرف

الاعداد المطلقة واعلم انني لم يظهر لي اقتصار المصنف علي بعض الاعداد لانه اذا ثبت

ان الاعداد المطلقة محكوم بعلميتها فلاي شي قصر الامر علي بعض الاعداد وكان الاولي

ان يقول وكذا الاعداد المطلقة ويحقق ما قلته قوله ولو عومل بهذه المعاملة كل

عدد مطلق لصح ص وكنوا بفلان وفلانة عن نحو زيد وهند وبابي فلان وام

فلانة عن نحو ابي بكر وام سلمة وبالفلان والفلانة عن لاحق وسكاب وبهن وهنة

او هنت عن اسم جنس غير علم وبهنيت عن جامعته ونحوه وبكيت اوكيه وبذيت

او ذيه اوكذا عن الحديث وقد تكسر او تضم تا كيت وذيت ش قال المصنف فلان

او فلانة وابو فلان وام فلانة انما يكنا بها اعلام اولي العلم لان فلانا كناية عن اسم

مذكر منهم كزيد وعبد الله وابو فلان كناية عن كنيته كابي زيد وابي عبد الله وفلانة

كناية عن اسم امراة كهند وامة الله وام فلان كناية عن كنية امراة كام خالد وام سليم

ودعتهم الحاجة الي الكناية عن اعلام البهايم المالوفة فكنوا عن مذكرها كلاحق بالفلان

وعن مونثها كسكاب بالفلانة فزاد والالف واللام فرقا بين الكنايتين انتهي واعلم ان

هذه الكنايات اعلام ويدل على ارادة المصنف لذلك ايراده لها في باب العلم وانه
جعلها كناية عن اعلام فكان حكمها في العلمية حكم ما كني عنه بها قال ابن الحاجب في شرح
المفصل والدليل على انها اعلام امران احدهما منع فلانة من الصرف ولولا العلمية لم يجز
منع صرفه فوجب تقديرها لذلك واذا وجب تقديرها في فلانة وجب تقديرها
في فلان لان نسبة فلانة الى المونث نسبة فلان الى المذكر والتذكير والتانيث لا
اثر له في منع العلمية ولا اثباتها واذا لم يكن لهما اثر في ذلك وقد وجبت العلمية
لفلانة وجبت لفلان ايضا الثاني هو انهم امتنعوا من دخول الالف واللام عليها
ولولا العلمية لجاز ذلك واذا ثبت انها اعلام فليست كوضع زيد وعمرو وانما هي كوضع
اسامة وبابه والدليل عليه صحة اطلاقها كناية عن كل علم وكذلك باب اسامة بخلاف
باب وضع زيد وعمرو ومدلولها اعلام الاناسي واعلام الاناسي لها حقيقة كحقيقة
الاسد فكما صح ان لتلك الحقيقة علم صح ان يوضع لهذه الحقيقة علم ولم يثبت استعمالها
الا حكاية لانها اسم للفظ الذي هو علم لا اسم مدلول العلم ولذلك لا يقال جاني فلان ولكن
يقال قال زيد جاني فلان قال الله تعالى يا ليتني اتخذت مع الرسول سبيلا يا ويلتى
ليتني لم اتخذ فلانا خليلا منونا اسم الاسم ثم ذكر ان دخول اللام في الكناية عن اعلام
البهايم اولى بزيادة اللام فارقة لوجهين احدهما ان ذلك اكثر وهذه اقل انما هي المفرقة
بينها وبين اعلام الاناسي كما ذكر المصنف قال وكانت هذه لعني الكناية عن اعلام البهايم
اولى بزيادة اللام فارقة لوجهين احدهما ان ذلك اكثر وهذه اقل فناسب كون الزيادة

ما خران تلك هي الاصل المحتاج اليه في التحقيق وهذه محمولة عليها واذا كان كذلك والاعلام
تنافي الالف واللام فاذا اضطروا الى دخولها على احد قسمين كان ادخالها على الفرع
اولى من ادخالها على الاصل وزادوا الالف واللام دون غيرها لانه معرفة فلما اضطروا
الى زيادة اسم للفرق زادوا عليه ما لا ينافي معناه في التعريف الا ترى انه في المعنى
كالنكرة فلما كان كالنكرة قصدوا الى زيادة امر فيه للفرق بينه وبين اعلام الاناسي
كان الاولى به دخول اللام التي كان مقتضاه في المعنى دخولها لولا منع العرف الذي
ذكرنا ان تقدير العلمية لاجله انتهى واشار المصنف بقوله وهن ونهنه الى انه كما
كني عن علم المذكر بفلان وعن علم المونث بفلانة كني عن مذكر اسم الجنس بهن وعن
مونثه بهنة وبهنيت هذا كلام المصنف وافهم قوله عن اسم جنس غير علم ان
شيا من الالفاظ الثلاثة ليس بعلم ولو كان شي منها علما وجب منع صرف هنة ولوجب
ان لا يضاف ولا تدخله الالف واللام ولا خلاف في صحة اضافته وادخال اللام عليه
كالنكرات ولهذا قال النحاة في هن انه اسم وضع بازاء المستقبحات والفرق بين الكناية
في فلان والكناية في هن ان فلانا علم موضوع دالا على اسم علم واما هن فاسم موضوع بازاء مدلول
اسم اخر لا ان مدلوله اسم ولذلك يقول كان بينهم هنات وليست تعني الفاظا وانما تعني
اشيا قبيحة وكذلك تلفى بعض من يعني الفرج لا عن لفظ الفرج ومع كونه كناية لانه عبر عن
ذلك اللفظ الى هذا من اجل استقباح ذلك اللفظ واعلم انه قد يكني بهن عما لا يراد التصريح
به لغرض كقول الشاعر خاطب حسن بن زيد الله اعطاك فضلا من عطيته على هن وهن

فيا سعني وهن   يعني عبد الله وحسان وابراهيم بني حسن كانوا وعدوه شيا فوفي به حسن
واشار المصنف بقوله وكيت وكيت الي انه يكني بهذه الكلمات انبيا عن الحديث قال فيقال
للمرسل الحديث قل كيت وكيت اوقل ذيت وذيت بفتح التا وكسرها وضمها وليس مع التشديد
الا الفتح وقد يقع مكانها كذا وكذا ص باب الموصول وهو من الاسما ما افتقر
ابدا الي عايد او خلفه وجملة صريحة او مووله غير طلبية ولا انشايية ومن الحروف ما اول
مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الي عايد ش الموصول اسمي وحرفي كما اشار اليهما في الكتاب فالاسمي
هو الذي يفتقر في تمام مدلوله الي جملة وذكر يعود منها اليه افتقارا مستمرا وهذا هو
مضمون الحد الذي ذكره المصنف غير انه عبر عن الاستمرار بقوله ابدا فكانه قال الموصول
من الاسما ما افتقر الي جملة وعايد ابدا فما الذي افتقر الي جملة تحمل الموصول المذكور وحيث
واذ واذا الافتقار كل منها الي جملة فاخرج الكلمات بقوله وعايد اذ هي غير مفتقرة اليه
ولما اخرجها بقوله وعايد دخل في الحد ما ليس مقصودا وهو النكرة الموصوفة بجملة
فانها حال وصفها بالجملة مفتقرة اليها والي العايد فاحتاج الي اخراجها بقوله ابدا قال
المصنف لان الموضع بالصلة لمفرد تؤول الجملة به ويغني ذكره عنها في الافتقار الي
ما تؤول به لا اليها وان صدق في الظاهر انها مفتقرة اليها فلا يصدق علي الافتقار
اليها انه كاين ابدا اعلا ولجملة الموصول بها فان الافتقار اليها كاين ابدا عند ذكر الموصول
قلت ولقايل ان يقول لا حاجة الي الاحتراز بقوله ابدا لان المراد بالافتقار ما يفتقر اليه
ذلك الشي في تمام مدلوله كما تقدم والنكرة الموصوفة بالجملة لا تفتقر في تمام مدلولها الي

شي

شي والصفة المذكورة بعدها مفردة كانت او جملة مقصودة فالافتقار الي ما تاول به لا اليها
لا يتحقق اذ ليس للنكرة افتقار الي ذلك وتقييد الافتقار بحال وصفها لا يفيد اذ لو اعتبر
ذلك لزم ان الافتقار صادق علي كل كلمة تفرض لان الكلمة اذا انخلقت باخري صدق
ان كلا منهما مفتقر الي الاخري حال التعليق ولا شك ان هذا ليس مرادا بل المراد الافتقار الذاتي
كما هو افتقار الموصول واذ قد تقرر هذا فلنرجع الي لفظ الكتاب فنقول قوله الي عايد احترز
بالعايد من النكرة الموصوفة بجملة كما تقدم تقرير ذلك واشار بقوله او خلفه الي ان العايد
قد يغني عنه ظاهر يقوم مقامه كقول الشاعر   فيا رب ليلي انت في كل موطن وانت
الذي في رحمة الله اطمع   اراد في رحمته اطمع والجملة الصريحة تقابل المؤولة وهي
التي صرح فيها بجزي الاسناد اسمية كانت او فعلية والمراد بالمؤولة الظرف والمجرور
والصفة فان كلا منها يقع موقع الجملة الصريحة فاذا وصل بالظرف او بما اشبهه وجب
تعليقه بفعل مسند الي ضمير الموصول واذا وقعت الصفة صلة للالف واللام وجب
تاولها بفعل ومن ثم عملت ماضية المعني وحاضرته ومستقبلته واذا لم تقع صلة فلا
تعمل الا في حضور او استقبال وقيدت الجملة الموصول بها بكونها غير طلبية ولا انشايية
لان الغرض بالصلة تحصيل الوضوح للموصول والجملة الطلبية لم يتحصل معناها بعد
فيحري ان لا يتحصل بها وضوح غيرها واما الانشايية فان حصول معناها مقارن
لحصول لفظها فلا يصلح وقوعها صلة لان الصلة معرفة والموصول معرف بها فلا بد من
تقدم الشعور بمعناها علي الشعور بمعناه هذا اخر الكلام علي الحد ثم ها هنا امور ينبه

عليها الاول قد تقدم ان صورة حد الموصول علي ما ذكره المصنف ان يقال وهو ما افتقر الي
جملة وعايد ابدًا ثم ان صاحب الكتاب قدم الفصلين علي الجنس والفصل الثاني علي الاول
والظاهر ان الذي احوجه الي ذلك انما هو ارداف قوله الي عايد بقوله او خلفه وارداف
قوله او جملة بقوله صريحة او مؤولة غير طلبية ولا انشائية فلو اتي بالحد علي النظم الاصلي لزم
تاخر الفصل عن تقسيم الجملة وتقييدها ولو لم يقدم الفصل الثاني علي الاول لكان يقول وهو
ما افتقر الي عايد او خلفه ابدا فيوهم ان قيد الابدية يختص بالعايد فقط دون الجملة فقدم ابدا
ليعلم منه انه قيد فيما يليه وبعده بجملته الثاني من ورود الظاهر خلفا عن العايد قولهم
ابو سعيد الذي رويت عن الخدري والحجاج الذي رايت ابن يوسف وقال ابو علي في التذكرة
وقال رجل خاطب ربه تعالي وانت الذي في رحمة الله اطمع حملا علي المعني وكانه قال وانت
الذي في رحمتك اطمع ومن الناس من يجيز هذا وكذا قدره غيره وانت الذي في رحمتك اطمع قال
فاوقع الظاهر خلفا عن العايد في قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري موقع الضمير قال
وهذا لم يجزه سيبويه في خبر المبتدا فاحري ان لا يجيزه في الصلة الثالث نقل الشيخ
في شرحه عن الكسائي انه يجيز وقوع جملة الامر والنهي صلة وان جملة الدعا اذا كانت
بلفظ الخبر جاز الوصل بها المازني نحو الذي يرحمه الله زيد وان مذهب الكسائي يقتضي موافقة
المازني قال بل يكون ذلك احري ولكنه لم يذكره علي ما نقله من ذلك استثناء لا لواحد من
الرجلين الرابع جعل الشيخ قول المصنف ولا انشائية مخالفا لما قسم اليه الكلام من انه
خبر وطلب قال وهنا جعل الجملة ثلاثة خبرا وطلبا وانشا قلت وليس في كلام المصنف

تناقض

تناقض فان كلامه في اوايل هذا الكتاب اقتضي ان الكلام ينقسم الي ثلثة وعلي ذلك بني
كلامه وقد تقدم لنا تقرير ذلك وتحريره فالمصنف الان ماشٍ علي مقتضي كلامه
المتقدم وقد اجاز هشام ان يكون جملة الصلة مصدرة بليت ولعل وعسي والجمهور قد
يستدل له بقول الشاعر وانّي لرام نظرة قبل التي لعلي نواها ازورها وان شطت
وقد تؤول ذلك علي اضمار القول اي قبل التي اقول لعلي او علي اضمار خبر لعلي وجعل
ازورها صلة للتي وتقدير قبل التي ازورها وان شطت نواها لعلي ابلغ ذلك وفصل
بين الصلة والموصول بجملة الاعتراض التي هي لعلي ابلغ ذلك والمشهور ان عسي انشا
لانه ترج فهي نظيرة لعل لكن دخول الاستفهام عليها في نحو قوله تعالي فهل عسيتم ان كتب
عليكم القتال ووقوعها خبرا لان في قول القايل لا تلحني اني عسيت صايما قد ينفي كونها انشا
واذا انتفي ذلك صح وقوعها صلة وقد يستدل لذلك بقوله وماذا عسي الواشون
ان يتحدثوا سوي ان يقولوا انني لك عاشق وبقول الاخر وماذا عسي الحجاج يبلغ
جهده هذا ان جعلنا ذا في البيتين بمعني الذي والمانع يتاول ذلك كما تاول اني لرام
نظرة قبل التي لعلي البيت الخامس لم يشترط المصنف في جملة الصلة ان لا تكون
تعجبية مع انها لا تكون انشا علي قول الاكثرين فيحتمل ان يكون مذهبه امتناع الوصل
بها واهمل التعرض لذكره ويحتمل ان يكون مذهبه جواز الوصل كما هو راي ابن خروف ومن وافقه
فانهم اجازوا ذلك قالوا كما جاز الوصف بها في قولك مررت برجل ما احسنه وقد اعتل
المانعون لذلك بان الصلة موضحة وخفا السبب في التعجب ينافي ذلك ولا يخفي ضعف

هذا الاحتمال فانه لا يلزم من خفا السبب خفا مضمون الجملة الواقعة صلة السادس
قال المصنف المشهور عند النحويين تقييد الجملة الموصول بها بكونها معهودة وذلك غير لازم
لان الموصول قد يراد به معهود فتكون صلته معهودة كقوله تعالي واذ تقول للذي انعم
الله عليه وانعمت عليه ومنه قول الشاعر الا ايها القلب الذي قاده الهوي افق
لا اقر الله عينك من قلب وقد يراد به الجنس فتوافقه صلته كقوله تعالي كمثل الذي
ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ومنه قول الشاعر فيسعي اذا ابني ليهدم صالحي وليس
الذي يبني كمن شانه الهدم وقد يقصد تعظيم الموصول فتبهم صلته كقول الشاعر
فان استطع اغلب وان يغلب الهوي فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه وكقول
الاخر وكنت اذا ارسلت طرفك رايدا لقلبك يوما اتعبتك المناظر رايت الذي لا
كله انت قادر عليه ولا عن بعضه انت صابر انتهي والظاهر ان من شرط في الصلة ان
تكون معهودة انما يريد به صلة ما كان معهود الاصالة لا الصلة علي الاطلاق وقد قال
النحاه حق جملة الصلة ان تكون معلومة المخاطب لان الموصول وضع وصلة الي وصف المعارف
بالجمل وقياس الصفات كلها ان تكون معلومة لان الصفات لم يوت بها ليعلم المخاطب بشي يجهله
بخلاف الاخبار واما حد الموصول الحرفي فقد اشار اليه المصنف بقوله ومن الحروف ما اول
مع ما يليه بمصدر ولم يحتج الي عايد قال فقولي ما اول بمصدر يتناول صه ونحوه فانه
يوول بمصدر معرفة ان لم ينون وبمصدر نكرة ان نون ويتناول ايضا الفعل المضاف اليه
نحو حين قمت قمت فان معناه حين قيامك ويتناول ايضا نحو هو من قوله تعالي هو اقرب

للتقوي

للتقوي فانه بمعني العدل فاحترزت من هذه الاشيا ونحوها بقولي مع ما يليه فان هذه
الاشيا ما اولت بمصادر الا مع شي يليها بخلاف الحروف الموصولة فانها تاول بمصادر مع ما يليها من
صلاتها ولما كان الذي قد يوصف به مصدر ثم يحذف المصدر مع انه ليس من الحروف الموصولة
احترزت منه بعدم الاحتياج الي عايد فان الذي الموصوف به مصدر علي ما قررنا يفتقر الي
عايد ومثال ذلك قوله تعالي وخضتم كالذي خاضوا اي كالخوض الذي خاضوه فحذف الخوض
واقيم الذي مقامه وحذف العايد الا الذي لانه منصوب متصل بفعل وحذف مثله كثير
هذا كلام المصنف وفي قوله ان صه موول بمصدر وكذا هو من قوله تعالي هو اقرب
نظر فان صه ثابت من اسكت لانه اسم له واسكت له دلالة علي المصدر ولا يوول شي منهما
بمصدر وغاية ما ذكره المصنف من ترك التنوين ان اريد المصدر المعرف وذكره ان اريد
المصدر المنكر ان يكون صه نايبا عنه ولا يلزم من النايب عن شي ان يكون النايب موولا
بذلك الشي واما هو من هو اقرب فهو عايد علي المصدر بمدلوله مدلول المصدر واذا كان
كذلك فلا يقبل التاويل لما يلزم منه من تاويل الشي بنفسه واما ان الذي في قوله تعالي
وخضتم كالذي خاضوا ماول مع ما يليه بمصدر لانه نعت المصدر محذوف فغير ظاهر ايضا لانه
اذا قدر الذي صفة امتنع تاويله بالمصدر واذا اول بالمصدر امتنع كونه صفة واذا كان
ذلك كما ذكرنا فلا يكون في حد الموصول الحرفي احترازا عن شي وانما هو مبني عن حقيقته
وتمييزه من الموصول الاسمي فمعني كلامه ان الموصول الحرفي هو الذي يوول مع ما يليه بمصدر
وانه لا يحتاج الي عايد بخلاف الاسمي فانه لا يتاويل فيه ولا بد له من العايد ص فمن الاسما الذي.

والتي للواحد والواحدة وقد تشدد ياهما مكسورتين او مضمومتين او بحذفان ساكنا ما قبلها
او مكسورًا وتحلفهما في التثنية علامتها مجوز اشد نونها وحذفهما وان عني بالذي من يعلم او
شبهه تجمعه الذين مطلقا ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرا وفيه للضرورة قليلا وربما قيل
للذون رفعا وقد يقال لذي ولذان ولذين ولتي ولتي ش لما ثبت ان الموصول ضربان احدهما
من الاسما والاخر من الحروف شرع في ذكر الاسما فبدا بالذي والتي لانهما كالاصل لغيرهما فان غيرها اذا
اشكل امره يستدل علي موصوليته بصلاحية موضعه للذي ان كان مذكورا وللتي ان كان مونثا
وفي الذي والتي ست لغات الاولي ما بدا به والثانية حذف اليا مع بقا الدال والتا مكسورتين
كقول الشاعر لا يبعد الذي لا ينفك مكتسبا حمدا ولو كان لا يبقي ولا يذر وقول الاخر
شغفت بك الذي تيمتك فمثل ما بك ما بها من لوعة وغرام والثالثة حذف اليا وتسكين الدال
والتا كقول الشاعر فلم ار بيتا كان احسن بهجة من اللذ له من العزة عامر ومثاله
ما اللذ يسوءك سوا بعد بسط يد بالبر الا كمثل البغي عدوانا وكقول الاخر فقل للتْ تلومك
ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم ومثاله ارضنا اللتْ اوت ذوي الفقر والذل فاضوا ذوي
غني واعتزاز والرابعة تشديد اليا مكسورة كقول الشاعر وليس المال فاعلمه بمال وان
اغناك الا للذيّ ينال به العلا ويصطفيه لاقرب اقربيه وللقصي هذا انشده المصنف
وانشد غيره وان انفقته الا للذي ينال به العلا ويصطفيه لاقرب اقربيك وللقصي والخامس
تشديدها مضمومة كقول الشاعر اغض ما استطعت فالكريم الذيُّ يالف الحلم ان جفاه بذي
ولم يذكر المصنف شاهدا علي تشديد يا التي وقد قال الشيخ انه لا يحفظ ذلك في التي وان نسي

كتب

كتب اللغة لم يذكروا ذلك في كتبهم وذكر عن ابي موسي ان اليا المشددة في الذي تجري بوجوه الاعراب
الثلاثة قال فان صح هذا عن العرب فلا يكون في انشاد المصنف دليل علي انها مبنية
علي الكسر انتهي وليس للقول باعراب الذي وجه اذ موجب البنا قايم ولا فرق بين المشدد اليا
والمخففها واللغة السادسة حذف الالف واللام وتخفيف اليا ساكنة وبهذه اللغة قرا بعض
الاعراب قال ابو عمرو بن العلا سمعت اعرابيا يقرا بتخفيف اللام يعني صراط لذين
قال المصنف وقد استغنوا في التثنية بقولهم اللذان واللتان عن اللذيين واللتيين والاذيين
واللتيين فاعتبروا احق اللغات وان كانت اقل من الذي والتي وذلك ان المفرد احق من
المثني وقد خفف جواز الحذف اليا فلما قصدوا التثنية وهي اثقل من الافراد واحوج
الي التخفيف التزم فيها من حذف اليا ما كان في الافراد جايزا ولم يكن التعويض لازما بل جايزا
التثني واقتضي كلام ان الصناعة في التثنية جايزا ويجوز تشديد النون عوضا من المحذوف ولما كان
الحذف مستحقا في الافراد توجه ما لم يكن التعويض لازما بل جايزا انتهي واقتضي كلامه
ان التثنية انما وردت علي الذي والتي بعد الحذف يعني حذف اليا منهما وكلامه في شرح الكافية
يقتضي ان التثنية واردة علي الذي والتي وزحذف وان الحذف اما كان لاجل الف التثنية
او يابها فانه قال يقال اللذان واللتان واللذين واللتين في الموصول وذان وتان وذين
وتين في اسم الاشارة وكان مقتضي الاصل ان يقال اللذيان واللتيان واللذيين واللتيين
وذيان وتيان وذيين وتيين كما يقال شجيان وفتيان لان يا الذي والتي والف ذا
وتا لما لم يكن لها حظ في الحركة شبهتا بعد بالاقانيهما الف التثنية بالف المقصور انما لقي

الف الندبة في موافقتها لها في الحذف فكما يقال في الندبة واموساه لا واموسياه قيل هنا اللذان
وذان لا اللذيان وذيان وايضا لحذف الف المقصور المثنى اولى من قلبه لان في حذفه
تخلصا من تصحيح حرف علة متحرك بعد فتحة لكن عدل الى القلب ليلا يلتبس مثنى المفرد
حال الاضافة واسم الاشارة لا يضافان فعوملا بالحذف وحمل عليه الذي والتي لشبههما بهما
في لزوم المد بالالف ولانهما لا يضافان ولما حذفت اليا والالف من الذي والتي وذا وتا
في التثنية وكان لهما حق في الثبوت شددوا النون من اللذين واللتين وذين وتين
ليكون ذلك عوضا من اليا والالف انتهى والفرق بين ما ذكره في شرح التسهيل وشرح
الكافية ظاهر واما حذف النون في التثنية فقيل هو لغة بني الحرث بن كعب وبعض بني
ربيعة يقولون هما اللذا اصالا الملوك وفككا الاغلالا وقول الاخر قالا ذلك وهما
اللتا قالتا ذلك وعليه قول الشاعر ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا
الاغلال وقول الاخر وعكرمة الفياض فينا وحوشب هما فتيا اللذا لم يعبرا وقول
الاخر هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم ثم قال المصنف ولما كانت التثنية
من خصايص الاسما المتمكنة ولحقت الذي والتي جعل لحاقها لهما معارضا لشبههما
بالحروف فاعربا وهذا الكلام الذي ذكره اولا وثانيا مبناه على ان اللذين واللتين مثنيان
حقيقة كما يقول الرجلان والمراتان والذي عليه المحققون ان اللذان واللتان واللذين
واللتين صيغ تثنية وليست مثناة لامرين احدهما ان من شرط الاسم الذي يثنى ان يكون
معربا وهاتان الكلمتان مبنيتان فلا يجوز الحكم عليهما بانهما مثنيان والثاني انهم قالوا

لوكانت

لوكانت هذه تثنية صحيحة للزم تنكيرها لان الاسم لا يثنى حتى ينكر وكذلك جاز ان يقال
في تثنية زيد وعمرو الزيدان والعمران والموصولات لا تتصور تنكيرها لان موجب تعريفها
لازم لها وهو الالف واللام على قول والصلة على قول واذا كان كذلك فلا احتاج الى الاعتذار
عن حذف يا الذي والتي واما تشديد النون حال التثنية فقد قيل فيه انه يجوز ان يكون
الفرق بين ما صورته صورة المثنى من المبني وبين مثنى المعرب فلا احتاج حينيذ الى القول
بان التشديد عوض عن اليا المحذوفة واشار المصنف بقوله وان عني بالذي من يعلم
اوشبهه الى ان الذين جمع للذي اذا اريد بالذي من يعلم نحو ان الذين قالوا ربنا الله
ثم استقاموا اوشبه من يعلم نحو ان الذين يدعون من دون الله عبادا امثالكم
فادعوهم نزلت اصنام منزلة من يعلم لكونهم عبدوها من دون الله واشار
بقوله مطلقا الى انه يكون باليا في موضع الرفع والنصب والجر قال المصنف
لم يعرب اكثر العرب الذين وان كان الجمع من خصايص الاسما الا ان الذين مخصوص
باولي العلم والذي عام فلم يجر على سنن الجموع المتمكنة بخلاف اللذين واللتين فانهما
جريا على سنن المثنيات المتمكنة لفظا ومعنى وعلى كل حال ففي الذي والذين
شبه بالشجي والشجين في اللفظ وبعض المعنى فلذلك لم يجمع العرب على ترك اعراب
الذين بل اعرابه في لغة هذيل مشهور فيقولون نصر الذون امنوا على الذين كفروا
ومن ذلك قول بعضهم وبنو نويجية الذون كانهم معط مخدمة من الخزان انتهى
والذي عليه المحققون ان الذين صيغة جمع وليست بجمع لان المبنيات لا تجمع كما

لا تبني ويجي الذون رفعا كمجي اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا في المثنى فلا يكون الواو
في الذون علامة جمع كما ان الالف في اللذان لا تكون علامة تثنية ثم اشار المصنف بقوله
ويغني عنه الذي الى اخره الى انه اذا لم يقصد بالذي مخصص جاز ان يعبر به عن جمع حملا على
من كقوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون فلو لم يكن المراد به
جمعا لم يشر اليه بجمع ولا عاد اليه ضمير جمع ومن ذلك قوله تعالى كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان
من المس فلو لم يرد به جمع لم يضرب به مثل الجمع فان قصد بالذي مخصص فلا محيص عن اللذين
في التثنية والذين في الجمع ما لم يضطر شاعر كقوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا
الاغلالا وكقول الاخر وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد هذا
كلام المصنف والذي كنت افهمه من قوله ويغني عنه الذي في غير تخصيص كثيرا وفيه المفرد
قليلا ان الذي نفسه اعني الذي هو موضوع للمفرد قد يقع موقع الذين الذي هو موضوع
للجمع كما يقتضيه التمثيل بقوله تعالى والذي جاء بالصدق وبقوله تعالى كما يقوم الذي
يتخبطه الشيطان وكما يفهم من البيت الذي انشده وهو وان الذي حانت بفلج دماؤهم
لا ان الذي في هذه الامثلة اصلها الذين محذوفة النون لان حذف النون من نحو اللذين والذين
انما هو لتقصير الصلة ولو كان الاصل هو الذين في الامثلة المذكورة ما ساغ ان يقال ويغني
عنه الذي لان الذي لم يغن عن الذين انما هو الذين حذفت نونه للتخفيف والحق انهما قصدان
فتارة يقصد ايقاع الذي المحكوم بافراده موقع الذين الذي هو جمع وتارة لا يقصد ذلك
بل يقال ان النون من الذين حذفت فصير لفظه حينئذ موافقا لما لم يحذف منه شي

وهو

وهو المفرد ولكن لا يقال فيه اوقع الذي موقع الذين بل هو الذين نفسه حذفت منه النون
وكلامه في الكافية وشرحها يقتضي ظاهرا ما قررته فانه قال وموضوع الذين يكمل الذي
ان كان مفهوم الجزا به احتذي او كان مقصودا به الجنس وما خالف هذين فنزرا علما
نحو الذي حانت بفلج وكذا ما كان مشبها لعمي اللذا ثم مثل في الشرح لما تضمن معنى
الجزا بقوله تعالى كمثل الذي استوقد نارا وبقوله تعالى كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان
من المس قال وهذان النوعان مستعملان كثيرا وما سوى ذلك قليل وانشد البيتين
اعني البيت الذي اوله وان الذي حانت والبيت الذي اوله ابني كليب وقال اراد الذين
فحذف النون وكذا حذفها من اللذين انتهى فكلامه يعطي ما قلته لكن انشاده في شرح
التسهيل ابني كليب ان عمي اللذا البيت مستشهدا به في هذا الموطن يقتضي ان مراده انما
هو حذف النون لان قول الشاعر ان عمي اللذا ليس فيه سوى حذف النون من اللذا وليس
فيه ايقاع الذي موقع اللذين وهو قد جعله ضرورة واذا كان هذا مراده فنوعه ظاهر لان
حذف النون لتقصير الصلة لا ينكر واشكل من ذلك انشاده في شرح الكافية وان الذي
حانت البيت وقوله اراد الذين فحذف النون ثم قال وكذلك حذفها من اللذان
وانشد ابني كليب البيت ويحتاج كلامه الى تامل فان قيل لا تحذف لتقصير الصلة
نون المثنى او نون الجمع وقد قلتم ان اللذين والذين ليسا بتثنية ولا جمع عند المحققين
فالجواب ان القائلين بانهما ليسا بتثنية ولا جمع قائلون بانهما صيغ تثنية وجمع ولا
شك ان صيغة اللذين صيغة المثنى وان لم يكن الاسم مثنى حقيقة وصيغة الذين

صيغة جمع وان لم يكن اسماً مجموعاً حقيقة واذا كان كذلك عوملت النون فيهما معاملتها
فيما هو مثنى ومجموع حقيقة ثم ان غير المصنف لم يجعل حذف النون من الكلمتين في التثنية
المذكورتين ولا مما اشبههما ضرورة والظاهر ان المقتضي لاخراج ذلك من باب الضرورة ما
قلناه ويستشهدون لجواز الحذف ايضا بقول القايل • يا رب عبس لا تبارك في احد • في
قايم منهم ولا فيمن قعد • الا الذي قاموا باطراف المسد • فبت اسا في القوم اخواني الذي
غوانهم عني ورشدهم رشد • وبقول الاخر • اولئك اشياخي الذي يعرفونهم ص ويعني
الذين الاولي والالاء والالا واللاءين مطلقا اوجرا ونصبا واللاؤون رفعا وجمع التي اللاتي
واللائي واللواتي وبلا ياءات واللا واللواء واللواء واللات مكسورا او معربا اعراب اللات
والاولي وقد ترادف التي واللائي ذات وذوات مضمومتين مطلقا ش لما انتهى الكلام على
الصيغتين المفيدتين معنى التثنية في الذي والتي وعلى صيغة الذين المفيدة معنى الجمع في
الذي خاصة شرع في ذكر بقية ما يفيد جمع الذي ايضا غير ما تقدمه وذكر ما يفيد جمع التي ومجموع
ما ذكره الان خمسة عشر لفظا مما ذكر انه بمعنى الذين اربعة وهي الالي والالاء واللاءين
واللائين وبالحقيقة هي ثلاثة لان الالا هو الالي لكنه مد وما ذكر انه يفيد جمع التي
عشر وهي اللاتي واللائي واللواتي وقد تحذف الياءات من الثلاثة فهذه ستة وبالحقيقة
هي ثلاثة لان ما حذفت ياوه فرع لما يثبت الياء فيه والخمسة الاخر هي اللاء واللواء واللواء
واللات والاولي ولالي وبالحقيقة هي اربعة فان اللواء هو اللوا لكنه مد فالذي
ذكره خمسة عشر بالعدد وبالحقيقة عشرة منها للذي ثلاثة وللتي سبعة واعلم ان

الاشتراك

الاشتراك بين جمعي الذي والتي وقع في كلمتين وهما الالي واللاء فكل منهما مستعمل جمعا للذي والتي
لكن استعمال الالي بمعنى الذي اكثر من استعمالها بمعنى اللاتي ولهذا ذكرها في جمع الذي ولا
في جمع التي اخرا واستعمال اللاء بمعنى اللاتي اكثر من استعمالها بمعنى الذين ثم ان المصنف
حكم على بعض الالفاظ المذكورة بانه جمع وعلى بعض بانه جمع الجمع وعلى بعض بانه اسم جمع فقال
والصحيح ان الذين جمع للذي مراد به من يعقل وان اللاتي جمع اللاء مرادف الذين وان
اللات جمع اللاء مرادف اللاتي وكذلك اللواتي هما جمعان للاتي واللائي على حد قولهم
في الهادي وهو العنق هواد وفي اهابي وهو الغبار هواب واما اللائي فيحتمل ان يكون اسما
للجمع لانه ليس على قياس ابنية الجمع ويحتمل ان يكون جمعا لانه يتضمن حروف التي ويغتفر
كونه مخالفا لابنية المجموع كما اغتفر في اللتيا كونه مخالفا لابنية التصغير ولم يكن ذلك
مانعا من كونه تصغيرا فذكر غير الذين خمسة الفاظ ثم حكم على الباقي بانه اسماء جموع فقال
واما الالاء والالي وغيرهما من الموصولات الدالة على جمع فانها جموع لفظا ودلالة لانها لا
تتضمن حروف الواحد هذا كلامه وقد عرفت ان هذا على مختاره وان غيره من المحققين
لا يثبت الجمعية لشي من هذه الالفاظ لكون مفرداتها مبنية والمبني لا يجمع كما انه لا يثنى
ثم قال المصنف واثبات ياءات اللاتي واللواتي واللوائي هو الاصل وحذفها تخفيف وتجنب
للاستطالة قال وقد بالغوا حتى حذفوا التاء والياء من اللاتي واللواتي فقالوا اللاء واللوا
قال والاظهر عندي ان الاصل في اللواء اللوائي وفي اللاء اللائي ثم قصر اذا تحرر ما ذكرناه
فلنرجع الى لفظ الكتاب وايراد الشواهد اما الالي بمعنى الذين فشاهده قول الشاعر

• رايت بني عمي الالي يخذلونني علي حدثان الدهر اذ يتقلب • واما الالا فشاهده

قول الاخر • وما طلاب ابا الله للمشتم الالا كانهم سيوف اجاد القين يوما صقالها •

واما اللاء بمعني الذين فشاهده قول الاخر • بروق عيون اللاء لا تقطعونها ويروي بريابها

الفجيج المكافح • وقال اخر • فما اباونا بامن منه علينا اللاء قد مهدوا الحجورا • وانشد

المصنف بيتين اخرين • وهما قول الشاعر • ارحني من اللاي اذا حل دينهم يمشون في الدار

مشي الارامل • وقول الاخر • من اللاي لم يحفوا ولكن ليعود الحكم فيهم ويعطون الجزيل بلا احساب •

فلا يقال ان اللاي في هذين البيتين بالياوهم ذكر ان الذي بمعني الذين هو اللاي بغير

يا لان اللا هو فرع اللاتي ولا فرق بين اثبات اليا وحذفها لان الكلمة واحدة واما اللاتين

فشاهده قول الشاعر • واناس اللاتين ان قدروا عفوا وان اتربوا جادوا وان تربوا

عفوا قال المصنف واللاون رفعا لغة هذيل ومنه قول بعضهم • هم اللاون

فكوا الغل عني بمرو الشاهجان وهم جناحي • ثم قال فنقول القايل واناس اللاتين

ان قدروا البيت المتقدم يحتمل ان يكون علي لغة من يبني وان يكون من يعرب

قال الشيخ ونسب المصنف لهذيل لغة اللاون رفعا ولم ينسب اللاتين مطلقا

وكلاهما لغة هذيل واما شواهد ما دل علي جمع التي فقد انشد المصنف ابياتا

منها قول الراجز • جمعتها من اينق عكارم اللواتي شرفن بالصرار • ومنها

قول الاخر • وكانت من اللا لا يغيرها ابنها اذا ما الغلام الاحمق الام غيرا •

ومنها قول الاخر • فدومي علي العهد الذي كان بيننا ام انت من اللا ما لهن عهود

وكما

واما اللات فلم يعرف فيه البنا علي الكسر وقد انشد المصنف علي اعرابه اعراب اللات كما ذكر

قول الشاعر اولئك اخواني الذين عرفتهم واخدانك اللات زين بالكمم وانشد شاهدا

علي مجي الاولي بمعني اللاتي قول الشاعر فاما الاولي يسكن غور تهامة فكل فتاة تترك

الحجل اقصما وقد جا بمعني الذين وبمعني اللاتي في بيت واحد مشهور وهو ويغني الاولي

يستلئمون علي الالي تراهن يوم الروع كالحداء القبل واشار المصنف بقوله وقد يراد في

التي واللاتي ذات وذوات مضمومتين مطلقا الي ما ذكره في الشرح وهو انه قال روي

الفرا عن بعض فصحا العرب الفضل ذو فضلكم الله به والكرامة ذات اكرمكم الله به

اراد التي اكرمكم الله بها فحذف الالف وحرك اليا بحركة الها وانشد في ذوات بمعني اللاتي

جمعتها من اينق سوارق ذوات ينهض بغير سايق اراد اللاتي ينهضن وتا ذات وذوات

مضمومة ابدا انتهي وذكر الشيخ بها الدين بن النحاس ان استعمال ذات وذوات هذا

الاستعمال هو لغة طي ولم يتعرض المصنف الي تثنية ذات المذكورة وقد تعرض اليها غيره

وذكر ذلك صاحب المقرب فقال وذات في لغة طي وتثنيتها وجمعها عند بعضهم فيقول

في تثنية ذات ذواتا في الرفع وذواتي في النصب والخفض وفي جمعها ذوات في الاحوال

كلها انشد الفرا ثم ذكر البيت المتقدم الانشاد ص ومعني الذي وفروعه من

وما وذا غير ملغي ولا مشار به بعد استفهام بما او من وذو الطائية مبنية غالبا

واي مضافا الي معرفة لفظا او نية ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين

وقد يونث بالتا موافقا للتي وبمعني الذي وفروعه الالف واللام خلافا للمازني

فافقه في حرفيها وتوصل بصيغه محضة وقد توصل بمضارع اختيارا وبمبتدا وخبرا وظرا اضطرارا
ش لما انتهي الكلام علي الموصولات التي هي نصوص في مدلولاتها شرع في ذكر الموصولات المشتركة
وهي ست كلمات من وما وذا وذو واي والالف واللام ومثالك ان فروع الذي اللذان والذين
والتي واللتان واللاتي فمن وما وماذا وذكر بعضها بعدها صالح لموافقتها كلها كقولك في من لمن قال
مررت برجلين وبرجال وبامراة وبنسوة عرفت من مررت بهما ومن مررت بهم ومن مررت بهما
ومن مررت بهن وكقولك في ما لمن قال اشتريت كتابا وثوبين وعمامة وملاحف عرفت ما اشتريته
وما اشتريتهما وما اشتريتها وما اشتريتهن وماذا فكقولك ماذا عملت اخير ام شر وماذا انفقت
ادرهمان ام ديناران وما صليت انافلة ام فريضة ومن ذا خطبت اهند ام دعد التقدير
ما الذي وما اللذان وما التي ومن التي وكذا اذا قلت من ذا اتاك او جاءك او جاوك اي من
الذي ومن اللذان ومن الذين واشترط في استعمال ذا موصولة ان تقع بعد ما الاستفهامية
او من اختها وان لا يكون ملغاة ولا يقصد بها الاشارة اما اذا قصد بها الاشارة فامرها واضح وهو
ان يقال ماذا فما استفهام مبتدا وذا اسم اشارة خبره والاستفهام عنه وكذا اذا قلت
من ذا وهذا الكلام تام ولك ان تنعته تقول ماذا الكتاب ومن ذا الرجل واما الالغا فالمراد به
ان ذا الملغي يجعل مع ما شيا واحدا فيصير ان معا اسم استفهام وحينئذ قال المصنف يحكم
للموضوع منع بانسحبه اي الاستفهامية لو وقعت فيه ويظهر اثر ذلك في الجواب والتفصيل
يعني البدل التفصيلي فالجواب كقولك خير لمن قال ماذا صنعت والتفصيل كقولك اخير ام
شر ولو جعل ذا بمعنى الذي لكان الرفع اولي في المثالين كما قال الشاعر الا تسالان المرء ماذا

يحاول انحب فيقضي ام ضلال وباطل وعلي هذا يحمل قراءة ابي عمرو قل العفو بالرفع وقراءة غيره
بالنصب محمولة علي الوجه الاول وانما كان الرفع في الجواب والتفصيل علي الوجه الاول اولي لان ما
في موضع رفع وكان النصب فيهما اولي علي الوجه الثاني لكونها في موضع نصب فهذه ثلاث معان لقولك
ماذا وذكر المصنف وغيره لها معنيين اخرين فقال وقد يكون ماذا في غير الاستفهام والاشارة
اسما واحدا بمعني الذي او بمعني شي يعني اما ان يجعلا معا اسما موصولا او نكرة موصوفة
كقول الشاعر دعي ماذا علمت سانقيه ولكن بالمغيب ذكريني اي دعي الذي علمت او دعي
شيا علمت وقد ذكر الفارسي كونها في هذا البيت موصولة قال لانا لم نجد في الموصولات
ما هو مركب ووجدنا في الاخبار ما هو مركب قال المصنف وعندي ان جعل ماذا في البيت بمعني
الذي اولي من جعله بمعني شي قال ومثل هذا البيت في الاحتمال ماذا فيه بمعني شي وبمعني الذي
في غير استفهام قول جرير فلله ماذا هيجت من صبابة علي هالك يهدي بعنف ولا يدري ثم هاهنا
ثلاثة امور الاول انهم ذكروا في وقوع ذا الموصول بعد من الاستفهامية خلافا لم يعتد به والدليل
علي صحة ذلك قول اعشي ميمون وغريبة تاتي الملوك كريمة قد قلتها ليقال من ذا قالها
وقول ابي كاهل وعساني ان النايبات تركنه ومن ذا الذي عربيه فهو وافر غير انه قد
يمنع الاستدلال بهذا البيت لاستصعاب دخول موصول علي موصول الا ان يجعل الثاني
توكيدا لفظيا او خبر مبتدا الامر الثاني قد تقدم ان ذا الملغي في تركيب مع ما ونظيرا الكلمات
واحدة اي تفيد معني واحدا ولم يستدل علي ذلك الا بنصب الجواب او البدل ولا شك ان
هذا الدليل لم يتقاطع لما عرفت من ان المطابقة ليست بواجبة وقد استدل علي التركيب

ثلاثة اشيا احدها قول العرب عمّ ماذا تسل باثبات الالف ما لكونها توسطت ولا يصح موصولية
ذا لان حرف الجر لا يدخل على الجملة الثاني قول الشاعر يا خزر تغلب ماذا بال نسوتكم لا يستفقن
الى الديرين تحنانا فلا يصح في ذا ان يكون موصوله لان العرب لا يقول الاما بالك ولا تقول
ما الذي بالك الثالث قول الاخر والبلغ ابا سعد اذا ما لقيته تدبر او ماذا اينفعن تذبر
لانه لو كانت ذا بمعنى الذي لم يؤكد الفعل بعدها بالنون لانه موجب واذا لم يجعل بمعنى
الذي كان الاستفهام مستوليا على الفعل بعدها فيسوغ توكيده قال المصنف ويترجح
التركيب اذا كان بعد ماذا الذي كقول ابن الدمينة فماذا الذي يشفي من الحب بعد ما
تشربه بطن الفؤاد وظاهره قال وقد جعل ذا في هذا البيت بمعنى الذي والذي
بعدها توكيد او خبر مبتدا مضمر كقول معاوية رضي الله عنه ان الذين الا الى ادخلتهم
نفر لولا بوادر ارعاد وابراق الاسرا الثالث قالوا لا يجوز عند البصريين ان يستعمل
اسم اشارة موصولا الا ذا وزعم الكوفيون ان اسما الاشارة كلها يجوز ان تستعمل
موصولات وجعلوا من ذلك قوله تعالى وما تلك بيمينك يا موسى فتلك عندهم موصول
وبيمينك صلة كانه قيل وما التي بيمينك يا موسى ومما تمسكوا به قول الشاعر عدس ما
لعباد عليك امارة نجوت وهذا تحملين طليق كانه قال تحملين وطليق خبر اسم الاشارة وقد
اجيب عن ذلك بان بيمينك في موضع نصب على الحال وكذا تحملين وطليق خبر اسم الاشارة
واما ذوا فاستعمالها بمعنى الذي ومرفوعه لغة طي قال حاتم ومن حسد يجود علي
قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني اراد اي الدهر الذي لم يحسدوني فيه ويتميز بعضها
من

من بعض بالعلامات التي هي له كقول الشاعر فان الماء ماء ابي وجدي وبئري ذو حفرت وذو طويت
اي الذي حفرت والتي طويت وبناوها هو المشهور وبعضهم يعربها بالحروف كما تعرب ذو بمعنى صاحب
لشبهه به لفظا ويروى بالاعراب والبنا قول الشاعر فاما كرام موسرون لقيتهم فحسبي من ذي
عندهم ما كفانيا وحكى ابن درستويه ان من طي من يقول جاني ذو يقوم ورايت ذا يقوم ومررت
بذي يقوم وحكاه غيره ايضا وعن هذا احترز في الكتاب بقوله غالبا بعد قوله مبنية قال المصنف
ومنهم ان من طي من يقول رايت ذات فعلت وذوات فعلن بمعنى التي فعلت واللاتي فعلن
قال وقد تقدم التنبيه على ذلك واطلق ابن عصفور القول بتثنيتهما وجمعهما واظن حامله على
ذلك قولهم ذات وذوات بمعنى التي واللاتي فاضربت عنه لذلك انتهى والذي ذكره ابن
عصفور ذكره الازهري وابن السراج ان تثنية ذو وجمعه لا يجوز فيهما الاعراب وعلى ذلك
مشى ابن عصفور في المقرب وكل هذا انما جاز في ذو الطائية تشبيها له بذو التي بمعنى صاحب
والمشبه بها انما هو لفظي لا معنوي واما اي فقد خالف في موصوليتها ثعلب وزعم انها
لا تكون الا استفهاما او جزاء والجمهور على خلافه لثبوت ذلك عن العرب قال اذا ما اتيت
بني مالك فسلم على ايهم افضل وقال اخر يا هل لوات الرجال تبايعوا على اينا شرفيها
والام وقال اخر فادنوا الى حظكم ياخذه ايكم شيتم والا فايكم وايانا وقال اخر
اتنا السنا فاهوي ايهم اراى للمحب اهلا فلا انفك مشغوفا وعلى ذلك قوله تعالى
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد قال سيبويه وحدثنا هارون ان ناسا وهم الكوفيون
يقرؤون ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وهي لغة للعرب جيدة

نصبوها كما جروها حين قالوا امرر على ايهم افضل فاجراها هولاي مجرى الذي اذا قلت
امرر بالذي افضل انتهي واعلم ان من الكلمات التي تلازم الاضافة موصولة كانت او غير موصولة
وسنذكر احكام غير الموصولة مستوفاة في فصل مفرد من فصول هذا الباب وهو الان يذكر احكام
الموصولة لان الكلام فيها وقد ذكر لها اربعة احكام احدها الاضافة لفظا كقولك افضل
ايهم هو اكرم او نية كقولك سلم منهم ايا تلقاه ولم تكن الاضافة مختصة بالموصولة بل
اقسام اي كلها مشتركة في لزوم الاضافة فلم يذكر الاضافة لخصوصها بل انما ذكرها لكون المضاف
اليه يلزم كونه معرفة اذا كانت اي موصولة بخلاف بقية الاقسام قال الشيخ تابعا لابن عصفور
قد يضاف الى النكرة فيقال يعجبني اي رجل عندك واي رجلين واي رجال عندك واي امراة
واي امراتين انتهي ويحتاج اثبات ذلك الى دليل ثم ان المصنف انما مثل بالاضافة الى
الضمير وقال الشيخ اذا قلت يعجبني اي الرجال عندك تبيين باضافة اي الى الرجال
او الى ضميرهم ان الذي اعجبك مذكر عاقل ويحتمل ان يكون مفردا او مثني او مجموعا وكذلك
يعجبني اي النساء عندك او ايهن عندك فتبين ان الذي يعجبك مونث عاقل ثانيها وثالثها
استقبال العامل فيها اي كونه مستقبلا وتقديمها عليه لازم على قول غير لازم على قول
ونسب المصنف القول بلزوم الامرين الى الكوفيين وهذا مستفاد من قوله ولا يلزم
استقبال عامله ولا تقديمه خلافا للكوفيين يعني فانهم يلتزمون ذلك وقال في شرح
ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديمه كما لا يلزم مع غيره وقال الكوفيون يلزم ذلك ولا
حجة لهم كون ما ورد على وفق ما قالوه كقوله تعالى ثم لننزعن الاية ونحو قول الشاعر

فادنوا

فادنوا الى حكم بالعدل احكم ابيكم البيت انتهى اما لزوم
* فلا ... الى الحكم باخذه ابيكم البيت الخشني بما الزمهم استقبال العامل فقد ذكروا ان الصحيح
وهنا قال الشيخ مشيرا الى كلام المصنف هذا الذي اختاره ليس مذهب الجمهور بل الجمهور
ذهبوا الى ان ايا اذا كانت موصولة لم يعمل فيها الفعل الماضي لا يجوز ان يقال اعجبني ايهم
قام قالوا وسبب ذلك انها وضعت على الابهام والعموم فاذا قلت يعجبني ايهم يقوم
فكانك قلت يعجبني الشخص الذي يقع منه القيام كائنا من كان فلو جعلت معموله
للفعل الماضي اخرجها ذلك عن ما وضعت له في العموم الا ترى انك اذا قلت اعجبني ايهم
قام فمنع من ذلك كسر عن العلة المقتضية لبنائه فقال اي هكذا اطلقت قالوا فلم يلح له الوجه
الذي لاجله امتنع ذلك والمنقول عن الاخفش انه لا يجوز فيها ان تكون معمولة للفعل الماضي
الا ان ذلك قليل واما لزوم تقديمه فيظهر من كلام غير المصنف ان التقديم لازم اعني
تقديم العامل ويويد ذلك قول المصنف ان الوارد انما ورد مقدما فيه العامل ولكن
الشيخ وافق المصنف في هذا الحكم على ما اختاره من القول بعدم لزوم التقديم فانه قال
اي الموصولة لغيرها من الاسما يعمل فيها العامل متقدما ومتاخرا نحو اضرب ايهم قرا
وايهم قرا اضرب رابعها انها اذا اريد بها التي فقد تونث بالتا والى ذلك الاشارة
بقوله وقد تونث بالتا موافقا للتي اي حال كونه موافقا للتي قال المصنف وتقول
في اي قامت ايها سعي التي عندك من النسا بايتهن يرضيك وبايتهن ترضيك قال
الشاعر اما النسا فاهوى ايتهن ارى للحب اهلا فلا انفك مشغوفا وقال الاخر

إذا اشتبه الشك في الحادثات فارض بأيّها قد قُدِّرَ. انتهى والذين ذكروا أن أيًّا الموصولة قد تؤنث بالتاء ذكروا أيضا أنها قد تثنى وتجمع وأن ذلك لغة من أنث فحاصله أنه يلحق أيًّا الموصولة علامات الفرعية وهي علامة التأنيث وعلامتا التثنية والجمع وقد صرّح ابن عصفور بذلك في المقرب وعلى الجملة هي لغة ضعيفة وكأنها لضعفها أذكر المصنف ما وجد له شاهد وأما الألف واللام نحو رأيت الحسن وجهه والحسن وجهه فإن المصنف أطال فيها الكلام فأنا أورد كلامه ثم أتبعه بما ذكره غيره قال المصنف ومن المستعمل بمعنى الذي وفروعه الألف واللام نحو رأيت الحسن وجهه والحسن وجهها والكريم أبوها والكريم أبوهم والكريم أبوهن وزعم المازني أنها للتعريف وأن الضمائر عائدة على موصوفات محذوفة وهذا ضعيف لوجهين أحدهما أن ذلك لو جاز مع الألف واللام المعرفة لجاز مع التنكير إذ لا فرق بين تقدير الموصوف منكرا وتقديره معرفا بل كان ذلك مع التنكير أولى لأن حذف التنكير أكثر من حذف المعرف الثاني أن الألف واللام لو كانتا المعرفة لكان لحقها اسم الفاعل قادحا في صحة عمله مع كونه بمعنى الحال أو الاستقبال والأمر بخلاف ذلك فإن لحاق الألف واللام به يوجب صحة عمله وإن كان ماضي المعنى فعلم من ذلك أن الألف واللام غير المعرفة وأنها موصولة بالصفة لأن الصفة لذلك يجب تأولها بفعل ليكون في حكم الجملة المصرح بجزئيها ولأجل هذا التأول وجب العمل مطلقا وحسن أن يعطف على اسم الفاعل الموصوف به فعل صريح كقوله تعالى فالمغيرات صبحا فأثرن به نقعا وإن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا ثم قال بعد كلام قال الشلوبين الدليل

على أن الألف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسما لكانت فاعلا واستحق القائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صلة والصلة لا يتسلط عليها عامل الموصول والجواب أن يقال قد قام الدليل على أنها غير المعرفة بدخولها على الفعل كما سيأتي وتصحيحها عمل اسم الفاعل الذي بمعنى المضي فلا يبقى إلا كونها اسما موصولا إذ لا ثالث والجواب عن شبهة الشلوبين أن يقال مقتضى الدليل أن يظهر عمل الموصول في آخر الصلة لأن نسبتها منه نسبة عجز المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجمل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الألف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المانع انتهى وهذا الذي استدل به الشلوبين على أن الحرف هو الذي استدل به المازني على الحرفية وقد عرفت جوابه ثم اعلم أن الذي ذكره المصنف في هذه المسألة أعني كون الحرف تعريفا نقله م المغاربة عن الأخفش قالوا أل في نحو الضارب عنده كأل في نحو الغلام قالوا وأورد عليه أنه يلزم من قوله جواز تقديم المنصوب باسم الفاعل على أل نحو هذا زيدا الضارب فأجاب بأن اسم الفاعل بطل عمله بدخول أل عليه كما يبطل إذا صُغّر أو وُصف لأنهما من خواص الاسم كما أنها من خواصه وأن المنتصب بعده إنما هو منصوب على التشبيه بالمفعول به والمنصوب على التشبيه بالمفعول به لا يجوز تقديمه على الوصف وردّ ذلك بأن المنصوب على التشبيه لا بد أن يكون سببيا ولا يكون إلا نكرة أو معرفا بأل أو مضافا إلى شيء خاص معلوم في بابه وزيدا في هذا الضارب زيدا ليس سببيا ولا شيئا من الثلاثة التي ذكرت ونقلوا عن المازني هو الذي حكي أنه يقول بأنها حرف موصول قال الشيخ والذي حكاه م

المصنف عن المازني هو الذي حكاه علي انه مذهب الاخفش والمحكي عن المازني ان ال موصول
حرفي قال والجمع بين الحكايتين ان ال معرفة في مذهب الاخفش ومذهب المازني الا ان مذهب
المازني هي عنده موصول حرفي وعند الاخفش هي معرفة وليست موصولة فقد اشترك المذهبان
في المعرفة واختص المازني بالوصل انتهي ولم يظهر لي فايدة من هذه المعرفة اعني فايدة معنوية غايته
انه ذكر تفرقة في العبارة والتفرقة في العبارة مساوية من حكاية المذهبين اولا وقد ابطل
قول من يقول انه حرف موصول بانه لم يوجد في كلامهم حرف موصول الا وهو مع ما بعده بمنزلة المصدر
وهذا لا يتقدر بما بعده بمصدر فدل علي انه اسم اذا تقرر هذا وثبت ان ال اسم موصول فاعلم انها
توصل بصفة محضة كما ذكر في الكتاب قال المصنف وعنيت بالصفة المحضة اسما الفاعلين واسما
المفعولين والصفات المشبهة باسما الفاعلين قال الشيخ واحترز بالمحضة مما يوصف به وليس
بصفة كالاسد فان ال فيه معرفة وليست موصولة باسد وان كان يوصف به ومثله غيره الشيخ
بما غلبت عليه الاسمية من الصفات كالابطح والاجرع ووالد وصاحب ولا يبعد ان يكون التمثيل
بذلك اقرب الي المراد مما مثل به الشيخ ومثال وصل ال بفعل مضارع قول الشاعر • ما انت
بالحكم الترضي حكومته ولا الاصيل ولا ذي الراي والجدل • وقول الاخر • يقول الخنا وابغض
العجم ناطقا الي ربنا صوت الحمار اليجدع • وقول الاخر • ما كاليروح ويغدو لاهيا فرحا مشمر
يستديم الحزم ذا رشد • وقول الاخر • ليس اليري للخل مثل الذي يري له الخل اهلا
ان يعد خليلا • قال المصنف واستدل ابن برهان علي موصولية الالف واللام بدخولها
علي الفعل واستدلاله قوي لان حرف التعريف في اختصاصه بالاسم كحرف التنفيس في اختصاصه

بالفعل

بالفعل فكما لا يدخل حرف التنفيس علي الاسم لا يدخل حرف التعريف علي فعل فوجب اعتقاد كون
الالف واللام في الترضي واليجدع واليروح واليري اسما بمعني الذي لا حرف تعريف ثم قال المصنف
وعندي ان مثل هذا غير مخصوص بالضرورة لتمكن قايل الاول من ان يقول المرضي حكومته وقايل
الثاني من ان يقول صوت حمار يجدع والثالث من ان يقول ما من يروح والرابع من ان يقول
ربا من يري فاذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك اشعار بالاختيار وعدم الاضطرار
وايضا فمقتضي النظر وصلها بالالف واللام اذ هي من الموصولات الاسمية بما توصل به اخواتها
من الجمل الاسمية والفعلية والظروف ونحوها لكن حملا علي المعرفة لانها تشاكلها في اللفظ وجعلوا
صلتها بما هو جملة في المعني ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه وهو اسم الفاعل وشبهه
من الصفات ثم كان التزام ذلك فيه ايهام ان الالف واللام معرفة الاسم موصول فقصد ورفع
التنصيص في مغايرة المعرفة فادخلوها علي الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع فلما كان
حاملهم علي ذلك هذا السبب وفيه ابداء ما يحق ابداؤه وكشف ما لا ينبغي خفاؤه استحق ان
يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار ولذلك لم يقل في اشعارهم كما قل الموصول بجملة من
من مبتدا وخبر كقول الشاعر من القوم الرسول الله منهم لهم دانت رقاب بني معد ويظرف
كقول الراجز من لا يزال شاكرا علي المعه فهو حر بعيشة ذات سعه والتقدير الذين رسول الله
منهم وعلي الذي معه انتهي كلام المصنف ولا يخفي حسنه قال الشيخ والخلاف نعلمه ان وصل
ال بالمضارع مختص بالشعر انتهي فيكون وصل ال بالمضارع اضطرارا لا اختيارا وهذا الذي ذكره
مبني علي تفسير الضرورة بما هي في الجماعة يقولون ما جاء في الشعر ولم يجي في الكلام سوا اضطر اليه

الشاعر لم لا وعند المصنف ان الضرورة هي ما اضطر اليه الشاعر اما ما لا يضطر اليه فلا ضرورة
فيه والمنقول عن الكوفيين ان الاسما المعرفة بال كلها يجوز ان تستعمل موصولة واستدلوا بقول
الشاعر لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افنانه بالاصايل فالبيت خبر انت واكرم
صلة البيت كانه قال لانت الذي اكرم اهله وخرج البصريون ذلك على جعل اكرم صفة وجعل
اكرم خبرا ثانيا للتقدير ولانت البيت محبوب عندي اكرم اهله وفي هذا التخريج نظر ولو
قيل بان انت البيت كلام تام لا يفتقر الي شي لجاز وذلك بان تجعل اللام في البيت لشمول خصايص
الجنس كما قالوا في قولهم انت الرجل اذا اردت بذلك الرجل الكامل الجامع لخصال الرجال المحمودة
فكانه قيل انت البيت لا غيرك اذ لا بيت يشبهه في الكمال والفضيلة واما اكرم اهله فجملة
مستانفة خبر عن نفسه انه يكرم اهل هذا البيت لشرفه وعظمته ص ويجوز حذف
عايد غير الالف واللام ان كان متصلا منصوبا بفعل او وصف او مجرورا باضافة صفة ناصبة
له تقديرا او بحرف جر مثله معنى ومتعلقا الموصول او منصوب به وقد يحذف منصوب صلة الالف
واللام والمجرور بحرف وان لم تكمل شروط الحذف ولا يحذف المرفوع الا مبتدا ليس خبره جملة ولا
ظرفا بلا شرط اخر عند الكوفيين وعند البصريين بشرط الاستطالة في صلة اي غالبا وبلا شرط
في صلتها ش لما قدم ان الموصولات لا بد لها من صلة وعايد وبين الصلة باقسامها وشروطها
وكان العايد وهو الضمير الذي يربط الصلة بالموصول منه ما يجوز حذفه ومنه ما لا يجوز حذفه شرع
في الكلام علي ذلك وينبغي ان يعلم ان العايد قد يكون زايدا علي جزي الاسناد الذي اشتملت عليه الصلة
وقد يكون احد جزي الاسناد ثم الضمير العايد اما ان يكون مرفوعا او منصوبا او مجرورا المحكوم علي بوصفه

برفع او نصب او جر وقد قدم المصنف الكلام علي المنصوب وثنى بالمجرور وثلث بالمرفوع ثم
لما كان لبعض الموصولات لا يجوز حذف عايده وهو الالف واللام اخرجه اولا بقوله ويجوز حذف
عايد غير الالف واللام فعلم ان الالف واللام الكلام في الحذف انما هو بالنسبة الي الموصولات
غيرها اخرجه اذا تقرر هذا فاعلم ان المصنف ذكر لجواز حذف العايد المنصوب شرطين ان يكون
متصلا وان يكون الناصب له فعلا او وصفا ويجوز حذف العايد المجرور بالاضافة شرطا واحدا
وهو ان يكون جره باضافة صفة ناصبة له تقديرا او بالحرف شرطا واحدا ايضا وهو ان يكون الموصول
جر بحرف مثل الحرف الذي جر العايد اليه معنى ومتعلقا ولجواز حذف العايد المرفوع ثلاثة شروط
ان كان الموصول غير اي ان يكون مبتدا وان يكون خبره ليس جملة ولا ظرفا وان يكون الصلة
فيها استطالة وشرطين ان كان الموصول ايا وهما ما ذكر غير الاستطالة هذا عند البصريين واما
الكوفيين فلا استطالة عندهم غير مشترطة فغير اي عندهم يجري مجري اي عند الجميع واذا عرف
هذا اجمالا فنذكره مفصلا قال المصنف قيد العايد الذي يجوز حذفه بكونه لغير الالف واللام
لان عايدها عند الاكثر لا يحذف لانه يكمل صلتها لا يحصل سالة غيرها وغيرها من المرفوعين ويبدي
من التانيث والتثنية والجمع الا بيدنا به وقيد بالنصب احترازا من غير المنصوب فان
فيه تفصيلا ياتي ذكره وقيد المنصوب بالاتصال احترازا من المنفصل فانه لا يجوز حذفه اذ لو
حذف الجهل كونه منفصلا واشترط في المتصل انتصابه بفعل او وصف احترازا من نصبه لغيرهما
نحو رايت الذي كانه اسد فان حذفه لا يجوز ومثال المتصل الجايز الحذف والمنصوب بفعل قوله تعالي
واسوا بما انزلت مصدقا لما معكم ومنه قول الشاعر كانكم تسبق من الدهر ساعة اذا انت

ادركت الذي انت تطلب ومثاله قول اخر وحاجة دون اخرى قد سمحت بها جعلتها
للذي اخفيت عنوانا وما جا بوجهين يعني بالاثبات والحذف قوله تعالى وما عملته ايديهم
وفيها ما تشتهي الانفس ومثال المنفصل الجائز الحذف لنفسه بوصف قول الشاعر ما الله
موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولا ضرر وقول الاخر وليس من الحق تخييب
ما جد اذا انجزم لم يستبن دليل تقدير الاول موليكه وتقدير الثاني من الوجيه قال الشيخ
واغفل المصنف شرطين في جواز حذف الضمير المنصوب بالفعل احدهما ان يكون الضمير متعين
للربط به نحو جاني الذي ضربته فان لم يتعين للربط لم يجز حذفه نحو جاني الذي ضربته في
داره لا يجوز ان تقول ضربت في داره لانه لا يدري اهو المضروب ام غيره الثاني ان يكون الفعل
تاما فان كان ناقصا لم يجز حذف الضمير المنصوب تقول جاني الذي ليسه زيد ولا يجوز ليس
زيد انتهى وهذان الشرطان اللذان استدركهما على المصنف ذكرهما ابو الحسن ابن
عصفور وعبر عن اشتراط الاول بان لا يكون في الصلة ضمير اخر عايد على الموصول وتعبير
الشيخ بقوله ان يتعين الضمير للربط به اولى من تعبير ابن عصفور بان لا يكون في الصلة ضمير
اخر عايد على الموصول فان حذف الضمير المنصوب في مثال جا الذي ضربته لسوء ادبه لم يمتنع
وعبارة ابن عصفور تقتضي بظاهرها منعه بخلاف ما عبر به الشيخ ثم اقول لا استدراك على
المصنف في هذين الشرطين اما الاول فلان عندنا قاعدة كلية وهي ان شرط الحذف في كل
باب ان يدل دليل على المحذوف ثم في بعض المواضع قد يحتاج الحذف الى قيود غير ذلك فتكلم وانت
اذا ادعيت ان ثم ضميرا حذف في نحو جا الذي ضربت في داره قيل لك ليس في الكلام ما يدل عليه الا ربط

الا الربط

الربط قد حصل بالضمير المجرور فالقايل يقول في مثل جا الذي ضربت في داره لم يكن ثم ضمير وحذف
اذ لو حذف لم يكن دليل على حذفه وافاد هذا الكلام ان الضرب وقع في داره ولا يلزم ان يكون
الجاني هو المضروب واذا قال جا الذي ضربته في داره افاد مع ذلك انه هو المضروب ولم يكن
هذا التركيب اصلا لذلك التركيب لما عرفت فامتناع الحذف هنا ليس له موجب الا عدم
الدلالة على الحذف وهذا بخلاف قولنا جا الذي اياه ضربت حيث قلنا انه يمتنع حذفه فان
الحذف لو حصل لكان معناه دليل يدل على ان العايد محذوف اذ تقدير العايد من ضرورة صحة
الكلام ولكن لا دال على كونه منفصلا وقد يكون الاتيان به منفصلا مطلوبا لغرض لا يفيده الا
الانفصال فمن ثم لزم القول بامتناع حذفه واما الثاني فلان حذف اخبار الافعال الناقصة قد علم
امتناعه في مكانه والشي اذا كان معلوم الحكم في باب وذكرنا حكما مناقضا في باب اخر يمكن ان
يشمل المذكور في ذلك الباب وجب ان لا ينسحب عليه الحكم المذكور لئلا يلزم التناقض
فاذا قيل في باب كان ان المنصوب بها وباخواتها لا يحذف ثم يقال في باب اخر ان المنصوب
بالفعل يجوز حذفه مثلا وجب ان يحمل ذلك على غير باب كان لما قلناه وهذا ظاهر ثم اعلم
انهم ذكروا هنا مسئلة وهي ان هذا الضمير المنصوب اذا حذف بشرطه فهل يؤكد وينسق
عليه خلاف جا الذي ضربت نفسه وجا الذي ضربت وعمرا فاجاز ذلك الاخفش والكسائي
ومنعه ابن السراج وجماعة واختلف عن الفرا في ذلك واتفقوا على جواز مجي الحال من الرجع
المحذوف اذا كانت متاخرة عنه في التقدير واختلفوا اذا كانت في التقدير متقدمة عليه فاجاز ها
ثعلب ومنعها هشام ومثال المجرور باضافة صفة ناصبة تقديرا قوله تعالى وتخفي

في نفسك ما الله مبديه فهذا مثال الاثبات ومثال الحذف قوله تعالي فاقض ما انت قاض

ومنه قول الشاعر • لعمرك ما تدري الضوارب بالحصي ولا زاجرات الطير ما الله صانع • وقال

الاخر • ساغسل عني العار بالسيف جالبا علي قضا الله ما كان جالبا • وقال الاخر • ستبدي

لك الايام ما كنت جاهلا • ومثال المجرور بحرف جر مماثله الموصول او موصوف به مررت بالذي

مررت به او بالرجل الذي مررت به فهذا مثال الاثبات ومثال الحذف قوله تعالي ويشرب مما تشربون

ومنه قول الشاعر • فقلت لذي صلت قريش وتعبده وان جحد العموم • اي الذي صلت

له وكذا لو كان احد المتعلقين فعلا والاخر صفة بمعناه كقول القايل • وقد كنت تخفي حب سمرا

خيفة فبح لان منها بالذي انت بايح • فهذه امثلة انجرار الموصول بمثل الحرف الذي جر به

العايد والتعليق واما انجرار الموصوف بالموصول بمثل ذلك كقول الشاعر • ان تعن نفسك

بالامر الذي عنيت نفوس قوم سموا تظفر بما ظفروا اي الذي عنيت به واعلم ان ما تقدم من الصور

ذكران من الصور التي يجوز فيها حذف العايد المجرور بحرف ان يكون مثل ذلك الحرف معني

ومتعلقا قد جر مضافا الي الموصول نحو مررت بغلام الذي مررت ولكنه لم يذكر الصورة التي

ذكرها المصنف وهي ان يكون الحرف قد جر الموصوف بالموصول فالذي يتحصل من كلام الوالي

ثلث صور واشار المصنف بقوله وقد يحذف منصوب صلة الالف واللام والمجرور بحرف وان

لم يكمل شروط الحرف الي ان هذين الامرين في غاية القلة اما حذف منصوب صلة الالف واللام

فكقول الشاعر • ما المستفز الهوي محمود عاقبة ولو ابيح له صفو بلا كدر • التقدير ما الله

فالمستفزه قال المازني لا يكاد يسمع حذفه من العرب الا انه ربما جا في الشعر واما حذف

المجرور

المجرور بحرف اذا فقد الشرط المتقدم المذكور ففي صور وذلك اما بان لا يجوز الموصول

كقول حاتم • ومن حسد يجور علي قومي واي الدهر ذو لم يحسدوني • اي لم يحسدوني

فيه ومثله قول الفرزدق لعل الذي اصعدتني ان يردني الي الارض ان لم يقدر الخير

قادر اراد اصعدتني به واما بان جر الموصول بحرف مثل الحرف الذي جر به العايد معني

لا متعلقا كقول الشاعر • ابلغ الحارث من نضلة والمرء معني بلوم من يثق اي بلوم

من يثق به فالمتعلق مختلف ومثله قول الشاعر • وان لساني شهدة يشتفي بها

وهو علي من صبه الله علقم اراد علي من صبه الله عليه فلساني متعلق بصبه

والاول المتعلق محذوف اي كاين علي من وما ان لا يجر الموصول كالصورة الاولي لكن يوجد

مثل ذلك الحرف الذي يقدر مع العايد المحذوف بعد الصلة كقول الشاعر • ولو ان ما

عالجت لين فوادها فقسا استلين به للان الجندل اراد ولو ان ما عالجت به

لين فوادها فقسا فحذف المنفصل بعالجت استغني عنه بالمنفصل باستلين وان

كان بعد الصلة لانه عايد علي ما والكلام واحد قال الشيخ وقد نقص المصنف

شروط اخر في المسيلة يعني في حذف العايد المجرور بحرف احدها ان لا يكون الضمير وحرف

الجر في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله فانه اذ ذاك لا يجوز الحذف وان استوفي

الشروط التي ذكرها المصنف مثاله مررت بالذي مررت به وغضبت علي الذي غضب

عليه لا يجوز حذف به ولا حذف عليه لانه في موضع رفع الثاني ان لا يكون الضمير محصورا

ولا في معني المحصور نحو مررت بالذي ما مررت به ومررت بالذي انما مررت به الثالث

ان لا يكون ثم ضمير اخر يصلح للربط نحو مررت بالذي مررت به في داره ولا يجوز حذفه انتهي
ولم ينقص المصنف شي من الشروط وهذه الثلثة الذي ذكرها الشيخ لا يحتاج المصنف
الي ذكرها بل لو ذكرها كان ذكرها عيًّا اما الثالث فقد عرفت جوابه فيما تقدم عند
ذكر المنصوب المتصل واما الاولان فالعجب من الشيخ كيف ذكرهما استدراكا ومنع حذف
ما اقيم مقام الفاعل معلوم وكذا منع حذف المفعول المحصور والحكم اذا علم في بابه بشي كان
قيد الحكم الذي يذكر مطلقا في باب اخر وقد قال المصنف في باب الفاعل ولا يحذف
الفاعل لانه رافعه المدلول عليه ثم قال في باب النايب عن الفاعل ما نصه قد يترك
الفاعل الا ما يرفع به فينوب عنه في كل ما له ولا شك ان من جملة احكامه انه لا يحذف
فيلزم من هذين الكلامين ان القايم مقام الفاعل لا يحذف وقال المصنف ايضا في
باب تعدي الفعل ولزومه يحذف كثير المفعول به غير كذا وكذا والمحصور فثبت ان
المحصور لا يحذف ولا يخفي ان مثل هذه الامور لا ينبغي ان تستدرك والشيخ قدره
اجل من ان يورد ما يشبه هذا الاستدراك او غيره وقد انقضي الكلام علي العايد
المنصوب والعايد المجرور واما العايد المرفوع فقد عرفت شروط جواز حذفه وما يختص
به الموصول غير اي من اشتراط امر زايد علي ما يشترط في اي قال المصنف وقيد
جواز حذف العايد المرفوع بكونه مبتدا احترازا من غير المبتدا كالفاعل فان حذفه
وحذف ما اشبهه لا يجوز واما المبتدا فان عاد علي اي جاز حذفه باجماع طالت الصله
او لم تطل ما لم يكن خبره جمله ولا ظرفا وان عاد علي غير اي ولم يكن خبره جملة ولا ظرفا جاز

حذف

حذفه عند الكوفيين مطلقا كجوازه في صلة اي ولم يجز حذفه عند البصريين دون
استكراه الا اذا استطيلت الصلة كقول بعض العرب ما انا بالذي قايل لك سوا اراد
بالذي هو قايل فحسن الحذف لطول الصلة بالمجرور والمنصوب فان زاد الطول ازداد
الحذف حسنًا كقوله تعالي وهو الذي في السما اله وفي الارض اله فان عدمت الاستطالة
ضعف الحذف وان لم يمتنع كقول الشاعر من يعن بالحمد لا ينطق بما سفه ولا يحد عن سبيل
الحلم والكرم اراد لا ينطق بما هو سفه ومثله قراة بعض السلف تماما علي الذي
احسنُ بالرفع اي علي الذي هو احسنُ واشترط في جواز الحذف كون الخبر غير جملة
ولا ظرف لانه لو كان احدهما ثم حذف المبتدا لم يعلم حذفه لان ما بقي من الجملة او الظرف
صالح للوصل به دون شي اخر فامتنع الحذف انتهي وعن نحو لا ينطق بما سفه ونحو تماما
علي الذي احسن احترز المصنف بقوله غالبا بعد قوله بشرط الاستطالة في صلة
غير اي ومما حذف فيه العايد لطول الصله قول الشاعر وانت الجواد وانت الذي
اذا ما النفوس ملان الصدور جدير بطعنه يوم اللقا يفرهب منها النسا النحورا
قال الشيخ وقد نقص المصنف في جواز حذف هذا المبتدا شروطا احدها ان لا يكون
معطوفا علي غيره نحو جاني الذي زيد وهو منطلقان فلا يجوز حذف هو الثاني
ان لا يكون معطوفا عليه غيره نحو جاني الذي هو وزيد فاضلان وفي هذا خلاف
للفرا فانه اجاز حذفه فيقول جاني الذي وزيد فاضلان ولم يسمع الثالث
ان لا يكون محصورا نحو جاني الذي ما في الدار الا هو الرابع ان لا يكون في معني

المحصور نحو جاني الذي انا في الدار هو الخامس ان لا يكون بعد حرف نفي نحو جاني الذي
ما هو قايم السادس ان لا يكون بعد لولا نحو جاني الذي لولا هو لقمت انتهي والشرطان
الاولان ذكرها في المقرب والحق انه لا يحتاج الي اشتراطهما ولا اشتراط ما بعدهما لان هذه
الصور المذكورة في كل منها مانع يمنع الحذف وقد علم من مكانه فاذا اطلق القول بالحذف
هنا كان من المعلوم ان ذلك مقيد بانتفي ذلك المانع الذي يمنع منه ولا شك انهم في باب
العطف قد ذكروا ان حذف كل من المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز وان قيل بذلك
فهو في غاية القلة علي انه في موضع خاص فلا نعيده واما المحصور وما في معناه فقد
تقدم انهم نصوا علي انه لا يحذف وهو فضلة فكيف يجوز حذفه وهو عمدة والسر في ذلك
انه المقصود بالذكر فانما سيق الكلام ليذكر انحصار الحكم فيه فكيف يجوز حذفه واما
الواقع بعد لولا فقد علمت ان خبره محذوف واجب الحذف ولا يجوز مع حذف الخبر حذف
المبتدا الان ذلك يؤدي الي الاجحاف نعم اذا وقعت الجملة المركبة من مبتدا وخبر
وخبر المبتدا الاخر جاز حذف تلك الجملة من حيث هي خبر ودل الدليل عليها والجملة بعد
لولا ليست بخبر فلا يجوز ذلك فيها واما الواقع بعد حرف نفي فقد منع ما ذكر من منع
الحذف ويدعي جوازه اذ لا يظهر فيه مانع نعم انما امتنع المثال الذي مثل به لان الصلة
فيه لم تطل ثم قال الشيخ بعد انقضا الكلام علي حذف العايد هذا حكم الضمير المشتمل عليه
الصله اذا كان احد جزيها او معمولا لها فان كان معمول الصلة حذف المعمول فيحذف
الضمير بحذفه فتقول اين الرجل هذا الذي قلت وابن الرجل الذي زعمت تريد اين الرجل

الذي

الذي قلت انه باقي او زعمت انه باقي او نحو ذلك مما يكون المعني عليه الله تعالي اين شركاي الذين
كنتم تزعمون اي تزعمون انهم شركاي ص وهي حينيذ باقية علي اصولها من صولها مبنية
علي الضم غالبا خلافا للخليل ويونس واما حذف ما تضاف اليه اعربت مطلقا وان انثت ايا
حينيذ لم يمنع الصرف خلافا لابي عمرو ش اعلم ان ايا ايّا معربة في جميع اقسامها وقد
عرف هذا في اول الكتاب عند قوله ومنع اعراب الاسم مشابهة الحرف بلا معارض فاخرج
المعارض ايّا لانها تشبه الحرف في جميع اقسامها لكن عارض هذا الشبه لزومها
الاضافة التي هي من خصايص الاسما ولا شك ان من جملة اقسام اي ان تكون موصولة
نعم لا يحتاج هنا الي ذكر كونها معربة لان ذلك علم مما تقدم لكنها اعني الموصولة لها
اربعة احوال لانها اما ان يذكر العايد اليها الذي هو صدر صلتها او لا يذكر وعلي كلا
التقديرين اما ان يذكر الذي تضاف هي اليه او لا يذكر وهي في ثلثة احوال من هذه
الاربعة معربة وهي اذا لم تنقص ذكر العايد او لم تذكر او اضيفت وكان العايد
الذي هو صدر صلتها مذكورا وفي حال واحد تبني وهي ان يذكر ما اضيفت اليه
ولا يذكر العايد الذي هو صدر الصلة والصور الثلث الاول لا يحتاج ان يذكر ان
ايّا فيها معرفة لان كونها معربة قد علم قبل ولما كانت تبني في هذه الصورة الخاصة
اعني الرابعة احتاج ان ينبه علي بنايها فاشار اليه بقوله وهي حينيذ باقية
علي موصوليتها مبنية علي الضم فالضمير يعود علي اي المتقدم ذكرها وقوله حينيذ
اي حين اذ حذف العايد اليها الذي هو المبتدا لان كلامه المتقدم يتضمن ذلك

فاستغني عن اعادته لكنه لم يذكر الامر الاخر وهو ان يكون ما اضيفت اي اليه مذكورا وهو لابد
منه في اقتضا البنا كما تقدم ولذلك لا نستفيد ذلك من قوله واخذف حذف ما تضاف اليه اعربت
مطلقا والاخر مستغني فعلمنا بذلك ان الصورة التي ذكر ان ايا فيها تبني لابد ان تكون
اي فيها مضافة ولعل هذا هو الموجب لان قال وان حذف ما يضاف اليه اعربت مطلقا
والاخر مستغني عن التنبيه علي ذلك لما قلنا ان ايا معربة فاذا بين الصورة التي تبني فيها
كفي ذلك في بقية الصور علي الاعراب الذي هو ثابت لها ولا يقال ان المصنف اراد بقوله
وان حذف ما يضاف اليه اعربت مطلقا اي سوا ذكر العايد الذي هو المبتدا ام لا فرضا بكر
ان يستوعب احوال اي الموصولة بالذكر فبين الصورة التي تبني فيها ثم بين الصور التي
فيها معربة واستفيد منه ذلك الامر الذي اشرت انه لابد منه في اقتضا البنا لانا نقول
لم يستوعب المصنف الصور جميعها اذ بقيت صورة هي فيها معربة وهو لم يتعرض اليها
وهي اما اذا ذكر ما تضاف اي اليه وذكر العايد اليها الذي هو المبتدا والحق انه كان مستغنيا
عن ان يقول وان حذف ما يضاف اليه اعربت مطلقا وكان يكتفي بذكر صورة البنا فيبقي ما عداها
علي الاصل الذي هو الاعراب اي ولكنه كان يحتاج ان يزيد قيدا فيقول وهي حين تبني باقية
علي موصوليتها مبنية علي الضم ان اضيفت لفظا اذا تقرر ما قلناه فلنورد كلام
المصنف ثم نتبعه بالزيادة توضيحا قال رحمه الله مذهب الخليل ابن يونس
ان ايا الموصولة معربة ابدا وما ورد عنهم ما يوهم البنا عند حذف صدر صلتها كقوله
تعالي ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد علي الرحمن عتيا جعله الخليل محكيا بقول مقدر

وحكم

وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها لان التعليق عنده غير مخصوص بافعال القلوب والحجة عليهما
قول الشاعر اذا ما اتيت بني مالك فسلم علي ايهم افضل لان حروف الجر لا تعلق ولا تضمر
قول بينها وبين معمولها اي لا يجوز المجرور بها وتبني هي واذا بطل التعليق واضمار القول
تعين البنا اذ لا قايل بخلاف ذلك وتبعت بقولي فالباعث علي ان بنا اي عند حذف صدر صلتها
غير لازم وانما هو احق من الاعراب ومن شواهد الاعراب قراة طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم
ثم لننزعن من كل شيعة ايهم بالنصب واعرابها حينيذ مع قلته قوي لانها في الشرط
والاستفهام تعرب قولا واحدا لمخالفتها غيرها من اسما الشرط والاستفهام باضافتها في المعني
لبعض ان اضيفت الي معرفة ولكل ان اضيفت الي نكرة والموصولة ايضا مخالفة لغيرها
من الاسما الموصوله باضافتها لما ايها لا تضاف الا الي معرفة فوافقت في المعني بعضا دون
بعض كل فضعف بذلك موجب اعرابها فجعل لها حالان حال بنا وحال اعراب وكان اولي احوالها
البنا الحال التي يحذف فيها شطر صلتها مع التصريح بما يضاف اليه لان حذف شطر صلتها لم يستحسن
فيها ولا في غيرها الا لكثرة ما يضاف اليه منزلة وذلك يستلزم تنزيلها حينيذ منزلة
غير مضاف لفظا ولا نية وانما اعربت لاضافتها فاذا صارت في تقدير ما لم يضف ضعف سبب
اعرابها فبنيت غالبا فان حذف ما يضاف اليه اعربت علي كل حال لان ذلك يبدي تمكنها
في الاضافة لاستغنايها بمعناها عن لفظها ولحاق التنوين لها عوضا فاشبهت بذلك كلا
فان كلا يحسن حذف ما يضاف اليه كثيرا ويلحقه بالتنوين عوضا منه انتهي وحاصل الامر ان بنا
اي اذا حذف شطر صلتها وصرح بما يضاف اليه هو مذهب سيبويه وعليه الجمهور وقال

سيبويه انها تغيرت عما عليه اخواتها فحذف منها احد جزئي الجملة الابتدائية فلما تغيرت كان من فعلهم

فيها ان غيروها تغييرًا ثانيا اذ قد ثبت ان التغيير يانس بالتغيير دليل ذلك بالله انتهى ولكن

اعرابها حينئذ جائز ولكنه اضعف من البنا ولكون اعرابها في هذه الصورة جائزا اعقب قوله مبنية

على الضم بقوله غالبا واما الخليل ويونس فلا يريان بناها بل هي عندهما مستمرة على الاعراب في

هذه الحالة التي ذهب سيبويه فيها الى بنايها كما هي معربة في بقية احوالها وخرجا ايًّا في الاية

الشريفة على انها استفهامية فقد اتفق قولهما على ان ايًّا في الاية الشريفة معربة وانها استفهامية

لكن الخليل جعلها محكية ويونس جعلها في موضع المفعول وحكم بتعليق لننزعن عنها كما عرفت واما

التعليل الذي ذكره المصنف لكون اي الموصولة لها حالان حال يقتضي الاعراب وحال يقتضي البنا

وان اولى احوالها بالبنا الحالة التي ذكرها فانبنى فيها الى اخر كلامه فلا يخفى ما فيه من اللطافة وان

الذي يعين على قوله انما هو الذوق ثم قال المصنف واذا قيل في اي انه لارادة معنى التي فاما ان يصرح

بما يضاف اليه واما ان يحذف وينوى فان صرح فحكم اية معه حكم اي حين يصرح بما يضاف اليه بالاستفهام

وان نوي فكذلك ايضا وكان ابو عمرو يمنعها الصرف حينئذ للتانيث والتعريف لان التعريف بالاضافة

المنوية شبيهة التعريف بالعلمية ولذلك منع من الصرف جميع المؤكد به لان فيه علة وتعريفا بالاضافة

منوية فكان كالعلم المعدول لان شبه جمع اشد من شبه ايه لان جمع لا تستعمل بما يضاف اليه

علانية فان استعمال ما تضاف اليه اكثر من عدمه فلم يشبه العلم ص ويجوز الحضور والغيبة في

ضمير المخبر به او بموصوف عن حاضر مقدم ما لم يقصد تشبيهه بالمخبر به فتتعين الغيبة ودون التشبيه يجوز

الامران ان وجد ضميران ش قال المصنف الاشارة بهذا الكلام الى نحو انت الذي فعل وانت فلان

الذي

الذي فعل وانت رجل فعل ففي فعل الاول ضمير عايد على موصول مخبر به وفي فعل الثاني ضمير عايد على موصوف مخبر به

مخبر به وفي فعل الثالث ضمير عايد على نكرة مخبر بها والمخبر عنه في الامثلة الثلاثة حاضر مقدم وقد

جي بضمير خبره غايبا اعتبارا بحال المخبر به ولو جي به حاضرا اعتبارا بحال المخبر عنه جاز فكنت

تقول فعلت في الامثلة الثلاثة لان المخبر عنه والمخبر به شي واحد في المعنى وفي حديث محاجة موسى

ادم عليهما السلام انت ادم الذي اخرجتك خطيئتك من الجنة فقال ادم انت موسى الذي اصطفاك

الله برسالاته وفي رواية انت الذي اعطاه الله علم كل شي واصطفاه على الناس برسالاته

ومن اعتبار حال المخبر عنه قول الفرزدق وانت الذي تلوي الجنود رووسها اليك وللايتام

انت طعامها ومثله قول قيس العامري وانت التي حببت نعمان عيشتي وان شيئت

بعدا لله النعت باليا ومن اعتبار حال المخبر به قول الفرزدق وانت الذي اسسيت تزار

تعده لدفع الاعادي والامور الشدايد فلو قصد تشبيه المخبر عنه بالمخبر به تعين كون العايد

بلفظ الغيبة كقولك انت الذي فعل بمعنى كالذي فعل وكذلك يتعين الغيبة عند تاخر ما يدل

على الحضور كقولك الذي فعل انت فلذلك قلت في الاصل عن حاضر مقدم ومثال ما يجوز فيه الامران

ان وجد ضميران مع عدم التشبيه قول بعض الانصار رضي الله تعالى عنه نحن الذين بايعوا محمدا على

الجهاد ما بقينا ابدا ومثله انت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به والارحبي المعلف اي بعد

الارحبي انتهى واعلم ان ههنا سوالا ينبه عنها الاول ان الحضور يشمل التكلم كما يشمل الخطاب

ولا فرق بين انت الذي فعل وانا الذي فعل وكذا انا فلان الذي فعل وانا رجل فعل لا فرق بينهما

وبين انت فلان الذي فعل وانت رجل فعل قال انا الذي فررت يوم الحرة وقال الاخر وانا القوم

كانوا القتل سبة   وقال اخر   وانا ابن حرب لا نزال بشبها ثم لما فرق بين الواحد وغيره قال
الله تعالى بل انتم قوم تجهلون والحكم بعد دخول ناسخ على ضمير الحضور فيما ذكر كالحكم قبل
دخوله وفي الحديث انك امرؤ فيه جاهلية وقال الشاعر وكنا اناسا قبل غزوة قرمل
ورثنا الغنى والمجد اكبر اكبرا   الثاني يفهم من قول المصنف وجوز الحضور او الغيبة
في ضمير المخبر به او الموصوف من حاضر مقدم ان الضمير المخبر به وللموصوف لما وقعا خبرا عنه
سوا كان بلفظ الحضور او الغيبة فان كان بلفظ الغيبة فهو عايد على الظاهر الذي هو
الخبر او الموصوف ولا اشكال وان كان بلفظ الحضور فهو ايضا عايد على الظاهر خبرا كان او موصوفا
حملا على المعنى لان الظاهر المذكور هو الضمير المخبر عنه في المعنى وقال الفارسي اذا قلت
انت الذي فعلت لم تعد على الصلة ضميرا انما عاد على انت وهو مر ثم قال ان الحمل على اللفظ
اكثر في الصلة والصفة واكد كلامه بان قال اذا قلت انتم كلكم بينكم درهم لم تعد على كل
من خبره شي وكذلك الموصول الذي مثلنا به وهي كلها تحتاج الى ضمير فخلوها عن ذلك
خروج عن القياس قال وهو قول ابي عثمان وقال ابو عثمان لولا انه مسموع من العرب لرددنا
لفساده فعلى هذا لم تعد على كل ضميرا اذا خاطبت لكن صح الكلام بالحمل على المعنى لانه اذا
عاد على انتم وهو كل في المعنى فكانه عاد على كل انتهى ولا يخفى رجحية ما ذكرناه اولا على
ما ذكره ابو علي الثالث قد ذكر عرف من تمثيل المصنف بانت الذي فعل وانت فلان
الذي فعل وانت رجل فعل ان المخبر به عن الاسم الدال على الحضور اما موصول او موصوف
بموصول ان كان معرفة او بجملة ان كان نكرة ولكن ليس في عبارة المتن ذكر الموصول لكن قد

يقال

يقال ذكر ذلك في باب الموصول يرشد الى ان المقصود هو الموصول ثم لم يظهر لي ما عطف عليه
قوله او موصوف ولم يتبين لي حل هذه العبارة اعني قوله موصوف ويظهر انه لو قال في ضمير
المخبر به من موصول او موصوف لكان اوضح وابين مع انه وافي بتاديه مراده الرابع انما
تعرض ابن عصفور الى ذكر الموصول واهمل ذكر الموصوف لكنه قيد الموصول بالذي والتي وتثنيتهما
وجمعهما فمن ثم قال الشيخ ان الذي ذكره المصنف يحتاج الى تحرير وتقييد وذكر ابن احدهما ما ذكره
ابن عصفور ان ذلك انما يكون في الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ولا يجوز في غير ما ذكر ولا يقال انا
من قمت وانما يقال انا من قام وكذا لا يقال انت من ضربت وانما يقال انت من ضرب ... اذا
كان ينبغي للمصنف التنبيه على ذلك وكانه انما لم يتعرض اليه لان الاتيان بالعايد في مثل ذلك
بلفظ الحضور انما هو بالحمل على المعنى فهو خلاف ما يقتضيه اللفظ ومثل هذا لا ينبغي ان
يتجاوز به مورد السماع والسماع انما ورد في الذي وفرعه فيجب الاقتصار عليه لكن
عبارته في المتن شاملة فمن ثم كان ينبغي له ان ياتي بما يرفع الشمول الثاني انه قال من شرط
مراعاة الحضور تاخر الخبر فلو تقدم لم تجز الا مراعاة الظاهر فتقول يا غايبا فتقول في انت الذي
قمت اذا قدمت الخبر الذي قام انا وكذا تقول في انت الذي قمت اذا قدمت الذي قام انت
لان الحمل على المعنى قبل تمام الكلام لا يجوز لانه يلزم منه الحمل على المعنى قبل حصول المعنى
في اللفظ وهذا عجيب من الشيخ كيف جعل هذا استدراكا والمصنف قد ذكر ذلك واحترز عنه
بقوله عن حاضر مقدم وبين في الشرح انه احترز بقوله مقدم من ان يتقدم الخبر على المبتدا المذكور
فلا يجوز في الضمير الا الغيبة واعلم ان الكسائي خالف في ذلك فيجوز مع تقديم الخبر ان يكون العايد مطابقا

لضمير لحضو لكالد لوكان رشا جرا صحطوا الذي قمت انا وا الذي قمت لنت الخامس ذكره ابن
عصفور انه اذا اجتمع في كلام واحد الامران اعني الحمل علي اللفظ والحمل علي المعني فالاولي ان يبدا
بالحمل علي اللفظ قال وبعض النحاة يبدأ بالحمل علي المعني وانشد انت الهلالي الذي كنت مرة سمعنا به
وان الكوفيين لا يجيزون الجمع بين الحملين الا اذا حصل فصل فلا يقولون انا الذي قمت وخرج وان
البصريين اجازوا ذلك قال والسماع انما ورد علي وفق قول الكوفيين ص يغني عن الجملة الموصول بها
ظرف او جار ومجرور منويا معه استقرار اشبهه وما عاد هو العايد او ملابس له ولا يفعل ذلك
بذي حدث خاص مالم يعمل مثله في الموصول او موصوف به وقد يغني عنها بجملة ظاهر ش قد تقدم
في اول الباب ان جملة الصلة تكون موصولة كما تكون صريحة وان العايد له خلاف ولما تقدمت الاشارة
الي ذلك اجمالا اشار الان الي ذلك مفصلا فقال في شرح هذا الكلام الظرف الموصول به جملة في
المعني لانه لابد من تعلقه بفعل والفعل لا يستغني عن فاعل وكذا حرف الجر الموصول به فلو استغنت
بذكر الجملة عن ذكرها لكان لا تبقا الا ان التصريح بذكرها اجود وذلك نحو عرفت الذي عندك والذي
الذي استقر عندك والذي في الدار اي الذي استقر فيها وتقدير الفعل هنا مجمع عليه بخلاف
تقديره في غير صلة ففيه خلاف يذكر في باب المبتدا ان شا الله تعالي ولو تعلق الظرف او الجار بذي
حدث خاص كجلس او نام لم يجز الاستغنا بتقديره اذ ليس بعض المقدرات باولي من بعض فان عمل
بمثله في الموصول او موصوف به جاز الاستغنا به فقد حكي الكسايي نزلنا المنزل الذي البارحة
والمراد نزلنا المنزل الذي نزلناه البارحة انتهي ومثال عمل ذي الحدث الخاص في الموصول نفسه
نزلنا الذي البارحة اي نزلناه البارحة وكلام يجوز تقدير الحدث الخاص في الصلة بان يحذف

ويبقي

ويبقي الظرف او المجرور مغنيا عنه لا يجوز ذلك في غير الصلة كالخبر والحال والصفة وحاصل
الامران متعلق الظرف وشبهه ان كان كونا خاصا لا يجوز حذفه ولا يجوز الا ان يكون كونا
مطلقا وهو الامر الجاري علي السنة المعربين ومثال الملابس للعايد جا الذي في الدار ابوه
وهذا كله واضح قال الشيخ وهذا الذي ذكره المصنف فيه اخلال بقيد وقياس فاسد
في موضعين اما الاخلال بالقيد فانه كان ينبغي ان يقيد الظرف بكونه قريبا من زمان الاخبار
فانه ان كان غير قريب لم يجز حذف الصلة قال الكسايي ولا يحذفون الصلة الا مع ما قرب
من الظروف نحو نزلنا المنزل الذي امس ونزلنا المنزل الذي البارحة ونزلنا المنزل الذي
انفا ولا يقولون نزلنا المنزل الذي يوم الخميس ولا المنزل الذي يوم الجمعة قال الكسايي
حكي ذلك مقيدا فيه الظرف بان يكون قريبا واما القياس الفاسد في موضعين فالاول هو
ان المصنف قاس المجرور علي الظرف والظرف منصوص فيه ان يكون قريبا لا بعيدا واما المجرور
فلا يتصور فيه ذلك والثاني ان محل السماع انما هو حذف الصلة في الموصول الموصوف به غيره
نحو نزلنا المنزل الذي البارحة لا في الموصول الداخل عليه عامل مثل الصلة المحذوفة وهذا الذي
حكاه الكسايي هو خارج عن القياس فلا ينبغي ان يقاس عليه وانما يقال منه ما قالته العرب
انتهي والحق ان لا اخلال ولا قياس فاسد ان كان ثم قياس وذلك ان المصنف لم يطلق كلامه
ان حذف الحدث الخاص مطرد في كل موطن واذا لم يكن كذلك وجب الاقتصار علي ما ذكره
من ذلك ولا يعدي الحكم فيه الي غيره وحينئذ لا يحتاج الي ذكر القيد بالقرب فينسب
الي الاخلال ولا يحكم بجواز ذلك مع المجرور لانه انما مثل بالظرف خاصة اما ان المصنف

اجري الموصول في ذلك مجري الموصوف بالموصول فلا يخفي ان الحكم المذكور اذا ثبت مع الموصوف
بالموصول كان ثبوته مع الموصول دون موصوف اولي بالجواز ثم قال المصنف ومثال ورود
الظاهر مغنيا عن عايد الجملة قول الشاعر انشده الكثاعي فيارب ليلي انت في كل موطن
وانت الذي في رحمة الله اطمع اراد وانت الذي في رحمته اطمع فاستغني بالظاهر
عن المضمير ومثله ان جمل الذي سعفت بجمل فوادي وان بانت غير سالي ومثله سعاد
التي اضناك حب سعادا واعراضها عنك استمر وزاد اراد سعاد التي اضناك حبها
فاستغني بظاهر سعاد عن ضميرها ومن هذا القبيل ابو سعيد الذي رويت عن الخدري
ومثل هذا في الصلة نادر وانما يكثر الاستغني بالظاهر عن المضمر في الاخبار وله موضع
ياتي ان شا الله تعالي ص مَنْ وَمَا في اللفظ مفرد ان مذكوان فان عني بهما غير ذلك
فمراعاة اللفظ فيما اتصل بهما وبما اشبههما اولي ما لم يتصل المعني سابق فتختار مراعاته
او يلزم مراعاة اللفظ لَبْسٌ او قبح فيجب مراعاة المعني مطلقا خلافا لابن السراج في نحو
من هي محسنة امك فان عضد هي سهل التذكير ويعتبر المعني بعد اعتبار اللفظ كثيرا
وقد يعتبر اللفظ بعد ذلك ش قد تقدم ان من الموصول كلمات حصل الاشتراك فيها بين
المفرد المذكر وفروعهما اعني التثنية والجمع والتانيث فيستعمل في جميع ما ذكر بلفظ واحد
ولا شك ان المراد بتلك الكلمة تبين بالعايد والخبر ونحوهما فعلي هذا قد يوافق المعني المراد
اللفظ وقد يجا لفه واذا خالف فقد يراعي اللفظ خاصة وقد يراعي المعني خاصة وقد يراعيان
معا فقصد المصنف الان الاشارة الي ذلك ولكنه قصر الحكم علي من وما فلم يذكر غيرهما

وابن

وابن عصفور عمم الحكم فقال ويجوز فيما كان من الموصولات للواحد والاثنين والجمع والمذكر
والمونث بلفظ واحد نحو من وما الحمل علي اللفظ والحمل علي المعني ومن ثم اعترض الشيخ علي
المصنف بان تخصيصه هذا الحكم من الموصولات بمن وما ليس بجيد لان غيرهما من الموصولات
مما يستعمل بلفظ مفرد مذكر ايضا كهما فيه وذلك الغير ذا بعد من وما في الاستفهام واي في
الافصح وذو وذات في الافصح وال وهذا الذي قاله هو كلام ابن عصفور والذي يظهر ان
المقتضي لاقتصار المصنف علي ذكر من وما امران احدهما انهما الاصل في ذلك لغيرهما
ولهذا بدا بهما النحاة في الذكر عند عد المشترك من الموصولات وقد اقتصر ابن عصفور
في التمثيل عليهما فما راكانهما الاصل في ذلك فكان ذكرهما مغنيا عن ذكر غيرهما الثاني
ان مراعاة اللفظ تارة والمعني اخري ليس مخصوصا بمن وما الموصولتين لان هذا الحكم جاير
في جميع اقسامهما فلا فرق في ذلك بين الموصولتين والشرطيتين والاستفهاميتين فكان
الواجب ذكرهما في الخصوص لان اخواتهما من الموصولات لا تستعمل الا موصولا فلو ان
المصنف نحا الي ما نحا اليه ابن عصفور لكان كلامه متوجها الي مَنْ وَمَا الموصولتين
فقط ولم يفهم منه ان هذا الحكم لهما في الشرط والاستفهام ايضا اذا تقرر هذا فاعلم
ان بين كلام ابن عصفور في هذا الفصل وكلام المصنف فيه والتقسيم الذي اورده مخالفة
وانا اذكر كلا من الكلامين ثم اشير الي وجوه المخالفة بينهما اما المصنف فانه قال قد تقدم
ان مَنْ وَمَا يقع كل واحد منهما موقع الذي والتي وتثنيتهما وجمعهما والكلام الان في انهما
في اللفظ مفرد ان مذكران فاذا وافق معناهما لفظهما كفي المتكلم واستوي العالم والمتعلم

واذا خالف معناها لفظها فلك فيما لها من ضمير وغيره مراعاة اللفظ ومراعاة المعني لكن مراعاة
اللفظ في ما اتصل بها اولي كقوله تعالي افمن اتبع رضوان الله كمن باء بسخط من الله
ولكن لا تاسوا علي ما فاتكم ولا تفرحوا بما اتاكم ومراعاة المعني في ما اتصل بها جايز
كقوله تعالي ومنهم من يستمعون اليك ومن الشياطين من يغوصون له ويعملون
عملا دون ذلك ومنه قول امرء القيس فتوضح في المقراة لم تعف رسمها لما نسجتها
من جنوب وشمال اي للتي نسجتها منه ومنه قول الاخر نعش فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من يا ذيب يصطحبان في هذا اذا لم يعضد المعني سابق فيختار مراعاته كقول
الشاعر وان من النسوان من هي روضة تهيج الرياض قبلها وتصوح فاعتضد
اعتبار المعني وهو التانيث بسبق من النسوان والاشارة بقولي وبما اشبههما الي
نحو كم وكاين واشرت بقولي او يلزم بمراعاة اللفظ لبس الي نحو قولك اعط من سالتك
لا من سالك واعرض عن من مررت بها لا عن من مررت به فهذا وامثاله يوجب فيه
مراعاة المعني لئلا يوقع في لبس فهم غير المراد واشرت بما يلزم منه قبح الي نحو من هي
حمرا ابنتك فان مراعاة المعني فيه متعينة اذ لو استعمل التذكير مراعاة للفظ فقيل
من هو احمر ابنتك لكان في غاية من القبح ووافق ابن السراج علي منع التذكير في هذا وامثاله
واجاز في نحو من هي محسنة امك ان يقال من هي محسن امك ومن محسن امك فاما من محسن
امك فقريب واما من هي محسن امك ففيه من القبح قريب مما في من هي احمر ابنتك فوجب
اجتنابها والذي حمل ابن السراج علي جواز من هي محسن امك شبه محسن بمرضع ونحوه في الصفات

الجارية

الجارية علي الاناث بلفظ خال من علامة بخلاف احمر فان اجرا مثله علي مونث لم يقع
فلذلك اتفق علي منع من هي احمر ابنتك واعتبار المعني بعد اعتبار اللفظ كقوله تعالي
ومن الناس من يقول امنا بالله وباليوم الاخر وماهم بمومنين فلو عضد المعني بعد اعتبار
اللفظ تايد اعتبار المعني ولذا قرا غير حمزة والكسايي وتعمل بالتاء لان معني التانيث قد
اعتضد بسبق منكن وهو نظير اعتضاد معني التانيث في من هي روضة بسبق من
النسوان واعتبار اللفظ بعد اعتبار المعني كقوله تعالي ومن يومن بالله ويعمل صالحا
نكفر عنه سياته وندخله جنات تجري من تحتها الانهار خالدين فيها ابدا قد احسن
الله له رزقا ومنه قول الشاعر لست ممن يكع او يستكينون اذا كافحته خيل
الاعادي هذا ما ذكر المصنف في شرح هذا الفصل واما ابن عصفور فانه قرر جواز الحمل
في من وما علي اللفظ وجوازه علي المعني ومثل لكل منهما ثم قال وان شيت حملت في
جميع ما ذكر بعض الصلة علي اللفظ وبعضها علي المعني الا ان يودي حمل بعض الصلة علي
اللفظ وبعضها علي المعني الي مخالفة الخبر للمخبر عنه والخبر فعل او الي اتباع وصف خاص بالمذكر
علي المونث او بالمونث علي المذكر من الصفات التي لا تفصل بين مذكرها ومونثها بالتا فان
ادا الي شي منه لم يجز وكذلك ان ادي حمل الصلة كلها علي اللفظ الي اتباع وصف خاص
بالمذكر علي المونث من الصفات المذكورة لم يجز ومثل مخالفة الخبر للمخبر عنه مع كون الخبر
فعلا بقول القايل من كان يقوما ن اخواك ومن كانا يقومون اخوتك يعني ان الضمير
المحمول علي اللفظ مخبر عنه بما بعده والخبر الواقع عنه فعل فهذا لا يجوز فيه الا الحمل علي

على اللفظ خاصة نحو من كان يقوم اخواك او على المعنى خاصة نحو من كانا يقومان اخواك
اما المخالفة كالمثال المذكور اولا وهو من كان يقومان اخواك فلا يجوز قال وانما قلت
والخبر فعل لان مخالفة الخبر للمخبر عنه اذا كان اسما وكان من الصفات التي لم ينفصل بين مذكرها
ومونثها بالتا خلاف فمنهم من لم يجز الجمع بين الحملين واليه ذهب ابن السراج ومنهم من اجازه
والى ذلك ذهب الكوفيون واكثر البصريين وهو الصحيح فيقول من كان قايما اخواك ومن
كانا قايمين اخواك ومن كان قايمين اخواك الاول على اللفظ والثاني على المعنى والثالث
الاسم فيه محمول على اللفظ والخبر على المعنى وكذلك من كان قايما اخوتك ومن كانوا قايمين
اخوتك ومن كان قايمين اخوتك ومن ذلك قولهم اجارا وعلا وقالوا لن يدخل الجنة الا من كان
هودا او نصارى وقال الشاعر وايقظ من كان منكم نياما وكذا تقول في من كان قايما
جاريتك ومن كان قايمة جاريتك ومن كانت قايمة جاريتك على اللفظ وعلى المعنى وعليهما
معا قال وانما اجازوا المخالفة بين الخبر والمخبر عنه اذا كان الخبر اسما ولم يجيزوا ذلك فيه
اذا كان فعلا لان المحافظة على المناسبة بين الخبر والمخبر عنه في الفعل اقوى منها في الاسم
ولذا جاز ان يقال زيد شمس فاضلة وهند شخص حسن ثم قال واما ما يودي فيه حمل
بعض الصلة على اللفظ وبعضها على المعنى الى ايقاع وصف خاص بالمذكر على المونث او
المونث على المذكر من الصفات التي لم يفصل بين مذكرها ومونثها بالتا فلا يخلو من
ان يكون صفة المذكر والمونث منه من لفظ نحو احمر وحمرا اولا يكون نحو عبد وامة
فان كانت من لفظ واحد فان الكسايي لا يجيز ايقاع صفة المذكر من ذلك على المونث ولا المونث

على المذكر

على المذكر فيجوز عنده ان تقول من كانت حمرا جاريتك حملا على المعنى ومن كان حمرا جاريتك حملا الاسم
على اللفظ والخبر على المعنى ولا يجوز عنده ان تقول من كانت من النسا احمر جاريتك ولا من كان
احمر جاريتك والفرا يمنع جميع ذلك لاتفاق صيغة المذكر والمونث في الحروف الاصول كاتفاق
قايم وقايمة في ذلك وما ذهب اليه الكسايي هو الصحيح لان مثل قايمة قد تقع على المذكر
كراوية وتابعة ومثل قايم قد تقع على المونث كحايض وطامث ومثل احمر لا تقع على المونث
ومثل حمرا لا تقع على المذكر وان لم يكن من لفظ واحد كامة وعبد لم يجز عند احد من
النحويين ان تقع صفة المذكر على المونث ولا المونث على المذكر فتقول من كانت امة جاريتك
حملا على المعنى ومن كان امة جاريتك حملا للاسم على اللفظ والخبر على المعنى ولا يجوز ان
تقول من كانت من النسا عبدا امتك ولا من كان عبدا امتك ومثال ما يودي فيه
حمل جميع الصلة على اللفظ في ايقاع وصف خاص بالمذكر على المونث من الصفات غير المفصول
بين مذكرها ومونثها بالتا قولك من كان احمر جاريتك هذا اخر كلام ابن عصفور وبينه
وبين كلام المصنف المخالفة من جهات احدها ان المصنف لم ينص على مسئلة من كان
يقومان اخواك ولا نبه على انها ممتنعة وذلك اما لان ذلك جايز عنده غير ممتنع
واما لانه انما ذكر ولا احال جملة الكلام على اللفظ وجملته على المعنى ولا شك ان المسيلة
المذكورة جايز فيها الحمل على اللفظ خاصة وعلى المعنى خاصة كما تقدم والممتنع كما ذكر
ابن عصفور انما هو حمل البعض على اللفظ والبعض على المعنى واما لانه اهمل التعرض الى
المسيلة المذكورة ثانيها ان المصنف لم يفرق في الصفات بين باب احمر وحمرا وبين باب

قايم وقايمة ويوحد هذا من قوله في نعت الكتاب مطلقا اي سوا افصل بين المذكر والمونث التام
لا لم يفصل ولهذا عقب ذلك بقوله خلافا لابن السراج في نحو مررت بي محسنة امك ما لها
ان نقل بن عصفور عن ابن السراج خلاف نقل المصنف عنه فان المصنف ذكر ان بن
السراج يحكم بمنع نحو مررت بي محسن امك وابن عصفور ذكر ان ابن السراج يمنع ذلك اذا عرف
هذا فالحكم ان كلام المصنف يتضمن ذكر حكم لم يتضمنه كلام بن عصفور وهو ان ثم صورة
اخري يجب فيها مراعاة المعني كما وجب في من كانت حمرا امك وهي التي حصل فيها
مراعاة اللفظ ليس نحو اعط من سالتك واعرض عن من مررت بها الا عن من مررت به وان
في كلام بن عصفور امرين احدهما ان لقايل ان يقول كيف اجاز من كان حمرا امك مع ان
فيه اتباع وصف خاص بالمونث علي المذكر لان حمرا خبر عن الضمير المذكر المستتر في كان
فلا فرق بين هذا وبين قولنا من كان احمرا امك لان كلا من حمرا واحمر واقع خبرا عن الضمير
المستتر في كان العايد علي من المخبر عنه بامك الا انهم لم يعتبروا ما ذكرته وانما لحظوا
ان مدلول من مونث بدليل الاخبار عنه بمونث واحمر خبر عن الضمير العايد علي من فكان
احمر المخبر به عن من بعينها وهو صفة مختصة بالمذكر فلم يجز وقوعه هنا وهذا بخلاف حمرا
فانها موافقة لمن في المعني فجاز وقوعها والحاصل انهم لم ينظروا الي الضمير وكان المقتضي لعدم
الاعتبار بالضمير مع كونه مذكرا كونه عايدا علي من التي معناها مونث فلم تعتبر المخالفة
بينه وبين ما اخبر به عنه في نحو قولنا من كانت حمرا امك فجوزوا ذلك دون قولنا من
كان احمر امك ثانيهما ادخاله حمرا منه وعبد في تقسيم الصفات ولبيبا بوصفين وانما

اسمان

اسمان ونحو ذلك والذي يظهر ان كلام المصنف في هذا الفصل انتقى من كلام ابن عصفور
ثم انه قد بقي من متعلقات الكلام المتقدم امور منها انه قد تقدم انه قد يحمل علي اللفظ خاصة
وقد يحمل علي المعني خاصة وقد يحمل عليهما وان البداءة بالحمل علي اللفظ حينيذ اولي قال تعالى
ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم رزقا من السموات والارض شيا ولا يستطيعون
وانه يجوز ان يبدا بالحمل علي المعني ثم يحمل علي اللفظ قال بن عصفور وهذا يعني الحمل
علي المعني ثم اللفظ باتفاق من النحويين ان وقع بين الجملتين فصل فيقول من تقومون
اليوم وينظر في امرنا اخوتك فان لم يفصل وقيل تقومون وينظر لم يجز عند الكوفيين واجاز
ذلك البصريون قالوا والسماع في الحمل علي اللفظ بعد الحمل علي المعني انما هو مع الفصل والسيرا في
ذكر ان البصريين لا يشترطون الفصل والكوفيين يشترطون ذلك واستاذ ابو علي عمر
الشلوبين عكس هذا النقل فجعل مذهب البصريين اشتراط الفصل ومذهب الكوفيين
عدم الاشتراط ومنها انه قد تقدم ان سبب الحمل علي اللفظ مراعاة اللفظ وسبب الحمل علي
المعني مراعاة المعني وذكر ابن عصفور ان سبب الحمل علي المعني عند الكوفيين مراعاة المعني
وكون اللفظ لا يمكن ظهور المعني فيه فلا يجيزون من ضربته اجمعين اخوتك بتاكيد
الضمير المنصوب علي المعني لانه يمكن ان يظهر المعني في اللفظ فيقول من ضربتهم اجمعين اخوتك
ويجيزون من ضربته اجمعون اخوتك علي ان يجعله تاكيدا للحمل علي المعني لان المعني لا يظهر
في لفظه ومذهب البصريين هو الصحيح بدليل قوله تعالى يدخله جنات تجري من تحتها
الانهار خالدين فخالدين حال من الضمير المنصوب في يدخله وقد جمع حملا علي المعني مع ان
اظهار المعني في اللفظ ممكن ومنها انه قد تقدم انه لا فرق في مراعاة لفظ من وما ومعناهما

في بين الموصولتين والشرطين والمستفهامتين وتقدم التمثيل بقوله تعالي ومن يومن بالله
ويعمل صالحًا مما وجد فيه الحمل علي اللفظ ثم الحمل علي المعني ثم الحمل علي اللفظ ومثله قوله تعالي
ومن يعش عن ذكر الرحمن نقيض له شيطانا فهو له قرين وانهم ليصدونهم عن السبيل
ويحسبون انهم مهتدون حتي اذا جانا واما من قرا جاانا علي التثنية فهو ضمير
العاشي والقرين قالوا ومما وقع فيه الحمل علي اللفظ خاصة ولا يجوز الحمل علي المعني قولهم
في التعجب ما احسن زيدًا وان كان الذي وجب التعجب صفة مونثة او صفات منفردة
وعكسه اي ما وقع فيه الحمل علي المعني ولا يجوز فيه الحمل علي اللفظ قولهم ما جات حاجتك
كانه قال اية حاجة صارت حاجتك ولكن ان تقول اما ما جات حاجتك فكلام عجيب
الموقوف فيه علي الوارد من العرب لان جات فيه بمعني صارت واستعمال جات بهذا المعني
شاذ ولعل هذا الكلام جري مجري المثل والامثال لا تغير واما ما احسن زيدًا فما فيه بمعني
شي ولهذا يقول النحاة انها نكرة تامة في هذا الموضع واذا كان كذلك فمعناها موافق للفظها
في الافراد والتذكير فلا يقال ان الحمل علي اللفظ خاصة بل الحمل علي اللفظ والمعني معًا لاتفاقهما ولنختم
هذا الكلام بمسالة وهي قد كان ابن خروف نفسه اعتبر اللفظ في الضمير والمعني في التاكيد
بجمع النفس واللفظ في الضمير المضاف اليه التاكيد فاجازها الكساي وهشام ومنعها الفرا
ص ويقع من وما شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين وموصوفًا بها علي راي وما تزاد
من خلافا للكساي ولا تقع علي غير من يعقل الا منزلة منزلته او مجامعًا له شمولا واقترانا خلافًا
لقطرب وما في الغالب لما لا يعقل وحده ولمع من يعقل ولصفات من يعقل والمبهم امره وافرد

نكرة

نكرة وقد تساويا من عند ابي علي وقد يقع الذي مصدرية موصوفة بمعرفة او شبهها في امتناع
لحاق ال ش لما ذكر ان من وما موصولتان وكانا يستعملان غير موصولتين شرع في تبيين ذلك
وفي ذكر ما تختص به احدي الكلمتين عن الاخري وختم الفصل بانسنانك وهو ان الذي قد تستعمل
مصدرية وانها توصف فيستغني بالوصف عن الصلة فالكلام اذا في ثلثة مقاصد الاول
ان من وما تقعان شرطيتين واستفهاميتين ونكرتين موصوفتين كما وقعتا موصولتين فمثالهما
شرطيتين قوله تعالي ومن يوت الحكمة فقد اوتي خيرًا كثيرا وما تفعلوا من خير يعلمه الله
وما تفعلوا من خير فلن تكفروه ومثالهما في الاستفهام قوله تعالي ومن اصدق من الله
حديثًا وما تلك بيمينك يا موسي ومثالهما نكرتين موصوفتين قولهم مررت بمن معجب لك
اي بانسان معجب لك ومنه قول الشاعر • الارب من تغتشه لك ناصح ومومتن بالغيب
غير امين • وقول الاخر • ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال • ما بمنزلة
شي وتكره النفوس صفة له والعايد محذوف التقدير رب شي تكرهه النفوس من الامر ولا
يكون ما هذه هي الكافة لان تلك حرف فلا يعود عليها ضمير • فما نكرة لانها دخلت عليها رب ووقعت علي
علي من يعقل لان الموضع موضع عموم وظاعن خبر مبتدا مضمر وانشد وايضا علي ذلك
• سالكات سبيل قفرة بدي ربما ظاعن بها ومقيم • فما بمنزلة انسان ووقعت علي
من يعقل لان الموضع موضع عموم وظاعن خبر مبتدا مضمر ومقيم معطوف عليه والجملة في
موضع صفة التقدير رب انسان هو ظاعن تعلمه الي احبته الذين ظعنوا عن هذه
البلدة ومقيم بجسمه فيها ولا يكون ما كافة لان رب التي لحقتها ما الزايدة لا تدخل

على الجملة الاسمية ولعود الضمير عليها ثم اعلم ان الكسايي يدعي ان العرب لا تستعمل من
نكرة موصوفة الا بشرط وقوعها في موضع لا يقع فيه الا النكرة نحو قولك رب من عالم
اكرمت ورب من اتاني احسنت اليه اي رب انسان اتى الي احسنت اليه ومنه
قول الشاعر ربّ من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع وقد رد عليه بقول الشاعر
فكفى بنا فضلا على من غيرنا حبّ النبي محمد ايانا صلى الله عليه وسلم فانه روي بخفض غير نعتا لمن وَمَا
المقصود الثاني ففيه مسايل الاولى انها تقع صفة دون من واليه الاشارة بقوله
ويوصف بها على راي قال المصنف واختلف في ما من نحو قولهم لامر مّا جدع قصيرٌ انفه
فالمشهور انها حرف زايدة منبه على وصف مراد لا يليق بالمحل قال قوم هي اسم موصوف
به والاول اولى لان زيادة ما عوضا من محذوف ثابتة في كلامهم من ذلك قولهم اما
انت منطلقا انطلقت فزادوا ما عوضا من كان ومن ذلك قولهم حيثما تكن اكن
فزادوا ما عوضا من الاضافة وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود ما الا وهي
مردوفة بمثل كقولهم مررت برجل اي رجل وانما شاة كل شاة وهذا رجل ما شيت
من رجل فالحكم عليها المذكورة بالاسمية واقتضا الوصفية حكم بلا نظير له فوجب
اجتنابه انتهى والمغاربة اثبتوا وقوعها صفة قال ابن عصفور ومثال كونها صفة
قولك فعلت هذا لامرٍ ما اي لامر عظيم فما لابهامها ضمنت معنى عظيم لان العرب تستعمل
الابهام في موضع التعظيم كقوله تعالى فغشيهم من اليم ما غشيهم وكقوله تعالى الحاقة
ما الحاقة ومن كلامهم لامرٍ ما جدع قصير انفه اي لامر عظيم ومنه ما يسوّد من يسود

اي بامر

اي بامر عظيم قال ولا يمكن ان تكون زايدة لان زيادتها اولا واخرا يقبل وسقوطها لا
قولهم افعله اثرا ما اي اثرا له على غيره وانها تعطي التعظيم ولا تستعمل نعتًا الا اذا قصد به ولو كانت
زايدة لم تكن في الكلام معنى التعظيم وجعلها ابن السيد بعد ان حكم بوصفيتها ثلاثة اقسام قسم يراد
به التعظيم ومنه انشاد سيبويه لامر ما يسود ومنه قول القايل وحديث مّا على قصره اي حديث
طويل وان كان قصيرا وقسم يراد به التحقير كقولك لمن سمعته يفتخر بما اعطاه وهل اعطيت الا عطية مّا
وقسم يراد به التنويع نحو ضربته ضربا مّا اي نوعا من الضرب ومنه قول العرب افعله اثرا مّا كانه قال
نوعا من الايثار واثرا مصدر جا على فاعل الثانية ان من قال الكسايي بجواز زيادتها واستشهد بقول
الشاعر يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت عليه وليتها لم تحرم قال المصنف ولا حجة فيه لوجهين
احدهما ان الرواية المشهورة يا شاة ما قنص بزيادة ما والثاني ان من على تقدير صحة الرواية يحتمل ان
تكون نكرة موصوفة بقنص على تقدير يا شاة رجل قنص اي ذي قنص ويحمل على هذا راجح لانه تقدير شايع
امثاله باجماع اذ ليس فيه الا حذف مضاف واقامة المضاف اليه مقامه وامثال ذلك كثيرة بخلاف
ما ذهب اليه الكسايي فانه لم يثبت مثله دون احتمال فوجب اجتنابه الثالثة الشايع الرابع
ان من لمن يعقل وان ما لما لا يعقل ثم ان في كل خلافا اما من فالقول بانها تقع على غير العقل منفي
واقتصر المصنف على نسبة هذا القول لقطرب فقال وزعم محمد بن المستنير الملقب قطربا ان من تقع على
من لا يعقل دون اشتراط ما يصحح ذلك وجعل منه قوله تعالى ومن لستم له برازقين وهذا القول
غير مرضي اذ لا دليل عليه ولا محوج اليه انتهى ووجه الدلالة لقطرب من الاية الشريفة ان المراد بمن لا
تخلف الاوثان والاصنام وهذا الاستدلال لا يتم لاشتراك العاقل وغير العاقل من لا يخلق اذ قد عبد

من دون الله من يعقل ايضا كما عبر بمن لا يعقل وسيأتي ان من يستعمل لغير العاقل اذا خالط من يعقل
والحق انها مختصة بمن يعقل وانما تستعمل فيما لا يعقل مجازا في الحالتين احدهما اذا نزل منزلة من يعقل كقوله
تعالى ومن اضل ممن يدعو من دون الله من لا يستجيب له فعبر بمن عن الاصنام لتنزيلها منزلة من يعقل
ومنه قول الشاعر • بكيت الي سرب القطا اذ مررن بي فقلت ومثلي بالبكا جدير • اسرب القطا
هل من يعير جناحه لعلي الي من قد هويت اطير • وقال امرؤ القيس • الا عم صباحا ايها الطلل
البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي • فاطلق من على سرب القطا وكذا على الطلل لما نزلا
منزلة من يعقل لما نوديا وخوطبا الثانية اذا جامع من يعقل بشمول واقتران اما الشمول
فكقوله تعالى الم تر ان الله يسبح له من في السموات والارض وكقوله تعالى ومنهم من يمشي على رجلين لان
الماشي على رجلين عاقل كالانسان وغير عاقل كالطاير واما الاقتران فكقوله تعالى والله خلق كل
دابة من ما فمنهم من يمشي على بطنه ثم قال تعالى ومنهم من يمشي على اربع قال ابن الضايع قوله تعالى
فمنهم من يمشي على بطنه مما غلب فيه من يعقل على ما لا يعقل لاختلاطهما وذلك ان كل دابة هنا يعم
العاقل وغيره فغلب من يعقل فقيل فمنهم لان هم ضمير العاقلين فلما كان المذكور بعد منهم بعض هذا
الضمير الذي هو العاقل عبر عنه بلفظ من يعقل ايضا تتميما للتغليب انتهى وانما اقتصر المصنف
انما تقع على العاقل لكونه ذلك قليلا ويدل على هذا قوله وما في الغالب لما لا يعقل قال واحترزت بالغالب
من نحو قوله تعالى ما منعك ان تسجد لما خلقت بيدي ومن نحو قول العرب سبحان ما سخركن لنا
والذي ذهب اليه المصنف من ذلك هو راي ابن خروف وزعم انه مذهب سيبويه وهو مذهب ابي عبيدة
وابن درستويه ومكي واستدلوا بما استدل به المصنف وبقول العرب سبحان ما سبح الرعد بحمده وبقول

الله تعالى والسما وما بناها والارض وما طحاها ونفس وما سواها وبقوله تعالى ولا انتم عابدون ما
اعبد وقدرتا والمخالفون هذه الادلة تجعل ما مصدرية فقالوا التقدير بما منعك ان تسجد لخلقي
اي لمخلوقي ولا اعبد عبادتكم اي معبودكم ولا يخفى ما في هذا من التكليف وكذا قالوا التقدير والسما
وما بنايها او طحوها وتسويتها قالوا والضمير في بناها وما بعده عايد على الله تعالى وان لم يتقدم
له ذكر لان ذلك معلوم من السياق والتكلف في هذا التقادير غير خفي وقال ابن الصايغ في اعبد ما تعبدون
ان ذلك من باب المقابلة يعني انه جا في مقابلة لا اعبد ما تعبدون وقد يجوز عند المقابلة ما بلة
ما لا يجوز ابتدا وهو كثير في القران العزيز وكلام العرب انتهى ثم يجي ما لما لا يعقل وحده كثيرا
وذكر المصنف انها تستعمل للعاقل اذا اقترن الي غير العاقل ولصفات من يعقل للمبهم امره اما
الاول فكقوله تعالى يسجد ما في السموات وما في الارض من دابة واما الثاني فكقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النسا وهذه عبارة الفارسي وعبر المغاربة عن ذلك بان ما تقع على
انواع من يعقل ومثلوا له بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النسا المراد الطيب وهذه العبارة
اولى واما الثالث فكقولك وانت ترى شبحا تقدر انسانيته لم تدر اذكر هو ام انثى ومنه
قوله تعالى وعدم انسانيته ابصر ما هناك قال المصنف وكذا لو علمت انسانيته ولم تدر
اذكر هو ام انثى ومنه قوله تعالى اني نذرت لك ما في بطني المسئلة الرابعة ان ما افردت
نكرة قال المصنف واردت افرادها نكرة اخلاها من صفة ومن تضمن معنى شرط او
استفهام وذلك في ثلثة اماكن وهي باب التعجب نحو ما احسن زيدا لعمرو ونبئس على راي معني
في نحو قوله تعالى ان تبدوا الصدقات فنعما هي وقولهم اني مما ان افعل اي من

من امران افعل اي من امر فعلي قال الشاعر الا اقتنا بالزاهريه اني علي لنائي مما ان

الم بها ذكرا ان افعل فهذا تاويلها عند قوم والصحيح غير ذلك والذي ذكره في باب نعم وصححه ان

ما في نعما فاعله وانها اسم تام معرفة وان هذا ظاهر قول سيبويه قال وندر تمامها معرفة هنا

كما ندر تمامها نكرة في باب التعجب قال ابن خروف وتكون ما تامة معرفة بغير صلة نحو دققته

دقا نعما انعما قال سيبويه اي نعم الدق ونعما هي اي نعم الشي ابداوها ونعما صنعت اي نعم الشي

شي صنعت هذا كلام ابن خروف معتمدا علي كلام سيبويه وسبقه اليه السيرافي وجعل نظيره

قول العرب اني مما ان اصنع اي من الامران اصنع فجعل ما وحدها في موضع الامر ولم يصلها بشي

وتقدير الكلام اني من الامر صنعي كذا وكذا فالياء اسم اني ومن الامر خبره وصنعي مبتدا ومن الامر خبر صنعي والجملة

في موضع خبر ان هذا كلام السيرافي قال المصنف ويقوي تعريف ما في نحو مما ان اصنع كونها مجرورة

بحرف بحرف به وتعريف ما كان كذلك او تخصيصه لازم بالاستقرا وكلام السيرافي يوافق كلام

سيبويه فانه رحمه الله تعالي قال ونظير جعلهم ما وحدها اسما قول العرب اني مما ان اصنع

اي من الامران اصنع فجعل ما وحدها اسما ومثل ذلك غسلته غسلا نعما اي نعم الغسيل

فقدرها بالامر وبالغسل ولم يقدرها بامر وغسل فعلم انها عنده معرفة انتهي واذا تقرر هذا

علم ان ما لم تفرد نكرة الا في باب التعجب وذلك علي راي سيبويه من خالفه ونبه بقوله وقد تساويها

من الي ان من قد تساوي ما في وقوعها نكرة غير موصوفة ولا مضمنة شرطا ولا استفهاما كما قال

المصنف وهذا مما انفرد به ابو علي الفارسي وحجته قول الشاعر وكيف ارهب امرا او اراع به

وقد زكات بشر بن مروان ونعم من هو في سر واعلان فمن

فمن الثانية في موضع نصب علي التمييز وفاعل نعم مضمر مفسر بمن كما فسر بما في نعما وهو مبتدا خبره

الجملة التي قبله وفي سر واعلان تتعلق بنعم والصحيح فيها ذهب اليه وبيان ذلك مستوفي في

باب نعم وبيس واما المعمد الثالث فهو ان الذي قد تخرج عن الاسمية وقد يستغني عن الصلة بالوصف

قال المصنف حكي ابو علي في الشيرازيات عن ابي الحسن عن يونس وقوع الذي مصدرية غير محتاجة

الي عايد تاويل علي ذلك قوله تعالي ذلك الذي يبشر الله عباده قال ابو علي ويقوي

هذا انها جاءت موصوفة غير موصولة انشد الاصمعي حتي اذا كانا هما اللذين مثل الجديلين

المحلجين فنصب مثل الجديلين وجعله صفة للذين قال ابو علي ويجي قوله تعالي كالذي

خاضوا علي قياس قول يونس فيكون التقدير وخضتم كخوضهم فلا يعود الي الذي شي لانها في

مثل هذا حرف قلت حاصل كلام ابي علي ان الذي علي ثلاثة اقسام موصولة وموصوفة مستغنية

بالصفة عن الصلة ومصدرية محكوم بحرفيتها وهذا المذهب هو ايضا مذهب الفرا وهو

صحيح وبه اقول واجاز الفرا في قوله تعالي تماما علي الذي احسن ان تكون الذي مصدرية

والتقدير تماما علي احسانه اي علي احسان موسي عليه السلام واجاز ان تكون الموصوفة

والتقدير تماما علي احسن علي ان احسن افعل تفضيل قال لان العرب تقول مررت

بالذي خير منك ولا تقول مررت بالذي اخيك وبالذي مثلك اذا جعلوا صفة الذي معرفة او نكرة لا

يدخلها الالف واللام جعلوها تابعة للذي انشد الكسايي ان الزبيري الذي مثل الحلم مشي

باسلابك في اهل الحرم قلت وهذا الذي انشده الكسايي مثل الذي انشده الاصمعي

من قول الاخر حتي اذا كانا هما اللذين مثل الجديلين المحلجين وحكي الفرا عن

عن بعض العرب ابوك بالجارية الذي يكفل وبالجارية ما يكفل والمعنى ابوك بالجارية كفالته
وهذا صريح في ورود الذي مصدريه ومنه قول عبد الله بن رواحة رضي الله تعالى عنه فثبت
الله ما اتاك من حسن في المرسلين ونصرا كالذي نصروا اي ونصرا كنصرهم ومثاله قول جرير
يا ام عمرو جزاك الله مغفرة ردي على فوادي كالذي كان ومثاله قول ابن ابي ربيعة
لو انهم صبروا عنا فتصرفه منهم اذا لكثيرنا كالذي صبروا ومثاله قول الاخر دعاني
ابو سعد واهدى نصيحة الي ومما ان يعز النصايح لاجزر لحمي كلب نبهان كالذي دعا القاسطي
حنفه وهو نازح انتهى كلام المصنف وقد ضعف ما ذهب اليه يونس بان الذي ثبتت
اسميته من وجوه كثيرة فلا يثبت حرفيته الا بدليل قاطع والجواب عما استدل به ان
التقدير في الاية الشريفة ذلك الذي يبشر الله عباده واصله يبشر به فلما اصار
منصوبا حذف واما وخضتم كالذي خاضوا وهذا التقدير ممكن في الابيات التي انشدها اي
ونصرا كالنصر الذي نصروه والعايد محذوف وكذا الصبر كالذي صبروا اي كالصبر الذي
صبروه واما قول بعض العرب ابوك بالجارية الذي يكفل فالذي على حالة موصوف وبالجارية
متعلق بمحذوف يدل عليه الذي يكفل التقدير ابوك كفيل بالجارية الذي يكفل او على اضمار اعني
وان كان اعني لا يتعدى في اصل الوضع بالبا واما ابوك بالجارية ما يكفل فما مصدرية وبالجارية
متعلق بمصدر محذوف التقدير ابوك كفالته بالجارية ما يكفل كقول الشاعر وبعض الحلم عند الجهل
للذلة اذعان اي اذعان للذلة اذعان واما ردي على فوادي كالذي كان فتاويله كالفواد
الذي كان والشي يشبه بنفسه باعتبار حالين واما قوله كالذي دعا القاسطي حنفه فالمعنى وقد روع

كما دعا

كما دعا فالقاسطي مفعول بدعا وحنفه فاعل بدعا ولا عايد على الذي لانه حرف وخرجه الشيخ على ان
كالذي دعا القاسطي في موضع نعت لمصدر محذوف والذي صفة للدعا التقدير دعاني ابو سعيد
دعا مثل الدعا الذي دعا القاسطي ففي دعا ضمير يعود على الذي وجعل الدعا داعيا على حد قولهم
شعر شاعر وحنفه خبر مبتدا محذوف وهو جواب سوال مقدر كانه قيل ما الذي دعاه فقيل هو
حنفه واما ما ذهب اليه ابو علي وقال المصنف انه مذهب الفراس ان الذي قد يستغنى الصلة
عن الصلة فهو مذهب الكوفيين ولا يخفى ضعفه واجاب البصريون عن البيتين المستشهد بهما
بان الصلة محذوفة لفهم المعنى التقدير الذي عادا مثل الجدلين والذي عاد مثل الحلم والحال
الباقية من تمه الجملة المحذوفة وزعم الكوفيون ايضا ان مثلا يقع صلة للموصول استدلالا بالبيتين
السابقين وهو بنا منهم على ان مثلا يستعمل ظرفا وقد علمت ان الصلة في البيتين محذوفة واذا كان
كذلك في حجة لهم فيما استدلوا به **ص فصل** وتقع اي شرطيه واستفهامية وصفة
لنكرة مذكورة غالبا وحالا لمعرفة ويلزمها في هذين الوجهين الاضافة لفظا ومعنى الى ما يماثل
الموصوف لفظا ومعنى او معنى لا لفظا وقد يستغنى في الشرط والاستفهام بمعنى الاضافة ان
علم المضاف اليه واي فيهما بمنزلة كل مع النكرة وبمنزلة بعض مع المعرفة ولا تقع نكرة موصوفة
خلافا للاخفش وقد يجيزون انثها في الاستفهام ويضافان الى النكرة بلا شرط والى المعرفة بشرط
افهام تثنية او جمع او قصد اجزاء وتكريرها عطفا بالواو **ش** كلامه في هذا الفصل واضح
ومثال وقوع اي شرطا قول الشاعر اي حين تلم بي تلق ما شيت من الخير فاتخذني خليلا
ومثال وقوعها استفهاما قوله سبحانه وتعالى فاي الفريقين احق بالامن وقول ابن مسعود رضي

الله تعالى عنه للنبي صلى الله عليه وسلم اي الاعمال احب الى الله تعالى قال الصلاة على وقتها ومثال

وقوعها صفة لنكرة قول الشاعر دعوت امرأً اَيَّ امرئٍ فاجابني وكنت وإياه ملاذاً وموئلا

واشار بقوله مذكوراً غالباً الى ان نكرة الموصوفة بأي قد لا تذكر وهو نادر كقول الفرزدق

اذا حارب الحجاج اي منافق علاه بسيف كلما هز يقطع اراد منافقاً اي منافق ومثال وقوعها

حالا لمعرفة قول الشاعر فاومأت ايما ايماء الى الخير فلله عينا حبتر ايما فتى ولا يستغني اي

في هذين الاخيرين عن الاضافة لفظاً ومعنى الى نكرة تماثل ما هي له لفظاً ومعنى نحو دعوت امرأً

اي امرئٍ او معنى لا لفظاً نحو دعوت امرأة اي فتى ويتعين ذلك يعني اضافتها الى مماثل

معنى لا لفظاً اذا كانت حالا كالبيت المتقدم فأما في الشرط والاستفهام فيجوز استغناؤها

بنية ما اضيف اليه عن لفظها ان كان المضاف اليه معلوماً كقوله تعالى ايّاً ما تدعوا فله الاسماء

الحسنى هذا مثال حذف المضاف اليه في الشرط ومن حذفه في الاستفهام قول ابن مسعود رضي

الله عنه ثم اي قال بر الوالدين قلت ثم اي قال الجهاد في سبيل الله واي فيهما اي في الشرط

والاستفهام مع النكرة بمنزلة كل ومع المعرفة بمنزلة بعض ولهذا انها في التنكير اي رجلين

اتيا واي رجال ذهبوا وقيل في التعريف فيثنى الضمير ويجمعه كما يفعل حين تقول كل رجلين

اتيا وكل رجال ذهبوا وقيل في التعريف اي الرجلين اتى واي الرجال ذهب كما تقول بعض الرجلين

اتى وبعض الرجال ذهب واجاز الاخفش وقوع اي نكرة موصوفة نحو قولك مررت باي كريم

ولا حجة له الا القياس على ما ومن في قول العرب رغبت فيما خير مما عندك وكفى بنا فضلا

على من غيرنا والقياس في مثل هذا ضعيف واشار بقوله وقد حذف ثانيهما في الاستفهام

الي قول

الي قول الفرزدق تنظرت نصراً والسماكين ايهما علي من الغيث استهلت مواطره هذا كله كلام

المصنف ثم قال ربنا او قولي والى المعرفة بشرط افهام تثنية او جمع ما اضيف الى مثنى لفظاً ومعنى

والى مثنى معنى لا لفظاً والى جمع لفظاً ومعنى والى جمع معنى لا لفظاً نحو اي الرجلين افضل واي

الرجال افضل وايهما اكرم وايهم اكرم فان كان المعرفة التي اضيف اليها اي مفردة اللفظ

والمعنى لم يضف اليها اي المقصود اجراؤها نحو أَيُّ ثوبك بلي او معطوفاً عليها بالواو ومثال لها

كقول الشاعر فلئن لقيتك خاليين لتعلمن اني واَيّك فارس الاحزاب قال الشيخ ونقص

المصنف ان يكون اي مضافة الى المفرد المعرفة جنساً او معطوفاً عليه غيره بالواو ومثال

ذلك اي الدينار دينارك وأَيُّ البعير بعيرك ومثال المعطوف اي زيد وعمرو وجعفر قام قال

ونص اصحابنا عليهما ثم قال ويمكن اندراج ذلك تحت قوله او جمع لان اسم الجنس هنا يراد به

الجمع وكذا ان اي زيد وعمرو وجعفر هو في معنى ايها ولا يرقام ص فصل

من الموصولات الحرفية أن الناصبة مضارعاً وتوصل بفعل متصرف مطلقا ومنها انّ وتوصل

بمعمولها ومنها كي وتوصل بمضارع مقرونة بلام التعليل لفظا وتقديرا ومنها ما وتوصل

بفعل متصرف غير امر وتختص بنيابتها عن ظرف زمان موصوله في الغالب بفعل ماضي اللفظ مثبت

او منفي بلم وليست اسما فتفتقر الى ضمير خلافا لابي الحسن وابن السراج وتوصل بجملة

اسمية على راي ومنها لو التالية غالبا مفهم تمن وصلتها كصلة ما في غير نيابة وتغني

عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفاء ش لما انهى الكلام على الموصول الاسمي

شرع في الموصول الحرفي ونظمها في هذا الفصل وختمه بلو وهي ان لو قد يتمنى بها ثم انه ذكر

ان الموصولات الحرفية خمسة وهي ان الناصبة للفعل وان المؤكدة وكي وما ولو وسنذكر ان بعضهم لم يعد
ما موصولا حرفيا بل يدعي انها باقية على اسميتها واما لو فاثبت كونها موصولا حرفيا جماعة ووافقهم
المصنف كما سياتي قال المصنف قد تبين من كلامي اول هذا الباب ان الموصولات الحرفية هي التي
تقوم بصلاتها مقام مصدر والحاجة الان داعية الى تعيينها فمنها ان وقيدت بنصبها
المضارع احترازا من التي اصلها ان نحو علم ان سيكون ومن الزائدة نحو فلما ان جاء البشير
ومن التفسيرية نحو فاوحينا الى موسى ان اضرب بعصاك البحر ولهن موضع يذكرن فيه وكذا المخففة
لاستيفا القول فيها موضع اخر والذي دعت الحاجة اليه هنا كيفية وصلها وبيان
ما توصل به فذكرت انها توصل بفعل متصرف مطلقا ليتناول ذلك المضارع المتصرف نحو اريد
ان تفعل والماضي المتصرف نحو عجبت من ان قمت والامر المتصرف نحو ارسلت اليه بان
افعل وقرنتها بالباء بعد ارسلت ليلا يتوهم تجردها من الباء انها التفسيرية وعلم بذكر المتصرف
قيدا لما يوصل ان انها لا توصل بما لا تصرف له من مضارع كينبغي في لغة من اثبته ولا ماض كعسى ولا
امر كهلم في لغة بني تميم واذا تقرر هذا علم ان الواقعة في قوله تعالى وان عسى ان يكون
قد اقترب اجلهم وان ليس للانسان الا ما سعى مخففة من الثقيلة واسمها محذوف والجملة
بعدها خبرها انتهى وقال الشيخ لا تقوى عندي وصل ان بفعل الامر لوجهين احدهما
انها اذا سبكت من ان وفعل الامر مصدر فات معنى الامر المطلوب والمدلول عليه بالصيغة
ففرق بين كتبت اليه بالقيام وكتبت اليه بان قم والثاني انه لا يوجد من لسان العرب يعجبني
ان قم ولا اعجبت ان قم ولا عجبت من ان قم وكون ذلك مفقودا في لسانهم دليل على انها

لا توصل

لا توصل بفعل الامر قال وانما ما حكى سيبويه من قولهم كلاما منهم كتبت اليه بان قم فالباء زائدة
مثلها في لا تقرآن بالسور انتهى وفيما قاله نظر اما الوجه الثاني فالاستدلال به ظاهر
الفساد لانه لا معنى لقولك يعجبني ان قم ولا عجبت ان قم لانه انما يعجب او يعجب مما يمكن ان يكون
له خارج والطلب انشاء والانشاء لا خارج له واما الوجه الاول فقد اجيب عنه بان
فوات معنى الامر في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع لا مر عند التقدير بالمصدر كفوات
معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والموصولة بالمضارع عند التقدير المذكور
وما ذكره المصنف ينتقض بما حكاه سيبويه عن العرب وهو كتبت اليه بان قم وحكم الشيخ
بزيادة الباء غير مرضي منه لان حروف الجر ولو كانت زائدة انما تباشر الاسماء الصريحة او المؤولة
ثم قال المصنف ومثال وصل كي مقرونة لفظا جئت لكي اراك ومثالها مقرونة تقديرا
جئت كي اراك ولا يتعين كون كي مصدرية الا وهي مقرونة باللام لفظا واما اذا لم تقترن
باللام لفظا فيحتمل ان تكون مصدرية واللام مقدرة كما تقدر مع ان في نحو جئت ان اراك
ويحتمل ان تكون حرف جر بمعنى اللام ويكون الفعل بعدها منصوبا بان مقدرة فاذا اقترنت باللام
لم يجز ان يكون معناها اياها لئلا يلزم دخول حرف جر على حرف جر واما قول الشاعر فقالت اكل الناس
اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا فكي فيه حرف جر لا حرف مصدري لئلا يلزم دخول
حرف مصدري على حرف مصدري وقد اجاز الفراء ذلك وجعل احدهما مؤكدا للاخر وابين منه في ذلك
قول الشاعر اردت لكيما ان تطير بقربتي فتتركها شنا ببيداء بلقع فجمع بين اللام وكي وان وهذا
لا يحتمل فيه من احد امرين مستغربين اما ان يكون كي مصدرية فيلزم اجتماعها مع ان وهما حرفان

مصدريان واما ان يكون حرف جر فيلزم اجتماعهما مع اللام وهما حرفان الا ان اجتماع حرفان مصدريين
اسهل من اجتماع حرفي جر   ولو كان موصولا كقراءة زيد بن علي رضي الله تعالى عنه خلقكم والذين من قبلكم
فاكد الذين بمن وكقول معوية رضي الله تعالى عنه ان الذين للمولي ادخلتم ثغرا لولا بوادر زبر اقود ارعاد
فكذا التوكيد بما له شبه بالاسما من الحروف فما اشبه له بها الحروف الجر وهو يحتمل من في الاية الكريمة والاولي
في البيت خبر مبتدا مضمر هو وصنع صلة للذين واشرت بالتثنية علي ان كي لا تخلو من لام التعليل الي انها
لا تتصرف تصرف ان فان ان تبتدا بها ويكون فاعله ومفعوله ومضافا اليها ومجرورة باكثر حروف الجر وكي
لا تقع الا مجرورة باللام او مقدرا معها اللام واما ما المصدرية فتوصل بفعل متصرف غير امر وكثيرا ما
يكون ماضيا كقوله تعالى ضاقت عليهم الارض بما رحبت وقال الشاعر يسر المرء ما ذهب الليالي وكان
ذهابهن له ذهابا   وتقع هي وصلتها موضع ظرف الزمان كقولك حجر ما دمت واجدا اي مدة دوامك
واجدا ولا يشاركها في هذا الاستعمال غيرها وقد اجاز الزمخشري مشاركة ان اياها في ذلك وجعل من ذلك
قوله تعالى الم تر الي الذي حاج ابراهيم في ربه ان اتاه الله الملك اي وقت ان اتاه الله الملك والذي ذهب
اليه غير جائز عندي لان استعمال ان في موضع الظرف المعرف لا يعترف به اكثر النحويين فالتعلق بمجمع عليه وهو
ما يليق في هذا الموضع فلا يعدل عنه واستعمالها في موضع الظرف التعريف لا يعترف به اكثر النحويين ولا ينبغي
ان يعترف به لانه كل موضع ادعي فيه ذلك صالح للتعليل والقول به موقع في اللبس واجاز الزمخشري ايضا
في ان لا ان يصدقوا ما اجازه في ان اتاه الله الملك وان يكون حالا كانه قبل مسلمة الي اهله الا متصدقين
وهذا التقدير موافق للمعنى والاستعمال المجمع على مثله اذ ليس فيه الا حذف حرف جر داخل على ان وهو
مطرد بخلاف ما ادعاه الزمخشري وقد استشهد بعضهم على وقوع ان وصلتها موقع ظرف الزمان بقول

الشاعر

الشاعر فقالت لها لا تكحيه فانه لاول اسهم ان يلاقي مجمع   وزعم المستشهدون به ان معناه
لاول اسهم زمان ملاقاته مجمعا ولا حجة فيه لامكان ان يكون التقدير موافق للمعني مع
الاتفاق على كثرة نظايره وهو اولي واذا وقعت ما المصدرية موضع الظرف لم توصل في
الغالب الا بفعل ماضي اللفظ مثبت او منفي بلم كقول الشاعر ولن يلبث الجهال ان يتهضموا
اخا الحلم ما لم يستعن بجهول   وقد يوصل بمضارع كقول الشاعر تطوف ما تطوف ثم ياوي ذوو
الاموال منا والعديم   الي حفر اسافلهن جوف واعلاهن صفاح مقيم   واشار المصنف
بقوله وليست اسما الي اخره الي ان في ما المصدرية خلافا وان مذهب الجمهور انها حرف ومذهب
الاخفش وابن السراج قبل وجماعة من الكوفيين انها اسم فاذا قلت اعجبني ما قمت فتقديره
عند سيبويه والجمهور قيامك وتقديره الاخفش ومن وافقه القيام الذي قمته ويدعو   ن
حذف العايد وقد رد عليهم بوصلها بليس في قوله بما لستما اهل الخيانة والغدر قالوا
فلا يسوغ تقديرها بالذي لعدم الرابط ثم اشار بقوله وتوصل بجملة اسمية علي راي الي ان
ما قد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر واصل خليلك ما التواصل ممكن فلانت او هو
عن قريب ذاهب   وقول الاخر نعمهم ابا حسان ما انت عالم بس   وهذا راي طايفة
منهم الاعلم واختلف قول ابن عصفور فمرة اجاز ومرة منع قال المصنف وقد توصل
بمضارع المصدرية غير الظرفية كقول الشاعر والمنته اسباب تقربها كما تقرب الوحشية
الذرع • وقد توصل بجملة اسمية كقول الشاعر   احلامكم لسقام الجرح [الجهل] شافية
كما دماؤكم تشفي من الكلب   وقول الاخر   اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك

كما انعام المجالس   والحكم على ما هذه بالمصدرية اولى من جعلها كافة لانها اذا كانت
مصدرية كانت هي وصلتها في موضع جر بالكاف في البيت الاول وباضافة الظرف في البيت
الثاني ولم يعرف شي عما هو له ثابت بخلاف الحكم بان ما كافة وايضا فان النظر يقتضي ان
تكون ما المصدرية لكثرة استعمالها وعدم عملها غير مقصورة على الوصل بالفعل بخلاف ان
وكي ولو فينبغي ذلك لو المصدرية لقلة استعمالها فان الحاجة الى اختلاف المصحوب
في صلة وغيرها دون كثرة استعمال غير مناسبة وايضا فمن مواقع ما المصدرية النيابة عن
وقت واقع ظرفا والوقت الواقع ظرفا قد يضاف الى جملة اسمية كما يضاف الى جملة فعلية
فاذا وصلت ما بكلتا الجملتين حين وقوعها موقع ذلك الوقت سلك بها سبيل ما وقعت
موقعه فكان الحكم بجواز وصلها بجملة اسمية راجحا على الحكم بمنعه وهذا على تقدير عدم ذلك
مسموعا فكيف وقد ظفرت به في البيتين السابق ذكرهما واذا ثبت وصل ما المصدرية النائبة
عن ظرف بجملة اسمية لم يستبعد وصلها بها اذا لم تكن نائبة عن ظرف انتهى وهو كلام حسن واستدلال
جيد واما لو المصدرية فعلامتها ان يصلح في موضعها ان واكثر وقوعها بعدما يدل على تمنٍّ كقوله
تعالى يود احدهم لو يعمر الف سنة وقد تكون غير مسبوقة بتمنٍّ وعند ذلك احترز المصنف
بقوله غالبا قبل قوله مفهم تمنٍّ وذلك كقول قتيلة   ما كان ضرك لو مننت وربما من الفتى
وهو المغيظ المحنق   وكقول الاخر   لقد طوف في الافاق حتى ليت وقد اتى لي لواسد   وكقول
الاخر   وربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الحزم لو عجلوا   ولا يوصل لو المصدرية الا بفعل
متصرف ماض ومضارع وهذا مراد المصنف بقوله وصلتها كصلة ما في غير نيابة وقد فهم الشيخ

هذا

هذا الموضع فهما عجيبا وحمله على غير مراد المصنف مع تصريح المصنف بمراده في شرحه ثم انه اورد
عليه ما يقتضي ذلك الفهم ايرادا وهو ساقط لترتيبه على الفهم المخالف لمراد المصنف والناظر
اذا وقف على شرح الشيخ حقق ما قلته قال المصنف واكثر النحويين لا يذكرون لو في الحروف
المصدرية وممن ذكرها الفرا وابو علي ومن المتاخرين التبريزي وابو البقا وقال ابو علي
في التذكرة وقد حكي قراءة بعض القراء ودوا لو تدهن فيدهنوا بنصب فيدهنوا حملا
على المعنى كانه قال ودوا ان تدهن فيدهنوا كما حمل اولم يروا ان الله الذي خلق السموات
والارض ولم يعي بخلقهن بقادر على اوليس بقادر ثم قال بعد فان قيل كيف دخلت
لو المصدرية على انّ في نحو فلو انّ لنا كرة فالجواب من وجهين احدهما ان لو داخلة على
ثبت مقدرا رافعا لانّ فلا يلزم من ذلك مباشرة حرف مصدري لحرف مصدري الثاني
ان يكون هذا من باب التوكيد اللفظي وهو من احسنه لانه توكيد كلمة بما يوافقها معنى
دون لفظ وهو اجود من التوكيد باعادة اللفظ بعينه ومنه توكيد السبل بالفجاج في
قوله تعالى لتسلكوا منها سبلا فجاجا ومنه توكيد الذين بمن في قراءة زيد بن علي والذين
من قبلكم ولتفضل هذا النوع من التاكيد على على اعادة اللفظ بعينه كان قولك زيد
كمثل عمرو شايعا مستحسنا في النظم والنثر بخلاف زيد ككعمرو فانه مخصوص بالضرورة
كقوله وصاليات ككما يؤثفين وقد اجتمعت لو وان المصدريتان في قول علي رضي الله عنه
مخاطبا لعامله ما كان عليك ان لو صمت لله اياما وتصدقت بطائفة من طعامك محتسبا انتهى
كلام المصنف وقد باشرت لو المصدرية ان في قوله تعالى وما عملت من سوء تود لو ان بينها

وبينه امرا بعيدًا ومن الامثلة الاصرح في الدلالة على مصدرية لو من الامثلة الشريفة التي اوردها
المصنف وذلك لتقدم يود عليها ثم الجواب عن المشاركة في يود لو ان بينها وبينه كالجواب
عن المباشرة في فلو ان لنا كرة واعلم ان من لم يثبت مصدرية لو جعلها في الشواهد المتقدمة
الامتناعية فقال في يود احدهم لو يعمر ان مفعول يود محذوف وان جواب لو محذوف
وان التقدير يود احدهم التعمير لو يعمر الف سنةٍ لسرّه ذلك وتخرج بقية الشواهد
على نحو ذلك ولا يخفي ما في هذا التخريج من التكليف والقول بمصدرية لو اسهل منه اذ لا
مانع يمنعه من جهة الصناعة النحوية ولا كلفة فيه بل هو الظاهر وبقي هاهنا التنبيه
على شي وهو ان قول المصنف مفهم تمنٍ يشمل وَدّ واحبّ واثر وتمنى واختار ثم انه لم يمثل
الا بود ويود قبل ولم يسمع من مفهم التمني في غير ود ويود وربما يشعر اقتصار المصنف
على التمثيل بذلك اعني وَدّ ويَوَدّ على ان مفهم التمني مقصور عليهما ثم اشار المصنف بقوله
وتغني عن التمني فينصب بعدها الفعل مقرونا بالفا الى معنى اخر يستفاد بذكر لو
وهو التمني في بعض المواضع واشعر قوله وتغني عن التمني الى التمني يستفاد من غيرها ومنهم من جعل
التمني مستفادا من لو نفسها وسياتي تقرير ذلك والبحث فيه قال المصنف واشرت بقولي وتغني عن
التمني الى نحو قول الشاعر سرينا اليهم في جموع كانها جبال شروري لو نعان فننهدا فذكر في نصب
ننهدا ان تقول النصب لانه جواب تمنٍ انشائي كجواب ليت في الاشعار بمعنى التمني دون لفظه
فكان له جواب بالفا بل من باب العطف على المصدر لان لو والفعل في تاويل المصدر والمصدر
قد يعطف عليه الفعل فينتصب باضمار ان كقول الشاعر لقد كان في حول ثواء ثويته تقضي لبانات

وتيام

وَتَيْامَ ساساٰمٌ ومنه قراءة بعضهم الا نافعًا الا وَحْيًا او من وراء حجاب او يرسلَ بالنصب
عطفا على وَحْيًا وذهب ابو علي في لو التي بعدها نعان وشبهها الى انها بمعنى الامر وان النصب
بعدها كالنصب بعد الامر قال في التذكرة بعد كلامه على قراءة من قرأ فيدهنوا بالنصب يجوز ان تكون لو
هذه اجريت مجرى لو التي بمعنى الامر في قوله لو نعان فننهدا اي اعاننا الله فننهد وقال ايضا
في قوله تعالى فلو ان لنا كرة فنكون اي ارزقنا كرة فيكون هذا نص كلامه في التذكرة واما الزمخشري
فانه قال وقد تجي لو في معنى التمني كقولك لو تاتيني فتحدثني كما تقول ليتك تاتيني فتحدثني فان
اراد بهذا الكلام ما اردته انا فهو صحيح وان اراد ان لو حرف موضوع للتمني كليت فغير
صحيح لان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل التمني كما لا يجمع بينه وبين ليت وذلك
لان حروف المعاني مقصود بها النيابة عن الافعال على سبيل الاختصار فالجمع بينها وبين تلك
الافعال ممتنع لامتناع الجمع بين نايب ومنوب عنه ولهذا امتنع الجمع بين لعل وارتجي وبين
الا واستثني فلو كانت لو موضوعة للتمني كليت لساوتها في امتناع ذكر فعل التمني
معها فكان قول القائل تمنيت لو تفعل غير جايز كما ان قوله تمنيت ليتك تفعل غير جايز والامر
خلاف ذلك فصح ما قلته والحمد لله انتهى كلام المصنف وتحصل منه ان في نحو قول
الشاعر لو نعان فننهدا ثلثة اقوال احدها قول ابو علي واما التمني كما ان لو بمعنى الامر
والثاني انها للتمني كما يعطيه ظاهر قول الزمخشري حيث قال وقد تجي لو في معنى التمني
الى اخره وعلى هذين القولين تكون لو معنى زايد على كونها شرطية ومصدرية وهو
اما الامر كما يقول ابو علي واما التمني كما يعطيه كلام الزمخشري لكن في شرح الشيخ ما نصه

واما ما حكي عن ابي علي ان لو بمعني الامر فينبغي ان لا يحمل علي ظاهره وانما يريد ابو علي انها اشربت
معني التمني والتمني طلب واما قول الزمخشري ان لو تجي في معني التمني فهو قول النحويين ولا يعنون
انها وضعت دالة علي التمني وانما المعني انها تشرب معني التمني فيجاب بما يجاب به ليت واذا اشربت
معني التمني فهي لو التي هي حرف لما كان سيقع لوقوع غيره وليست قسما سوى ما اتعني المتمني
انها تشرب به علي سبيل المجاز انتهي ولا يخفي ضعف ما حمل عليه كلام ابي علي واما كون لو
اذا افادت معني في لو الامتناعية اشربت معني التمني ففيه نظر والقول الثالث وهو الذي
يراه المصنف ان لو هي المصدرية وهي واقعة بعد فعل الوداد ولكن الفعل حذف وجعلت
لو دالة عليه ولا يتحقق هذا الذي ذكره لان تقريره يقتضي ان تكون لو مصدرية واذا كانت
مصدرية كان الفعل المقدر قبلها منصبا علي المصدر المنسبك منها ومن الفعل الذي هو صلتها
ولا يكون هي حينئذ مغنية عن التمني انما يفهم التمني من ذلك الفعل المقدر واذا كان كذلك
وكان ثم فعل منصوب كان النصب بسبب العطف علي المصدر لا بسبب التمني المفهوم من
ودّ دنا والظاهر ان لو هي المفيدة للتمني بنفسها كما يعطيه ظاهر كلام الزمخشري وعند افادتها
التمني لا تكون مصدرية وما رده المصنف من ان ذلك يستلزم منع الجمع بينها وبين فعل
التمني ممنوع فان الواقعة بعد فعل التمني لا تمني فيها وانما هي مصدرية محضة فالجمع بينها
وبين فعل التمني ليس جمعا بين ايب وممنوع عنه والمفيدة للتمني ليست المصدرية كما تقدم فلا
تحتاج الي تقدير فعل قبلها وكانها حال افادتها التمني اخت المصدرية فكذا ليست
الامتناعية وانما المفيدة للتمني قسم براسه وقد قال بما ذكرته ابن هشام واتباعه حتي

قالا

قال لا انه لا يحتاج الي جواب كجواب الشرط ولكن قد يؤتى لها بجواب منصوب كجواب ليت واستدل من
قال ان لو باقية علي معني الشرط وانما اشربت معني التمني بانه قد جمع لها بين جوابين جواب منصوب بعد
الفا وجواب باللام كقول الشاعر فلو نبش المقابر عن كليب فتخبر بالزبايب اي زير بيوم
الشعثمين لقر عينا وكيف لقاء من تحت القبور وقد قيل انما نصب فتخبر لانه معطوف
علي مصدر متوهم فالمعني لو حصل نبش فاخبار لقر عينا واذا كان كذلك تخبر جوابا لم الشيخ
ذكر في عنفوان كلامه امورا منها انه قال واما دعوى المصنف ان لو في قوله تعالي حكاية
فلو ان لنا كرة هي المصدرية فلا اعلم احدا ذهب الي ذلك غير هذا الرجل بل هي الامتناعية
اشربت معني التمني وجوابها محذوف وكذلك التي في الاية الاخرى فلو ان لنا كرة فاكون
من المحسنين ومنها انه ناقش المصنف في تقديره ثبت بعد لو قال وهذا مذهب المبرد
ومذهب سيبويه ان ان بعد لو في موضع رفع بالابتداء ومنها دعوى المصنف ان ان
ولو المصدرية اجتمعتا في قول علي رضي الله تعالي عنه ما كان عليك ان لو صمت لله اياما
قال فليست لو هنا مصدرية مثل ان هي المصدرية وهي المخففة من الثقيلة ولو تصدقت
جملة امتناعية وهي في موضع الخبر لان وجواب لو محذوف وان لو هنا نظير وان لو استقاموا
علي الطريقة والتقدير ما كان عليك في انه لو صمت وتصدقت لوجدت ثوابه او لنفعك
قال وان في قولنا وددت ان لو كان كذا هي المخففة ولو هي الامتناعية ولا نجعلها مصدرية
انتهي واقول اما كونه لم يعلم احدا ذهب الي ما قاله المصنف فليس ذلك بابطال
لما ادعاه وغاية ما ذكر ان لو في الاية الشريفة تحتمل كونها الامتناعية ولا يلزم من ذلك

ابطال لما ذكره المصنف والظاهر ان الموجب لدعوي المصنف انها المصدرية انما هو
نصب فيكون والتقدير عنده فود دنا الوان لنا كرة كما قدر الفعل في لو نغان فنتهدا ولكن
النصب في فيكون محتمل ان يكون لعطفه علي كرة فلا يتم مقصود المصنف والحق ان دعوي
مصدرية لو في فلو ان لنا كرة بعيد محوج الي كلفة مما رسا لا دليل عليه والظاهر ان لو فيهن
الاية الشريفة للتمني المحض ولا يحتاج الي تقدير فعل قبلها كما يراه المصنف ولك في موضع
ان وما بعدها وجهان ان يكون مبتدا محذوف الخبر او فاعلا لفعل مقدر واما مباقشته له في
تقدير ثبت بعد لو وان ذلك ليس مذهب سيبويه بل مذهب المبرد فالجواب عنها ان الخلاف
بين سيبويه والمبرد انما هو في ان الواقعة بعد لو الامتناعية اما لو المصدرية فانه
يجب تقدير الفعل بعدها لان صلتها انما تكون فعلا واما قوله ان ان في ان لو ان علىك
ان لو صمت لله اياما هي المخففة من الثقيلة فقد ينازع فيه من حيث ان ان المخففة
لا تقع من ترتيب افعال التحقيق واليقين

ص فصل

الموصول والصلة كجزي
اسم فلهما ما لهما من ترتيب ومنع فصل باجنبي الا ما شذ فلا يتبع الموصول ولا يخبر عنه
ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة الموصول ان لم يكن حرفا او يتقدم عليها اسما وقد ترد صلة
بعد موصولين او اكثر مشتركا فيها او مدلولا بها على ما حذف وقد يحذف ما علم من موصول
غير الالف واللام ومن صلة غيرهما ولا يحذف صلة حرف الا ومعمولها باق ولا موصول حرفي
الا ان وقد يلي معمول الصلة الموصول ان لم يكن حرفا او الالف واللام ويجوز تعليق حرف
قبل الالف واللام بمحذوف دل عليه صلتها وقد يرد ذلك في النثر مع غيرها مطلقا ومعها غير مجرورة

ش

اشتمل

اشتمل هذا الفصل على مسايل الاولى بيان نسبة الصلة من الموصول وتقرير ذلك ان الموصول مع الصلة شبيه بشطري
الاسم واشبه الاسماء بها المركبة تركيب مزج كبعلبك فان المفرد مباين لهما بعدم التركيب والمضاف والجملة مباينان لهما
بتاثير صدريهما في عجزيهما والمركب تركيب مزج خال من تلك المباينات فكان شبهه بما به اولي بالاعتبار والضمير في قوله فلهما
عايد على الموصول والصلة ومن قوله لهما عايد على جزي الاسم اي للموصول من التقديم بالصدر للاسم المشار اليه وللصلة
من التاخر ما للعجز فهذا هو المراد بالتركيب لان الصلة لا تتقدم بعض اجزايها على بعض كما لا تتقدم بعض اجزا العجز
على بعض لا يجوز في الجملة الموصول بها من تقديم بعض ما تاخر ما يجوز فيها قبل كونها صلة ما لم يعرض بعد الوصل مانع من بعض
ما كان جايزا وسياتي بيان ذلك ان شا الله تعالى وكما وجب الترتيب وجب منع الفصل باجنبي سوا كان الفصل
بين الصلة والموصول او بين اجزا الصلة والمراد بالاجنبي ما لا يتعلق بالصلة وسنذكر وقد فهم من قوله ومنع
فصل باجنبي ان الفصل بغير اجنبي لا يمتنع وغير الاجنبي على ما ذكره في الشرح اربعة اشيا الجملة الاولى القسم وذلك
لانه يوكد الجملة الموصول بها كقول النبي صلى الله عليه وسلم وابن هند والله ما علمت عليهم من سو قط ومنه قول
الشاعر ذاك الذي وابيك يعرف مالكا والحق يدفع ترهات الباطل الثاني جملة الاعتراض كقول الشاعر
ماذا ولا عتب في المقدور رمت اما الحظيك بالنجح ام خسر وتضليل فيفصل بين ذا ورمت بلا عتب
في المقدور لان فيه توكيدا وتسديدا للمضمون الجملة الموصول بها ومن ذلك قوله تعالى والذين كسبوا السيات
جزا سيئة بمثلها او ترهقهم ذلة فقوله تعالى وترهقهم ذلة من كمال الصلة لانه معطوف على كسبوا وحصل
الفصل بقوله تعالى جزا سيئة بمثلها لان في ذلك تسديدا وتبيينا الثالث الجملة الحالية كقول
الشاعر ان الذي وهو مثر لا يجود حري بفاقة تعتريه بعد اثراه فقوله وهو مثر جملة حالية والعامل
فيها فعل الصلة وهو يجود وما عمل فيه فعل الصلة فهو من الصلة فلا يكون اجنبيا من جهة الصلة قال المصنف والجملة

الحالية اولى ان لا تنقد اجنبية الرابع المنادى الذي يليه مخاطب كقول الشاعر وانت الذي يا سعد بؤت
بمشهد كريم واثواب المكارم والحمد فعبر في شرح الكافية عن ذلك بان قال الكائن الذي يلي المنادي هو المنادى في
المعنى وهو احسن وابين من قوله الذي يليه مخاطب فان لم يكن الفصل بشيء من هذه الاربعة بل كان بغيرها كان اجنبيا
وكان الفصل به شاذا فمن ذلك قول الشاعر وابغض من وضعت الي فيه لساني معشر عنهم اذود فقد فصل بين
فيه لساني وبين ما تعلقا به وهو وضعت بالي وهو اجنبي لانه متعلق بما قبل الموصول وهو ابغض
والاصل ان يقال وابغض من وضعت فيه لساني الي معشر والى الفصل الذي في هذا البيت الاشارة بقوله لما
شذ ومن الفصل الاجنبي الفصل بالمنادى الذي يليه غير المنادى في المعنى كقول الشاعر تعش فان عاهدتني
لا تخونني تكن مثل من يا ذيب يصطحبان وهذا الفصل كانه دون الفصل المذكور في البيت قبله وهذا
قال المصنف ان الفصل في البيت الاول بما هو اجنبي محض قال المصنف رتب على كون الموصول والصلة كجزئي اسم
احكاما ثلاثة اشار اليها بقوله فلا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا يستثنى منه قبل تمام الصلة ولكونها ذلك
مرتبا على ما قبله قرنه بالفاء المشعرة بالسببية فعلى هذا يمتنع قبل ذكر الصلة بتمامها نعته والعطف عليه
عطف بيان او نسق وتوكيده والبدل منه وامثلة ذلك ظاهرة وكذا يمتنع ان يخبر عنه قبل التمام ايضا فلا يقال
الذي يحيي ظلم زيد الي الذي ظلم زيد باس وكذا يمتنع ان يستثنى منه قبل التمام ايضا فلا يقال جاء الذين
الا زيدا احسنوا اي جاء الذين احسنوا الا زيدا ثم اورد قول الشاعر لسنا كمن جعلت اياد دارها
تكريت تمنع حبها ان يحصدا وكان ظاهره ان ايادا بدل من من في رواية من جر وبدل من الضمير المستكن
في جعلت في رواية من رفع ولزم من ذلك البدل قبل تمام الصلة لان دارها تكريت معمول لجعلت الذي هو
الصلة فخرج على ان الصلة تمت عند قوله جعلت ثم ابدل بعد تمام الصلة ونصب دارها تكريت بفعل

محذوف

محذوف يدل عليه جعلت المذكور اي جعلت دارها تكريت والى ذلك اشار المصنف بقوله والتقدير تمامها
وقد قيل ان ذلك ضرورة يعني انه ابدل من الموصول قبل تمام صلته واما قول الشاعر كذلك تلك كالناظرات صواحبها
ما بري المحال فقال المصنف في شرح الكافية التقدير كذلك الحمار الوحشي على الناقة وصواحبها كالناظرات ما بري المحال
ففصل بصواحبها وهو مبتدا بين ما بري المحال والناظرات والالف واللام بمعنى اللاتي وصلتها ناظرات وما بري المحال ينبغي
في مثل هذا ان يقدر تمام الصلة قبل ما يظهر انه منها ويقدر له عامل يدل عليه ما في الصلة فهذا اسهل من الفصل بين جزئي الصلة
انتهى واشعر قوله فهذا اسهل من الفصل الى انه لا يقدر تمام الصلة عند قوله وكالناظرات صواحبها يجعل ذلك ضرورة كما قيل
في البيت المتقدم الذي اوله لسنا كمن جعلت انه ضرورة عند من لا يقدر تمام الصلة عند قوله جعلت واعلم انه قد يقال
قد تضمن كلام المصنف تشبيه الموصول والصلة بجزئي اسم ورتب على ذلك الشبه قوله فلهما ما لهما من ترتيب ومنع فصل
باجنبي وفهم منه انه لا يمتنع الفصل بما ليس اجنبيا كما تقدم ولا شك ان الفصل بين جزئي الاسم يمتنع مطلقا سواء كان
الفصل اجنبيا ام غير اجنبي فكيف يصح التشبيه مع مخالفة المشبه للمشبه به فقد يكون في بعض الاحكام ويمكن الجواب
عن ذلك بان التشبيه شيء بشيء لا يلزم ان يكون في جميع ما هو ثابت للمشبه به فقد يكون في بعض الاشياء دون بعض وكذلك
الفصل بالاجنبي يمتنع في جزئي الاسم فيمتنع في الموصول والصلة ايضا واما الفصل بغير الاجنبي فيمتنع في جزئي الاسم جائز في
الموصول والصلة والمسالة الثانية ان صلة الموصول قد تحذف اذا كان ثم موصول صلته مذكورة وكانت بمعنى المحذوفة
المذكورة والى ذلك اشار بقوله وقد ترد صلة بعد موصولين اذا كثر مشتركا فيها او مدلولا بها على ما حذف فاما ورود
الصلة مشتركا فيها فمثاله قول الشاعر وصبر الحرمة التي اللاتي حفظت من عهد المرء والتي متنا ناصره ولانت عن هوى
مرماها الرحم وقد كان للمصنف ان يستغني عن ذكر هذه المسالة لانه لا مرية في ان الموصولين اذا اشتركا في معنى
الصلة اكتفى لهما بصلة واحدة واما ورود الصلة مدلولا بها على ما حذف فمثاله قول الشاعر وعند الذي واللات

عن ذلك اجمه عليك فلا تغررك كثير العوائد ابي وعن الذي عاداك و اللاتي عرتك قال المصنف ومثله قول
الرجز من اللواتي والتي واللاتي ترعمن اني كبرت لداتي ولم نظفر الى هذا البيت فيه حذف وكنت اقول ان هذه
الصلة من الصلات التي تركت فيها فقوله من جملة الموصولات الثلاثة المذكورة الى ان وقفت على شرح الشيخ فرايته
قال بعد ذكر هذا البيت ولو انشد هذا دليلا على حذف الصلة فيه تركيبها اكثر من موصولين لكان اولى المسئلة الثالثة
انه قد يحذف ما علم من موصول غير الالف واللام ومن صلة موصول غير الالف واللام دون ان يكون ثم صلة موصول اخر يدل
على المحذوف منه قال المصنف اذا كان الموصول الالف واللام لم يجز حذفه ولا حذف صلته واذا كان الموصول اسما غير الالف واللام
اجاز الكوفيون حذفه اذا علم ووافقهم في ذلك الاخفش وان كان هذا من قول البصريين الا الاخفش وذلك ثابت بالقياس
والسماع فالقياس على ان فان حذفها مكتفى بصلتها جائز باجماع مع ان دلالة صلتها عليها اضعف من دلالة صلة الموصول
من الاسم عليه لان صلة الاسم مشتملة على عائد يعود عليه ويميل الذهن اليه وفي ذلك مزيد عليها يحصل بالصلة
وصلة الحرف لا مزيد فيها على ما يحصل بها فكان الموصول الاسمي اولى بجواز الحذف من الموصول الحرفي وايضا فان الموصول
الاسمي كالمضاف وصلته كالمضاف اليه وحذف المضاف اذا علم جائز فكذلك ما اشبهه واما السماع فمنه قول حسان
رضي الله عنه امن يهجو رسول الله منكم ويمدحه وينصره سوا اراد امن يهجو رسول الله منكم بها المشركون
ومن يمدحه وينصره سواء ومنه قول ابن رواحة رضي الله تعالى عنه فوالله ما نلتم وما نيل منكم بمعتدل وفق
ولا متقارب اراد ما الذي نلتم وما الذي نيل منكم ومنه قول بعض الطائيين ما الذي دابه احتياط وحزم
وهواه اطاع يستويان اراد والذي اطاع هواه واقوى الحجج قوله تعالى وقولوا امنا بالذي انزل
الينا وانزل اليكم اي وبالذي انزل اليكم لتكون مثل امنوا بالله ورسوله والكتاب الذي انزل على
رسوله والكتاب الذي انزل من قبل ومثال حذف صلة الاسم المعلم بها قول الشاعر ابيدوا الاولى شبوا لظى

الحرب

الحرب وادوا ثروا شدا فلعن اللاي ضمن بكم انا فحذف صلة اللاي للعلم بها وهذا وهذا من الاستدلال
بالمتقدم وهو اكثر في هذا الباب وغيره ومثله قول الاخر اصيب به فرعا سليم كلاهما وعز
علينا ان نصابا وعزما اي وعز ما اصبنا به ومن الاستدلال في هذا الباب بالمتاخر قول الشاعر
نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا قال في شرح الكافية ومثله قول الاخر اتجزع ان نفس اتاها
حمامها فهلا الذي عن بين جنبيك تدفع اي فهلا الذي تجزع منه تدفع عن بين جنبيك وقال في الكافية
وحذفها في قصد الابهام استبيح اي استبيح حذف الصلة عند قصد الابهام وانشد قول الشاعر ولقد رايت
ثار العشيرة بيننا وكفيت جانبها اللتيا والتي المسئلة الرابعة انه لا يحذف صلة موصول حرفي الا معمولها
باق ولا يحذف موصول حرفي الا ان اما حذف صلة الحرف باقيا معمولها فمثاله قول العرب لا افعل ذلك ما
ان حرا مكانه وما ان في السما نجما اي ما ثبت ان حرا مكانه وما ثبت ان في السما نجما فحذفوا الفعل الموصول
به ما وابقوا فاعله وهو ان وما عملت فيه ومنه قولهم اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت فحذفوا
كان وهي صلة ان وابقوا اسمها وهو انت وخبرها وهو المنصوب وجعلوا ما عوضا من كان ومن ذلك ايضا
قول العرب كل شي مهه ما النساء وذكرهن اراد وما عدا النساء وذكرهن فحذف صلة ما وهي عدا وابقوا
المنصوب بها او المعطوف عليه واما حذف الموصول الحرفي فقال المصنف واذا كان الموصول حرفا مصدريا لم يجز
حذفه الا ان كان ان لقوتها فانها اقوت اخواتها لكثرة الاستعمال فاوثرت بجواز الحذف لان الشعور بها عند
حذفها ممكن لا اخواتها وهي حذفها على ضربين احدهما ان تحذف ويبقى عملها والثاني ان تحذف ولا يبقى
لها عمل فاما المحذوف الباقي معه عملها فيذكر ان شا الله في اعراب الفعل واما الثاني وهو الذي لا يبقى معه
عملها فمنه قوله تعالى ومن اياته يريكم البرق خوفا اي ان يريكم فلما حذف ان ... في يريكم مرفوعا وهذا

هو القياس لأن الجر وعامله ضعيف واذا احذف بطل عمله ومن ذلك ايضا قول الشاعر فجأت به وهو في غربه
فلولا تجاذبه وقد غاب   اراد فلولا ان تجاذبه ومثله قول الفرزدق   ألآن هذا الموت اضحى بصاطا وكان امر محمد
كما لبث يرمي مقاتله   وقال ذو الرمة وحوطن ايوسي ابوه بوقفة الذي فضل الجبال   ومثله اوليس من عجب
اسائلكم ما خطب عاذلتي وما خطبي   اراد ان اسائلكم ومثله قول الفرزدق فمن امرئ بين قارع بيبته
وصعصعة البحر الجزيل المواهب يكون سبوقا المكرم الى العلا اذا افضل المقياس من الحلايب   المقياس
الغاية والحلايب الخيل المتسابقة ومثله وقالوا ما تشا فعلت الهوى الى لاصباح انوذي ايبر   اراد ان
الهوى ومن كلام بعض العرب اذهب الى البيت خبرلي وتزورني خير لك وتسمع بالمعيدي خير لا ان تراه المسئلة
الخامسة ان يعمل الصلة فيما يلي الموصول ان لم يكن الموصول حرفا او الالف واللام قال المصنف وقد يلي الموصول معمول
الصلة نحو قوله في جا الذي على ابوه زيد درهما اعطى ابوه مجاز هذا في صلة الذي اذ لا ضرر في جواز تخالف صلة
الحرف وصلة الالف واللام فان معمولهما لا يتقدم عليهما اما الحرف فلان امتزاجه بصلته اشد من امتزاج الاسم
بصلته لان اسميته مسبقة بدونها فلو تقدم معموله كان تقدمه بمنزلة وقوع كلمة بين جزئي مصدر وليس
كذلك يتقدم معمول صلة الاسم غير الالف واللام لان له تماما بدونها ولذلك جعل اعرابه الذي يظهر فيما قبلها
والاعراب لا يجيء قبل تمام المعرب ولما له من التمام بدونها جاز ان يستغني بها وعن معمولها اذا علمت بخلاف الموصول
الحرفي واما الالف واللام فامتزاجهما بالصلة التي يوصل بها اشد من امتزاج الحرف بالفعل الذي يوصل به لان
ان قد تنفصل من الفعل بلا النافية كقوله تعالى وحسبوا ان لا تكون فتنة ولا تنفصل الالف واللام من الصفة
بلا ولا غيرها لانها اشبهت اداة التعريف فعوملت معاملتها لفظا انتهى واعلم ان المصنف اطلق القول
في الموصول الحرفي بالنسبة الى منع تقديم معمول صلته عليها واما غيره فانه يفرق بين الموصول العامل وغيره فيمتنع

التقديم

التقديم اذا كان الموصول عاملا ويجيزه اذا كان غير عامل وعلى هذا فلا يمتنع ان يقال عجبت مما زيدا تضرب وقد
نقل عن ابن عصفور انه لا شيء من ذلك في العرب وعللوا المنع في العامل بان الموصول منه شبه بان اسمه من حيث اللفظ لكونه
عاملا فيها او من حيث المعنى لكونه معها في تقدير اسم واحد وهو المصدر فلما قوي تشبيهه امتنع الفصل واما الموصول
غير العامل فتشبيهه انما هو من جهة واحدة هي المعنى فلم يقو تشبيهه فلم يمتنع الفصل لذلك والحق ان هذا يتوقف
فيه على السماع فان ورد الفصل مع غير العامل قبل والا فالقول ما قاله المصنف المسئلة السادسة هل يجوز ان
يتعلق حرف الجر الواقع قبل الموصول بمحذوف تدل عليه صلة ذلك الموصول فيه تفصيل وذلك ان الموصول
اما الالف واللام او غيرهما والموصول الذي هو الالف واللام اما ان يجر بمن او يجر بغيرها او لا يجر فهذه اربع
ضمن اربع صور منها صورة واحدة جائزة في الكلام وهي اذا كان الموصول الالف واللام وكان مجرورا بمن
وثلاث صور لا تجوز وان ورد شيء فانه يكون نادرا في الشعر وهي اذا كان الموصول الالف واللام وكان غير
مجرور او مجرورا بغير من او كان الموصول غير الالف واللام سواء كان مجرورا بمن ام بغيرها والى هذه الصور الاشارة
بقوله ويندر ذلك في الشعر مع غيرها لفظا ومعنا غير مجرورة بمن قال المصنف ويجوز تعليق حرف جر قبل الالف
واللام بمحذوف يدل عليه صلتها كقوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين واني لعملكم من القالين واني لكما
لمن الناصحين التقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين واني قال لعملكم من القالين واني ناصح
لكما لمن الناصحين ويكثر هذا الحذف قبل الالف واللام داخلا عليهما من التبعيضية لان في ذلك اشعارا
بان المحذوف بعض المذكورين بعد فيقوى الدلالة عليه ويقل اذا لم يدخل من على الالف واللام ومنه
قول الشاعر تقول ودقت صدرها بيمينها ابعلي هذا بالرحا المتقاعس التقدير ابعلي هذا
كائنا بالرحا او متقاعسا بالرحا وكذا يقل الحذف قبل غير الالف واللام وجد من او لم توجد ومثال

مع وجود من قول الشاعر • لا تظلموا مسورا فانه لكم من الذين وفوا في السر والعلن •
ومثاله مع كون الموصول لم تجز من قوله الشاعر • واهجوا من هجاني من سواهم
واعرض منهم عن من هجاني • ارادوا اعرض عن من هجاني منهم عن من هجاني منهم
على سبيل التوكيد ثم حذف منهم من الموكد وحذف ما سواها من الموكد ومثل هذا
والذي قبله لا يجوز الا في الضرورة بخلاف ما تقدم انتهي واعلم ان المصنف
لم يتعرض لذكر الموصول الحرفي ولا شك ان حكمه في منع تقديم معمول صلته عليه
حكم الموصول الاسمي وان كانت عبارة متن الكتاب قد تشمله واما قوله
ويندر ذلك في الشعر مع غيرها مطلقًا لكنه لم يتعرض الي ذكر ذلك في الشرح
والحاصل ان التقديم لا يجوز وانه ان ورد ما يوهم التقديم قُدِّر له عامل كقول
الشاعر • ربيته حتي اذا تمعدد كان جزاي بالعصا ان اجلدا • وكقول
الاخر • انت للاعادي ان تذل رقابها والتقدير كان جزاي ان اجلد
بالعصا ان اجلدا انت ان تذل ورقابها المتي للاعادي ان تذل رقابها وسياتي
في باب نواصب الفعل ان الفرا اجيز تقدير معمول صلة ان عليها والمصدر
الذي يحل الي حرف مصدري وفعل حكمه فيما ذكر حكم الحرف والمصدري
ولذلك قالوا في قول الشاعر • وبعض الحلم عند الجهل للذلة اذعان
ان التقدير اذعان للذلة اذعان وكذا في قول الاخر • حلت لي الخمر
وكنت امرءًا عن شربها في شغل شاغل • ان التقدير وكنت امرءً مشغولا عن

شربها

شربها على ان في كون المصدر الذي هو اذعان في البيت الاول والذي هو
شغل في البيت الثاني مقدرا بحرف مصدري نظرا والظاهر خلاف ذلك واذا
لم يكن مقدرا بالحرف المصدري فحرف الجر متعلق به اذ لا مانع من تقديمه
عليه ثم اعلم ان النحاة ذكروا في تخريج نحو قوله تعالي وكانوا فيه من
الزاهدين وانا لها على ذلكم من الشاهدين وجوها احدها الوجه الذي
اشار اليه المصنف وهو انه يتعلق بمحذوف يدل عليه هذا الظاهر
التقدير وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين وانا شاهد على ذلكم
من الشاهدين والي ذلك ذهب المبرد وابن السراج وابن جني قال
المبرد جعل من الناصحين ومن الشاهدين تفسيرًا للناصح وشاهدٍ ثانيها
ان ال ليست موصولة وانما هي للتعريف والي هذا ذهب المازني ونسب
الي المبرد ايضًا فيكون له قولان ثالثها انه متعلق بفعل مضمر
تقديره اعني فيه من الزاهدين ويكون الخبر هو من الزاهدين وكذلك
باقي الايات الشريفة وهذا هو الذي يعبرون عنه بالتبيين وليس
الجار والمجرور داخلا في الصلة بل هو على جهة البيان كما قيل في لك
بعد سقيًا رابعها ان المجرور معمول لصلة الموصول الذي هو الالف واللام
وان تقديمه انما هو على سبيل الاتساع في الظروف والمجرورات فانها
قد جاز فيها ما لا يجوز في غيرها واختار ابن الضايع هذا القول وكان

شيخي برهان الدين ابراهيم الرشيدي رحمه الله تعالي يقول
لو قيل ان الجار والمجرور في مثل ذلك متعلق بما يتعلق به حرف
الجر الداخل في الموصول لكان قويا والتقدير وكانوا كائنين فيه من
الزاهدين وانا كائن علي ذلكم من الشاهدين

ص باب اسم الاشارة

وهو ما وضع لمسمي واشارة اليه وهو في العرب
مفردا مذكرا ذا ثم ذاك ثم ذلك والك وللمونث تي وتا وته وذي
وذه بكسر الهاء باختلاس واشباع وذات ثم تيك وتيك وذيك
ثم تلك وتلك وتيلك وتالك **ش** ما وضع جنس يشمل كل موضوع
لمسمي نكرة كان او معرفة فقوله واشارة اليه مخرج لما سوي اسم الاشارة
من الموضوعات قال المصنف وللنحويين في اسما الاشاره مذهبان
احدهما ان لها مرتبتين قريبة وبعيدة كالمنادي والثاني ان لها ثلث
مراتب قريبة وبعيدة ومتوسطة وهذا هو المشهور وان كان
الاول اولي بالصواب وسنبين ذلك ان شا الله تعالي وقد سردتها
علي وفق المشهور لانه السابق الي اكثر الاذهان فما عطفته
بالواو فهو لغة في ما عطف عليه وفي مرتبته وما عطفته بثم فهو في
المرتبة التي تلي والحاصل ان المشار اليه في المرتبة الاولي ان
كان مفردا ولم يقصد معه تنبيه فله في التذكير لفظ واحد وهو ذا وله

في التانيث عشرة الفاظ خمسة بتا وخمسة بذا لي فالتي بالتا تي وتا وته
بسكون او كسر مختلس او كسر مشبع والتي بالذال ذي وذات وذه بسكون
او كسر مختلس او كسر مشبع وان كان المشار اليه المفرد في المرتبة الثانية ولم يقصد
معه تنبيه فله في التذكير لفظ واحد وهو ذاك وله في التانيث ثلثة الفاظ وهي
تيك وتيك وذيك وان كان المشار اليه المفرد في المرتبة الثالثة فله في التذكير
لفظان وهما ذلك والك وله في التانيث اربعة الفاظ وهي تلك وتلك وتيلك وتالك
كلها مروية عن العرب الا ان بعضها اشهر من بعض انتهي وذكر الشيخ
ان الواحد المذكر القريب يشار اليه بلفظين اخرين لم يذكرهما المصنف وهما
ذائه بهمزة مكسورة بعد الالف وذائه بهمزة بعد الالف وهاتليها مكسورة
ولا شك ان هاتين الكلمتين في غاية الندرة فلذا لم يذكرهما المصنف واعلم
ان الكوفيين زعموا ان الف ذا زائدة محتجين بقولهم في التثنية ذان فان الالف
عنه
للتثنية فلم يبق الا الذال واجيبوا عن هذا بانها ليست بتثنية بل هي صيغة وضعت
للتثنية ولو سلم انها تثنية امكن دعوي سقوط الالف لالتقا الساكنين ويبطل
مذهب الكوفيين بانه ليس في الاسما الظاهرة القايمة بنفسها ما هو علي حرف
واحد واما البصريون فالف ذا عندهم منقلبة عن اصل ثم اختلفوا فقال
بعضهم هي منقلبة عن يا لقولهم في التصغير ذيا واللام المحذوفة يا فيا فهو
ثلاثي الوضع في الاصل وقال بعضهم الالف منقلبة عن واو فهو من باب طويت والحج

واحتج البصريون علي انها منقلبة عن اصل بقولهم في التصغير ذيّا وقال
السيرافي ان ذا ثنائي الوضع نحو ما وان لم الف اصل بنفسها فلما صغروا
الحقوا اليا ليتم التصغير قلت وهذا الذي قاله السيرافي هو الظاهر لان ذا كلمة
مبنية وحكم المبنيات حكم الحروف بالنسبة الي اصالة الفاتها علي ما عرف
في التصريف ص ويلي الذال والتا في التثنية علامتها مجوزًا تشديد
نونها ويليها الكاف وحدها في غير القرب وقد يقال ذانيك وفي الجمع مطلقًا
اولا ويمد ويقل بنون ثم اولئك وقد يقصران ثم الالكن علي راي وعلي راي الاكثر
ثم اولاك ثم اوليك والالك وقد يقال هلاء والاد وقد تشبع الضمة قبل
اللام وقد يقال هولاء ولاك ش قال المصنف لما انهيت
القول في مفرد المشار اليه شرعت في مثناه وجمعه باعتبار المراتب الثلث
واشرت بقولي ويلي الذال والتا في التثنية علامتها الي ان الالف ذا وتا يحذفان
في التثنية ويتصل بالزائن ذا وبالتا من تا الف في الرفع ويا في النصب والجر
بعدهما نون مكسورة كما يتصل بالاسما المتمكنة اذا ثنيت الا ان هذه التثنية
مخالفة لتثنية الاسما المتمكنة بامرين احدهما حذف الالف التي كانت اخر
المفرد لزومًا ومثل ذلك لا يفعل باسم متمكن الا شذوذ الثاني ان نون هذه
التثنية يجوز تشديدها ونون تثنية الاسم المتمكن لا يجوز تشديدها وقد
مضي الكلام علي مثل ذلك في باب الموصولات والهاء من قولي ويليها الكاف عايدة

علي

علي نونها وقلت وحدها في غير القرب ليعلم ان اللام لا تجتمع مع الكاف في التثنية
كما اجتمعت في الافراد وان المثني المشار اليه في البعد ماله في التوسط لانهم استثقلوا
اللام بعد النون وزعم قوم ان من قال ذانك بتشديد النون قصد تثنية ذلك
ويبطل هذا القول جواز التشديد في نون ذين وتين بل التشديد جاير لما فات
من بقا الالف التي هي مثلها ان لا تحذف كما لا تحذف الالف المقصور ويويد صحة هذا
الاعتبار جواز تشديد نون اللذين واللتين ليكون جابرًا لما فات من بقايا الذي
والتي كما يبقي بالمنقوص حين يثني واذا جمع اسم الاشارة وهو في المرتبة الاولي
قيل فيه مطلقًا الاولاي في التذكير والتانيث عاقلا كان المشار اليه او غير
عاقل وحكي قطرب ان الاد بالتنوين لغة وتسمية هذا تنوينًا مجاز لانه غير مناسب
لواحد من اقسام التنوين والجيد ان يقال ان صاحب هذه اللغة زاد بعد همزة
الادي نونا كما زيد بعد ضيفن نونا الا ان ضيفًا معرب فلما زيد اخره نون
صار حرف اعراب تحرك والادي مبني فلما زيد اخره نون سكن اذ لا موجب
لتحريكه فانه اخر مبني مسبوق بحركة واذا جمع المشار اليه مجاوزًا المرتبة
الاولي قيل فيه اوليك ثم الالك علي راي قوم وعلي راي اخرين ان جمع المشار اليه في
المرتبة الثالثة اوليك والالك معًا وله في المرتبة المتوسطة الاك بالقصر وقد حكي
الفرا ان المد في اولا واوليك لغة الحجازيين وان القصر فيهما لغة التميميين
وهذا هو الماخوذ به رواية ومستند غيره راي والرواية اولي من الراي وهلاء

في الاين باب ابدال الهمزة هاء وهو باب واسع وثنا الاء بغيم الهمزتين واو ولاواو ولايكن
باشباع الضمة فلغتان غريبتان ذكرهما قطرب وذكر ابوعلي الشلوبين ان من العرب
من يقول اهولا وانشد تجلد لا تقل اهولا هذا كي لما بكي اسفا عليه وقال ابوعلي
ايضا حكي بعض اللغويين الألك بالقصر والتشديد وانشدوا من بين الالك الي
الالك وقرا ابن كثير في شاذة فذانك بتخفيف النون وزيادة يا انتهي ثم
هاهنا امور ينبه عليها منها ان مذهب المحققين ان نحو هذان وتان صيغ تثنية
وليس ثم تثنية كما قالوا في اللذين واللتين وقد تقدم ذكر ذلك في باب الموصول
ومنها ان الشيخ في شرحه تابعا في ذلك كلام ابي الحسن ابن عصفور ان مذهب
البصريين انه لا يجوز تشديد النون الا مع الالف خاصة وانه لا يجوز مع اليا
وهذا اعجب منهما فان التشديد ثابت مع اليا في الكتاب العزيز والحق حق ان يتبع
فكيف ينفي شي قد ثبت في افصح الكلام ام كيف يقال ان مذهب البصريين خلاف
ذلك ومنها ان الشيخ قال سالني شيخنا الامام بها الدين ابوعبدالله محمد بن ابراهيم
ابن النحاس الحلبي رحمه الله تعالي عن قولهم هذان بالتشديد ما النون المزيدة فقلت
فقلت له الاولي فقال قال الفارسي في التذكرة هي الثانية لئلا تفصل بين الف التثنية
ونونها ولا يفصل بينهما قلت له يكثر العمل في ذلك لانا نكون زدنا نونا متحركة ثم اسكنا
الاولي وادغمنا او زدناها ساكنة ثم اسكنا الاولي وادغمنا فتحركت لاجل الادغام
بالكسر علي اصل التقا الساكنين وعلي ماذكرته نكون زدنا نونا ساكنة وادغمنا

فقط

فقط فهذا اولي لقلة العمل انتهي والاظهر ما قاله الفارسي للعلة التي ذكرها واما كثرة
العمل فلا تضر وليس ذلك بمانع ومنها انه قال ايضا ليست هذه النون
بمعني في الاء في الزيادة كنون ضيفن لان نون ضيفن زيدت للالحاق كجعفر
تجي بها لاجل الالحاق ونون الاء لم يوت بها لشي انتهي وهو كلام عجيب فان الزيادة
ليست منحصرة في الالحاق حتي اذا انتفي الالحاق انتفت الزيادة وقد ذكروا ان
الزيادة تكون لاسباب من جملتها الالحاق فاذا انتفي الالحاق امكن القول بسبب
اخر غيره **ص** ومن لم ير التوسط جعل المجرد للقريب وغيره للبعيد وزعم الفرا
ان ترك اللام لغة **ش** قال المصنف المراد بالمجرد ما ليس معه كاف الخطاب
سوا كان معه ها التنبيه ام لم تكن معه وقد تقدم ان للنحويين في اسم الاشارة
مذهبين احدهما ان له مرتبتين قريبة وبعيدة والثاني ان له ثلث مراتب
والاول هو الصحيح وهو الظاهر من كلام المتقدمين ويدل علي صحته خمسة اوجه
احدها ان النحويين مجمعون علي ان المنادي ليس له الا مرتبتان مرتبة للقريب
يستعمل فيها الهمزة ومرتبة للبعيد او ما هو في حكمه يستعمل فيها بقية الحروف
والمشار اليه شبيه بالمنادي فليقتصر فيه علي مرتبتين الحاقا للنظير بالنظير الثاني
ان الرجوع اليه في مثل هذا النقل لا العقل وقد روي الفرا ان بني تميم يقولون
ذاك وتيك بلا لام حيث يقول الحجازيون ذلك وتلك باللام وان الحجازيين
ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام وان التميميين ليس من لغتهم استعمال

الكاف مع الكاف مع اللام فلزم من هذا ان اسم الاشارة علي اللغتين ليس له الا مرتبتان
احدهما للقريب والاخري لما الادني البعد او اقتضاه الثالث ان القران العزيز
ليس فيه اشارة الا بمجرد من اللام والكاف معا او بمصاحب لهما معا اعني غير
المثني والمجموع فلو كانت الاشارة الي المتوسط بكاف لا لام معها لكان القران
العزيز غير جامع لوجوه الاشارة وهذا مردود لقوله تعالي ونزلنا عليك
الكتاب تبيانا لكل شي الرابع ان التعبير بذلك عن مضمون كلام علي اثر
انقضائه سائغ شائع في القران وغيره فلا واسطة بين كقوله تعالي ذلك
ما كنا نبغي ذلك ليعلم اني لم اخنه بالغيب ذلك تاويل ما لم تسطع عليه
صبرا ذلكم حكم الله الخامس انه لو كانت مراتب الاشارة ثلاثا لم تكتف
في التثنية والجمع بلفظين لان ذلك رجوعا عن سبيل الافراد وفي
اكتفائهم بقولهم هذان وذانك وهولاي واولئك دليل علي ان
ذاك وذلك مستويان وان ليس للاشارة الا مرتبتان ولا التفات
الي قول من قال ان تشديد نون ذانك دليل علي البعد وتخفيفها
دليل علي القرب لانه قد سبق الاعلام بان التشديد عوض عما
حذف من الواحد لانه يستعمل مع التجرد من الكاف كما يستعمل مع
التلبس بها وكذا لا يلتفت الي قول من زعم ان اولا لك للبعد
دون اولئك لتساوي الاولك وكثرة الحاجة الي جمع ذلك ولانه يلزم خلو

القران

القران العزيز من اشارة الي جماعة بعداء وذلك باطل لوقوعه في مواضع
كثيرة في القران العزيز فثبت ما اردناه والحمد لله انتهي وليس النحويون
مجمعين علي ان للمنادي مرتبتين قربي وبعدي وقد ذكر هو في شرح
الكافية ان منهم من اثبت مرتبة ثالثة وهي الوسطي ثم لا يخفي ما في الوجه
الثالث الذي ذكره وانه لا يثبت مقصوده وقد نازعه الشيخ في الاستدلال
بالاوجه التي ذكرها بما لا يبين يظهر لك بالاول لكن ترك ايراد ذلك خشية الاطالة
ص وتصحب ها التثنية المجرد كثيرا والمقرون بالكاف دون اللام قليلا ش قال
المصنف قد تقدم ان المراد بالمجرد ما لم يتصل به كاف الخطاب فدخل في ذلك ذا
وذات وذي واخواتها وتان والاولا فيقال هذا وهذان وهذي الي العاشرة
وهاتان وهاولا ولا يلحق المقرون بكاف الخطاب المجرد من اللام وعدم
لحاقها اياه اكثر من لحاقها ومن لحاقها اياه قول طرفة . رايت بني غبرا لا ينكرونني
ولا اهل هذاك الطراف الممدد . ومثله قول الاخر . يا ما اميلح غزلانا
غزلانا شدن لنا من هاوليائكن بين الضال والسمر . ولا تلحق المقرون
باللام فلا يقال هذالك لكثرة الزوايد ولا تلحق ايضا المقرون بالكاف
في التثنية والجمع فلا يقال هذانك ولا هولائك لان واحدهما ذاك او ذالك
محمول علي ذلك مثناه وجمعه لانهما فرعاه وحمل عليهما مبني ذاك وجمعه
لتساويهما لفظا ومعني انتهي وعجبا من المصنف كيف منع ارتقال

ها وليك وقد تقدم له انشاد البيت الذي فيه من ها ولتا يكن بين الضال
والسمر وها وليا يكن تصغيرها وها يكن قال الشيخ وهذا الذي
ذهب اليه المصنف مبني على زعمه ان المشار اليه ليس له الا مرتبتان
القربى والبعدى وهذا الذي اختاره ذكر انه مذهب بعض النحويين
لم اتق عليه لاحد على كثرة مطالعتي لكتب هذا الشان ص وفصلها
من المجرد بانا واخواته كثير وتغيرها قليل وقد تعاد بعد توكيدا
ش الضمير يرجع الى ها التنبيه اي وفصل ها التنبيه من اسم الاشاره
المجرد من الخطاب بانا واخواته من ضماير الرفع المنفصلة كثير ليس بالقليل
بخلاف الفصل بغيرها فانه قليل فمثال الفصل بالضمير قولك ها انا ذا
وها انا ذي وها نحن اولا وها انت ذا وها انت ذي وها انتما ذان
وها انتما تان وها انتم الا وها هو ذا وها هي ذي وها هما ذان
وها هما تان وها هم الا وها هن الاء قد قال الله تعالى ها انتم اولاء ومنه
قول السايل عن وقت الصلوة ها انا ذا برسول الله ومثال الفصل بغير
ذلك قول النابغة ها ان ذا عذرة ان لا تكن نفعت فان صاحبها قد تاه
في البلد وانشد سيبويه • ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت
لها هذا لها ها وذا ليا • قال سيبويه كانه اراد وهذا لي فصير الواو بين
ها وذا وزعم الخليل ان مثل ذلك اي ها الله ذا قال سيبويه وقد تكون ها

في

في ها انت ذا غيرها المقدمة ولكنها تكون بمنزلتها في هذا ايضا لكن على ذلك قوله
تعالى ها انتم هولا فلو كانت ها المقترنة مصاحبة الاسم تقدم مع الاول الى نحو
ها انتم هولاء اشرب بقولي وقد تعاد هذا الفصل توكيدا هذا كلام المصنف
وهاهنا بحثان احدهما ان كلام سيبويه افهم ان ها التي في ها
انت ذا يمكن ان يكون اتي بها قبل الضمير ابتدا لقصد التنبيه
كما يوتى بها قبل اسم الاشارة واذا كان كذلك فليست التي تصحب اسم الاشارة
وعلى هذا فلا يقال ان الضمير فصل بين ها واسم الاشارة ولهذا قيل
ان كلام المصنف بخلاف ظاهر كلام سيبويه والذي يظهر ان سيبويه
اجاز في ها قبل الضمير ان تكون التي تصحب اسم الاشارة ثم فصل بينهما
بالضمير كما قال المصنف وان تكون غيرها تصحب اسم الاشارة وانما اتى بها
ابتدا فعلى هذا لا فصل كما تقدم هذا اذا لم يصحب ها اسم الاشارة
الواقع بعد الضمير فان صحبته تعين ان تكون المتقدمة اتى بها ابتداء
وحينئذ لا يتجه قول المصنف وقد تعاد بعد الفصل توكيدا اذ لا اعادة
ولا فصل لانهما اثنان الثاني ان الشيخ لما اورد بيت النابغة وهو الذي
اوله ها ان ذي عذرة قال وهذا ليس من جنس ما فصل به بين ها التنبيه
واسم الاشارة لان ذي اسم ان وعذرة الخبر فلا يمكن تركيب ها التنبيه وذي
في ذلك فنقول فصل بينهما بان لانك لو قلت ها ذي ان عذرة لم يكن كلاما فهذا

لم يدخل هنا علي اسم الاشارة انتهي ولا يظهر لي ما قاله
والمصنف اورد هذا البيت علي ان الاصل فيه ان هذي عذرة فقدمها
فتقدم ها التنبيه علي ان فحصل الفصل بان بين ها وذي وهذا واضح
ولا اعرف كيف قدر الشيخ ان موضعه عن اسم الاشارة ولا ما الموجب له
ان فعل ذلك ثم لقايل ان يقول ان ها حرف تنبيه اتي به ابتدا ثم اتي بان
واسمها وخبرها فلا فصل علي هذا واعلم ان المثال الذي تقدم عن الخليل وهو ايها الله
ذا اقد حصل الفصل فيه بالقسم بين ها التنبيه وذا ومثله في الفصل بالقسم قول
الشاعر تعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك ص والكاف
حرف خطاب يبين احوال المخاطب بما يبينها اذا كان اسما وقد يغني ذلك عن ذا لكم
وربما استغني عن الميم باشباع ضمة الكاف ش قال المصنف الكاف حرف
خطاب كما انت تدل علي احوال المخاطب في حرفيتها بما يدل عليها في اسميتها فيقال
ذاك وذاك وذاكما وذاكم وذاكن كما يقال رايتك ورايتك ورايتكما ورايتكم
ورايتكن فيستوي اللفظ بالحرفية والاسمية كما استوي اللفظ بتا ايت وتا فعلت
وقد يقال في خطاب جماعة الذكور كما يقال في خطاب الواحد كقوله تعالي فما جزاء
من يفعل ذلك منكم وذلك خير لكم واظهر فاغني ذلك عن ذلكم ولم يغن انتهي انتم
وذلك ان الدال والالف قد يستغني بهما عن الكاف عند تقدير القرب او قصد
الحكاية كقوله تعالي هذا ما توعدون ليوم الحساب وهذا من شيعته وهذا من عدوه
ومايستوي

وما يستوي البحران هذا عذب فرات سايغ شرابه وهذا ملح اجاج فجاز الاستغني
بالكاف عن ميمها ولا يستغني بالهمزة والنون عن التا فلم يجز الاستغني
بالتا عن الميم واشرت بقولي وربما استغنا عن الميم باشباع ضمة
الكاف الي ما انشده الكوفيون من قول الراجز وانما الهالك ثم التالك
ذو حيرة ضاقت به المسالك كيف يكون النوك الا ذلك في قوله كيف
يكون النوك الا ذلك اراد ذلكم فاشبع الضمة واستغني عن الميم بالواو
الناشية عن الاشباع قال الشيخ الذي عندي في قوله كيف يكون النوك
الا ذلك انه من باب تغيير الحركة لاجل القافية لان القوافي قبله
مرفوعة فحتاج ان غير حركة الكاف التي هي الفتحة الي الضمة ص
وتتصل با رايت موافقة اخبرني هذه الكاف مغنيا لحاق علامات
الفروع بها عن لحاقها بالتا وليس الاسناد اليها مزالا عن التا خلافا
للفرا وتتصل ايضا بحيهل والنجا ورويد اسما افعال وربما
اتصلت ببلي وابصر وكلا وليس ونعم وبيس وحسبت
ش لما ذكر ان الكاف المتصلة باسما الاشارة حرف خطاب
وكان ثم مواضع اخر تستعمل فيها الكاف حرفا استطرد المصنف فذكرها
فمنها ارايت اذا اريد بها معني اخبرني فانه يجوز ان تتصل به كاف
الخطاب وان لا يتصل فان لم يتصل به وجب للتا ما يجب لها مع ساير الا

الافعال من تذكير وتانيث وتثنية وجمع ومنه قوله تعالى قل ارايتم
ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وان انقلب به استغني بما يلحق الكاف
من علامة تانيث وتثنية وجمع عن ما يلحق التاء والزمت التاء ما يلزمها
في خطاب المفرد المذكر ومنه قوله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله
ولو كان الخطاب لاثنين بهذا المعنى لقيل ارايتكما ولو كان لانثى لقيل ارايتك ولو كان
لاناث لقيل ارايتكن فيلزم التاء الفتح والتجرد والكاف في هذا كله حرف خطاب
لا موضع لها من الاعراب واستدل سيبويه على ذلك بقول العرب ارايتك فلانا
ما حاله ومنه قوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي وزعم الفرا ان موضعه
رفع بالفاعلية وان التاء حرف خطاب والقول الاول اولى لان التاء لا تستغني
عنها والكاف يستغنى عنها وما لا يستغنى عنه اولى بالفاعلية مما
يستغنى عنه ولان التاء محكوم بفاعليتها مع غير هذا الفعل باجماع والكاف
بخلاف ذلك فلا يعدل عن ما ثبت لها دون دليل ولو لم يرد بارايت معنى اخبرني
وجب للتاء والكاف مجتمعين ما يجب لهما منفردين فيقال ارايتك قادرا وارايتك
قادرة وارايتكما قادرين وارايتموكم قادرين وارايتكن قادرات كما تقول اعلمتك
قادرا واعلمتكما قادرين واعلمتموكم قادرين واعلمتك قادرة واعلمتكن قادرات
هذا كلام المصنف وحاصل الامر ان رايت التي بمعنى علمت يدخل عليها همزة
الاستفهام ولا شك انها تتعدى الى اثنين فان لم يضمن معنى فعل اخر واستعملت

على اصل

على اصل موضوعها جاز ان تتصل بها الكاف ضميرا منصوبا ويكون مطابقا للضمير المرفوع
في افراده وتذكيره واضداده مما تكون مفعولا اول وما بعده مفعول ثان وقد
ذكر المصنف امثلة ذلك وان ضمنت معنى اخبرني انسلخ عنها معنى الاستفهام
حتى لا تقتضي جوابا حينئذ وجاز ان تتصل بها كاف الخطاب ويجي العمل الذي
ذكره المصنف وقد تقدم ذكر امثلته وقد عرفت المذهبين المذكورين
وهما مذهب البصريين وهو ان التاء فاعلة والكاف حرف خطاب ومذهب الفرا وهو
ان الكاف فاعلة والتاء حرف خطاب كما التاء في انت ومستنده ان التاء لما تجردت
للخطاب وافردت لما من حقها ان تكون مرفوعة لافرادها لان التاء اذا كانت
ضميرا لم تفرد مذكرة لمثنى ومجموع ومونث بل تطابق ما كانت ضميرا له فدل ذلك
على سلب الاسمية عنها ولما ظهرت المطابقة في الكاف قال
انها هي المسند اليها الفعل على جهة الفاعلية وقد رد المصنف قول الفرا بما تقدم ذكره
وقد ذكرت في المسالة مذهبا ثالثا قال الشيخ وفي محفوظي انه مذهب الكسائي
وهو ان الكاف في موضع نصب على المفعولية ورد هذا المذهب بان الكاف
لو كانت في موضع نصب لكانت المفعول الاول من المفعولين اللذين تقتضيهما رايت
والمفعول الاول في المعنى هو المفعول الثاني وانت اذا قلت ارايتك زيدا ما صنع ارايتك
هذا الذي كرمت علي استحال ان يكون المخاطب غايبا فلا يكون اذا المفعول الاول واذا لم
يكن اياه علمنا انه لا موضع له من الاعراب وان زيدا هو المفعول الاول وما بعده في موضع

المفعول الثاني ومثال اتصال الكاف المذكور بجهل والنجاه ورويد
جيهلك والنجاك ورويدك بمعني ابث واسرع وامهل واحترز المصنف
بقوله اسما افعال من استعمال النجاو رويد مصدرين كما سيذكر ذلك
في باب اسما الافعال ان شا الله تعالي قال المصنف وروي ايضا
اتصالها ببلي وابصر وكلا وليس ونعم وبيس وحسبت وانشد ابو
علي • وحيدتكل جبت وما حينئك ان نجيبا • واجاز ان تكون الكاف فيه
حرف خطاب وهو غريب وحمله علي ذلك وجود ان بعدها فانه ان لم
يجن الامر كما قال لزم الاخبار بان والفعل عن اسم عين وذلك لا سبيل اليه
في موضع مخبر عنه فيه بمصدر صريح نحو زيد رضي فكيف به في موضع
محلان ذلك ص وقد ينوب ذو البعد عن ذي القرب لعظمة
المشير او المشار اليه وذو القرب عن ذي البعد لحكاية الحال وقد
يتعاقبان مشارا بهما الي ما ولياه وقد يشار بما للواحد الي الاثنين
والي الجمع ش قال المصنف من نيابة ذي البعد عن ذي القرب
لعظمة المشير قوله تعالي وما تلك بيمينك يا موسي ومن نيابته
عنه لعظمة المشار اليه قوله تعالي ذلكم الله ربي ومنه
قول امراة العزيز مشيرة الي يوسف عليه الصلاة والسلام
فذلكن الذي لمتنني فيه بعد ان اشارت اليه بما بشارته

الي البعيد اعظاما واجلالا ومن نيابة ذي القرب عن ذي البعد لحكاية
الحال قوله تعالي كلا نمد هولا وهولا من عطا ربك وقوله تعالي فوجد فيها رجلين
يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه واما تعاقب ذي القرب وذي
البعد علي اثر ما الاشارة اليه فكقوله تعالي متصلا بقصة عيسي عليه السلام ذلك
نتلوه عليك من الايات والذكر الحكيم ثم قال تعالي ان هذا لهو القصص الحق
ومنه قوله تعالي لهم ما يشاون عند ربهم ذلك جزا المحسنين وقوله تعالي وعندهم قاصرات
الطرف اتراب هذا ما توعدون ليوم الحساب ان في ذلك لذكري وان في هذا لبلاغا
والاشارة بما للواحد الي الاثنين كقوله تعالي عوان بين ذلك اي بين الفارض والبكر ومنه
قول الشاعر • ان الرشاد وان الغي في قرن بكل ذلك ياتيك الجديدان • والي اشارة
بما للواحد الي الجمع كقول لبيد • ولقد سئمت من الحياة وطولها وسوال هذا الناس كيف
لبيد • ومثاله قول مسكين الدارمي • وبينا الفتي يرجو امورا كثيرة اتي قدر من دون
ذاك يمتاح ص ويشار الي المكان بهنا لازم الظرفية او شبهها معطي ما لذا من مصاحبة
وتجرد وكهنا لك ثم وهنا بفتح الها وكسرها وقد يقال هنت موضع هنا وقد تصحبها الكاف
وقد يراد بهناك وهنالك وهنا الزمان وبني اسم اشارة لتضمن معناها او لشبهه الحرو وضعا
وافتقارا ش قال المصنف من قال في الاشارة الي الشخص القريب ذا قال في الاشارة الي
المكان القريب هنا دون تنبيه ولا خطاب ومن راي مصاحبة التنبيه قال هنا
قال هاهنا ومن قال ذاك قال هناك ومن قال ذلك قال هنالك ومن سوي ذاك وذلك مطلقا

للمتوسط سوي هناك وهنالك ومن لم يستو بها معترفا بالتوسط لزمه مثل ذلك في هناك
وهنالك ومن قال هاذاك جاءنا بين التنبيه والخطاب قال هاهناك ولا يقال هاهنالك كما لا يقال
هذالك ويشار ايضا الي المكان البعيد بثم وهنا وهنا كما يشار اليه بهنالك وقد يقال هناك وهناك
وقد يقال هنت موضع هنا ومن شواهد هنا قول الشاعر • كانت ورتا خالطا بين تا • خالطه من
هاهنا وهنا • ومن شواهد هنت قول الاخر • وذكرها هنت ولات هنت اراد هنا ولات
هنا وكل هذه الاسما المشار بها الي المكان لا تفارق الظرفية الا بدخول من او الي عليها والي ذلك اشار بقوله
لازم الظرفية او شبهها لان حرف الجر والمجرور بمنزلة الظرف وقد يشار بهناك وهنالك وهنا الي
الزمان فمن الاشارة اليه بهناك قول الافوه الاودي • واذا الامور تعاظمت وتشابهت فهناك
يعترفون اين المفزع ومن الاشارة اليه بهنالك قوله تعالي هنالك ابتلي المومنون وزلزلوا زلزالا شديدا
ومنه قول الشاعر • اذا امي قامت حاسرا مشمعلة تحب الفواد راسها ما تقنع •
وقمت اليه باللجام مسيرا هنالك تجزيني الذي كنت اصنع • ومن الاشارة بهنا الي الزمان
قول الشاعر • حنت نوار ولات هنا حنت وبدا الذي كانت نوار اجنت • فهنا اشارة الي
وقت وهو منصوب علي الظرفية وحنت في موضع رفع بالابتدا والخبر الظرف وهذا احد المواضع المخبر
فيها عن الفعل وهو لا بمصدر وزعم بعض المتاخرين ان هنا اسم لات والتقدير ليس ذلك الوقت
وقت حنت اي وقت حنان وليس ما زعم صحيحا لان هذا الاستعمال مخالف لاستعمال لات الملحقة
بليس ولاستعمال هنا فان لات انما يكون اسمها الحين محذوفا كقوله تعالي ولات حين مناص
اي ليس الحين حين مناص وهنا بخلاف ذلك فلا يكون اسم لات وايضا فان هنا لا تفارق الظرفية الا بدخول

من

من او الي عليها وارتفاعه علي ان يكون اسم لات مناف لذلك فلا يصح والضمير من قوله التضمن معناها عايد علي
الاشارة فان معناها حقيق بان يوضع له حرف يدل عليه كما وضع للتنبيه والاستفتاح وغيرهما من المعاني
الزايدة علي مدلولات الاسماء والافعال واستغنوا عن وضع حرف اشارة بتضمن اسمها لمعناها فلذا يحد
اسم الاشارة بانه الدال بالوضع علي مسمي واشارة اليه واستحق البنا لتضمنه معني من المعاني
الحرفية واذا كان الاسم يستحق البنا لتضمن معني حرف لم يستغن به عن وضعه كاسم الاستفهام فبنا
ما تضمن معني استغني عنه بحرف كاسم الاشارة احق واولي وهذا السبب يقتضي بنا كل اسم اشارة لكن عارضه
في ذين وتين شبههما بمثنيات الاسما المتمكنة فاعربا وقد تقدم التثنية علي ذلك وشبهه •
واما الشبه في الافتقار فالمراد به هنا حاجة اسم الاشارة في ابانة مسماه الي مواجهة
او ما يقوم مقامها مما يتنزل منه منزلة الصلة في الموصول وهذا ايضا سبب عام •
واما الشبه في الوضع فالمراد به كون ذا وذي واخواتهما موضوعة علي حرفين •
وذلك من وضع الحروف ما استحقت البنا بذلك وحملت البواقي عليها
لانها فروع او كالفروع وانما قلت او كالفروع لان منها هنا
واخواتها وليست فروعا لذا وذي ولكنها كالفروع لكان الاستغنا
عنها بذا وذي والمستغني به اصل للمستغني عنه • ص باب
المعرفة بالاداة وهي ال لا اللام وحدها وفاقا للخليل وسيبويه
وقد تخلفها ام وليست الهمزة زايدة خلافا لسيبويه • ش ذكر
المصنف في اداة التعريف ثلثة مذاهب الاول انها اللام وحدها

ونسب ذلك الي المتاخرين الثاني ان الاداة الهمزة واللام معا وان
الهمزة ليست زايدة اي مجتلبة للنطق بالساكن بل هي اصلية ومن
ثم كانت همزة قطع كهمزة ام واو وقال انه مذهب الخليل الثالث
كالثاني الا ان الهمزة همزة وصل وقال انه مذهب سيبويه وانا اورد
كلامه برمته قال رحمه الله تعالي قد اشتهر عند المتاخرين ان اداة التعريف
هي اللام وحدها وان المعبر عنها بالالف واللام تارك لما هو اولي
وكذا المعبر عنها بال حتي قال ابن جني ذكر عن الخليل انه كان يسميها
ال ولم يكن يسميها الالف واللام كما لا يقال في قد القاف والدال
قلت قد عبر سيبويه عن اداة التعريف بال كما فعل الخليل فانه
قال في باب عدة ما يكون عليه الكلم وقد جاء علي حرفين ما ليس باسم ولا فعل
فذكر ام واو وهل ولم ولن وان وما ولا وان وكي ومذ وقد ولو
ثم قال وال تعرف الاسم كقولك القوم والرجل فعبر عنها بال
وجعلها من الحروف الجايية علي حرفين كام واخواتها وقال في موضع
اخر وانما هما حرف بمنزلة قولك قد ثم قال الا تري ان الرجل يقول
اذا نسي فتذكر ولم يرد ان يقطع الي كما تقول قدي ثم تقول كان وكان
هذا نصه وهو موافق لما روي عن الخليل فلولا انه نسبها الي الزيادة
في موضع اخر لحكمت بموافقة الخليل مطلقا الا ان الخليل يحكم باصالة الهمزة

وانها مقطوعة

وانها مقطوعة في الاصل كهمزة ام وان واو وسيبويه مع حكمه
بزيادتها يعتد بها كاعتداده بهمزة استمع ونحوه حيث لا يعده رباعيا فيعطي
مضارعه من ضم الاول ما يعطي مضارع الرباعي للاعتداد بهمزته وان كانت همزة
وصل زايدة فكذا لا يعد اداة التعريف اللام وحدها مع القول بان همزتها
همزة وصل زايدة علي ان الصحيح عندي قول الخليل لسلامته من وجوه كثيرة
مخالفة للاصل وموجبة لعدم النظاير احدها تقدير زيادة فيما لا اهلية فيه
للزيادة وهو الحرف الثاني وضع كلمة مستحقة للتصدير علي حرف واحد
ساكن ولا نظير لذلك الثالث افتتاح حرف بهمزة وصل ولا نظير لذلك
ايضا الرابع لزوم فتح همزة وصل بلا سبب ولا نظير لذلك ايضا واحترزت
باللزوم ونفي السبب من همزة ايمن في القسم فانها تكسر وتفتح وكسرها هو الاصل
وفتحت لئلا تنتقل من كسر الي ضمتين دون حاجز حصين ولم تقم لئلا تتوالي الامثال
المستثقلة فان جعل سبب فتح همزة حرف التعريف طلب التخفيف لاجل كثرة الاستعمال
لزم محذور اخر وهو ان التخفيف مصلحة تتعلق باللفظ فلا يترتب الحكم عليها الا بشرط
السلامة من مفسدة تتعلق بالمعني كخوف اللبس وهو هنا لازم لان همزة الوصل
لو فتحت لالتبست بهمزة الاستفهام فيحتاج الناطق بها الي معاملتها بما لا يليق
بها من ابدال او تسهيل ليمتاز الاستفهام من الخبر وذلك يستلزم وقوع البدل
حيث لا يقع المبدل منه لان همزة الوصل لا تثبت الا ابتدا بغيرها فاذا ابدلت

او سهلت بعد همزة الاستفهام وقع بدلها حيث لا تقع هي وذلك ترجيح فرع
على اصل افضى اليه القول بان همزة ال همزة وصل زايدة فوجب اطراحه الخامس
ان المعهود الاستغنا عن همزة الوصل بالحركة المنقولة الى الساكن نحو ز يدا والاصل
ازر زيدًا انتقلت حركة الهمزة الى الرا واستغني عن همزة الوصل ولم يفعل ذلك
بلام التعريف المنقول اليه حركة الهمزة الى الرا واستغني عن همزة الا على شذوذ
لم يبدلها بالهمزة في المشهور من قراة ورش في مثل الاخرة وذلك في نحو ز ر زيدًا
لا يجوز اصلا فلو كانت همزة اداة التعريف زايدة للوصل لم يبدلها مع النقل
كما لا يبدا بها في الفعل المذكور السادس انه لو كانت همزة اداة التعريف همزة وصل لم تقطع في
يا الله ولا في قول بعضهم افالله لا افعلن بالقطع تعوضا من حرف الجر لان همزة الوصل
لا تقطع الا في الاضطرار وهذا الذي ذكره قطع في الاختيار وجع به اصل
متروك ولو لم يكن مراجعة اصل لكان قولهم افالله لا افعلن اقرب الى الاجحاف
منه الى التعويض اذ في ذلك جمع بين حذف ما اصله ان يثبت واثبات ما اصله
ان يحذف فصح ان الهمزة المذكورة كهمزة ام وان واو ولكن التزم حذفها تخفيفا
اذا لم يبدا بها ولم تلي همزة استفهام كما التزم اكثر العرب حذف عين المضارع
والامر من راي وحذف فا الامر من اخذ واكل وهمزة ام في ويلمه واحتج بعض
النحويين لسيبويه بان قال لو قال قائل مررت بالرجل فخطى العامل حرف التعريف
فلو كان الاصل ال لكان في تقدير الانفصال وكان يجب ان يقع قبل الجار كان الحروف
الذي

الذي لا تمتزج الكلمة كذلك الا ترى انك تقول هل زيد مررت ولا تقول هل زيد
مررت فلولا ان حروف التعريف بمنزلة الزاي من زيد ما تخطاه العامل والجواب
ان تقدير الانفصال لا يترتب على كثرة الحروف بل على افادة معنى زايد على معنى المصحوب
ولو كان المشعر به حرفا واحدا كهمزة الاستفهام فانها وان كانت حرفا واحدا
في تقدير الانفصال لكون ما تفيده من المعنى زايدا على معنى مصحوبها غير ممازج له وعدم
تقدير الانفصال يترتب على افادة معنى ممازج لمعنى المصحوب كسوف فانها وان كانت على
ثلثة احرف غير مقدرة الانفصال لكون ما تفيده من المعنى ممازجا لمعنى الفعل الذي دخلت عليه
فانها تعينه للاستقبال وذلك تكميل لدلالته وهكذا حرف التعريف غير مقدر الانفصال وان
كان على حرفين لان ما افاده من المعنى مكمل لتعيين الاسم مسماه فحرفه تنزل منزلة الجز من
مصحوبه لفظا كما تنزل منزلة الجز معنى الا ان امتزاج حرف التعريف بالاسم اشد من امتزاج
سوف بالفعل لوجهين احدهما ان معنى حرف التعريف لا يختص به بعض مدلول الاسم بخلاف
معنى سوف فانه مختص باحدى جزي مدلول الفعل والثاني ان حرف التعريف يجعل الاسم
المقرون به شبيها بمفرد قصد به التعيين وضعا كالمضمر واسم الاشارة والعلم المرتجل
ولا يقدح في الامتزاج المعنوي كون احد الممازجين حرفين او اكثر وسوف وان مازج
معناها معنى مصحوبها لكن لا تجعله شبيها بمفرد قصد به وضعا ما قصد بها ومصحوبها
لان ذلك غير موجود وقد ترتب على هذا امتناع الفصل بين حرف التعريف والمعرف به وتجويز عه
بين سوف والفعل المصاحب لها كقول الشاعر وما ادري وسوف اخال ادري اقوم

لقد ارسلوني في الكواعب
الحسن امرتنا وبعل ذلك بقد ابقا كقول الشاعر راد فقد افرس راعي الكواكب وخوابي
راعيا فقد واي راعي الكواكب افرس فتسكن اليا وفصل واحتج بعضهم علي الخليل بان قال لما كان التنكير
مدلولا عليه بحرف واحد وهو التنوين كصه وصه وجب كون التعريف
مدلولا عليه بحرف واحد وهو اللام لان الشي يحمل علي ضده كما يحمل علي
نظيره وهذا ضعيف جدا لان الضدين قد يتفقان في العبارة
مطلقا كصعب صعوبة فهو صعب وسهل سهولة فهو سهل وقد
يختلفان مطلقا كشبع شبعا فهو شبعان وجاع جوعا فهو جيعان
فهو جايع وقد يتفقان من وجه ويختلفان من وجه كرضي رضا فهو
راض وسخط سخطا فهو ساخط والاختلاف اولي بهما لكون سبيلهما
في المعني واللفظ واحدا واسلم حمل الشي علي ضده فيشترط بجعل بعد حمله
علي نظيره وقد امكن الحمل عليه فتعين الجنوح اليه ونقول التعريف
نظير التانيث في الفرعية فاشتركا في استحقاق علامة والتنكير
نظير التذكير في الاصالة فينبغي ان يشتركا في الخلو من علامة
فان وضع للتنكير علامة فحقها ان تنقص عن علامة التعريف
تنبيها علي انه احق بالعلامة لفرعيته واصالة التنكير وذلك موجب
لكون علامة التعريف حرفين وهو المطلوب وايضا فان التعريف طاري

علي

علي التنكير نظيرا والتثنية علي الافراد فسوي بينهما بجعل علامة كل واحد منهما
حرفين يحذف احدهما في حال دون حال وايضا لما كانت من ذات حرفين وعدلولها
العموم في نحو ما فيها من رجل وكان حرف التعريف نظيرها في العموم سوي بينهما
فكان حرف التعريف حرفين تسوية بين النظيرين ولما كانت اللام يدغم في
اربعة عشر حرفا فيصير المعرف بها كانه من المضاعف المعين الذي فاوه همزة جعل
اهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما لان الميم لا تدغم الا في ميم وقد تقدم
الاستشهاد علي ذلك انتهي واعلم انني انما اوردت هذا الكلام لاشتماله علي
تقريرات لطيفة تشحذ ذهن الناظر وتنبهه علي طرق استنباط اللطايف في هذا الفن
واما كون الهمزة همزة قطع وصلت او همزة وصل وانها هل الها مدخل مع اللام
في التعريف اولا فهو شي لا ينتج فايدة ولا يترتب عليه حكم نحوي وقد اورد
الشيخ كلام سيبويه وهو شاهد بما ذكر المصنف انه مذهبه ولكنه امكن ان يكون ما ذكره
المصنف عن الخليل مذهبا له وقد رد الاوجه التي ذكرها المصنف استدلالا
للخليل بما لا يقوي في النظر فان رام الناظر ذلك فليراجع كتابه وانما تركت ايراده
خشية الاطالة ص فان عهد مدلول مصحوبها بحضور حسي او علمي فهي عهدية
والا فجنسية ش قال المصنف اشرت بالحضور الحسي الي حضور ما ذكر كقوله تعالي كما
ارسلنا الي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول والي حضور ما ابصر كقولك لمن سدد سهما القرطاس
والله وبالحضور العلمي الي نحو قوله تعالي اليوم اكملت لكم دينكم وقوله اذ هما في الغار واذ ناداه

ربه بالوادي المقدس طوى واذ يبايعونك تحت الشجرة ثم قلت واما الجنسية
اي ان لا يكون المدلول عليه مصحوب الاداة معهودا باحد الحضورين
المبنيين فالاداة جنسية انتهى وعرف من كلامه ان ال قسمان عهدية
وجنسية وان المعهود قسمان معهود حسا اما بالذكر او بالابصار ومعهود علما
والمراد به ما بينك وبين المخاطب عهد فيه وهذا الذي ذكره المصنف من
ان ال قسمان عهدية وجنسية هو كلام اكثر النحاة وهو مشتهر على السنة
المعربين والمفسرين وذهب ابو الحجاج يوسف بن معزوز الى ان ال عهدية لا غير كذا
نقل الشيخ ذلك عنه قلت ولا يبعد عن الصواب وقد ذكر السكاكي في كتابه الموسوم بالمفتاح
ان دلالة ال بالوضع انما هي العهد لا غير وان استفيد من الكلام غير ذلك كالاستغراق
مثلا فانما ذلك من قرائن خارجية وبحث ذلك وقرره احسن تقرير وعلى الناظر
تطلبه ان رام ذلك ثم القائلون بانها عهدية وجنسية قالوا تعرض العهدية
الغلبة ولمح الصفة وتعرض الجنسية الحضور قالوا والحضور يكون في اربعة مواضع
بعد اذا الفجائية نحو خرجت فاذا الاسد وبعد اسما الاشارة نحو مررت بهذا
الرجل وفي النداء نحو يا ايها الرجل وفي الزمان الحاضر نحو الان والساعة وما
في معناهما هكذا ذكروا ولا يخفى ان اللام مدخل لها في افادة الغلبة والذي حصلت
له الغلبة انما هو الاسم بتمامه الذي كان معرفا بتعريف العهد وكان صادقا على
كل من اتصف به لكن العهد ثم عرض له الاختصاص باحد المدلولات من جهة

الاستعمال

الاستعمال واذا كان كذلك فلم تعرض للعهد به غلبة واما ان ال لها مدخل في لمح الصفة
فانقد ايضا انها لم تفد لمح صفة والذي لمح الصفة انما هو المتكلم لمح ما كان عليه الاسم
قبل نقله الى العلمية وهي حالة التنكير فادخل ال عليه بعد العلمية لا لافادة تعريف ولا تفهيم
بل شبه حاله بعد العلمية بحاله قبلها فاجاز فيه بعد ما كان يجوز فيه قبل هكذا افهم معنى
قولهم لمح الصفة وقد قال الشيخ عن بعضهم انه منع كونها للمح الصفة للعهد وفيه نظر واما ما
ذكروه من ان الجنسية تعرض لها الحضور فلم اتحققه والذي يظهر ان ال والحضور مستفاد من
الحضور اعني حضور من دخلت على اسمه ال مجلس المتكلم اما حسا كما في فاذا الاسد وبهذا
الرجل ويا ايها الرجل واما معنى كما في الان والساعة وكما ان للعهد العهد يتعلق بمعهود
سابق هذا يتعلق بمعهود حاضر يعني انه بسبب حضوره صار معهودا الا ان المراد بالمعهود
تقدم شعور الذهن به قبل ذكره ولا شك ان الحاضر حال حضوره يستشعر به الذهن
فيصير حكمه حكم من تقدم الشعور به دون حضور قبل ذكره ص فان تخلفها كل دون
تجوز فهي للشمول مطلقا ويستثنى من مصحوبها وان افرد فاعتبار لفظه فيما له
من نعت وغيره اولى فان خلفها تجوزا فهي لشمول خصائص الجنس على سبيل المبالغة ش
اعلم ان اصحاب علم المعاني ذكروا ان ال اما ان يراد بها العهد كما في قوله تعالى كما ارسلنا
الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما ان يراد بها نفس الحقيقة كقولك الرجل خير من
المراة والدينار خير من الدرهم واما ان يراد بها الاستغراق كقوله تعالى ان الانسان
لفي خسر مع الواو وقد تاتي لتعريف شي باعتبار عهديته في الذهن لمطابقته الحقيقة كقولك

اذخل السوق وليس بينك وبين مخاطبك سوق معهود في الخارج
والحاصل ان المراد باسم الجنس المعرف باللام اما نفس الحقيقة
لا ما يصدق عليه من الافراد ويسمي اللام فيه لام الجنس ولام الحقيقة
قالوا ونحوه علم الجنس نحو اسامة واما فرد معين واللام فيه
للعهد الخارجي ونحوه العلم الخاص كزيد واما فرد غير معين واللام
فيه للعهد الذهني ونحوه النكرة كرجل واما كل الافراد وهو الاستغراق
ونحوه لفظ كل مضافا الي النكرة كقولنا كل رجل هذا كلامهم وهو
اقرب الي التحرير والضبط من الذي ذكره النحويون في هذا
الفصل وقد عرفت مختار السكاكي في المسئلة ولا شك انه اورد
ذلك في كتابه واطال البحث فيه والذي تخلص منه ان اللام انما
هي للعهد لا غير ثم العهد عنده قسمان تحقيقي وحكمي فالتحقيقي نحو
قوله تعالي كما ارسلنا الي فرعون رسولا فعصي فرعون الرسول ونحو
ان يقول انطلق الرجل والمنطلق ذو جد والحكمي هو الذي تنزل
منزلة التحقيقي باحد طرق اشار اليها في كلامه وتعريف الحقيقة
عنده احد قسمي تعريف العهد والاستغراق انما هو مستفاد
من المقام الي كان المقام خطابيا علي ان كلامه محتمل للبحث وبعض
ادلته مخدوشة اذا اعرضت ذلك فالمصنف قد ذكر ان ال اما للعهد

وانما

واما الجنس ثم شرع الان في ذكر انها للاستغراق وذكر ان الاستغراق قسمان حقيقي
وهو الذي تخلف ال فيه كل حقيقة ومجازي وهو الذي تخلفها فيه كل مجازا فاذا كان الاستغراق
حقيقيا كانت ال لشمول الافراد ويلزم من شمول الافراد شمول الخصايص وان كان الاستغراق
مجازيا كانت ال لشمول الخصايص فقط فمثال التي يخلفها كل دون تجوز نحو قوله
تعالي وخلق الانسان ضعيفا قال المصنف والمراد بكون الشمول مطلقا عموم
الافراد والخصايص بخلاف التي تخلفها كل علي سبيل التجوز نحو زيد الرجل يعني الكامل
الرجولية الجامع لخصايصها فان هذا تجوز لاجل المبالغة ويستعملون كلا بهذا
المعني تابعا وغير تابع فيقولون زيد كل الرجل وزيد الرجل كل الرجل وحكي الفرا عن
العرب اطعمنا شاة كل شاة والشمول الحقيقي هو الاصل ولذلك استغني عن قرينة ولم
يستغن الثاني عنها انتهي وذكر المصنف ان ال اذا كانت للشمول مطلقا تختص بحكمين
وهما الاستثناء من مصحوبها وانه اذا كان مفردا جاز اعتبار لفظه وهو الاولي واعتبار
معناه فمثال الاستثناء قوله تعالي والعصر ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
والاستثناء مما يستدل به علي ان ال للاستغراق لانها لو لم تقتضي شمول الحقيقة
والاحاطة بافرادها لم يستثن الذين امنوا من المعرف بها وهو الانسان واما الحكم الثاني
وهو مراعاة اللفظ تارة والمعني اخري فقد تقدم بقوله واذا افرد وانما قيد بذلك لان
ال قد تدخل علي المثني وعلي المجموع فمثال دخولها علي المثني قولهم الرجلان الزيدان قال الشيخ فال
فيه جنسية وقد دخلت علي المثني ومثل الشيخ دخولها علي الجمع بقوله تعالي قد افلح المومنون قال

وهو كثير ولم يظهر لي التمثيل الذي ذكره انما نعم الرجلان فليست
ال فيه للاستغراق وانما هي للجنس ولا يلزم من الجنس الاستغراق
واما الاية الشريفة وهي قد افلح المومنون فال الداخلة
علي المومنين موصولة فالعموم بالموصولية والذي يظهر
ان المصنف انما احترز بقوله واذا افرد من الجمع
خاصة لا من المثني ومثال ذلك اكرم الرجال فال فيه
للاستغراق والمراد به كل فرد فرد ومراعاة لفظه
في نعته وغير نعته واجبة ومثال الافراد وقد
روعي فيه اللفظ قوله تعالي والجار ذي القربي
والجار الجنب وقوله تعالي لا يصلاها
الا الاشقي الذي كذب وتولي وسيجنبها
الاتقي الذي يوتي ماله يتزكي ومثال الافراد
وقد روعي فيه المعني دون اللفظ قوله تعالي
او الطفل الذين لم يظهروا علي عورات النساء
وحكي الاخفش اهلك الناس الدينار الحمر والدرهم
البيض ومنه قولهم ما هو من الاحد اي من الناس وانشد اللحياني • وليس
يطلبني في وصل غانية الا كعمرو وما عمرو من الاحد • قال اللحياني ولو قلت ما هو من

الانسان

الانسان تريد من الناس اصبت ص وقد تعرض زيادتها في علم وحال وتمييز ومضاف اليه
تمييز وربما زيدت فلزمت والبدلية في نحو ما يحسن بالرجل خير منك اولى من النعت والزيادة وقد
تقوم في غير الصلة مقام ضمير ش اشتمل هذا الكلام علي حكمين ذكرها زيادتها وانها تقوم مقام الضمير اما زيادة تمسا
فذكر انها تراد في اربعة مواضع احدها في العلم كقول الشاعر • ولقد جنيتك اكموا وعساقلا ولقد نهيتك
عن بنات الاوبر • اراد بنات اوبر وهو علم لضرب من الكماة وكقول الاخر • اما ودماء لا تزال مراقة علي قنة العزي
والنسر عندما • اراد نسرا وهو صنم وكقول الاخر • باعد ام العمرو من اسيرها حراس ابواب علي
قصورها • وكقول الاخر • عوير ومن مثل العوير ورهطه واسعد في ليل البلابل صفوان • ثانيها في الحال
كقراءة بعض القراء ليخرجن الاعز منها الاذل اي ليخرجن الاعز منها ذليلا وكقول بعض العرب ادخلوا الاول
فالاول اي اولا فاولا ومنه قول الشاعر • ورث الحمد ما ينفك منتصرا علي العدي في سبيل المجد والكرم •
ثالثها في التمييز كقول الشاعر • رايتك لما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو • ومنه
الحديث ان امراة كانت تهراق الدما والاصل تهراق دماوها فاسند الفعل الي ضمير المراة مبالغة وصار
المسند اليه منصوبا علي التمييز ثم ادخل عليه حرف التعريف رابعها في المضاف اليه تمييز كقول الشاعر
الي ردح من الشيزي ملاء لباب البر يلبك بالشهاد • اراد لباب بر وانشد ابو علي قول الضجيع اذا اجنبه
من هنا كالاقحوان • من الرشاش المستقي • وزعم ان قايله اراد من رشاش والمستقي فزاد الالف
واللام ولم يعتد بهما فلذلك اضاف الي ما هما فيه قال المصنف وهذا الذي
ذهب اليه ضعيف بعيد ولكن توجيه البيت علي ان قايله اراد كالاقحوان
المستقي من الرشاش المستقي فحذف الاول وابقي الثاني دليلا عليه

كما فعل من قال تقول ودقتصر رها بيبينها ابعلي هذا بالرجا المتقاعس

اراد ابعلي هذا المتقاعس بالرجا المتقاعس ثم حذف وهذا التوجيه

نظايره كثيرة ولا نظير لما وجه به ابو علي فلذلك لم اقل بقوله انتهي واعلم

ان اللام في الحال وفي التمييز قد لا يعدها زايدة من اجاز تعريفهما ولكن مذهب

من اجاز التعريف فيهما غير ماخوذ به فلا نعرك عليه واشار المصنف

بقوله وربما زيدت فلزمت الي نحو اليسع والان والذي واعلم ان

للنحاه في نحو ما يحسن بالرجل خير منك قولين احدهما ان نحو خير منك نعت

لما قبله علي نية الالف واللام وهو قول الخليل قال سيبويه في باب يجري نعتا

المعرفة عليها ومن النعت ما يحسن بالرجل مثلك اوخير منك ان يفعل ذلك وزعم

الخليل انه انما جر هذا علي نية الالف واللام ولكنه موضع لا يدخله الالف

واللام كما كان الجما الغفير منصوبا علي نية الغا الالف واللام نحو طرا

قال المصنف فحكم الخليل في المقرون بالالف واللام المتبع

بمثلك وخير منك بتعريف المنعوت والنعت القول الثاني

ان الاسم المتبع بخير منك او بمثلك نكرة وان الالف واللام فيه زايدة في نية

الاطراح وهو قول الاخفش قال المصنف وعندي ان المصير الي ما ذهبا اليه الحكم بالبدلية

وتقرير المتبوع والتابع علي ظاهرهما انتهي وهو تخريج حسن سهل كما قال الا انه ليس فيه الا كون البدل

مشتقا ضعيف وكان المصنف راي ان الخروج عن الظاهر مع كون البدل مشتقا ضعيفا اولي من القول بزيادة الالف واللام ومن

ومن اجرا

فالمبتدا معمول له كما ان من الداخلة علي المفضل عليه متعلقة به فلم يفصل

بينهما باجنبي وليس افعل نحو كمضاف ومضاف اليه لانه وكان كذلك

لما جاز الفصل بينهما بالتمييز بالفاعل وبالظرف وبالمجرور ولو سلمنا ان

المبتدا ليس معمولا للخبر لما ضر هذا الفصل لانه وقع في الشعر وايضا

فقد خرج ابن خروف قوله نحن علي انه تاكيد للضمير المسكن في قوله خير وخير

خبر مبتدا محذوف التقدير نحن خير نحن كما تقول انت قايم انت انتهى قال

المصنف رحمه الله والكوفيون كالاخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي هو

في ابتدا بالوصف المذكور الا انهم يجعلونه مرفوعا بما بعده وما بعده مرفوعا به

علي قاعدتهم ويوافقونه في التزام افراده وتجرده من ضمير ويجيزون ايضا

اجراه مجري اسم جامد فيطابق ما بعده ويجيزون ايضا جعله نعت منوي مطابق

للاخر في افراده وتثنيته وجمعه وابعد جنسين من كون النعت مطابقا

ويسمونه خالفا واطلق المصنف الاستفهام ولم يخص همزة ولا غيرها ليعلم ان ادوات

الاستفهام متساوية في تصحيح الابتدا بالوصف المذكور علي الوجه المذكور

وكما يقال اقايم الزيدان يقال هل منطلق العبدان وما صانع العمران ومن

خاطب البكران ومتي ذاهب العامران واين جالس صاحبك وكيف مصبح

اباك وكم ماكث صديقاك وايان قادم رفيقاك وكما اطلق الاستفهام

اطلق النفي ليتناول كل نافي يصلح لمباشرة الاسما وذلك ما ولا وان وليس الا ان

ليس ترتفع الوصف بعدها على انه اسمها ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها
كما يسد مسد خبر المبتدا وكذلك الحكم بعد ما ان جعلت حجازية ولم ينتقض النفي
فان جعلت تميمية او انتقض النفي فالوصف بعدها مبتدا والمرفوع بعده ساد مسد
خبر المبتدا مثال ذلك بعد ليس ليس قايم الزيدان وليس منطلق الا العمران
ومثال ذلك بعد ما ما ذاهب عبداك وما مقيم الا اخواك قوله غير مقهوط
واجري غير قايم الى اخره اشارة الى انه اذا قصد النفي بغير مضاف الى الوصف
فيجعل غير مبتدا ويرفع ما بعد الوصف به كما لو كان بعد نفي صريح ويسد مسد خبر
المبتدا وعلى ذلك وجه السجري قول الشاعر غير ماسوف على زمن ينقضي
بالهم والحزن ومثله قول الاخر غير لاه عداك فاطرح اللهو ولا تغترر بعارض
سلم وعلى زمن في البيت الاول في موضع المفعول الذي لم يسم فاعله وقد اغنى
عن الخبر لان المعنى ما ماسوف على زمن نحو ما مضروب الزيدان ولابن جني في
البيت المذكور حين سال عنه غالي ولده ارتبال وخرجه على حذف المبتدا
واقامة صفته مقامه وايقاع الظاهر موقع المضمر لحذف الظاهر المبتدا والتقدير
زمان ينقضي بالهم والحزن غير ماسوف عليه ولابن الحاجب فيه كلام طويل
وترديد وخرجه على الوجه الذي ذكره ابن جني ص ويحذف الخبر جوازا القرينته
وجوبا بعد لولا الامتناعية غالبا وفي قسم صريح وبعد واو المصاحبة الصريحة
وقبل حال ان كان المبتدا او معموله مصدرا عاملا في مفسر صاحبها او مولا بذلك

س

س قد يحذف المبتدا او الخبر اذا دل الدليل عليه وقد تكلم المصنف على حذف
كل منهما وبدا بالكلام على حذف الخبر وحذفه قسمان جايز وواجب وضابط الجايز
ان يدل على ذلك الخبر دليل دون ان يحل محل المحذوف غيره فيسد مسده ومن
ومن القراين الدالة الاستفهام عن المخبر عنه كقولك زيد لمن قال من عندك
اي زيد عندي والعطف عليه نحو زيد قايم وعمرو اي وعمرو كذلك قال
المصنف ومن الحذف الجايز الحذف بعد اذا الفجاه نحو خرجت فاذا السبع
والحذف بعد اذا قليل ولذلك لم يرد في القران مبتدا بعد اذا واخره ثابت
كقوله تعالى فاذا هي حية فاذا هي بيضا فاذا هم جميع فاذا هم قيام قال
الشيخ ليس الخبر محذوفا في مثل فاذا السبع واما قوله تعالى فاذا هي
حية تسعى الى اخر ما ذكر مما جاء في القران العزيز فانما لم يحذف الخبر لكونه
لما يدل على حذفه دليل ولم يكن حال اذا في الايات خبرا لان المقصود
الاخبار عن المبتدا الذي بعد اذا باشيا لم تكن معلومة الا من ذكر الخبر قال
وانما بنى المصنف على ما اختاره من كون اذا الفجائية حرفا ولا يصح ان
يكون خبرا انتهى وسياتي الكلام على اذا المشار اليها في باب الظروف لكن
لنشير الى ذلك الان ملخصا اعلم انهم اختلفوا فيها هل هي اسم او حرف فمذهب
الفرا وهو راي المصنف ونسبه الى الاخفش انها حرف وذهب غيرهم الى انها
اسم ثم اختلفوا فالاكثرون على انها ظرف زمان وقال الشيخ وهو ظاهر

كلام سيبويه وهو الذي تلقيناه من الشيوخ وقيل انها ظرف زمان واختلف
اذا كانت ظرفا هل يلزم الاضافة الي جملة اولا واذا تقرر هذا فلا يخلوا
ما ان يذكر بعدها مبتدا فقط او مبتدا وخبر فان ذكر بعدها مبتدا فقط وقلنا
بانها حرف او اسم ولم تلزم الاضافة الي جملة لزم ان يكون الخبر محذوفا والتقدير فاذا
السبع حاضر او موجود وعلي القول بانه لا يلزمها الاضافة الي جملة اذا كانت
اسما قلنا انها ظرف مكان كانت خبرا عما بعدها حدثا كان او جثه وان قلنا انها ظرف
زمان كانت خبرا عما بعدها ان كان حدثا نحو خرجت فاذا القتال والا فالخبر محذوف ان
كان جثة وهو العامل في اذا وان ذكر بعدها مبتدا وخبر فعلي القول بالحرفية ظاهر وعلي
القول بالاسمية هي معمولة للخبر ويجوز حينئذ نصب الخبر المذكور وجعل خبرا عن المبتدا
الذي بعدها اذا حدثا كان او جثه ان قلنا انها ظرف مكان وحدثا خاصة ان قلنا انها
ظرف زمان واما الحذف الواجب فضابطه ان يدل عليه دليل ويسد غيره مسده
وهو محصور في اربعة مواضع الاول خبر المبتدا الواقع بعد لولا الامتناعية اي التي
تدل علي امتناع الشي لوجود غيره او لوما اختها قال المصنف وانما وجب حذف الخبر
بعد لولا لانه معلوم بمقتضي لولا اذ هي دالة علي امتناع الثبوت والمدلول علي امتناعه
هو الجواب والمدلول علي ثبوته هو المبتدا فاذا قيل لولا زيد لاكرمتك عمرو لم يشكل
في ان المراد ان وجود زيد منع من اكرام عمرو فصح الحذف لتعين المحذوف ووجب لسد
الجواب مسده وحلوله محله انتهي واعلم ان الاكثرين اطلقوا القول بوجوب حذف الخبر

في

في هذه الصورة وان بعضهم تبعه المصنف فصل فقال قد يكون الحذف واجبا وقد يكونه
ممتنعا وقد يكون جايزا وذلك ان الوجود الذي امتنع له جواب لولا اما ان يكون كونا مطلقا
او كونا مقيدا فاذا كان مقيدا فقد لا يدل عليه دليل وقد يدل ففي الصورة الاولي
يجب الحذف نحو لولا زيد لاكرمت عمرا اي لولا زيد موجود وفي الصورة الثانية يمتنع
الحذف نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ولولا عمرو عندنا لهلك ومنه قوله صلي الله عليه
وسلم لولا قومك حديث عهدهم بكفر لاسست البيت علي قواعد ابراهيم وفي
الصورة الثالثة يجوز الاثبات الحذف نحو لولا انصار زيد حموه لم ينج فمحموه خبر معلوم
المعني فيجوز اثباته وحذفه ومن هذا القبيل قول المعري في صفة سيف فلولا الغمد
يمسكه لسالا قال المصنف بعد تقريره لهذا التفصيل وهذا الذي ذهبت اليه
هو مذهب الرماني والشجري والشلوبين وغفل عنه اكثر الناس قال ومن ذكر
الخبر بعد لولا قول عطا السندي لولا ابوك ولولا قبله عمر القت اليك معد
بالمقاليد يعني ان الامتناع في البيت المذكور لوجود مقيد ا ينا فلهذا ذكر
الخبر ولم ينبه المصنف علي مراده بقوله غالبا قال الشيخ سقط غالبا من
بعض النسخ وهو اجود لان الوجوب والغلبة لا يجتمعان اذ الغلبة تقتضي الجواز
وهو مناف للوجوب اعني الجواز بمعني التخيير انتهي وغالبا ثابت في اكثر النسخ وفي
الاصل الذي قاريته وصححته علي نسخة الشيخ ويشهد لصحته هنا قوله في الالفية
وبعد لولا غالبا حذف الخبر حتم فجمع بين غالبا وحتم ايضا ويظهر ان غالبا يرجع الي

استعمال لولا الى وجوب الحذف وكانه يقول الغالب استعمالها دالة على امتناع
لوجود مطلق واذا استعملت فيه وجب الحذف وقد تستعمل دالة على امتناع
لوجود مقيد فيجي من اقسامه ان يجوز حذفه فيصدق ان الخبر يحذف في هذا الا
استعمال لكن الاستعمال المذكور غير غالب لاكن هذا التقرير لا كاد عبارة المتن
تساعد عليه لان ظاهرها يعطي ان غالب من متعلقات اي انه يحذف في الغالب
وقد لا يحذف وهذا اعم من ان تستعمل لولا في امتناع لوجود مطلق او لوجود مقيد
وعلى الذي تقرر يكون غالب من متعلقات استعمال لولا كانه قال يغلب استعمالها
في الامتناع لوجود مطلق ولا يخفي ما فيه من التكلف وتقريرها لا دليل عليه وقال
ابن ابي الربيع بعد ان تكلم على هذه المسئلة بالنسبة الى وجوب حذف الخبر ومن
الناس من قال ان خبر هذا المبتدا يظهر اذا كان غير ما ذكرنا مما لا يقتضيه كلام فيقول
لولا زيد ضارب لاكرمتك ولولا زيد متكلم لمشيت اليك ولا يجوز حذف هذا لانه
ليس في الكلام ما يدل عليه لو حذف واكثر النحويين على ان هذا لا يقال وان خبر هذا
المبتدا لا يظهر اذا كان غير ما ذكرناه مما لا يقتضيه الكلام وانما نقول انه ابدا اذا ظهر
لا يكون الا من جنس ما ذكرته مما تقتضيه الكلام وانما تقول العرب اذا ارادت هذا
المعنى لولا ضرب زيد لاكرمتك ولولا كلام زيد لمشيت اليك واما قول علقمة
فوالله لولا فارس الجون منهم لابوا خزايا والاياب حبيب فليس منهم خبر الفارس
وانما هو متعلق بفارس ومن صلته والتقدير فلولا هذا الذي عظيم منهم حاضر او موجود

لابوا

لابوا خزايا واما قوله صلى الله عليه وسلم لعايشة رضي الله تعالى عنها لولا قومك حديث
عهدهم بكفر لاقمت البيت على قواعد ابراهيم فحديث عهدهم بكفر جملة مستقلة
بنفسها وعهدهم مبتدا وحديث خبره وهي مقدمة من تاخير والتقدير لولا قومك
لاقمت البيت على قواعد ابراهيم ثم قال عهدهم قريب بالكفر حديث كان ذلك الكلام
جواب لمن يستفهم فيقول ما بال هولا القوم يمتنع من ذلك لاجلهم فقيل له عهدهم
بالكفر حديث على ان هذه الرواية لم ارها من طريق صحيح فان ثبتت فتوجيهها
ما ذكرته والروايات المشهورة في ذلك لولا حدثنا قومك بالكفر ولولا حداثة
قومك بالكفر ولولا حداثة عهد قومك بالكفر ولولا حداثة عهدهم بالشرك
ولولا ان قومك حديث عهدهم بالجاهلية ولولا ان قومك حديث عهد بجاهلية
ولولا ان قومك حديثو عهد بجاهلية الى غير ذلك انتهى كلام بن ابي الربيع واذا
تقرر هذا انهدم التفصيل الذي نقله المصنف وقرره ويشكل قول المعري
فلولا الغمد يمسكه لسالا وقد خرجه بعضهم على ان يمسكه حال والخبر محذوف
ورد بان الاخفش حكي عن العرب انهم لا ياتون بعد الاسم الواقع بعد لولا
بالحال كما لا ياتون بالخبر قال لان الحال خبر في المعنى وانشد بن عصفور قول
الغريمة بنت همام • فوالله لولا الله تخشي عواقبه لحرك من هذا السرير
جوانبه • وقول الاخر • فلولا سلاحي عند ذاك وعلمتي لابت وفي نواسي
ما ترتبر • ثم خرج الاول على وجهين احدهما ان تكون تخشي عواقبه جملة اعتراض

كانه قال لولا الله لحركت وبين بجملة الاعتراض السبب المؤدي لاجله كان الامتناع
من ذلك وهو خشية عواقب الله سبحانه وتعالى والاخر ان يكون تخشى عواقبه
على اضمار ان وابطال العمل عند اضمارها ويكون تخشى عواقبه بدل اشتمال من
من الله تعالى والتقدير لولا الله خشيته عواقبه قال وخرج ابو الفتح البيت
الثاني على ان يكون عند متعلقا بملاحي بما فيه من معنى الفعل لان السلاح
يقوى به كانه قال لولا قوتي عنده ذلك انتهى وسياتي الكلام على بقية المذاهب
في الاسم الواقع بعد لولا عند تعرض المصنف له الموضع الثاني خبر المبتدا المقسم
به بشرط كونه قسما صريحا نحو لعمرك وايمن الله وانما وجب حذف خبره لان فيه
ما في خبر المبتدا بعد لولا من كونه معلوما مع سد الجواب مسده فلولا كان المبتدا
في القسم صالحا لغير القسم نحو عهد الله لم يجب الحذف فيجاز ان يقال عهد الله
لافعلن فيحذف الخبر وعهد الله قسمي لافعلن فيذكر لان ذكر لعمرك وايمن
الله يشعر بالقسم قبل ذكر المقسم عليه بخلاف عهد الله فانه لا يشعر بالقسم حتى
يذكر المقسم عليه ففرق بينهما وجعل احدهما واجب الحذف والاخر جايزه ولهذا
قال او في قسم صريح الموضع الثالث الخبر الواقع بعد المعطوف بواو المصاحبة الصريحة
نحو انت واياك وكل عمل وجزاؤه وكل ثوب وقيمته وكل رجل وضيعته اي مقترنان
ونحوه وشرط وجوب الحذف ان تكون الواو نصا في قصد المصاحبة كما مثل ولذلك
قيدها المصنف بقوله الصريحة فلو كان الكلام مع الواو محتملا لقصد المصاحبة

والمطلق

ولمطلق العطف لم يجب الحذف نحو قولك زيد وعمرو مقترنان ولك ان تستغني عن الخبر
اتكالا على ان السامع يفهم من اقتصارك عليهما معنى الاقتران والاصطحاب
وذكر الاخفش في الاوسط له ان في مثل كل رجل وضيعته قولين للنحاة احدهما انه
لا يحتاج الى تقدير خبر اذ هو كلام تام لا يحتاج الى زيادة ومعناه كل رجل مع ضيعته
وانت مع رايك والى هذا ذهب ابن خروف قال لا يحتاج الى حذف خبر لتمامه
وصحة معناه وان قدر مقترنان فلبيان المعنى والقول الثاني ان الخبر محذوف
كما تقدم وهو قول الجمهور قال المصنف وانما كان الحذف هنا واجبا لان
الواو وما بعدها قاما مقام مع وما يجر بها مع ظهور المعنى فكما انك لو جيت بمع
موضع الواو لم تحتج الى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفايدة كذلك لا يحتاج
اليه في اللفظ مع الواو ومصحوبها انتهى وينبغي ان يعلم ان وجوب الحذف
هنا لم يدخل تحت الضابط المتقدم وهو ان يسد غيره مسده لان الساد
مسد الشي يحل محل ذلك الشي ولا شك ان المذكور بعد الواو وما بعدها
قايما مقام مع من تمام المبتدا اذ هو معطوف عليه والخبر مقدر بعده فلم
يكن الواو وما بعدها سادا مسده وانما هذا كلام محمول على معناه ولهذا قال
المصنف لان الواو وما بعدها قاما مقام مع وما يجر بها مع ظهور المعنى وقدر
ابن ابي الربيع في مثل كل رجل وضيعته خبرين محذوفين وجعل الكلام
جملتين فقال التقدير كل رجل مع ضيعته وضيعته معه محذوف من الاول ما دل

الثاني عليه ومن الثاني ما دل الاول عليه وهو خلاف الظاهر ولا دليل عليه قال بن ابي الربيع
ايضا ومما يجري في الاستغنا هذا المجري انت اعلم وربك والتقدير انت اعلم بربك وربك
اعلم بك فجعل خبر المحذوف علي المبتدا محذوفا لدلالة خبر الاول عليه وهو ظاهر بخلاف
ما قدره في كل رجل وضيعته واما انت اعلم ومالك فنقل الشيخ عن ابي القاسم بن
القاسم انه قال لا يجوز مالك علي انت علي حد انت اعلم وربك لانك تضمر له خبر الخبر
المعطوف عليه والمال لا يعلم ولا علي اعلم لان المعطوف علي الخبر خبر يصح انفراده
ولو قلت انت مالك لم يجز ولا علي الضمير المستتر في اعلم لوجوه منها استتاره غير
موكد ومنها ان افعل التفضيل لا يرفع الظاهر اذا وليه فلذلك اذا عطف علي
مضمر رفعه قال فاذا استحالت هذه الاوجه كان معطوفا علي انت لا علي
ذلك الوجه بل هو بمنزلة شاة ودرهم يعني اذا قلت الشاة شاة ودرهم كان الشاة
مبتدا وشاة مبتدا ودرهم خبره والجملة خبر الاول قال الشيخ وذهب ابو بكر
ابن طاهر الي انه معطوف علي اعلم لان الاصل بمالك فوضعت الواو موضع الباء
فعطفت علي ما قبلها ورفعت ما بعدها في اللفظ وهو في المعنى الباء متعلقة باعلم
قال وهذا اقرب لتفسير كلام سيبويه لانه قال في الواو يعمل فيما بعدها
المبتدا يريد انك تعطفه علي اعلم فيعمل فيه ما عمل في اعلم وهو المبتدا واختلفوا
في كل رجل وضيعته هل يقدر فيه خبر او لا اختلفوا في قولهم حسبك ينم الناس
فذهب جماعة الي انه مبتدا لا خبر له لان معناه كفف وهو اختيار ابي بكر بن طاهر

وقيل

وقيل الخبر محذوف التقدير حسبك السكوت ينم الناس وهذا علي قول من قال ان
الحركة في حسبك حركة اعراب وهو قول الجمهور وحكي ابو زرعة وهو احد اصحاب
المازني ان ابا عمرو بن العلاء قال حسبك ينم الناس مبنية علي الضم لانها اسم
سمي بها الفعل مثل رويد فالكاف حرف خطاب وكان حسب معربا قبل ذلك
الموضع الرابع الخبر الواقع قبل حال يكون المبتدا المخبر عنه بذلك الخبر او معمول
المبتدا مصدرا عاملا في مفسر صاحب الحال او موولا بذلك نحو ضربي زيدا قايما
واكثر شربي السويق ملتوتا واقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد فهذه ثلاثة امثلة
امثلة اشتمل عليها كلام المصنف فالاول مثال لما المبتدا فيه مصدر عامل في المفسر
المذكور والثاني مثال لمعموله او معموله فان المبتدا فيه لفظ كل والمصدر معمول
له بالاضافة وهو عامل في المفسر والثالث مثال لقوله او موولا بذلك يعني هو
يكون المبتدا موولا بالمصدر المذكور فان ما يكون موول بالكون واقرب الكون
كون لان افعل التفضيل لا يضاف الا لما هو بعضه ومثال كل شربي السويق ملتوتا تا
بعد ضربك زيدا بريا ومعظم كلامي معلما ومثال اقرب ما يكون اخطب ما يكون
الامير قايما ومثله ايضا قول الشاعر • خيرا قترابي من المولي حليف رضي وشر بعدي
منه وهو غضبان • لان خبر الاقتراب اقتراب وتقدير ضربي ضربي زيدا قايما
ضربي زيدا اذا كان قايما فالمبتدا ضربي وخبره اذا وكان تامة وقايما حال من
فاعلها وهو الضمير ضمير صاحبها وزيدا تفسيره وهذا معني قوله عاملا في مفسر

صاحبها واحترز بذلك من مصدر لا يكون كذلك نحو ضربي زيدا قايما شديد فالمبتدا
فيه مصدر عامل في صاحب الحال وفيها فلم يصلح ان يغني عن خبره لانها من صلته وكذا
لو جعلت عاملها كا مقدره مضافا اليها اذ او علقت المضاف بالمصدر فان الحال
حينئذ لا يغني عن الخبر لانها معمول لما اضيف اليه معمول المصدر فالجميع من صلته
ولا يغني شي منه عن الخبر وتناول الاحتراز ايضا قولهم حكمك مسمطا فان المبتدا
فيه مصدر مستغني عن خبره بحال استغنا شاذ الان صاحب الحال ضمير عايد على
المبتدا الذي هو حكمك بخلاف ضربي زيدا قايما فان صاحب الحال فيه فاعل كا المقدرة
وهو ضمير عايد على زيد وزيد معمول المصدر المجعول مبتدا والتقدير حكمك لك مسمطا اي
مثبتا فصاحب الحال الضمير المستكن في لك وهو عايد على المصدر فالحذف في هذا ونحوه
شاذ غير لازم وفي نحو ضربي زيدا قايما وما تقدم معه من الامثله ملتزم وليس وجود
المعمول في هذه المسالة شرطا بل يجوز سد الحال مسد خبر المصدر مع كونه من فعل
لازم كقولك قيامك محسنا واحسانك قايما وقال المصنف وهذا النوع ايضا
داخل تحت قولي اذ الان المبتدا عاملا في مصر صاحبها فان المضاف عامل في
المضاف اليه انتهي والتقدير قيامك اذا كنت محسنا واحسانك اذا كنت قايما فصاحب
الحال ضمير المخاطب المرفوع بكان وهو غير محتاج الى مفسر ومقتضى عبارة المصنف
ان الكاف المضاف اليها المصدر هي المفسرة وليس كذلك الا ان يراد بالتفسير الدلالة
على المحذوف فيستقيم وقد ذكروا ان الحال في مثل ضربي زيدا قايما يجوز ان يكون

للمتكلم

للمتكلم وتقديره ضربي زيدا اذا كنت قايما فالحال من التا والمبتدا مصدر عامل في التاء با
لاضافة وهي تفسير التا التي هي صاحبة الحال اي تدل عليها كما قلنا في قيامك محسنا
ص الخبر الذي سد مسده مصدر مضاف الى صاحبها لا زمان مضاف الى
فعله وفاقا للاخفش ش فاعل سدت ضمير عايد على الحال التي اغنت عن الخبر في ضربي
زيدا قايما ونحوه قال المصنف والغرض من هذا الكلام بيان ما هو اولى الوجوه
في هذه المسالة وينبغي اولا ان يعلم ان فيها ستة اوجه احدها ان يكون التقدير
ضربي زيدا اذا كان قايما وهذا هو المشهور عند البصريين الثاني ان يكون التقدير
ضربي زيدا ضربه قايما وهذا مذهب الاخفش الثالث ان يكون فاعل المصدر
مغنيا عن الخبر كما اغنا عنه فاعل الوصف نحو اقايم الزيدان الرابع ان يكون
الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف كما اغني الظرف عنه الخامس ان يكون الحال
منصوبة بالمصدر وقد حذفت الخبر حذفا لازما لاجل الاستطالة كما حذف عند ابي
علي الخبر في قولهم اول ما اقول اني احمد الله بالكسر والتقدير عنده اول ما اقول
اني احمد الله ثابت وكذلك يكون التقدير في المسالة المشار اليها ضربي زيدا
قايما ثابت السادس ان يكون ضربي فاعل ثبت مضمرا ويكون المسوغ لتقديره
اولا كالمسوغ لتقدير ثابت اخرا واجود هذه الاحوال الاول والثاني الا ان
الثاني اقل حذفا مع صحة المعنى فكان اولى وانما قلت ان الثاني اقل حذفا
مع صحة المعنى لانه لم يحذف فيه الا الخبر ثم تلبسه مضاف الى المفرد والاول حذف فيه

خبر نايب عن الخبر مع فعل وفاعل الا ان الامر فيه عند من يراه ضربي زيدا مستقر
اذا كان قايما وايضا فان الثاني حذف فيه خبر عامل بقي معموله ودلالة المعمول
علي عامله قوية والوجه الاول بقي فيه بعد الحذف معمول عامل استنيب النيابة
عن الخبر الاصلي الذي هو مستقر فضعفت الدلالة لبعد الاصل وكثرة الوسايط
وايضا فان الحاذف علي الوجه الثاني ابين عذرا في الحذف لان المحذوف لفظه
يماثل لفظ المبتدا فيستثقل لذلك وهو الباعث علي الحذف وعلي الوجه الاول
لا استثقال فيه فضعف الباعث علي الحذف وليس في قول القايل ضربي زيدا
ضربه قايما تعرض لكون زيد وقع به غير المضروب المقارن لقيامه او لم يقع بل التعرض
به لا تعرض بقولك ضربته قايما واما الوجه الثالث من الخمسة وهو ان يغني فاعل
المصدر عن الخبر اغنا المرفوع بالوصف فضعفه بين لانه لو صح لصح الاقتصار علي المصدر
والفاعل كما يصح الاقتصار علي الوصف وفاعله فكان يقال ضربي فيحسن السكوت
عليه لانه فيه معني يضرب كما يحسن السكوت علي قايم الزيدان لانه فيه معني ايقوم
الزيدان وفي امتناع ذلك وجواز هذا دلالة علي فساد القول بتساويهما واما الوجه
الرابع وهو ان يكون الحال مغنية عن الخبر لشبهها بالظرف فهو راي ابن كيسان وهو
غير صحيح ايضا لان الحال اذا اقيمت مقام الخبر لشبهها بالظرف فاما ان لا يقدر لها
عاملا وتقدر فان لم تقدر لزم من ذلك استغناؤها عما لا يستغني عنه الظرف مع
انه اصل بالنسبة اليها ولو جاز ذلك مع المصدر لجاز مع غيره فكان يقال زيد قايما

لا

لانه يعني في حال قيام وان قدر لها عامل لم يكن ذلك العامل الا مثل المقدر للظرف
الا مثل المقدر للظرف فكما يقال في قولك زيد في حال قيام تقديره زيد
تقديره زيد مستقر في حال قيام كما يقال في ضربي زيدا قايما ضربي زيدا
ضربي زيدا المستقر قايما فكان يلزم من ذلك الاخبار عن الضرب بالضارب
وذلك محال وما افضي الي المحال محال واما الوجه الخامس فانه وجه يلزم اولا
اعلي القول به لانه اجاز في قولهم اول ما اقول اني احمد الله بالكسر ان يكون
اني محكيا بالقول فيكون من صلته ويكون خبر المبتدا الذي هو اول ما اقول
محذوفا كانه قال اول قولي هذا الكلام ثابت فكما جاز ان يحذف الخبر هناك
بلا دليل زايد علي الحاجة اليه كذلك يلزمه تجويز حذف الخبر هنا وتقديره
بمثل ما قدره هناك لان الحاجة اليهما سواء والمخبر عنه في الصورتين مصدر
لان اول القول قول والصحيح في قولهم اول ما اقول اني احمد الله بالكسر
ان يكون كلاما تاما فيجعل اول ما اقول مبتدا تاما واني احمد الله خبرا عنه
كانه قال مبتدا كلامي هذا الكلام ولا يصح ان يقدر ثابت خبرا لان ذلك
يقتضي ثبوت اول هذا المقول واول كلمة منها اني مرتبت كلاهما وكلاهما
ليس مقصودا فيصير كونه الشي غير صحيحه فيكون الثابت اول حرف من الجملة
ان نونيت حروفها او اول كلمة منها ان نونيت كلماتها وكلاهما ليس مقصودا
فيصير كونه مردودا وايضا فان تقدير ثابت خبرا بعد اني احمد الله وبعد

منه ضربي زيدا قايما وامثالهما تقدير سالم لا دليل عليه اذ ليس هو بالتقدير اولى من
غيره من المقدرات الممكنة وحذف ما كان في حذفه كذلك ممنوع وفي رده هذا
الوجه الخامس اشعار برد الوجه السادس لان مبناه على تقدير سالم يتعين تقديره
وتقدير ما عدم نظيره فثبت بمجموع ما ذكرته ان اولى الاوجه الستة بالصواب ما ذهب
اليه الاخفش ويليه الاول وما سواهما ضعفه بين واطرحه متعين انتهى كلام
المصنف وذكر سيدنا الشيخ بهاء الدين بن النحاس رضي الله تعالى عنه المذاهب
المذكورة في هذه المسيلة وتكلم عليها مذهبا مذهبا فاحببت ذكرها كما اورد ها
لان في كلامه فوايد لم يتضمنها كلام المصنف قال اختلف الناس في اعراب
ضربي فقال بعضهم هو مرتفع بانه فاعل فعل مضمر تقديره يقع ضربي زيدا قايما او
ثبت ضربي زيدا قايما وقال بعضهم هو مبتدا والقايلون ذلك اختلفوا
هل يحتاج الى خبر او لا فقال بعضهم ليس ثم تقدير خبر لان المصدر هنا واقع موقع
الفعل كما في قولهم اقايم الزيدان وقال الكسائي وهشام والفرا وابن كيسان
رحمهم الله ان الحال بنفسها هي الخبر لاستادة مسده على خلاف بينهم في ذلك
فقال الكسائي وهشام ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر كان فيها ذكران مرفوعا ن
احدهما من صاحب الحال والاخر من المصدر وانما احتاجوا الى القول بذلك
لان الحال لا بد لها من ضمير يعود على ذي الحال وهي خبر والخبر عندهم لا بد فيه
من ضمير يعود على المبتدا لان المبتدا عندهم انما يرتفع بما عاد عليه في احد مذهبي

الكوفيين

الكوفيين وضربي هنا مبتدا مرفوع ولا بد له من رافع فاحتاجوا الى القول بتحمل قايم
ضميره ليرفعه حتى انهما قالا يجوز ان يوكد الضميرين اللذين في قايما فيقول ضربي
زيدا قايما نفسه وقيامك مسرعا نفسك نفسه فان اكدت القيام ايضا مع الضمير
قلت قيامك مسرعا نفسك نفسه نفسه فتكرر النفس ثلاث مرات اما
الفرا ومن اخذ بقوله فزعموا ان الحال اذا وقعت خبرا للمصدر فلا ضمير فيها
من المصدر لجريانها على صاحبها في افراده وتثنيته وجمعه وتعريها من ضمير
المصدر اذا اقبل ركوبك ان بادرت وقيامك ان اسرعت وضربي زيدا ان قام
فكما ان الشرط لا ضمير فيه يعود الى المصدر فكذلك الحال وجاز نصب قايما ومسرعا
وما اشبههما على الحال عند الكساي وهشام والفرا ومن اخذ بمذهبهم وان كان
خبرا لما لم يكن المبتدا الا ترى ان المسرع هو المخاطب لا القيام والقايم هو زيد وانا
لا الضرب فلما كان بخلاف المبتدا انتصب على الخلاف لان الخلاف عندهم يوجب
النصب واما ابن هشام فقال انما اغنت الحال عن الخبر لشبهها بالظرف والذين
قالوا بتقدير خبر اختلفوا في كيفية تقديره ومكانه فذهب البصريون في المشهور
عنهم والاخفش الى تقديره قبل قايم واختلفوا في كيفيته فقال البصريون
تقديره اذا كان ان اردت الماضي واذا كان ان اردت المستقبل هذا ان
جعلت الضمير عايدا الى يا المتكلم وقايما ضمير كان عايدا على زيد وقايما حال
منه وان جعلت حالا منه كان تقديره اذ كنت قايما ان اردت الماضي واذا

كنت قايما ان اردت المستقبل وقال الاخفش ضربي زيدا ضربه قايما وقال
بعض الناس تقديره بعد قايم والتقدير ضربي زيدا قايما ثابت او موجود او ما اشبه
ذلك وقايما عندهم حال من زيد والعامل فيها ضربي وحكي ابو محمد بن السيد ان
هذا مذهب الكوفيين وكذلك حكاه شيخنا جمال الدين بن عمرون عنهم قلت وهذا
المذهب هو الذي ذكره المصنف رحمه الله الزاما لابي علي الفارسي ولم ينسبه
لاحد رجع فهذه ستة مذاهب ثلاثة والخبر محذوف واثنان وهو مبتدا ولا
خبر محذوف وواحد وهو مرتفع بفعل اما من قال هو مرتفع بفعل فيرد عليه
انه تقدير ما لا دليل علي تعيينه لانه كما يجوز تقدير ثبت يجوز تقدير ما لا
مثل قل او عدم وما لا يتعين تقديره لا سبيل الي اضماره مع انه اذا دار الامر بين
الحذف من اول الكلام واخره كان الحذف من اخره اولي فان اول الكلام موضع استجمام
وراحة واخره موضع تعب وطلب استراحة فبان فساد ذلك الوجه واما الوجه
الثاني وهو عدم احتياجه الي الخبر لوقوعه موقع الفعل فظاهر الفساد لانه لو
وقع موقع الفعل لصح الاقتصار عليه مع فاعله كما صح ذلك في اقايم الزيدان
وحيث لم يصح ان يقال ضربي ويقتصر بطل ما ذكروه وما قوله الكسايي وهشام
فيبطله ان العامل الواحد لا يعمل في معمولين ظاهرين ليس احدهما تابعا للاخر
رفعا فكذلك لا يعمل في مضمرين وما ذهبا اليه من ان قولنا زيد حيث عمرو
وحيث فيه رافعة لزيد وعمرو لان معناه زيد في مكان فيه عمرو فقد ناب حيث مناب

ظرفين

ظرفين هما في مكان وفيه في المعني فرفعت الاسمين اللذين كانا يرتفعان بهما لا وجه له لان ن
هذا شي لا نظير له في كلام العرب ولانه يلزم ان يكون كذلك اذا قلت زيد حيث جالس حلبس
عمرو اذ المعني زيد في مكان جلس فيه عمرو ولو كانت كذلك وجب ان تكون مرفوعة
منصوبة لانها نابت مناب ظرفين احدهما مرفوع والاخر منصوب فيكون عمدة من جهة
الرفع وفضلة من جهة النصب وفي هذا ما فيه والصحيح ان الاسم الذي بعد حيث
مرفوع بالابتدا وخبره محذوف لدليل ظهوره اذا قلت زيد حيث عمرو جالس
ولو رفعت حيث عمرا لبقي جالس لا اعراب له ولان حيث يلزم الاضافة الي الجمل
الا ما جاء شاذا من قول الشاعر حيث لي العمايم وقوله اما تري حيث سهيل طالعا
فلو ارتفع الاسم بعد حيث بها لزم عدم وضعها عن الاضافة وهذا امر لا عهد لاحد بمثله
في كلام العرب واذا انتفي ان يرفع الحال ضميرين انتفي كونهما خبرا ومما يبطل ايضا كونها الحال
رافعة ضميرين انا لو ثنينا فقلنا ضربي اخويك قايمين لم يمكن ان يكون في قايمين هنا
ضميران الا انه لو كان لكان احدهما مثني والاخر مفردا وتثنية اسم الفاعل وافراده انما
هو بحسب ما يرفع من الضمير فكان يلزم ان يكون اسم الفاعل مفردا مثني في حال واحدة
هذا ما لا يمكن بوجه فبان بطلان ما ذهب اليه الكسايي وهشام واما قولهما بجواز تاكيدا
لضميرين فشي ذكروه قياسا لا سماع يعضده اصلا واما قول الفرا رحمه الله تعالي ان الحال لم
يتحمل ضمير المبتدا للزومها مذهب الشرط فالجواب عنه ان الشرط بمفرده من غير جواب
لا يصلح للخبرية لانه لا يفيد واذا كان كذلك تعين ان جواب الشرط محذوف فيكون الضمير محذوفا

مع الجواب مع ان جميع ما ذكروه دعاوي لا دليل على شي منها فكيف يصار اليها واما تشبيه ابن
كيسان رحمه الله تعالى الحال بالظرف فكانه قال ضربي زيدا في حال القيام فليس بشي لانه لو جاز ذلك
بهذا التقدير لجاز مع الجثة ان تقول زيد قايما لانه بمعنى زيد في حال القيام وجيئت لم يعرف ذلك
على فساد ما ذكروا واما قولهم انه منصوب على الخلاف ففاسد ايضا لان الخلاف لو كان عاملا لعمل
حيث وجد ونحن نرى العرب تقول ليس زيد قايما لكن قاعد وبل قاعد برفع قاعد على الجواز وما زيد قايما
لكن قاعد فهاهنا قاعد على الوجوب مع كونه مخالفا لما قبله فبان فساد ما ذكروه وفساد النصب على
الخلاف مذكور في موضعه من النحو باحسن بيان فلا حاجة الى الاطالة فيه واما المذهب المروي
عن الكوفيين اخرا وهو ان الخبر محذوف تقديره ثابت او موجود ففاسد ايضا لانه تقدير ما ليس
في اللفظ دليل عليه كما تقدم فانه كما يقدر ثابت جاز ان يقدر ايضا منفي ومعدوم وما اشبه ذلك
ولانه اذ ذاك يكون حذف الخبر جايزا لا واجبا لان قايما حينيذ يكون حالا من زيد والعامل فيه
المصدر فلا يكون الحال سادا مسد الخبر فلا يلزم حذفه وانما يجب حذف الخبر في مثل هذا اذا
سدت الحال مسده لان الحال اذ ذاك عوض من الخبر بدليل ان العرب لا تجمع بينهما ولا يجوز ظهوره
للمصادر لاجل وجود الاحوال المناسبة التي بين الحال والخبر لان اصل الخبر التنكير كالحال وان الحال
هي صاحبها كما كان الخبر المفرد هو المبتدا والحال تقييده كما ان الخبر كذلك فتفهم من عدم اجتماعهما
قصد العوضية ولا تتصور العوضية الا على قول من قدر الخبر قبل الحال وذلك انك اذا قدرت الخبر ثابت
او موجود وجعلت قايما حالا من زيد فلا يخلو اذ ذاك من ان يخبر المخاطب عن ضرب قد عهد
منك ايقاعه بزيد في حال قيامه او عن ضرب لم يعهد منك ايقاعه في تلك الحال فان

اردت

اردت الاول لم يكن للاخبار عنه بثابت او مستقر فايدة لانه معلوم عند المخاطب
وان كان الثاني لم يكن في الكلام دليل على ذلك المحذوف لجواز ان يكون التقدير ضربي
زيدا قايما غير ثابت ولان في جعل قايما معمول ضربي حذف الخبر برمته كما ذكروا وفي
جعل قايما معمول الخبر حذف بعض الخبر وحذف بعض الخبر اولى من حذف جميعه فظهر
فساد ما ذكروه واما مذهب الاخفش رحمه الله تعالى فانه ان جعل المصدر الثاني
وهو ضربه مضافا الى المفعول وفاعله ضمير المتكلم محذوفا على ما تقرر ان المصدر
يحذف فاعله اذا كان ضميرا ولا يكون مستترا فيه فكانه قال ضربي زيدا ضربي اياه
قايما فاما ان يفهم من نفس الخبر عين المفهوم من المبتدا فلا يصح واما ان يفهم منه
ان ضربه المطلق مثل ضربه قايما وهو غير المعنى المفهوم وان جعل المصدر مضافا فا
الى فاعله صار المفهوم منه غير المطلوب من الكلام على ما سيبين معنى الكلام
في توجيه كلام سيبويه رحمه الله تعالى فظهر ان الصحيح ما ذهب اليه سيبويه
دون غيره وذلك لما ذكرناه من ان اعتقاد الحال معمولة للخبر يجعل المحذوف
بعض الخبر وهو اولى من حذف جميع الخبر وهنا نكتة لطيفة وهو ان الاسم العامل
ومعموله بمنزلة المضاف والمضاف اليه في باب النداء وباب لا فكما يحذف
المضاف ويقام المضاف اليه مقامه كذلك يحذف العامل ويبقى معموله الا انه لما
كان الاكثر اذا حذف المضاف يعرب المضاف اليه باعرابه ولا كذلك العامل والمعمول ل
كثر حذف المضاف وقل حذف العامل وهذا وان اشترك فيه مذهب سيبويه

والاخفش فان مذهب سيبويه ينفرد بما ذكره قال شيخنا جمال الدين بن محمد بن عمرون رحمه الله تعالى والذي يوضح المسالة ان معنى ضربي زيدا قايما ما ضربت زيدا الا قايما وهذا المعنى لا يستقيم الا على مذهب سيبويه رحمه الله تعالى لان العامل يتقيد بقوله فاذا جعلت الحال من تمام المبتدا يكون الاخبار بان ضربي متقيد بالقيام واقع وهذا لا ينفي ان يقع الضرب في غير حال القيام واذا جعل الحال من جملة الخبر يكون ضربي زيدا هذا الذي لم يتقيد بحال كاين اذا كان قايما فلو قدر وقوع ضرب في غير حال القيام يكون مناقضا للاخبار اذ من المحال وقوع غير المقيد بالحال في زمان وتخلف شي منه عن ذلك الزمان اذا اريد الحقيقة ثم قال رحمه الله تعالى في مسالة اكثر شربي السويق ملتوتا وما ابطلنا به مذهب من يعتقد ان الحال من معمول المصدر يظهر في هذه المسالة اكثر لانه لو جعل من تمام المبتدا يكون الاخبار حينيذ عن اكثر شرب سويق ملتوت انه حاصل وذلك لا ينفي الاكثرية في غير حال اللت والمراد من هذا الكلام ان الاكثرية تقع في حال اللت ولو وقعت في غير حال اللت لا يكون في اخبار كثير فايدة انتهى كلام الشيخ بها الدين في نقل المذاهب المذكوره وتقريرها ثم قال الشيخ بها الدين ايضا وفي هذه المسالة امور لا بد من التعرض لها منها لم قدر الخبر ظرفا دون غيره لانا نقدر الخبر محذوفا والمحذوف مجاز وتوسع والظرف احمل لذلك من غيرها ومنها لم قدر ظرف الزمان دون المكان لما نابت الحال مناب الخبر الذي هو ظرف الزمان المحذوف للمشابهة

التي

التي بين ظرف الزمان والحال لفظا ومعنى الا ترى ان كل واحد منهما منصوب على معنى في فانك اذا قلت جا زيد ضاحكا فكانك قلت جا زيد وقت ضحكه ولانك اكثر ما تجي هذه الحال السادة مسد الخبر مفرده لا جملة لانها اذ ذاك تشبه الظرف لا ان الجملة لما كانت تتقدر بالمفرد جلت في النيابة عن خبر المبتدا على الحال المفرده وذلك لان الحال عوض منه كما ذكرنا والحال الظرف الزمان انسب منها الظرف المكان لانها توقيت للفعل من جهة المعنى كما ان الزمان توقيت للفعل ولذلك قدر سيبويه الحال باذ في قوله تعالى وطايفة قد اهمتهم انفسهم فقال اذ طايفة في هذه الحال ولان المبتدا هنا حدث وظرف الزمان يختص بالاخبار به عن الحدث دون الجثة فهو اخص به من ظرف المكان ومنها لم قدرت اذ واذا دون غيرهما قال شيخنا رحمه والى الظرف ان اردت الماضي اذ لانها تستغرق الماضي وان اردت المستقبل اذا لانها تستغرق المستقبل ايضا ومنها لم قدر بعد ظرف فعل ولم كان كان التامة دون غيرها ولم لم يقدر نصب قايم على الخبر لكان وذلك لان الظرف لا بد له من فعل او معناه ليكون ظرفا له والحال لا بد لها ايضا من عامل والاصل في العمل الفعل وقدرت كان التامة لتدل على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه ولم نعتقد في قايم الخبرية لكونه التنكير قال رحمه الله تعالى ودخول واو الحال عليها على ما سيجي يقوي جانب الحالية لا الخبرية ولا يلتفت الى قول

من جوز من يجوز دخول الواو على اخبار كان واخواتها اذا كان الخبر جملة والضمير
الضمير في كان فاعلها وهو يعود الى زيد ومنها هل يجوز تقدم هذه الحال على المصدر
المصدر منع ذلك الكسائي والفراء وهشام ان كانت الحال من ظاهر كما منعوا في نحو جاء زيد
راكبا ان تقول راكبا جاء زيد فيتقدمها وسبب ذلك ان مبنى الحال عندهم على
الشرط فيبطل راكبا جاء زيد من حيث لم يجز ان يتركب جاء زيد فان كانت من ضمير جاز
التقديم عند الكسائي وهشام ومن اخذ بمذهبهما كما يجوز تقديمها اذا لم يقع خبرا
يجوز عندهم مسرعا قيامك كما يجوز مسرعا قمت لان الحال المكني ولا تنكر تقدم
مضمر على ظاهر وابطل الفراء مسرعا قيامك ومبادرا الا حال المكني يجوز تقدمها اذ لم
يكن ركوبك راجلا مسرعا قمت ومبادرا ركبت دافعة فاذا رفعت منعت التقدم والتوسط
ولزمت التاخر عنده مبنية على الشرط والشرط يرفع اخرا الا ولا ينفعل شكوتك ان
انصفت ولا يقال ان انصفت شكوت لان الشرط انما يتلقى بالفاء او اذا او بالفعل
ولا يتلقى بالحكم المفرد بالاسم المفرد واحتج الكسائي وهشام على جواز مبادرا ركوبك
بان الحال مشبهة على الوقت من حيث كانت في معناه والوقت يرفع متقدما ومتاخرا
فيقال قيامك يوم الخميس ويوم الخميس قيامك قلت جميع ما ذكروه مبني على ما تقدم من
اقوالهم وقد تقدم افسادها ولا نقل عندي عن مذاهب البصريين في ذلك بل تقتضي
قولهم جواز تقديم الحال ان قدر الخبر متقدما على المصدر ووجوب تاخيرها ان
قدر الخبر موخرا لان العامل عندهم في الحال كان المقدرة وهي مضاف اليها الظرف المقام

البيه

اليه لا يبالى فيما قبل المضاف قال ابن دهان في شرح الايضاح ولا يمتنع عندي في
القياس قائما ضربي زيدا لان خبر المبتدا في هذه المسألة مقدم على المبتدا
ومنها انه لا يجوز ان يسد الحال مسد الخبر اذا كان المبتدا جثة لان الخبر المقدر
لا يكون الا ظرف زمان كما تقدم وظروف الزمان لا تكون اخبارا للجثة ومنها
هل يجوز لضمير المصدر ان يسد الحال مسد خبره ذهب البصريون والكسائي الى ان
ضمير المصدر يجري مجراه في ذلك نحو قولك اكلي التفاحة هو نضيجة فاكلي مبتدا
ونضيجة حال والتفاحة مفعولة وهو مبتدا وهو ضمير المصدر الذي هو اكلي
ونضيجة حال سدت مسد خبر الضمير والضمير وخبره خبر المصدر الذي هو
اكلي وزعم الفراء ان ضمير المصدر كالجثة نحو زيد وعمرو لا يرفعه الا ما يرفع
زيدا وعمرا وكان الذي حمله على ذلك كون الحال عنده بمنزلة الشرط والشرط
انما خبره عن المصدر لا عن ضميره وذلك باطل وقد تقدم تبيين بطلانه قال
ابن عصفور وسواء في ذلك المصدر وغيره مما لا يمكن جعله الا ان مجيء ذلك في
المصدر اكثر كما ذكرته ومما يدل على مجيئه في غير المصادر قول الشاعر •
• خيال لام السلسبيل • ودونه مسيرة شهر للبريد المذبذب • فخيال مبتدا
ولام السلسبيل صفة له ولا يكون خبرا لانه لا مسوغ للابتداء بها الا وصفها
بالمجرور والجملة التي هي ودونه مسيرة شهر سادة مسد خبره وساغ ذلك
لان الخيال لا حقيقة له جسمية فجرى مجرى المصادر ومنها انه لا يجوز ان تشد

ان سد الحال مسد خبر ان الناصبة للفعل وان كانت بتاويل المصدر من جهة
ان الحال انما يسد مسد الخبر اذا كان ظرف زمان وظرف الزمان لا يكون خبرا لان ص
والفعل والي ما ذكرنا من المنع ذهب الكسائي والفرا وهشام وعللوه بانها لما عملت
فيما بعدها اشبهت الادوات وبعدت عن المصادر فلم يجز فيها ما جاز
في المصادر وفي هذا التعليل نظر فان المصدر ايضا عامل فيما بعده فالصحيح
ما ذكرناه من التعليل انتهي كلامه رحمه الله تعالي ص ورفعها خبرا لبعد
افعل مضافا الي ما موصوله بكان او يكون جايز وفعل ذلك بعد مصدر صريح
دون ضرورة ممنوع ش اي ورفع الحال المذكورة واشار بذلك الي ما اجازه الاخفش
من رفع قايم علي الخبرية في قوله اخطب ما كان او اخطب ما يكون الامير قايما
وليعلم قبل تقرير مذهبه انا اذا قلنا اخطب ما كان او اخطب ما يكون فما مصدرية
والتقدير كون الامير وفي اضافة اخطب الي الكون نوع تجوز لان افعل التفضيل
لا يضاف الا الي ما هو بعضه وليست الخطابة بعض الكون ثم منهم من قدر
مضافا محذوفا اي اخطب اوقات كون الامير لا ليتنفي المجاز فان الخطابة
ليست بعض الاوقات ايضا لكن لما كانت الخطابة لا تقع الا في الاوقات
سهل ذلك تاولها بها ومنهم من لم يقدر شيا محذوفا وجعل اخطب كونا كما
تقدم ويترتب علي الرايين بحث وهو ان من قدر المضاف وجعل اخطب
زمانا لاضافته الي الاوقات المحذوفة وجوز وقوع اذا خبرا ظرفا لم يجعل اذا

متعلقة

متعلقة بمحذوف كما في ضربي زيدا قايما بل جعل نفس الظرف مرفوعا علي الخبرية لا معمولا
للخبر ويكون قد اخبر بزمان عن زمان قال الشيخ بها الدين رحمه الله ولا
يستنكر خروج اذا عن الظرفية ورفعها فقد جاءت مجرورة في قول الشاعر
وبعد غد يا لهف نفسي في غد اذا راح اصحاب ولست برايح . فابدل اذا
من غد واجاز المبرد الرفع الصريح فيها وذلك اذا قلت اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو فاذا الاولي مبتداة والثانية خبر وعلي هذا اذا ظهر الاعراب في الظرف
بالرفع فتقول اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة واما من لم يقدر مضافا محذوفا
وجعل اخطب كونا فاذا في موضع نصب متعلقة بمحذوف كما كان في ضربي زيدا
قايما وعلي هذا اذا قلت اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة نصبت اليوم
واذا تقرر هذا فاعلم ان الاخفش رحمه الله اجاز الرفع في هذه المسالة
كما تقدم قال الشيخ وتبعه المبرد والفارسي وهذا المصنف انتهي وقال
المصنف رحمه الله يلزم من ذلك يعني ما اجازه الاخفش من الرفع ارتكاب
مجازين احدهما اجازة اخطب مع انه من صفات الاعيان الي ما يكون وهو
في تاويل الكون والثاني الاخبار بقايم مع انه في الاصل من صفات الاعيان
عن اخطب ما يكون لا مع انه في المعني كون لان افعل التفضيل بعض ما يضاف
اليه والحامل علي ذلك قصد المبالغة وقد فتح بابها تاول الجماعة فعضدت باخرها

وزوعا انتهي قال الشيخ بها الدين ووجه ابن الدهان رفع الاخفش قايما بان جعل اخطب
مضافا الي احوال محذوفة اي اخطب احوال كون الامير فلا مجاز في قايم حينيذ وقال
اثير الدين قوله فلا مجاز في قايم حينيذ غير مسلم بل هو مجاز لان قايما من صفات
الاعيان لا من صفات الاحوال والمطابق اخبارا عن اخطب احوال الامير ان يقال
القيام كما يقال احسن احوال زيد السرور ولا يقول السار وقال الشيخ بها الدين
ان يجعل ما بمنزلة شي والجملة التي هي يكون الامير محلها فيها قايما وقايم بكون ما للعموم
صفته والعايد محذوف خبر يكون الامير ويكون ناقصة كان اصلها اخطب احوال
يكون الامير فيها قايما ويكون ما للعموم والكثرة كقوله تعالي ويعبدون من دون
الله ما لا يضرهم ولا ينفعهم ودليل وقوعها للجنس والعموم الاشارة اليها بقوله
تعالي ويقولون هولاء شفعاونا عند الله ويكون ما حينيذ كناية عن الاحوال
فيتوجه ما قاله الاخفش وقال الشيخ اثير الدين ويكون الاخبار بقايم ايضا
مجازا اذ القايم من صفات الاعيان لا صفات الاحوال كما بينا انتهي واشار
المصنف بقوله وفعل ذلك بعد مصدر صريح دون ضرورة ممنوع الي نحو قول القايل
ضربي زيدا قايم علي تقدير علي قايم وحق هذا ان يمنع مطلقا لانه شبيه
بقولك جا زيد راكب لكن الضرورة اباحت حذف المبتدا المقرون بالفا في جواب
الشرط وهو اصعب واجازة حذف مبتدا مقرون بواو الحال اولي ومثال حذف
المبتدا مقرونا بالفا قول الشاعر بني ثعل لا تنكعوا العنز شربها بني ثعل من

ينكع

ينكع العنز ظالم . اراد فهو ظالم هذا كلام المصنف وقال الشيخ كان لا ينبغي ان
لا يقول دون ضرورة بل يقول وفعل ذلك بعد مصدر صريح ممنوع فان ادت الضرورة
الي رفعه خبر مبتدا محذوف ويكون اسهل لان جواب الشرط الجملة حالا جاز
قال ولم يبين جهة الصعوبة ونقول بل هو في الشرط اسهل لان جواب الشرط
لا بد ان يكون جملة قلنا دليل علي ما حذف واما الحال السادة مسد الخبر
ففيها خلاف هل تقوم الجملة مقامها كما سياتي فلا دليل فيها علي ما يحذف
انتهي واعلم ان ابن الدهان اجاز رفع قايم في ضربي زيدا قايما علي الخبرية لا
علي المعني الذي تقدم بل علي المعني ان يريد بقايم معني ثابت دايم لا بتعصيب
فيكون خبرا عن ضربي حقيقة كما تقول الامر بيننا قايم والحرب قايمة علي ساق
وهنا كما تقول ضربي زيدا شديد ولا خلاف في جوازه ص وليس لتالي لولا
مرفوعا بها ولا بفعل مضمر خلافا للكوفيين ولا يغني فاعل المصدر المذكور عن
تقدير الخبر اغنا المرفوع بالوصف المذكور ولا الواو الحال المشار اليهما المذكور
خلافا للزاعمي ذلك ش لما انهي الكلام علي المواضع التي يجب فيها حذف
الخبر وكان في بعض الصور المتقدمة خلاف قصد الاشارة اليه هنا وقد
تقدم الكلام علي مضمون قوله ولا يغني فاعل المصدر المذكور الي اخره وعلى
اغنا الحال عن الخبر في مسالة ضربي زيدا قايما وعلي واو المصاحبة ايضا في
مسالة كل رجل وضيعته فلا حاجة لاعادته واما المرفوع بعد لولا ه

فتقدم انه مبتدا وان خبره محذوف وجوبا وذكر فيه هنا مذهبين اخرين احدهما
انه مرفوع بفعل مضمر وهو لولا وهو راي الفرا والثاني انه مرفوع بفعل مضمر
وهو راي الكسائي ونبه على خلافهما بقوله خلافا للكوفيين قال المصنف
والصحيح مذهب البصريين لانه اذا كان مبتدا محذوف الخبر كان نظير المستثنى المقسم
به في كونه مبتدا محذوف الخبر للعلم به وسد الجواب مسده بل يكون اولى بصحة حذف
الخبر لان في لولا اشعارا بالوجود المانع من ثبوت معنى الجواب والوجود الذي اشعر
به هو المفاد بالخبر لو نطق به ففي حذف الخبر بعد لولا من العذر ما في حذف خبر
المقسم به وزيادة قال واما القولان الاخران فمردودان لانهما مستلزمان
ما لا نظير له اذ ليس في الكلام حرف رفع ولا ينصب ولا حرف التزم بعده اضمار
فعل رافع ولا يقبل ما يستلزم عدم النظير مع وجدان ما له نظير وايضا فاذا
حكم على الاسم الواقع بعد لولا بالابتدا كان المحذوف من الجملة مؤخرا واذا حكم
بفاعليته كان المحذوف منها متقدما والاواخر بالحذف اولى من الاوايل انتهى
ومما رد به مذهب الفرا ان الحرف لا يعمل الا اذا اختص ولا خصوصية للولا بقبيل
دون قبيل فانها كما دخلت على الاسم فيما تقدم فقد دخلت على الفعل في قول
الشاعر • الا زعمت اسماء ان لا احبها فقلت بلى لولا ينازعني شغلي • ومن
قوله ايضا قالت امامه لما جيت رايتها هلا رميت ببعض الاسهم السود •
لا در درك اني قد رميتهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود • وقد اجاب

الكوفيون

الكوفيون عن ذلك بان لولا الامتناعية لا تدخل على الفعل وانما هذه لو دخلت على لا الواقعة موقع لم وقد تقع
موقع لم بدليل قوله تعالى فلا صدق ولا صلى ورد هذا الجواب بمنع ان لا واقعة موقع لم ولما سلم عدم ذلك
والفرق بينه وبين الاية الكريمة فان يجي لا كي بعدها في الاية الشريفة دالا على ان المراد بها لم ولا دليل هنا في
البيت فتبقى على اصلها واعلم ان دعوى عدم خصوصية لولا الامتناعية بالاسما ممنوعة وان كون الفعل يليها
واستشهادهم بالشعر وهو [illegible] قال المصنف في قول الشاعر • ولولا يحسبون الحلم عجزا لما عدم المسيئون
احتمالي • ان التقدير ان يحسبوا فحذف ان ورفع الفعل والموضع موضع المبتدا على تقدير ان كما قال لو لا
تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فكذا يكون التقدير في لولا ينازعني شغلي لولا ان ينازعني شغلي واما هي
في لولا حددت فقد جعل المصنف انها بمعنى لو لم وان المعنى لو لم احد وانما حينيذ يجزم ان يليها الفعل
قال ومجي لا بمعنى لم كثير ومنه قول الزاجر • لا هم ان الحارث بن جبلة زنا على ابيه ثم قتله واي شي
سي لا فعله واذا كان كذلك فلا يثبت الرد على الفرا بعدم الخصوصية ومما رد به مذهب الكسائي انه ادعى دعوى
مجردة عن الدليل فكيف يصار اليها مع ان الاصل عدم الاضمار وسيأتي الكلام على لو لا هذه وعلى بقية المذاهب
في خبر الاسم الواقع بعدها في اثنا الكتاب ان شا الله تعالى ص ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خلافا للفراء
ولا جملة اسمية بلا واو وفاقا للكسائي ويجوز اتباع المصدر المذكور وفاقا له ايضا ش اعلم انهم اختلفوا
تقع هذه الحال السادة مسد الخبر جملة اولا فاما الجملة الفعلية فاجاز وقوعها حالا ابو الحسن
والكسائي وهشام ونقل ابن خروف عن سيبويه المنع واختلفوا في النقل عن الفراء فحكى ابن خروف عنه الجواز
ونقل المصنف عنه المنع وكذا ابن عصفور وقال الشيخ هو الصحيح قال المصنف وانما منع الفرا
ذلك فرارا من كثرة مخالفة الاصل وذلك ان الحال اذا سدت مسد الخبر وهو على خلاف الاصل فلا ينبغي

ان يحكم بجوازه لانه مخالف لبعض مخالفة قال وهذا الذي اعتبره وقد ترك العرب على انه غير معتبر
بوقوع الجملة الاسمية موقع الحال المذكورة فلو لم تقع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة لقلنا بالجواز وقوعها
قياسا على وقوع الجملة الاسمية ومع ذلك فقد سمع من العرب وقوع الجملة الفعلية موقع الحال المذكورة
من ذلك قول الشاعر • انشده سيبويه رحمه الله تعالى • ورأي عيني اباك يعطي الجزيل فعليك ذاك كما انتهى
قلت وانشد سيبويه هذا البيت يدفع ما ذكره ابن خروف عنه من المنع الا ان يكون سيبويه اتى به شاهدا
اي لغير ذلك وقال ابن عصفور الذي يمنعه الفراء الفعل المضارع المرفوع وعلله بان النصب الذي
في لفظ المعرب عوض من النفرع بالشرط والمستقبل المرفوع ليس في لفظه ما يكشف مذهب الشرط قال
الشيخ بهاء الدين بن النحاس وما ذكره ابن عصفور من التعليل لمذهب الفراء يقتضي ان الفراء يمنع ايضا
الجملة الاسمية لانها لا يظهر في لفظها النصب ايضا قال الشيخ بعد نقل الخلاف في هذه المسالة والصحيح الجواز
لورود ذلك عن العرب وانشد البيت المتقدم وقول الاخر عهدي بها في الحي قد سربلت بيضا مثل المهرة •
الضامر واما الجملة الاسمية فاما ان تكون مصحوبة بالواو او لا ان صحبتها الواو فنقل ابن خروف ان مذهب
سيبويه والاخفش المنع قال مذهب سيبويه ان الحال لا تسد مسد الخبر الا اذا كانت منصوبة وكلام
المصنف في الشرح يقتضي انه لا خلاف في جوازه لانه قال حكى ابن كيسان سرني لك اخاك قائما ابوه
ثم قال فان قلت سرني لك اخاك هو قايم ابوه او سرني لك اخاك وهو قايم جازت المسالتان عند الكسائي وحده
فان جئت قبل هو بالواو جازت في كل الاقوال انتهى وقد ورد السماع بذلك قال النبي صلى الله عليه
وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ومنه قول الشاعر • خير اقترابي من المولى حليف رضى
وشر بعدي عنه وهو غضبان • وقول الاخر عهدي بها الحي الجميع وفيهم قبل التفرق ميسر ومدام

وان

وان لم تصحب الجملة الاسمية الواو فالمشهور من قول النحاة غير الكسائي المنع قال المصنف والحامل
لهم على ذلك ان الاستعمال لم يرد بخلافه فاقتفوا بالتزامه ولم ير الكسائي ذلك ملتزما لما يسد مسدها
مسد الخبر كما لم يكن ملتزما قبله وبقوله اقول وقد كان مقتضى الدليل ان يكون حذف الواو هنا اولى لانه
موضع اختصار لكن الواقع بخلاف ذلك وباب القياس مفتوح انتهى قال ابن عصفور الفراء منع حذف
الواو لان المفهوم من مذهب البصريين جواز حذفها قال وجوز اتباع المصدر المذكور اشاره الى
ما اجازه الكسائي وحده من اتباع المصدر على وجه لا يقدح في البيان كقولك ضربي زيدا الشديد قائما
وشربي السويق كله ملتوتا قال المصنف ومن منع احتج بكون الموضع موضع اختصار وان السماع
لم يرد فيه باتباع ومن اجازه تبع القياس ولم يعمل السماع مانعا لان الحاجة داعية الى استعمال
ما منعوه في بعض المواضع فاجازته توسعة ومنعه تضييق وقد ذكر الشيخ فروعا تتعلق بالمسالة
ضربي زيدا قائما الاول اجاز السيرافي وابن السراج دخول كان الناقصة على هذا المصدر
فيقول كان ضربي زيدا قائما وقال ابن عصفور وهو قبيح لان تعويض الحال من الخبر انما يكون بعد حذفه
وحذف خبر كان قبيح انتهى وقد يقال انما يكون قبيحا اذا لم يسد غيره مسده اما مع سد الحال مسده فلا
الثاني اذا كنيت عن المصدر المذكور وقبل ذكر الحال نحو ضربي زيدا هو قائما اجاز ذلك البصريون والكسائي
واعرابه هو مبتدا وقائما حال سدت مسد خبره والجملة خبر المبتدا الاول وعند الكسائي يرفع ضربي
الراجع من هو ويرتفع هو بقائما وهو جائز على مذهبه وقد تقدمت الاشارة الى شيء من ذلك في كلام
ابن النحاس الثالث تقديم الحال على معمول المصدر نحو شربي ملتوتا السويق ابطل ذلك الكسائي
والفراء وحكى عن البصريين الجواز وهو مشكل لان فيه الفصل بين المصدر ومعموله بالحال التي سدت مسد

مسد مفعوله والجملة خبر المبتدا والحال ويحفظ الكسائي الخبر الرابع اذا كانت الحال بالواو وفعلا يجوز تقديمها على المصدر
ابطل ذلك الكسائي وهشام والفرا ان كان المصدر متعديا نحو قولك وهو ملتوت شربي السويق وان كان
لازما جاز ذلك عند الكسائي نحو وانت راكب حسنك ولم يجز ذلك عند الفرا لان الحال لا ترفع متقدمة
الخامس اجمعوا على ابطال اكلك متكيا الطعام لان الطعام في صلة الاكل ومتكيا ساد مسد
الخبر والصلة لا تاتي بعد الخبر وقد تقدم الخلاف في جواز نحو شربك ملتوتا السويق فيبطل الفرق
بين المسئلتين السادس اتفقوا على جواز دخول اذ واذا تقول ان حسنك راكبا واذ حسنك
راكبا السابع اتفقوا على منع ما حسنك راكب لان ما لا تليها الخبر نصب الحال فتفسد المسئلة لذلك
الثامن اما ضربك فانه حسنا على ان الهاء ترجع الى الضرب وخبران حسنا وحكم كان وظن حكم
ان في هذا المعنى فاجازوا ما ضربك ذكان حسنا واما ضربك فظننته حسنا على ان حسنا صفة
للضرب وابطلها الفرا على ان حسنا صفة للبا والكاف والكسائي يجيزهن كلهن التاسع اجاز
الكسائي وهشام عند الله عهدي بزيد قد عين وكذلك عبد الله والعهد بزيد قد عين لانه
لعبد الله وزيد وكان الخبر العهد كما يكون الحال خبرا عن المصدر وسوى الكسائي وهشام بين قولك ان عبد
الله والعهد بزيد قد عين وعبد الله ان العهد بزيد قد عين ولا يعلم ان الفرا اجاز شيا من هذا
واصحابه يردون على الكسائي وهشام ما جوزاه من هذه المسايل وقياس البصريين يقتضي المنع ولا يجوز
في قول الكسائي وهشام عبد الله عهده بزيد قد عين ولا يعطفان هنا الا بالواو والجامعة العاشر
اجاز الكسائي والبصريون تقديم معمول الحال المؤكد عليها بعد تمام المصدر بصلته نحو ضربي
زيدا فرسا راكبا اي راكبا فرسا ومنع ذلك الفرا قال لان راكبا لا يرد الى الاستقبال وما لم يرد

الي

الى الاستقبال لم يتقدم صلته عليه الحادي عشر اجاز الزجاج عبد الله احسن ما يكون القيام وقال
لا يجوز غيره ومنعها المبرد الثاني عشر اكثر مذهبي زيد منعها الكوفيون واجازها البصريون قيل
ولا خلاف يعلم في جواز اكثر لبسي الكتان الثالث عشر اجاز ابن كيسان اما مزيني زيدا فكان قايما
نفسه فيكون الاول لذكر زيد والثاني لذكر الضمير الغريب وحكى ابو جعفر النحاس ان ذلك جايز على
مذهب البصريين والكسائي وغيره جايز على مذهب الفرا الرابع عشر على زيد كان ذا مال
منعها ابو علي ان يكون على مبتدا او بزيد متعلق به وكان في موضع خبره واسمها فيها مستتر وهو عايد
على متعلق على وذا خبر كان من حيث ان جملة الخبر ليس فيها ما يربطها بالمبتدا الذي هو على لان ذا مال ليس
بنفس العلم ولا منزلة منزلته وتجويز المسئلة على وجوه منها ما اجازه بعضهم من ان يكون من باب ضربي زيدا
قايما اي كاينا ذا مال اذ فكان ذا مال لعدلك على تقدير الكوفيين فيما نقل عنهم انهم يقدرون الخبر متاخرا اي
على زيد كان ثابتا واقع او على تقدير عضد الدولة على زيد على به ذا مال واما على تقدير من قدر اذا كان
فلا يصح ويمكن ان يكون خبر على اي على اللبس بزيد او واقع به ذا مال اي غنيا ويمكن ان يكون كان
رابعة ويكون المعنى على زيد ذا مال وزعم بعضهم ان التقدير على زيد اذ كان وحذف اذ للدلالة عليها
وهو ضعيف لان العرب انما حذفت هنا الفعل والظرف معا ولم تحذف احدهما دون الاخر واختار الاستاذ
ابو على ان يكون كان ناقصة واسمها مضمر يعود على العلم وذا مال الحال تسد مسد خبر كان كما تسد مسد خبر
المبتدا وقد رد ذلك على ابي على الخامس عشر لا يجوز وقوع المصدر موقع هذه الحال لانه لا مناسبة
بينه وبين الزمان وهم انما عدلوا الى الحال المشتقة للمناسبة وهذه المناسبة لا تجوز الا مع صورة الحال
الاصلية ولا يتجوز في الحال لكونها كالظرف لانه لا يتجوز في الشي الواحد مرتين ص وحذف

المبتدا ايضا جوازا للقرينة ووجوبا لكون المخبر عنه بنعت مقطوع لمجرد مدح اوذم او ترحم او بمصدر بدلا من اللفظ
بفعله او بمخصوص في باب نعم او بئس وبصريح في القسم س لما انهى الكلام على حذف الخبر جوازا او وجوبا شرع في
الكلام على حذف المبتدا وقد علمت انه ايضا على قسمين جائز وواجب فالجائز ان يحذف لقرينة تشعر به كحذفه بعد استفهام م
عن الخبر كقولك صحيح وفي المسجد وغدا وعشرون لمن قال كيف انت واين اعتكافك ومتى سفرك وكم دراهمك
وكحذفه عند شم طيب او سماع صوت او رؤية شبح كقولك مسك وقراءة وانسان باضمار هذا ونحوه
قال امرؤ القيس اذ ذقت فاها قلت طعم مدامة معتقة مما اي هذا طعم مدامة ولو كان المذكور
معرفة جاز جعله مبتدأ محذوف الخبر ومن القراين المحسنة لحذف المبتدا وجود فاء الجزاء داخلة
على ما لا يصلح ان يكون مبتدا كقوله تعالى من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فصلاحه لنفسه
واساءته عليها واما الحذف الواجب فقد ذكر المصنف انه في اربعة مواضع ايضا كالخبر اولا المبتدا المخبر عنه
بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد وصلى الله على سيدنا محمد سيد المرسلين او لمجرد ذم كقولك اعوذ
بالله من ابليس عدو المؤمنين او لمجرد ترحم كقولك مررت بغلامك المسكين فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة
لهذه المعاني الثلاثة لك فيها النصب بفعل ملتزم اضماره والرفع بمقتضى الخبرية لمبتدا لا يجوز اظهاره
وذلك انهم قصدوا انشاء المدح فجعلوا اضمار الناصب امارة على ذلك كما فعل في النداء اذ لو اظهر الناصب لخفي
معنى الانشاء وتوهم كونه خبرا مستانف المعنى فلما التزم الاضمار في النصب التزم ايضا في الرفع لتجري الوجهان
على سنن واحد وانما قيد النعت بالمقطوع لكونه لاحد الثلاثة تحرزا من النعت المقطوع لغير ذلك فانه
يجوز اظهار المبتدا واضماره وكذا اظهار الناصب واضماره نحو مررت بزيد الخياط وقول المصنف في
الشرح بنعت مقطوع ليعين المنعوت بدونه وقوله ايضا فهذا ونحوه من النعوت المقطوعة لاستغنا

عنها

عنها لحصول التعيين بدونها فلا يرد عليهم ان نحو مررت بزيد الخياط داخل في ذلك لانه اذا كان زيد معلوما وليس كذلك
فان مراده اتباع كونها يحصل التعيين بدونها يكون للمدح او للذم او للترحم وسياتي الكلام على هذه المسئلة
في باب النعت ان شاء الله تعالى الموضع الثاني المبتدا المخبر عنه بمصدر جيء به بدلا من اللفظ بفعله
كقول الشاعر • فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف اي امري حنان ومنهم
قولهم سمع وطاعة اي امري سمع وطاعة والاصل في هذا النوع النصب لانه مصدر جيء به بدلا من
اللفظ بفعله فالتزم اضمار الرافع الذي هو المبتدا قال ليكون اشبه الا يجتمع بدل ومبدل منه في غير
اتباع ثم حمل المرفوع على المنصوب فالتزم اضمار الرافع الذي هو المبتدا قال سيبويه وسمعت من يوثق
بعربيته يقال له كيف اصبحت فيقال حمد الله وثناء عليه اي امري حمد الله وانشد قول الراجز
• يشكو الي جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى • ثم قال سيبويه والذي يرفع عليه حنان وصبر
وما اشبه ذلك لا يستعمل اظهاره كترك اظهار ما ينصب به قال الشيخ وقد جا اظهار هذا المبتدا
في الشعر انشد ابن جني في الخصائص فقالت على اسم الله امرك طاعة وان كنت قد كلفت ما لم
أعوّد • انتهى وللقايل ان يقول ان طاعة في هذا البيت لم يكن الرفع فيه عن نصب اذ لا يتعين انه
كان منصوبا على انه مصدر ثم عدل به الى الرفع بل طاعة اتى به مرفوعا من اول الامر ومعنى امرك
طاعة امرك مطاع واذا كان كذلك فليس هذا الذي في البيت مما نحن فيه الموضع الثالث
المبتدا المخبر عنه بما بعدك ممدوح نعم ومذموم بئس اذا جعلا خبري مبتدا اين وهو
احد الاقوال وقد قيل انه مبتدا والخبر محذوف فعلى هذا تزداد مواضع حذف الخبر وتنقص
مواضع حذف المبتدا وقد قيل ان الاسم المذكور مبتدا والخبر الجملة التي قبله وهو الصحيح فعلى

هذا الحذف في المسألة الموضع الرابع المبتدا المخبر عنه بما يدل على القسم صريحا كقول العرب في ذمتي لافعلن

يريدون في ذمتي ميثاق او عهد او يمين فاقتصروا على الخبر والتزموا حذف المبتدا كما فعلوا عكس

ذلك في قولهم لعمرك لافعلن ذكر هذه المسالة ابو علي رحمه الله تعالى ومن شواهد هذا الاستعمال

قول الشاعر • تساور سوارا الى المجد والعلى • وفي ذمتي لين فعلت لتفعلا وذكر الشيخ مواضع

اخر يجب فيها حذف المبتدا منها ان يذكر الشاعر منزلا او منازل يتغزل بها ثم يقول دار فلانة او ديار

فلانة كما قال الشاعر • اتعرف رسم الدار قفرا منازله كجفن اليمان زخرف الوشي ماثله • بتثليث

او نجران او حيث تلتقي من النجد في قيعانه حائل ومسايله ثم قال ديار التي كانت ونحن على منى

واذ جيت سلمى منك دان نواصله ايهج باد وتكلم دار وقال الا هل ترى اليوم رسم الدار والطلال

كما عرف رسم الصيقل الخلل دار لمروة اذ اهلي واهلهم بالقادسية نرعى اللهو والغزل ومنها ما انتصب

توكيدا لنفسه نحو صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله هذا كله يجوز رفعه باضمار مبتدا

لا يجوز اظهاره ومنها قولهم من انت زيدا اي مذكورك زيد حذفت المبتدا وجوبا لانهم قالوا من انت زيدا

بالنصب اي تذكر زيدا فاضمروا في الرفع كما اضمروا في النصب ومنها قول العرب لا سوا حكاه سيبويه وتاوله على

حذف المبتدا بتقدير هذان لا هما سوا وقال سيبويه انما دخلت لا هاهنا لانها عاقبت ما بني عليه سوا

الا ترى انك لا تقول هذان لا سوا والمبرد لا يمنع ظهوره ويقدره بعضهم بحيث اي لا هما سوا وقال الصفار

هذه اللفظة تستعمل عندنا بما يسوي بين شيين او اشيا فيقول القايل لا سوى اي هما لا سوا لكن لم نظهر

قط ما ارتفعت عليه سوا وعاقبته لا فكما انك لو قلت هما سوا لم يلزم تكرار فكذلك ما عاقبه ومنها

قولهم لا سيما زيد فيمن رفع زيدا التقدير لا مثل الذي هو زيد فهذه خمسة مواضع غير ما ذكره المصنف

علي

على ان اكثر هذه المسايل تاتي في كلام المصنف في اثنا الكتاب مفرقة وانما قصد الشيخ جمعها لتنضبط ص

وان ولي معطوفا على مبتدا فعل لاحدهما واقع على الاخر صح المسالة خلافا لمن منع وقد يغني مضاف

اليه المتبدا عن معطوف فيطابقهما الخبر ش هاتان مسيلتان والمناسب لذكرهما هنا ان الامر يوول في احدهما

الي حذف خبر وفي الاخرى الى حذف مبتدا اما المسالة الاولى فمثالها قولهم زيد والريح يباريها وفي هذه المسالة خلاف

من البصريين والكوفيين منهم من اجازها ومنهم من منعها فاما المجيز من البصريين فحكم بحذف الخبر وجعل التقدير زيد والريح

يجريان يباريها فيجريان الخبر ويباريها في موضع نصب على الحال استغني بها عن الخبر لدلالتها عليه واما المجيز من

الكوفيين فلم يقدر خبرا محذوفا وجعل يباريها الخبر حملا على معنى يتباريان لان من باراك فقد باريته قال

الشيخ وقد اطلق المصنف في قوله وان ولي معطوفا على مبتدا وقد قيده بان يكون العطف بالواو فلو كان بالفاء

او بثم لم يجز قال ايضا وقيد المصنف بقوله فعل لاحدهما وقد يجوز واذا كان في الفعل وفي الاسم الفاعل انتهى قال

المصنف واستدل ابو بكر بن الانباري على صحة هذا الاستعمال بقول الشاعر • واعلم بانك والمنية شارب بعقارها

قال الشيخ لا حجة فيه لانه لا يتعين ان يكون الواو للعطف اذ يحتمل ان يكون واو مع ويكون

شارب خبرا الان يكون كما تقول انك مع هند محسن اليها انتهى ولا ما قاله لان من شرط صحة النصب

على الحال المعية تقدم فعل او ما يشبهه الفعل وليست ان من العوامل التي تنصب المفعول معه واما المسالة

الثانية فمثالها قول بعض العرب راكب البعير طليحان قال المصنف فقد يغنيه اشتراك المضاف والمضاف

اليه في خبر يغني الخبر مثني ومثل هذا المثال قال والاصل راكب البعير والبعير طليحان فحذف المعطوف

لوضوح المعنى انتهى واذا الاصل راكب البعير والبعير ثم حذف المعطوف فلا يتجه قول المصنف وقد يغني

مضاف اليه المتبدا عن معطوف فيطابقهما الخبر الا ان يحمل الضمير في يطابقهما عايدا على قول المبتدا وعن

معطوف اي يطابق المعطوف عليه والمعطوف لكن يحكم علي ذلك قوله في الشرح قال المصنف اشتراك المضايقين
في خبر فيجي الخبر مثني ونقل الشيخ عن صاحب البديع انه قال التقدير راكب البعير احد الطحين فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه ويجوز ان يكون حذف المعطوف للعلم به ومثاله قول الشاعر ⁕ اقول له كالنضح بيني
وبينه اهل انت عبنا في الحج سر غلان س والاصل تعريف المبتدا وتنكير الخبر وقد يعرفان وينكران بشرط
الفايدة ش انما كان الاصل في المبتدا التعريف لوجهين احدهما ان الغرض بالكلام حصول فايدة والمبتدا
مخبر عنه والاخبار عن غير معين لا يفيد الثاني ان المقصود من الكلام اعلام السامع ما احتمل ان يجهله
والامور العامة الكلية قل ان يجهلها واحد وانما يجهل الامور الجزئية فلو قلت رجل منطلق لم يفد لانه
لا يحتمل جهله لان كل عاقل يعلم ان الدنيا لا تخلو من رجل منطلق وقد اورد علي هذا مجي الفاعل نكرة وهو مخبر
عنه قال الله تعالي يا ايها الناس ضرب مثل وقال تعالي ان تمسسكم حسنة تسوهم واجيب عنه بان الفاعل كالجزء
من فعله والفعل مختص باحد الازمنة فيتخصص الفاعل بذلك كما يتخصص المبتدا النكرة بالوصف
وانما كان الاصل في الخبر التنكير لانه محكوم به علي المبتدا واذا كان المحكوم به معلوما انتفت الفايدة المطلوبة
من الكلام وقال المصنف ولا يلزم من كون المبتدا معرفة في الاصل كون الخبر نكرة في الاصل لانه اذا كان
معرفة مسبوقا بمعرفة توهم كونهما موصوفا وصفة فجي الخبر نكرة ليندفع ذلك التوهم فكان اصلا وايضا
فان نسبة الخبر من المبتدا كنسبة الفعل من فاعله والفعل ملازمه التنكير فاستحق الخبر لشبهه به ان يكون راجحا تنكيره
علي تعريفه انتهي ومقتضي ما قررناه امتناع مجي المبتدا نكرة ومجي الخبر معرفة لكن قد تتخصص النكرة العامة او يراد بها
العموم فيجوز الابتدا بها حينئذ لحصول الفايدة وقد يقصد الاخبار بحصول نسبة مجهولة بين معلومين فيجوز ان
ياتي الخبر معرفة والي هذا اشار المصنف بقوله وقد يعرفان وينكران فمثال التعريف فيهما قوله تعالي الله ربنا وربكم ومحمد

رسول

رسول الله ومثال تنكيرهما قوله تعالي ولعبد مومن خير من مشرك ونبه بقوله بشرط الفايدة علي انه اذا لم يحصل فايدة في تنكير
المبتدا لا يكون نكرة غير مخصصة نحو رجل قايم وعند تعريف الخبر لا يكون النسبة التي بينه وبين المبتدا معلومة امتنع فيهما
ما ذكره ش وحصول الفايدة في الغالب عند تنكير المبتدا بان يكون وصفا او موصوفا بظاهر او مقدر او عاملا او معطوفا او معطوفا
عليه او مقصودا به العموم او الابهام او تاليا استفهام او نفي او لولا او واو الحال او فا الجزا او ظرف مختص او لاحق
به او بان يكون دعا او جوابا او واجب التصدير او مقدرا ايجابه بعد نفي س شرع المصنف في تعداد
المواضع التي يقع فيها المبتدا نكرة وينبغي ان يعلم قبل ذلك الضابط في جواز الابتدا بالنكرة فاعلم انه قد اختلفت
فيه عباراتهم فقال ابن السراج المعتبر حصول الفايدة فمتي حصلت في الكلام جاز الابتدا بالنكرة وجد شي من
الشروط او لم يوجد وقال الجرجاني يجوز الاخبار عن النكرة بكل امر تشترك النفوس في معرفته نحو رجل من بني
تميم شاعر او فارس فالمجوز عنده شي واحد وهو جهالة بفضل النفوس ذلك وقال جمال الدين بن عمرون الضابط في
جواز الابتدا بالنكرة قربها من المعرفة لا غير فسر قربها من المعرفة باحد شيئين اما باختصاصها كالنكرة الموصوفة
او بكونها في غاية العموم كقولنا تمرة خير من جرادة وما ذكره ابن السراج اولي لانه اضبط واعم وهو الذي اعتبره
سيبويه فانه لم يشترط في الابتدا بالنكرة الا شيا واحدا وهو حصول الفايدة قالوا ويدخل علي سيبويه اجازة
مثال رجل في الدار لاستوا الفايدة بين فيه وفي قولنا في الدار رجل وهو جايز مع تقدم الظرف فينبغي ان يجوز
مع تاخره وقد اجمعوا علي انه لا يجوز وانه ليس بمسموع من كلام العرب واجيب عن ذلك بانه انما امتنع الوجه
في الدار رجل لعروض اللبس الحاصل بتاخر الظرف اهو صفة ام خبر وانه ينبغي حمله علي الصفة لان النكرة محتاجة جنه
الي النعت لتتخصص به فاما اذا تقدم الظرف فلا يرد علي هذا التعليل نحو زيد القايم قبل الحكم بالصفة
والخبر فينبغي منعه لان النكرة احوج الي النعت من المعرفة فلذلك كان اللبس فيها اسرع منه الي المعرفة قال

قال ابن عصفور وقد يجوز دخول امتناع رجل في الدار تحت عموم قول
سيبويه انه لا يخبر عن النكرة الا حيث كان فيها فايدة لانه اذا
ادي الي اللبس صار غير مفيد لانه لا يعلم المراد به انتهي واذا تقرر
ضابط المسئلة بامر كلي فلا حاجة الي تعدد الاماكن الجزئية لا تكاد
تنحصر ولكن المصنفين قصدوا ذكرها تنبيها علي حصول الفايدة
وحرصا علي التعليم ثم منهم من اقتصر علي بعض الاماكن
ومنهم من قصد الاستقصا وقد انهاها بعض المتاخرين الي
اثنين وثلاثين موضعا واكثرها يدخل تحت المسوغات التي ذكرها
المصنف ولنبدا بالمواضع التي ذكرها المصنف وهي ثمانية عشر
موضعا ثم نتبعها ببعض المواضع الباقية التي لم تدخل تحت ضابط
صاحب الكتاب الاول كونها صفة كقول العرب ضعيف عاذ بقرملة
اي انسان ضعيف التجا الي ضعيف
والقرملة شجرة ضعيفة الثاني كونها موصوفة لفظا
نحو والعبد مومن خير من مشرك واما بمقدر نحو السمن منوان بدرهم اي
منوان منه بدرهم فمنه في موضع الصفة للمنوين وبدرهم الخبر عن منوان
والجملة خبر عن السمن وجعل المصنف من هذا قوله تعالي يغشي طائفة منكم
وطائفة قد اهمتهم انفسهم قال الواو للحال وطائفة مبتدا خبره ما

بعده

بعده وجاز الابتدا بها لانها موصوفة بمقدر وكانه قيل وطائفة من غيركم
وهم المنافقون قال ومنه ايضا قول الشاعر • اي لا كرم ما سمنني عجايز تشح
واخري منك تاسوني اي يد منك تشح فيد مبتدا وخبره تشح ومنك صفة
مختصة حذفت للعلم بها ومنه قول الاخر ايضا • وما برح الواشون حتي
ارتقوا بنا وحتي قلوب عن قلوب صوادف • اي قلوب منا عن قلوب منهم الثالث
كونها عاملة كقوله صلي الله عليه وسلم امر بمعروف صدقة ونهي عن منكر
صدقة ويدخل في هذا المضاف الي نكرة نحو خمس صلوات كتبهن الله علي العباد
الرابع كونها معطوفة كقول الشاعر • عندي اصطبار وشكوي عند قاتلتي
فهل باعجب من هذا امرؤ سمعا • الخامس كونها معطوفا عليها نحو قوله تعالي طاعة
وقول معروف علي ان يكون التقدير طاعة وقول معروف امثل او نحو ذلك وهو
احد تقديري سيبويه ومن ذلك قول الشاعر • غراب وظبي اعضب القرن
اذا ابصروا وصرد ان العشي لفصح • وجعل المصنف من ذلك ايضا قول
العرب شهر ثري وشهر ترعي وقول الشاعر • فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء
ويوم نسر • وما ذكره غير ظاهر فان الاية الكريمة والبيت المتقدم وجد
في المعطوف مسوغ للابتدا به وهو الوصف فصح الابتدا بالمعطوف عليه
لذلك واما شهر ثري وشهر ترعي والبيت الذي انشده فليس في المعطوف
مسوغ تصحيح ابتدائيته بل المعطوف والمعطوف عليه سوا الا ان يقول

المصنف مطلق العطف كما في فيكون مسوغا ابتدائية المعطوف عليه والمعطوف
وهو بعيد في النظر وانما المسوغ لهاذين المثالين التفصيل كما سيأتي السادس
كونها مقصودا بها العموم كقول ابن عباس رضي الله تعالى عنهما تمرة خير من جرادة
ومنه قول العرب حياة خير من بقعة سودا السابع كونها مقصودا بها الابهام
نحو ما احسن زيدا الثامن كونها تالية استفهام نحو ارجل في الدار التاسع
كونها تالية نفي نحو ما رجل في الدار العاشر كونها تالية لولا نحو قول الشاعر
• لولا اصطبار لاودى كل ذي مقة • حين استقلت مطاياهن للظعن الحادي عشر
كونها تالية واو الحال نحو قول الشاعر • عرضنا فسلمنا فسلم كارها علينا
وتبريح من الوجد خانقة • ولا دليل فيه لانه ان كان من الوجد في موضع
الصفة مسوغ وان لم يكن صفة فهو متعلق بالمصدر فيكون المبتدا عاملا
وذلك من جملة المسوغات كما تقدم وانما يستشهد لهذه الصورة
بقول المخر • سرينا ونجم قد اضاء فمذ بدا محياك اخفى ضوؤه كل شارق
الثاني عشر كونها تالية فا الجزا كقول العرب في مثل ان ذهب عير فعير في
الرباط الثالث عشر كونها تالية ظرف مختص نحو امامك رجل وعندك مال وقيد
بالاختصاص تنبيها على انه كان غير مختص لم يجز نحو اماما رجل وعند رجل مال
الرابع عشر كونها تالية لاحق بالظرف المختص والمراد بذلك الجار والمجرور المختص
نحو لك مال والجملة المشتملة على فائدة نحو قصدك غلامه رجل قال

المصنف